UAR
Syrian Region

الجمهورية العربية المتحدة
الاقليم السوري
مؤسسة الانماء الاقتصادي

Syria. Econ. Development Organization

Economic Development Plan 1958-1967

# برنامج الانماء الاقتصادي

للسنين العشر
١٩٥٨ - ١٩٦٧

[Damascus, 1958.]

380 p

INTERNATIONAL LABOUR OFFICE
CENTRAL LIBRARY AND
DOCUMENTATION BRANCH

الجمهورية العربية المتحدة
الاقليم السوري
مؤسسة الانماء الاقتصادي

# برنامج الانماء الاقتصادي

## للسنين العشر
## ١٩٥٨ - ١٩٦٧

13 SEP 1967

05700

# الفهرست

**تقديم :**

بقلم رئيس مؤسسة الانماء الاقتصادي سيادة نور الدين كحالة

**تمهيد :** تطور فكرة التخطيط في الاقليم السوري

بقلم عضو اللجنة الادارية لمؤسسة الانماء الاقتصادي الدكتور كمال غالي

# القسم الاول

## مسالة الإنماء الاقتصادي وتقدير الموارد البشرية

الصفحة

**الفصل الاول :** مسالة الانماء الاقتصادي في الاقليم السوري ........ ٥

١ ـ مبادىء التنمية الاقتصادية ........ ٥

٢ ـ أسس التخطيط الاقتصادي ........ ٨

٣ ـ تطور المشكلة الانمائية في الاقليم السوري ........ ١٠

بقلم الدكتور برهان الشطي المدير المعاون في مديرية الشؤون الاقتصادية

**الفصل الثاني :** تقدير الموارد الاقتصادية في الاقليم السوري ........ ٢٠

اولاً : تقدير الموارد البشرية والايدي العاملة ........ ٢١

بقلم الدكتور محمد طعمه المدير المعاون في مديرية الشؤون الاقتصادية

ثانيا : تقدير الموارد الطبيعية ........ ٥٠

بقلم الدكتور محمد طعمه والمهندس صدقي الروح

ثالثا : تقدير الموارد الادخارية والاستثمارية ........ ٦١

بقلم الدكتور محمد طعمه

رابعا : تقدير الموارد المالية للقطاع العام ........ ٦٨

ا ـ تقدير الموارد المالية للقطاع العام خلال السنين السابقة لوضع الخطة الانمائية ........ ٦٨

ب ـ تقدير الموارد المالية للقطاع العام المنتظرة خلال السنين العشر القادمة ٨٢

17725

اولا : الخطوط الحديدية ........ ٢٤٢

بقلم المساعد الفني الممتاز السيد سامي النعماني

ثانياً : الجسور ........ ٢٧٣

بقلم المهندس السيد عزمي هارون

جـ ـ مشروع الخارطة الجيولوجية ........ ٢٧٧

د ـ المشاريع الصناعية ........ ٢٧٩

١ ـ مصفاة حمص لتكرير النفط ........ ٢٧٩

بقلم الدكتور عدنان قتابي رئيس الدائرة في مديرية الشؤون الاقتصادية

٢ ـ مصنع السماد الآزوتي ........ ٣٢٢

بقلم الدكتور أمين الشريف الخبير لدى مؤسسة الانماء الاقتصادي

**الفصل الثالث : وسائل تمويل البرنامج الانمائي** ........ ٣٣٢

بقلم الدكتور خالد شعبان المدير المعاون في مديرية الشؤون المالية

**الفصل الرابع : محاولة تتبع آثار البرنامج الانمائي على الدخل القومي ومستوى المعيشة** ٣٤٥

بقلم الاستاذ محمد فياض الدندشي رئيس الدائرة في مديرية الشؤون الاقتصادية

ج ـ تقدير النفقات الانمائية للقطاع الحكومي خلال السني العشر القادمة ١١١
د ـ تقدير النفقات الانمائية للقطاع الحكومي خلال السنين العشر القادمة ١١٦
هـ ـ مقارنة الطاقة المالية القصوى للقطاع العام من أجل الانماء الاقتصادي وبين الاعتمادات الواردة في البرامج الانمائية ........ ١١٨
بقلم الدكتور محمد طعمه

## القسم الثاني

### محاولة وضع خطة انمائية لتكامل اقتصاديات الاقليم السوري للسنين العشر القادمة

الفصل الاول : وضع خطة انمائية للاقليم السوري .................. ١٢٩
أ ـ أهداف الخطة الانمائية خلال ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ .................. ١٣٠
ب ـ الاطار العام للخطة الانمائية خلال ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ .................. ١٣١
ج ـ المبادىء المتخذة أساسا في تحضير إطار الخطة الانمائية ١٣٤
بقلم الدكتور محمد طعمه بالاشتراك مع الاستاذ محمود ابراهيم مدير عام التركيب الاقتصادي في لجنة التخطيط القومي في الاقليم الجنوبي

## القسم الثالث

### مشاريع البرنامج الانمائي والموازنة الانمائية للسنين العشر القادمة

الفصل الاول : اغراض البرنامج الانمائي وتوزيع الاعتمادات .................. ١٤٩
بقلم الدكتور برهان الشطي
الفصل الثاني : المشاريع الانمائية التي تضمنتها موازنة الانماء الاقتصادي .................. ١٥٧
أ ـ مشاريع الزراعة والري والقوى المائية .................. ١٥٧
بقلم المهندس الدكتور محمد فياض
مشاريع مستودعات خزن الحبوب ( سيلو ) .................. ٢٢٩
بقلم المهندس السيد عبد النافع شاهين
ب ـ مشاريع المواصلات .................. ٢٤٢

# تقديم

هذه دراسات اولية تناولت مشكلة الانماء الاقتصادي في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة والبرنامج الانمائي للسنين العشر القادمة ١٩٥٨ — ١٩٦٧ المصادق عليه من قبل سيادة رئيس الجمهورية بتاريخ ١ ايلول ١٩٥٨

لقد هدفنا من نشر هذه الدراسات الاولية الى اطلاع الرأي العام على المشاريع الانمائية التي ستنفذ خلال السنين العشر القادمة وماتجلبه من زيادة في الدخل القومي ورفع لمستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية في هذا الاقليم .

ان هذه الدراسات التي قامت بها مختلف مديريات المؤسسة ، على الرغم من تناولها معظم المسائل التي تتعلق بالانماء الاقتصادي في هذا الاقليم ، لا يمكن اعتبارها الا بداية لابحاث ودراسات اعمق وأكثر شمولا وأقرب الى الدقة ذلك ان مواضيع التنمية الاقتصادية ودراسة المشاريع من الوجهة الفنية والاقتصادية لا يمكن انجازها في مدة قصيرة كالمدة التي استغرقها تحضير هذه الدراسات . هذا بالاضافة الى ان عدد الموظفين في الجهاز الفني كان قليلا اذا قيس بما تتطلبه هذه الدراسات الواسعة من موظفين وخبراء .

اننا نأمل ان تكون هذه الدراسات اداة نافعة ومستندا قيما للهيئات العامة والخاصة وبشكل خاص لجهاز وزارة التخطيط الذي سوف يعكف في المستقبل القريب على وضع خطة انمائية شاملة للاقليم السوري وبرنامج كامل للمشاريع الانمائية تتناول كلا من القطاع العام والقطاع الخاص ليسير الاقليم السوري لاول مرة في تاريخه الاقتصادي وفق خطة انمائية واضحة يؤمن تنفيذها للمواطنين في الجمهورية العربية المتحدة حياة كريمة ومستقبلا زاهرا .

رئيس مؤسسة الانماء الاقتصادي
نور الدين كحالة

## [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

# تمهيد

## تطور فكرة التخطيط في الاقليم السوري

تتميز الاقطار المتخلفة اقتصاديا بوجود موارد اقتصادية مادية وبشرية غير مستثمرة ، مع ضعف في المستوى الفني ، ولهذا فان مستوى الانتاجية يكون ضعيفا ويكون الدخل القومي بالتالي منخفضا ، وكذلك متوسط الدخل الفردي ومتوسط الادخار ومعدل الاستثمار ، ونتيجة ذلك كله ضعف وبطء في النمو الاقتصادي .

واذا كانت الحكومات تقوم بدور كبير في توجيه التقدم الاقتصادي والتعجيل فيه في البلاد المتقدمة ــ هذه البلاد التي يبلغ ادخار الاموال واستغلالها حدا يسير معه التقدم في سبيله بطريقة ذاتية ــ فان توجيه الدولة وتدخلها يكون ضرورة مبرمة في البلاد التي لم يكتمل نموها ــ كبلادنا ، حيث تعمل كثير من القوى والانظمة الاجتماعية المتخلفة من الماضي البعيد والقريب على شل التطور ــ لوضع الخطط اللازمة للاسراع بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، بحيث تستثمر جميع الامكانيات والموارد لزيادة الانتاج بشكل متتابع الى ان يصل الادخار والاستثمار الى مستوى عال يسمح بمواصلة النمو والتقدم بشكل آلي متزايد ، وبذلك يصبح التقدم الاقتصادي عملية متفاعلة متوالدة .

فالتقدم الاقتصادي مرهون اذن بوضع سياسة اقتصادية محددة ورسم خطة اقتصادية شاملة ومتابعة تنفيذها على مراحل ، أي ان التخطيط وسيلة لتعجيل التقدم ، وتقع مسؤوليته الرئيسية على عاتق الدولة .

والتخطيط بهذا المعنى مفهوم حديث النشأة في الاقليم السوري ، واذا رجعنا الى الماضي استطعنا ان نتبين انه مر بمراحل مختلفة يمكن اجمالها على النحو التالي :

السنوية ، فتحدد الاعتمادات المخصصة للخدمات والمشاريع امكانية تنفيذها ، وكثيرا ما كان ادراج مشروع في الموازنة يتم لاعتبارات سياسية او انتخابية بحتة لا علاقة لها بالمصلحة العامة ، كما ان ادراج مشروع في الموازنة لم يكن يعني فعلا ان تنفيذه سيتم خلال السنة ، اذ كثيرا ما كان الروتين يطل برأسه ليوقف سير المشروعات ويشلها . ويمكن القول ان الدولة كانت تتبع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية ، وانه بالتالي لم يكن ثمة سياسة واضحة ثابتة بعيدة المدى تنفذ على عدد من السنوات للوصول الى اهداف معينة ، وساعد على ذلك تبدل الحكومات في فترات متقاربة وعدم استقرار الحكم .

### المرحلة الثالثة : ( ١٩٥٥ – ١٩٥٨ ) :

وقد لوحظ اعتبارا من عام ١٩٥٣ ميل الى الانكماش في معدل النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي لنفاد ادخارات الحرب ، وهرب رؤوس الاموال الى الخارج . وكانت البلاد تفتقر الى الخدمات الاساسية التي يشكل وجودها شرطا لازما لعملية التقدم ، كمشاريع الري وشبكة ملائمة من المواصلات واستثمار مصادر الطاقة الكهربائية والبترولية ، وبدت الحاجة ماسة الى ان تتولى الدولة اعداد برنامج واسع للانماء الاقتصادي ينفذ على عدد من السنوات تشرف عليه هيئة مركزية تكون بمنأى عن التيارات السياسية الداخلية وتغير الوزارات ، ويعبأ لها الفنيون المتوفرون الذين يعرقل توزيعهم في مختلف الوزارات تنفيذ المشاريع للقلة الملحوظة في عددهم ، هذه القلة التي نتجت عن عدم رسم سياسة بعيدة المدى منذ الاستقلال . وفي عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١١٥ بانشاء المجلس الاقتصادي الدائم ومؤسسة الانماء الاقتصادي ، كما صدر في الوقت ذاته القانون رقم ١١٦ بتحديد الموازنة الاستثنائية ، وقد ادرج فيها عدد من المشاريع الاقتصادية والخدمات تنهض بها الدولة ، افترض ان يتم تنفيذها في سبع سنوات ، وقد حالت صعوبات مالية والظروف التي نشأت نتيجة الاعتداء على قناة السويس دون وضع القانون الاول موضع التنفيذ ، الى ان تم احداث مؤسسة الانماء الاقتصادي في ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥٧ ، بعد ادخال بعض التعديلات عليه بحيث اصبح يقوم على الاسس التالية :

١ – ايجاد هيئة استشارية عليا ترتبط برئيس مجلس الوزراء ، هي المجلس الاقتصادي

**المرحلة الاولى : ( ١٩٢٠ – ١٩٤٥ ) :**

كان من نتائج الحرب العالمية الاولى ان استولى الحلفاء على معظم اجزاء الوطن العربي التي كانت تشكل جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وجزؤوها وتوازعوا هذه الاجزاء فيما بينهم ، وعهد بالانتداب على الجزء الذي عرف باسم ( سورية ) فيما بعد الى فرنسا • فكانت السلطة العليا بيد المستعمر الفرنسي ونظمت السلطات العامة على اساس مركزي يكفل استمرار الخضوع للدولة المنتدبة ، وحالت هذه الدولة دون نهضة الصناعة وعملت على ابقاء البلاد سوقا لمنتجاتها المصنوعة وموردا رخيصا للمواد الاولية والزراعية ، ولم توجه أية عناية لتحقيق التقدم الاجتماعي • أما ما تم من تقدم جزئي في التعليم فهدفه الاساسي توفير الموظفين اللازمين للادارة المحلية •

**المرحلة الثانية ( ١٩٤٥ – ١٩٥٥ )**

وفي عام ١٩٤٥ توج كفاح الشعب ونضاله بالنصر ، وتم جلاء الجيوش الاجنبية عن سورية ، فكان التحرر السياسي نقطة انطلاق لتقدم اقتصادي واجتماعي سريعين • وقد تميز التقدم الاقتصادي بانه قام على المبادرة الفردية ، واستفاد من ظروف الحرب العالمية الثانية وما تراكم خلالها من ادخار اضطراري ، ولم تكن الدولة تتدخل كثيرا في الشؤون الاقتصادية ، واقتصر دورها بشكل عام على تشجيع الانتاج الوطني بتخفيض تكاليف انتاجه وحمايته من منافسة المنتجات الاجنبية المماثلة ، أما في الميدان الاجتماعي فقد نهضت الدولة بمهمة نشر التعليم والخدمات الصحية ورعاية العمال الصناعيين ، وحققت في هذه الميادين تقدما ملموسا ، الا ان الفلاحين وهم سبعون بالمائة من مجموع الشعب بقوا بمعزل عن هذا التقدم ، ومرد ذلك الى ان مجمل التركيب الزراعي كان يقوم على الاستغلال والاحتكار ، اذ ان سبعين بالمائة من المالكين الزراعيين لا يستثمرون اراضيهم مباشرة ، وسبعين بالمائة من الفلاحين لا يملكون ارضا يزرعونها ، وبعبارة اخرى كان المالك لا يزرع والمزارع لا يملك ، وكان النظام السياسي يمثل الى حد بعيد مصلحة كبار المالكين ، لذلك لم تقم الحكومات المتعاقبة بأي جهد جدي لتغيير العلاقات الاقطاعية التي تشل التقدم الأجتماعي والاقتصادي •

وكان التخطيط يرسم وينفذ لاجل قصير عن طريق الموازنة العامة ، وهي مقيدة بمبدأ

المتحدة . فكان قيامها أعمق ثورة في تاريخ العرب القومي ، فقد غيرت هذه الثورة مجرى التاريخ الذي رسمه لنا الاجنبي ، ورسمت للعرب طريق الوحدة الشاملة على أساس ديموقراطي ، ولم يكن ثمة بد من ان تكون هذه الثورة التي قضت في حدود الجمهورية على التجزئة والكيانات المصطنعة والنزعات الاقليمية والانفصالية وأصبحت بالتالي نواة للوحدة الشاملة ، كان لا بد من ان تكون بطبيعتها ثورة على الاستغلال الداخلي وعوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي وان تعمل بالتالي على تكوين الشخصية القومية العربية ، فكان قيامها ايذانا بعهد جديد يقوم على التخطيط في جميع الميادين :

فقد أعيد تنظيم الوزارات واحدثت وزارة لكل من المواصلات والشؤون القروية والبلدية والشؤون الاجتماعية والعمل ، وتوجت هذه التعديلات باحداث وزارة للتخطيط عهد اليها بوضع خطة شاملة وبعيدة المدى للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وسجل هذا التعديل تقدما هاما في تطور فكرة التخطيط اذ يبرز مبدأ الترابط الوثيق بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وضرورة النظرة الشاملة البعيدة المدى . وأبقي على مؤسسة الانماء الاقتصادي كمؤسسة لتنفيذ المشاريع المقررة ، وعين وزير التخطيط رئيسا للجنة الادارية للمؤسسة ، وتم بذلك عن طريقه ربط التخطيط بالتنفيذ ، ورغبة في توفير اكبر قسط من التنسيق بين مختلف الوزارات ذات العلاقة والمؤسسة ، فقد تقرر اعتبار الوزراء المختصين اعضاء في اللجنة الادارية للمؤسسة بدلا من الامناء العامين . ولضمان تنسيق الخطط بين اقليمي الجمهورية نص القانون على انشاء مجلس اعلى للتخطيط القومي برئاسة رئيس الجمهورية يختص بمناقشة الخطة القومية واقرارها .

وفي فترة قصيرة من الزمن ( ايلول « سبتمبر » ١٩٥٨ ) أقر برنامج للانماء الاقتصادي لعشر سنوات ، وبوشر بتنفيذه . وهو يقوم على استثمار جميع موارد المياه للري وتوليد الطاقة الكهربائية ، وتأمين المواصلات وحصر الثروة المعدنية والبترولية واستثمارها . وتقرر ان ينهض القطاع العام بهذا البرنامج . ووضع برنامج للتصنيع لمدة خمس سنوات يشترك في تنفيذه القطاعان العام والخاص ، واحدث مصرف صناعي لتيسير تنفيذ البرنامج . كما قامت معظم

الدائم ، ويتألف من الامناء العامين لوزارات الانتاج والخدمات .( الاقتصاد — الزراعة — الاشغال العامة — المالية) واعضاء اللجنة الادارية لمؤسسة الانماء الاقتصادي ، واعضاء منتخبين لمدة اربع سنوات يمثلون الفعاليات الاقتصادية المختلفة في القطاع الخاص . وحرم على اعضاء السلطة التشريعية والوزراء ان يكونوا اعضاء فيه ، وحددت مهمة المجلس بان يتقدم الى الحكومة ومجلس النواب بالاقتراحات المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام وبأن يرفع اليها مع توصياته وملاحظاته البرامج الاقتصادية الاقتصادية والموازنات التي تعدها مؤسسة الانماء الاقتصادي ، ونص القانون على الزام الحكومة باستشارة المجلس في رسم سياستها الاقتصادية وفي التنظيم الاقتصادي العام ، ولم تشكل هذه الهيئة فعلا .

٢ — احداث مؤسسة فنية تنفيذية تعمل وفقا لتوجيهات رئاسة مجلس الوزراء والمجلس الاقتصادي الدائم هي مؤسسة الانماء الاقتصادي . وقد منحت المؤسسة شخصية مالية وادارية مستقلة وحددت مهمتها بالبحث عن الموارد الاقتصادية واعداد برنامج منسق للانماء الاقتصادي ومشاريع الموازنات اللازمة والقيام بتنفيذها . وعهد بادارة هذه المؤسسة الى لجنة ادارية من رئيس ولخمسة اعضاء يعينون لمدة اربع سنوات ولا يمكن تنحيتهم الا بموافقة المجلس الاقتصادي الدائم ، وقد منحت اللجنة اوسع الاختصاصات للقيام بمهمتها .

ورغبة في تأمين تنسيق الاعمال بين مختلف الوزارات والمؤسسة نص القانون على أن ينضم الامناء العامون لوزارات الانتاج والخدمات ، الاعضاء في المجلس الاقتصادي الدائم ، الى اللجنة الادارية لمؤسسة الانماء في حالات معينة كاقرار برنامج الانماء الاقتصادي واعداد مشروع الموازنة والبت في اسلوب تنفيذ المشاريع .

ومع ان هذه المرحلة لم تمتد زمنا كافيا لتظهر بوضوح مميزاتها ، فاننا نلاحظ ان فكرة مسؤولية الدولة عن تعجيل التقدم الاقتصادي سجلت تقدما ملموسا ، وان كنا لا نزال بعيدين عن فكرة التخطيط الشامل المتوازن التي تشمل الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في القطاعين العام والخاص .

### المرحلة الرابعة : ( عهد الوحدة ) :

وفي شباط ( فبراير ) ١٩٥٨ تمت الوحدة بين مصر وسورية ، وقامت الجمهورية العربية

٢ — التخطيط الشامل الاقتصادي والاجتماعي ، هو الاداة لتحقيق هذا التقدم .

٣ — تعبئة جميع الموارد المتاحة في القطاعين العام والخاص ، وتعاونهما للوصول الى تنفيذ الاهداف المرسومة .

٤ — تنفيذ المشاريع التي ينهض بها القطاع العام بعيدا عن الروتين .

٥ — تعاون الشعب مع الدولة في تنفيذ أهداف الخطة ، والمساهمة بصورة ايجابية في عملية البناء والتقدم ، وسيكون الاتحاد القومي أداة لهذا التعاون .

لقد اتخذت هذه الجمهورية شعارا لها منذ البداية بناء مجتمع حر متقدم يساير ركب الحضارة ويساهم فيها ، وانطلقت في معركة البناء منذ نشأتها ، رغم الظروف الدولية الشاقة التي اكتنفتها من دسائس الاستعمار وأعوانه ومؤامراتهم ، ورغم الظروف الاقتصادية القاسية التي ترتبت على سوء المواسم الزراعية في الاقليم الشمالي ، ولم تتوقف معركة البناء لحظة واحدة ، واذا كان طريق البناء شاقا وطويلا بطبيعته ، فاننا واثقون من النجاح وبلوغ الغاية ، فان تعبئة الجهود وشعور هذا الجيل بمسؤولياته الجسام سيكفلان لنا النصر ، وكما قال الرئيس عبد الناصر : « بيد نبني وبيد نحمل السلاح » وسنمضي تحت قيادته الحكيمة الى تحقيق أهدافنا القومية الكبرى : تحرير الوطن العربي من الاستعمار والاستغلال وتحقيق وحدته في نظام اشتراكي تعاوني .

* * *

وبعد فان الدراسات التي يضمها هذا الكتاب تتناول بشكل خاص المسائل المتعلقة ببرنامج الانماء الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في ١ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٥٨ .

وقد قسمت أبحاث هذا البرنامج الى ثلاثة أقسام :

**القسم الاول :**

ويتناول مسألة الانماء الاقتصادي في الاقليم الشمالي والموارد الاقتصادية ( البشرية والطبيعية والمالية ) وتقديرات تطورها خلال السنين العشر القادمة .

الوزارات بوضع مشاريع تنفذ على عدد من السنوات . وتجري الدراسات لتنسيق هذه المشاريع في اطار خطة عامة منسقة للانماء .

وقد رؤي أخيرا التخلي عن مبدأ المركزية في تنفيذ المشاريع ، لزوال الاسباب التي دعت الى وجودها ، فقد حققت الوحدة استقرار الحكم ، واصبح عدد الفنيين بسبب تبادل الخبرة بين الاقليمين متوفرا ، فاحدثت وزارة للصناعة وهيئة عامة للبترول ، وصدر القانون رقم ٤٤ تاريخ ٧ـ٢ـ١٩٥٩ بالغاء مؤسسة الانماء الاقتصادي وتوزيع اختصاصاتها بين الوزارات والمؤسسات العامة المختصة . واحدثت مؤسسة عامة عهد اليها بتنفيذ مشاريع الري الكبرى تحت اشراف وزير الاشغال العامة ، وعهد الى لجنة وزارية تتألف من الوزراء المختصين بالاضافة الى وزراء التخطيط والاقتصاد والخزانة بالاشراف على سير المشاريع المقررة في برنامج الانماء .

وحظي الميدان الاجتماعي بعناية خاصة ، فرسمت سياسة خاصة لالغاء الاستغلال واقامة علاقات اقتصادية واجتماعية اقرب الى العدالة الاجتماعية . فصدر قانون الاصلاح الزراعي واحدثت وزارة خاصة لوضعه موضع التنفيذ ، وقد ترتب على هذا القانون تصفية الاقطاع وتمليك حوالي ٢٥ ٪ من سكان الريف ، كما ان تنفيذ مشاريع الري الكبرى سيؤدي الى تمليك حوالي ٥٥ ٪ من سكان الريف ارضا يزرعونها ، وبذلك يصبح ثمانون بالماية ٨٠ ٪ من سكان الريف من المالكين الاحرار المنتظمين في جمعيات تعاونية . كما صدر قانون ينظم العلاقات الزراعية على اسس عادلة ، وكانت قبل ذلك تخضع للعرف وحده أي لمصلحة المالكين ، وأوكل الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاشراف على تنفيذه ، كما صدر قانون العمل الموحد لتنظيم علاقات العمال الصناعيين بأرباب العمل .

ما هي مميزات هذه المرحلة ؟

١ — أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، لتأمين ازدياد الدخل القومي باضطراد ، مع اعادة توزيعه على أسس أقرب الى العدالة الاجتماعية بغية توفير حد أدنى لمستوى من المعيشة يكفل للمواطنين حياة لائقة كريمة في نظام اشتراكي يقوم على التعاون والاخاء ، ويتاح فيه لكل مواطن فرصا متكافئة لتنمية شخصيته ومواهبه وتحسين مستواه المادي والمعنوي .

# القسم الاول

## مسألة الانماء الاقتصادي وتقدير الموارد الاقتصادية

## في

## الاقليم السوري

**القسم الثاني :**

ويتناول محاولة أولية لوضع خطة انمائية لكامل اقتصاديات الاقليم الشمالي .

**القسم الثالث :**

ويتناول عرضا مفصلا للمشاريع الانمائية الواردة في البرنامج الانمائي مع محاولة تتبع آثارها الاقتصادية على الدخل القومي ومستوى المعيشة .

ونحن في غنى عن الاشارة الى الصعوبات التي لاقاها الباحثون في سبيل اعداد هذه الدراسات ، لان أي باحث في الاقتصاد السوري يصطدم بعقبة رئيسية هي النقص في الاحصاءات الاساسية ، فاحصاءات السكان واليد العاملة ، والاحصاءات الزراعية وتلك المتعلقة بالثروة الحيوانية ، والاحصاءات الصناعية واحصاءات الاستهلاك ، كلها تقديرية بحتة ، كما ان عدم وجود دراسات فنية كافية للمشاريع التي أقرت في برنامج الانماء يجعل النفقات المقدرة لها تخمينية بحتة ، وبالتالي تكون دراستها الاقتصادية تقريبية ، ولذلك لا يمكن القول عن هذه الدراسات الا كما وصفها السيد نور الدين كحالة وزير التخطيط ورئيس اللجنة الادارية لمؤسسة الانماء الاقتصادي : « لا يمكن اعتبارها الا بداية لأبحاث ودراسات أعمق وأكثر شمولا وأقرب الى الدقة » . ولكنها بالرغم مما يقتضي ذلك كله من نظرة تحفظ ، فانها تشكل ، على أية حال ، بداية طيبة وأساسا صالحا الى ان تتوفر الاحصاءات الاساسية اللازمة وتتم الدراسة الفنية للمشاريع ، وما هذا اليوم ببعيد .

وأجد لزاما علي في هذه المناسبة ان أثني على الجهود التي بذلها الباحثون الذين تعاونوا على وضع هذه الدراسات ، وقد لمست فيهم أثناء العمل الاخلاص والكفاءة والتفاني في اداء الواجب .

عضو اللجنة الادارية
لمؤسسة الانماء الاقتصادي

**الدكتور كمال غالي**

# الفصل الأول

## مسألة الانماء الاقتصادي في الاقليم السوري*

١ – يستدعي البحث في مشكلة الانماء الاقتصادي في سورية وتحليل مظاهرها المتعددة، التطرق اولا الى استعراض المبادىء النظرية والحلول العملية التي تهدف الى معالجة المشكلة الانمائية كمشكلة اقتصادية راهنة ومن ثم ذكر المبادىء الاساسية التي تقوم عليها سياسة التخطيط في الاقتصاد القومي ٠ اذ يصعب بل لا يمكن تحرير السياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع مالم تدرس ضمن اطار المبادىء الاساسية والمفاهيم العامة المتعارف عليها في علم الاقتصاد٠

### ١ – مبادىء التنمية الاقتصادية

٢ – من اول المبادىء الاقتصادية الهامة التي يجب التكلم عنها في صدد مشكلة الانماء الاقتصادي هو المبدأ الناظم للعلاقة الكائنة بين درجة النمو الاقتصادي ومعدل تكون رأس المال ٠ فلكي ينمو الاقتصاد الوطني ويتقدم تقدما مطردا الى الامام، يتوجب تخصيص حصة متزايدة من الدخل القومي لزيادة معدل تكون رأس المال ٠ فكلما ازداد هذا المعدل بالنسبة لمجموع الدخل القومي كلما امكن رفع مستويات الدخل والاستخدام وكلما اصبح بامكان الاقتصاد القومي ان ينمو ويتسع وتنشط فعاليته وانتاجيته ٠

على ان تحقيق زيادة معدل تكون رأس المال منوط بعوامل عديدة منها ماهو مادي ويمكن قياسه حسابيا ومنها ماهو غير مادي ويمكن التعرف عليه بمؤثراته المختلفة ٠ بيد انه تجدر الاشارة اولا وقبل كل شيء الى ان زيادة معدل تكون رأس المال بالنسبة للدخل القومي زيادة مطلقة ليست في حد ذاتها دليلا كافيا على التقدم الاقتصادي ٠ فلن يتحقق التقدم الاقتصادي المنشود اذا فاقت نسبة ازدياد عدد السكان الزيادة الحاصلة في الدخل القومي والناجمة عن

---

* قام باعداد هذا البحث الدكتور برهان الشطي المدير المعاون في مديرية الشؤون الاقتصادية .

الادخار القومي وحجم الموارد البشرية والطبيعية غير المستثمرة والتي بالمستطاع استخدامها في استثمارات جديدة . وتتوقف سرعة التنمية الاقتصادية على مستوى نسبة الادخار القومي المخصصة للاستثمار المنتج وهذه النسبة بدورها تتحدد بصورة عامة بمستوى الدخل القومي . فالدخل المنخفض يعطي نسبة منخفضة من الادخار والدخل ذو المستوى المرتفع يعطي نسبة عالية من الادخار . اما الموارد البشرية والطبيعية غير المستثمرة فتشكل المعين الرئيسي للاستثمار الاقتصادي. ويجدر الملاحظة في هذا الصدد بان الدول المتخلفة تتميز عن غيرها من الدول بوجود مقدار كبير من القوة العاملة غير المستخدمة او المستخدمة استخداما ناقصا بالاضافة الى الثروات الطبيعية الدفينة التي لم يجر البحث او التنقيب عنها . فاذا ما استثمرت هذه القوى الكامنة فيمكن لمعدل تكون رأس المال ان يخطو خطوات سريعة الى الامام دون الاضطرار الى الافتئات على الموارد الاقتصادية المستخدمة في قطاع الانتاج الاستهلاكي وتحويلها من هذا القطاع الى قطاع انتاج المواد الرأسمالية . وبعبارة اخرى فانه يمكن ابقاء مستوى المعيشة لجمهور المستهلكين على وضعه السابق فيما اذا عمدنا الى استخدام الموارد المادية والبشرية غير المستثمرة او العاطلة .

٤ — وكما ذكرنا آنفا فان هناك عوامل غير مادية لها مؤثرات شتى على تكون رأس المال . وهذه العوامل هي حصيلة الاوضاع السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية والدينية القائمة في بلد من البلاد . فالاحوال السياسية في البلاد واستقرار اداة الحكم او عدم استقرارها وروابط الاسرة ودرجة الثقافة ومستوى التفكير العام ودرجة التعلق بالتعاليم الدينية وكذلك رغبة الافراد بالعمل او الاخلاد للراحة ونظرتهم نحو الادخار او تفضيلهم الاكتناز ، كل ذلك من شأنه ان يؤخر او يعمل على سرعة تطور المجتمع وتقدمه وقبوله لفكرة تغيير بعض الاوضاع الفاسدة في سبيل ادخال الاساليب الفنية الحديثة التي من شأنها ان تساعد على تثبيت دعائم التنمية الاقتصادية وتوطيد اسسها . وفي الواقع فان هذه العوامل غير المادية قد يكون لها من التأثير في التنمية الاقتصادية لبلد من البلاد اكثر من التأثير الناتج عن عدم توفر رأس المال المادي اذ انه لمن الممكن بل من السهولة بمكان احيانا الحصول على المعدات الرأسمالية من الخارج الا انه قد يكون من الصعب جدا تأمين الخبرة الكافية والمهارة اللازمة والاوضاع الاجتماعية والسياسية الضرورية والتي بدونها قد لا يمكن استغلال واستخدام المعدات الرأسمالية والاستفادة منها على الوجه الاكمل .

زيادة معدل تكون رأس المال . وبعبارة اخرى اذا بقي متوسط الدخل الفردي على حاله بالرغم من ازدياد الدخل القومي فيتأكد في مثل هذه الحالة عدم تحقق النسبة المرغوب فيها في سبيل التقدم الاقتصادي. وهذا ماحدا بعلماء الاقتصاد الى التفريق بين الامم المتخلفة والامم المتقدمة على اساس التفاوت الكائن في متوسط الدخل الفردي بين الامم المختلفة . فبينما تتميز الدول المتخلفة بانخفاض مستوى الدخل الفردي فيها فان الظاهرة الاساسية في الدول المتقدمة هو ارتفاع مستوى الدخل الفردي فيها الى درجة كافية لتوفير الرفاه والحياة النيرة للكثرة الساحقة من سكانها .

وثمة أمر آخر بالغ الاهمية تجدر ملاحظته في صدد البحث عن تكون رأس المال وهو العلاقة الكائنة بين الزيادات الحاصلة في رأس المال والزيادات الحاصلة في الدخل القومي . وتدعى هذه العلاقة في علم الاقتصاد بنسبة رأس المال ــ الناتج . وتتفاوت هذه النسبة بتفاوت الاوضاع الاقتصادية في البلدان المختلفة كما انها تختلف باختلاف طبيعة الاستثمارات الاقتصادية. فالبلاد المجهزة تجهيزا كافيا بالمعدات والآلات وشبكة المواصلات ترتفع فيها نسبة رأس المال ــ الناتج عنها في البلاد غير المجهزة تجهيزا كافيا . وكذلك فان الدخل القومي يميل نحو الازدياد عندما يقل معدل رؤوس الاموال المستثمرة في البناء المعد للسكن بالنسبة لرؤوس الاموال المستثمرة في القطاعات الاكثر انتاجية كالصناعة والزراعة والمواصلات وغيرها . على ان المتعارف عليه في هذا الصدد بان البلاد التي يكون فيها مردود الغلة الزراعية منخفضا فانه من المحتمل ان تكون نسبة رأس المال ــ الناتج مرتفعة نوعا ما بسبب امكان رفع مردود الغلة عن طريق اجراء تحسينات بسيطة في اساليب الانتاج الزراعي وتنظيمه . كما ان من الملاحظ في الدول المتقدمة بصورة عامة ان تحقيق زيادة في الدخل القومي بمعدل وحدة حسابية واحدة يستلزم استثمار ٣ الى ٣ ١/٢ وحدات جديدة من رأس المال .

٣ ــ اشرنا في الفقرة السابقة الى ان تحقيق زيادة معدل تكون رأس المال يعتمد على عوامل شتى مادية وغير مادية . وهذه العوامل التي تختلف من بلد الى بلد تحدد بمجموعها مدى حجم زيادة معدل تكون رأس المال الممكن تحقيقها .

ويمكن حصر العوامل المالية التي يمكن قياسها حسابيا بعاملين رئيسيين هما : معدل

فرط الانتاج . أما في البلاد الاشتراكية فالتخطيط الاقتصادي يهدف الى تسخير كافة الفعاليات المنتجة في الاقتصاد القومي وتجهيزها لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في البلاد وذلك عن طريق الدولة وضمن نطاق مسؤوليتها . وأما البلاد المتخلفة فتستعمل أساليب التخطيط الاقتصادي لرفع مستوى الدخل القومي وزيادة الانتاج عن طريق تشجيع الفعاليات الفردية المنتجة ومباشرة الدولة نفسها بعض المشاريع الاقتصادية التي يعجز الافراد عن القيام بها أو التي لها صفة النفع العام كالطرق والجسور والسكك الحديدية وأعمال الري وانشاء السدود وغير ذلك من المشاريع المماثلة والتي بدونها يظل الاقتصاد القومي متعثرا بطيئا في نموه وتقدمه .

٦ ــ على أنه مهما اختلفت أشكال أساليب التخطيط الاقتصادي فانه يجمعها مع ذلك ظاهرة واحدة وهي استخدام الدولة لكافة الوسائل المتوفرة لها لتحقيق الاهداف الاقتصادية التي ترسمها لنفسها . وتتلخص هذه الوسائل بالسلطات التشريعية والمالية والنقدية وبصورة عامة كافة السلطات الاقتصادية وعن طريق استخدام هذه السلطات المختلفة بشكل يتوافق مع الاهداف الاقتصادية المرسومة وبصورة متناسقة متوازنة يمكن للدولة أن تحقق ماترجوه البلاد من تقدم اقتصادي سريع وبالتالي زيادة الانتاج القومي ورفع مستوى المعيشة الى المستوى المنشود . ومن الاهمية بمكان ، ايجاد ترابط وثيق بين سلطات الدولة المختلفة وتناسق يتأكد معه عدم حدوث ارتباك أو تناقض بين التدابير الحكومية المختلفة وأهداف السياسة الاقتصادية المرسومة للبلاد .

٧ ــ وتتلخص الاهداف الاقتصادية التي يقع على عاتق أساليب التخطيط بلوغها بالمبادىء التالية :

(١) أن تؤمن الدولة اتزانا اقتصاديا كافيا لمجابهة الظواهر التضخمية في الاقتصاد القومي أو تقلبات الأسعار العالمية .

(٢) أن تسعى الدولة جاهدة لتوفير أقصى مايمكن من الموارد المادية والبشرية وذلك بشكل يتفق مع الحدود الدنيا لمتطلبات الاستهلاك الراهنة .

(٣) أن تضمن الحكومة عن طريق سلطاتها التشريعية بصورة عامة وعن طريق النظام

على من اكثر العوامل اهميـة وخطرا هو الدور الذي تلعبه الحكومة في الحياة الاقتصادية عن طريق التشريع او عن طريق اتخاذ التدابير المختلفة ضمن حدود صلاحيات النظام القائم ولا يقتصر التأثير الحكومي على التدخل المباشر في الامور الاقتصادية ومباشرة بعض الاعمال الاستثمارية بل يتعداه الى المؤثرات الناجمة عن عدم وضع التشريعات اللازمة او التدابير المختلفة التي من شأنها تنظيم الحياة الاقتصادية وتحديد علاقات الافراد بعضهم ببعض على الصعيد الاقتصادي وازالة او تعديل كل مايعوق الافراد عن ممارسة نشاطهم الاقتصادي وفعالياتهم الانتاجية .

ولا ريب في ان اداء الوظائف والمهام الاساسية الملقاة على عاتق الحكومة على الوجه الاكمل له أهميـة كبرى في خلق الجو الملائم بالنسبة لأفراد المجتمع الراغبين في ممارسة فعالياتهم الاقتصادية . فصيانة القانون والنظام وتأمين الدفاع عن سلامة البلاد ومراقبة اصدار النقد وتنظيمه والسعي لتثبيت قيمته وتأمين حد أدنى من الخدمات التربوية والصحيـة ، هي جميعها أمثلة بارزة على خطورة ماتقوم به الدولة من مهام ووظائف . على أنه لا يعنينا هنا أن نحلل جميع الوظائف المترتبة على الدولة وأن نبين آثارها المختلفة وانما يكفينا أن نقرر أن القيام بأداء تلك الوظائف والمهام على الوجه الاكمل له أهمية كبرى في نمو البلاد الاقتصادي بل هو في الحقيقة شرط ضروري لذلك النمو .

## ٢ ـ اسس التخطيط الاقتصادي

٥ ـ تستنـد فكرة التخطيط الاقتصادي على ضرورة تدخل الدولة تدخلا فعليا في الحياة الاقتصادية بغية تنظيم الفعاليات الاقتصادية المختلفة والمشاركة في دعم الانتاج القومي وزيادة الدخل الوطني . ولذلك فانه يمكن أن ينظر الى التخطيط الاقتصادي على أنه مجموعة الاساليب التي تتبعها الدولة في الاقتصاد القومي لادراك غايات اقتصادية معينة ولتحقيق سياسة اقتصادية مرسومة وينتج عن ذلك أن أساليب التخطيط الاقتصادي تختلف من بلد الى آخر حسب نوع السياسة الاقتصادية المتبعة والغايات الاقتصادية المرجو تحقيقهـا . ففي البلاد التي تتبع مبدأ الاقتصاد الحر تتجه أساليب التخطيط الى ايجاد نوع من التوازن الاقتصادي بغية تجنب الازمات الاقتصادية الناجمـة عن تكرر الدورات الاقتصادية سواء من ناحية الركود أو

التصفية النقدية المبرمة في عام ١٩٤٩ كما أنها وفقت الى انهاء امتياز اصدار النقد السوري الذي كان ممنوحا الى شركة فرنسية متمثلة في مصرف سورية ولبنان وأصبح اصدار النقد الذي هو من أهم مظاهر السيادة والاستقلال من وظائف مصرف سورية المركزي الذي باشر أعماله في منتصف عام ١٩٥٦ ٠

ونظرا لتعارض سياسة التجارة الخارجية المتبعة في كل من سورية ولبنان فقد أدى ذلك الى الغاء الوحدة الجمركية التي كانت قائمة بين البلدين في أوائل عام ١٩٥٠ وانفردت سورية منذئذ باتباع السياسة التجارية التي كانت أكثر ملاءمة لمتطلبات اقتصادها الوطني ٠

١١ ـ وفي حقل التشريع المالي قامت الحكومة ببعض الاصلاحات الهامة في نظام الضرائب واستهدفت ادخال عنصر التصاعد في زمرة الضرائب المباشرة كما أنها عملت على الغاء عدد من الضرائب القديمة البالية التي خلفها لنا العثمانيون والاستعمار الفرنسي ٠ ومن أهم الضرائب التصاعدية التي ادخلت على نظام الضرائب في سورية منذ ابتداء عهد الاستقلال، الضرائب على الدخل وعلى التركات وعلى الانتاج الزراعي وعلى ريع العقارات والعرصات٠ وما عدا ضريبة الانتاج الزراعي فان جميع الضرائب الجديدة تتصف بتصاعدية معدلاتها ٠ أما الضرائب القديمة التي عملت الحكومة الوطنية على الغائها فهي ضرائب الاعشار وضرائب الاراضي والمسقفات وضريبة بدل الطرق ٠

١٢ ـ ولقد شعرت الحكومة الوطنية منذ البدء بما يترتب على عاتقها من مسؤوليات تجاه الاقتصاد القومي كما أنها أدركت ضرورة القيام بالتدابير والاعمال التي من شأنها تنمية الاقتصاد القومي وتدعيمه ٠

وكان من أهم التدابير التي اتخذتها الحكومة حماية الصناعة الوطنية وتنظيمها ٠ فرفعت معدلات التعرفة الجمركية على كثير من البضائع الاجنبية المستوردة وخفضت الرسوم الجمركية أو ألغيت تماما بالنسبة للآلات والادوات التي تستخدم في قطاعي الصناعة والزراعة ٠ ورغبة في تشجيع الصناعات الناشئة فقد اتخذت التدابير اللازمة لاعفائها من دفع عدد من الضرائب والرسوم لمدد متفاوتة٠ ولم يقتصر عمل الحكومة في تشجيع الصناعة الوطنية على التسهيلات الضرائبية فحسب بل عمدت أيضا الى مد يد المساعدة الى الشركات الصناعية في عام ١٩٤٩ ،

الضرائبي بصورة خاصة ازالة الفروق الواسعة في توزيع الثروة والدخل القومي وأن تضمن أيضا حـدا أدنى من مستوى المعيشة بشكل يشعر معه الافراد بالطمأنينة المعاشية وبالاستقرار الفكري لكي ينصرفوا الى أعمالهم المنتجة وهم خالي الذهن من كل ما يعيقهم عن أداء واجباتهم على الوجـه الاكمل أو ينقص من كفاءتهم الانتاجية .

### ٣ ـ تطور المشكلة الانمائية في الاقليم السوري

٨ ـ لقد تعاقبت على الاقليم السوري منذ انفصاله عن الامبراطورية العثمانيـة حتى قيام الوحدة المباركة بينه وبين الاقليم المصري في شهر شباط من عـام ١٩٥٨ حوادث تاريخيـة جسام كان لها في حياة البلاد ولا سيما الناحية الاقتصاديـة منها ، آثار عميقـة وفي كثير من الاحيان دامية . على أنه رغم جميـع الصدمات القاسية والتجارب المريرة التي مر بهـا الاقليم السـوري خلال تلك الحقبة من الزمن فان شعبه المناضل المتفاني في الدفاع عن كرامته العربية وعزته الوطنيـة كان يخرج دائما وأبدا مظفرا مكرما رافـع الرأس على الصعيـد السياسي والوطني ، وان كان يخرج أحيانا مثخنا بالجراح على الصعيد الاقتصادي .

٩ ـ ولقد كان هم الاستعمـار الفرنسي طوال مدة حكمه في سورية أن يبقي للاقتصاد السوري صفة التبعيـة للاقتصاد الفرنسي وأن يشكل بالنسبة لهذا الاخير معينا ومصدرا فقط للمواد الاولية اللازمة لصناعته . ولذلك فلم يكن من الممكن أن يلقى التصنيـع في الاقليم السوري أي اهتمام من قبل السلطات الفرنسية الحاكمة كما لم يكن من الممكن تنفيذ مشروعات انمائية كبرى يستفيد منها الاقتصاد القومي أو يرتفع من جرائها الدخل الفردي وبالتالي مستوى المعيشة . وهكذا بقي الاقتصاد السوري قابعا في زاوية الاهمال واستولت عليه صفة الركود والجمود طوال مـدة السيطرة الفرنسية على سورية .

١٠ ـ وهكذا فقد ترتب على عاتق الحكومة الوطنية بعد أن زالت السيطرة الفرنسيـة من البلاد في عام ١٩٤٥ أعباء جسام ومهام خطيرة في سبيل تنظيم البلاد الاقتصادي ورسم سياسة اقتصادية مناسبة . وكان أول ما عليها أن تتحلل من الارتباطات الاقتصادية العديدة مع الجانب الفرنسي . فسعت الحكومة الى انهاء ارتباط النقد السوري بالنقد الفرنسي وتم ذلك باتفاقات

| اسم المشروع | من اموال الخزينة | من مؤسسة الاصدار | المجموع |
|---|---|---|---|
| الهاتف الآلي والاذاعة | ٣٦٨٣٢٠٠٠ | | ٣٦٨٣٢٠٠٠ |
| مشاريع الري الكبرى | ١٢٥٨٣٩٠٠ | | ١٢٥٨٣٩٠٠ |
| البلديات | ٤٠٢٨٠٠٠ | ١٩٣٦٤٠٠٠ | ٢٣٣٩٢٠٠٠ |
| عجز التموين القديم | ٥٢٠٧٧٢٩ | | ٥٢٠٧٧٢٩ |
| الميرة | | ٥٠٠٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠٠٠٠ |
| مكتب الحبوب | | ٦٠٠٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠٠٠ |
| الخطوط الحديدية | ١٥٥٥٨٢٠١ | ٣٠٠٠٠٠٠ | ١٨٥٥٨٢٠١ |
| المصرف الزراعي | ٢٩٩٠٢٠٨٣ | ١٩٣٩٨٣٧٧ | ٤٩٣٠٠٤٦٠ |
| مرفأ اللاذقية | ١٨٧٥٣٠٠٠ | | ١٨٧٥٣٠٠٠ |
| مياه حلب | ٥٦٢٥٢٦٥ | ٢٠٠٠٠٠٠٠ | ٢٥٦٢٥٢٦٥ |
| مؤسسات الكهرباء | ١١١٣٥٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١٣٥٠٠٠ |
| مشروع الغاب | ٦٦١٧٣٣٥ | | ٦٦١٧٣٣٥ |
| مستودعات المواد المشتعلة | ٧٧٤٠٠٠ | | ٧٧٤٠٠٠ |
| الشركات المكفولة | | ١٦٩٢٧٠٠٠ | ١٦٩٢٧٠٠٠ |
| مشروع اليرموك | ٣٠١١ | | ٣٠١١ |
| تحديد وتحرير اراضي الجزيرة | ١٩٣٢٢٣٧ | | ١٩٣٢٢٣٧ |
| تأميم الكتب المدرسية | ٥٠٠٠٠٠ | | ٥٠٠٠٠٠ |
| المعرض الدولي | ١٥٥٠٠٠٠ | | ١٥٠٠٠٠٠ |
| المصرف المركزي | ٢٥٠٠٠٠٠ | | ٢٥٠٠٠٠٠ |
| بناء القصر الجمهوري | ١٤٢٨ | | ١٤٢٨ |
| بناء سفارات في الخارج | ٣١٥٠٠٠ | | ٣١٥٠٠٠ |
| برنامج الطرق والمشاريع الانشائية | ١١٠٧٥٥ | | ١١٠٧٥٥ |
| برنامج الآبار | ١٤٠٨٩٦ | | ١٤٠٨٩٦ |
| الموازنة الاستثنائية لعام ١٩٤٩ | ٥٠٠٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠٠٠ | ٩٠٠٠٠٠٠٠ |
| برنامج ٩٥١ للدفاع الوطني | — | ٣٤٠٠٠٠٠٠ | ٣٤٠٠٠٠٠٠ |
| برنامج ٩٥٥ للدفاع الوطني | ٥٢٠٧٨٠٣ | — | ٥٢٠٧٨٠٣ |
| المجموع | ٢٠٩٢٦٧٦٤٢ | ٢١٨٦٨٩٣٧٧ | ٤٢٧٩٥٧٠١٩ |

عن طريق كفالة هذه الشركات لدى مصرف سورية ولبنان على ما تعقده من قروض لغايات التوسع الصناعي وزيادة الانتاج .

١٣ – ولم يقتصر مجهود الحكومة في دعم الاقتصاد الوطني وتطويره على التدابير التشريعية وانما تعدى ذلك الى القيام بتنفيذ عدد من المشاريع الانمائية الاساسية وباعداد برنامج للدفاع الوطني لمجابهة خطر جديد اصطنعه الاستعمار الاجنبي ضد البلاد العربية جمعاء وهو خلق الدولة الصهيونية في مطرح القلب والفؤاد من بلادنا العزيزة . وكان من اول الخطوات التي اتخذتها الحكومة الوطنية في حقل الانماء الاقتصادي ان ادركت الفرق بين النفقات الادارية للدولة وبين نفقاتها العمرانية والانشائية . اذ ان هذه الاخيرة تتميز بأن انجازها يستغرق وقتا قد يتجاوز السنة المالية ولذلك فقد عمدت الحكومة الى التخلص من قيد مبدأ سنوية الموازنة التقليدي الذي من شأنه ان يعطل رصيد الاعتمادات المخصصة للمشاريع الانمائية في آخر السنة المالية ويحول تلك الاعتمادات الى حساب الاموال الاحتياطية.

وهكذا تضمنت موازنة عام ١٩٤٥ نصا قانونيا يجيز نقل الاعتمادات المستعجلة في موازنة عام ١٩٤٤ والمخصصة للمشاريع العمرانية الى حساب خاص يفتح لدى الخزينة المركزية باسم حساب البرنامج العمراني . ومن هذا الحساب تمول المشاريع العمرانية التي لم يتم انجازها خلال السنة المالية المنصرمة . وأجيز في موازنتي عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ نقل جميع الاعتمادات المخصصة للمشاريع العمرانية الى حساب البرنامج العمراني منذ بدء السنة المالية وذلك تفاديا لما قد يطرأ من مناقلات اثناء السنة المالية على اعتمادات المشاريع العمرانية .

ولما كان النظام المالي بصورة عامة والنظام الضرائبي بصورة خاصة عاجزين عن تمويل المشاريع الانمائية التي كان الاقتصاد القومي بأمس الحاجة اليها فقد عمدت الحكومة الى ابتداع اسلوب جديد في سبيل تحقيق وتنفيذ تلك المشاريع . وكان هذا الاسلوب يقوم على اساس اقرار كل مشروع على حدة وتخصيص الاموال اللازمة له اما من اموال الخزينة الجاهزة واما من مؤسسة اصدار النقد . وقد تمكنت الحكومة عن هذا الطريق من انفاق حوالي (٤٣٧) مليون ليرة سورية خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٥ – ١٩٥٥ كما هو مبين في الجدول التالي :

وقد تبين للحكومة بعد تجربة حوالي عشر سنين في حقل المشاريع العمرانية والانشائية ان العامل المحدد لامكانيات المشاريع وانجازها هو حجم الموارد المالية التي يمكن للحكومة ان تقوم بتجهيزها . ولما كان العامل السابق هو ان تلجأ الحكومة الى أموال الخزينة الجاهزة او الى مؤسسة الاصدار لتمويل مختلف المشاريع المقررة وكان قد ثبت فساد هذه الطريقة وعدم صلاحيتها كوسيلة أساسية من وسائل التمويل فقد استقر الرأي على وجوب توحيد ديون الدولة والتزاماتها ووضعها تحت اشراف ادارة واحدة كما اتجه الرأي أيضا الى ضرورة الاستفادة من ادخار الافراد في تمويل المشاريع الانمائية بتشجيعهم على استثماره في سندات الدولة . بالاستناد الى هذه الاعتبارات صدر القانون رقم ٨٩ بتاريخ ١٣/٧/١٩٥٥ مستهدفا اعداد سياسة جديدة للاستقراض الحكومي العام . وقد تضمن هذا القانون من جملة ما تضمنه احداث صندوق للبلديات ومنحه الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي واستهدف منه ان يكون نقطة انطلاق لمصرف بلديات يمكن أن تؤمن بواسطته اصلاح خدمات البلديات السورية ذات النفع العام وتحسينها وتوسيعها وكذلك تنظيم شؤون التسليف القصير والطويل الأجل ضمن حدود حاجات البلديات المالية .

وكانت الخطوة الثانية التي أقدمت عليها الحكومة في عام ١٩٥٥ هي احداث المجلس الاقتصادي الاعلى الذي نص عليه دستور عام ١٩٥٠ في المادة ١٥٢ منه وأقر بموجب القانون رقم ١١٥ بتاريخ ٢٩/٨/١٩٥٥ . وباحداث هذا المجلس يكون قد طرأ تغيير أساسي على نظرة الدولة نحو الاقتصاد القومي وعلى أهمية التبعات الاقتصادية الملقاة على عاتقها والدور الذي عليها ان تلعبه في تنظيم الحياة الاقتصادية وتوجيهها الوجهة السليمة . واذا كانت أعمال الدولة الاقتصادية قبل عام ١٩٥٥ قد اتسمت بالاضطراب وعدم الانسجام والاتساق فانها باحداثها المجلس الاقتصادي الدائم قد أقرت وجوب تنسيق مجهود الحكومة في تنظيم الأمور الاقتصادية ومشاريع الانماء وضرورة اتباع خطط سليمة في سبيل تقدم البلاد الاقتصادي ونموها .

ورغبة في تلافي أخطاء الماضي وحرصا على اتباع الاساليب الصحيحة في معالجة القضايا الاقتصادية ووضع الحلول العملية لها فقد توخى القانون رقم ١١٥ الآنف الذكر أن يفصل بين مهمة اعداد السياسة الاقتصادية الشاملة للاقتصاد القومي بأجمعه وبين مهمة التنفيذ والملاحقة . ولذلك فقد عهد القانون الى المجلس الاقتصادي الاعلى الممثل لكافة الفعاليات الاقتصادية في

١٤ — ولقد شعرت الحكومة الوطنية منذ البدء أيضا بضرورة القيام بدراسات اقتصادية مفصلة تشمل الاقتصاد القومي بكامله ولهذا الغرض فقد تم التعاقد مع السر الكسندر جيب وشركاه في اوائل عام ١٩٤٦ على دراسة التطور الاقتصادي في سورية بصورة عامة ودراسة امكانيات استثمار الموارد الطبيعية بصورة خاصة مع بذل العناية الخاصة بدراسة القوة الحرارية والقوة المائية الكهربائية والري والانتفاع بالمياه والمواصلات والتطور الصناعي والمباني العامة ٠ وقد تم وضع تقرير واف من قبل السر الكسندر جيب وشركاه تضمن التعويضات التي يقتضي العمل بها ونظام الافضليات الواجب التطبيق بالنسبة لشتى المشروعات المقترحة ٠

وقد استقدمت الحكومة ايضا في اوائل عام ١٩٥٤ بعثة من خبراء المصرف الدولي للانشاء والتعمير لاجراء دراسة عامة لامكانيات سورية الاقتصادية وتقديم توصيات من شأنها مساعدة الحكومة في وضع برنامج انمائي طويل الامد يرمي الى زيادة موارد سورية الانتاجية ورفع مستوى معيشة شعبها ٠ ومن النقاط الاساسية التي كان على التوصيات الآنفة الذكر أن تتضمنها تعيين نسبة تقريبية للاموال التي يصح ان تنفقها سورية على المشاريع العامة وافضلية انفاق هذه الاموال فيما بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وبين انواع المشاريع في كل قطاع وان تهتم بالتدابير الاخرى الآيلة لتحسين الانتاج وزيادته ورفع مستويات المعيشة وان تهتم أيضا بالسياسات الاقتصادية والمالية والادارية والتدابير الضرورية لنجاح برامج الانماء المقررة ٠ وبالاستناد الى هذه التوصيات قامت بعثة المصرف الدولي للانشاء والتعمير بوضع برنامج حكومي لتنمية موارد البلاد الاقتصادية لمدة خمس سنوات كاملة واوضحت طرق تنظيمه وتمويله ٠

١٥ — ولقد سجل عام ١٩٥٥ نقطة تحول هامة بالنسبة لموقف الحكومة من الاقتصاد القومي اذ صدرت عدة تشريعات أساسية تتناول الاقتصاد برمته وتعمل على تثبيت دعائم سياسة اقتصادية تتوخى تنسيق الفعاليات الاقتصادية المختلفة في شتى القطاعات وتجهيز كافة الموارد الاقتصادية في سبيل تنمية البلاد الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة كما ان من الامور الهامة التي استهدفت التشريعات الجديدة معالجتها مراعاة تنسيق الحاجات الانمائية مع الامكانيات المالية في البلاد والعمل على تجنب محاذير المشاريع الفردية التي كانت تقرر دون الاخذ بعين الاعتبار الامكانيات المادية والفنية المتوفرة وبصرف النظر عن عامل التوقيت ودرجة الافضلية الاقتصادية ٠

كما هو معلوم عن توقف مرور النفط العراقي عبر اراضي سورية من جراء العدوان على مصر في خريف عام ١٩٥٦ .

٢ — نظرا لتحقق عجز في موازنتي عام ١٩٥٦ — ١٩٥٧ بسبب نفقات التسلح التي لم يرصد لها موارد خاصة فقد اضطرت وزارة الخزانة لتسديد العجز من الاموال الاحتياطية التي كان يمكن ان تؤمن مصدرا تمويليا يمكن الاستناد عليه في تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثنائية .

٣ — ومع أنه كان يؤمل أن يجري تمويل عدد من المشاريع عن طريق السلف والقروض فان صندوق الدين العام لم يجرؤ على الاستقراض من السوق الداخلي بالنظر لعدم توفر الودائع والادخارات توفرا كافيا ولارتفاع معدل الفائدة.

٤ — واخيرا فان الحكومة امتنعت عن الاستقراض من المصرف الدولي للانشاء والتعمير بعد ان هيئت عقود القروض ، مع العلم أن مبلغ القرض هذا ادخل كمصدر اساسي من المصادر التمويلية للموازنة الاستثنائية .

١٦ — ازاء هذه الصعوبات المالية ونظرا للطبيعة الخاصة التي كانت تتسم بها المصادر التمويلية للموازنة الاستثنائية من حيث غلبة صفة عدم الاستقرار عليها فقد رؤي أن يعاد النظر بتقديرات الموارد المالية للموازنة الاستثنائية على ضوء امكانيات الاقليم وواقعه . ولا شك ان من أهم المشاكل المستعصية بالنسبة للامم المتخلفة هو تدارك الاموال اللازمة للقيام بالمشاريع الانمائية الكبرى التي لا يمكن للاقتصاد القومي بدونها أن يتقدم ويتطور . ولما كانت علة التخلف الاقتصادي تكمن في انخفاض مستوى الدخل القومي فان الحكومات تجد نفسها عاجزة دائما عن أن تمتص من ذلك الدخل المبالغ الضرورية التي يستلزمها تنفيذ المشاريع الانمائية الكبرى .

وللخروج من طوق هذه المشكلة فان معظم الامم المتخلفة اتبعت احدى طريقين رئيسيين لتمويل برامجها الانمائية أو كلاهما معا . وهذان الطريقان هما أما تدارك الاموال اللازمة عن طريق خلق كمية جديدة من النقد بواسطة المصرف المركزي او عن طريق الاستقراض من الخارج . ولا يخفى ما تجره الطريق الاولى من محاذير ومساوىء اقتصادية جمة اذا ما استعملت بشكل غير حكيم . والطريق الثانية وان كانت أكثر ضمانة من حيث نتائجها الاقتصادية الا انها تكون

الاقتصاد القومي باعداد الخطة الاقتصادية الواجبة الاتباع وترك مهمة اعداد مشاريع الموازنات الانمائية وتنفيذ المشاريع الانمائية المقررة الى هيئة اخرى تعمل تحت اشراف المجلس الاقتصادي الاعلى ، سميت بمؤسسة الانماء الاقتصادي ٠وفي الواقع فان القانون رقم ١١٥ قد استند على فكرة منطقية مستلهمة من صميم واقع الاقتصاد السوري ٠ وهذه الفكرة تقضي أولا بفصل مهمات التخطيط والتوجيه عن أعمال التنفيذ ،وتهدف ثانيا الى ابعاد الاصول الحكومي التقليدي في تنفيذ المشاريع الانمائية نظرا لما تحويه تلك الاصول من صعوبات قانونية: وتعقيدات مالية وحسابية ٠ ويبغي القانون ثالثا وأخيرا الى خلق روح التركيز والوحدة في العمل سواء من الناحية التخطيطية أم التنفيذية ٠

وأردفت الحكومة تلك الخطوة الثانية بخطوة ثالثة كانت هي الاخرى على جانب عظيم من الاهمية والشأن في حياة البلاد الاقتصادية ٠هذه الخطوة هي اعداد موازنة استثنائية تنفذ على سبع سنوات وتتضمن برنامجا شاملا لعدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والاستثمارية وتم تصديق هذه الموازنة بموجب القانون رقم ١١٦ وتاريخ ٢٩/٨/١٩٥٥ وهكذا نرى أنه لاول مرة في حياة الاقليم السوري تدخل فكرة الخطة او المنهاج في طريق السعي لتنمية البلاد وتطويرها الاقتصادي ٠ هذا وكان من المفروض ان تتولى مؤسسة الانماء الاقتصادي تنفيذ هذه الموازنة الا أن التأخر الواقع في انشاء هذه المؤسسة وفي تشكيل المجلس الاقتصادي الاعلى حتى منتصف عام ١٩٥٧ أدى الى ضرورة العهدة الى ادارات الدولة ومؤسساتها المختصة في الشروع بتنفيذ بعض المشاريع الواردة في تلك الموازنة الاستثنائية ولا سيما تلك المشاريع التي كان بوشر بها قبل اعداد الموازنة الاستثنائية والتي أدمجت فيها ٠

ولقد شاءت الظروف ان يقترن تنفيذ الموازنة الاستثنائية بصعوبات مالية كان من جرائها أن اضطرت وزارة الخزانة الى التشدد في منح حوالات مالية جديدة لتنفيذ المشاريع الواردة في الموازنة الاستثنائية والى عدم السماح بعقد بعض النفقات على الحوالات المالية الصادرة ٠ وكان مرد ذلك للاسباب التالية :

١ — ان الاعتمادات المرصدة في الموازنة العادية لحساب الموازنة الاستثنائية لم يمكن منحها بسبب انقطاع عائدات النفط جزئيا بين اعوام ١٩٥٦ — ١٩٥٨ ٠ وقد تسبب الانقطاع

أم الاجتماعية أم التربوية أم العمرانية • بينما أن أهداف البرنامج الانمائي للاقليم السوري لا يتعدى سوى تحقيق مشاريع انمائية كبرى تقع مسؤولية تحقيقها أولا وأخيرا على عاتق الحكومة لان معظمها يتصف بظاهرة النفع العام وليس بينما ما يرغب الافراد القيام بها • وهذه المشاريع الكبرى تتضمن أعمال الري وانشاء السدود وبناء الطرق والجسور والخطوط الحديدية واقامة بعض الصناعات التي لا يجرؤ الافراد على القيام بها كصناعة البترول والصناعات الكيماوية • كما أن من جملة المشاريع التي تضمنها البرنامج الانمائي مشاريع التحريج وتشجيع السياحة والاصطياف ومشاريع الانفاق على التدريب الفني والمهني •

وفي الواقع فان هذه المشاريع المختلفة التي تضمنها البرنامج الانمائي لهي من أكثر المشاريع حيوية للبلاد وهي بالتالي مشاريع طال انتظار البلاد لتحقيقها ووضعها موضع التنفيذ لانها تشكل القاعدة الاقتصادية والاساس الذي تعتمد عليه مشاريع التنمية الاخرى ولا سيما تلك المشاريع التي يرغب القطاع الخاص القيام بها •

عادة محفوفة بخطر انتقاص السيادة القومية أو توجيه السياسة القومية في وجهة ليست في مصلحة الوطن • وهذا ما حدا بسورية الى التريث واتخاذ الحيطة وعدم التهور في الاستقراض من الخارج • وفي النصف الاخير من عام ١٩٥٧ تمكنت سورية من الحصول على معونة اقتصادية وفنية من الاتحاد السوفياتي بصورة غير مشروطة ومبنية على أساس تجاري بحت • وقد ساعد في الحصول على تلك المعونة ما كان يسود العالم آنئذ من جو سياسي معين ورغبة الاتحاد السوفياتي في مد يد المساعدة الى الدول التي انتهجت سياسة الحياد الايجابي واتبعت مبدأ عدم الانحياز •

وهكذا نرى انه يتوفر لسورية لاول مرة في تاريخها موارد استثنائية تمكنها من القيام بتنفيذ برامجها الانمائية والانتقال بالاقتصاد القومي الى مستوى أعلى من التقدم الاقتصادي والتطور الفني • على أن مبلغ المعونة الخارجية محدود مهما كان كبيرا في حين أن مجال التقدم والرقي في حقل التنمية الاقتصادية غير محدود ولذلك كان على الحكومة في سورية ان تتحرى عن موارد مالية استثنائية اخرى يمكن تداركها داخليا ودون التجاوز على الطاقة التمويلية العامة للاقتصاد القومي •

وكانت هذه الفكرة الاخيرة هي نقطة الاستناد الاساسية التي قام عليها برنامج الانماء الاقتصادي للسنين العشر ١٩٥٨ — ١٩٦٨ والذي تم تصديقه بموجب قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٨ • وسيجري شرح المبادىء التي بنيت على أساسها تقديرات الموارد المالية وتحليلها في الفصول القادمة ولذلك فيكفي الآن الاشارة الى ان الحكومة سعت عند اجراء تقديرات الموارد المالية لتمويل البرنامج الانمائي الى ان تكون حقيقية وثابتة ومضمونة التحصيل وذلك لتفادي الصعوبات التي وقعت بها الموازنة الاستثنائية السابقة •

١٧ — ولا بد من الاشارة في معرض الكلام عن البرنامج الانمائي في الاقليم السوري والمصدق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٨ الى انه يجب أن لا يؤخذ هذا البرنامج الانمائي على أنه خطة تنمية شاملة للاقتصاد السوري بمجموعه وانما هو خطوة اولى في هذا السبيل بل يمكن ان يقال انها خطوة متواضعة اذ ان من شأن خطط التنمية الشاملة أن تأخذ على عاتقها وضع أهداف اقتصادية للاقتصاد القومي برمته سواء من الناحية الاقتصادية المحضة

## اولا – تقدير الموارد البشرية والايدي العاملة

٤ — لا يعرف حتى الآن عدد الاشخاص المنتجين القادرين على العمل في الاقليم السوري الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ سنة و ٦٠ سنة ، ذلك أنه لم يجر حتى الآن تعداد للسكان لاستخراج هذا العدد . ونظرا لاهمية الدور الذي تلعبه هذه الفئة في الانتاج ، وعلى الاخص عند وضع برنامج او خطة انمائية ، فقد عمدنا الى اسلوب مقارن للوصول الى هذا الرقم .

لقد اتضح لنا من احصاءات تعدادات السكان في كل من الاقليم المصري وفلسطين العربية والعراق ، أن نسبة عدد هذه الفئة بالنسبة لمجموع السكان تتراوح بين ٥١٪ و ٥٥٪ (١) .

وبما ان الشروط الحيوية والظروف الاجتماعية متماثلة بين الاقليم السوري وبين هذه الاقاليم العربية ، فقد افترضنا ان هذه النسبة في سورية هي ٥٥٪ من مجموع السكان . وبما أن عدد سكان الاقليم الشمالي هو ( ٤،١٤٤ ٢٨٥ ) نسمة في نهاية عام ١٩٥٧ فان عدد فئة الاشخاص المنتجين في هذا الاقليم هو ( ٢ ٢٧٩ ٣٥٧ ) شخصا منتجا .

وتتوزع هذه الفئة المنتجة بين الريف والمدن أو بين الذين يتعاطون الزراعة وبين الذين يتعاطون المهن الاخرى ، توزيعا غير متعادل . اذ يبلغ عدد الاشخاص المنتجين الذين يعملون في قطاع الزراعة ( ١٥٨٩١٠٥ ) (٢) شخصا منتجا وعدد الذين يعملون في القطاعات الاقتصادية الاخرى ( ٦٩٠ ٢٥٠ ) (٣) شخصا منتجا أي بنسبة (٧٠٪) للقطاع الزراعي ، و (٣٠٪) للقطاعات الاخرى ومن الجدير بالذكر ان قسما من الاشخاص المنتجين الذين يعملون في الزراعة يتعاطون أعمالا أخرى بجانب أعمالهم الزراعية .

وسنحاول في الفقرات التالية تبيان ما اذا كان عدد الاشخاص المنتجين المشتغلين في الزراعة

---

(١) بلغت هذه النسبة في الاقليم المصري ٥٥٪ ( تعداد ١٩٤٧ ) وفي فلسطين ، السكان العرب ٥٠,٥ ( احصاء ١٩٤٤ ) وفي العراق ٥٢٪ وفي الشرق الاوسط عامة ٥٤٪ ( احصاءات الامم المتحدة ) .

(٢) تقدير خاص قمت به على اساس توزيع سكان مراكز الاقضية ومراكز المحافظات بين اشخاص يعملون في الزراعة واشخاص يعملون في القطاعات الاخرى وفقا للمهنة التي يزاولها الشخص معظم ايام السنة . اما سكان القرى فقد اعتبرتهم اشخاصا يعملون في الزراعة فقط .

# الفصل الثاني

# تقدير الموارد الاقتصادية في الاقليم السوري*

## مقدمة

١ — لا بد من أجل وضع برنامج أو خطة للانماء الاقتصادي لمدة معينة من القيام قبل كل شيء بتقدير او جرد الموارد المتوفرة في البلد للوقوف على مقدار الموظف او المستغل منها ، وحالة هذا التوظيف او الاستغلال ، وليكون هذا الجرد اساسا لخطة انمائية هدفها توظيف واستغلال الموارد العاطلة في المجتمع استغلالا تتحقق فيه الاهداف التي يتطلع اليها المجتمع •

٢ — لقد قمنا بتقدير لجميع الموارد الاقتصادية المتوفرة في الاقليم السوري خلال السنين السابقة لعام ١٩٥٨ ، عام وضع الخطة الانمائية والبرنامج الانمائي لهذا الاقليم ، وخلال السنين العشر القادمة ، فقدرنا :

أولا — الموارد البشرية والايدي العاملة المستخدمة في مختلف القطاعات الاقتصادية •

ثانيا — الموارد الطبيعية كالارض والمياه والطاقة الكهربائية والبترول والثروة المعدنية •

ثالثا — الموارد الادخارية والاستثمارية •

رابعا — الموارد المالية للقطاع الحكومي •

٣ — لقد كان غرضنا من عملية الجرد هذه الوقوف على امكانيات الاقليم السوري من حيث طاقته الانتاجية والاستثمارية للعمل على وضع خطة انمائية(١) لكامل الاقتصاد السوري وتهيئة برنامج انمائي خلال السنين العشر القادمة •

---

* قام باعداد هذا البحث الدكتور محمد طعمة المدير المعاون في مديرية الشؤون الاقتصادية .

(١) انظر القسم الثاني من هذه الدراسات .

لقد فرقنا بين المناطق التي تتبع دورة ثنائية وبين المناطق التي تتبع دورة ثلاثية . فقد وجدنا ان مناطق دير الزور والحسكة وحلب وحماه تتبع على العموم ، دورة ثنائية ، وان مناطق دمشق وحمص ودرعا واللاذقية والسويداء تتبع ، على العموم ، دورة ثلاثية .

والآن اذا قسمنا مساحة الاراضي المروية والمزروعة زراعة صيفية في كل محافظة من المحافظات على المعدل ( ٠٫٤ ) هكتارا استطعنا معرفة العدد اللازم من الاشخاص المنتجين لاستثمار هذه المساحات . واذا أضيف الى هذا الرقم العدد اللازم من الاشخاص المنتجين اللازمين لاستثمار $\frac{١}{١٠}$ الاراضي المروية التي تزرع زراعة كثيفة كالخضار والفواكه استطعنا الحصول على العدد الاجمالي من الاشخاص المنتجين اللازمين لاستثمار الاراضي المروية في سورية دون ان يصيب الانتاج أية هبوط . والجدول التالي رقم ( ١ ) يبين ذلك .

أو في القطاعات الاخرى يقل أو يفيض عن الحاجة في الوقت الحاضر ، وفي خلال السنين العشر القادمة ، اذا قيس بعناصر الانتاج الأخرى التي تتعاون معه في ميدان الانتاج الزراعي والحيواني أو في ميادين الانتاج الاخرى.

٥ — ففي ميدان الزراعة حيث يعمل ( ١ ٥٨٩ ١٠٥ ) شخصا منتجا ، رجلا كان أو امرأة باستغلال مساحة من الاراضي تبلغ ( ٥٨٣ ١٣٣ ) هكتارا مرويا و ( ٤ ٣٦٦ ٩٥٩ ) هكتارا غير مروي يمكن القول أن هناك فائضا ملحوظا في الايدي العاملة الزراعية نتيجة لوجود ما يسمى بالبطالة المقنعة الناشئة أما عن ضيق المساحات المزروعة بعلا أو صغر مساحة الاراضي المروية او عدم استخدام الآلات والادوات الزراعية الحديثة أو غير ذلك من العوامل الاخرى الاقتصادية أو الاجتماعية . وفيما يلي تبيان هذا الفائض .

٦ — يستطيع الشخص المنتج ان يقوم باستثمار إما ( ٠,٤ ) هكتارا من الاراضي المروية لزراعتها زراعة صيفية و ( ٠,٤ ) هكتارا من نفس نوع الاراضي لزراعتها زراعة شتوية في آن واحد ، أو مساحة من الاراضي غير المروية تتراوح بين ٥ هكتارات و ٥٠ هكتارا تبعا لما يملكه من أدوات وآلات حديثة .

ولقد اعتمدنا هذه المعدلات للشخص المنتج الواحد بعد دراسات لطرق الانتاج في مختلف مناطق الريف السوري . فقد وجدنا أن الادوات العادية هي السائدة في زراعة الاراضي المروية وفي زراعة قسم صغير من الاراضي البعلية ، وان الادوات والآلات الكبيرة الحديثة هي المنتشرة في زراعة القسم الباقي من الاراضي البعلية . فالشخص المنتج الواحد يستطيع بما لديه من أدوات عادية أن يقوم باستثمار ( ٤ ) دونمات[١] زراعة صيفية و ( ٤ ) دونمات زراعة شتوية ، أو أنه اذا استخدم أدواته وآلاته العادية يستطيع ان يقوم باستثمار ( ٥ ) هكتارات من الاراضي البعلية و ٢٥ أو ٥٠ هكتارا اذا استخدم أدواته وآلاته الكبيرة الحديثة .

ولقد وجدنا أيضا أن $\frac{١}{١٠}$ مساحة الاراضي المروية والبعلية في كل منطقة من المناطق ، تزرع زراعة كثيفية ( خضار وفواكه وحدائق ) وان $\frac{٩}{١٠}$ الباقية هي التي تزرع زراعة صيفية أو شتوية . كما وجدنا أن $\frac{٦}{١٠}$ مساحة الاراضي البعلية هي التي تزرع كل عام زراعة شتوية .

---

[١] الهكتار الواحد يعادل ( ١٠ ) دونمات .

ثم اننا اذا قسمنا ٦/١٠ مساحة الاراضي غير المروية في كل محافظة من المحافظات ، على اعتبار أن الـ١/١٠ يزرع زراعة صيفية والـ٥/١٠ تزرع زراعة شتوية والـ٤/١٠ تترك للراحة ، على المعدلات المختلفة تبعا للاوضاع الزراعيـة السائدة في كل محافظة استطعنا الحصول على عدد الاشخاص المنتجين اللازمين لاستثمار الاراضي البعلية المزروعة عام ١٩٥٧ ⁽¹⁾ . والجدول التالي رقم ٢ يبين ذلك .

جدول رقم (٢)

الاشخاص المنتجون اللازمون لاستثمار الاراضي البعلية في الاقليم الشمالي في نهاية ١٩٥٧

| المحافظة | المساحة غير المروية⁽¹⁾ | ٦/١٠ المساحة غير المروية | عدد الهكتارات التي يمكن استثمارها من قبل شخص واحد | الاشخاص المنتجون اللازمون للاستثمار ، الأراضي غير المروية |
|---|---|---|---|---|
| دمشق | ١١٨٦١٨ | ٧١١٧١ | ١٠ | ٧١١٧ |
| حمص | ٢٧٨٥٠٠ | ١٦٧١٠٠ | ٥ | ٣٣٤٢٠ |
| حماه | ٤٥٩١١٠ | ٢٧٥٤٦٦ | ١٠ | ٢٧٥٤٧ |
| درعا | ٣٨٨٦٦٦ | ٢٣٣٢٠٠ | ٥ | ٤٦٦٤٠ |
| دير الزور | ١٦٩٧٧٤ | ١٠١٨٦٤ | ٢٥ | ٤٠٧٥ |
| الحسكة | ١١٥٩٨٧٠ | ٦٩٥٩٢٢ | ٤٠ | ١٧٣٩٨ |
| حلب | ١٥٢٨٧٢٢ | ٩١٧٢٣٣ | ١٠ | ٩١٧٢٣ |
| اللاذقية | ١٧٩٣١٩ | ١٠٧٥٩١ | ٥ | ٢١٥١٨ |
| السويداء | ٨٤٣٨٠ | ٥٠٦٢٨ | ٥ | ١٠١٢٦ |
| المجموع | ٤٣٦٦٩٥٩ | ٢٦٢٠١٧٥ | | ٢٥٩٥٩٤ |

فاذا أضفنا العـدد اللازم من الاشخـاص المنتجين لزراعة الاراضي البعلية الى العدد اللازم لزراعة الاراضي المروية استطعنا الحصول على العدد الاجمالي اللازم للقيام بزراعة واستثمار جميع الأراضي المزروعـة في الاقليم السوري مروية كانت او غير مروية والبالغ ( ١٠٣٨٣٥٣ ) شخصا منتجا ⁽²⁾ .

---

(١) المصدر : المجموعة الاحصائية السـنوية (وزارة الزراعة ) عام ١٩٥٧

(٢) يختلف المعدل للشخص المنتج الواحـد تبعا لانتشار الآلات الحديثة في المحافظة . ولهذا حسبنا المعدل (٥) هكتارات في السويداء و( ٢٥ )هكتارا في دير الزور مثلا .

(٢) قدر هذا العدد على اساس الوضع الحالي للانتاج في الزراعة . اما اذا حـــدث توسع في

## جدول رقم (٩)

### الاشخاص المنتجون اللازمون لاستثمار الاراضي المروية في الاقليم الشمالي في نهاية ١٩٥٧ *

| المحافظة | المساحة المروية (١) | المساحة المزروعة زراعة كثيفة (٢) | الباقي من المساحة المروية | الدورة الزراعية | المساحة المزروعة زراعة صيفية او شتوية | الاشخاص المنتجون اللازمون للزراعة الكثيفة | الاشخاص المنتجون اللازمون للزراعة الصيفية والشتوية | مجموع الاشخاص المنتجين اللازمين لاستثمار الاراضي المروية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ٨٦٣٠١ | ٨٦٣٠ | ٧٧٦٧١ | ثلاثية | ٢٥٨٩٠ | ٢١٥٧٥ | ٦٤٧٢٦ | ٨٦٣٠١ |
| حمص | ٤٣٥٥٥ | ٤٣٥٥ | ٣٩٢٠٠ | ثلاثية | ١٣٠٦٧ | ١٠٨٨٨ | ٣٢٦٦٧ | ٤٣٥٥٥ |
| حماه | ٦٥٦٥٠ | ٦٥٦٥ | ٥٩٠٨٥ | ثنائية | ٢٩٥٤٣ | ١٦٤١٣ | ٧٣٨٥٦ | ٩٠٢٦٩ |
| درعا | ٤٤٣٩ | ٤٤٤ | ٣٩٩٥ | ثلاثية | ١٣٣٢ | ١١١٠ | ٣٣٢٩ | ٤٤٣٩ |
| دير الزور | ٢٠٣١٥٢ | ٢٠٣١٥ | ١٨٢٨٣٧ | ثنائية | ٩١٤١٨ | ٥٠٧٨٨ | ٢٢٨٥٤٦ | ٢٧٩٣٣٤ |
| الحسكة | ٥٠٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ثنائية | ٢٢٥٠٠ | ١٢٥٠٠ | ٥٦٢٥٠ | ٦٨٧٥٠ |
| حلب | ١٣٩٦٣٥ | ١٣٩٦٤ | ١٢٥٦٧١ | ثنائية | ٦٢٨٣٦ | ٣٤٩١٠ | ١٥٧٠٩٠ | ١٩٢٠٠٠ |
| اللاذقية | ١٤٩٤١ | ١٤٩٤ | ١٣٤٤٧ | ثلاثية | ٤٤٨٢ | ٣٧٣٥ | ١١٢٠٦ | ١٤٩٤١ |
| السويداء | ٢٠٠ | ٢٠ | ١٨٠ | ثلاثية | ٦٠ | ٥٠ | ١٥٠ | ٢٠٠ |
| المجموع | ٦٠٧٨٧٣ | ٦٠٧٨٧ | ٥٤٧٠٨٦ | | ٢٥١١٢٨ | ١٥١٩٦٩ | ٦٢٧٨٢٠ | ٧٧٩٧٨٩ |

* المساحة بالهكتار

(١) المجموعة الاحصائية السنوية ( وزارة الزراعة ) ١٩٥٧

(٢) $\frac{١}{١٠}$ المساحة المروية .

## جدول رقم (٣)

### الفائض من الاشخاص المنتجين في القطاع الزراعي في نهاية ١٩٥٧

| المحافظة | الاشخاص المنتجون المستخدمون في القطاع الزراعي | الاشخاص المنتجون اللازمون لاستثمار الاراضي المروية وغير المروية | الفائض من الاشخاص المنتجين في القطاع الزراعي | نسبة الفائض في المحافظة الى الاشخاص المنتجين المستخدمين فيها | نسبة الفائض في المحافظة الى مجموع الفائض |
|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ٢٣٥,٦٦٣ | ٩٣,٤١٨ | ١٤٢,٢٤٥ | ٦٠٪ | ٣٦٪ |
| حمص | ١٤٣,٥٩٤ | ٧٦,٩٧٥ | ٦٦,٦١٩ | ٤٦٪ | ١٢٪ |
| حماه | ١١٦,١٧٨ | ١١٧,٨١٦ | —١,٦٣٨ | (١) | |
| درعا | ٨٥,٥٣٤ | ٥١,٠٧٩ | ٣٤,٤٥٥ | ٤٢٪ | ٦٪ |
| دير الزور | ١٧١,٨٨٢ | ٢٨٣,٤٠٩ | —١١١,٥٢٧ | (١) | ١١٪ |
| الحسكة | ١٣٠,٨٤٢ | ٨٥,١٤٨ | ٤٥,٦٩٤ | | |
| حلب | ٤١٧,٩٦٤ | ٢٨٣,٧٢٣ | ١٣٤,٢٤١ | ٣٢٪ | ٢٤٪ |
| اللاذقية | ٢٢٣,٤١٩ | ٣٦,٤٥٩ | ١٨٦,٩٦٠ | ٨٣٪ | ٣٣٪ |
| السويداء | ٦٤,٠٣٠ | ١٠,٣٢٦ | ٥٣,٧٠٤ | ٨٤٪ | ١٠٪ |
| | ١,٥٨٩,١٠٦ | ١,٠٣٨,٣٥٣ | ٥٥٠,٧٥٣ | | |

(١) يبدو ان المتوسط من الارض الذي خصص للشخص المنتج الواحد لكامل الاقليم هو دون المتوسط المستثمر فعليا من الشخص المنتج الواحد في هذه المحافظة .

هذا ولما كان عدد الاشخاص المنتجين المستخدمين في القطاع الزراعي في الوقت الحاضر أي في نهاية ١٩٥٧ معلوم لدينا ويبلغ ١,٥٨٩,١٠٦ شخصا منتجا كان هناك فائض في عدد الأشخاص المنتجين في هذا القطاع يبلغ ٥٥٠,٧٥٣ (٣) شخصا منتجا أي بنسبة ٣٤٪ من مجموع الايدي العاملة في هذا القطاع ٠ كما هو مثبت في الجدول التالي رقم (٣) ٠

---

استخدام الآلات الحديثة سواء في الاراضي المروية او البعلية فان هذا العدد قد يؤول الى اقل من النصف . والانتاج الزراعي في البلاد المتقدمة ككندا والولايات المتحدة مؤيد لهذا التوقع .

(٣) يرفع من هذا الرقم الاشخاص المجندون والطلاب .

## تطور السكان والاشخاص المنتجين في القطاع الزراعي خلال ١٩٥٧ – ١٩٦٧ :

٩ـ نظرنا حتى الآن الى مشكلة الايدي العاملة الزراعية على ضوء اوضاعها في نهاية ١٩٥٧ • الا أن من الضروري النظر اليها خلال السنين العشر القادمة ، السنين التي سينفذ خلالها البرنامج الانمائي ، لنرى تطور مواردنا من الايدي العاملة ومقارنته بمقدار حاجتنا اليها •

لقد افترضنا أن معدل زيادة السكان في الاقليم السوري هو ٢,٥٪ [١] سنويا وعلى هذا الاساس يبلغ تعداد سكان سورية في نهاية عام ١٩٦٧ ( ٥,٣٠٥,٠٢٨ ) نسمة • فاذا افترضنا أيضا أن السكان الزراعيين يزدادون بمعدل ٢,٥٪ كان عددهم في نهاية ١٩٦٧ (٣,٦٩٨,٥٣٦) نسمة كما هو موضح في الجدولين التاليين رقم ( ٤ ) و ( ٥ ) •

---

(١) بالنظر لعدم وجود احصاءات دقيقة عن المواليد والوفيات في الاقليم السوري لاستخراج هذا المعدل فقد استندنا في تقديره اولا : الى بحث قامت به مديرية الاحصاء على أساس العينات وثانيا : الى معدلات الزيادة من كل من الاقليم الجنوبي والعراق وفلسطين العربية .

٧ – ويتوزع هذا الفائض في الأيدي العاملة الزراعية على مختلف المحافظات ٠ الا أنه يبدو كبيرا ملحوظا في بعضها وغير ملحوظ في بعضها الآخر ٠

ففي محافظة اللاذقية تبلغ نسبة الفائض في الايدي العاملة الزراعية بالنسبة لمجموع الايدي العاملة فيها ٨٣٪ كما تبلغ هذه النسبة في محافظة السويداء ٨٤٪ وفي محافظة دمشق ٦٠٪ وتقل هذه النسبة في محافظة حلب لتبلغ فقط ٣٢٪ ٠

الا أننا لو نظرنا الى مقدار الفائض في الايدي العاملة في كل محافظة بالنسبة لمجموع الفائض في الاقليم السوري لرأينا الوضع على وجه آخر ٠ اذ يتركز الفائض في الايدي العاملة في محافظات اللاذقية ودمشق وحلب حيث تبلغ نسبته على التوالي ٣٣٪ و ٢٦٪ و ٢٤٪ من مجموع الفائض ٠

واذا قسمنا الاقليم الشمالي الى قسمين :شمالي ويضم محافظات حماه واللاذقية وحلب والحسكة ودير الزور، وجنوبي ويضم محافظات حمص ودمشق ودرعا والسويداء لوجدنا ان الفائض في الايدي العاملة الزراعية يتوزع تقريبا بالتساوي بين هذين القسمين وهذه الظاهرة لها دلالتها اذ يمكن لمشاريع الري والمواصلات التي ستنفذ في القسم الشمالي من امتصاص هذا الفائض في الايدي العاملة في حين يضيق نطاق مثل هذه المشاريع في القسم الجنوبي ، الامر الذي يدعو الى تنظيم برنامج صناعي لامتصاص هذا الفائض الضخم ، او تهيئة برنامج توطين لتوزيع السكان توزيعا يتمشى مع حاجات الاستخدام في كل من القسمين ٠

٨ – الى جانب البطالة المتخفية التي أظهرنا نسبتها وعدد الاشخاص المنتجين الذين يمكن سحبهم من القطاع الزراعي وتشغيلهم في اراض جديدة او في قطاعات اقتصادية أخرى فان هناك عطالة موسمية لا تقل أهميتها عن أهمية البطالة المتخفية ٠

ففي المناطق البعلية التي تزرع فيها الاراضي غلالا شتوية لا يعمل الشخص المنتج خلال السنة أكثر من (٥٠) يوما ٠ وفي المناطق التي تزرع فيها الاراضي غلالا صيفية أكثر من (١٠٠) يوما٠

أي انه يمكن القول أن ٣/٤ ثلاثة ارباع اوقات الاشخاص المنتجين) البالغ عددهم أكثر من (١,٥) مليون تضيع بدون فائدة او انتاج ٠وهذا سر انخفاض مستوى معيشة أبناء الريف٠

رقم (٤)

خلال السنوات العشر ١٩٥٧ — ١٩٦٨

| ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٩٨١,٤٧١ | ١,٠٠٦,٠٠٧ | ١,٠٢١,١٥٧ | ١,٠٥٦,٩٣٦ | ١,٠٨٣,٣٥٩ | ١١١٠,٤٤٢ |
| ٤٥٦,٠٤٨ | ٤٦٧,٤٤٩ | ٤٧٩,١٣٥ | ٤٩١,١١٣ | ٥٠٣,٣٩١ | ٥١٥,٩٧٥ |
| ٣٤٩,٨٦٨ | ٣٥٨,٦١٤ | ٣٦٧,٥٧٩ | ٣٧٦,٧٦٨ | ٣٨٦,١٨٧ | ٣٩٥,٨٤٢ |
| ١٨٣,٨٧٢ | ١٨٨,٤٦٩ | ١٩٣,١٨١ | ١٩٨,٠١١ | ٢٠٢,٩٦١ | ٢٠٨,٠٣٤ |
| ٣٧٧,٣٣٩ | ٣٨٦,٧٧٢ | ٣٩٦,٤٤٢ | ٣٠٦,٣٥٣ | ٤١٦,٥١٢ | ٤٢٦,٩٢٥ |
| ٢٩٢,٩١٤ | ٣٠٠,٢٣٧ | ٣٠٧,٧٤٣ | ٣١٥,٤٣٦ | ٣٢٣,٣٢٢ | ٣٣١,٤٠٥ |
| ١,٣٧١,١٩٢ | ١,٤٠٥,٤٧٣ | ١,٤٤٠,٦١٠ | ١,٤٧٦,٦٢٥ | ١,٥١٣,٥٤١ | ٥٥١,٣٧٩ |
| ٥٣٨,٧٩٦ | ٥٥٢,٢٦٦ | ٥٦٦,٠٧٣ | ٥٨٠,٢٢٥ | ٥٩٤,٧٣١ | ٦٠٩,٦٠٢ |
| ١٣٧,٣٧٤ | ١٤٠,٨٠٨ | ١٤٤,٣٢٨ | ١٤٧,٩٣٦ | ١٥١,٦٣٤ | ١٥٥,٤٢٤ |
| ٤,٦٨٨,٨٧٥ | ٤,٨٠٦,٠٩٦ | ٤,٩٢٦,٢٤٨ | ٥,٠٤٩,٤٠٣ | ٥,١٧٥,٦٣٨ | ٥,٣٠٥,٠٢٨ |

**جدول**

**تطور زيادة السكان في الاقليم السوري**

| المحافظة | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ | ١٩٥٩ | ١٩٦٠ | ١٩٦١ |
|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ٨٦٧,٤٧٨ | ٨٨٩,١٦٥ | ٩١١,٣٩٤ | ٩٣٤,١٧٩ | ٩٥٧,٥٣٣ |
| حمص | ٤٠٣,٠٨٠ | ٤١٣,١٥٧ | ٤٢٣,٤٨٦ | ٤٣٤,٠٧٣ | ٤٤٤,٩٢٥ |
| حماه | ٣٠٩,٢٣٣ | ٣١٦,٩٦٤ | ٣٢٤,٨٨٨ | ٣٣٣,٠١٠ | ٣٤٠,٣٣٥ |
| درعا | ١٦٢,٥١٦ | ١٦٦,٥٧٩ | ١٧٠,٧٤٣ | ١٧٥,٠١٢ | ١٧٩,٣٨٧ |
| دير الزور | ٣٣٣,٥١٣ | ٢٤١,٨٥١ | ٣٥٠,٣٩٧ | ٢٥٩,١٥٧ | ٣٦٨,١٣٦ |
| الحسكة | ٢٥٨,٨٩٤ | ٢٦٥,٣٦٦ | ٢٧٢,٠٠٠ | ٢٧٨,٨٠٠ | ٢٨٥,٧٧٠ |
| حلب | ١,٢١١,٩٣٥ | ١,٢٤٢,٢٣٣ | ١,٢٧٣,٢٨٩ | ١,٣٠٥,١٢١ | ١,٣٣٧,٧٤٩ |
| اللاذقية | ٤٧٦,٢١٧ | ٤٨٨,١٢٣ | ٥٠٠,٣٢٦ | ٥١٢,٨٣٤ | ٥٢٥,٦٥٥ |
| السويداء | ١٢١,٤١٩ | ١٢٤,٤٥٤ | ١٢٧,٥٦٥ | ١٣٠,٧٥٤ | ١٣٤,٠٢٣ |
| **المجموع** | ٤,١٤٤,٢٨٥ | ٤,٢٤٧,٨٩٢ | ٤,٣٥٤,٠٨٩ | ٤,٤٦٢,٩٤٠ | ٤,٥٧٤,٥١٣ |

رقم (٥)

الزراعي خلال ١٩٥٧ – ١٩٦٧

| ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٨٤,٧٨٤ | ٤٩٦,٩٠٣ | ٥٠٩,٣٢٥ | ٥٢٢,٠٥٨ | ٥٣٥,١٠٩ | ٥٤٨,٤٨٧ |
| ٢٩٥,٣٨٧ | ٣٠٢,٧٧٢ | ٣١٠,٣٤١ | ٣١٨,٠٩٩ | ٣٢٦,٠٥٢ | ٣٣٤,٢٠٣ |
| ٢٣٨,٩٩١ | ٢٤٤,٩٦٦ | ٢٥,٠٩١ | ٢٥٧,٣٦٨ | ٢٦٣,٨٠٢ | ٢٧٠,٣٩٧ |
| ١٧٥,٩٥٢ | ١٨٠,٣٥١ | ١٨٤,٨٦١ | ١٨٩,٤٨٣ | ١٩٤,٢٢١ | ١٩٩,٠٧٧ |
| ٣٥٣,٥٧٩ | ٣٦٩,٤١٨ | ٣٧١,٤٧٨ | ٣٨٠,٧٦٥ | ٣٩٠,٤٨٤ | ٤٠٠,٠٤١ |
| ٢٦٩,١٥٦ | ٢٧٥,٨٨٥ | ٢٨٢,٧٨٢ | ٢٨٩,٨٥١ | ٢٩٧,٠٩٧ | ٣٠٤,٥٢٤ |
| ٨٥٩,٧٩٥ | ٨٨١,٢٩٠ | ٩٠٣,٣٢٢ | ٩٢٥,٩٠٥ | ٩٤٩,٠٥٣ | ٩٧٢,٧٧٩ |
| ٤٥٩,٥٩٦ | ٤٧١,٠٨٦ | ٤٨٢,٨٦٣ | ٤٩٤,٩٣٥ | ٥٠٧,٣٠٨ | ٥١٩,٩٩١ |
| ١٣١,٧١٨ | ١٣٥,٠١١ | ١٣٨,٣٨٦ | ١٤١,٨٤٦ | ١٤٥,٣٩٢ | ١٤٩,٠٢٧ |
| ٣,٢٦٨,٩٥٨ | ٣,٣٥٠,٦٨٢ | ٣,٤٣٤,٤٤٩ | ٣,٥٢٠,٣١٠ | ٣,٦٠٨,٣١٨ | ٣,٦٩٨,٥٢٦ |

جدول

تطور زيادة السكان في القطاع

| المحافظة | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ | ١٩٥٩ | ١٩٦٠ | ١٩٦١ |
|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ٤٢٨,٤٧٨ | ٤٣٩,١٩٠ | ٤٥٠,١٧٠ | ٤٦١,٤٢٤ | ٤٧٢,٦٩٠ |
| حمص | ٢٦١,٠٨٠ | ٢٦٧,٦٠٧ | ٢٧٤,٢٩٧ | ٢٨١,١٥٤ | ٢٨٨,١٨٣ |
| حماه | ٢١١,٢٣٣ | ٢١٦,٥١٤ | ٢٢١,٩٢٧ | ٢٢٧,٤٧٥ | ٢٣٣,١٦٢ |
| درعا | ١٥٥,٥١٦ | ١٥٩,٤٠٤ | ١٦٣,٣٨٩ | ١٦٧,٤٧٤ | ١٧١,٦٦١ |
| دير الزور | ٣١٢,٥١٣ | ٣٢٠,٣٢٦ | ٣٢٨,٣٣٤ | ٣٣٦,٥٤٢ | ٣٤٤,٩٩٥ |
| الحسكة | ٢٣٧,٨٩٤ | ٢٤٣,٨٤٢ | ٢٤٩,٩٢٨ | ٢٥٦,١٨٦ | ٢٦٢,٥٩١ |
| حلب | ٨٥٩,٩٣٥ | ٧٧٨,٩٣٣ | ٧٩٨,٤٠٦ | ٨١٨,٣٦٦ | ٨٣٨,٨٢٥ |
| اللاذقية | ٤٠٦,٣١٧ | ٤١٦,٣٧٢ | ٤٢٦,٧٨١ | ٤٣٧,٤٥٠ | ٤٤٨,٣٨٦ |
| السويداء | ١١٦,٤١٩ | ١١٩,٣٢٩ | ١٢٢,٣١٢ | ١٢٥,٣٧١ | ١٢٨,٥٠٥ |
| المجموع | ٢,٨٨٩,٢٨٥ | ٢,٩٦١,٥١٧ | ٣,٠٣٥,٥٥٤ | ٣,١١١,٤٤٢ | ٣,١٨٩,٢٢٨ |

يمكن ارواؤها عن طريق مشاريع الري المقبلة الواردة في برنامج الانماء الاقتصادي لهذا الاقليم .

ان هذا الفائض من الاشخاص المنتجين قد حصلنا عليه ، كما قلنا سابقا ، على اساس افتراض ان ادوات الانتاج وطرقه المستخدمة في الاراضي المستثمرة حتى الآن سوف تبقى على حالها خلال السنين العشر القادمة . هذا ولما كان مثل هذا الافتراض قليل الاحتمال نظرا لتوقع استخدام الآلات الكبيرة واتباع الطرق الحديثة في المستقبل من قبل الجمعيات التعاونية وظهور فائض اضافي في الايدي العاملة نتيجة لذلك ، فان حجم الفائض من الاشخاص المنتجين سيكون اكبر بكثير مما قدرناه .

---

(١) على اساس ٠ر٧٥ هكتار للشخص المنتج .

اما عدد السكان المنتجين في القطاع الزراعي فيرتفع من ( ١,٥٨٩,١٠٦ ) شخصا منتجا في نهاية ١٩٥٧ الى ( ٢,٠٣٤,١٨٩ ) شخصا منتجافي نهاية ١٩٦٧ أي بزيادة قدرها ( ٤٤٥,٠٨٣ ) شخصا منتجا •

### ١٠ ـ مقارنة الفائض في الايدي العاملة الزراعية مع حاجاتنا خلال ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ :

بلغت مساحة الاراضي غير المروية التي يمكن زراعتها حدها الاقصى في نهاية ١٩٥٧ والسبب في هذا راجع الى ان الافراد لم يتركوا أي أرض بعلية تذكر يمكن زراعتها دون ان يقوموا باستثمارها • وعلى هذا فان ازدياد مساحة الاراضي البعلية المزروعة خلال السنين العشر المقبلة لن يكون الا ضئيلا• وان الاراضي القابلة للزراعة والتي لم تزرع بعد والتي تبلغ مساحتها ( ٢,٥٦٠,٧١٧ ) هكتارا لن توضع في الزراعة لاسباب مختلفة ابرزها قلة معدل سقوط الامطار فيها او ارتفاع تكاليف انتاجها بسبب رداءة الارض فيها •

ثم ان مساحة الاراضي المزروعة لن يكتب لها التوسع الا بمقدار بسيط خلال السنين العشر المقبلة ايضا نظرا لقيام الافراد بري غالبية المساحات التي يمكن ريها بالمضخات من الانهار•

نتيجة لهذا الوضع يمكن القول أن ازدياد المساحات المزروعة خلال السنين المقبلة لن يكون الا بسيطا ، مالم تقم هناك مشاريع ري كبرى تستطيع تحويل الاراضي البعلية او الاراضي القابلة للزراعة الى اراض مروية •

ان هذا الثبات النسبي في مساحات الاراضي المزروعة يحملنا على القول ان عدد الاشخاص المنتجين اللازمين لاستثمار هذه المساحات يبقى على ما هو عليه طبقا للاسس التي حسبنا بها هذا العدد في الجداول السابقة والبالغ ( ١,٠٣٨,٣٥٣) (١) شخصا منتجا • وبما ان عدد الاشخاص المنتجين في القطاع الزراعي يبلغ ( ٢,٠٣٤,١٨٩ ) شخصا منتجا في نهاية ١٩٦٧ فان معنى ذلك ان هناك فائضا في الايدي العاملة الزراعية في نهاية هذه المدة يبلغ ( ٩٩٥,٨٣٦ ) شخصا منتجا • وان هذا الفائض الملحوظ يكفي لاستثمار مساحة من الاراضي المروية تعادل ( ٧٤٧ ) الف هكتارا (١) • وهذه المساحة تشكل القسم الاكبر من الاراضي التي

---

(١) قد تسد الايدي العاملة المحررة من بعض الاراضي ، نتيجة لاستخدام الالات الحديثة فيها ، الحاجة الى الايدي العاملة نتيجة للازدياد الطفيف الذي سيضاف الى المساحات المزروعة .

## جدول رقم (٧)

## الفائض من الاشخاص المنتجين في القطاع الزراعي خلال ١٩٥٧ – ١٩٦٧

| المحافظة | الاشخاص المنتجون اللازمون لاستثمار الاراضي المروية وغير المروية في نهاية ٥٧ | الفائض من الاشخاص المنتجين في القطاع الزراعي | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ | ١٩٥٩ | ١٩٦٠ | ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ |
| دمشق | ٩٣٤١٨ | ١٤٢٢٤٥ | ١٤٨١٣٦ | ١٥٤١٧٥ | ١٦٠٣٦٥ | ١٦٦٧١١ | ١٧٣٢١٣ | ١٧٩٨٧٩ | ١٨٦٧١١ | ١٩٣٧١٤ | ٢٠٠٨٩٢ | ٢٠٨٢٥٠ |
| حمص | ٧٦٩٧٥ | ٦٦٦١٩ | ٧٠٢٠٩ | ٧٣٨٨٨ | ٧٧٦٦٠ | ٨١٥٢٥ | ٨٥٤٨٨ | ٨٩٥٥٠ | ٩٣٧١٣ | ٩٧٩٧٩ | ١٠٢٣٥٤ | ١٠٦٨٣٧ |
| حماه | ١١٧٨١٦ | ١٦٢٨ | ١٢٦٧ | ٤٢٤٤ | ٧٢٩٦ | ١٠٤٢٣ | ١٣٦٢٩ | ١٦٩١٥ | ٢٠٢٨٤ | ٢٣٧٣٦ | ٢٧١٧٥ | ٣٠٩٠٢ |
| درعا | ٥١٠٧٩ | ٣٤٤٥٥ | ٣٦٥٩٣ | ٣٨٧٨٥ | ٤١٠٣٢ | ٤٣٣٣٤ | ٤٥٦٩٥ | ٤٨١١٤ | ٥٠٥٩٤ | ٥٣١٣٧ | ٥٥٧٤٣ | ٥٨٤١٣ |
| دير الزور | (٢٨٣٤٠٩ | ٦٥٨٣٤ | ٥٨٢٦٥ | ٥٠٠٠٧ | ٤٢٥٥٧ | ٣٤٤٠٧ | ٢٦٠٥٣ | ١٧٤٩٠ | ٨٧١٣ | ٢٨٢ | ٩٥٠٢ | ١٨٩٥٣ |
| الحسكة | ٨٥١٤٨ ) | | | | | | | | | | | |
| حلب | ٢٨٣٧٢٢ | ١٣٤٢٤٢ | ١٤٤٦٩٠ | ١٥٥٤٠٠ | ١٦٦٣٧٩ | ١٧٧٦٣١ | ١٨٩١٦٤ | ٢٠٠٩٨٦ | ٢١٣١٠٥ | ٢٢٥٥٢٥ | ٢٣٨٢٥٦ | ٢٥١٣٠٦ |
| اللاذقية | ٣٦٤٥٩ | ١٨٦٩٦٠ | ١٩٢٥٤٦ | ١٩٨٢٧١ | ٢٠٤١٣٨ | ٢١٠١٥٣ | ٢١٦٣١٩ | ٢٢٢٦٣٨ | ٢٢٩١١٦ | ٢٣٥٧٥٥ | ٢٤٢٥٦٠ | ٢٤٩٥٣٦ |
| اللاذقية | ١٠٢٣٦ | ٥٥٣٧٠٤ | ٥٥٣٠٥ | ٥٦٩٤٦ | ٥٨٦٢٨ | ٦٠٣٥٤ | ٦٢١١٩ | ٦٣٩٣٠ | ٦٥٧٨٧ | ٦٧٦٨٩ | ٦٩٦٤٠ | ٧١٦٣٩ |
| المجموع | ١٠٢٨٣٥٣ | ٥٥٠٧٥٣ | ٥٩٠٤٨١ | ٦٣١٢٠٢ | ٦٧٢٩٤١ | ٧١٥٧٢١ | ٧٥٩٥٧٤ | ٨٠٤٥٢٢ | ٨٥٠٥٩٧ | ٨٩٧٨١٧ | ٩٤٦٢٢٢ | ٩٩٥٨٣٦ |

جدول رقم (٦)

تطور زيادة الاشخاص المنتجين في القطاع الزراعي خلال السنوات العشر ١٩٥٧ – ١٩٦٧

| المحافظة | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ | ١٩٥٩ | ١٩٦٠ | ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ٢٣٥٦٦٣ | ٢٤١٥٥٤ | ٢٤٧٥٩٣ | ٢٥٣٧٨٣ | ٢٦٠١٢٨ | ٢٦٦٦٣١ | ٢٧٣٢٩٧ | ٢٨٠١٢٩ | ٢٨٧١٣٢ | ٢٩٤٣١٠ | ٣٠١٦٦٨ |
| حمص | ١٤٣٥٩٤ | ١٤٧١٨٤ | ١٥٠٨٦٣ | ١٥٤٦٣٥ | ١٥٨٥٠٠ | ١٦٢٤٦٣ | ١٦٦٥٢٥ | ١٧٠٦٨٨ | ١٧٤٩٥٤ | ١٧٩٣٢٩ | ١٨٣٨١٢ |
| حماه | ١١٦١٧٨ | ١١٩٠٨٣ | ١٢٢٠٦٠ | ١٢٥١١٢ | ١٢٨٢٣٩ | ١٣١٤٤٥ | ١٣٤٧٣١ | ١٣٨١٠٠ | ١٤١٥٥٢ | ١٤٥٠٩١ | ١٤٨٧١٨ |
| درعا | ٨٥٥٣٤ | ٨٧٦٧٢ | ٨٩٨٦٤ | ٩٢١١١ | ٩٤٤١٣ | ٩٦٧٧٤ | ٩٩١٩٣ | ١٠١٦٧٣ | ١٠٤٢١٦ | ١٠٦٨٢٢ | ١٠٩٤٩٢ |
| دير الزور | ١٧١٨٨٢ | ١٧٦١٧٩ | ١٨٠٥٨٤ | ١٨٥٠٩٨ | ١٨٩٧٢٥ | ١٩٤٤٦٨ | ١١٩٣٣٠ | ٢٠٤٣١٣ | ٢٠٩٤٢١ | ٢١٤٦٥٦ | ٢٢٠٠٧٢ |
| حسكة | ١٣٠٨٤١ | ١٣٤١١٣ | ١٣٧٤٦٦ | ١٤٠٩٠٢ | ١٤٤٤٢٥ | ١٤٨٠٣٦ | ١٥١٧٣٧ | ١٥٥٥٣١ | ١٥٩٤١٨ | ١٦٣٤٠٣ | ١٦٧٤٨٨ |
| حلب | ٤١٧٩٦٥ | ٤٢٨٤١٣ | ٤٣٩١٢٣ | ٤٥٠١٠٢ | ٤٦١٢٥٤ | ٤٧٢٨٨٧ | ٤٨٤٧٠١ | ٤٩٦٨٢٨ | ٥٠٩٢٤٨ | ٥٢١٩٧٩ | ٥٣٥٠٣٩ |
| اللاذقية | ٢٢٣٤١٩ | ٢٢٩٠٠٥ | ٢٣٤٧٣٠ | ٢٤٠٥٩٧ | ٢٤٦٦١٢ | ٢٥٢٧٧٨ | ٢٥٩٠٩٧ | ٢٦٥٥٧٥ | ٢٧٢٢١٤ | ٢٧٩٠١٩ | ٢٨٥٩٩٥ |
| السويداء | ٦٤٠٣٠ | ٦٥٦٣١ | ٦٧٢٧٢ | ٦٨٩٥٤ | ٧٠٦٧٨ | ٧٢٤٤٥ | ٧٤٢٥٦ | ٧٦١١٣ | ٧٨٠١٥ | ٧٩٩٦٦ | ٨١٩٦٥ |
| المجموع | ١٥٨٩١٠٦ | ١٦٢٨٨٣٤ | ١٦٦٩٥٥٥ | ١٧١١٢٩٤ | ١٧٥٤٠٧٤ | ١٧٩٧٩٢٧ | ١٨٤٢٨٧٥ | ١٨٨٨٩٥٠ | ١٩٣٦١٧٠ | ١٩٨٤٠٧٥ | ٢٠٢٤١٨٩ |

## جدول رقم ٨

### الاشخاص المنتجون في القطاعات الاقتصادية الاخرى في نهاية عام ١٩٥٧

| المحافظة | السكان في القطاعات الاقتصادية الاخرى | الاشخاص المنتجون في القطاعات الاقتصادية الاخرى (١) | الاشخاص المنتجون من الرجال (٢) | الاشخاص المنتجون من النساء | مجموع الاشخاص المنتجين | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ٤٣٩,٠٠٠ | ٢٤١,٤٥٠ | ١٢٠,٧٢٥ | ١٥,٠٠٠ | ١٣٥,٧٢٥ | ٣٥٪ |
| حمص | ١٤٢,٠٠٠ | ٧٨,١٠٠ | ٣٩,٠٥٠ | ٤,٠٠٠ | ٤٣,٠٥٠ | ١١٪ |
| حماه | ٩٨,٠٠٠ | ٥٣,٩٠٠ | ٢٦,٩٥٠ | ٢,٥٠٠ | ٢٩,٤٥٠ | ٧,٥٪ |
| درعا | ٧,٠٠٠ | ٣,٨٥٠ | ١,٩٢٥ | ٥٠٠ | ٢,٤٢٥ | ١ ٪ |
| دير الزور | ٢١,٠٠٠ | ١١,٥٥٠ | ٥,٧٧٥ | ٥٠٠ | ٦,٢٧٥ | ٢ ٪ |
| الحسكة | ٢١,٠٠٠ | ١١,٥٥٠ | ٥,٧٧٥ | ٥٠٠ | ٦,٢٧٥ | ٢ ٪ |
| حلب | ٤٥٢,٠٠٠ | ٢٤٨,٦٠٠ | ١٢٤,٣٠٠ | ١٥,٠٠٠ | ١٣٩,٣٠٠ | ٣٦٪ |
| اللاذقية | ٧٠,٠٠٠ | ٣٨,٥٠٠ | ١٩,٢٥٠ | ٢,٥٠٠ | ٢١,٧٥٠ | ٥ ٪ |
| السويداء | ٥,٠٠٠ | ٢,٧٥٠ | ١,٣٧٥ | ٢٠٠ | ١,٥٧٥ | ½٪ |
| **المجموع** | ١,٢٥٥,٠٠٠ | ٦٩٠,٢٥٠ | (٣)٣٤٥,١٢٥ | ٤٠,٧٠٠ | ٢٨٥,٨٢٥ | ٥٥٪ |

(١) ٥٥٪ من مجموع السكان في القطاعات الاقتصادية الاخرى .

(٢) ٥٠٪ من مجموع الاشخاص المنتجين في القطاعات الاقتصادية الاخرى .

(٣) في تقدير قامت به وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مبني على تحليل عينه اخذت من دمشق وعممت نتائجها على حلب وحمص وحماه واللاذقية اتضح ان عدد العمال هو ٢٠٠,٠٠٠ عامل ، منهم ( ٦٠ ) الف في كل من دمشق وحلب و ( ٢٠ ) الف من حمص و ( ١٤ ) الف في حماه و ( ٢٢ ) الف في اللاذقية و ( ٢٤ ) الف في المحافظات الاخرى .

## الأيدي العاملة في القطاعات الاقتصادية الاخرى *

١١ — ليس هناك احصاء عن الايدي العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الاخرى حتى الآن . ولكن رغبتنا في تقدير جميع الموارد في الاقليم الشمالي حدت بنا الى القيام بتقدير عنصر العمل في هذه القطاعات حتى نتمكن من الوقوف على مقداره التقريبي ومعالجة كيفية استخدامه في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية .

بلغ عدد السكان في القطاعات الاقتصادية الاخرى من نهاية عام ١٩٥٧ ( ١,٢٥٥,٠٠٠ ) نسمة أي بنسبة ٣٠٪ تقريبا من عدد سكان الاقليم الشمالي .

الا أن عدد الاشخاص المنتجين الذين يعملون في هذه القطاعات لا يتجاوز ( ٣٨٥,٨٢٥ ) شخصا منتجا [١] ، منهم ( ٣٤٥,١٢٥ ) رجلا منتجا و ( ٤٠,٧٠٠ ) امرأة منتجة والسبب في انخفاض عدد الاشخاص المنتجين في هذه القطاعات راجع الى ان الغالبية العظمى من النساء التي تعيش في المدن لا تشترك في عمليات الانتاج ، على عكس ما هو الحال في القطاع الزراعي .

وتتركز الفئة المنتجة من السكان في مدينتي حلب ودمشق . اذ تبلغ النسبة فيها ( ٧١٪ ) من مجموع الاشخاص المنتجين ، كما يتضح من الجدول التالي رقم ( ٨ ) .

---

[*] قام باعداد هذا البحث الدكتور محمد طعمة المدير المعاون في مديرية الشؤون الاقتصادية .

(١) لقد اعتبرنا ايضا ان فئة الاشخاص المنتجين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ — ٦٠ سنة تشكل ٥٥٪ من مجموع السكان الذين يعيشون في القطاعات الاقتصادية الاخرى . واستنادا الى هذا بلغ عدد هذه الفئة ( ٦٦٠,٢٥٠ ) شخصا منتجا نصفهم ( ٣٤٥,١٢٥ ) من الرجال المنتجين .

( ٢٥٥٠ ) مؤسسة كبيرة فقط[١] فقط وقفنا على مقدار عظم البطالة المقنعة في هذا القطاع أيضا •

يضاف الى هذا ان سوء ادارة وتنظيم انتاج المؤسسات الصناعية الكبيرة الحجم أو الصغيرة منها يجعل مردود الانتاج او الانتاجية في قطاع الصناعة منخفضا اذا قورن بأمثاله في البلدان المتقدمة •

لهذا يمكن القول أن من الممكن الاستغناء عن اكثر من ١/١٠ الاشخاص المنتجين المستخدمين في الصناعة اذا حدث تركز وتجميع للمؤسسات الصغيرة في عدد قليل من المؤسسات الكبيرة •

١٥ — أما في قطاع المواصلات الذي يشمل على ١٥,٠٠٠ من الاشخاص المنتجين فيبدو ان البطالة المقنعة على العموم ليست على درجة من الكبر بحيث يمكن القول أن من الممكن سحب قسم من المشتغلين فيها الى قطاع آخر واستخدامهم عند توسع القطاع ذاته •

ذلك ان الوسائل المستخدمة في النقل متماثلة مع وسائل النقل المستخدمة في الدول المتقدمة اقتصاديا وان طريقة استخدامها لا تختلف عن الطرق المتبعة في الدول المنتجة لهذه الوسائل •

١٦ — أما في القطاع الحكومي ، باستثناء الدفاع الوطني ، الذي يقدم الخدمات العامة والذي يستخدم حوالي ٣٥ الفا من الموظفين والمستخدمين أي تقريبا ١/١٠ الاشخاص المنتجين العاملين في المدن فيحوي بين ثناياه بطالة مقنعة تفوق ما هو موجود فيها في سائر القطاعات الاخرى • اذ دلت بعض الابحاث ان متوسط الساعات الفعلية التي يقوم بها الموظف او المستخدم لا تتجاوز أربع ساعات من أصل الست ساعات المكلف بها • أي أنه يمكن القول ان ١/١٠ الاشخاص المنتجين في المدن لا يقدمون الا ثلثي طاقتهم من العمل • وفي هذا تبديد لقوى العمل في المجتمع •

ويرجع السبب الرئيسي في هذا التبديد في العمل الى عدم اتباع الاساليب العلمية في ادارة المؤسسات العامة وعدم تثقيف المدراء بالتنظيم الاداري للاعمال •

ان هذا الفائض في العمل الكائن من على شكل بطالة مقنعة في القطاع الحكومي يشكل احتياطيا ضخما لاي توسع في اعمال الجهاز الحكومي ، بعد اجراء اعادة التنظيم الاداري في كافة اقسام هذا الجهاز •

---

(١) يعمل فيها حوالي ( ٢٦ ) الف عامل •

١٢ – من الصعب توزيع الاشخاص المنتجين بين مختلف القطاعات الاقتصادية كالصناعة والمواصلات والتجارة والمهن الاخرى ، نظرا لعدم وجود تعداد صناعي او تجاري حتى الآن لهذا عمدنا أيضا الى ايجاد تقدير لهذا التوزيع لنستطيع تكوين فكرة عن التوزيع المهني للاشخاص المنتجين في الاقليم الشمالي فكانت النتائج كما يلي :

| | | النسبة |
|---|---|---|
| ٨٠,٠٠٠ | شخص منتج في قطاعي الصناعة والبناء | ٢١٪ |
| ١٥,٠٠٠ | شخص منتج في قطاع المواصلات | ٤٪ |
| ٣٥,٠٠٠ | شخص منتج في قطاع الخدمات الحكومية | ٩٪ |
| ٥٥,٠٠٠ | شخص منتج من الطلاب(١) والجنود | ١٣٪ |
| ١٨٠,٠٠٠ | شخص منتج في قطاعي التجارة والخدمات | ٤٧٪ |
| ٢٠,٠٠٠ | شخص منتج في المهن الاخرى والعاطلين | ٦٪ |
| ٣٨٥,٠٠٠ | | ١٠٠٪ |

١٣ – من المفيد جدا معرفة مدى استخدام هذا العدد من الاشخاص المنتجين في مختلف القطاعات الاقتصادية واظهار مقدار البطالة المتخفية والموسمية والكاملة في كل قطاع من القطاعات للوقوف على مقدار الاحتياطي من العمل الذي يمكن اطلاقه للتوسع في الانماء في بعض القطاعات .

١٤ – ففي قطاع الصناعة حيث يشتغل العمال ثمانية ساعات في اليوم على الاقل وطيلة ايام السنة ، يمكن القول ان البطالة المتخفية تهبط الى الحد الادنى اذا قورنت بما هي عليه في القطاعات الاقتصادية الاخرى .

الا أنه ، مع هذا ، هنالك بطالة مقنعة في هذا القطاع ناشئة عن وجود عدد كبير من المؤسسات الصناعية ذات الحجم الصغير التي تستخدم الادوات والآلات البسيطة اليدوية أو الآلات الآلية القديمة والتي يتراوح عدد العمال فيها بين عامل واحد وثلاثة عمال .

فاذا علمنا ان هناك حوالي ( ٢٠ ) الف مؤسسة صناعية في الاقليم السوري منها

---

(١) الذين تتجاوز اعمارهم الخامسة عشر .

من الواضح الاكيد انه من غير الممكن اطلاق هذه القوة العملية الضائعة التي تبلغ حوالي (٦٣) الف شخص منتج أي بنسبة ١٩٪ من مجموع الاشخاص المنتجين المستخدمين في هذه القطاعات ، بعد استبعاد الطلاب والجنود ، دون تغيير جذري في هيكل وآلية نظام العمل الذي تعمل فيه الايدي العاملة في مختلف القطاعات • فاذا لم يحدث تركيز أو تجميع للمؤسسات الصناعية والتجارية والتوسع باستخدام الآلات الحديثة واعادة النظر في عمل الجهاز الحكومي على أسس تختلف عن الاسس التي يسير عليها الآن ، نقول اذا لم يحدث مثل هذا التغير فستظل هذه القوى متخفية ضمن نطاق قطاعاتها دون الشعور بعطالتها وعدم انتاجها •

## تطور ازدياد الاشخاص المنتجين المستخدمين في القطاعات الاقتصادية خلال ١٩٥٧ – ١٩٦٧

١٩ — والآن لو تتبعنا تطور ازدياد الاشخاص المنتجين الذين يعملون في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمواصلات •• الخ • خلال السنين العشر القادمة لرأينا أنه يزداد بمقدار ١٣٢,٠١١ شخصا منتجا • وهو مقدار يبدو صغيرا نسبيا اذا قيس بازدياد الاشخاص المنتجين في قطاع الزراعة خلال نفس المدة • والسبب في هذا راجع الى اننا افترضنا ان ١/١٠ النساء المنتجات اللاتي تتراوح اعمارهن بين ١٥ — ٦٠ سنة سيدخلن ميدان الانتاج خلال السنوات العشر المقبلة ، أما الباقي فسيقبعن في بيوتهن •

واستنادا الى التطور الاقتصادي الملحوظ الذي حدث خلال السنين العشر الماضية ، وعلى الاخص فيما يتعلق بقطاعات الصناعة والتجارة والمواصلات وغيرها من القطاعات الاخرى ، يبدو ان هذه الزيادة في عدد الاشخاص المنتجين غير كاف اذا قورن بما تتطلبه الصناعات التي ستنشأ خلال السنين العشر القادمة وفقا للبرنامج الصناعي ونتيجة لتنفيذ البرنامج الانمائي الوارد في الموازنة الانمائية •

وسدا لهذا العجز في الايدي العاملة في هذه القطاعات الاقتصادية لا بد من اتباع احدى الطرق التالية أو جميعها معا •

أ — استخدام الاشخاص المنتجين الذين يمكن تحريرهم بالقضاء على البطالة المقنعة الموجودة في سائر القطاعات الاقتصادية •

١٧ – اما في قطاع التجارة والخدمات الخاصة فتكمن البطالة المقنعة فيها بشكل هائل . وادل شيء على مدى تفشي هذا النوع من البطالة هو عدد المؤسسات التجارية والمؤسسات التي تبيع الخدمات . اذ يبلغ عددها حوالي ٥٠,٠٠٠ مؤسسة كبيرة وصغيرة . وبما ان عدد المؤسسات التجارية ومؤسسات الخدمات الكبيرة الحجم صغيرة جدا ، فان من الممكن القول ان المؤسسة ذات الحجم الصغير التي لا يتجاوز عدد المشتغلين فيها شخصين هي السائدة في هذا الميدان .

فاذا تتبعنا عدد الساعات الفعلية التي يكون تاجر التجزئة او بائع الخدمات مشغولا خلالها في تعاطي العمليات التجارية لوجدنا أنها لا يمكن ان تتجاوز ٦ ساعات في المتوسط يوميا ، في حين انه يخصص ما بين ٨ – ١٠ ساعات يوميا لعمله في متجره ، أي أن اوقات الفراغ التي تتخلل ساعات العمل قد تتراوح بين ٢ – ٤ ساعات .

ان تأمين جميع الخدمات التي يقوم بها في الوقت الحاضر قطاع التجارة والخدمات عن طريق المؤسسات الصغير يمكن نيله بتوظيف ثلثي عدد المشتغلين الآن في هذا القطاع عن طريق استبدال المنشآت الصغيرة بمنشآت ذات حجم كبير (١) .

١٨ – مما سبق يتضح ان البطالة المقنعة في القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وان كانت دون مستواها في القطاع الزراعي ، الا أنها موجودة وبشكل ملحوظ .

ففي القطاع الصناعي يمكن تحرير $\frac{١}{١٠}$ الاشخاص المنتجين المستخدمين فيه دون ان يصيب الانتاج الصناعي أي هبوط ، أي أن من الممكن تحرير ( ٨ ) آلاف شخص منتج في جميع المحافظات . كما يمكن تحرير $\frac{١}{٤}$ الاشخاص المنتجين المستخدمين في قطاعي التجارة والخدمات الخاصة ، أي ما يقرب من (٤٥) الف شخص منتج . وأخيرا يمكن القول ان في الامكان التوسع في الخدمات الحكومية لتمتص ثلث طاقة الموظفين والمستخدمين الآن في الجهاز الحكومي والضائعة على شكل بطالة مقنعة ، أي التوسع في الخدمات التي تكفي لتشغيل حوالي (١٠) آلاف موظف ومستخدم .

---

(١) لو اجرى تعداد للتوزيع في الاقليم السوري لاصبح من السهل جدا تبيان نسبة البطالة المتخفية في هذا القطاع اذ يعرف على وجه التحديد متوسط رقم المبيعات التي يخص الواحد المستخدم في التجارة ومقارنة هذا الرقم بامثاله في البلدان المتقدمة .

---

(١) حسب هذا الجدول على اساس معدل الزيادة في السكان ١,٥٪ سنويا

ب ـ استخدام قسم من الاشخاص المنتجين الذين يفيضون عن حاجة القطاع الزراعي •

جـ ـ اتخاذ كافة التدابير خلال السنين العشر القادمة لزيادة عدد الاشخاص المنتجين من النساء اللاتي يمكن ادخالهن في عمليات الانتاج •

والجداول التالية توضح مقدار هذا التزايد خلال السنين العشر القادمة :

رقم ٩

الاخرى خلال العشر سنوات ١٩٥٧ – ١٩٦٧(١)

| ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤٩٦,٦٨٦ | ٥٠٩,١٠٣ | ٥٢١,٨٣٠ | ٥٣٤,٨٧٥ | ٥٤٨,٢٤٦ | ٥٦١,٩٥٢ |
| ١٦١,٤١٠ | ١٦٥,٤٤٥ | ١٦٩,٥٨١ | ١٧٣,٨٢٠ | ١٧٨,١٦٥ | ١٨٢,٦١٩ |
| ١١٠,٨٧٧ | ١١٣,٦٤٨ | ١١٦,٤٨٩ | ١١٩,٤٠١ | ١٢٢,٣٨٦ | ١٢٥,٤٤٥ |
| ٧,٩١٨ | ٨,١١٦ | ٨,٣١٨ | ٨,٥٢٥ | ٨,٧٣٨ | ٨,٩٥٦ |
| ٢٣,٧٥٨ | ٢٤,٣٥١ | ٢٤,٩٥٩ | ٢٥,٥٨٢ | ٢٦,٢٢١ | ٢٦,٨٧٦ |
| ٢٣,٧٥٨ | ٢٤,٣٥١ | ٢٤,٩٥٩ | ٢٥,٥٨٢ | ٢٦,٢٢١ | ٢٦,٨٧٦ |
| ٥١١,٣٩٥ | ٥٢٤,١٧٩ | ٥٣٧,٢٨٣ | ٥٥٠,٧١٥ | ٥٦٤,١٨٢ | ٥٧٨,٥٩٤ |
| ٧٩,١٩٦ | ٨١,١٧٥ | ٨٣,٢٠٤ | ٨٥,٢٨٤ | ٨٧,٤١٦ | ٨٩,٦٠١ |
| ٥,٦٥٥ | ٥,٧٩٦ | ٥,٦٤٠ | ٦,٠٨٨ | ٦,٢٤٠ | ٦,٣٩٦ |
| ١,٤٢٠,٦٥٣ | ١,٤٥٦,١٦٤ | ١,٤٩٢,٥٦٣ | ١,٥٢٩,٨٧٢ | ١,٥٦٧,٨٥٤ | ١,٦٠٧,٣١٥ |

---

(١) حسب هذا الجدول على أساس معدل الزيادة في السكان ٢,٥٪ سنويا .

جانب استخدام قسم من الاحتياطي التضخمي [illegible] من حاجة القطاع الزراعي

[illegible] كافة القادرين خلال السنين العشر القادمة [illegible] الاستخدام [illegible] الآلي [illegible] في عمليات الانتاج .

والجداول التالية توضح مقدار هذا التزايد خلال السنين العشر القادمة

**جدول**

**تزايد السكان في القطاعات الاقتصادية**

| المحافظة | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ | ١٩٥٩ | ١٩٦٠ | ١٩٦١ |
|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ٤٣٩,٠٠٠ | ٤٤٩,٩٧٥ | ٤٦١,٢٢٤ | ٤٧٢,٧٥٤ | ٤٨٤,٥٧٢ |
| حمص | ١٤٢,٠٠٠ | ١٤٥,٥٥٠ | ١٤٩,٨٨٧ | ١٥٣,٦٣٤ | ١٥٧,٤٧٤ |
| حماه | ٩٨,٠٠٠ | ١٠٠,٤٥٠ | ١٠٢,٩٦١ | ١٠٥,٥٣٥ | ١٠٨,١٧٣ |
| درعا | ٧,٠٠٠ | ٧,١٧٥ | ٧,٣٥٤ | ٧,٥٣٧ | ٧,٧٢٥ |
| دير الزور | ٢١,٠٠٠ | ٢١,٥٢٥ | ٢٢,٠٦٣ | ٢٢,٦١٤ | ٢٣,١٧٩ |
| الحسكة | ٢١,٠٠٠ | ٢١,٥٢٥ | ٢٢,٠٦٣ | ٢٢,٦١٤ | ٢٣,١٧٩ |
| حلب | ٤٥٢,٠٠٠ | ٤٦٣,٣٠٠ | ٤٧٤,٨٨٢ | ٤٨٦,٧٥٤ | ٤٩٨,٩٢٢ |
| اللاذقية | ٧٠,٠٠٠ | ٧١,٧٥٠ | ٧٣,٥٤٣ | ٧٥,٢٨١ | ٧٧,٢٦٥ |
| السويداء | ٥,٠٠٠ | ٥,١٢٥ | ٥,٢٥٣ | ٥,٣٨٤ | ٥,٥١٨ |
| المجموع | ١,٢٥٥,٠٠٠ | ١,٢٨٦,٣٧٥ | ١,٣١٩,٢٣٠ | ١,٣٥٢,٢٠٧ | ١,٣٨٥,٩٩٨ |

## جدول رقم (١١)

تزايد الاشخاص المنتجين الذين يعملون فعلاً في القطاعات الاقتصادية الاخرى خلال اعوام ١٩٥٧ ــ ١٩٦٧ (١)

| المحافظة | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ | ١٩٥٩ | ١٩٦٠ | ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ١٣٥٧٢٥ | ١٣٩٧٩٦ | ١٤٣٩٨٩ | ١٤٨٣٠٨ | ١٥٢٧٥٧ | ١٥٧٣٣٩ | ١٦٢٠٥٩ | ١٦٦٩٢٠ | ١٧١٩٢٧ | ١٧٧٠٨٤ | ١٨٢٣٦٦ |
| حمص | ٤٣٠٥٠ | ٤٤٣٤١ | ٤٥٦٧١ | ٤٧٠٤١ | ٤٨٤٥٢ | ٤٩٩٠٥ | ٥١٠٢١ | ٥٢٥٥١ | ٥٤١٢٧ | ٥٥٧٤٧ | ٥٧٤١٩ |
| حماه | ٢٩٤٥٠ | ٣٠٢٣٣ | ٣١٢٤٣ | ٣٢١٨٠ | ٣٣١٤٥ | ٣٤١٣٩ | ٣٥١٦٣ | ٣٦٢١٧ | ٣٧٣٠٣ | ٣٨٤٢٢ | ٣٩٥٧٤ |
| درعا | ٢٤٢٥ | ٢٤٩٧ | ٢٥٧١ | ٢٦٤٨ | ٢٧٢٧ | ٢٨٠٨ | ٢٨٩٢ | ٢٩٧٨ | ٣٠٦٧ | ٣١٥٩ | ٣٢٥٣ |
| دير الزور | ٦٢٧٥ | ٦٤٦٣ | ٦٦٥٦ | ٦٨٥٥ | ٧٠٦٠ | ٧٢٧١ | ٧٤٨٩ | ٧٧١٣ | ٧٩٤٤ | ٨١٨٢ | ٨٤٢٧ |
| الحسكة | ٦٢٧٥ | ٦٤٦٣ | ٦٦٥٦ | ٦٨٥٥ | ٧٠٦٠ | ٧٢٧١ | ٧٤٨٩ | ٧٧١٣ | ٧٩٤٤ | ٨١٨٢ | ٨٤٢٧ |
| حلب | ١٣٩٣٠٠ | ١٤٣٤٧٩ | ١٤٧٧٨٣ | ١٥٢٢١٦ | ١٥٦٧٨٢ | ١٦١٤٨٥ | ١٦٦٣٢٩ | ١٧١٣١٨ | ١٧٦٤٥٧ | ١٨١٧٥٠ | ١٨٧٢٠٢ |
| اللاذقية | ٢١٧٥٠ | ٢٢٤٠٢ | ٢٣٠٧٤ | ٢٣٧٦٦ | ٢٤٤٧٨ | ٢٥٢١٢ | ٢٥٩٦٨ | ٢٦٧٤٧ | ٢٧٥٤٩ | ٢٨٣٧٥ | ٢٩٢٢٦ |
| السويداء | ١٥٧٥ | ١٦٢٢ | ١٦٧٠ | ١٧٢٠ | ١٧٧١ | ١٨٢٤ | ١٨٧٨ | ١٩٣٤ | ١٩٩٢ | ٢٠٥١ | ٢١١٢ |
| المجموع | ٣٨٦٠٢٥ | ٣٩٧٣٩٦ | ٤٠٩٣١٣ | ٤٢٠٨٩٧ | ٤٣٤٢٣٢ | ٤٤٧٢٥٤ | ٤٦٠٢٨٨ | ٤٧٤٠٩١ | ٤٨٨٣١٠ | ٥٠٢٩٥٢ | ٥١٨٠٣٦ |

---

(١) حسبنا الزيادة على اساس ٣٪ لتوقعنا ازدياد نسبة عدد النساء اللاتي سيدخلن عمليات الانتاج .

### جدول رقم (١٠)

تزايد الاشخاص المنتجين في القطاعات الاقتصادية الاخرى خلال اعوام ١٩٥٧ – ١٩٦٧ (١)

| المحافظة | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ | ١٩٥٩ | ١٩٦٠ | ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٣ | ١٩٦٤ | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ٢٤١٤٥٠ | ٢٤٧٤٨٦ | ٢٥٣٦٧٣ | ٢٦٠٠١٤ | ٢٦٦٥١٤ | ٢٧٣١٧٧ | ٢٨٠٠٠٦ | ٢٨٧٠٠٦ | ٢٩٤١٨١ | ٣٠١٥٣٥ | ٣٠٩٠٧٣ |
| حمص | ٧٨١٠٠ | ٨٠٠٥٢ | ٨٢٢٣٧ | ٨٤٤٩٨ | ٩٢١١٠ | ٨٨٧٧٥ | ٩٠٩٩٤ | ٩٣٢٦٩ | ٩٥٦٠١ | ٩٧٦٦٠ | ١٠٠٤٤٠ |
| حماه | ٥٣٩٠٠ | ٥٥٢٤٧ | ٥٦٦٢٨ | ٥٨٠٤٤ | ٥٩٤٩٥ | ٦٠٩٨٢ | ٦٢٥٠٦ | ٦٤٠٦٨ | ٦٥٦٧٠ | ٦٧٣١٢ | ٦٨٩٩٤ |
| درعا | ٣٨٥٠ | ٣٩٤٦ | ٤٠٤٤ | ٤١٤٥ | ٤١٤٨ | ٤٣٥٤ | ٤٤٦٣ | ٤٥٧٤ | ٤٦٨٨ | ٤٨٠٦ | ٤٩٢٥ |
| دير الزور | ١١٥٥٠ | ١١٨٣٨ | ١٢١٣٤ | ١٢٤٣٧ | ١٢٧٤٨ | ١٣٠٦٦ | ١٣٣٩٣ | ١٣٧٢٧ | ١٤٠٧٠ | ١٤٤٢١ | ١٤٧٨١ |
| الحسكة | ١١٥٥٠ | ١١٨٣٨ | ١٢١٣٤ | ١٢٤٣٧ | ١٢٧٤٨ | ١٣٠٦٦ | ١٣٣٩٣ | ١٣٧٢٧ | ١٤٠٧٠ | ١٤٤٢١ | ١٤٧٨١ |
| حلب | ٢٤٨٦٠٠ | ٢٥٤٧٦٠ | ٢٦١١٨٥ | ٢٦٧٧١٤ | ٢٧٤٤٠٧ | ٢٨١٢٦٧ | ٢٨٨٢٨٩ | ٢٩٥٥٠٥ | ٣٠٢٨٩٣ | ٣١٠٤٦٥ | ٣١٨٢٢٦ |
| اللاذقية | ٣٨٥٠٠ | ٣٩٤٦٢ | ٤٠٤٤٨ | ٤١٤٥٩ | ٤٢٤٩٥ | ٤٣٥٥٧ | ٤٤٦٤٦ | ٤٥٧٦٢ | ٤٦٩٠٦ | ٤٨٠٧٨ | ٤٩٢٨٠ |
| السويداء | ٢٧٥٠ | ٢٨١٨ | ٢٨٨٩ | ٢٩٦١ | ٣٠٣٤ | ٣١١٠ | ٣١٨٧ | ٣٢٦٧ | ٣٣٤٨ | ٣٤٣٢ | ٣٥١٧ |
| المجموع | ٦٩٠٢٥٠ | ٧٠٧٥٠٢ | ٧٢٥٣٧٢ | ٧٤٣٧٠٩ | ٧٦٢٢٩٩ | ٧٨١٣٥٤ | ٨٠٠٨٨٦ | ٨٢٠٩٠٥ | ٨٤١٤٢٧ | ٨٦٢٤٦٠ | ٨٨٤٠١٧ |

---

(١) حسب هذا الجدول على اساس ان الاشخاص المنتجين يشكلون ٥٥٪ من السكان .

٢٢ ــ ان الاراضي المزروعة ، مروية كانت أو غير مروية ، ليست موزعة توزيعا عادلا على مختلف المناطق في سورية . فبينما لا يتجاوز نصيب الشخص المنتج في محافظة السويداء ( ٠,٠٠٣ ) هكتارا مرويا و ( ١,٣٨ ) هكتارا غير مروى يصيب الشخص المنتج في محافظة الحسكة ( ٠,٠٤ ) هكتارا مرويا و(٩,٦) هكتارا غير مروى والجدول التالي رقم ١٢ يبين نصيب الشخص المنتج في مختلف المحافظات :

### جدول رقم ( ١٢ )

### نصيب الشخص المنتج من الاراضي المروية وغير المروية

| المحافظات | معدل الشخص المنتج من الاراضي المروية ( بالهكتار ) | معدل الشخص المنتج من الاراضي غير المروية (بالهكتار) |
|---|---|---|
| دمشق | ٠,٣٦٦ | ٠,٥٠٣ |
| حمص | ٠,٣٠٣ | ١,٢٣٧ |
| حماه | ٠,٥٦٥ | ٣,٩٥٠ |
| درعا | ٠,٠٥٢ | ٤,٣١٠ |
| دير الزور | ١,١٨٠ | ٠,٩٨٧ |
| الحسكة | ٠,٠٤١ | ٩,٦٠٠ |
| حلب | ٠,٣٣٤ | ٣,٦٥٠ |
| اللاذقية | ٠,٠٦٧ | ٠,٨٠٢ |
| السويداء | ٠,٠٠٣ | ١,٣١٠ |

٢٣ ــ الا ان المساحة من الاراضي المزروعة المنوه عنها ليست محدودة وغير قابلة للاتساع بل على العكس هناك مساحات شاسعة من الاراضي القابلة للزراعة والتي لم تزرع بعد ، أما لانها رديئة بالنسبة لما جاورها من أراض مزروعة او ان نصيبها من كمية الامطار غير كاف لانبات المزروعات فيها أو أن إيصال الماء اليها أمر دونه جهد الافراد وأموالهم .

# ثانياً : تقدير الموارد الطبيعية *

٢٠ – يزخر الاقليم الشمالي بالموارد الطبيعية . وسنحاول هنا جرد أهم هذه الموارد وبيان مقدار المستغل منها وغير المستغل . وسنتناول على التوالي : الارض ، المياه ، الطاقة الكهربائية ، البترول ، الثروة المعدنية .

**الارض :**

٢١ – الارض هي المورد الرئيسي لتزويد السكان بالمواد الغذائية والمواد الاولية للصناعات ولهذا فان اتساع رقعتها وغنى ثروتها الباطنية من الامور المساعدة على رفع مستوى معيشة ساكنيها .

ففي سورية بلغت مساحة الاراضي المزروعة في عام ١٩٥٧ ( ٥٨٣,١٣٣ ) هكتارا من الاراضي المروية و ( ٤,٣٦٦,٩٥٩ ) هكتارا من الاراضي غير المروية . أي ان ما يصيب الفرد الواحد من سكان سورية هو ( ٠,١٤ ) هكتارا مرويا و (١,٠٥) هكتارا غير مروى . أو أن ما يصيب الفرد الواحد من الاشخاص الذين يتعاطون مهنة الزراعة ، وهم تقريبا سكان الريف ، ٠,٢ هكتارا مرويا و ( ١,٥١ ) هكتارا غير مروى . وان ما يصيب الفرد الواحد من الاشخاص المنتجين [1] ( ٠,٣٧ ) هكتارا مرويا و (٢,٧٥) هكتارا غير مروى .

الا أننا اذا أردنا اعطاء فكرة عن نصيب الفرد من سكان سورية من الاراضي المروية بعد تحويل الاراضي غير المروية الى اراضي مروية ، للتمكن من مقارنته مع الاقليم الجنوبي والبلاد الاخرى ، يمكننا القول ان نصيب الفرد من سكان سورية هو ( ٠,٣٥ ) هكتارا مرويا على أساس قيمة غلة الهكتار الواحد من الاراضي المروية تعادل قيمة غلة (٥) هكتارات من الاراضي غير المروية .

---

* قام باعداد هذا البحث الدكتور محمد طعمة والمهندس صدقي الروح .

(١) الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ – ٦٠ سنة من السكان الذين يتعاطون مهنة الزراعة .

ان توزيع هذه الثروة المائيــة على مختلف مناطق الاقليم هو توزيع غير عادل ، كمـا هو الحال في كثير من الموارد الاخرى ، اذ يتركز معظم هذه الثروة في المنطقة الشمالية في نهري الفرات والخابور اللذين يعطيان لوحدهما تدفقا سنويا مقداره اكثر من (٢٦,٥) مليار متر مكعب أي بنسبة ٨٨٪ من كامل تدفق الانهار السنوي • ثم ان نهر الفرات لوحـده يعطي تدفقا سنويا مقداره ( ٢٥ ) مليار متر مكعب ، أي ٨٣٪ من مجموع المياه المتدفقة في جميع الانهر والسواقي الاخرى التي تجري في سورية • الا أن هـذه الثروة المائية ليست مستغلة الا بشكل جزئي في الاقليم السوري على الرغم من أن هذا النهر يمر عبر هذا الاقليم مسافة ( ٦٨٠ ) كم • اذ تقدر الاراضي المروية التي تستمد مياهها من هذا النهر بحوالي ( ٢٠٠٠٠٠ ) هكتارا في عام ١٩٥٧ • فاذا قدرنا ان الهكتار الواحد يحتاج الى ( ٠,٥ ) ليتر في الثانية فان المياه التي تأخذها هذه الاراضي في العام الواحد تعادل (٣) مليار متر مكعب من الماء أي ما يعادل ٨٪ من المياه المتدفقة عبر هذا النهر خلال السنة ، او (١٦٪) من المياه التي يمكن لسورية الاستفادة منها ، على اساس التصرف بنصف طاقة هذا النهر من المياه • أما الباقي فيذهب هدرا دون ان تستفيد منه سورية او العراق فضلا عن أنه يشكل خطرا يهدد المحاصيل والسكان في كل من البلدين أثناء الفيضانات العالية •

ان هذه الثروة المائية تكفي لري مساحـة الاراضي جد واسعة • فاذا فرضنا أن حصتنـا من مياه الفرات تبلغ النصف ، تاركين للعراق النصف الآخر ، فان مجموع الميـاه المتدفقـة السنوية التي نستطيع التصرف بها من الانهار تبلغ ( ١٧,٥٠٠ ) مليار متر مكعب • وهذه تكفي لري أكثر من (١,٧٥٠,٠٠٠) هكتار من الاراضي على أساس اعطاء ( ٠,٥ ) لتر في الثانية للهكتار الواحد • أي أنه في وسعنا ري اراضي بعلية جديدة لم ترو أو لم تزرع بعد يزيد مقدارها عن ( ١,٢ ) مليون هكتارا ، بالاضافة الى تأمين المياه للاراضي المروية سابقا والتي تبلغ مساحتها ما يقرب من ( ٦٠٠ ) ألف هكتار •

**الطاقة الكهربائية :**

٢٦ ــ يؤخذ من احصائيات الطاقة الكهربائية في سورية العائـدة لعام ١٩٥٧ أن مجموع قـدرة المولدات الكهربائية تبلـغ ( ٩٨,٦٠٠ ) كيلوواط • ومعظم هذه الطاقة الكهربائية تولدها المؤسسات العامة كما أن نسبة الطاقـة المولدة من القوى المائية فيها تقل عن ١٤٪ بينما تؤلف

ويختلف توزيع الاراضي القابلة للزراعة حسب المناطق في سورية، فبينما يخص الشخص المنتج في محافظة دير الزور والحسكة على التوالي ( ٥,٦٦ ) هكتارا و ( ٢,٨٩ ) هكتارا ، لا يصيب الشخص المنتج في محافظة درعا سوى ( ٠,٠٥ ) هكتارا والجدول التالي يبين نصيب الشخص المنتج من الاراضي القابلة للزراعة والتي لم تزرع بعد في كل من المحافظات :

| المحافظات | بالهكتار |
|---|---|
| دمشق | ١,٣٦ |
| حمص | ٣,٢٨ |
| حماه | ٠,٤٨ |
| درعا | ٠,٠٥ |
| دير الزور | ٥,٦٦ |
| الحسكة | ٢,٨٩ |
| حلب | ٠,٧٣ |
| اللاذقية | ٠,٢١ |
| السويداء | ٠,٥٦ |

٢٤ — من هذا يتضح أن موارد الاقليم الشمالي من الاراضي القابلة للزراعة كبيرة جدا . الا أن العائق الرئيسي لعدم استثمار هذه الاراضي الشاسعة هو عدم وجود الماء ، على الرغم من أن موارد سورية من المياه كبيرة جدا وان معظمها يضيع دون أية فائدة . وهذا هو السبب في أننا أعطينا الاولوية في مشاريعنا الانمائية الى مشاريع الري لاحياء هذه المساحات الشاسعة من الاراضي الطبيعية .

### الثروة المائية :

٢٥ — تزخر سورية بثروة مائية ضخمة اذ تبلغ كمية المياه المتدفقة سنويا عبر الانهار فقط ( ٣٠ ) مليار متر مكعب . الا ان الاستفادة من هذه الثروة الهائلة في ري الاراضي جدا محدود حتى الآن . فالمياه المستنفذة لري الاراضي من مياه الانهار لا تتجاوز ( ٤ ) مليار متر مكعب فقط أي بنسبة ١٣٪ تقريبا . وهي التي تروي ما يقرب من ( ٤٠٠ ) ألف هكتار .

في عام ١٩٦٨ تقدر كمية الاستهلاك السنوي بمقدار ٦٨٥ مليون كيلو واط ساعي
في عام ١٩٧٨ تقدر كمية الاستهلاك السنوي بمقدار ٢,٤٦٦ مليون كيلو واط ساعي

ان توفير هذه الحاجة في استهلاك الكهرباء لا يعتبر اقتصاديا اذا ما تم توليدها من المصادر الحرارية وذلك لارتفاع تكاليفها وما تستغرق من استعمال قطع نادر نتيجة لاستيراد آلات الوقود . هذا بالاضافة الى ما يتبع ذلك من ارتفاع في اسعار الطاقة الكهربائية مما يجعل استعمالها والفوائد المرجوة منها محدودة . وعلى هذا فان الاستفادة من مساقط المياه في سورية لتوليد الطاقة الكهربائية الرخيصة أمر اقتصادي وحيوي في استكمال البناء الاقتصادي ويستهدف برنامج السنوات العشر للانماء الاقتصادي في الاقليم السوري توليد طاقة كهربائية من مساقط المياه وجريانها تقدر على النحو التالي :

| | القدرة بالكيلوواط |
|---|---|
| حوض الفرات | ٣٠٠٠,٠٠٠ |
| حوض العاصي | ٢٣,٣٠٠ |
| المشاريع الاخرى | ٣٢,٥٠٠ |
| المجموع | ٣٥٥,٨٠٠ |

اما امكانيات القوى المائية في الاقليم السوري فتزيد قدرتها على ( ٥٠٠,٠٠٠ ) كيلو واط ويؤلف حوض الفرات القسم الاكبر من هذه الامكانيات ، اذ تبلغ قدرته (٤٥٠,٠٠٠) كيلوواط فاذا أمكن استغلال هذه الطاقة المائية المتوفرة فانه يصبح بالامكان تزويد الاقليم السوري بما يزيد عن حاجته من الكهرباء وللعشرين عاما القادمة . فلو استخدمت هذه القدرة المائية الكهربائية وشغلت بنصف قدرتها فقط فانها تزود الاقليم السوري بما لا يقل عن (٢,٢١٦ ) مليون كيلو واط ساعي سنويا . وفي هذا ما يضمن للاقليم السوري توفير ما يلزم لكل زيادة مقدرة في استهلاكاته من الكهرباء وللعشرين عاما القادمة .

## الثروة البترولية

٢٧ — ان امكانيات وجود البترول في الاقليم الشمالي تختلف حسب تركيب البنية الجيولوجية ويمكننا تقسيم الاقليم الى مناطق عامة حسب امكانياتها البترولية .

الاغلبية الساحقة من الطاقة الكهربائية مايولد من المصاوف الحرارية • ويقدر مجموع الطاقة الكهربائية المولدة في العام بحوالي ( ٢٦٢ ) مليون كيلوواط ساعي يستهلك منها قرابة ( ٢٣٢ ) مليون فقط • وتتوزع هذه الطاقة الكهربائية المتوفرة على الشكل التالي :

| | قدرة التوليد بالكيلو واط | كمية الطاقة المولدة بآلاف كيلو واط ساعي |
|---|---|---|
| ١ ـ المؤسسات العامة : | | |
| المؤممة | ٦٠,٠٠٠ | ١٧٠,٠٣٦ |
| البلدية | ٧,١٤٦ | ٨,٠٤٩ |
| المجموع | ٦٧,١٤٦ | ١٧٨,٠٧٥ |
| ٢ ـ المؤسسات الاهلية : | | |
| نشاط عام | ٣,٩٠٥ | ٢,٧٦٨ |
| نشاط خاص | ٢٧,٥٩٦ | ٨,٣٠٠ |
| المجموع | ٣١,٥٠١ | ٨٤,٠٦٨ |
| المجموع العام | ٩٨,٦٤٧ | ٢٦٢,١٤٣ |

أما الطاقة المستهلكة فعلا من هذه الطاقة المذكورة فتقدر بما يلي :

| | بآلاف الكيلو واط ساعي | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| للانارة : | ٩١,٢٥٨ | ٣٩ |
| للصناعة | ١٣٦,٧٧٧ | ٥٩ |
| للترام : | ٤,٣٠٤ | ٢ |
| الجموع | ٢٣٢,٣٣٩ | ١٠٠ |

أو ما يعادل ٨٩٪ من مجموع الطاقة المولدة •

فاذا اعتبرنا مقدار الطاقة الكهربائية المستهلكة في سورية عام ١٩٥٦ والمقدرة بحوالي ( ١٣٧ ) مليون كيلو واط ساعي فقط أساساً للحسابات واتخذنا نسبة ١٤٪ اساسا لمقدار الزيادة السنوية المنتظمة في الاستهلاك الكهربائي فان هذا يعني أن كميات الاستهلاك المرتقبة مرتفعة الى الحد التالي :

الى اكتشاف مناطق بترولية اخرى ، ولا ننسى ان البترول قد ظهر في منطقة القوفا عندما حفرت بحفريات التنقيب شركة النفط السورية المحدودة المنحلة مما يحمل على الامل بوجوده في هـذه المنطقة .

كذلك نرى ان المنطقة الواقعة شمالي الفرات تعد من المناطق التي يحتمل وجـود خزانات بترول فيها ولهذا يجب الانتظار حتى الانتهاء من الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية (السيزية والثقلية ) لتحديد الامكانيات الصحيحـة في المنطقة المشار اليها .

هناك عدة مناطق اخرى كالسلسلة التدمرية وشمالي حلب قد تؤدي الدراسات الجارية فيها الى نتيجة حسنة .

**الاسفلت :**

يظهر الاسفلت في منطقتين في الاقليم الشمالي بكميات كبيرة واقتصادية وهما :

منطقة البشرى ومنطقة كفرية بين حلب واللاذقية أما منطقة البشرى التي تقع جنوبي الفرات فتحتوي على كمية كبيرة من الاسفلت لا تستثمر بشكل اقتصادي حتى الآن وفي كفرية كانت شركة الزيوت الافرنسية تستثمر الاسفلت بشكل مقالع منها بربورة والازرق حيث قدر ان كمية الاسفلت هذه لن تنفذ قبل سبعين سنة ويستفاد من هذا الاسفلت في صنع نوع من البلاط لرصف الشوارع كما يستعمل أيضا بعد معالجته وسكبه مصهورا على الاسطحة لكسبها المناعة اللازمة ضد الماء . كما يستعمل في تزفيت الطرق ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه المصانع لا تزال تستثمر بطرق بدائية .

[redacted]

وهناك مصادر اخرى للمواد البيتومينية كالمارن البيتوميني الذي يوجد في عدة مناطق منها الضمير على طريق دمشق بغداد وحيث يمكن استخراج المواد البيتومينية بالتقطير .

**الثروة المعدنية :**

٢٨ — يوجد في الاقليم الشمالي عدة مكامن للمعـادن المختلفة ، فهنـاك الكروميت ، المانغانيت ، الملاكيت ، البريت ، الهيمات ، الكالين ، الاميانت .

### ١ ـ منطقة الامكانيات الحسنة :

وتشمل حوض الجزيرة الرسوبي والحوض الرسوبي في شرقي اللاذقية . يوجد في حوض الجزيرة كثير من التراكيب الجيولوجية والصخور التي تشكل فيها البترول في الحقبتين الثنائية والثلاثية ، حيث أثبتت ذلك الحفريات التي اجريت لاستكشاف البترول . وقد ظهر ان معظم الصخور الخازنة من نوع كالكاري والدولوميتي التي توجد عادة في الحقب الثنائية والثلاثية، وهناك أيضا الصخور الرملية التي تكون خزانات ملائمة للبترول ويبدو ذلك في جبل البشرى حيث ظهر الاسفلت في هذه المنطقة مما يدل على أنه لم يوجد غطاء كتيم يمنع تأكسد البترول وتحوله الى مادة اسفلتية .

هذا وقد اكتشفت أخيرا في هذه المنطقة كميات من البترول يمكن استثمارها استثمارا تجاريا .

### ٢ ـ منطقة الامكانيات المتوسطة :

وتقع شرقي اللاذقية باعتبارها من الجزء الشمالي من فالق نهر الاردن حتى الحدود التركية وليست هناك دراسات وافية جيولوجية وجيوفيزيائية للتمكن من البت بوجود البترول أو عدمه .

### ٣ ـ منطقة الامكانيات المبهمة :

وهي باقي مناطق الاقليم السوري . وعدم معرفة امكانياتها يعود الى عدم معرفة فيما اذا كان في طبقات الحقب الاول صخور خازنة أم لا ، ولذلك نرى أنه من المعقول ان تنتظر نتائج الحفريات الاستطلاعية التي ستجري اعتبارا من مطلع السنة القادمة .

المنطقة التي تستحق الاهتمام حاليا أكثر من غيرها هي منطقة قره تشوك حيث تم اكتشاف حقل بترولي واسع قدرت الكمية المخزونة فيه بـ ٤٠ مليون طن ، وذلك نتيجة لحفر عدة آبار (٥) وان لم يكن قد تم التقدير الصحيح وذلك بتحديد الطبقة البترولية تحديدا تاما بحفر عدة آبار اخرى في مواقع مختلفة في هذا الحقل الهام . واذا قدرنا ان الاستثمار سيجري باستخراج مليوني طن في السنة . فيمكن القول بأن عمر الحقل يكون عشرين عاما .

هذا وستجري ابحاث اخرى في القسم الغربي من قره تشوك ورميلان والقوفا قد تؤدي

**النحاس :**

يوجد أيضا في نفس المنطقة ولكنه حتى الآن لم تجر أية محاولة للتنقيب عنه ، وقد لاحظنا وجوده في ثلاثة اماكن في هذه المنطقة قرب قره فلاح — جبل الغربي — جبل النبي بوبو وقرب قرية زنزف وقرب قره فلاح يوجد على شكل مع ليمونيت والنحاس يوجد على شكل مالا ( كاربونات النحاس ) وكالكوتيريت ومن الممكن اكتشاف أهمية وجوده بواسطة الاعمال الجيوفيزيائية لتحديد مكامن الصخور الاندفاعية الحمضية التي يرافقها النحاس في بعض الاحيان .

**الاميانت :**

يوجد أيضا في هذه المنطقة وهو من صخور البرودويت الخضراء . ومن المرجح ان يكون سبب تكونه وجود الصخور الاندفاعية الحمضية على مقربة من الصخور الاندفاعية الاساسية .

وهو يوجد على شكل عروق في البريدوتيت وفي الاماكن التكتونية لذلك فهو يوجد مشتتا في جميع المنطقة . الاميانت هنا هو من النوع الردىء ( لانه لا يعطي خيوطا جيدة ) .

**الحديد :**

يوجد في الاقليم الشمالي بشكل هيماتيت وليمونيت وبيريت ويعرف حتى الآن في المناطق الآتية راجو — جباتا الزيت — مسعدة ويحتمل وجوده في مناطق اخرى .

وفي المناطق المعروفة لم يجر حتى الآن تنقيبه بالمعنى الصحيح . فقد حفر قرب قرية راجو (شمال حلب) بئران أو ثلاثة لم تصل الى أسفل الطبقة . ومبدئيا يمكن القول عن وجود ٦ ملايين طن مما لا يجعل الكمية كافية . وعلى كل حال يجب ان تحضر الخارطة الجيولوجية لهذه المناطق ويعمد الى اعمال سبرية وجيوفيزيائية للتمكن من اعطاء فكرة صحيحة عن احتمال وجود هذا الفلز الهام .

**الرصاص :**

يوجد في منطقة جباتا الزيت وهو على شكل كبريت الرصاص ( كالين ) . ولم يعرف وجوده في مناطق اخرى .

وقد جرى حتى الآن ٣ اتفاق لاستثماره من قبل الاهالي وغيرهم ولم يجر أي تنقيب فني أو

**الكروميت :**

توجد مكامن الكروميت في شمال اللاذقيةفي منطقة البسيط في شكل صخور اندفاعية تسمى بالصخور الخضراء (لان لونها اخضر )وهي صخور البريدوتيت الاساسية وفلزات الكروميت وتظهر في عدة نقاط من هذه المنطقةعلى شكل مكمن انسيابي .

تشكيلها الكيميائي وتوجد في هذه المنطقةعلى ثلاثة أنواع :

١ ـ نوع اول حيث النسبة ٤٨٪
٢ ـ نوع ثان حيث النسبة ٣٠٪
٣ ـ نوع ثالث يستعمل للمفاعلات الكيميائية .

والنوع الاول يوجد بكميات ضئيلة أما النوع الثاني والثالث فهما الاكثرية .

أما الاعمال التي جرت للتنقيب عن الكروم في هذه المنطقة فهي كثيرة ومشتتة على مساحة قدرها ٨٠ كم حيث توجد في بعض الاماكن كميات ضئيلة منه وفي البعض الآخر كميات أكبر.

وبالطبع فانه حتى الآن لم تجر اعمال تنقيبه بصفة فنية دقيقة لتحديد امكانيات المنطقة من الفلز ومن المرجو ان يتم هذا خلال السنوات الثلاث القادمة حيث ان من بين المشاريع التي جرى الاتفاق عليها مع الاتحاد السوفياتي مشروع التنقيب عن الكروم وغيره من المعادن .

وهناك ثلاثة اماكن في المنطقة تستوجب الاهتمام أكثر من غيرها ، شط العرموط ـ جبل مسيوة آلانجا .

**فلز المانغانيز :**

يوجد في عدة مناطق من المنطقة نفسها ويصاحب وجوده وجود صخور الراديولاريت الحمراء الملتوية والمكسرة .

تركيبه ( على شكلين ) البيرولوزيت ، والمانغنيت ( اكسيد المانغنيز ) ونسبة هذا الفلز ٣٠٪ ـ ٤٠٪ ويحتوي على نسبة لا بأس بها من السليس وقد جرت اعمال كثيرة للتنقيب عنه في هذه المنطقة واستثمرت منه كميات بيع مع كميات كبيرة من الكروميت الى السيد رودلف سعادة

ويدخل التنقيب عن فلزات المانغانيز في مشروع التنقيب عن المعادن المبرم مع الاتحاد السوفياتي .

## ثالثاً: تقدير الموارد الادخارية والاستثمارية*

٢٩ — بعد هذا العرض للموارد البشرية والطبيعية في الاقليم السوري لا بد من عرض الطاقة الادخارية والاستثمارية . اذ بدون راس المال لا يمكن للموارد العاطلة أن توضع موضع التوظيف لتأخذ مكانها في عمليات الانتاج . ولهذا كان لا بد من تقدير هذه الطاقة ومعرفة ما اذا كانت كافية لتوظيف مواردنا الكبيرة !

ليست لدينا احصاءات تمكننا من معرفة طاقة هذا الاقليم على الادخار ، الا ان بأمكاننا الوصول اليه عن طريق تقدير حجم الاستثمار .

بلغت قيمة الاستثمارات الداخلية غير الصافية خلال سنوات ( ١٩٥٠ — ١٩٥٦ ) ١٧٧٤ مليون ل.س أي بمعدل وسطي قدره ( ٢٥٣ ) مليون ليرة سورية ، كما توزعت هذه الاستثمارات على كل من القطاع الخاص والقطاع العام وفقاً للجدول التالي :

جدول رقم (١٣)

حجم الاستثمار غير الصافي في الاقليم السوري

١٩٥٠ — ١٩٥٦

( بملايين الليرات السورية )

| المواد | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥٤(١) | ١٩٥٥(١) | ١٩٥٦(١) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **القطاع الخاص** | | | | | | | |
| بناء | ٦٢ | ٥٧ | ٧٣ | ٨٩ | ١٠٨ | ١٠٩ | ١٠٧ |
| آلات صناعية وتجهيزات | ٣٣ | ٣١ | ٢١ | ٥٨ | ٧١ | ٧٧ | ٦٩ |
| آلات زراعية | ١٩ | ٣٧ | ٢٤ | ١٦ | ٣٥ | ٣٣ | ٢٤ |
| ري وتحسين اراضي | ٢٣ | ٢٢ | ٧ | ٥ | ١ | ٢٣ | ٢٧ |
| نقل | ١٠ | ١٤ | ١٥ | ٢٣ | ٤٣ | ٢٨ | ٢٩ |
| **مجموع القطاع الخاص** | ١٤٧ | ١٦١ | ١٤٠ | ١٩١ | ٢٥٨ | ٢٨١ | ٢٥٦ |

---

* قام باعداد هذا البحث الدكتور محمد طعمة المدير المعاون في مديرية الشؤون الاقتصادية .

(١) تقديرات بعض خبراء هيئة الامم المتحدة وغير منشورة بعد ، ومقارنة مع التقديرات التي قامت بها مؤسسة الانماء الاقتصادي لتكوين راس المال .

تخطيط جيولوجي لهذه المنطقة . ومما يلاحظ عدم وجود الفضة معه مما يدل على انه بعيد عن الصخور الانسيابية الحمضية التي سببت وجوده في هذه المنطقة . ومما يجدر عمله هنا لتحديد امكانية وجوده هو الاستعانة بالاعمال الجيوفيزيائية ( المغناطيسية ) وتنقيب جيولوجي كامل .

## احتمال وجود الاورانيوم في الاقليم الشمالي :

لاول وهلة نرى ان احتمال وجود الاورانيوم في الاقليم ضعيف جدا وذلك لان وجود الاورانيوم يصاحب وجود الصخور الانسيابية الغرانيتية مع مكامن الكوبالت ــ المنيكل البيزمونت ــ الفضة ــ الذهب ، ومكامن الرصاص ــ الزنك ــ النحاس مع بيريت .

لكن حتى الآن معرفتنا عن وجود الاورانيوم في باقي الصخور ضعيفة ( المعرفة العلمية العامة وهناك امثلة عديدة تظهر من حين لآخر احتمالات وجوده في غير ما ذكرناه من الصخور أيضا . والشيء الوحيد الذي ينير لنا الطريق هو عمل تنقيب تام وواسع مع المقارنة مع عدة مكامن اورانيوم في العالم ، ويمكن لبعض الصخور في الاقليم ان تحتوي عليه ، وأفضل هذه الصخور هي الصخور البيتونية التي توجد في عدة مناطق ، يظهر فيها الاورانيوم على شكل مركب عضوي ( غير مرئي ) وللتمكن من معرفة ذلك يجب استخدام آلة ( جايجر ) .

في الصخور الرسوبية الاخرى يظهر الاورانيوم على شكل مركب ثانوي فيدالي ، وتكون هذه الصخور ذات الوان حية مختلفة .

ولذلك ومن المستحسن ان يزود الجيولوجين في الاقليم الشمالي بآلات جايجر للتمكن من التنقيب عنه بالاضافة الى اعمالهم الرئيسية .

أما في القطاع العام الذي لا يتجاوز نسبة الاستثمار فيه ٢٠٪ من المجموع الكلي للاستثمار في الاقليم خلال ١٩٥٠ ــ ١٩٥٦ فيتوزع بين الاستثمارات التي تقوم بها مختلف الوزارات والادارات والمؤسسات العامة وبين الاستثمارات التي تقوم بها البلديات • ويتضح من الجدول السابق ان الخدمات البلدية والنقل والمواصلات تستأثر بالنصيب الاكبر من الاستثمارات العامة والجدولان التاليان ( ١٤ و ١٥ ) يظهران هذا التوزيع الحالي •

### جدول رقم (١٤)

### نسب الاستثمار غير الصافي في القطاعات الاقتصادية ١٩٥٠ ــ ١٩٥٦

مجموع القطاع الخاص = ١٠٠

مجموع القطاع العـام = ١٠٠

| السنة | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥٤ | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **القطاع الخاص** | | | | | | | |
| **مجموع القطاع الخاص** | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |
| بنـاء | ٤٢٪ | ٢٥,٥٪ | ٥٢٪ | ٤٦,٦٪ | ٤٢٪ | ٣٨,٨٪ | ٤١,٨٪ |
| آلات صناعية وتجهيزات | ٢٢,٥٪ | ١٩٪ | ١٥٪ | ٣٠,٤٪ | ٢٧٪ | ٢٧,٤٪ | ٢٧٪ |
| آلات زراعية وتجهيزات | ١٣٪ | ٢٣٪ | ١٧٪ | ٨,٥٪ | ١٢,٦٪ | ١١,٧٪ | ٩,٤٪ |
| ري وتحسين اراضي | ١٦٪ | ١٣,٥٪ | ٥٪ | ٢,٥٪ | ٠,٤٪ | ٨,٢٪ | ١٠,٥٪ |
| نقـل | ٦,٥٪ | ٩٪ | ١١٪ | ١٢٪ | ١٧٪ | ١٣,٩٪ | ١١,٣٪ |
| **القطاع العام** | | | | | | | |
| **مجموع القطاع العام** | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |
| ري | ٤,١٪ | ٦,٤٪ | ٨,٥٪ | ٩,٦٪ | ٩,٣٪ | ١٠٪ | ١٥٪ |
| آلات صناعية وتجهيزات | ١٤,٣٪ | ١٩,٥٪ | ٢٣,٧٥٪ | ٥,٩٪ | ٨,٢٪ | ١١٪ | ١٢,٤٪ |
| ابنيـة | ١٢,٧٪ | ٨,١٪ | ٥,٢٥٪ | ٨٪ | ٨,٢٪ | ٧,٤٪ | ١١٪ |
| مواصلات نقل وطرق حديدية | ٢٢,٣٪ | ١٩٪ | ١٥٪ | ١٥٪ | ٢٦٪ | ٣٠٪ | ٢٥٪ |
| خدمات بلدية | ٣٤٪ | ٢٢,٥٪ | ٢٣,٧٥٪ | ٤٨,٣٪ | ٣٤,٧٪ | ٢٥,٦٪ | ٢٤,٣٪ |
| ابحـاث | ١,٢٪ | ١,٤٪ | ١,٥٪ | ١,٧٪ | ١,٢٪ | ١٪ | ١,٨٪ |
| صيانة طرق وجسور | ١١,٤٪ | ١٢,١٪ | ١٢,٢٥٪ | ١١,٥٪ | ١٢,٤٪ | ١٥٪ | ١١,٥٪ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **القطاع العام** | | | | | | | |
| ري | ١,٣ | ٢,٣ | ٣,٤ | ٤ | ٤,٣ | ٦,٤ | ١٢,٣ |
| آلات صناعية وتجهيزات | ٤,٥ | ٧,٠ | ٩,٥ | ٢,٤ | ٣,٨ | ٧,١ | ١٠ |
| ابنيـــة | ٤ | ٢,٩ | ٢,١ | ٣,٣ | ٣,٨ | ٤,٨ | ٩ |
| مواصلات نقل وطرق حديدية | ٧ | ٦,٨ | ٦,٠ | ٦,٢ | ١٣ | ١٩,٢ | ٢١ |
| خدمات بلدية | ١٠,٧ | ١٢,٠ | ١٣,٥ | ٢٠ | ١٦ | ١٦,٥ | ١٩,٨ |
| ابحـــاث | ٠,٤ | ٠,٥ | ٠,٦ | ٠,٧ | ٠,٥ | ٠,٦ | ٠,٧ |
| صيانة طرق وجسور | ٣,٦ | ٤,٣ | ٤,٩ | ٤,٨ | ٥,٧ | ٩,٧ | ٩,٥ |
| **مجموع القطاع العام** | ٢١,٥ | ٢٥,٨ | ٤٠ | ٤١,٤ | ٤٦,١ | ٦٤,٣ | ٨٢,٣ |
| **المجموع العام** | ١٧٨ | ١٩٧ | ١٨٠ | ٢٣٢ | ٣٠٤ | ٢٤٥ | ٢٣٨ |

٣٠ — ويتضح من هذا الجدول ان حجم الاستثمار في الاقليم السوري كبير جدا ، اذا قورن بما هو عليه الحال في البلاد المتخلفة اقتصاديا . اذ تراوحت نسبته خلال السنين الماضية ما بين ١٠,٤٪ و ٢٠,٩٪ من الدخل القومي . وبمتوسط قدره ١٥,٣٪ وهذه نسبة قل أن نجدها حتى في بعض البلدان المتقدمة اقتصاديا . وسنحاول فيما بعد تبيان أسباب هذا الارتفاع .

ثم ان توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص توزيع غير متكافىء . اذ يبلغ مجموع الاستثمارات في القطاع الخاص خلال السنين السبع الماضية ( ١٤٣٢,٦ ) مليون ل.س . بينما بلغ مجموعه في القطاع العام ( ٣٤١,٤ ) مليون ليرة سورية فقط . أي أن نسبة الاستثمار قد بلغت ٨٠٪ وبقي ٢٠٪ فقط للقطاع العام .

ثم أننا لو دققنا في توزيع حجم الاستثمار في القطاع الخاص على مختلف القطاعات الاقتصادية لوجدنا أنه موزع بين قطاع البناء والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع النقل. الا أن الذي يثير الانتباه في هذا التوزيع أن قطاع البناء ينال القسم الاعظم من مجموع الاستثمارات في القطاع الخاص . اذ بلغ مجموع الاستثمار في هذا القطاع ( ١٠٩ ) ملايين ل.س في عام ١٩٥٥ ، كما أن نسبة الاستثمار في هذا القطاع بالنسبة لمجموع الاستثمار في القطاع الخاص قد بلغت ٥٢٪ في عام ١٩٥٣ ، أي أن أكثر من نصف الاموال المدخرة من قبل الافراد قد ذهبت الى الاستثمار في قطاع البناء .

الصناعات الاستهلاكية كاقامة المصانع المنتجة لسلع الاستهلاك أو زراعة (١) الاراضي لانتاج المواد الغذائية او الحيوانية او المواد الاولية أو لانشاء الابنية المعدة للسكن او للمصانع وللمتاجر أو استيراد وسائل النقل .. الخ . نقول ان تخصيص القسم الاعظم من الاستثمارات على هذا الوجه من شأنه ان يزيد معدل زيادة الدخل القومي . وهذا هو السبب في شعور الناس ببعض الرفاهية المادية خلال السنين العشر الماضية وارتفاع مستوى المعيشة والدخل الفردي خلالها بشكل ملحوظ .

اذ يبين الجدول التالي ان الدخل القومي الصافي قد ازداد بنسبة ٦٩٪ خلال السنوات الست الاخيرة ١٩٥١ — ١٩٥٦ ، كما ازداد الدخل الفردي الصافي بمعدل ٢٩٪ في عام ١٩٥٦ عما كان عليه في نهاية عام ١٩٥٠ .

| السنة | الدخل القومي الصافي | تزايد الدخل القومي الصافي | الدخل القومي للفرد | تزايد الدخل القومي للفرد |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٠ | ١١٨٧ | ١٠٠٪ | ٣٦٥ | ١٠٠٪ |
| ١٩٥١ | ١٤٣١ | ١٢١٪ | ٤٢٩ | ١١٨٪ |
| ١٩٥٢ | ١٦٤١ | ١٣٨٪ | ٤٧٨ | ١٣١٪ |
| ١٩٥٣ | ١٤٤٤ | ١٣٢٪ | ٣٩٥ | ١٠٨٪ |
| ١٩٥٤ | ١٦٩٠ | ١٤٣٪ | ٤٤٣ | ١١٩٪ |
| ١٩٥٥ | ١٥٦٨ | ١٣٣٪ | ٤٠١ | ١١٠٪ |
| ١٩٥٦ | ١٩٩٥ | ١٦٩٪ | ٤٧١ | ١٢٩٪ |

ب — انه يوجه الاموال المدخرة نحو الصناعات التي يشتد الطلب عليها . اذ بمجرد شعور المستثمرين بوجود طلب على احدى السلع والخدمات مع تحقيق ربح معقول لا يقل مستواه عن معدلات الربح التي تحققها المشاريع السابقة، فانهم لا يتأخرون عن انتاج تلك السلعة او الخدمة . وهذا ما يحقق تأمين حاجات المجتمع الراغب باشباعها .

---

(١) ان توجيه قسم من الاستثمارات الى ميدان الزراعة من أجل استغلال المساحات الكبيرة من الاراضي التي لم تكن مستغلة من قبل وتوظيف الايدي العاملة التي كانت عاطلة عن العمل جزئيا او كليا نتيجة لذلك ، قد لعب الدور الاكبر في زيادة الدخل القومي على الرغم من ان نسبة حجم الاستثمارات في هذا الميدان لم تتجاوز ١٥٪ من المجموع الكلي لحجم الاستثمارات .

## جدول رقم (١٥)

## نسب الاستثمار من القطاعات الاقتصادية

## خلال عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦

المجموع الكلي للاستثمار = ١٠٠

| | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥٤ | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع الكلي للاستثمار | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | | | | | |
| **القطاع الخاص :** | | | | | | | |
| بناء | ٣٤,٧٪ | ٢٩٪ | ٤٠,٥٪ | ٣٨,٣٪ | ٣٥,٤٪ | ٣١,٣٪ | ٣١,٣٪ |
| آلات صناعية وتجهيزات | ١٨,٥٪ | ١٦٪ | ١١,٧٪ | ٢٥٪ | ٢٣,٣٪ | ٢٢,٣٪ | ٢٠,٤٪ |
| آلات زراعية وتجهيزات | ١٠,٦٪ | ١٩٪ | ١٣,٣٪ | ٧ ٪ | ١١,٥٪ | ٩,٥ ٪ | ٧,١ ٪ |
| ري وتحسين اراضي | ١٢,٨٪ | ١٠,٧٪ | ٣,٩ ٪ | ٢,١ ٪ | ٠,٣ ٪ | ٦,٧ ٪ | ٨ ٪ |
| نقل | ٥,٧ ٪ | ٧,٢ ٪ | ٨,٣ ٪ | ١٠٪ | ١٤٪ | ١١,٢٪ | ٨,٩ ٪ |
| **المجموع** | ٨٢,٣٪ | ٨١,٩٪ | ٧٧,٧٪ | ٨٢,٤٪ | ٨٤,٥٪ | ٨١,٠٪ | ٧٥,٧٪ |
| **القطاع العام :** | | | | | | | |
| ري | ٠,٧٪ | ١,٢٪ | ٢٪ | ١,٧٪ | ١,٤٪ | ١,٨٪ | ٣,٥٪ |
| آلات صناعية وتجهيزات | ٢,٥٪ | ٣,٦٪ | ٥,٢٪ | ١٪ | ١,٣٪ | ٢,٣٪ | ٣٪ |
| ابنية | ٢,٣٪ | ١,٤٪ | ١,٢٪ | ١,٤٪ | ١,٣٪ | ١,٤٪ | ٢,٦٪ |
| مواصلات ونقل وطرق حديدية | ٤٪ | ٣,٤٪ | ٣,٤٪ | ٢,٦٪ | ٤,٢٪ | ٥,٥٪ | ٦,٢٪ |
| خدمات بلدية | ٦٪ | ٦,١٪ | ٧,٥٪ | ٨,٦٪ | ٥,٦٪ | ٤,٩٪ | ٥,٨٪ |
| ابحاث | ٠,٢٪ | ٠,٢٪ | ٠,٣٪ | ٠,٣٪ | ٠,٢٪ | ٠,٢٪ | ٠,٢٪ |
| صيانة طرق وجسور | ٢٪ | ٢,٢٪ | ٢,٧٪ | ٢٪ | ١,٥٪ | ٢,٩٪ | ٣٪ |
| **المجموع** | ١٧,٧٪ | ١٨,١٪ | ٢٢,٣٪ | ١٧,٦٪ | ١٥,٥٪ | ١٩٪ | ٢٤,٣٪ |

### ملاحظات على التوزيع الحالي لحجم الاستثمار

٣١ ــ لهذا التوزيع العفوي الذي لا أثر للدولة في توجيهه توجيها بينا حسنات وسيئات، وهذه ابرز حسناته :

١ ــ انه يزيد معدل الزيادة السنوية في الدخل القومي : ذلك انه لما كان القسم الاعظم من حجم الاستثمار يتجه نحو القطاع الخاص الذي يقوم بدوره باستثمار الاموال المدخرة في

ستطعنا تقديرها كاف لان يوظف قسما ملحوظا من مواردنا الطبيعية غير المستغلة حتى الآن • واذا كان التوزيع العفوي للاستثمارات بين القطاعات والتي انصبت بشكل رئيسي على انتاج السلع الاستهلاكية والمواد الاولية قد أعطت أكلها حتى الآن وزادت في حجم السلع الاستهلاكية نظرا لوجود اراض غير مستغلة حتى الآن ، فان من الضروري بعد هذه المرحلة اعادة النظر في توزيع الاستثمارات وتوجيه قسم ملحوظ منها نحو انتاج السلع الانتاجية متمثلة في تنفيذ بعض المشاريع الانمائية •

أما سيئاته فتتجلى في الامور التالية :

آ ـ انه يقلل من مقدرة البلد على زيادة الانتاج في المستقبل : ذلك إنه بتوجيه قسم هزيل من الاستثمارات الى الصناعات الرأسمالية التي تقوم بها القطاع العام ، على الاغلب ، كاقامة الصناعات الاستثمارية وانشاء الخطوط الحديدية واقامة السدود النهرية ومراكز توليد الطاقة الكهربائية ... الخ . يضعف من مقدرة البلد على الانتاج في المستقبل . ذلك ان الاستثمار في هذه المشاريع وان كان من شأنه الاقلال من معدل زيادة الدخل القومي خلال انشائها ، على عكس ما هو الحال في الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية ، الا أنه يقفز بقدرة البلد على الانتاج ، بعد انجاز المشاريع ، بمعدل كبير جدا . كما ان معدل زيادة الدخل القومي يأخذ بالارتفاع بشكل ملحوظ جدا بحيث لا يمكن مقارنته بمعدل الزيادة فيما لو بقيت معظم الاستثمارات تتجه نحو الصناعات الاستهلاكية .

ب ـ انه يجعل الاقليم السوري معرضا لهزات عنيفة ، ذلك أن اعتماد اقتصاد هذا الاقليم بشكل رئيسي ، على الزراعة التي تعتمد بدورها على الامطار يجعل الحياة الاقتصادية والاجتماعية معرضة في أي سنة من السنين لخطر بليغ . فلو حدث مثلا في احدى السنين ان انحبست الامطار وتعرضت الزراعات الصيفية وعلى رأسها القطن الى بعض الاخطار الزراعية فان من المحتمل ان يهبط الدخل القومي بمقدار متوسط قدره ( ٧٠٠ ) مليون ل.س. أي الى أقل من ثلثيه ، وهذا فيه من الخطر على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مالا يقدر .

جـ ـ انه يوجه الاستثمارات الى مختلف الصناعات الاستهلاكية وفقا لمبدأ الربح الاكبر . فالصناعات الاستهلاكية التي يمكن ان تحقق اكبر ربح ـ مع الاخذ في الحسبان معدل المخاطرة فيها ـ هي التي تستحوذ على النصيب الاكبر من الاستثمارات وان كانت طبيعة هذه المشاريع لا تزيد في سلع الاستهلاك بل تزيد في عرض بعض الخدمات . وأحسن مثال على هذا صناعة البناء . اذ تستنفذ ـ كما قلنا سابقا ـ حوالي ٤٣٪ من مجموع حجم الاستثمارات في القطاع الخاص . وهذا معدل لا يمكن بأي حال من الاحوال الابقاء عليه في بلد متخلف اقتصاديا يحتاج الى كثير من الاموال لتوظيف موارده الكبيرة غير المستغلة .

مما سبق يتضح ان الادخار الاهلي وهو الذي يمول القسم الاعظم من الاستثمارات التي

٦ ـ صندوق الدين العام .

٧ ـ مؤسسة الاصدار او مصرف سورية المركزي .

٨ ـ القروض الاجنبية .

والسبب في اننا ادخلنا جميع هذه المصادر في حسابنا لموارد القطاع العام المالية دون الاقتصار على بعض منها ، كما يتبع عادة ، هو رغبتنا في حصر جميع موارد القطاع العام ليتسنى لنا الوقوف على كامل مقدرة القطاع العام المالية وبالتالي قدرته على تمويل المشاريع الانمائية سواء أكان التمويل ذاتيا صادرا عن موارد الادارة أو المؤسسة الخاصة بها أو كان صادرا عن احدى المصادر العامة الاخرى .

## ١ ـ موارد الموازنة العامة

٣٤ ـ سنقتصر في تحديد موارد موازنة الدولة على الموارد الفعلية التي تجنيها الدولة كل عام من المواطنين من مجموع الدخل القومي الكامل للاقليم ، مستبعدين الموارد الاخرى التي تدخل في موازنة الدولة كايرادات . وعلى هذا فاننا سنستبعد من موازنة الدولة العامة ( من جدول الايرادات ) الايرادات التالية :

آ ـ الايرادات المأخوذة من الاحتياطي .

ب ـ الايرادات المأخوذة كعائدات عن البترول .

ج ـ الايرادات المأخوذة من مؤسسة الاصدار أو مصرف سورية المركزي .

د ـ الايرادات المأخوذة من القروض الاجنبية .

والسبب في اننا استبعدنا هذه الايرادات هو رغبتنا في تبيان طاقة الدولة الحقيقية خلال الاعوام السابقة للخطة من تحصيل الاموال من الافراد عن طريق فرض الضرائب والرسوم والغرامات وعلى اعتبار ان الموارد المستبعدة هي عناصر مأخوذة إما من أموال حصلت في أعوام سابقة او من مؤسسات اجنبية أو أهلية على شكل قروض أو خدمات . ولا يعني هذا اننا استبعدناها كلية بل سنعود الى بحثها في الفقرات التالية واعتبارها موارد عامة للدولة . وانما رغبتنا هنا تنحصر في تحديد طاقة الدولة على تحصيل الاموال من المواطنين عن طريق نظامها الضرائبي .

والجدول التالي رقم ١٦ يبين مقدار هذه الموارد خلال اعوام ٩٥٠ ـ ١٩٥٧ .

## رابعا : تقدير الموارد المالية للقطاع العام *

٣٢ ـ بينا في الفصل السابق ان مقدرة الاقليم السوري بقطاعيه الخاص والعام على تكوين رأس المال كبيرة جدا . الا ان من الضروري الوقوف على مقدرة أو طاقة القطاع العام لوحده على الاستثمار خلال السنين العشر القادمة ،وهذا يحملنا على بحث المواضيع التالية :

آ ـ الموارد المالية للقطاع العام خلال السنين السابقة لوضع الخطة الانمائية أي قبل عام ١٩٥٨

ب ـ الموارد المالية للقطاع العام خلال السنين العشر القادمة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ .

جـ ـ توزيع الموارد المالية للقطاع العام بين النفقات الجارية بما فيها الخدمات والنفقات الانمائية خلال ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ .

د ـ الطاقة المالية العامة القصوى للقطاع ومقارنتها بالاعتمادات الواردة في البرامج الانمائية المقررة خلال عام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ ( البرنامج الانمائي للسنين العشر والبرنامج الصناعي للسنين الخمس ) .

### آ ـ الموارد المالية للقطاع العام خلال السنين السابقة لوضع الخطة الانمائية

٣٣ ـ يمكن تقسيم مصادر موارد القطاع العام المالية الى المصادر التالية :

١ ـ الموازنة العامة للدولة ، باستثناء عائدات البترول .

٢ ـ عائدات البترول الآتية من نقل البترول الخام عبر الاقليم .

٣ ـ الموازنات الملحقة والمستقلة ذات العلاقة بالموازنة العامة او التي ليس لها علاقة بها .

٤ ـ موازنات الادارات والمصالح والمؤسسات العامة غير الداخلة في الفئة الثالثة السابقة .

٥ ـ موازنات البلديات .

---

* قام باعداد هذا البحث الدكتور محمد طعمة المدير المعاون في مديرية الشؤون الاقتصادية .

جديدة في ١٩٥٥/١٢/٦ مع شركة نفط العراق قد سمحت للاقليم السوري بالحصول على مورد ملحوظ . فبينما لم تكن عائدات البترول بساقيها الربح الناشيء عن تسليم العملات الاجنبية التي تنفقها هذه الشركات في الاقليم بالسعر الرسمي ، تبلغ الـ ٢٣ مليون ليرة سورية قبل عام ١٩٥٦ قفزت الى ٥٦ مليون في العام المذكور ولولا الاعتداء الغربي على الاقليم الجنوبي في نهاية عام ١٩٥٦ لتجاوز رقم العائدات في عام ١٩٥٧ رقم العام السابق . ومع ذلك فقد أخذت العائدات بالازدياد بعد اصلاح القسم الاعظم من الاجهزة المخربة وسجلت مبلغ ٢٤ مليون ليرة سورية في النصف الاول من عام ١٩٥٨ ومن المنتظر ان تبلغ العائدات خلال عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ رقم (٨٥) ⁽¹⁾ ، مليون ليرة سورية على اعتبار ان الحكومة ستصل الى اتفاق جديد مع شركة التابلاين يزيد من العائدات التي تحصل عليها حتى الآن طبقا للاتفاقية القديمة . والجدول التالي يبين مقدار العائدات الفعلية اعتبارا من عام ١٩٥٠ حتى النصف الاول من عام ١٩٥٨ .

جدول رقم (١٧)

عائدات البترول الفعلية في الاقليم السوري ١٩٥٠ — ١٩٥٩

| السنة | العائدات | موارد الموازنة العامة⁽²⁾ | النسبة | النسبة المتوسطة |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٠ | ٨,٢ | ١٣٠,٦ | ٪ ٦,١ | |
| ١٩٥١ | ٨,٣ | ١٥١,٥ | ٪ ٥,٣ | |
| ١٩٥٢ | ٨,٥ | ١٧٢,٢ | ٪ ٥,٠ | |
| ١٩٥٣ | ١٧,٨ | ٢٠٦,٢ | ٪ ٦,٢ | |
| ١٩٥٤ | ١٧,١ | ٢٢٨,٢ | ٪ ٧,٤ | |
| ١٩٥٥ | ٢٢,٣ | ٢٥٧,١ | ٪ ٨,٦ | |
| ١٩٥٦ | ١٤٣,٢ ⁽³⁾ | ٢٧٧,٦ | ٪ ٥١,٠ | ٪ ١٨,٧ ⁽⁶⁾ |
| ١٩٥٧ | ٣٢,٨ | ٣٠٣,٣ ⁽⁴⁾ | ٪ ١٠,٨ | |
| النصف الاول ٩٥٨ | ٢٤,٠ | ١٥٦,٦ ⁽⁴⁾ | ٪ ١٥,٤ | |
| ٩٥٨ — ٩٥٩ | ٨٥,٧ ⁽⁵⁾ | ٣٢٩,٤ | ٪ ١٦,٠ | |

---

(١) تقديرات الموازنة العامة

(٢) منها ٥٦,٨ مليون ليرة سورية عائدات عن عام ٩٥٦ والباقي عائدات عن نيسان ٩٥٢ حتى نهاية ١٩٥٥ .

(٣) انظر الجدول السابق . (٤) تقديرات . (٥) تشتمل على فروق عائدات شركة التابلاين نتيجة للاتفاق الذي سيعقد معها . (٦) نسبة العائدات الخاصة لعام ١٩٥٦ فقط .

## جدول رقم (١٦)

## موارد الموازنة العامة بملايين الليرات السورية

| السنة | الموارد(١) | الزيادة السنوية | متوسط الزيادة السنوية | الدخل القومي | النسبة | النسبة الوسطية بالنسبة للدخل القومي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٠ | ١٣٠,٦ | | | ١٢٥٠ | ١٠,٥ | |
| ١٩٥١ | ١٥١,٥ | + ١٦,١٪ | | ١٥٠٦ | ١٠,٦ | |
| ١٩٥٢ | ١٧٢,٣ | + ١٣,٩٪ | | ١٧٢٧ | ١٠,٠ | |
| ١٩٥٣ | ٢٠٦,٢ | + ٢٠,٠٪ | ١٣٪ | ١٥٢٠ | ١٣,٥ | ١٢,٣٪ |
| ١٩٥٤ | ٢٢٨,٢ | + ١٠,٦٪ | | ١٧٨٠ | ١٢,٨ | |
| ١٩٥٥ | ٢٥٧,١ | + ١٢,٧٪ | | ١٦٥٠ | ١٥,٦ | |
| ١٩٥٦ | ٢٧٧,٦ | + ٧,٧٪ | | ٢٢٠٠ | ١٢,٥ | |
| ١٩٥٧ | ٣٠٣,٣ | + ٩,٣٪ | | ٢٣١٢ | ١٣,١ | |

ان موارد الدولة قد ازدادت من (١٣٠,٦) مليون ليرة سورية عام ١٩٥٠ الى (٣٠٣,٣) مليون ليرة سورية عام ١٩٥٧ قدرها ١٤٤٪ خلال الاعوام السبعة وبمتوسط سنوي قدره ١٩٪ أما اذا حسبنا الزيادة السنوية في هذه الموارد فاننا نراها تتراوح بين ٢٠٪ و ٧,٧٪ والمتوسط السنوي لها هو ١٣٪ .

اما اذا نظرنا الى نسبة هذه الموارد الى الدخل القومي الصافي فاننا نراها تتراوح بين ١٠٪ و ١٥,٦٪ خلال اعوام ١٩٥٠ — ١٩٥٧ وبنسبة وسطية مقدارها ١٢,٣٪ .

### ٢ — الموارد الآتية من عائدات البترول

٣٥ — لم تكن العائدات التي كان يحصل عليها الاقليم السوري من جراء مرور البترول عبر اراضيه تشكل رقما ملحوظا قبل عام ١٩٥٦ ، اذ لم تكن الاتفاقيات التي كانت معقودة بين سورية وشركات البترول من شأنها ان تعطي موارد ملحوظة الى الاقليم . الا ان توقيع اتفاقية

---

(١) بعد استبعاد الموارد الآتية من عائدات البترول والاحتياطي ومؤسسة الاصدار والقروض الاجنبية .

وبما اننا في معرض البحث عن موارد الدولةالتي تشتمل على العنصر الضريبي فقط دون الموارد الاخرى ، لهذا سنحاول هنا ان نقف على مقدار هذا النوع من الموارد التي تجبيه هذه الادارات المستقلة .

ان السبب الرئيسي الذي يحملنا على الاخذ بهذا المبدأ ناشيء من هدفنا من هذا البحث ألا وهو الوقوف على مقدار موارد الدولة التي يمكن تخصيص قسم منها لتمويل مشاريع الانماء الاقتصادي .

والفئة الثانية من الموارد المنوه عنها اعلاه أي موارد (ب) والتي ترد عادة في باب ايرادات الادارات المستقلة أو الملحقة ليست الا مقابل للنفقات التي كانت قد صرفت على السلع والخدمات كمواد اولية . ولهذا لايجوزان تدرج مع الفئة الاولى من الايرادات التي تشتمل على عنصر ضريبي ، لانه لا يمكن استخدام قسم منها في تمويل البرامج الانمائية .

## الموازنات المستقلة او الملحقة التي لها علاقة بالموازنة العامة

٣٧ — يمكن تقسيم هذه الفئة من الموازنات الى قسمين :

آ — الموازنات التي تساهم في ايرادات موازنة الدولة (١) وهي :

١ — موازنة مديرية الجمارك .

٢ — موازنة ادارة التبغ والتنباك .

ب — الموازنات التي تساهم موازنة الدولة بايراداتها وهي :

١ — موازنة مديرية الاذاعة .

٢ — موازنة مديرية الآثار .

٣ — موازنة المجمع العلمي العربي .

٤ — موازنة جامعة دمشق .

---

(١) بلغ مقدار مساهمة موازنة الدولة في ايرادات هذه الموازنات (٧,٣) مليون ليرة سورية في كل من عام ١٩٥٦ وعام ١٩٥٧ .

ثم أنه يتضح من الجدول السابق ان مساهمة عائدات البترول في موارد الدولة قد أخذت بالازدياد من عام لآخر • اذ بينما تبلغ حصة العائدات بالنسبة لموارد الدولة المتأتية من الضرائب والرسوم ٦٫١٪ في عام ١٩٥٠ قفزت هذه النسبة الى ١٨٫٧٪ في عام ١٩٥٦ على الرغم من توقف دفع النفط في الشهرين الاخيرين من هذا العام • ولولا حدوث ذلك لتجاوز مقدار العائدات مبلغ ٦٢ مليون ليرة سورية وارتفعت النسبة الى ٢٠٫٤٪ أي أكثر من ١/٥ موارد الدولة العادية •

### ٢ ـ الموارد الآتية عن طريق الموازنات الملحقة والمستقلة

٣٦ ـ لا يمكن تحديد كامل موارد الدولة تحديدا دقيقا دون الاخذ بالاعتبار موارد الادارات والمصالح والمؤسسات المستقلة اداريا وماليا عن ادارات الدولة الاخرى • وتتوزع هذه الى فئتين :

آ ـ الادارات والمصالح والمؤسسات المستقلة أو الملحقة التي لها علاقة بالموازنة العامة •

ب ـ الادارات والمصالح والمؤسسات المستقلة أو الملحقة التي ليست لها علاقة بالموازنة العامة •

والفئة الاولى أما ان تساهم في موارد الدولة ( ايرادات الموازنة العامة ) أو ان يكون العكس فتساهم الموازنة العامة بايراداتها لتغطية كامل نفقاتها •

والفئة الثانية هي تلك التي تكتفي بتدبير ايراداتها ونفقاتها دون المساهمة في ايرادات الموازنة العامة أو الاستعانة بها •

الا ان من الجدير بالذكر ان تنوه ان طبيعة بعض موارد هذه الادارات المستقلة أو الملحقة تختلف عن طبيعة الموارد التي تدخل في الموازنة العامة للدولة • ولهذا يمكن تقسيمها الى فئتين:

آ ـ الموارد التي تشبه في طبيعتها موارد الموازنة العامة أي أنها موارد لها صفة ضريبية على الاكثر •

ب ـ الموارد الاخرى التي لا تتمتع بالصفة الضريبية والناشئة عن تقديم سلع أو خدمات للمواطنين بأثمان لا تشتمل على عنصر ضريبي •

سلعها او خدماتها للجمهور بأثمان تكاد تكون بسعر الكلفة او دونها في بعض الاحوال ، كما ان ايراداتها مكونة إما من أثمان بيع منتجاتها او خدماتها او من القروض التي تستقرضها من الدولة . ولهذا لا يصح ضم مواردها الى الموارد الناشئة عن الموازنة العامة او عن الموارد الناشئة عن بعض ايرادات الادارات المستقلة أوالملحقة التي لها علاقة بالموازنة والتي اشرنا اليها اعلاه . الا انه نظرا الى ان اثمان بيع المنتجات او الخدمات لبعض هذه الادارات قد يشتمل في بعض الاحيان على عنصر ضريبي وهو الفرق بين ثمن السلعة أو الخدمة المباعة للجمهور وبين سعر الكلفة ، لهذا وجدنا ان من الضروري اضافة الايرادات الناشئة عن هذا الفرق الى موارد الدولة العامة . ولكن لما كان امر استخراج هذا الفرق في كل ادارة من الصعوبة بمكان لهذا لجأنا الى طريقة اخرى نستطيع بواسطتها الحصول على هذا الفرق . وتعتمد هذه الطريقة على الفرض القائل ان الفرق هذا سيخصص اما لاغراض الاستثمار وذلك بالتوسع في أجهزة الادارات الرأسمالية او لوفاء الديون المقترضة من الدولة.

كذلك الامر فيما يتعلق ببعض المؤسسات العامة الاخرى او المؤسسات العامة المؤممة التي تقوم بأعمال تجارية أو صناعية كمؤسسات الكهرباء والمياه ومرفأ اللاذقية والمصرف المركزي .

وتطبيقا لهذا الاسلوب تكون موارد هاتين الفئتين من الادارات والمؤسسات العامة على الشكل التالي :

بملايين الليرات السورية (١)

| | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ |
|---|---|---|
| مديرية البريد والبرق والهاتف | ٤٫٨ | ٤٫٩ |
| مؤسسة الكهرباء | ٦٫٠ | ٦٫٠ |
| مؤسسة المياه | ٤٫٠ | ٤٫٠ |
| المصرف المركزي | | ٥٫٣ |
| مرفأ اللاذقية | ١٫٧ | ١٫٣ |

---

(١) الارقام تقديرية .

وتنحصر في هذه الفئة من الموازنات في الموارد التي لها صفة ضريبية •

الا ان موارد القسم الاول من موازنات هذه الفئة قد ادرج معظمه في ايرادات الموازن العامة للدولة • ولذلك فلا ضرورة لاثباته هنا مرة ثانية خوفا من تكرار نفس الموارد • ولك هناك قسم آخر من موارد هذا القسم لم يسجل في ايرادات الموازنة العامة ، على الرغم من اتسامه بنفس طبيعة الايرادات التي حولت الى الموازنة العامة ، ذلك لانه قد استخدم في الانفاق على الادارة ذاتها • وبما اننا نرغب في حصر موارد القطاع العام التي تتصف بالصفة الضريبي بغض النظر عن اوجه استخدامها ، فان من الضروري اثبات هنا مقدار هذه الموارد :

| | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ |
|---|---|---|---|
| | بملايين الليرات السورية | | |
| مديرية الجمارك | ٦ | ٥,٣ | ٦,٩ |

أما فيما يتعلق بادارة التبغ والتنباك فاننا افترضنا ان الفائض من ايراداتها عن نفقاتها والتي حولت الى الموازنة العامة هي وحدها التي تحتوي على العنصر الضرائبي ، على أساس أن ما صرف على العمال والموظفين لم يؤخذ من موارد ضرائبية ، كما هو الحال في مديرية الجمارك بل أخذ من ثمن بيع المنتجات المصنوعة نظير اشتراكهم بعمليات الصنع •

أما فيما يتعلق بالقسم الثاني من الموازنات فقد اعتبرنا ان الموارد الخاصة للاذاعة فقط هي عبارة عن موارد ضريبية ولحد ما الموارد الخاصة لجامعة دمشق على اعتبار ان هناك رسوما في ايرادات الموازنة العامة شبيهة من حيث طبيعتها برسوم الجامعة • وعلى هذا تكون موارد القسم الثاني الذي لم يدخل الى الموازنة العامة كما يلي:

| | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ |
|---|---|---|---|
| مديرية الاذاعة | ١,١ | ٠,٩ | ٠,٧ |
| جامعة دمشق | — | ٢,٥ | ٢,٧ |

### الموازنات المستقلة أو الملحقة التي ليس لها علاقة بالموازنة العامة :

٣٨ — من الممكن القول ان ايرادات هذه الفئة من الادارات ، على العموم ، لا تتسم بالطابع الضريبي • ذلك ان هذه الادارات ليست الا مؤسسات تجارية او صناعية عامة تقوم بتقديم

١ ـ الاعتمادات المرصدة للصندوق اما في موازنة الدولة العامة او بموجب احكام قانونية ذات صفة مالية •

٢ ـ الواردات العائدة للدولة من فوائد وارباح وحصص ارباح •

٣ ـ حاصلات بيع العقارات من املاك الدولة •

٤ ـ الهبات والوصايا الممنوحة للدولة •

٥ ـ حصة وزارة الدفاع الوطني من الأوقاف •

٦ ـ واردات الصندوق النقدي الصافية •

٧ ـ الارباح الصافية لمصرف سورية المركزي •

٨ ـ استرداد القروض والسلف •

٩ ـ الضرائب والرسوم المخصصة للصندوق •

١٠ ـ واردات توظيف اموال الصندوق الجاهزة بصورة موقتة •

١١ ـ واردات ثانوية اخرى •

أما المصادر الخاصة بالفئة د فهي :

١ ـ حاصلات القروض الخارجية وفقا للقوانين الصادرة او التي ستصدر بهذا الشأن •

٢ ـ حاصلات القروض الداخلية بواسطة صندوق الدين العام والمؤلفة من :

آ ـ استرداد القروض السابقة •

ب ـ الموارد الخاصة او العامة لصندوق الدين العام •

جـ ـ توظيف اسناد الدين العام وفقا لاحكام القوانين الصادرة او التي ستصدر لهذه الغاية •

د ـ اموال الخزينة الجاهزة وفقا لاحكام المادة الثالثة عشر من هذا القانون •

هـ ـ مصرف سورية المركزي وفقا لاحكام المادة الثالثة عشر من هذا القانون •

٣ ـ واردات المشاريع الانمائية •

٤ ـ مساهمة الموازنة العامة للدولة •

ومن التحري في جميع مصادر موارد صندوق الدين العام نجد انها تؤدي الى المصادر التالية:

## الموارد الآتية عن طريق موازنات البلديات :

٣٨ ــ لما كانت ايرادات البلديات لا تختلف من حيث طبيعتها عن الايرادات التي تدخل في موازنة الدولة العامة فان من الممكن القول ان جميع موارد البلديات هي عبارة عن ايرادات يمكن ضمها الى الموارد الكلية للدولة . هذا وقد بلغت موارد البلديات خلال السنوات الاخيرة الارقام التالية :

| | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ |
|---|---|---|---|
| بملايين الليرات السورية | ٤٠,٢ | ٤٤,٩ | ٣٤,٠ |

## موارد صندوق الدين العام

٤٠ ــ تنحصر موارد صندوق الدين العام ، طبقا للقوانين النافذة ، في المصادر التالية :

آ ــ المصادر الخاصة بتمويل مشاريع المؤسسات والشركات الواردة في الجدولين ٣ و ٤ الملحقين بقانون الموازنة الاستثنائية .

ب ــ المصادر الخاصة بتمويل مشاريع الادارات والمؤسسات والبلديات المستفيدة من أحكام الفقرة ٣ من المادة ٢١ من قانون الدين

جـ ــ المصادر الخاصة باطفاء التعهدات المالية واطفاء دين الدولة المجمد وتسديد القروض .

د ــ المصادر الخاصة بتمويل المشاريع الواردة في موازنة الانماء .

اما المصادر الخاصة بالفئتين آ و ب فهي :

١ ــ استرداد القروض التي اسلفتها الدولة للادارات والمؤسسات والشركات سابقا .

٢ ــ توظيف اسناد وشهادات الخزينة .

٣ ــ الاستقراض من مؤسسة الاصدار .

٤ ــ الاستقراض من اموال الخزينة الجاهزة .

٥ ــ حاصلات القروض الاجنبية .

٦ ــ المصرف المركزي .

أما المصادر الخاصة بالفئة جـ فهي :

وسنقتصر هنا على مقدار القروض الطويلة الاجل التي قدمها المصرف المذكور خلال السنين الثلاث التالية ١٩٥٥ و ١٩٥٦ و ١٩٥٧ تمشيا مع غرضنا من هذا البحث وهو معرفة مقدرة هذا الاقليم على تمويل المشاريع الانمائية العامة . وها هو مقدار القروض الطويلة الاجل التي قدمتها مؤسسة الاصدار او المصرف المركزي خلال السنين التالية ، كما هو مبين في الجدول المثبت في الصفحة التالية :

لقد استبعدنا من مجمل الدين العام ، في كل سنة من السنين ، العناصر التي لم تؤد الى خلق وسائل دفع تطرح في التداول ، لنصل من ذلك الى معرفة مقدار الدين العام الفعلي الذي كان على عاتق السلطات الحكومية والذي استعمل في اغراض التمويل الحكومية .

ثم اننا لم نفرق بين مقدار الدين العام الصافي الذي استخدم في اغراض انمائية منتجة وبين مقدار الدين الذي خصص لاغراض غير انمائية والسبب في هذا راجع الى رغبتنا في معرفة مقدار القروض التي قدمها مصرف سورية ولبنان بفرعيه ـ الاصدار والتجاري (١) ـ او مصرف سورية المركزي بعد تسلمه جهاز الاصدار من المصرف المذكور ، الى القطاع العام .

ويتضح من الجدول المذكور ان مصرف سورية ولبنان او المصرف المركزي قد قدم قروضا صافية ـ أي بعد ازال المستحق من القروض السابقة في كل عام ـ الى القطاع العام خلال تسع سنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٧ بمقدار ١٠٧,٥ مليون ليرة سورية أي بمتوسط قدره ١٢ مليون ليرة سورية تقريبا .

---

(١) السبب في اننا اعتبرنا الفرعين معا هو رغبتنا في معرفة القروض المقدمة الى القطاع العام سواء عن طريق اصدار الاوراق النقدية او مقابل الودائع العامة التي كانت تودعها السلطات العامة في فرعه التجاري .

آ — الواردات الخاصة والعامة للصندوق .

ب — استرداد القروض والسلف التي اسلفتها الدولة .

ج — قروض مؤسسة الاصدار او المصرف المركزي .

د — توظيف الاسناد لدى المصارف والمؤسسات العامة والجمهور .

ه — قروض الخزينة .

و — القروض الاجنبية .

وبما ان المصدرين ج ، و ( قروض مؤسسة الاصدار او المصرف المركزي والقروض الاجنبية ) سيحثان فيما بعد ، وان الصندوق لم يلجأ بعد الى توظيف الاسناد ، وان قروض الخزينة ليست الا عبارة اما عن وفورات الايرادات عن النفقات في الموازنات العامة للدولة ، التي كنا قد ادخلناها في موارد الموازنات العامة ، او قسم من الامانات والحسابات الخاصة بالغير والمفتوحة في حسابات الخزينة والتي لا تكون موارد حقيقية للدولة ، وانه لم يوظف بعد اسناد لدى المصارف والمؤسسات العامة والجمهور ، فان موارد الصندوق قد تؤول الى وارداته الخاصة والعامة واسترداد القروض والسلف .

هذا وقد بلغت الموارد من هذين المصدرين كالآتي :

| | بملايين الليرات السورية | |
|---|---|---|
| | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ |
| الواردات الخاصة والعامة | ٣٫٠ | ٤٫٣ |
| استرداد القروض | ٦٫٧ | ١٢٫٨ |
| | ٩٫٧ | ١٧٫١ |

## الموارد الآتية عن طريق مصرف سورية المركزي

٤١ — يقوم مصرف سورية المركزي طبقا لاحكام نظام النقد الاساسي المعمول به في الاقليم السوري ، بتقديم نوعين من القروض للقطاع الحكومي :

آ — قروض طويلة الاجل ضمن حدود معينة .

ب — قروض قصيرة الاجل ضمن حدود معينة أيضا .

٤٢ — اما اذا اردنا الوقوف على معرفة مقدار القروض الاجمالية التي قدمها مصرف سورية ولبنان خلال اعوام ١٩٤٨ — ١٩٥٥ الى القطاع الحكومي أو بضمانته فنجد انه قد يبلغ ٢٣٣,٩ مليون ليرة سورية أي بمعدل وسطي قدره ٣٦ مليون ليرة سورية سنويا. والجدول التالي يبين مقدار هذه القروض وتوزيعها على مختلف المشاريع :

| المشروع | المبلغ |
|---|---|
| البلديات | ١٩,٣٦٤,٠٠٠ |
| الميرة | ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| مكتب الحبوب | ٦,٠٠٠,٠٠٠ |
| الخطوط الحديدية | ٣,٠٠٠,٠٠٠ |
| المصرف الزراعي | ١٩,٣٩٨,٣٧٧ |
| مياه حلب | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| مؤسسات الكهرباء | ١٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| الشركات المكفولة | ١٦,٩٢٧,٠٠٠ |
| الموازنة الاستثنائية لعام ٩٤٩ | ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| برنامج ١٩٥١ | ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ |
| حتى نهاية عام ١٩٥٥ | ٢١٨,٦٨٩,٣٧٧ |
|  | ٦,٤٠٠,٠٠٠(١) |
|  | ٢١٢,٣٠٠,٠٠٠ |
| يضاف قرض عام ١٩٥٦ | ٢١,٦٠٠,٠٠٠ |
|  | ٢٣٣,٩٠٠,٠٠٠ |

---

(١) يستبعد منها مبلغ ٦,٤ مليون ليرة سورية وهو قيمة القروض المقسطة خلال ٩٤٥ — ١٩٤٧ (تقرير المصرف الدولي ١٩٥٢ ص ٥٥ من الملاحق)

جدول رقم (١٨)

الدين العـــام

| | ١٩٤٨ | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥٤ | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دين مباشر(١) | ١٠٤,٢ | ١٠٩,٠ | ١٣١,٥ | ١٥١,٠ | ١٦٤,١ | ١٦٦,٨ | ١٤٥,٠ | ١٥٢,٢ | ١٥٢,٦ | ١٥٢,٦ |
| دين غير مباشر(٢) | ٥٤,١ | ٦٧,١ | ٦٦,٦ | ٩٠,٧ | ١١٤,١ | ١١٩,٦ | ١١٦,٨ | ١١٣,٢ | ١٣٤,٥ | ١٣٤,٥ |
| **المجموع** | ١٥٨,٣ | ١٧٦,١ | ١٩٨,١ | ٢٤١,٧ | ٢٧٨,٢ | ٢٨٦,٤ | ٢٦٣,١ | ٢٦٥,٤ | ٢٨٧,١ | ٢٨٧,١ |
| الالتزامات التي لم تنتج منها خلق وسائل دفع | ٦٥,٨ | ٦٥,٨ | ٨٣,٠ | ٨٤,٥ | ٨٥,١ | ٨٧,١ | ٨٧,١ | ٨٧,١ | ٨٧,١ | ٨٧,١ |
| الدين العام الصافي المأخوذ من المصرف المركزي(٣) | ٩٢,٥ | ١١٠,٣ | ١١٥,١ | ١٥٧,٢ | ١٩٣,١ | ١٩٩,٣ | ١٧٦,٠ | ١٧٨,٣ | ٢٠٠,٠ | ٢٠٠,٠ |

(١) يشتمل الدين المباشر على: ١ ــ فرق هبوط قيمة الفرنكات الافرنسية الموجودة في التغطية
٢ ــ سلف بدون فائدة للدولة
٣ ــ قروض لوزارة الدفاع
٤ ــ قيمة الاشتراك في صندوق النقد الدولي ومصرف الانماء واعادة العمران

(٢) يشتمل الدين غير المباشر على جميع القروض المقدمة من المصرف المركزي الى الادارات والمؤسسات العامة او الشركات الخاصة المكفولة .

(٣) بعد استبعاد السلف المقدمة الى مكتب القطع.

ولهذا اذا اردنا التنبؤ بمقدار الزيادة السنوية التي سوف تطرأ على موارد الموازنة العامة خلال السنين العشر القادمة فلا بد من النظر الى معدلات الزيادة في السنين الثلاث الاخيرة حيث يمكن القول ان النظام الضرائبي كان خلالها مستقراً تقريبا ، وان حدثت فيه بعض التعديلات ، هذا بالاضافة الى أنها تشتمل على سنة من سني هبوط الانتاج الزراعي ، الامر الذي يدل على واقع تقلبات الانتاج في الاقليم السوري المرتبطة به موارد الدولة والذي يمكن اعتبار دورتها كل ثلاث سنوات •

فاذا نظرنا الآن الى المعدل الوسطي للزيادة السنوية خلال هذه السنوات الثلاث رأيناها لا تعدو ١٠٪ سنويا • وعلى هذا يمكن اعتبار هذه النسبة أساسا في حساباتنا لتطور زيادة موارد الموازنة العامة خلال السنين العشر القادمة •

الا أنه تجنبا للمبالغة في التقدير وزيادة في الحذر ، نظرا لاهمية هذا التقدير ، رأينا أن تكون نسبة الزيادة السنوية ٨٪ فقط سنويا • يعني اننا اخذنا بأقل نسبة سجلت خلال السنوات الماضية وهي ١٩٥٦ ، اذ كانت النسبة ٧,٧٪ فقط • والجدول التالي يبين التوقع في تطور ايرادات الموازنة العامة خلال اعوام ١٩٥٨ — ١٩٦٧ •

### جدول رقم (٢٠)

### تقدير ايرادات الموازنة العامة ١٩٥٨ — ١٩٦٧

بملايين الليرات السورية

| | |
|---|---|
| ١٩٥٧ | ٣٠٣,٣ |
| ١٩٥٨ | ٣٢٧,٦ |
| ١٩٥٩ | ٣٥٣,٨ |
| ١٩٦٠ | ٣٨٢,١ |
| ١٩٦١ | ٤١٢,٦ |
| ١٩٦٢ | ٤٤٥,٦ |
| ١٩٦٣ | ٤٨١,٢ |
| ١٩٦٤ | ٥١٩,٧ |
| ١٩٦٥ | ٥٦١,٣ |
| ١٩٦٦ | ٦٠٦,٢ |
| ١٩٦٧ | ٦٥٤,٧ |

متوسط الزيادة

١٢٪ على اساس موارد ١٩٥٧ = ١٠٠

### القروض القصيرة الاجل :

٤٣ ـ طبقا للفقرة ٢ من المادة ٣٥ من نظام النقد الاساسي يقوم مصرف سورية المركزي بتقديم سلفة بدون فائدة لتأمين اموال نقدية للخزينة في حدود لا يتجاوز ١/١٠ واردات الموازنة المقدرة السنوية على ان تسدد هذه السلفة قبل نهاية الدورة المالية .

ولقد تقلبت هذه السلفة بين ٢ مليون ليرة سورية و ٢٠ مليون ليرة سورية خلال عام ١٩٥٧ وسددت قبل نهاية كانون الاول .

فاذا استمرت وزارة الخزانة بطلب هذه السلفة في السنين المقبلة فان من الممكن القول ، ان هذه السلفة يمكن اعطاؤها صفة القرض الطويل الاجل نظرا لديمومتها خلال أشهر السنة .

### القروض الاجنبية :

لم يقم الاقليم الشمالي بعقد قروض اجنبية قبل عقد الاتفاق السوفييتي خلال عام ١٩٥٧ سوى القرضين اللذين عقدهما مع المملكة السعودية ومقدارهما ( ٦ و ١٠ ) ملايين دولارا أو ما يعادل ٦٥,٥ مليون ليرة سورية وكان ذلك بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠ بالنسبة للقرض الاول و ٣٠/١٢/١٩٥٥ بالنسبة للقرض الثاني . هذا وقد تم اتفاقهما لاغراض غير انمائية وان موعد تسديدهما قد استحقا الا انهما أجلا لمطلع عام ١٩٦١ . كما عقدت الجمهورية العربية المتحدة اتفاقا مع حكومة المانيا الاتحادية بتاريخ ٧/٥/١٩٥٨ تضمن دراسة وتنفيذ بعض المشروعات الانمائية مع تسهيلات خاصة تتعلق بالدفع ، وآخر مماثل مع اليابان . هذا وان متانة مركز الجمهورية العربية المتحدة الاقتصادية تفسح لها المجال في المستقبل لعقد اتفاقات اخرى مماثلة اذا اقتضت الظروف ذلك .

### ب ـ الموارد المالية للقطاع العام المنتظرة خلال السنين العشر القادمة ١٩٥٨ – ١٩٦٧

سنحاول هنا تتبع الموارد التي ينتظر تأمينها من كل مصدر من المصادر السابقة .

### موارد الموازنة العامة خلال اعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٧

٤٥ ـ رأينا فيما سبق ان المتوسط السنوي للزيادة في موارد الدولة الانمائية الآتية عن طريق نظامها الضرائبي والداخلة في موازنة الدولة العامة هو ١٣٪ سنويا .

الا ان هذا الارتفاع في متوسط الزيادة السنوية راجع الى التغييرات التي طرأت على معدلات الضرائب خلال السنوات السبع موضع التقدير .

اننا نفترض تأمين الموارد المالية المدرجة في الجدول السابق نظرا لتوقعنا ظهور العوامل التالية ، بالاضافة الى تأثير العوامل التي ذكرناها اعلاه :

ا ـ ان النظام الضرائبي في الاقليم الشمالي سوف يتوحد مع النظام الضرائبي في الاقليم الجنوبي خلال السنوات المقبلة ، وبما ان نسبة موارد الموازنة العامة في الاقليم الجنوبي بالنسبة الى الدخل القومي تبلغ ١٨٪ ، وبما ان الدولة الجديدة التي اخذت على عاتقها القيام بحجم كبير من المشاريع الانمائية ترغب في الحصول على موارد لتمويل هذه البرامج ، فلا بد اذن من رفع القسم الذي تأخذه الدولة كموارد من مجموع الدخل القومي •

ب ـ تمشيا مع روح العهد الجديد الآخذ بمبدأ المساواة في المعاملة بين الافراد فان من المنتظر ان ترتفع نسبة جباية الضرائب والرسوم بسبب التضييق على بعض الطبقات التي كانت تتهرب من دفع الضرائب •

ج ـ ثم ان تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين الافراد في ظل العهد الجديد من شأنه ان يجعل نظام الضرائب أكثر انسجاما مع مبدأ التصاعد في الضريبة الامر الذي يزيد في حصيلة الموارد •

د ـ ان صدور قانون استرداد تكاليف مشاريع الري المنتظر تنفيذها خلال السنين العشر القادمة من الافراد المنتفعين بمياه المشاريع أو من الافراد الذين ستباع اليهم اراضي أملاك الدولة المنتفعة من مياه المشاريع أيضا ، قد يزيد في التأكد من تأمين الموارد المدرجة في الجدول السابق • ذلك لان القانون المذكور قد نص على وجوب تأدية تكاليف الري من المنتفع خلال عشر سنين ، الامر الذي سوف يؤدي الى التضييق على دخول قسم ملحوظ من أفراد الاقليم الشمالي بحيث يخصص قسم ملحوظ منها الى رد التكاليف الى الدولة والاقلال من الاستهلاك خلال فترة الاسترداد • وبما ان القانون المذكور سيشمل عددا ملحوظا من ملاك الاراضي الذين سينتفعون من مياه المشاريع وعددا كبيرا من الفلاحين الذين سيشترون اراضي املاك الدولة المروية خلال مدة قصيرة أيضا لا تتجاوز ١٥ عاما فان من المنتظر ان تحصل الدولة على موارد ملحوظة قد تفوق ما ورد في جدولنا السابق •

لقد قدرت الموازنة الانمائية هذا المورد بـ٧٩٥ مليون ليرة سورية خلال السنين العشر القادمة أي ما يعادل ٨٠ مليون ليرة سورية سنويا •

ويتضح من الجدول السابق ان موارد الموازنة العامة سوف ترتفع من ٣٠٣,٣ مليون ليرة سورية الى ٦٥٤,٧ مليون ليرة سورية أي بزيادة قدرها ١١٥,٨٪ خلال السنين العشر وبزيادة سنوية متوسطة مقدارها ١٢٪ بالنسبة لموارد عام ١٩٥٧ •

وهذا التقدير يرينا ان متوسط الزيادة السنوية خلال ١٩٥٨ — ١٩٦٧ هي أقل من متوسط الزيادة السنوية خلال ١٩٥٦ — ١٩٥٧ •

ثم اننا لو أردنا مقارنة موارد الموازنة العامة المقدرة المنتظرة بحجم الدخل القومي المنتظر تحقيقه طبقا للخطة الانمائية التي اوردناها في القسم الثاني من هذا التقرير لا تضح انها تتراوح بين ١٤٪ و ١٧,٥٪ من الدخل القومي • وهذه نسبة ترتفع قليلا عن نسبة الموارد للدخل القومي خلال اعوام ١٩٥٠ — ١٩٥٧ كما هو واضح في الجدول التالي :

### جدول رقم (٢١)

نسبة الموارد المالية المتوقعة الى الدخل القومي خلال ١٩٥٨ — ١٩٦٧

| السنة | الموارد المتوقعة | الدخل القومي | النسب المئوية |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٨ | ٣١٣,٢(١) | — | — |
| ١٩٥٩ | ٣٥٣,٨ | ٢٥٢٩ | ١٤,٠ |
| ١٩٦٠ | ٣٨٢,١ | ٢٦٣٤ | ١٤,٩ |
| ١٩٦١ | ٤١٢,٦ | ٢٧٥١ | ١٤,٩ |
| ١٩٦٢ | ٤٤٥,٦ | ٢٨٨٣ | ١٥,٤ |
| ١٩٦٣ | ٤٨١,٢ | ٣٠٢٥ | ١٥,٩ |
| ١٩٦٤ | ٥١٩,٧ | ٣١٧٩ | ١٦,٣ |
| ١٩٦٥ | ٥٦١,٢ | ٣٣٤٥ | ١٦,٧ |
| ١٩٦٦ | ٦٠٦,٢ | ٣٥٢٤ | ١٧,١ |
| ١٩٦٧ | ٦٥٤,٧ | ٣٧١٧ | ١٧,٥ |

---

(١) على اساس مضاعفة موارد نصف عام ١٩٥٨ المقدرة من قبل وزارة الخزانة •

فاذا استندنا الى المبدأين (آ و ب) فقط في حساب عائدات البترول ـ وهما مبدأن مؤكدان وثابتان لا شك فيهما ـ فان الاقليم الشمالي سوف يحصل على العائدات التالية :

### جدول رقم (٢٣)

### عائدات البترول المتوقعة خلال السنين العشر القادمة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | العائدات |
|---|---|
| ١٩٥٨ | ٥١ |
| ١٩٥٩ | ٨٥ |
| ١٩٦٠ | ٨٠ |
| ١٩٦١ | ٨٥ |
| ١٩٦٢ | ٨٥ |
| ١٩٦٣ | ٨٥ |
| ١٩٦٤ | ٨٥ |
| ١٩٦٥ | ٨٥ |
| ١٩٦٦ | ٨٥ |
| ١٩٦٧ | ٨٥ |
| المجموع | ٨١١ |

على اساس ان انابيب شركة نفط العراق ستنقل مقدار ( ٣٦ ) مليون طن سنويا وانابيب شركة التابلاين ( ١٦٫٧ ) مليون طن سنويا[1].

---

[1] بعد كتابة هذا الفصل ودفعه للطباعة علمنا ان هناك اتفاقا ، لم ينشر بعد ، بين السلطات العامة وشركة نفط العراق على زيادة الكميات المار بالاقليم ، الامر الذي يجعل تقديراتنا اقل من المتوقع بكثير .

## موارد عائدات البترول خلال السنين العشر القادمة

٤٦ ــ بينما فيماسبق عند استعراضنالمقدار العائدات التي تحصل عليها السلطات من جراء مرور البترول ضمن اراضي الاقليم الشمالي ان مبلغ هذه العائدات قد ارتفع من ٨,٥ مليـون ليرة سورية عام ١٩٥٠ الى ٥٦,٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٠ الى ٥٦,٨ مليون ليرة سورية عن عام ١٩٥٦ على أثر الاتفاقية الجديدة التي عقدت مع شركة نفط العراق .

الا ان الاعتداء الثلاثي على الاقليم الجنوبي وما جره من انقطاع مرور البترول عبر سورية قد أثر في مقدار هذه العائدات . اذ هبط الى ٤٣,٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٧ ليرتفع الى النصف الاول من ١٩٥٨ الى ٢٤ مليون ليرة سورية .

والآن اذا رغبنا بالقيام في تقدير هذه العائدات خلال الاعوام العشر القادمة فلا بد من الاخذ في الحسبان الامور التالية :

أ ــ ان طاقة الانابيب التي يمر بها البترول من نفط العراق ستزيد في الاعوام المقبلة عن ما كانت عليه خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ، وهما العامان اللذان سبقا عام ١٩٥٦ الذي حدث فيه توقيف مرور النفط . اذ بلغ مقدار النفط المار عبر الانابيب من نفط العراق (٢٤,٧) مليون طن طويل في كلا العامين المذكورين .

ب ــ ان من المؤكد الوصول الى اتفاق مع شركة التابلاين شبيه من حيث اسسه بالاتفاق الذي عقد مع شركة نفط العراق . مع العلم ان كميات النفط المارة عبر الاقليم لحساب التابلاين قد بلغت ١٦,٨ مليون طن طويل في عام ١٩٥٧ .

جـ ــ ان من المتوقع تمديد انابيب اخرى عبر الاقليم السوري لنقل البترول الايراني والعراقي والكويتي والسعودي الى البحر الابيض المتوسط .

د ــ من المنتظر اعادة النظر في جميع اتفاقيات البترول المعقودة مع البلدان العربية خلال السنين العشر القادمة نتيجة لقوة القومية العربية التي اخذت بالظهور في المنطقة وبالتالي امكانية اعادة النظر في حساب عائدات البترول لحساب الاقليم السوري . الا اننا سوف لا نستند على هذا المبدأ في تقدير العائـدات للسنين المقبلة لتحاشي المبالغة .

## جدول رقم (٢٣)

### تقديرات موارد الادارات والمؤسسات العامة خلال السنين العشر القادمة ١٩٥٨ — ١٩٦٧

بملايين الليرات السورية

| السنة | الموارد |
|---|---|
| ١٩٥٨ | ٣٠ |
| ١٩٥٩ | ٣٢ |
| ١٩٦٠ | ٣٤ |
| ١٩٦١ | ٣٦ |
| ١٩٦٢ | ٣٨ |
| ١٩٦٣ | ٤٠ |
| ١٩٦٤ | ٤٢ |
| ١٩٦٥ | ٤٤ |
| ١٩٦٦ | ٤٦ |
| ١٩٦٧ | ٤٨ |
| | ٣٩٠ |

### موارد البلديات

٤٨ — قلنا فيما سبق ان موارد البلديات لاتختلف من حيث طبيعتها عن ايرادات موازنة الدولة العامة ولذا يمكن اعتبارها في المكان الثاني بعد تلك الموارد ، وقلنا ايضا ان تطور مواردها كان على الشكل التالي :

| ١٩٥٥ | ١٩٥٦ |
|---|---|
| ٤٠,١ | ٤٤,٩ |

ونظرة الى هذه الارقام ترينا ان موارد البلديات تشكل رقما ملحوظا . فاذا قمنا بقياسها الى الدخل القومي وصلنا الى النسب التالية :

| ١٩٥٥ | ١٩٥٦ | |
|---|---|---|
| ٢,٥٦٪ | ٢,٠٠٪ | (المتوسط ٢,٢٨) . |

## موارد الادارات والمؤسسات العامة

٤٧ ـ بينا فيما سبق الاسس التي استندنا اليها في تقدير مواردفئات هذا المصدر. وهانحن نجمل هنا مجموع موارد هذه الفئات :

| | ١٩٥٦ | ١٩٥٧ |
|---|---|---|
| الموازنات المستقلة او الملحقة التي لها علاقة بالموازنة العامة : | | |
| آ ـ التي تساهم في ايرادات موازنة الدولة | ٥٫٣ | ٦٫٩ |
| ب ـ التي تساهم موازنة الدولة بايراداتها | ٣٫٤ | ٣٫٤ |
| الموازنات المستقلة او الملحقة التي ليس لها علاقة بالموازنة العامة والمؤسسات العامة والمختلطة الاخرى : | ٢١٫٥ | ٢١٫٥ |
| | ٣٠٫٢ | ٣١٫٨ |

عند القيام بتقدير موارد فئات هذا المصدر لا بد من الاخذ بالاعتبار النقطة التالية :

ان معظم ادارات هذا المصدر عبارة عن مؤسسات تقوم بتقديم خدمات عامة . والمواردالتي تحصل عليها ناشئة على الاغلب ، من تقديم خدماتها او سلعها بأثمان تشتمل على عنصر ضريبي . وبما ان اتجاه دولتنا في السنين العشر القادمة سيكون اتجاها ديمقراطيا من الوجهة الاقتصادية التي من مظاهرها تقديم الخدمات والسلع العامة بأثمان الكلفة او دونها فانه ليس من المنتظر ان تزداد واردات هذا المصدر بشكل ملحوظ .

ولكن، مع هذا، هناك بعض المؤسسات التي لا بد من ازدياد مواردها خلال السنين العشر القادمة كالمصرف المركزي ومرفأ اللاذقية نتيجة للاستثمارات الملحوظة التي خصصت لهما سابقا وعلى الاخص مرفأ اللاذقية .

واستنادا لهذا ونظرا لان الزيادة في مواردهذا المصدر لم تتعد ١٫٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٧ عن عام ١٩٥٨ فان من الممكن توقع زيادة موارد هذا المصدر خلال السنين العشر القادمة وفقا للجدول التالي :

## موارد صندوق الدين العام

٤٩ — عندما تكلمنا سابقا عن موارد صندوق الدين العام خلال سني ما قبل عام ١٩٥٧ قلنا انها لا تتعدى استرداد القروض السابقة بالاضافة الى موارده العامة والخاصة التي اتينا على ذكرها آنفا ٠

أما المصادر الاخرى التي يمكن ان يجلب الصندوق موارد اضافية ايضا فلم يلجأ اليها خلال السنين موضع الدراسة ٠

ولكن لو اردنا أن تقدر الموارد المنتظرة التي ستأتي للصندوق خلال السنين العشر القادمة فلا بد من الاخذ في الحسبان هذه المصادر ٠ وعلى هذا يمكن القول ان المصادر التي سيرد منها موارد للصندوق خلال ١٩٥٨ — ١٩٥٩ هي المصادر التالية :

١ — استرداد القروض السابقة ٠
٢ — موارد الصندوق العامة والخاصة ٠
٣ — توظيف الاسناد العامة لدى الادارات والمؤسسات العامة ٠
٤ — توظيف الاسناد العامة لدى المؤسسات المالية ٠
٥ — توظيف الاسناد العامة لدى الخزينة ٠
٦ — قروض المصرف المركزي ٠
٧ — توظيف الاسناد العامة لدى الجمهور ٠

### ١ — استرداد القروض السابقة :

٥٠ — نحن نعلم ان الدولة كانت تقوم بتقديم القروض الى الادارات والمؤسسات العامة عن طريق اموالها الاحتياطية أو عن طريق القروض التي كانت تستلفها من مؤسسة الاصدار ، كما كانت تقوم بكفالة المؤسسات الخاصة عن قروضها المقدمة اليها من مؤسسة الاصدار أيضا ٠ ولما أحدث صندوق الدين العام القي على عاتقه جميع الالتزامات التي على الدولة في هذا الشأن كما أعطي له الحق باسترداد القروض الممنوحة سابقا ٠ هذا ولما كان قسم ملحوظ من هذه القروض قد ادخلت ضمن الدين المجمد الذي نص عليه قانون النقد الاساسي الذي أعطي للدولة بموجبه حق ابلاغ هذا الدين الى حد ( ٢٢٠ ) مليون ليرة سورية أي أن صندوق الدين العام

فللقيام بتقدير موارد البلديات خلال السنين العشر القادمة لا بد من الاخذ بالحسبان الاعتبارات التالية :

أ — ان نسبة موارد البلديات للدخل القومي عن طريق فرض الضريبة او الرسم لا بد لها من الازدياد نظرا للتوجيه الجديد التي تسير عليها الشؤون البلدية والقروية . اذ اصبح الاهتمام بالخدمات البلدية والقروية في مقدمة الامور التي يعني بها العهد الحاضر . ولاستدراك تأمين التوسع في تقديم هذه الخدمات لا بد من الاعتماد على زيادة الرسوم والضرائب التي تمول هذه الخدمات .

ب — ان النسبة الصحيحة لهذه الموارد بالنسبة للدخل القومي هي نسبة عام ١٩٥٦ نظرا لانها سنة طبيعية من حيث الانتاج فضلا عن أن ارقام الدخل القومي فيها هي أقرب ما تكون للصحة نظرا لانه جرى تقديره في هذا العام . فاستنادا الى هذين الاعتبارين يمكن توقع تطور موارد البلديات تبعا للارقام التالية :

### جدول رقم (٢٤)

تقدير موارد البلديات خلال السنين العشر القادمة ١٩٥٨ — ١٩٦٧

| السنة | نسبتها للدخل القومي | المواد المتوقعة | الدخل القومي |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٨ | — | ٤٠,٠ (١) | — |
| ١٩٥٩ | ٢,١٪ | ٥٢,٩ | ٢٥١٩ |
| ١٩٦٠ | ٢,٢٪ | ٥٧,٧ | ٢٦٢٤ |
| ١٩٦١ | ٢,٣٪ | ٦٣,٣ | ٢٧٥١ |
| ١٩٦٢ | ٢,٤٪ | ٦٩,٢ | ٢٨٨٣ |
| ١٩٦٣ | ٢,٥٪ | ٧٥,٦ | ٣٠٢٥ |
| ١٩٦٤ | ٢,٦٪ | ٨٢,٦ | ٣١٧٩ |
| ١٩٦٥ | ٢,٧٪ | ٩٠,٣ | ٣٣٤٠ |
| ١٩٦٦ | ٢,٨٪ | ٩٨,٧ | ٣٥٢٤ |
| ١٩٦٧ | ٢,٩٪ | ١٠٧,٨ | ٣٧١٧ |

(١) تقدير غير رسمي .

الا انه نظرا لما ينتظر لهذه الودائع من هبوط نتيجة لسحب الادارات العامة لودائعها في السنين المقبلة لاستخدامها في تمويل مشاريعها فان من الممكن القول ان مقدار الاسناد التي يمكن توظيفها فيها تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ مليون ليرة سورية .

## ٤ - توظيف الاسناد العامة لدى المصارف التجارية :

٥٣ — كذلك الامر فيما يتعلق بتوظيف الاسناد العامة لدى المؤسسات المالية . فقد اجازت المادة المشار اليها سابقا جواز فرض توظيف الاسناد العامة لدى هذا النوع من المؤسسات الخاصة . هذا ولما كانت المصارف التجارية تملك اموالا جاهزة في صناديقها ولدى المصرف المركزي لا تستطيع التصرف فيها سواء لتأمين مدفوعاتها او نتيجة لتوصيات المصرف المركزي، فان من الممكن توظيف اسناد عامة بواقع ٣٥٪ من مجموع هذه الاموال الجاهزة .

ونظرة عجلى على مبالغ هذه الاموال الجاهزة خلال سني ١٩٥٥ — ١٩٥٧ ترينا انها كانت على الشكل التالي ، وان نسبتها اذا قورنت بمجموع ودائع الاطلاع ولاقل من شهر بالليرات السورية كانت في عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ كما يلي :

| | مليون ليرة سورية | نسبتها للودائع تحت الطلب |
|---|---|---|
| ١٩٥٥ | ٤٩,٦ | ١٩,١٪ |
| ١٩٥٦ | ٥٨,٣ | ٤٠,١٪ |
| ١٩٥٧ | ٤٥,٩ | ٢٨,٨٪ |

الا اننا نحن في تقديرنا للمبالغ التي يمكن للصندوق استلافها عن هذا الطريق لا بد لنا من ان نحتاط للامر خوفا من الوقوع في المبالغة . ولهذا ولما كان المصرف المركزي يوصي المصارف ان لا تقل نسبة الاموال الجاهزة عن ١٥٪ من ودائع الاطلاع ولاقل من شهر ، فانه يجب ان نفترض ان النسبة هي ١٥٪ فقط لا اكثر من ذلك .

لن يطالب برد هذه القروض الى المصرف المركزي ما دامت ضمن الحد المنوه عنه — وان كان قانون الدين العام قد نص على اطفائه — ولما كانت بقية القروض التي اسلفتها الدولة الى الادارات العامة ممولة عن طريق الاموال الاحتياطية التي هي ملك للدولة أيضا — وان كان الصندوق مطالب بردها الى الخزينة — اقول نظرا لهذه الاوضاع فانه يمكن اعتبار استرداد القروض السابقة موردا طويل الاجل يستطيع الصندوق تمويل المشاريع الانمائية منه .

هذا وقد قدر متوسط استرداد القروض خلال السنين العشر القادمة بـ (١١) مليون ليرة سورية .

**٢ — موارد الصندوق العامة والخاصة :**

٥١ — سوف تأخذ موارد الصندوق الخاصة والعامة بالهبوط — بعد استبعاد ارباح المصرف المركزي ومرفأ اللاذقية — (١) خلال السنين العشر القادمة ، وان من الممكن القول ان هذا المورد لا يتعدى وسطيا في السنة الواحدة ٣ ملايين ليرة سورية .

**٣ — توظيف الاسناد العامة لدى الادارات والمؤسسات العامة :**

٥٢ — نصت المادة ١٧ من قانون الدين العام على انه يجوز ان يفرض على الادارات والمؤسسات العامة توظيف نسبة من اموالها الجاهزة لا تتجاوز ٣٥٪ منها في اسناد الدين العام التي لاتتعدى اجلها سنة واحدة .

هذا ولما كان لهذه الادارات ودائع مودعة لدى المصرف المركزي فان من الممكن للصندوق العام توظيف اسناد بواقع ٣٥ من هذه الودائع ، ونظرة عجلى على مقدار هذه الودائع ترينا أنها تطورت خلال السنوات الثلاث ١٩٥٥ — ١٩٥٧ على الشكل التالي :

| | **مليون ليرة سورية** |
|---|---|
| **١٩٥٥** | **١٣٦,٩** |
| **١٩٥٦** | **١٦٣,٩** |
| **١٩٥٧** | **١١٥,٦** |

---

(١) اذ انها حسبت ضمن موارد الادارات والمؤسسات العامة .

## جدول رقم (٢٥)

### تقدير ودائع الاطلاع ولاقل من سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧

بملايين الليرات السورية

| | |
|---|---|
| ١٩٥٨ | ٠٠٠٠٠ |
| ١٩٥٩ | ٢٠١,٥ |
| ١٩٦٠ | ٢٠٩,٩ |
| ١٩٦١ | ٢٢٠,١ |
| ١٩٦٢ | ٢٣٠,٦ |
| ١٩٦٣ | ٢٤٢,٠ |
| ١٩٦٤ | ٢٥٤,٣ |
| ١٩٦٥ | ٢٦٧,٦ |
| ١٩٦٦ | ٢٨١,٩ |
| ١٩٦٧ | ٢٩٧,٤ |

فاذا اخذنا ١٥٪ من حجم الودائع حصلناعلى الاموال الجاهزة التي تنص تعاليم المصرف المركزي ان لا تهبط دونها هذه الاموال ، وبمااته بالامكان للصندوق العام الاقتراض حتى ٣٥٪ من هذه الاموال الجاهزة فان مقدرته الاستقراضية ستكون وفق المبالغ التالية :

## جدول رقم (٢٦)

### مقدرة صندوق الدين العام على الاستقراض من اموال المصارف الجاهزة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧

| السنة | ودائع الاطلاع لاقل من شهر بالليرات السورية | الاموال الجاهزة | ٣٥٪ من الاموال الجاهزة | المبالغ المقترضة |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٨ | ٠٠٠ | ٠٠٠ | ٩ | ٩,٠ |
| ١٩٥٩ | ٢٠١,٥ | ٣٠,٢ | ١٠,٥ | ١,٥ |
| ١٩٦٠ | ٢٠٩,٩ | ٣١,٤ | ١١,٠ | ٠,٥ |
| ١٩٦١ | ٢٢٠,١ | ٣٣,٠ | ١١,٥ | ٠,٥ |
| ١٩٦٢ | ٢٣٠,٦ | ٣٤,٥ | ١٢,١ | ٠,٦ |
| ١٩٦٣ | ٢٤٢,٠ | ٣٦,٣ | ١٢,٧ | ٠,٦ |

وفيما يلي تطور ودائع الاطلاع بالليرات السورية خلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ (١) .

| | ملايين الليرات السورية | نسبتها الى الدخل القومي الصافي | |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٦ | ١٤٥,٤ | ٧,١٪ | ٧,٠٪ |
| ١٩٥٧ | ١٥٩,٨ | ٧,٥٪ | ٧,٤٪ |

فلكي نستطيع معرفة مقدرة الصندوق على الاقتراض من هذا الطريق لا بد من تقدير مسبق لحجم ودائع الاطلاع في كل عام من الاعوام العشرة القادمة .

يخضع تطور ودائع الاطلاع للعوامل التالية :

١ — رغبة الافراد في ايداع موجوداتهم النقدية في المصارف التجارية .

ب — ازدياد انتشار استخدام الشيك الذي يساعد المصارف التجارية على خلق النقود الخطية .

ج — زيادة الدخل القومي الذي يتبعه ازدياد الكتلة النقدية التي من عناصرها الرئيسية ودائع الاطلاع . هذا ولما كان امر التنبوء بمدى تحقق العنصرين الاولين خلال السنين العشر يكتنفه بعض الصعوبات — وان كان من المؤكد ان تحقيق هذين العنصرين سيكون ايجابيا ، بمعنى انه سيكون هناك ازدياد في رغبة الافراد بايداع موجوداتهم النقدية في المصارف مع انتشار استخدام الشيك من قبل الافراد — فانه ليس لدينا مقياس نقيس به التطور المنتظر في ودائع الاطلاع سوى تطور الدخل القومي .

فاذا قسنا مقدار هذه الودائع خلال ١٩٥٦و١٩٥٧ بالنسبة للدخل القومي في هذين العامين اتضح لنا ان نسبتهما على التوالي ٧٪ و٧,٤٪ فاذا ادخلنا تأثير العاملين الاولين الذي سيكون ايجابيا خلال السنين العشر القادمة لا نكون مغالين اذا قلنا ان حجم ودائع الاطلاع بالليرات السورية سيكون ٨٪ من حجم الدخل القومي .

---

(١) اقتصرنا على هذين العامين فقط لصحة احصائاتهما .

## ٦ - الموارد التي يمكن الحصول عليها من المصرف المركزي *

٥٥ - رأينا فيما سبق ان مصرف سورية ولبنان ( او مصرف سورية المركزي ) كان يقوم بتقديم هذه القروض الى القطاع الحكومي خلال السنين العشر الماضية سواء من اجل اغراض انتاجية او غير انتاجية .

وقد كان مصرف سورية ولبنان ، كما هو الحال بالنسبة لمصرف سورية المركزي الآن ، يقوم بتقديم هذه القروض اما عن طريق صلاحياته في اصدار الاوراق النقدية فيصدر اوراقا نقدية جديدة ، او عن طريق الودائع العامة التي كان يتلقاها من الخزينة والادارات والمؤسسات العامة ، فيعيد اقراضها الى القطاع الحكومي عن طريق الفرع التجاري لهذا المصرف .

ولقد اوضحنا ايضا ان المتوسط الاجمالي السنوي لقروض مؤسسة الاصدار او المصرف المركزي خلال السنين التسع الماضية ١٩٤٨ - ١٩٥٦ هو ٣٦ مليون ليرة سورية وان المتوسط الصافي لاعوام ١٩٤٩ - ١٩٥٧ هو ١٢ مليون ليرة سورية .

ولو القينا نظرة على مستوى الاسعار العام خلال السنين المذكورة لرأينا ان ليس هناك مظاهر للتضخم باستثناء عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ حيث قدمت مؤسسة الاصدار قروضا لاغراض غير انتاجية وبمبالغ كبيرة نسبيا . اما فيما عدا ذلك فان تقلبات الاسعار التي سجلتها الارقام القياسية لاسعار الجملة او لاسعار الصادرات او لاسعار الواردات لم تكن ناشئة عن سبب نقدي بل كان منشؤها اما ظروف اقتصادية او سياسية داخلية كانت او خارجية . ويمكن القول انه على العموم قامت مؤسسة الاصدار بتمويل القطاع العام بمقادير معقولة دون ان يصحب ذلك اثار تضخمية مخربة (١) .

---

* قام باعداد هذا البحث الدكتور محمد طعمة المدير المعاون في مديرية الشؤون الاقتصادية .

(١) قد يقال ان مرد هذا راجع الى ان حجم الودائع العامة كان بازدياد خلال السنين المذكورة الامر الذي حد من تاثير القروض العامة على مستوى الاسعار نظرا لاسهامها بنصيب ملحوظ في تمويل القروض المالية . قد يكون صحيحا - وهو الارجح - ولكن الذي نريد ان نثبته هنا هو طاقة المصرف المركزي على اقراض القطاع العام دون احداث اثار تضخمية ، بغض النظر عن نصيب كل مصدر من مصادر تمويل هذه القروض . ذلك ان العوامل التي ادت الى نشوء وتطور وخلق الودائع العامة في السنين السابقة لن تكف عن لعب دورها - ولو بدرجة اقل - في تكوين الودائع العامة في السنين المقبلة .

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٤ | ٢٥٤,٣ | ٣٨,١ | ١٣,٣ | ٠,٦ |
| ١٩٦٥ | ٢٦٧,٦ | ٤٠,١ | ١٤,٠ | ٠,٧ |
| ١٩٦٦ | ٢٨١,٩ | ٤٢,٢ | ١٤,٧ | ٠,٧ |
| ١٩٦٧ | ٢٩٧,٤ | ٤٤,٦ | ١٥,٦ | ٠,١ |
| | | | | ١٥,٦ |

## ٥ ــ توظيف الاسناد العامة لدى الخزينة :

٥٤ ــ لما كانت الاموال الاحتياطية الناشئة عن وفر الموازنات قد استنفذت عن طريق تقديمها كقروض للادارات والمؤسسات العامة ولما كان امر استردادها سيكون من نصيب صندوق الدين العام الذي قمنا بتقدير موارده عن هذا السبيل ، على اعتبار جميع القروض التي كانت وزارة الخزانة قد قدمتها الى هذه الادارات ذمة على الصندوق ، ولما كان امر حدوث وفر في الموازنات العامة المقبلة غير محتمل ، نظرا لالتزام الاقليم بمشاريع انمائية ضخمة للغاية ، فانه لن يتكون في الخزينة في المستقبل سوى اموال الافراد المودعة لحسابهم الى جانب بعض الاموال التي يمكن ان تفيض نتيجة لزيادة مقدار الواردات على النفقات في بعض الشهور .

هذا ولما كان مثل هذه الاموال صعبة التقدير للسنين العشر فاننا نمسك عن محاولة تقديرها .

كل هذا على اساس افتراض ان نسبة القروض المقدمة الى القطاع العام بالنسبة الى مجموع الموجودات تحت الطلب قد بقيت على حالها ـ كما كان وضعها خلال السنوات الثلاث السابقة ـ على الرغم من ان القطاع العام في السنين العشر القادمة سيسهم في الانتاج والمبادلات بنصيب لا يمكن مقارنته بما كان عليه خلال السنوات الثلاث الماضية .

**اولا ـ نصيب الدين العام في موجودات المصرف المركزي التي تقابل التزاماته تحت الطلب**

٥٦ ـ لو القينا نظرة على عناصر موجودات المصرف المركزي التي تقابل التزاماته تحت الطلب، خلال السنوات الثلاث ١٩٥٥ و١٩٥٦ و١٩٥٧ لرأيناها تكون المقادير التالية :

| نهاية سنة | ذهب وعملات اجنبية | تسليف تجاري وصناعي وزراعي | القروض والسلف العامة(١) ( الدين العام ) | مجموع الموجودات المقابلة للالتزامات تحت الطلب |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٥ | ١٢٨,٣ | ١٣١,٢ | ٢٦٥,٤ | ٥٢٤,٣ |
| ١٩٥٦ | ٢١٩,٢ | ١٦٨,٠ | ٢٨٧,١ | ٦٧٤,٣ |
| ١٩٥٧ | ١٨٧,١ | ١٧٤,٩ | ٢٨٧,٩ | ٦٤٩,١ |

ولو استخرجنا نسب هذه العناصر بالنسبة لمجموع الموجودات لكانت كما يلي :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٥ | ٪٢٤,٤ | ٪٢٥,٢ | ٪٥٠,٤ | = | ٪١٠٠ |
| ١٩٥٦ | ٪٣٢,٦ | ٪٢٤,٩ | ٪٤٢,٥ | = | ٪١٠٠ |
| ١٩٥٧ | ٪٢٨,٩ | ٪٢٦,٩ | ٪٤٤,٢ | = | ٪١٠٠ |
| المجموع | ٨٥,٩ | ٧٧,٠ | ١٣٧,١ | = | ٪١٠٠ |
| المتوسط السنوي | ٪٢٨,٦ | ٪٢٥,٧ | ٪٤٥,٧ | = | ٪١٠٠ |

ويتضح من هذا ان الموجودات من الذهب والعملات الاجنبية تراوح بين ٢٤,٤٪ و٣٢,٦٪ وان متوسطها السنوي هو ٢٨,٦٪ . اما التسليف التجاري والصناعي والزراعي فيمثل ٢٥,٧٪

---

(١) باستثناء القروض القصيرة الاجل المقدمة للخزينة بموجب الفقرة ٢ من المادة ٣٥ من قانون النقد الاساسي والتي تسدد عادة قبل نهاية الدورة المالية .

والآن لنحاول تقدير طاقة المصرف المركزي على تقديم القروض للقطاع العام خلال السنين العشر القادمة .

لاشك ان مثل هذا التقدير تكتنفه صعوبات جمة ، ومع هذا سنحاول القيام بتقدير طاقة المصرف المركزي على تقديم هذه القروض دون احداث ضغط تضخمي .

سوف نعتمد على السنوات الثلاث ١٩٥٥ و١٩٥٦ و١٩٥٧ كأساس في الانطلاق في تقديراتنا نظرا لانها: اولا اقرب السنين الى الاعوام موضع التقدير وثانيا : لانها تشكل دورة انتاجية في الاقليم السوري حيث كانت سنة ١٩٥٥ سنة مجدبة وعامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ سنتين متوفرتي الانتاج .

سوف نعتمد في تقديرنا على المبادىء التالية :

اولا — معرفة نصيب الدين العام ( القروض والسلف العامة ) ، خلال السنين الثلاث ، بالنسبة لمجموع موجودات مصرف سورية المركزي التي تشكل عناصر تغطية الالتزامات تحت الطلب ، وكذلك الامر بالنسبة لعنصري الذهب والعملات الاجنبية والقروض والسلف المقدمة للقطاع الخاص على شكل تسليف تجاري وصناعي وزراعي .

ثانيا — معرفة نصيب كل عنصر من عناصر مطاليب مصرف سورية المركزي : الاوراق النقدية ، الودائع العامة ، ودائع المصارف ، التي يشكل مجموعها التزامات المصرف تحت الطلب بالنسبة الى حجم الدخل القومي خلال السنين الثلاث المذكورة .

ثالثا — استخراج نسبة متوسطة ( ثابتة او متحولة ) لكل عنصر من عناصر الالتزامات تحت الطلب يمكن اتخاذها اساسا لحساب تطور عناصر هذه الالتزامات خلال السنين العشر المقبلة وبالتالي مجموعها .

رابعا — استخراج نسبة متوسطة لكل عنصر من عناصر موجودات مصرف سورية المركزي وعلى رأسها عنصر الدين العام لاستخدامه في حساب تطور عناصر هذه الموجودات وبالتالي معرفة مقدار القروض العامة التي يمكن ان يقدمها المصرف المركزي خلال السنين العشر القادمة .

وقد كانت نسبة الموجودات السائلة ( الذهب والعملات الاجنبية والتسليف للقطاع الخاص ) ٥٥٪ من مجموع عناصر التغطية فخفضنا هذه النسبة الى ٥٠٪ فقط خلال السنين العشر القادمة .

ب ـ ستكون نسبة ٣٠٪ للذهب والعملات الاجنبية ـ وهي الحد الادنى التي نص عليها نظام النقد الاساسي ـ معقولة خلال السنين العشر القادمة للاسباب التالية :

١ ـ ان المشاريع الانمائية التي نصت عليها موازنة الانماء الاقتصادي والبرنامج الصناعي بعد تنفيذ قسم منها ، ستجعل الانتاج اقل تقلبا ( زيادة المساحة المروية وزيادة نصيب الدخل القومي للصناعي ) وبالتالي يقل الدافع الى وجوب العمل دوما على زيادة نسبة عنصر الذهب والعملات الاجنبية خوفا من هبوط التصدير واستمرار معدل الاستيراد .

٢ ـ ان البرامج الانمائية المقبلة ( موازنة الانماء والبرنامج الصناعي ) قد امنت القسم الاعظم مما نحتاجه من العملات الاجنبية عن طريق القروض ( القرض السوفييتي ) ( القرض الالماني الغربي ) .

٣ ـ ان نسبة ٣٠٪ بالاسعار الرسمية تعتبر نسبة عالية فيما لو نظرنا الى المرحلة التي يمر بها الاقليم الشمالي من حيث التنمية الاقتصادية التي تتطلب من المصرف المركزي مساهمة اكبر في تمويل القطاع العام .

جـ ـ اما نسبة ٢٠٪ المخصصة للتسليف التجاري والصناعي والزراعي والتي هي عبارة عن القروض والسلف واعادة خصم الاوراق التجارية المقدمة الى المصارف التجارية فاغلب الظن انها كافية . اذ انها كانت في السنين السابقة تكون ثلث حجم الاعتمادات التي تقدمها المصارف التجارية الى الاقتصاد القومي كما هو واضح في الجدول التالي :

| السنة | مجموع القروض والسلف المقدمة من المصارف التجارية | القروض والسلف واعادة الحسم المقدمة من المصرف المركزي الى المصارف التجارية | نسبة اعادة التمويل لدى المصرف المركزي |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٥ | ٤٦٢٫٢ | ٥١٫١ | ١١٫٠٪ |
| ١٩٥٦ | ٤٨٧٫٣ | ١٦٧٫٩ | ٣٤٫٦٪ |
| ١٩٥٧ | ٥٣٣٫٨ | ١٧٤٫٩ | ٣٢٫٧٪ |

وسطياً، واخيراً فان الدين العام (١) يشكل نسبة مقدارها ٥٠,٤٪ في عام ١٩٥٥ و٤٣,٥٪ و ٤٤,٣٪ لكل من العامين الآخرين .

فلكي نستطيع التنبوء بمقدار مساهمة المصرف المركزي في تسليف القطاع العام سلفاً طويلة الاجل بقصد استخدامها في تمويل المشاريع الانمائية خلال السنين العشر المقبلة نفترض ان تكون نسب عناصر موجوداته خلال السنين المقبلة كما كانت خلال السنين الثلاث الماضية أي :

٣٠٪ للذهب والعملات الأجنبية

٢٠٪ للتسليف التجاري والصناعي والزراعي

٥٠٪ لتسليف القطاع العام

للاسباب التالية :

آ ـ اننا حافظنا نسبياً على سيولة الموجودات الموضوعة في التغطية التي يعتبرها المصرف المركزي القاعدة الاساسية في الاصدار ليتمكن من جعل حجم التداول النقدي مرناً مع تطورات الدخل القومي .

---

(١) يتكون الدين العام لعام ١٩٥٧ من :

| | |
|---|---|
| | ١ ـ الدين المجمد : |
| ٤,٩ | سلف بدون فائدة واعادة تقويم الذهب |
| ١٧,٥ | املاك الافرنسيين |
| ٦٠,٣ | قروض لوزارة الدفاع |
| ٨١,٤ | قروض وسلف للمؤسسات العامة |
| ١٣,٠ | قروض للمؤسسات المؤممة |
| ١١,٨ | قروض البلديات |
| ١٩,٦ | قروض لمرفأ اللاذقية |
| ٢١٧,١ | |
| ٦٥,٨ | ٢ ـ مقابل انخفاض قيمة الفرنكات في التغطية |
| ٤,١ | ٣ ـ مقابل الاكتتاب بصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للانشاء والتعمير |
| ٢٨٧,٠ | المجموع |

ناحية تأثير هذه الزيادة على الاقتصاد — بعد تأمين عنصر السيولة في الموجودات ، وهذا ما حققناه — متماثلا سواء اكانت هذه الزيادة من نصيب القطاع الخاص او من نصيب القطاع العام، على افتراض — وهذا ما يجب ان يكون — ان القطاع العام يستخدم هذه الزيادة في وسائل الدفع لتمويل مشاريعه الانمائية ، فانه لا فرق بين ان يذهب قسم ملحوظ من زيادة وسائل الدفع للقطاع العام وقسم اقل الى القطاع الخاص اذا اقتضت تطورات الاقتصاد ذلك — وهذا هو وضع الاقليم السوري في الوقت الحاضر . اذ يقوم بمشاريع انمائية ضخمة ملقاة كلها على عاتق القطاع العام — خصوصا وان زيادة وسائل الدفع الاخرى — العملة الخطية — ستكون من صالح القطاع الخاص [1] .

**ثانيا — نصيب كل عنصر من عناصر مطاليب المصرف المركزي :**

٥٧ — لكي نستطيع التنبوء بتطورات الموجودات المقابلة للالتزامات تحت الطلب في المصرف المركزي خلال السنين العشر القادمة لا بد من التنبوء قبل ذلك بتطورات المطاليب تحت الطلب التي في الواقع هي التي تحدد حجم هذه الموجودات . وتتألف عناصر المطاليب تحت الطلب من العناصر التالية :

١ — الاوراق النقدية

٢ — الودائع العامة

٣ — ودائع المصارف المقيمة وغير المقيمة وغيرها .

وبالنظر الى حجم هذه العناصر خلال السنين الثلاث ١٩٥٥ — ١٩٥٧ نحصل على الارقام التالية :

بملايين الليرات السورية

| السنة | الاوراق النقدية [2] | الودائع العامة | ودائع المصارف | تحت الطلب |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٥ | ٣٢٧,٠ | ١٣٦,٩ | ١٩,٣ | ٤٩٣,٢ |
| ١٩٥٦ | ٤٢٦,٨ | ١٦٢,٩ | ٣٨,٨ | ٦٣٨,٥ |
| ١٩٥٧ | ٤٧٢,٩ | ١١٥,٦ | ٤٠,٩ | ٦٢٩,٤ |

---

(١) من البديهي انه عند تقديم المصرف المركزي القروض للقطاع العام او للقطاع الخاص ان ينظر الى تطور الدخل القومي القريب المرتقب الناشيء عن جميع القطاعات الاقتصادية وليس الى الزيادة القريبة المرتقبة التي يمكن ان تنشا من المشاريع الانمائية المخصص لها قروض المصرف .

(٢) الصافية

فاذا علمنا ان المصارف التجارية لم تكن تستخدم في التسليف كل مواردها — بما فيها اللجوء الى المصرف المركزي — وانما تبقي اموالا جاهزة يفوق معدلها ما يوصي به المصرف المركزي ، علمنا ان النسبة التي افترضناها معقولة لهذا العنصر من الموجودات . والجدول التالي يبين مقدار الاموال غير المستخدمة .

بملايين الليرات السورية

| السنة | موارد المصارف التجارية | مجموع تسليفات المصارف التجارية | الفرق غير المستخدم |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٥ | ٥٨٣,٩ | ٤٦٢,٢ | ١٢١,٧ |
| ١٩٥٦ | ٥٦٢,٠ | ٤٨٧,٣ | ٧٤,٧ |
| ١٩٥٧ | ٥٨٥,٨ | ٥٣٣,٨ | ٥٢,٠ |

د — اما بالنسبة لنصيب الدين العام من مجموع الموجودات المقابلة للالتزامات تحت الطلب فقد بلغ ٤٥,٧٪ . وقد رغبنا برفعها الى ٥٠٪ خلال السنين العشر القادمة للعوامل التالية:

آ — اننا لا نخل تقريبا بنسبة سيولة الموجودات الموضوعة في التغطية والتي برهنت الحوادث صدق ملائمتها للاقتصاد السوري . ففي خلال السنين الثلاث كانت هذه النسب مراوحة بين ٤٢,٥٪ و ٥٠,٤٪ دون ان يظهر على الاقتصاد علائم تضخمية مخربة .

ب — ان مهمة المصرف المركزي الرئيسية هي في التنسيق بين تطورات الدخل القومي وتطورات وسائل الدفع . وبما ان المصارف التجارية القادرة على خلق العملة الكتابية مازالت محدودة القدرة على خلق هذا النوع من وسائل الدفع في الاقليم السوري فان العبء الاكبر من ذلك يقع على عاتق المصرف المركزي بخلق النقد الورقي وقسم من النقد الكتابي ؟

فاذا حدثت زيادة في الدخل القومي — وكل يوم يحدث مثل هذه الظاهرة — فان المصرف المركزي محمول على زيادة مطاليبه تحت الطلب، وعلى الاخص الاوراق النقدية ، وهذه الزيادة في وسائل الدفع لابد ان تتوزع على العناصر المكونة للموجودات تحت الطلب بنسب مختلفة ( الذهب والعملات الأجنبية ، تسليف القطاع الخاص ، تسليف القطاع العام ) . وبما انه من

راجع الى انه ينتظر هبوط حجم الودائع العامة خلال السنين العشر القادمة ، ولا بد للمصرف المركزي من سد هذا الهبوط في مطاليبه عن طريق الاوراق النقدية •

أما الودائع العامة فمن المنتظر انخفاضها نظرا لعزم الادارات المودعة باستخدامها خلال السنين العشر القادمة • الا انه مع هذا لا يمكن لها ان تصفى نهائيا لانه من المؤكد ان الادارات ستضطر الى ايداع اموالها الفائضة عنها في المصرف المركزي الى جانب امكانية الجهاز المصرفي على خلق النقد الكتابي لتسليف القطاع العام •ولقد فرضنا نتيجة لهذه العوامل هبوط نسبتها من ٤,٦٪ الي ٣,٦ من الدخل القومي غير الصافي •

أما ودائع المصارف فمن المنتظر زيادة نسبتها نظرا لان هناك اتجاها صعوديا خلال السنوات الثلاث الماضية في ودائع المصارف المقيمة ، اذزادت من ١٩,٣ مليون ليرة سورية في ١٩٥٥ الى ٣٢,٦ و ٣٧,٧ مليون ليرة سورية في عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ على التوالي ، كما انه من المنتظر زيادة ودائع المصارف غير المقيمة زيادة بسيطة نتيجة لاتساع نشاط المصرف المركزي المقبل •

والجدول التالي يظهر تطور كل عنصر من عناصر المطاليب تحت الطلب خلال السنين العشر القادمة ومجموع هذه المطاليب ، طبقا للنسب المذكورة في هذا الجدول •

هذا ولما كان حجم وسائل الدفع هذه مرتبطة اشد الارتباط بتطورات الدخل القومي غير الصافي نظراً لان المصرف المركزي يلعب دور صمام الامان بالنسبة لمجموع وسائل الدفع الموجودة في التداول فانه من المفيد ان نستخرج نسبة كل عنصر من هذه العناصر الى الدخل القومي غير الصافي خلال السنين الثلاث الماضية.

| السنة | الاوراق النقدية | الودائع العامة | ودائع المصارف | مجموع المطاليب تحت الطلب | الدخل القومي غير الصافي |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٥ | ١٩,٧٠٪ | ٨,٣٪ | ١,١٪ | ٢٩,١٪ | ١٦٥٠ |
| ١٩٥٦ | ١٩,٩٪ | ٧,٩٪ | ١,٧٪ | ٢٩,٥٪ | ٢٢٠٠ |
| ١٩٥٧ | ٢١,١٪ | ٥,٦٪ | ١,٢٪ | ٢٨,٣٪ | ٢٣١٢ |
| **المجموع** | ٦٠,٧٪ | ٢١,٨٪ | ٤,٠٪ | ٨٦,٩٪ | |
| **المتوسط** | ٢٠,٣ | ٧,٣٪ | ١,٣ | ٢٩,٠ | |

ومن الجدول السابق يتضح ان حجم الاوراق النقدية يشكل نسبة متراوحة بين ١٩,٧٪ و ٢١,١٪ وبمتوسط قدره ٢٠,٣٪ وان الودائع العامة تتراوح بين ٥,٦٪ و ٨,٣٪ ونسبة متوسطة قدرها ٧,٣٪ ، وان ودائع المصارف قد تراوحت بين ١,١٪ و ١,٧٪ ومتوسطها قدوم ١,٣٪ وان متوسط حجم المطاليب تحت الطلب يشكل ٢٩٪ من الدخل القومي غير الصافي.

فاذا اردنا الآن ان نقوم بتقدير لتطور المطاليب تحت الطلب خلال السنين العشر القادمة فاننا نرى تبني النسب التالية للعناصر المكونة للمطاليب:

١ — ٢١٪ من الدخل القومي غير الصافي للاوراق النقدية.

٢ — نسبة تبدأ من ٤,٦٪ من الدخل القومي غير الصافي في اول سنة من السنين العشر وتنتهي بـ ٢,٦٪ من السنة الأخيرة للودائع العامة.

٣ — نسبة تبدأ من ٢٪ من الدخل القومي غير الصافي في اول سنة من السنين العشر وتنتهي بـ ٣٪ في السنة الاخيرة لودائع المصارف والودائع الاخرى.

والسبب في اننا رفعنا نسبة الاوراق النقدية بمعدل ٠,٤ عن متوسط السنوات الثلاث الماضية

٥٨ — والآن بعد ان استطعنا تقدير مجموع المطاليب تحت الطلب التي تحدد الموجودات التي يمكن وضعها في التغطية مقابل هذه المطاليب فان من الممكن التنبؤ بتطور توزيع الموجودات تحت الطلب على مختلف عناصرها خلال السنين العشر القادمة طبقا للنسب التي تبنيناها لهذه العناصر فيما سبق . والجدول التالي يظهر هذا التوزيع .

### جدول رقم (٢٨)

### تطور توزيع المطاليب تحت الطلب في المصرف المركزي خلال ١٩٥٨ — ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية

| السنة | مجموع المطاليب تحت الطلب | | ذهب وقطع | | التسليف الخاص | | التسليف العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٨ | — | | — | | — | | — |
| ١٩٥٩ | ٦٨٧,٧ | | ٢٠٦,٣ | | ١٣٧,٥ | | ٣٤٣,٨ |
| ١٩٦٠ | ٧١٣,٧ | | ٢١٤,١ | | ١٤٢,٧ | | ٣٥٦,٨ |
| ١٩٦١ | ٧٤٥,٥ | | ٢٢٣,٦ | | ١٤٩,١ | | ٣٧٢,٧ |
| ١٩٦٢ | ٧٧٨,٤ | | ٢٣٣,٥ | ٪٢٠ | ١٥٥,٦ | ٪٥٠ | ٣٨٩,٢ |
| ١٩٦٣ | ٨١٣,٧ | ٪٣٠ | ٢٤٤,١ | | ١٦٢,٧ | | ٤٠٦,٨ |
| ١٩٦٤ | ٨٥١,٩ | | ٢٥٥,٥ | | ١٧٠,٣ | | ٤٢٥,٩ |
| ١٩٦٥ | ٨٩٣,١ | | ٢٦٧,٩ | | ١٧٨,٦ | | ٤٤٦,٥ |
| ١٩٦٦ | ٩٣٧,٣ | | ٢٨١,١ | | ١٨٧,٤ | | ٤٦٨,٦ |
| ١٩٦٧ | ٩٨٨,٧ | | ٢٩٦,٦ | | ١٩٧,٧ | | ٤٩٤,٣ |

ومن الجدير بالذكر ان نبين هنا ان تطور حجم عناصر الموجودات هي أقل من الواقع نظرا لان مجموع الموجودات تحت الطلب هي دوماً أكثر من المطاليب تحت الطلب ، كما هو مبين في الجداول السابقة للاعوام الثلاثة ١٩٥٥ — ١٩٥٧ لاسباب لاضرورة لبحثها هنا . وبما اننا توصلنا الى حجم الموجودات عن طريق حجم المطاليب فلا بد من ان يكون تقديرنا أقل من الواقع .

## جدول رقم ٣٧

### تطور عناصر المطاليب تحت الطلب في المصرف المركزي

### خلال ١٩٥٨ – ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الاوراق النقدية | النسبة | الودائع العامة | النسبة | ودائع المصارف ودائع مختلفة | النسبة | مجموع المطاليب تحت الطلب | الدخل القومي غير الصافي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٨ | – | | – | ٤,٦ | – | ٢ | – | – |
| ١٩٥٩ | ٥٢٩,٠ | | ١٠٥,٨ | ٤,٢ | ٥٢,٩ | ٢,١ | ٦٨٧,٧ | ٢٥١٩ |
| ١٩٦٠ | ٥٥١,٠ | | ١٠٥,٠ | ٤,٠ | ٥٧,٧ | ٢,٢ | ٧١٣,٧ | ٢٦٢٤ |
| ١٩٦١ | ٥٧٧,٧ | ٪٢١ | ١٠٤,٥ | ٣,٨ | ٦٣,٣ | ٢,٣ | ٧٤٥,٥ | ٢٧٥١ |
| ١٩٦٣ | ٦٠٥,٤ | | ١٠٣,٨ | ٣,٦ | ٦٦,٢ | ٢,٤ | ٧٧٨,٤ | ٢٨٨٣ |
| ١٩٦٤ | ٦٣٥,٣ | | ١٠٢,٨ | ٣,٤ | ٧٥,٦ | ٢,٥ | ٨١٣,٧ | ٣٠٢٥ |
| ١٩٦٥ | ٦٦٧,٦ | | ١٠١,٧ | ٣,٢ | ٨٢,٧ | ٢,٦ | ٨٥١,٩ | ٣١٧٩ |
| ١٩٦٦ | ٧٠٢,٥ | | ١٠٠,٣ | ٣,٠ | ٩٠,٣ | ٢,٧ | ٨٩٣,١ | ٣٣٤٥ |
| ١٩٦٦ | ٧٤٠,٠ | | ٩٨,٧ | ٢,٨ | ٩٨,٧ | ٢,٨ | ٩٣٧,٣ | ٣٥٢٤ |
| ١٩٦٧ | ٧٨٠,٦ | | ٩٦,٦ | ٢,٦ | ١١١,٥ | ٣,٠ | ٩٨٨,٧ | ٣٧١٧ |

المصدر اذ نص على امكان الحصول على مبلغ ٦٥ مليون ليرة سورية سنويا كموارد عامة اعتبارا من عام ١٩٦٣ ، عام البدء باستثمار هذه الحقول .

كما يجري الآن حصر الثروة المعدنية واستثمارها ، ومن المنتظر ان يتم اعداد الخارطة الجيولوجية في ١٩٦٣ كما تتم في هذا التاريخ عملية الدراسة والتنقيب عن المعادن التي ثبت وجودها . وفي السنين الاربع الاخيرة يمكن انتظار مورد اضافي من استثمار المعادن المكتشفة . أما تقدير هذه الموارد فمتعذر الآن ما دامت الدراسة المتعلقة بها لم تتم بعد .

والخلاصة ان المصرف المركزي يستطيع خلال السنين العشر القادمة زيادة قروضه وسلفه الطويلة الاجل من ٢٨٧٫١ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٧ الى ٤٩٤٫٤ مليون ليرة سورية أي بزيادة قدرها (٢٠٧) مليون ليرة سورية ومتوسط قدره (٢٠) مليون ليرة سورية دون ان يصيب الاقتصاد أي أثر تضخمي .

ومن المفيد ان نعيد هنا ما افترضناه سابقا عند تحديدنا لنسب عناصر الموجودات تحت الطلب التي اوصلتنا الى هذا الحجم من القروض التي يمكن تقديمها للقطاع العام خلال السنين العشر القادمة وهو ان النسب التي تبنيناها كانت مفروضة على أساس تولي القطاع العام جزءا جد هزيل من النشاط الاقتصادي العام كما هو الحال في اعوام ١٩٥٥ — ١٩٥٧ في حين اننا سنلقي على عاتق القطاع العام في السنين العشر القادمة امر تولي قسم ملحوظ من النشاط الاقتصادي ( مشاريع الموازنة الانشائية ومشروعات برنامج التصنيع ) الوضع الذي يحتم علينا اعادة توزيع النسب لصالح القطاع العام (١) .

واخيرا لا بد من القول انه نتيجة للتحليل السابق تصبح الضرورة ملحة لتعديل المادة ٣٥ من نظام النقد الاساسي ليتمكن مصرف سورية المركزي من تقديم القروض التي المحنا اليها والتي لا تسمح النصوص الحالية من تقديمها . كما لا بد من تعديل بعض الاحكام الاخرى الواردة في هذا النظام للتمكن من تنسيق الاحكام النقدية مع سياسة الانماء الجديدة .

### الموارد الآتية من استثمار البترول في حقول كراتشوك

٥٩ — الى جانب الموارد السابقة لا بد من التنويه ان اكتشاف مادة النفط في الاقليم الشمالي يتيح لنا الحصول على موارد مالية اضافية . وبغض النظر عن الاسلوب الذي يمكن ان تأتي عن طريقه هذه الموارد ( حصة من ارباح استثماره أو بواسطة هيئة حكومية) فان الموارد التي تأتي عن استثمار البترول مؤكدة وثابتة .

يمكن الاعتماد على تقرير البرنامج الصناعي الخماسي للاقليم الشمالي في تقدير موارد هذا

---

(١) صحيح ان اي توسع في النشاط الاقتصادي للقطاع العام لا بد وان ينعكس على القطاع الخاص في النهاية ، الا انه مع ذلك لا بد وان تزيد في حصة القطاع العام، نتيجة الوضع الجديد، من مجموع زيادة المطاليب تحت الطلب المخلوقة من المصرف المركزي كل عام .

## هـ – تقدير النفقات الادارية ونفقات الخدمات الخاصة* للقطاع الحكومي خلال السنين العشر القادمة

٦٠ – بعد ان قمنا بتقدير للموارد العامة المنتظرة خلال السنين العشر القادمة وهي الموارد التي تشكل طاقة الاقليم السوري المالية والتي لا يمكن – كما نعتقد – ان تتجاوز المبالغ التي ذكرت في الجدول السابق تقوم الآن بمحاولة توزيع هذه الموارد على مختلف حاجات الانفاق خلال السنين المذكورة لنقف على حجم المبالغ التي يمكن تخصيصها للانماء الاقتصادي •

يمكن القول أن أنواع الانفاق التي يمكن ان تنفق عليها هذه الموارد لا تتعدى الفئات التالية :

١ – النفقات التي يتطلبها جهاز الدولة لتأمين امن الدولة الداخلي والخارجي والقيام بمختلف انواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والبلدية والاجتماعية والاقتصادية • ونعتبر الوزارات والادارات الداخلة موازنتها في الموازنة العامة للدولة هي التي تقوم بتقديم هذه الخدمات •

٢ – النفقات التي تتطلبها الادارات الملحقة والمستقلة والمؤسسات والمصالح العامة لتأمين بعض الخدمات العامة والقيام ببعض النشاط الاقتصادي • ونعتبر الادارات الملحقة والمستقلة والمؤسسات والمصالح العامة التي ذكرناها وعددناها في الفصل الاول هي التي تقوم بهذه الخدمات او هذا النشاط •

٣ – النفقات التي تتطلبها البلديات لتأمين كافة انواع الخدمات البلدية • ونعتبر البلديات هي التي تقوم بهذه الخدمات •

٤ – النفقات التي يتطلبها تنفيذ المشاريع الانمائية التي لم تدخل في نفقات مشاريع الفئات الثلاث السابقة • ونعتبر مؤسسة الانماء الاقتصادي هي الادارة التي تقوم بهذه المشاريع •

ومن الجدير بالذكر ان حجم هذا النوع من النفقات هو الذي يحدد حجم الاستثمارات العامة خلال السنين القادمة • صحيح ان النفقات الثلاث الاولى تحوى بين اجزائها قسما غرضه تمويل سلع الانتاج كالآلات والاجهزة والابنية والحدائق والمستوصفات والمستشفيات والطرق

---

* قام باعداد هذا البحث الدكتور محمد طعمة .

## جدول رقم ٢٩

### مجموع الموارد المالية للقطاع الحكومي خلال ١٩٥٨ – ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية )

| السنين | من الموازنة العامة | من عائدات البترول | من الادارات الملحقة والمستقلة والمؤسسات العامة | من البلديات | من صندوق الدين العام | | | | | استثمار البترول من حقول كراتشوك | مجموع الموارد العامة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | استرداد القروض | الموارد العامة والخاصة | باسناد لدى الادارات العامة | المصارف التجارية | المصرف المركزي | | |
| ١٩٥٨ | ٣١٣,٣ | ٥١(١) | ٣٠,٠ | ٤٠,٠ | ١١ | ٣ | ٣٥ | ٩,٠ | ٢٠(٢) | – | ٥٢٢,٢ |
| ١٩٥٩ | ٣٥٣,٨ | ٨٥ | ٣٢,٠ | ٥٤,٩ | ١١ | ٣ | | ١,٥ | ٢٠ | – | ٥٥٩,٢ |
| ١٩٦٠ | ٣٨٢,١ | ٨٠ | ٣٤,٠ | ٥٧,٧ | ١١ | ٣ | | ٠,٥ | ٢٠ | – | ٥٨٨,٣ |
| ١٩٦١ | ٤١٢,٦ | ٨٥ | ٣٦,٠ | ٦٣,٣ | ١١ | ٣ | | ٠,٥ | ٢١ | ٦٣ | ٦٩٥,٧ |
| ١٩٦٢ | ٤٤٥,٦ | ٨٥ | ٣٨,٠ | ٦٩,٢ | ١١ | ٣ | | ٠,٦ | ٢١ | ٦٣ | ٧٣٦,٤ |
| ١٩٦٣ | ٤٨١,٢ | ٨٥ | ٤٠,٠ | ٧٥,٦ | ١١ | ٣ | | ٠,٦ | ٢١ | ٦٣ | ٧٨٠,٤ |
| ١٩٦٤ | ٥١٩,٧ | ٨٥ | ٤٢,٠ | ٨٢,٦ | ١١ | ٣ | | ٠,٦ | ٢١ | ٦٣ | ٨٢٧,٩ |
| ١٩٦٥ | ٥٦١,٣ | ٨٥ | ٤٤,٠ | ٩٠,٣ | ١١ | ٣ | | ٠,٧ | ٢١ | ٦٣ | ٨٧٩,٣ |
| ١٩٦٦ | ٦٠٦,٢ | ٨٥ | ٤٦,٠ | ٩٨,٧ | ١١ | ٣ | | ٠,٧ | ٢١ | ٦٣ | ٩٣٤,٦ |
| ١٩٦٧ | ٦٥٤,٧ | ٨٥ | ٤٨,٠ | ١٠٧,٨ | ١١ | ٣ | | ٠,٩ | ٢١ | ٦٣ | ٩٩٤,٤ |
| المجموع | ٤٧٣٠,٤ | ٨١١ | ٣٩٠,٠ | ٧٣٨,١ | ١١٠ | ٣٠ | ٣٥ | ١٥,٦ | ٢٠٧ | ٤٤١ | ٧٥٠٨,٤ |

(١) من المنتظر ان تفوق موارد هذا المصدر الارقام المذكورة في هذا الجدول نتيجة للاتفاق الذي عقد مع شركة نفط العراق بزيادة الكميات المنقولة عبر انابيبها الى ما فوق ( ٣٠ ) مليون طن سنويا خلال السنين القادمة .

(٢) وزعنا المبلغ الكلي البالغ ( ٢٠٧ ) مليون ليرة سورية الذي حصلنا عليه طبقا لتقديراتنا على مختلف السنين بشكل متوسط حسابي تاركين للمصرف المركزي تقدير المبلغ الواجب تقديمه سنويا للقطاع العام على ضوء الدخل القومي الحقيقي بحيث يكون مجموع الاموال المقدمة من هذا المصدر ( ٢٠٧ ) ملايين خلال السنين العشر القادمة .

٣ ـ لقد اتخذنا النفقات الفعلية تقريبا التي انفقت من أجل تأمين سير جهاز الدولة وتأمين الخدمات خلال عام ١٩٥٦ اساسا في حساباتنا لتقديرات هذه الفئة من النفقات للاعوام العشر القادمة والسبب في ذلك راجع الى ان هذا المبلغ قد بلغ في عام ١٩٥٦ ( ١٩٤ ) مليون ليرة سورية في حين بلغ في عام ١٩٥٧ ( ١٨٢ ) مليون ليرة سورية فاعتبرنا مبلغ عام ١٩٥٦ نظرا لارتفاعه عن عام ١٩٥٧ وخوفا من المبالغة في ضغط هذه النفقات .

٤ ـ لقد اعتبرنا متوسط الزيادة في هذه النفقات خلال السنين العشر القادمة ٦٪ سنويا ، وقد تبدو هذه الزيادة قليلة نظرا للتوسع المنتظر في الخدمات الصحية والاجتماعية والبلدية والثقافية في الاعوام القادمة تمشيا مع روح العهد الجديد . الا انه يمكن القول من الآن بانه لا يمكن بأي حال من الاحوال ان تتجاوز الزيادة هذه النسبة والا استغرقت الخدمات القسم الاعظم من موارد الدولة العامة الامر الذي يجعل تنفيذ المشاريع الانمائية امرا مستحيلا خلال السنين القادمة .

٥ ـ لقد ثبتنا تقريبا مستوى النفقات المخصصة للدفاع الوطني خلال السنين العشر القادمة حول مستواها خلال عام ١٩٥٧ بما فيها النفقات الممولة عن طريق الموازنة الاستثنائية . الا اننا جعلنا هذا المستوى أعلى في السنين السبع الاخيرة عنه في السنوات الثلاث الاولى بسبب الاعباء التي سوف تترتب علينا من جراء شراء الاسلحة ورغبة في تدعيم تسليح الجيش .

ونستطيع القول منذ الآن انه رغبنا في رفع هذا المستوى الى أعلى من هذه الارقام فان امكانية تمويل المشاريع الانمائية يصبح مستحيلا نظرا لاستغراق هذه النفقات مع نفقات جهاز الدولة وتأمين الخدمات الغالبية العظمى من موارد الدولة .

والجدول التالي يبين تطور هذين النوعين من النفقات خلال السنين العشر التالية محسوبا طبقا للاسس التي ذكرناها .

والجسور ... وغيرها . وهذا بلا شك نوع من الاستثمار ، الا ان الغالب على هذه الاستثمارات هو غرض تأمين خدمات صحية او بلدية او اجتماعية لرفع المستوى الصحي او الاجتماعي او الثقافي او ... وليس زيادة القدرة على انتاج سلع الاستهلاك او سلع الانتاج بشكل مباشر ، كما هو الحال في النفقات المخصصة للاستثمار في الفئة الرابعة .

### ١ ـ نفقات جهاز الدولة وتامين الخدمات العامة خلال السنين العشر القادمة

٦١ ـ من الصعوبة بمكان تقدير النفقات الواجب تخصيصها لجهاز الدولة خلال فترة مقبلة طويلة كعشر سنوات . ومع هذا فقد حاولنا القيام بهذا التقدير معتمدين على الاسس التالية:

١ ـ لقد فصلنا عند التقدير بين النفقات الفعلية التي خصصت خلال الاعوام الماضية لتأمين سير جهاز الدولة وبين النفقات الفعلية التي خصصت للدفاع الوطني ومن ثم درسنا تطورهما خلال السنين الاربع السابقة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ وخرجنا منهما بمعدلات استطعنا تعديلها على ضوء تقديراتنا لهذه النفقات خلال السنين القادمة .

وتشمل النفقات الفعلية المخصصة لتأمين سير جهاز الدولة كافة النفقات الفعلية التي انفقتها الادارات او الوزارات الداخلة في موازنة الدولة العامة بما فيها النفقات المخصصة لشراء الآلات والاجهزة لتعبيد الطرق وبناء المستشفيات والابنية الحكومية والمطارات وبشكل عام جميع النفقات التي تحتاجها هذه الوزارات لتأمين حسن عملها للتمكن من تقديم خدماتها على أحسن وجـ ممكن . ولم نستثن من مجموع النفقات الفعلية سوى النفقات التي كانت تخصص اما للموازنـ الاستثنائية لغرض تمويل المشاريع الواردة فيها أو لصندوق الدين العام لغرض اطفاء الدين العام .

اننا بهذا الشمول قد ضمنا هذه النفقات جميع الاعتمادات التي يمكن ان تخصص للوزارات القديمة او المحدثة من أجل القيام بخدماتها القديمة او الجديدة . وسواء أحدثت موازنة خاصـ لتمويل هذه الخدمات او بقيت مندمجة في ارقام الموازنة العامة فان تقديرنا لنفقات جهاز الدولة يشمل نفقات سير جهاز الدولة بالاضافة الى تمويل الخدمات . ولذا يصح ان يطلق على هـذ الفئة من النفقات : نفقات جهاز الدولة وتأمين كافة الخدمات العامة .

٢ ـ اما فيما يتعلق بنفقات الدفاع فقد اخذنا بالاعتبار النفقات الفعلية التي انفقتها وزار الحربية لهذا الغرض من الموازنة العامة ومن الموازنة الاستثنائية او من مصادر اخرى .

عن مشاريعها الخاصة • لا بل على العكس قد لا تجدها في الجهاز المصرفي للتمكن من التوسع في نشاطها المقبل ، كما هو الحال بالنسبة لشركات الكهرباء والمياه ومرفأ اللاذقية • وعلى هذا فقد أضفنا الى مواردها الذاتية التي قدرنا مقدارها خلال الاعوام العشر القادمة بـ ( ٣٩٠ ) مليون ليرة سورية مبلغ ( ٢٥ ) مليون ليرة سورية أي بواقع ( ٢,٥ ) مليون ليرة سورية سنويا • وقد يبدو ان هذا المبلغ صغير بالنسبة للتوسع المنتظر في هذه الادارات ولكنه لا يمكن بأي حال اعطاء مبلغ اكبر من هذا خوفا من تجاوز نفقات هذه الادارات على نفقات المشاريع الانمائية الاخرى الاكثر حيوية وأثرا في تقدم الانتاج وزيادة الدخل القومي • والجدول التالي يبين مقدار النفقات الاستثمارية الواجب تخصيصها لجميع هذه الادارات •

### جدول رقم (٣١)

مقدار النفقات الاستثمارية للادارات المستقلة والملحقة والمؤسسات العامة ١٩٥٨ — ١٩٦٧

| | مليون ليرة سورية |
|---|---|
| ١٩٥٨ | ٣٢,٥ |
| ١٩٥٩ | ٣٤,٥ |
| ١٩٦٠ | ٣٦,٥ |
| ١٩٦١ | ٣٨,٥ |
| ١٩٦٢ | ٤٠,٥ |
| ١٩٦٣ | ٤٢,٥ |
| ١٩٦٤ | ٤٤,٥ |
| ١٩٦٥ | ٤٦,٥ |
| ١٩٦٦ | ٤٨,٥ |
| ١٩٦٧ | ٥٠,٥ |
| المجموع | ٤١٥,٠ |

### ٣ — النفقات الاستثمارية للبلديات

٦٣ — من المنتظر ، كما بينا سابقا ، ان تزداد موارد البلديات ازديادا ملحوظا نظرا لاتصافها بالصفة الضريبية وارتباط تطورها بتطور الدخل القومي المتزايد خلال السنين العشر القادمة •

## جدول رقم (٣٠)

## نفقات جهاز الدولة وتأمين الخدمات العامة
## ونفقات الدفاع

( بملايين الليرات السورية )

| | |
|---|---|
| ١٩٥٨ | ٣٩١ |
| ١٩٥٩ | ٤٠٣ |
| ١٩٦٠ | ٤١٦ |
| ١٩٦١ | ٤٤٠ |
| ١٩٦٢ | ٤٥٤ |
| ١٩٦٣ | ٤٦٩ |
| ١٩٦٤ | ٤٨٥ |
| ١٩٦٥ | ٥٠٢ |
| ١٩٦٦ | ٥٢٠ |
| ١٩٦٧ | ٥٣٩ |
| المجموع | ٤٦١٩ |

### ٢ ــ النفقات الاستثمارية للادارات المستقلة والملحقة والمؤسسات العامة

٦٢ ــ عندما تعرضنا لحصر موارد هذه الفئة من الادارات قلنا اننا سنقتصر على تقدي المواردالتي لها صفة ضريبية او الموارد الناتجةعن بيع السلع والخدمات بثمن شبه احتكاري او الموارد الناشئة عن أرباح لها صفة احتكارية . وغرضنا من هذا بيان مجموع قدرة هذ الادارات على الاستثمار .

الا ان هذه الموارد الذاتية قد تخصص أمالتسديد القروض السابقة (١) المأخوذة من الدو والتي كانت قد استخدمت لتمويل توسيعخدماتها أو للقيام بتوسيع آخر في استثماراتها .

ولهذا لا ينتظر أبدا ان يفيض قسم من هذه الموارد لتخصيصها في تمويل مشاريع خارج

---

(١) لقد حسبنا اقساط القروض المسددة من قبل هذه الادارات موارد عامة لصندوق الد العام .

### جدول رقم (٣٣)

### موارد الدولة المالية ونفقاتها المنتظرة خلال أعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٧

| السنة | مجموع موارد الدولة المالية خلال ٩٥٨ – ٩٦٧ (١) | مجموع النفقات الادارية ونفقات الخدمات | | | | مجموع نفقات الدولة الانمائية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | نفقات الوزارات والادارات الداخلة في الموازنة العامة خلال ٩٥٨ – ٩٦٧ (٢) | نفقات الادارات المستقلة والملحقة والمؤسسات العامة والمؤممة خلال ٩٥٨ – ٩٦٧ (٣) | نفقات البلديات خلال ٩٥٨ – ٩٦٧ (٤) | المجموع (٥) (٢ + ٣ + ٤) | (الفائض من مواردالدولة المالية عن النفقات الادارية ونفقات الخدمات) (١ – ٥) | |
| ١٩٥٨ | ٥١٢,٢ | ٣٩١ | ٣٢,٥ | ٤٠,٠ | ٤٦٣,٥ | + ٤٨,٧ | |
| ١٩٥٩ | ٥٥٩,٢ | ٤٠٣ | ٣٤,٥ | ٤٦,٩ | ٤٨٤,٤ | + ٧٤,٨ | |
| ١٩٦٠ | ٥٨٨,٣ | ٤١٦ | ٣٦,٥ | ٥٢,٤ | ٥٠٤,٩ | + ٨٣,٤ | الطاقة المالية العامة القصوى في الاقليم السوري لتمويل المشاريع الانمائية |
| ١٩٦١ | ٦٩٥,٧ | ٤٤٠ | ٣٨,٥ | ٥٨,٦ | ٥٣٧,١ | + ١٥٨,٦ | |
| ١٩٦٢ | ٧٣٦,٤ | ٤٥٤ | ٤٠,٥ | ٦٥,٧ | ٥٦٠,٢ | + ١٧٦,٢ | |
| ١٩٦٣ | ٧٨٠,٤ | ٤٦٩ | ٤٢,٥ | ٧٣,٥ | ٥٨٥,٠ | + ١٩٥,٤ | |
| ١٩٦٤ | ٨٢٧,٩ | ٤٨٥ | ٤٤,٥ | ٨٢,٢ | ٦١١,٧ | + ٢١٦,٢ | |
| ١٩٦٥ | ٨٧٩,٣ | ٥٠٢ | ٤٦,٥ | ٩٢,١ | ٦٤٠,٦ | + ٢٣٨,٧ | |
| ١٩٦٦ | ٩٣٤,٦ | ٥٢٠ | ٤٨,٥ | ١٠٣,٢ | ٦٧١,٧ | + ٢٦٢,٩ | |
| ١٩٦٧ | ٩٩٤,٤ | ٥٣٩ | ٥٠,٥ | ١١٥,٦ | ٧٠٥,١ | + ٢٨٩,٣ | |
| المجموع العام | ٧٥٠٨,٤ | ٤٦١٩ | ٤١٥,٠ | ٧٣٠,٢ | ٥٧٦٤,٢ | ١٧٤٤,٢ | |

وعلى هذا فاننا نرى ان تقتصر نفقاتها على مواردها المنتظرة دون الاعتماد على طلب أي مورد آخر من موارد الدولة . واذا حدث ان اضطرت البلديات الى توسيع خدماتها بشكل لا تقدر مواردها على تمويلها فان من الضروري احداث رسوم جديدة لتغطية نفقات هذه الخدمات . والجدول التالي يبين مقدار النفقات الاستثمارية .

### جدول رقم (٣٢)

### النفقات الاستثمارية للبلديات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧

| | |
|---|---|
| ١٩٥٨ | ٤٠,٠ |
| ١٩٥٩ | ٤٦,٩ |
| ١٩٦٠ | ٥٢,٤ |
| ١٩٦١ | ٦٥,٧ |
| ١٩٦٣ | ٧٣,٠ |
| ١٩٦٤ | ٨٢,٢ |
| ١٩٦٥ | ٩٢,١ |
| ١٩٦٦ | ١٠٣,٢ |
| ١٩٦٧ | ١١٥,٦ |
| المجموع | ٧٣٠,٣ |

### جـ ـ تقدير النفقات الإنمائية للقطاع الحكومي خلال السنين العشر القادمة

٦٤ ـ والآن بعد ان تمكنا من تحديد كافة النفقات العامة المقبلة للدولة خلال السنين العشر القادمة فان بامكاننا معرفة طاقة الدولة المالية على القيام بالمشروعات الانمائية خلال المدة نفسها.

ذلك انه قد تمكنا فيما سبق من تحديد جميع موارد الدولة المالية خلال هذه المدة فما علينا الا أن نرفع منها مجموع نفقات الفئات الثلاث التي قمنا بتقديرها الا وهي :

١ ـ نفقات جهاز الدولة وتأمين الخدمات .

٢ ـ نفقات الادارات المستقلة والملحقة والمؤسسات العامة .

٣ ـ نفقات البلديات .

لنتمكن من معرفة موجوداتنا من الاموال العامة في كل سنة من السنين العشر القادمة كي نخصصها للمشاريع الانمائية الراغبين القيام بها والجدول التالي يظهر مقدار هذه الاموال .

ب ـ عن طريق القرض السوفييتي •

وبما اننا الآن بصدد الموارد العامة الداخلية فقط ، لهذا نقتطف هنا النفقات الواجب انفاقها خلال السنين العشر القادمة والمأخوذة من مصادر التمويل الداخلية بالليرات السورية •

### جدول رقم ( ٣٤ )

( بملايين الليرات السورية )

| | النفقات المأخوذة من الموارد العامة الداخلية | | النفقات الداخلة بما فيها |
|---|---|---|---|
| | فوائد القروض (١) | تسديد اقساط القروض | المجموع |
| ١٩٥٨ | ٦٥ | — | ٦٥ |
| ١٩٥٩ | ١١٧,٠ | — | ١١٧,٧ |
| ١٩٦٠ | ٢١٦,٣ | — | ٢١٦,٣ |
| ١٩٦١ | ١٩١,٥ | ١,٨ | ١٩٣,٣ |
| ١٩٦٢ | ٢١٦,٠ | ٨,٢ | ٢٢٤,٢ |
| ١٩٦٣ | ٢٢٦,٧ | ٩,٠ | ٢٣٥,٧ |
| ١٩٦٤ | ٢٣٠,٥ | ١٠,٩ | ٢٤١,٤ |
| ١٩٦٥ | ١٢٤,٧ | ٤٥,٥ | ١٧٠,٢ |
| ١٩٦٦ | ١١١,٥ | ٤٥,٠ | ١٥٦,٥ |
| ١٩٦٧ | ١٠٤,٥ | ٤٤,٦ | ١٤٩,١ |
| المجموع | ١٦٠٤,٤ | ١٦٥,٠ | ١٧٦٩,٤ |

والجدول السابق يوضح ان النفقات والمدفوعات الواجب على السلطات العامة تأمينها من الموارد المالية العامة للدولة في سبيل تنفيذ المشاريع الواردة في موازنة الانماء الاقتصادي تبلغ ( ١٧٦٩,٤ ) مليون ليرة سورية •

---

(١) يبلغ مجموع النفقات الداخلية فقط ( ١٥٠٦ ) مليون ليرة سورية والمدفوعات من اجل فوائد القروض الخارجية ( ٨٣,٤ ) مليون ليرة سورية والمدفوعات من اجل فوائد القروض الداخلية ( ١٥ ) مليون ليرة سورية

## ٥ — مقارنة

## بين الطاقة المالية القصوى للقطاع العام من اجل الانماء الاقتصادي ★

## وبين الاعتمادات الواردة في البرامج الانمائية المقررة في الاقليم السوري

## خلال اعوام ١٩٥٨ — ١٩٦٧

٦٥ — تمكنا سابقا من تقدير العناصر التالية خلال السنين العشر القادمة :

آ — الموارد العامة للاقليم السوري
ب — النفقات غير الانمائية للاقليم السوري
ج — النفقات الانمائية للاقليم السوري

وفي العنصر الاخير (ج) تمكنا من الوصول الى معرفة الطاقة المالية العامة القصوى للاقليم . ونقول القصوى لاننا افترضنا في تحديد بعض النفقات غير الانمائية قيودا تحتاج فيها الى كثير من الجهد والتضحية للمحافظة على مستواها . اذ اشد مانخاف ان تتكسر هذه القيود فتنطلق النفقات غير الانمائية نحو الارتفاع الامر الذي يجعل مسألة تنفيذ برامج انمائية ضخمة كما هي واردة في برنامج الانماء الاقتصادي وفي البرنامج الصناعي امرا صعب التحقيق .

ومع هذا لنا الحق ان نتساءل الآن هل البرامج الانمائية المقررة حتى الآن هي دون هذه الطاقة المالية العامة القصوى ام انها تفوقها ؟

لايضاح هذا الامر لا بد من الرجوع الى كل من نفقات البرنامج الانمائي الذي احتوته موازنة الانماء الاقتصادي ونفقات البرنامج الصناعي .

**اولا : نفقات موازنة الانماء الاقتصادي :**

٦٦ — جاء في موازنة الانماء الاقتصادي ان طرق تمويل هذا البرنامج الكبير سيكون :

آ — عن طريق الموارد المالية الداخلية للاقليم السوري .

---

★ قام باعداد هذا البحث الدكتور محمد طعمة

الداخلية التي تحتاجها هذه الصناعات ، وعلى القطاع العام بالنسبة للنفقات بالعملات الاجنبية. أي ان الدولة ستحمل نفقات هذه الصناعات بالعملات الاجنبية اثناء الانشاء ليعمد القطاع الخاص ، بعد البدء بالانتاج ، بتسديد هذه النفقات للقطاع العام .

هـ ــ ان تمويل الكفاية الانتاجية والتدريب المهني سيقع على عاتق القطاع الحكومي .

و ــ ان تمويل الاحتياطي الذي يبلغ ٦٠ مليون ليرة سورية سيقع :

آ ــ بالنسبة لاحتياطي التكاليف على عاتقي القطاع الحكومي والقطاع الخاص كل بنسبة ما يقع عليهما من نفقات ازاء البرنامج المذكور .

ب ــ بالنسبة لاحتياطي المرافق العامة على عاتق القطاع الحكومي فقط .

وتطبيقا لهذه المبادىء فقد حصلنا على الجدول التالي :

### جدول رقم ( ٣٥ )

توزيع نفقات البرنامج الصناعي بين القطاعين العام والخاص

( بملايين الليرات السورية )

| الصناعات | ليرات سورية | | | قطع | | | المجموع العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | حكومي | اهلي | المجموع | حكومي | اهلي | المجموع | |
| الصناعات البترولية | ١٥٩,٧ | — | — | ١٠٦,٥ | — | — | — |
| الكفاية الانتاجية والتدريب المهني | ١٢,٣ (١) | — | — | ٢,٠ | — | — | — |
| الصناعات التحويلية | — | ١٠٠,١ | — | ٦٦,٨ | — | — | — |
| الصناعات التعدينية | ١,٤ | — | — | ١,٠ | — | — | — |
| المجموع | ١٧٣,٤ | ١٠٠,١ | ٢٧٣,٤ | ١٧٥,٨ | — | — | — |
| احتياطي : | | | | | | | |
| ١ ــ تكاليف | ١٥,٠ | ٣,٨ | — | ٦,٢ | — | — | — |
| ٢ ــ مرافق عامة | ٢٨,٢ (٢) | — | — | ٧,٠ | — | — | — |
| المجموع | ٢١٦,٦ | ١٠٣,٩ | ٣٢٠,٥ | ١٨٩,٠ | — | ١٨٩,٠ | ٥٠٩,٥ |

(١) على اساس ٨٥٪ بالليرات السورية .

(٢) على اساس ٨٠٪ بالليرات السورية .

وهذا المبلغ من النفقات هو الحد الادنى للنفقات الداخلية لهذا البرنامج • اذ من المعروف انه في مثل هذه البرامج يؤخذ مبلغ من المال من موارد الدولة العامة ليوضع كاحتياطي لدفع فوائد القروض الداخلية ولتسديد اقساطها • ونحن هنا لم ندخل في جدولنا السابق مثل هذا المبلغ الذي قدر في الموازنة الانمائية بـ ( ٣٨٩,٥ ) مليون ليرة سورية •

**ثانيا ـ البرنامج الصناعي :**

٦٧ ـ من المؤسف ان البرنامج الصناعي كما اقر واعلن، لم يتطرق الى وسائل تمويل هذا البرنامج • ولهذا سنعمد الى القيام بتقديرات حول طرق التمويل هذه مستندين الى الاسس التي سار عليها الاقليم الجنوبي في تمويل برنامجه الخماسي للتصنيع •

والغرض من هذه التقديرات هو الوصول الى المبالغ او الاموال التي ستقع على عاتق القطاع الحكومي في التمويل لنضمها الى المبالغ التي القيت على عاتق هذا القطاع في البرنامج الانمائي والتي اوردناها فيما سبق لنقف على مجموع هذه النفقات ولنتمكن من احداث المقارنة بينها وبين الطاقة المالية العامة القصوى لهذا الاقليم •

سنبني تقديراتنا للنفقات الداخلية التي ستقع على عاتق السلطات العامة طبقا للمبادىء التالية :

آ ـ ان النفقات الداخلية بالليرات السورية ستشكل ٦٠٪ من مجموع كامل النفقات التي يحتاجها البرنامج الصناعي وقدرها ٥١٠[1] مليون ليرة سورية وان ٤٠٪ منها ستكون بالعملات الاجنبية •

ب ـ ان تأمين العملات الاجنبية سيكون عن طريق القروض التي عقدتها الجمهورية العربية المتحدة مع كل من الاتحاد السوفييتي والمانيا الغربية •

جـ ـ ان تمويل الصناعات البترولية والتعدينية سيقع بكامله على عاتق القطاع الحكومي •

د ـ ان تمويل الصناعات التحويلية سيقع على عاتق القطاع الخاص بالنسبة للنفقات

---

[1] الواقع ان نفقات البرنامج الصناعي كما ورد في تقرير وزارة الصناعة هي ٥٦٠ مليون ليرة سورية الا انه لما كان هذا البرنامج يتضمن انشاء معامل الاسمدة الكيماوية التي نص البرنامج الانمائي على انشائه والتي رصد لها مبلغ ٥٠ مليون ليرة سورية لهذا استبعدنا هذا المبلغ من نفقات التمويل خوفا من الازدواج في التقدير •

والآن بعد ان تمكنا من معرفة :

اولا ـ الطاقة المالية لتمويل المشاريع الانمائية •

ثانيا ـ الاعتمادات المرصدة في البرنامج الانمائي والبرنامج الصناعي •

علينا ان نقوم بالمقارنة بين هذين العنصرين لنقف على الوضع الحالي • والجدول التالي يظهر هذه المقارنة •

### جدول رقم ( ٣٦ )

مقارنة الطاقة المالية القصوى للقطاع العام مع تكاليف البرامج الانمائية المقررة في الاقليم السوري

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الطاقة المالية القصوى لتمويل المشاريع الانمائية خلال ٩٥٨ ـ ٩٦٧ ( القطاع العام ) | مجموع النفقات والمدفوعات بالليرات السورية المرصدة في موازنة الانماء الاقتصادي خلال ٩٥٨ ـ ٩٦٧ | مجموع النفقات والمدفوعات بالليرات السورية المنتظر دفعها للبرنامج الصناعي خلال ٩٥٩ ـ ٩٦٣ | مجموع النفقات في عامودي ٢+٣ | الفرق بين عامودي ١ و ٤ ١ ـ ٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| | (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) |
| ١٩٥٨ | ٤٨,٧ | ٦٥ | • | ٦٥ | - ١٦,٣ |
| ١٩٥٩ | ٧٤,٨ | ١١٧,٧ | ٥٦,٠ | ١٧٣,٧ | - ٩٨,٩ |
| ١٩٦٠ | ٨٣,٤ | ٢١٦,٣ | ٥٦,٠ | ٢٧٢,٣ | - ١٨٨,٩ |
| ١٩٦١ | ١٥٨,٦ | ١٩٣,٣ | ٥٦,٠ | ٢٤٩,٣ | - ٩٠,٧ |
| ١٩٦٢ | ١٧٦,٣ | ٢٢٤,٢ | ٥٥,٨ | ٢٨٠,٠ | - ١٠٣,٧ |
| ١٩٦٣ | ١٩٥,٤ | ٢٣٥,٧ | ٥٥,٨ | ٢٩١,٥ | - ٩٦,١ |
| ١٩٦٤ | ٢١٦,٢ | ٢٤١,٤ | (٦٠,٠ | ٣٠١,٤ | - ٨٥,٢ |
| ١٩٦٥ | ٢٣٨,٧ | ١٧٠,٢ | (٦٠,٠ | ٢٣٠,٢ | +٨,٥ |
| ١٩٦٦ | ٢٦٢,٩ | ١٥٦,٥ | (١)٦٠,٠ | ٢١٦,٥ | +٤٦,٤ |
| ١٩٦٧ | ٢٨٩,٣ | ١٤٩,١ | (٦٠,٠ | ٢٠٩,١ | +٨٠,٢ |
| | ١٧٤٤,٢ | ١٧٦٩,٤ | [illegible]٩,٦ | ٢٢٨٩,٠ | - ٥٤٤,٨ |

(١) ليس هناك برنامج صناعي للسنوات الاربع الاخيرة لذا فرضنا ان متوسط الاستثمار هو ٦٠ مليون ليرة سورية مع مدفوعات اقساط وفوائد القروض . وهذا الفرض هو اقل من الواقع بدون اي شك .

ويتضح من الجدول المذكور انه سيقع على عاتق القطاع الحكومي مبلغ ٢١٦,٦ مليون ليرة سورية ستؤخذ من الموارد المالية العامة للدولة و١٨٩ مليون ليرة سورية بالعملات الاجنبية . كما انه سيقع على عاتق القطاع الخاص مبلغ ١٠٣,٩ مليون ليرة سورية .

الا ان نفقات القطاع الحكومي بالليرات السورية من جراء تنفيذ البرنامج الصناعي لا يقتصر خلال سني البرنامج على النفقات الداخلية بل يجب اضافة المدفوعات المتوجبة عليه لقاء تسديد فوائد القروض الاجنبية واقساطها ،كما فعلنا عند تقديرنا لنفقات ومدفوعات القطاع الحكومي في البرنامج الانمائي ، ومن المؤسف ايضا ان البرنامج الصناعي لم يذكر شيئا عن هذا الموضوع ولهذا يمكننا القول انه من المنتظر على الاقل دفع ما يعادل ١/٣ القروض الاجنبية كفوائد واقساط خلال السنين الخمس ١٩٥٩ — ١٩٦٤ أي حوالي ٦٣ مليون ليرة سورية .

والآن اذا اضفنا هذه المدفوعات الى النفقات الداخلية المتوجبة على القطاع الحكومي حصلنا على الجدول التالي :

| السنة | النفقات الداخلية | فوائد واقساط القروض الاجنبية | المجموع |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٨ | — | — | — |
| ١٩٥٩ | ٤٣,٤ | ١٢,٦ | ٥٦,٠ |
| ١٩٦٠ | ٤٣,٤ | ١٢,٦ | ٥٦,٠ |
| ١٩٦١ | ٤٣,٤ | ١٢,٦ | ٥٦,٠ |
| ١٩٦٢ | ٤٣,٢ | ١٢,٦ | ٥٥,٨ |
| ١٩٦٣ | ٤٣,٢ | ١٢,٦ | ٥٥,٨ |
| المجموع | ٢١٦,٦ | ٦٣,٠ | ٢٧٩,٦ |

شاريع الانمائية فلا بد من ان يكون على رأس المشاريع الانمائية الواجب تنفيذها مشروع ستثمار نفط كراتشوك .

٣ ــ وقبل البحث في تغطية هذا العجز تحسن الاشارة الى ضرورة اتخاذ احد او اكثر ن التدابير التالية :

آ ــ ادماج البرنامجين في برنامج واحد بحيث تكون النفقات الاستثمارية المخصصة لهذا البرنامج الموحد متعادلة مع طاقة القطاع العام المالية وعلى ان يراعى مبدأ الاولوية في انتقاء وتنفيذ المشاريع التي سوف تدخل البرنامج الموحد ،

ب ــ اللجوء الى القروض الداخلية من القطاع الخاص عن طريق صندوق الدين العام للقيام بتنفيذ البرنامجين معا . وفي هذا المجال يجب اتخاذ كافة التدابير لتشجيع رؤوس الاموال الخاصة على الاستثمار في المشاريع الانمائية .

ج ــ الاستفادة من واردات المشاريع العامة المنجزة (١) .

د ــ اللجوء الى القروض الاجنبية غير المشروطة لسد العجز المنتظر في تنفيذ البرنامجين معا على شرط دراسة طاقة البلد على الاقتراض وتسديد الاقساط والفوائد (٢) .

---

(١) انظر الفصل الثالث من القسم الثالث ( وسائل تمويل مشاريع البرنامج ابلانمائي ) .

(٢) عقدت الجمهورية العربية المتحدة اتفاقا مع حكومة المانيا الاتحادية بتاريخ ١٩٥٨/٥/٧

٦٨ — ومن تحليل الجدول السابق يمكن ايراد الملاحظات التالية :

١ — ان الاموال المعتمدة في البرنامج الانمائي والبرنامج الصناعي والمراد انفاقها خلال السنين العشر القادمة تفوق طاقة القطاع العام ، اذ بينما تبلغ طاقة هذا القطاع القصوى خلال السنين موضع الدراسة ١٧٤٤ مليون ليرة سورية هناك اعتمادات مرصدة في البرنامجين يبلغ مقدارهما ٢٢٨٩ مليون ليرة سورية أي بزيادة قدرها ٥٤٤ مليون ليرة سورية وهذا الفرق هو الحد الادنى للعجز المنتظر للعوامل التالية :

أ — اننا فرضنا التزامات على القطاع العام خلال السنين العشر من اجل الانماء الصناعي مقداره ٥١٩,٦ مليون ليرة سورية في حين من المنتظر ان يساهم القطاع العام بمقدار اكبر . اذ ان هناك كثيرا من الصناعات التي يحجم الرأسمال الاهلي عن المساهمة بها فضلا عن رغبة السلطات العامة اقامتها مستقلة من قبلها لاهداف سياسية او اقتصادية او اجتماعية .

ب — اننا فرضنا تقشفا في نفقات الدولة على الجهاز الاداري وتقييدا في بعض النفقات الحيوية للبلاد كالخدمات الاجتماعية والدفاع الوطني . وقد يحدث ان لا تنجح التدابير المؤدية الى هذا التقشف وان لا تطاع القيود . وعندها سيكون العجز في تمويل المشاريع الانمائية اكبر من الرقم المقدر .

جـ — اننا فرضنا قيودا لتوسع الادارات والمؤسسات العامة التي تقوم بتقديم الخدمات العامة للجمهور . وقد يحدث ان لا يتحقق مثل هذا الفرض نتيجة اما لرغبة السلطات العامة بالتوسع او نتيجة لرغبات الجمهور بذلك . وعندها ينخفض الرقم المخصص لانماء المشاريع وبالتالي يزداد العجز المقدر .

٢ — ان تقدير الطاقة المالية القصوى للقطاع العام بـ ( ١٧٤٤ ) مليون ليرة سورية خلال السنين العشر القادمة يفترض حصول الدولة على مورد سنوي مقداره ٦٣ مليون ليرة سورية كدخل صافي من استثمار النفط المكتشف في كراتشوك اعتبارا من عام ١٩٦١ ، وعلى هذا اذا اردنا ان نحصل على هذا الحجم من الموارد الكلية أي ( ١٧٤٤ ) مليون ليرة سورية لتمويل

# القسم الثاني

## محاولة وضع خطة انمائية
## لكامل اقتصاديات الاقليم السوري

## للسنين العشر القادمة

## ١٩٥٨ - ١٩٦٧

٦٨ — ومن تحليل الجدول السابق يمكن ابداء الملاحظات التالية :

[illegible]
العسكري العشر القادمة تفوق طاقة القطاع العام ان [illegible] تبلغ طاقة هذا القطاع [illegible]
[illegible]
[illegible] الحد الادنى لتعمير السكن [illegible]

[illegible]
ان هناك كثيرا من النشاطات التي [illegible]
السلطات العامة [illegible] من [illegible] الاقتصادية او الاجتماعية .

ب — اذا فرضنا [illegible]
[illegible] التوجه الى هذا [illegible]
الاستثمارية اكبر من الرقم المقدر .

ج — اذا فرضنا قيودا لتوسع الادارات والمؤسسات العامة التي تقوم بتقديم الخدمات العامة للجمهور ، وقد يحدث ان لا يتحقق [illegible] نتيجة [illegible] رغبة السلطات [illegible] بالتوسع او نتيجة رغبات الجمهور بذلك ، وعندها [illegible] الاجر المخصص لانشاء [illegible] وبالتالي زيادة العجز المقدر .

٢ — قدر [illegible] الطاقة [illegible] القصوى للقطاع العام [illegible] ( [illegible] ) [illegible] سورية [illegible]
السنوات العشر القادمة [illegible]

# القسم الثاني

## خطة انمائية للاقليم السوري*

الدافع الرئيسي الذي حملنا على وضع خطة لاقتصاد هذا الاقليم باجمعه هو رغبتنا في ان يكون البرنامج الانمائي المعد للتنفيذ خلال السنين العشر القادمة متمشيا مع طاقة البلد الاستثمارية ومنسجما مع اهداف الخطة الموضوعة • اذ ثبت لنا من تجارب سورية السابقة ان وضع برنامج للمشاريع الانمائية ، حتى ولو حددت فيه طرق تمويله دون ان يكون موضوعا ضمن اطار لخطة انمائية تتناول الاقتصاد بلجمعه لن يكتب لهذا البرنامج النجاح • والموازنة الاستثنائية التي وضعت لهذا الاقليم في عام ١٩٥٥ لمدة سبع سنوات خير دليل على ذلك • اذ لم تستطع تحقيق شيء يذكر من للشاريع الانمائية الواردة فيها وهذا راجع الى انها كانت منظمة على اساس تنفيذ مشاريع عمرانية تحتاج الى اموال ضخمة لا يسمح نصيب حجم الاستثمار الذي كان يوجه الى القطاع العام من تنفيذها ، كما اوضحنا ذلك فيما سبق • وهذا كله ناشيء عن عدم وجود خطة انمائية •

الا ان وضع خطة انمائية تتناول كامل الاقتصاد السوري مع مختلف التفاصيل التي تتعلق بجميع القطاعات وفروع القطاعات امر مستحيل في الوقت الحاضر • ذلك ان مثل هذا العمل يتطلب جهازا متتجا كبيرا متمرسا في قضايا التخطيط • وهذا الجهاز غير موجود الآن لحداثة هذا الاقليم في شؤون التخطيط (١) • لهذا اكتفينا بوضع اطار عام للخطة لكامل اقتصاد

---

* قام باعداد هذا البحث الدكتور محمد حمدة بالاشتراك مع الاستاذ محمود ابراهيم مدير عام التركيب الاقتصادي في لجنة التخطيط في الاقليم الجنوبي .

(١) بذلت الهند جهودا كبيرة في الوصول الى وضع خطة انمائية لاقتصادياتها . وقد اشترك في هذه الجهود كافة الدوائر والمعاهد الاقتصادية والفنية ، كما اشترك الشعب في دراسة ومناقشة الخطة الانمائية . هذا بالاضافة الى الخبراء العالميين المختصين في شؤون التخطيط الذين استدعوا للهند للادلاء بارائهم حول هذا الموضوع.

الا ان توظيف هذه الموارد يخلق طلبا متزايدا على مختلف السلع وبشكل خاص على السلع الصناعية • ولهذا افسحنا المجال في هذه الحقبة من التطور الاقتصادي امام الصناعات المختلفة •

ويمكن الآن اجمال اهداف خطتنا الانمائية للسنين العشر بالامور التالية :

١ — توظيف الموارد غير المستخدمة حتى الآن باقامة المشاريع التي تهدف الى ري الاراضي غير المزروعة والاراضي البعلية وخلق الطاقة الكهربائية لاستخدامها في التوسع الصناعي وانشاء المواصلات اللازمة لاقتصاد هذا الاقليم •

٢ — اقامة الصناعات الرأسمالية والاستهلاكية ، وبشكل خاص الصناعات الاستهلاكية لسد الطلب المتزايد على السلع الصناعية الناشىء عن زيادة الدخل القومي العام والفردي وبالتالي زيادة الاستهلاك الفردي نتيجة لتوظيف الايدي العاملة الفائضة والايدي العاملة الناشئة عن زيادة السكان خلال سني الخطة •

٣ — رفع الدخل القومي بمعدل ٦٠٪ عما هو عليه في نهاية عام ١٩٥٧

٤ — رفع الدخل القومي للشخص الواحد من السكان بمعدل ٣٥٪ في نهاية سني الخطة عما هو عليه في عام ١٩٥٧ •

**الاطار العام للخطة الانمائية :**

قبل ان نعرض الاطار العام لخطتنا الانمائية التي ستظهر العلاقات والارتباطات بين بعض المتغيرات كالدخل القومي والاستثمار والاستهلاك والسكان وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية ، نرى من الضروري ان نستعرض تطور هذه المتغيرات خلال سني ١٩٥٠ — ١٩٥٦ السابقة للوقوف على طاقة الاقتصاد السوري خلال هذه الفترة والتمكن من المقارنة بين حجوم هذه المتغيرات في السنين المذكورة وبين الحجوم والمعدلات التي حددناها في اطار خطتنا المقبلة حتى نستطيع تحقيق الاهداف التي اشرنا اليها •

الواقع ان ليس في الاقليم السوري احصاءات دقيقة عن حجمي الدخل القومي والاستثمار

هذا الاقليم على أن يعمل فيما بعد على استكمال الابحاث التفصيلية التي تتطلبها الخطة على ضوء الاحصاءات الواجب انجازها باسرع وقت ممكن (٢) .

وتتناول الخطة :

١ ـ تحديد حجم الاستثمار لمجمل سنوات الخطة ولكل سنة من سنواتها ، في حدود طاقات الاقليم الشمالي .

٢ ـ توزيع حجم الاستثمار بين قطاع الاستثمارات الرأسمالية وقطاع الاستثمارات الاستهلاكية .

٣ ـ توزيع حجم الاستثمار بين القطاع العام والقطاع الخاص .

٤ ـ تحديد حجم الدخل القومي في نهاية سنوات الخطة .

٥ ـ تحديد حجم الاستهلاك خلال سنوات الخطة بحيث يسمح بتحقيق حجم الاستثمار المحدد في الخطة .

٦ ـ تحديد حجم التوظيف في الايدي العاملة على ضوء الزيادة في السكان خلال سني الخطة .

٧ ـ تحديد حجم الانتاج في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وفي كل فرع من فروع القطاع نفسه .

**اهداف الخطة الانمائية للسنوات العشر القادمة :**

لما كان التطور الاقتصادي في الاقليم السوري لم يصل بعد الى مرحلة استغلال جميع الموارد الطبيعية الموجودة فيه وكان حجم هذه الموارد العاطلة كبيرا نسبيا فان من الطبيعي ان توجه العناية خلال السنين العشر القادمة الى توظيف واستخدام هذه الموارد . ذلك ان استغلال هذه الموارد يخلق الاساس المتين للانطلاق في تنمية اقتصادية مقبلة يزداد فيها معدل التصنيع بشكل ملحوظ .

---

(٢) هذه الاحصاءات تتناول بشكل رئيسي جداول الدخل والمخرج والحسابات القومية للاقليم السوري وغيرها من الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والحيوية .

١ ـ التوسع في زراعة الاراضي القابلة للزراعة ، اذ ارتفعت المساحات المزروعة حبوبا⁽¹⁾ من ( ١,٧١٧,٠٠٠ ) هكتارا في عام ١٩٥٠ الى( ٢,٤٥٧,٠٠٠ ) هكتارا في ١٩٥٦ ، والمساحات المزروعة قطنا من ( ٧٨,٠٠٠ ) هكتارا الى ( ٢٧٣,٢٠٠ ) هكتارا ، وهذا الوضع ادى الى توظيف قسم ملحوظ من عناصر الانتاج المعطلة كالايدي العاملة والارض التي لم تكن تتطلب معدلا كبيرا من الاستثمارات الامر الذي ادى الى زيادة مستوى الدخل القومي الزراعي غير الصافي من ( ٥٥٠ ) مليون ليرة سورية الى ( ٩٣٦ ) مليون ليرة سورية .

٢ ـ ازدياد قدرة الاقليم على الادخار وبالتالي على الاستثمار سواء نتيجة لازدياد نصيب الشخص من الدخل القومي او ازدياد العائدات التي تحصل عليها الحكومة من شركات البترول، تلك الزيادة التي ساعدت على تنمية حجم الدخل القومي في قطاعي البناء والصناعات التابعة للقطاع الخاص وعلى تنمية حجمه بشكل ملحوظ في القطاع العام .

أما حجم الاستثمار ومعدلاته فقد بلغت حداقل ان نلاحظه ايضا حتى في بعض البلدان المتقدمة اقتصاديا . اذ بينما كان مقدار الاستثمار غير الصافي ( ١٧٨ ) مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٠ قفز الى ( ٣٣٨ ) مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٦ أي بزيادة قدرها ٩٠٪ أما معدله بالنسبة للدخل القومي فقد تراوح بين ١٠,٤٪ في عام ١٩٥٣ و ٢٠,٩٪ في عام ١٩٥٥ وبمتوسط قدره ١٥,٣٪ خلال السنين السبع ٩٥٠ ـ ١٩٥٦ .

أما السبب في هذه الزيادة الكبيرة وهذه المقدرة على الاستثمار في الاقليم السوري فراجع الى الامور التالية :

ا ـ مرور سورية بفترة رواج اقتصادي ملحوظ نتيجة للتوسع في الانتاج الزراعي وازدياد الدخل القومي الزراعي الـذي ادى الى زيادة الطلب الفعلي على مختلف السلع والخدمات في القطاعات الاخرى ، الامر الذي ادى الى ارتفاع مستوى الدخل التي من شانها دفع المستثمرين الى التوسع في الاستثمار توقعا لازدياد معدل الارباح .

ب ـ تركز القسم الاكبر من ازدياد الدخل القومي في أيدي المستثمرين وعلى الاخص

---

(٢) اهم الحبوب فقط .

خلال الفترة السابقة للخطة . ولكن استنادا الى التقديرات التي قام بها خبراء المصرف الدولي للانماء الاقتصادي وخبراء هيئة الامم المتحدة قسم الشؤون الاقتصادية ـــ وبما لدينا من احصاءات اولية عن الدخل القومي في عام ١٩٥٦ الذي اجرته مديرية الاحصاء استطعنا تثبيت تقديرات للدخل القومي والاستثمار خلال اعوام ١٩٥٠ ـــ ١٩٥٦ وفقا للجدول التالي :

### جدول رقم (٣٧)

تقدير الدخل القومي ومعدل الاستثمار في الاقليم السوري ١٩٥٠ ـــ ١٩٥٦

| السنة | الدخل القومي غير الصافي بالملايين | نسبة زيادة الدخل القومي[1] | الاستثمار غير الصافي بالملايين | نسبة زيادة الاستثمار[1] | نسبة الاستثمار للدخل القومي | المعدل الوسطي للاستثمار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٠ | ١٢٥٠ | ١٠٠ | ١٧٨,٥ | ١٠٠ | ١٤,٥٪ | |
| ١٩٥١ | ١٥٠٦ | ١٢٠ | ١٩٧ | ١١٠ | ١٣,٠٪ | |
| ١٩٥٢ | ١٧٢٧ | ١٣٨ | ١٨٠ | ١٠١ | ١٠,٣٪ | |
| ١٩٥٣ | ١٥٢٠ | ١٢١ | ٢٣٢ | ١٣٠ | ١٥,٢٪ | |
| ١٩٥٤ | ١٧٨٠ | ١٤٢ | ٣٠٤ | ١٦٩ | ١٧,٠٪ | ١٥,٣٪ |
| ١٩٥٥ | ١٦٥٠ | ١٣٢ | ٣٤٥ | ١٩٤ | ٢٠,٩٪ | |
| ١٩٥٦ | ٢٢٠٠ | ١٧٦ | ٣٣٨ | ١٩٠ | ١٥,٣٪ | |
| | | | | ١٥٩٦ | | |

ويلاحظ من الجدول السابق ان الدخل القومي غير الصافي في الاقليم الشمالي كان يز من سنة الى اخرى ازديادا كبيرا بشكل لا يلاحظ حتى في بعض البلدان المتقدمة اقتصاديا . تراوح للمعدل الوسطي للزيادة السنوية ١٣,٦٪ . كما بلغت الزيادة الكلية خلال السنين الس الاخيرة ١٩٥١ ـــ ١٩٥٦ مقدار (٩٥٠) مليون ل.س . أي بمعدل وسطي مقداره (١٥٨ مليون ليرة سورية ويرجع السبب في هذه الزيادةالكبيرة الى العوامل التالية :

---

[1] سنة الاساس ١٩٥٠ = ١٠٠

لطاقة الاقليم على الاستثمار . ولهذا فان الحصول على القرض السوفييت واحتمال الحصول على قروض اجنبية اخرى واستثمار البترول من شأنه ان يزيد في حجم الاستثمارات وحجم الدخل القومي أيضا المذكورين في اطار الخطة .

ب ــ ان معدلات الاستثمار التي حققها الاقليم السوري خلال السنين الماضية لم تكن تعتمد على القروض الاجنبية كما أنه لم يكن هناك بترول للاستثمار . وبما اننا اعتمدنا في تحديد معدلات الاستثمار خلال سني الخطة على ماوصلت اليه هذه المعدلات خلال السنين الماضية فان بالامكان والحالة هذه عقد المقارنة بين الحالتين وبيان عدم مبالغتنا في تحديد حجم الاستثمار خلال الخطة المقبلة .

ثانيا ــ رفع معدل الاستثمار بالتدريج خلال سني الخطة من ١٣٪ الى ١٧٪ من الدخل القومي .

ثالثا ــ ابلاغ حجم الاستثمارات مقدار ( ٤٤٠٠ ) مليون ليرة سورية في نهاية سني الخطة .

رابعا ــ تحديد حجم الاستهلاك الخاص والعام خلال سني الخطة تحديدا يجعل معدل الاستهلاك يتدرج من ٨٦٫٧٪ في اول سنة من سني الخطة الى ٨٣٪ من الدخل القومي في نهاية سني الخطة .

خامسا ــ تدخل الدولة في توزيع حجم الاستثمار بين الاستثمار في الانتاج الرأسمالي وبين الاستثمار في الانتاج الاستهلاكي بمعدلات تتدرج من ٤٠٪ الى ٥٦٪ من الحجم الكلي للاستثمار .

### اولا ــ رفع معدل الاستثمار الصافي من ١٣٪ الى ١٧٪ من الدخل القومي الصافي :

لا بد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ملحوظة تنقذ الاقتصاد السوري من تقلباته السنوية الخطرة وتأخذ به في طريق تصنيع معقول من رفع معدل الاستثمار الصافي بالتدريج من ١٣٪ في أول سني الخطة الى ١٧٪ في نهاية سني الخطة حتى تتمكن من استثمار ( ٤٤٠٠ ) مليون ليرة سورية في خلال السنوات العشر القادمة .

المستثمرين الزراعين الامر الذي ساعد على توجيه القسم الاكبر من هذه الزيادة الى ميدان الاستثمار .

ج — ازدياد مقدار العائدات المتحصلة من شركات البترول وعلى الاخص في السنين الاخيرة الامر الذي ساعد على زيادة حجم الاستثمار في القطاع العام ، كما هو واضح في جدول الاستثمار السابق .

د — سياسة الحماية التي اتبعتها السلطات العامة تجاه الصناعات المختلفة .

هـ — استثمار قسم من الادخارات المتراكمة أثناء فترة الحرب الاخيرة .

بعد هذا العرض لتطور الدخل القومي في السنين السابقة وتبيان مقدرة الاقليم عل الاستثمار يمكن الآن عرض نماذج اطار الخطة الانمائية للسنين العشر القادمة بغية تنفيذ المشاريع الانمائية التي يمكن عن طريقها تحقيق الاهداف التي نوهنا عنها .

**المبادىء المتخذة اساسا في تحضير اطار الخطة الانمائية :**

يمكن ادراج المبادىء المستند عليها في تحضير نماذج الخطة النمائية في الامور التالية :

اولا — اعتبار الادخار الاهلي الناشيء سواء عن الادخار الخاص الذي يقوم به الافراد والشركات او عن الادخار العام الذي تقوم به الادارات والمؤسسات العامة والبلديات العنصر الذي سيمول تشكيل رأس المال في الاقليم الشمالي . أي أن حجم الاستثمارات الواردة في جداول اطار الخطة والواجب تأمينها خلال سني الخطة ستمول فقط عن طريق الادخار الاهلي .

ولقد افترضنا هذا الفرض لسببين :

آ — ان العنصر المذكور هو العنصر الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه خلال مدة طويل تستغرق عشر سنوات اذ لو اعتمدنا في حسابنا في تمويل تكوين رأس المال ( الاستثمار ) خلال سني الخطة على ما يمكن الحصول عليه من قروض اجنبية (١) أو ما يمكن نيله عن طريق استثمار البترول الذي ظهر في الاقليم لكانت خطتنا ضعيفة التماسك . ذلك ان هذه المصادر المعرض للتقلبات من شأنها ان تحملنا — فيما لو أخذناها بالاعتبار — الى تقرير خطة فيها شيء من المبالغ

---

(١) على الرغم من اننا حصلنا على قرض سوفييتي قبل اعداد الخطة .

رفع المعدل الوسطي للاستثمار بواقع ٣٪ من لدخل القومي عما كان عليه أمر يسير • ذلك انه من المنتظر ان يخصص قسم ملحوظ من هذه العائدات الاضافية الى البرامج الانمائية تاركين القسم الآخر للاستهلاك •

والجدول التالي يبين مقدار الاستثمار الواجب تحقيقه خلال كل سنة من سني الخطة وخلال كامل الخطة • كما يبين حجم الدخل القومي التي يمكن ان يتحقق نتيجة لاستثمار هذا الحجم من رؤوس الأموال •

**ثانيا — ابلاغ مجموع الاستثمارات في نهاية الخطة مقدار (٤٤٠٠) مليون ليرة سورية •**

لدى تطبيق المعدلات التي اشرنا اليها والمدرجة في الجدول التالي يصل مجموع الاستثمارات خلال السنين العشر الى اكثر من (٤٤٠٠) مليون ليرة سورية ولقد افترضنا ان نسبة الاستثمار الى الدخل القومي هي (٣) على أساس انها بلغت خلال السنين السابقة ١٩٥١ — ١٩٥٦ أقل من هذا المعدل(١) •

الا انه الى جانب هذا المقدار من الاستثمارات التي يمكن ان تأتي عن طريق الادخار الداخلي الخاص والعام وعن طريق الاموال الآتية من العائدات البترولية هناك مبلغ من المال سيأتي خلال سني الخطة عن طريق القرض السوفيتي والذي يبلغ مقداره الصافي بعد استبعاد دفع الأقساط المستحقة والفوائد (٣٧٠) مليون ل.س. ، فيكون مجموع الاستثمارات القابلة التحقيق حوالي (٤٩٤٨) مليون ل.س.

يضاف الى هذا ايضا العائدات او الارباح التي تنشأ عن طريق استثمار الثروة البترولية التي ظهرت في الاقليم الشمالي والمنتظر في القريب العاجل البدء باستثمارها وقد تشكل هذه الارباح مبلغا ملحوظا قد يرفع حجم الاستثمار الكلي خلال سني الخطة الى مستوى عال ملحوظ •

---

(١) بلغت هذه النسبة ١,٩ في المانيا الغربية و (١) في روسيا و ٢,٥ في الولايات المتحدة و ١,٧ في النمسا و (٢) في بلجيكا خلال المدة ١٩٤٨ — ١٩٥٤ •

قد يقال ان هذا المعدل مرتفع بالنسبة لطاقة الاقليم على الادخار ، الا اننا نعتقد ان هذا المعدل قابل للتحقيق للاسباب التالية :

أ — ان المعدل الوسطي للاستثمار خلال السنين السبع الماضية ١٩٥٠ — ١٩٥٦ قد بلغ ١٣٪ من الدخل القومي (١) ، على الرغم من اتباع سورية الحرية الاقتصادية فيما يتعلق بسياسة الاستثمار والاستهلاك ، فالدولة لم تكن تتدخل مطلقا في توجيه المدخرات الفردية توجيها غير مباشر نحو الاستثمارات التي يحتاج اليها المجتمع ، فضلا عن أنه لم يكن لديها أية سياسة محددة فيما يتعلق بالاستهلاك ، والسياسة الجمركية اكبر دليل على هذه الحرية خلال السنين السبع الماضية .

فاذا تدخلت الدولة في توجيه الادخار في الاقليم السوري نحو الاستثمارات المدرجة في البرامج الانمائية الموضوعة للقطاع العام والقطاع الخاص واتبعت سياسة تقييدية فيما يتعلق بالاستهلاك (٢) فان امكان الحصول على زيادة في المعدل الوسطي للاستثمار قدره ٣٪ من الدخل القومي في سني الخطة ليس بالامر العسير . ذلك لان المعدل الوسطي للاستثمار خلال سني الخطة لن يتجاوز ١٥٪ .

ب — ان الهند في خطتها الانمائية الطويلة الأجل قد فرضت معدلات للتنمية تفوق هذا المعدل على الرغم من ان متوسط الدخل القومي بالنسبة للفرد الواحد لم يبلغ ما بلغه في هذا الاقليم . ففي الخطة الخامسة حدد معدل الاستثمار بالنسبة للدخل القومي بـ ١٧٪ في حين لن يبلغ متوسط الدخل الفردي خلال هذه الخطة (٤٠٠) ليرة سورية .

ج — لقد تمكن الاقليم السوري من تحقيق استثمارات بمعدل ١٥٪ من الدخل القومي على الرغم من ان مقدار العائدات التي حصل عليها الاقليم لم يكن شيئا يذكر خلال اعوام ١٩٥٠ — ١٩٥٤ ، وانما ارتفعت بشكل ملحوظ خلال عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ . فاذا ارتفع مقدار العائدات خلال سني العشر السابقة كما هو منتظر واكيد — نتيجة لزيادة حجم البترول المار عبر الاراضي السورية ونتيجة لمد انابيب جديدة عبر سورية كما هو متوقع واكيد ايضا — فان امكان

---

(١) انظر جدول الدخل القومي والاستثمار ١٩٥٠ — ١٩٥٦ ( جدول رقم ٣٧ ) .

(٢) بلغت قيمة استيراد السلع الكمالية فقط خلال عام ١٩٥٥ (١٣٪) من قيمة مجموع الواردات

**ثالثا ـ تدخل الدولة في توزيع حجم الاستثمارات بين الاستثمار في الانتاج الراسمالي وبين الاستثمار في الانتاج الاستهلاكي ٠**

لا بد لكي تتمكن الدولة من تنفيذ مشاريع انمائية كبرى من التدخل في توزيع حجم الاستثمارات بين الاستثمار في الانتاج الرأسمالي الذي تقوم به السلطات العامة وبين الاستثمار في الانتاج الاستهلاكي الذي يقوم به ، على الاغلب ، الافراد والشركات ٠

ونظرة الى توزيع حجم الاستثمار خلال السنين السبع الماضية بين القطاع العام والقطاع الخاص تظهر مدى ضرورة تدخل الدولة في السنين المقبلة لاعادة توزيع حجم الاستثمار ٠

فالجداول السابقة الخاصة بتوزيع حجم الاستثمار على القطاعات تظهر ان القسم الاعظم من الاستثمارات يذهب الى القطاع الخاص ٠ اذ تتراوح نسبتها في هذا القطاع ما بين ٧٥,٧٪ و ٨٤,٥٪ خلال السنين الماضية أما القطاع العام فلا ينال الا جزءا بسيطا لا يتجاوز ٢٤,٣٪ من مجموع الاستثمارات ٠

ثم اننا لو نظرنا الى هذا التوزيع من ناحية المبالغ لوجدنا ان مجموع الاستثمارات التي تمكن القطاع العام من تحقيقها خلال الاعوام السبع الماضية ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦ قد بلغت (٣٤١,٤) مليون ل٠س٠ أي بمعدل سنوي يقل عن ( ٤٩ ) مليون ل٠س٠ وهذا يعادل فقط ٣٪ من الدخل القومي ٠

ان مثل هذا الحجم من الاستثمار الذي يصيب القطاع العام لا يمكنه بأي حال من الاحوال ان يكفي للقيام بتأمين صيانة الرأسمال الوطني القديم كصيانة الطرق والجسور والسكك الحديدية ٠٠ الخ٠ وتجهيز مختلف الادارات والمصالح والمؤسسات العامة بالابنية والتجهيزات الرأسمالية لتتمكن من تقديم خدماتها من ناحية ومن ناحية اخرى للقيام بالمشاريع الانمائية الكبرى التي تتطلب اموالا كبيرة ٠

ثم اننا لو نظرنا الى حجم الاستثمار في القطاع الخاص او في القطاع العام بالنسبة للدخل القومي خلال السنين الماضية لاتضح لنا انحراف هذا التوزيع كما يظهر ذلك الجدول التالي :

## جدول رقم (٣٨)

## اطار الخطة الانمائية ١٩٥٨ – ١٩٦٧

### الدخل القومي والاستثمار بملايين الليرات السورية

| السنة | الدخل القومي (١) | معدل الاستثمار | الاستثمار |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٧ | ٢٣١٢ | ١٣,٠ | ٣٠٠ |
| ١٩٥٨ | ١٧٠٠ | ١٣,٣ | ٢٢٦ |
| ١٩٥٩ | ٢٥١٩ | ١٣,٧ | ٣٤٥ |
| ١٩٦٠ | ٢٦٣٤ | ١٤,١ | ٣٧١ |
| ١٩٦١ | ٢٧٥٧ | ١٤,٤ | ٣٩٧ |
| ١٩٦٢ | ٢٨٨٩ | ١٤,٨ | ٤٢٧ |
| ١٩٦٣ | ٣٠٣١ | ١٥,٣ | ٤٦٣ |
| ١٩٦٤ | ٣١٨٥ | ١٥,٧ | ٥٠٠ |
| ١٩٦٥ | ٣٣٥١ | ١٦,١ | ٥٣٩ |
| ١٩٦٦ | ٣٥٣٠ | ١٦,٤ | ٥٧٨ |
| ١٩٦٧ | ٣٧٣٢ | ١٧,٠ | ٦٣٢ |
| المجموع | | | ٤٤٧٨ |

واخيرا لابد من الاشارة الى الاموال التي ستأتي عن طريق التمويل بالعجز والتي اقرتها بنسب معقولة دوائر هيئة الامم المتحدة الاقتصادية ، ذلك التمويل الذي يؤدي الى الادخار الجبري في المجتمع لحساب الدولة القائمة على تنفيذ المشاريع الانمائية .

---

(١) لم ناخذ بالاعتبار ظاهرة التقلبات الزراعية التي من شانها تخفيض الدخل القومي في بعض السنوات . ذلك اننا حسبنا زيادة الدخل القومي في كامل القطاعات الاقتصادية على اساس اعتبار نسبة الاستثمار للدخل القومي تعادل (٣) . في حين انها في الواقع تبلغ (١) في القطاع الزراعي الذي يشكل ٥٠٪ من مجمل الدخل القومي . كما اظهرت ذلك زيادات الدخل القومي في الزراعة خلال السنين الماضية .

والجدول التالي يظهر توزيع الاستثمارات بين القطاعين الكبيرين : قطاع الاستثمار في الانتاج الرأسمالي وقطاع الاستثمار في الانتاج الاستهلاكي . وقد حددنا معدلات مختلفة التوزيع لكل سنة من سني الخطة على ضوء الاعتبارات التي نوهنا بها أعلاه . فجعلناها بمعدل ٤٠٪ للقطاع العام في السنة الاولى نظرا لعدم شروع الدولة بعد باتخاذ التدابير للحد من التوسع في الاستثمار الخاص الذي ينصب على الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية ، ثم تدرجنا في المعدلات الى ان وصلنا الى نسبة ٥٦٪ ومن ثم خفضناها في آخر سني الخطة الى معدل ٣٦٪ .

وتطبيقا لهذه المعدلات تكون حصة الاستثمار في الانتاج الرأسمالي الذي ستقوم الدولة بالقسم الاعظم منه قد بلغت ( ٢١٤٦ ) مليون ل.س. أي ما يعادل ٤٧٪ من المجموع الكلي للاستثمارات .

ومن الجدير بالذكر أن هذا المبلغ يجب ان يوزع بين الاستثمارات التي تتطلبها الادارات والمؤسسات والمصالح العامة والبلديات لتأمين صيانة رأس المال العام وتجهيزه بالادوات والآلات اللازمة لتأمين الخدمات العامة وبين المشاريع الانمائية التي القيت على عاتق مؤسسة الانماء الاقتصادي .

هذا وانه يجب اتخاذ كافة التدابير من قبل السلطات العامة للضغط على حجم الاستثمارات التي تتطلبها الادارات والمؤسسات والمصالح العامة والبلديات خلال سني الخطة — وبصورة خاصة خلال سني ١٩٦٠ — ١٩٦٤ لافساح المجال أمام مؤسسة الانماء الاقتصادي للتمكن من تمويل مشاريعها الانمائية .

أما حجم الاستثمار المخصص للانتاج الاستهلاكي فقد خصص من الادخار الاهلي مبلغ ( ٢٣٣٢ ) مليون ل.س. وهذه تعادل ٥٣٪ من مجموع الاستثمارات القابلة التنفيذ من الادخار الوطني العام والخاص . ولقد تدرجنا في النسب المخصصة لهذا القطاع في كل سنة من السنين على ضوء الاعتبارات التي ذكرناها في معرض توزيع الاستثمارات على القطاع العام . فبدأنا بنسبة ٦٠٪ في أول سنة من سني الخطة ثم رفعناها في السنين الاخيرة الى المعدلات التي بدأنا بها في السنين الاولى للخطة .

ومن الجدير بالذكر ان هذا الحجم من الاستثمارات لايمثل سوى الاستثمارات التي يمكن

| السنة | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥٤ | ١٩٥٥ | ١٩٥٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدخل القومي غير الصافي | ١٢٥٠ | ١٥٠٦ | ١٧٣٧ | ١٥٢٠ | ١٧٨٠ | ١٦٥٠ | ٢١٠٠ |
| نسبة حجم الاستثمار في القطاع الخاص للدخل القومي | ١٢٪ | ١٠,٧ | ٨,١٪ | ١٢,٥٪ | ١٤,٤٪ | ١٧٪ | ١٢,٢٪ |
| نسبة حجم الاستثار في القطاع العام للدخل القومي | ٢,٥٪ | ٢,٣٪ | ٢,٢٪ | ٢,٧٪ | ٢,٦٪ | ٣,٩٪ | ٤٪ |
| نسبة مجموع حجم الاستثمار في القطاعين للدخل القومي | ١٤,٥٪ | ١٣٪ | ١٠,٣٪ | ١٥,٢٪ | ١٧٪ | ٢٠,٩٪ | ١٦,٢٪ |

لهذا افترضنا في خطتنا وجوب تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية واتخاذ كافة التدابير التي من شأنها الوصول الى اعادة توزيع الاستثمارات بحيث يستطيع القطاع العام الحصول على مقدار من الاموال من مجموع الادخارات الداخلية يكفي لتحقيق برامجه الانمائية .

ولقد وضعنا في خطتنا توزيعا لحجم الاستثمارات التي يمكن تحقيقها عن طريق تنفيذ التدابير المنوه عنها على ضوء طبيعة المشروعات الانمائية الواردة في برنامجنا الانمائي وحاجة الادارات والمؤسسات والمصالح العامة والبلديات للصيانة والتجهيزات الرأسمالية لتأمين تقديم خدماتها والزيادة في الطلب الفعلي على مختلف السلع الرأسمالية والسلع والخدمات الاستهلاكية نتيجة لتنفيذ المشاريع الانمائية .

لا يمكن تحقيقه الا عن طريق الضغط على الاستهلاك ، ويتناول هذا الضغط كلا من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام .

لقد قيدنا معدلات الاستهلاك خلال سني الخطة بمعدل وسطي قدره ٣٪ عن المعدل الوسطي للاستهلاك في السنين السبع الاخيرة ، الا ان هذا لا يعني البتة بأن متوسط استهلاك الفرد خلال سني الخطة يقل عن متوسط استهلاكه خلال السنين السبع الماضية ، بل بالعكس ، فان متوسط استهلاك الفرد سيرتفع بشكل ملحوظ في السنين المقبلة والجدولان التاليان يبينان انه على الرغم من ازدياد عدد السكان في الاقليم الشمالي خلال السنين العشر المقبلة بمقدار ١،١٦١،٠٠٠ شخصا تقريبا أو بمعدل قدره ٢٨٪ من عدد السكان في نهاية ١٩٥٧ فان المعدل الوسطي للاستهلاك بالنسبة للشخص الواحد سيرتفع في نهاية الخطة الى ٢٠٪ عما كان عليه في نهاية عام ١٩٥٧ .

وهذا يدل بوضوح على امكانية رفع مستوى معيشة الافراد في هذا الاقليم .

أما اذا نظرنا الى زيادة حجم الاستهلاك خلال سني الخطة فاننا نرى أن معدل الزيادة يفوق معدل الزيادة للاستهلاك الفردي ، اذ يظهر الجدول ان زيادة حجم الاستهلاك ستكون بمعدل ٥٣،٥٪ في نهاية سني الخطة عما كان عليه في نهاية عام ١٩٥٧ ، وهذه نسبة مرتفعة جدا اذا قيست بالخطط الموضوعة لكثير من البلدان المختلفة اقتصاديا .

أما الدخل القومي فسيزداد بمعدل ٦٠،٩٪ خلال سني الخطة والدخل القومي الفردي بمقدار ٢٥،٨٪ أي اننا نستطيع ، خلال مدة لا تقل عن (١٧) عاما من مضاعفة الدخل القومي الاجمالي في الاقليم السوري .

أخذها عن طريق الادخار الداخلي العام والخاص. لهذا يضاف اليها الاستثمارات المأخوذة عن طريق القرض السوفييتي والقروض الاجنبية الاخرى التي يمكن عقدها مع الدول الاجنبية • والارباح التي يمكن الحصول عليها عن طريق استغلال الثروة البترولية التي ظهرت في هذا الاقليم والثروة المعدنية التي تظهر الدراسات والابحاث وجودها في باطن الارض •

### جدول رقم (٣٩)

خطة توزيع مجموع الاستثمار بين الاستثمار الرأسمالي والاستثمار الاستهلاكي للسنين العشر القادمة

بملايين الليرات السورية

| | حجم الاستثمار في الانتاج الراسمالي | | حجم الاستثمار في الانتاج الاستهلاكي | | |
|---|---|---|---|---|---|
| السنة | مجموع الاستثمار | النسبة لمجموع الاستثمار | مقدار الاستثمار | النسبة لمجموع الاستثمار | مقدار الاستثمار |
| ١٩٥٨ | ٢٢٦ | ٤٠٪ | ٩٠,٤ | ٦٠٪ | ١٣٥,٦ |
| ١٩٥٩ | ٣٤٥ | ٤٨٪ | ١٦٥,٦ | ٥٢٪ | ١٧٩,٤ |
| ١٩٦٠ | ٣٧١ | ٥٣٪ | ١٩٦,٣ | ٤٧٪ | ١٧٤,٧ |
| ١٩٦١ | ٣٩٧ | ٥٤٪ | ٢١٤,٣ | ٤٦٪ | ١٨٢,٧ |
| ١٩٦٢ | ٤٢٧ | ٥٦٪ | ٢٣٩,١ | ٤٤٪ | ١٨٧,٩ |
| ١٩٦٣ | ٤٦٣ | ٥٦٪ | ٢٥٩,٢ | ٤٤٪ | ٢٠٣,٨ |
| ١٩٦٤ | ٥٠٠ | ٥٦٪ | ٢٨٠ | ٤٤٪ | ٢٢٠ |
| ١٩٦٥ | ٥٣٩ | ٤٥٪ | ٢٤٢,٥ | ٥٥٪ | ٢٩٦,٥ |
| ١٩٦٦ | ٥٧٨ | ٤٠٪ | ٢٣١,٢ | ٦٠٪ | ٣٤٦,٨ |
| ١٩٦٧ | ٦٣٢ | ٣٦٪ | ٢٢٧,٥ | ٦٤٪ | ٤٠٤,٥ |
| المجموع | ٤٤٧٨ | | ٢١٤٦,١ | | ٢٣٣١,٩ |

هذا وانه لا يمكن اغفال الموارد التي ستأتي عن طريق الادخار الجبري التي تحدثه قروض المصرف المركزي للدولة والمخصصة للمشاريع الانمائية •

**رابعا – تحديد حجم الاستهلاك الخاص والعام خلال سني الخطة •**

أن رفع معدل الاستثمار خلال سني الخطة بمعدل وسطي قدره ٣٪ من الدخل القومي عن معدله الوسطي خلال السنين السابقة يتطلب زيادة الادخار الوسطي بهذا المعدل • وهذا

## جدول رقم ( ٤١ )

## اطار الخطة الانمائية ١٩٥٨ — ١٩٦٧

## السكان والدخل القومي والاستهلاك

| السنة | تزايد السكان | تزايد الدخل القومي | تزايد الدخل الفردي | تزايد الاستهلاك | تزايدالاستهلاك الفردي |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٧ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١٩٥٨ | ١٠٢,٥ | ٧٣,٩ | ٧١,٨ | ٧٣,٢ | ٧١,٣ |
| ١٩٥٩ | ١٠٥,١ | ١٠٨,٩ | ١٠٣,٧ | ١٠٨,٠ | ١٠٢,٨ |
| ١٩٦٠ | ١٠٧,٦ | ١١٣,٠ | ١٠٥,٩ | ١١٢,٤ | ١٠٤,٥ |
| ١٩٦١ | ١١٠,٣ | ١١٠,٥ | ١٠٨,٠ | ١١٧,٤ | ١٠٦,١ |
| ١٩٦٢ | ١١٣,١ | ١٢٤,٩ | ١١٠,٥ | ١٢٢,٣ | ١٠٨,٢ |
| ١٩٦٣ | ١١٥,٩ | ١٣١,٠ | ١١٣,١ | ١٢٧,٦ | ١١٠,١ |
| ١٩٦٤ | ١١٨,٨ | ١٣٧,٨ | ١١٥,٩ | ١٣٣,٤ | ١١٢,٣ |
| ١٩٦٥ | ١٢١,٨ | ١٤٤,٩ | ١١٩,٠ | ١٣٩,٧ | ١١٤,٦ |
| ١٩٦٦ | ١٢٤,٩ | ١٥٢,٦ | ١٢٢,٤ | ١٤٦,٧ | ١١٧,٥ |
| ١٩٦٧ | ١٢٨ | ١٦٠,٩ | ١٢٥,٨ | ١٥٣,٥ | ١٢٠,٠ |

ومما سبق يتضح ان الاقليم الشمالي ليس في وضع صعب حيث تتسابق فيه زيادة السكان مع زيادة الدخل القومي كما هو الحال في الهندمثلا وحيث تصبح مسألة رفع مستوى المعيشة امرا صعبا للغاية . بل العكس لا تظهر الاحصاءات الحيوية واحصاءات الدخل القومي للسنين السابقة ان متوسط الدخل القومي للفرد الواحدقد ارتفع ارتفاعا ملحوظا على الرغم من ازدياد عدد السكان بواقع ٢,٥٪ سنويا وعدم وجودخطة انمائية تحاول زيادة حجم الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل القومي .

## الجدول رقم ( ٤٠ )

### اطار الخطة الانمائية ١٩٥٨ — ١٩٦٧

### الدخل القومي والاستثمار والاستهلاك

| السنة | الدخل القومي بملايين الليرات | الاستثمار بملايين الليرات | الاستهلاك بملايين الليرات | الدخل القومي للفرد بالليرات | الاستهلاك الفردي بالليرات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٧ | ٢٣١٢ | ٣٠٠ | ٢٠١٢ | ٥٥٧ | ٤٨٥ |
| ١٩٥٨ | ١٧٠٠ | ٢٢٦ | ١٤٧٤ | ٤٠٠ | ٣٤٦ |
| ١٩٥٩ | ٢٥١٩ | ٣٤٥ | ٢١٧٤ | ٥٧٨ | ٤٩٩ |
| ١٩٦٠ | ٢٦٣٤ | ٣٧١ | ٢٢٦٣ | ٥٩٠ | ٥٠٧ |
| ١٩٦١ | ٢٧٥٧ | ٣٩٧ | ٢٣٦٠ | ٦٠٣ | ٥١٥ |
| ١٩٦٢ | ٢٨٨٩ | ٤٢٧ | ٢٤٦٢ | ٦١٦ | ٥٢٥ |
| ١٩٦٣ | ٣٠٣١ | ٤٦٣ | ٢٥٦٨ | ٦٣٠ | ٥٣٤ |
| ١٩٦٤ | ٣١٨٥ | ٥٠٠ | ٢٦٨٥ | ٦٤٦ | ٥٤٥ |
| ١٩٦٥ | ٣٣٥١ | ٥٣٩ | ٢٨١٢ | ٦٦٣ | ٥٥٦ |
| ١٩٦٦ | ٣٥٣٠ | ٥٧٨ | ٢٩٥٢ | ٦٨٢ | ٥٧٠ |
| ١٩٦٧ | ٣٧٢٢ | ٦٣٢ | ٣٠٩٠ | ٧٠١ | ٥٨٢ |

# القسم الثالث

## البرنامج الانمائي والموازنة الانمائية

## للسنين العشرة القادمة

## ١٩٥٨ — ١٩٦٧

(ملحق رقم ٤)

[illegible]

[illegible]

| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible]

# الفصل الأول

## أغراض البرنامج الانمائي وتوزيع الاعتمادات*

١ ــ من الواضح ان اغراض أي برنامج انمائي ينبغي ان تتوخى بالدرجة الاولى تحقيق قيم يرنو اليها المجتمع بكامله . وبرامج التنمية لم تعد تقتصر على مجرد السعي لزيادة الانتاج المادي فحسب بل اصبح من الضروري ان تؤمن تحقيق اغراض واسعة وان تعمل على تنفيذ اهداف من شأنها جلب المنفعة المادية والمعنوية لكافة افراد المجتمع . وهذه الاغراض والاهداف توضع عادة بشكل سياسات عامة تعتمدها الدولة وتعمل على تطبيقها كسياسة الاستخدام الكامل لكافة الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة في البلاد وكسياسة ازالة الفوارق الاقتصادية الكائنة بين طبقات المجتمع المختلفة . ويجب الاحتراز هنا بأن لا ينظر الى شتى اغراض التنمية على انها اغراض منفصلة بعضها عن بعض بمعنى ان تحقيق احدها يقتضي بالضرورة التوقف عن تحقيق الاغراض الاخرى بل على العكس من ذلك فان اغراض التنمية هي اغراض مترابطة ترابطا وثيقا لا يمكن تحقيق أحدها دون تحقيق الاخرى . فغرض زيادة الانتاج مثلا لا يؤمل تحقيقه كاملا مالم يرافق ذلك العمل على تحقيق أغراض اوسع مدى تتعلق بتحسين الوضع الاجتماعي العام في البلاد . وكذلك الحال فيما لو جرى العمل على تحقيق اغراض العدالة الاجتماعية وازالة الفوارق الاقتصادية دون الاخذ بعين الاعتبار امكانية زيادة الانتاج زيادة ملحوظة لكي يمكن تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لكافة افراد المجتمع على السواء .

---

* قام باعداد هذا البحث الدكتور برهان الشطي الخبير المعاون في مديرية الشؤون الاقتصادية .

أعباء الاقتصاد القومي ومتطلباته . غير أن الشيء الملاحظ هو ان الحكومة لم تقم بكل ماكان مفروضا عليها القيام به في حقل التنمية الاقتصادية. وكما ذكرنا في الفصل الاول في معرض الكلام من مشكلة الانماء الاقتصادي في الاقليم السوري فان جميع ما قامت به الحكومة منذ عهد الاستقلال حتى صدور برنامج الانماء الاقتصادي كان من العوامل الفعالة في تنشيط الحركة الاقتصادية وتطويرها الا أن الظاهرة الاساسية التي غلبت على تلك الاعمال كانت ظاهرة عدم التخطيط وبعثرة الجهود . يضاف الى ذلك أيضا أن الحكومة كانت على الغالب متخلفة عن القطاع الخاص في تأدية وظائفها الاقتصادية الاساسية وهي تأمين القاعدة الاقتصادية وتقويتها وتوسيعها .

٤ ـ وهكذا فان الغرض الاساسي من اصدار برنامج الانماء الاقتصادي للسنوات العشر ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ ينصب بالدرجة الاولى والاخيرة على تنفيذ المشاريع التي من شأنها تدعيم القاعدة الاقتصادية في البلاد وبالتالي تنشيط القطاع الخاص وفتح آفاق جديدة له في حقل الاستثمار والانتاج . وهذا ما حدا بنا الى التحذير من النظر الى البرنامج الانمائي على أنه خطة تنمية اقتصادية تشمل الاقتصاد القومي بأكمله وانما هو في الحقيقة برنامج يتضمن القيام بالمشاريع التي يقع تنفيذها على عاتق الحكومة لانها تقع بالضرورة ضمن دائرة اختصاصها ومهامها .

وان تدعيم القاعدة الاقتصادية وتقويتها يتطلب بالضرورة ان تأخذ الحكومة على عاتقها اقامة السدود وتنظيم احواض الانهار وحفر الآبار والاعتناء بالتحريج والقيام بالدراسات والتحريات الآيلة لتحسين الانتاج الزراعي وتحسين أصنافه وكذلك مد الخطوط الحديدية وشق الطرق وانشاء المطارات والجسور . كما ان على الحكومة ان تهتم بالامور الصناعية وأن تهيء السبل لتوسع الانتاج الصناعي واقامة الصناعات الجديدة وايجاد الوسائل المجدية لتسهيل التسليف الصناعي ومد الصناعات القائمة والناشئة بما تحتاج اليه من رؤوس اموال . وعلى الحكومة أيضا أن تقوم بأجراء التحريات اللازمة عن المعادن والخامات الصناعية المدفونة في باطن الارض . ومن الامور الهامة التي تنشط الوضع الاقتصادي العام في البلاد تحسين أحوال السياحة والاصطياف لما تجره على البلاد من منافع مادية شتى ولا سيما الحصول على مورد وفير من العملات الاجنبية . ولا ريب أن تنفيذ هذه المشاريع كلها يحتاج الى توفر الخبرة الفنية

٢ ـ ولقد اشرنا في آواخر الفصل الاول الى انه تم اعداد برنامج انمائي للاقليم السوري وجرى تصديقه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٨ . وأوضحنا آنئذ انه يجب ان ينظر الى هذا البرنامج على انه خطوة اولى متواضعة في حقل التخطيط للتنمية الاقتصادية . ولذلك فانه عند تحليل اغراض هذا البرنامج يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار واقع الاقتصاد السوري وطبيعة المرحلة الانمائية التي وصل اليها . وانه لمما لا ريب فيه ان الاغراض الواسعة للتنمية الاقتصادية والمتعارف عليها من قبل كافة الامم ولا سيما الامم المتخلفة منها هي اغراض علينا ان نضعها نصب أعيننا . على انه ينبغي علينا في الوقت نفسه ان ندرك بان مثل هذه الاغراض الواسعة هي من نوع الاغراض البعيدة المدى التي لايمكن تحقيقها الا على مراحل وخلال مدة طويلة من الزمن . فلو أردنا مثلا تحقيق هدف العدالة الاجتماعية وازالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة لكان علينا أولا وقبل كل شيء ان نهيء القاعدة الاقتصادية في البلاد ونجعلها متينة قوية بشكل يستطيع معه الافراد ان يمارسوا نشاطهم الاقتصادي وفعالياتهم الانتاجية وينكبوا على استثمار خيرات البلاد ومواردها الاقتصادية غير المستغلة او المستغلة استغلالا ناقصا . وينبغي ان لايفهم من ذلك ان أهداف التخطيط للتنمية الاقتصادية قد تتعارض فيما بينها بخلاف ماسبق أن ذكرنا آنفا وانما الامر لا يتعدى مبدأ تقديم الاهم على المهم او ما يسمى بلغة الاقتصاد بنظام الافضليات . وهذا يعني ان امكانيات التنمية الاقتصادية والتطور الفني والاجتماعي غير محدودة بينما ان وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية محدودة ضمن فترة معينة من الزمن . وهذا مما يدعو الى لزوم وضع نظام تنفذ على اساسه مشاريع التنمية المختلفة حسب ترتيبها في الاهمية بالنسبة لما يفتقر اليه الاقتصاد القومي .

٣ ـ ولقد أوضحت الفصول السابقة واقع الاقتصاد السوري وتبين منها أنه اقتصاد غلبت عليه في السنين السابقة ولا سيما السنين التي تلت الحرب العالمية الثانية صفة الحركة والنمو . وقد تبين أيضا ان العامل الاساسي في تلك الحركة وذلك النمو كان النشاط الفردي . فاحياء الاراضي الزراعية وريها واقامة مختلف الصناعات وتوسيع مجال الخدمات تولد جميعها عن طريق نشاط القطاع الخاص وفعاليته .

ولا يعني هذا ان السلطات الحكومية وقفت وقفة المتفرج من الاقتصاد القومي بل على العكس من ذلك فان الحكومات المتعاقبة دأبت على تهيئة الجو وتشجيع الفعاليات الخاصة على النهوض

| | | | |
|---|---|---|---|
| حفر الابار وانشاء السدود والملاجيء ومستودعات العلف في البادية | ٢٩ | | |
| المخبر الزراعي | ٢ | | |
| التحريج | ١ | | |
| دراسة وتنفيذ سدود واعمال ري مختلفة | ٥ | | |
| **٢ ـ زمرة مشاريع المواصلات والتخزين** | | ٣٦٥ | ٪١٧ |
| الخطوط الحديدية ومخازن الحبوب | ٢٥٠ | | |
| المطارات | ٥٠ | | |
| الجسور | ١٥ | | |
| الطرق العامة الجديدة | ٥٠ | | |
| **٣ ـ زمرة المشاريع الصناعية** | | ١٦٠ | ٪٧,٥ |
| الخارطة الجيولوجية والتنقيب عن البترول والمعادن والاعمال الطبوغرافية والتصوير الجوي | ٣٠ | | |
| مصرف سورية الصناعي ومعامل المواد الكيماوية والاسمدة | ٦٠ | | |
| مصفاة البترول ومستودعاته | ٧٠ | | |
| **٤ ـ زمرة مشاريع الخدمات العامة** | | ٣٢,٥ | ٪١,٥ |
| مشاريع السياحة والاصطياف | ٣٠ | | |
| مشروع درء السيول عن مدينة حماه | ٢,٥ | | |
| **٥ ـ زمرة النفقات المختلفة** | | ١٢٣,٤ | ٪٦ |
| النفقات الادارية العامة | ١٥ | | |
| التعليم الفني والمهني | ١٠ | | |
| فوائد القروض الخارجية | ٨٣,٤ | | |
| فوائد القروض الداخلية | ١٥ | | |
| **المجموع:** | ٢١٣٩,٩ | ٢١٣٩,٩ | ٪١٠٠ |

٥ ـ ان تحديد اغراض أي برنامج انمائي يستدعي بالضرورة ان تكون هذه الاغراض متجاوبة مع صميم واقع الاقتصاد [illegible] ومحققة لمتطلباته وعاملة على ازالة ما يعتوره من علل وشوائب . واقتصاد الاقليم السوري هو اقتصاد زراعي بالدرجة الاولى اذ ان ٧٥٪ تقريبا من

والمهنية لكي يمكن ان يتم تنفيذ تلك المشاريع على الوجه المرغوب فيه ولذلك فان من مهام الحكومة الاقتصادية الاساسيـة أن تعمل على اتخاذ التدابير الضرورية لتأمين تلك الخبرة الفنية والمهنية .

وان تحليل المشاريع الانمائية المختلفة الداخلة في اطار البرنامج الانمائي العام الذي أخذت الحكومة على عاتقها تنفيذه خلال المدة الواقعة بين ١٩٥٨ و ١٩٦٨ يتيح لنا أن نستقرىء الأغراض الاساسية التي يسعى البرنامج الانمائي الى تحقيقها . ونثبت فيما يلي الاطار العام للبرنامج الانمائي مع تفصيلات زمر المشاريع المختلفة الداخلة فيه .

### الجدول رقم (٣٣)

### الاطار العام للبرنامج الانمائي ١٩٥٨ — ١٩٦٨

( المبالغ بملايين الليرات السورية )

| المشاريع الانمائية وزمرها | الاعتماد المخصص للمشاريع الفردية | الاعتماد الاجمالي لزمرة المشاريع | النسبة المئوية من اصل مجموع الاعتمادات |
|---|---|---|---|
| ا — زمرة مشاريع الري والزراعة والقوى الكهربائية | | ١٤٥٩ | ٦٨٪ |
| حوض الفرات | ١١٤٠ | | |
| حوض الخابور | ٧٥ | | |
| الغاب — العشارنة | ١٠٠ | | |
| حوض العاصي الأعلى | ٢٠ | | |
| كهربة العاصي | ٢٨ | | |
| حوض النهر الكبير | ٢٠ | | |
| الروج | ٤ | | |
| حوض السن | ٨ | | |
| حوض بردى | ١٥ | | |
| حوض الاعوج — بانياس | ٢ | | |
| حوض اليرموك | ٨٠ | | |

محروقات واطارات وقطع تبديل وبسبب سرعة استهلاك هذه السيارات نظرا لوعورة الطرق الحالية فقد أعطيت زمرة مشاريع المواصلات بما فيها مشاريع تخزين الحبوب المقام الثاني بالنسبة لشتى مشاريع البرنامج الانمائي وتبلغ نسبة الاعتمادات المخصصة لهذه الزمرة من اصل مجموع الاعتمادات الاجمالية ١٧٪ . ويحتل مشروع مد خط حديدي يربط بين مناطق الانتاج الزراعي في منطقتي الجزيرة والفرات وميناء التصدير في اللاذقية المقام الاول في زمرة مشاريع المواصلات اذ تبلغ اعتمادات هذا المشروع بما في ذلك انشاء مستودعات لتخزين الحبوب ٢٥٠ مليون ليرة من أصل الاعتماد الاجمالي البالغ ٣٦٥ مليون ليرة سورية . وسيجري العمل على انجاز الخطوط الحديدية اللازمة في نفس الوقت الذي ستتم فيه مشاريع الري الكبرى في الجزيرة والفرات والتي سترفع انتاجها الحالي من مليون طن سنويا الى ثلاثة ملايين طن . ويقدر الخبراء أن تنخفض تكاليف النقل بعد الانتهاء من انشاء الخطوط الحديدية بمعدل النصف تقريبا أي من ٧٠ ليرة سورية الى ٣٥ ليرة سورية . وسيؤدي انشاء المخازن الفنية لحفظ الحبوب في مناطق الانتاج والاستهلاك والتصدير الى توجيه سياسة الحبوب وارسائها على أسس مستقرة لا تخضع للعوامل الجوية وتقلبات الطقس .

٧ ـ وفي ميدان الصناعة والتصنيع تبدو رغبة الحكومة في تدعيم القاعدة الاقتصادية واضحة من النظر الى زمرة المشاريع الصناعية التي تضمنها البرنامج الانمائي . فأعمال التنقيب عن البترول والمعادن والاعمال الطوبوغرافية والتصوير الجوي وتحضير الخارطة الجيولوجية للبلاد وكذلك اقامة المصرف الصناعي لتأمين رؤوس الاموال اللازمة للصناعات القائمة أو التي هي في طريق الانشاء والعمل على انشاء معامل المواد الكيماوية والاسمدة والصناعات البترولية كل ذلك أعمال كان على الحكومة ان تقوم بها باعتبار أنها من الاعمال التي لا يمكن أولا للافراد أن يقوموا بها ولانها تعتبر ثانيا من الخطوات التأسيسية لدعم القاعدة الاقتصادية في البلاد وتقويتها . وتجدر الملاحظة هنا أن اقامة الصناعات المختلفة وممارسة شتى الوان النشاط الصناعي قد ترك أمره لمباشرة القطاع الخاص ضمن اطار التوجيهات العامة الصادرة عن وزارة الصناعة ووفقا للبرنامج الصناعي الذي تعده تلك الوزارة .

٨ ـ وقد خصص في البرنامج الانمائي لزمرة مشاريع الخدمات العامة اعتماد تبلغ نسبته من مجموع الاعتمادات الاجمالية ١,٥٪ . ومع الاعتراف بأن هذه النسبة ضئيلة نوعا ما بالنظر

سكان هذا الاقليم يستمدون معيشتهم من العمل في الحقل الزراعي ومن تحويل واستصناع المنتجات الزراعية • والزراعة وحدها تساهم بحوالي ٥٠٪ من مجموع الدخل القومي في سورية و ٨٥٪ من مجموع الصادرات وبالرغم عن ذلك فان هذا الاقتصاد الزراعي تشوبه عيوب أساسية مردها اعتماد الزراعة بصورة رئيسية على هطول الامطار ووقوعها تحت رحمتها بحيث ان الانتاج الزراعي ينهار بمجرد انحباس المطر بالنسبة لاي موسم من المواسم الزراعية • يضاف الى ذلك ان الانتاج الزراعي متخلف بنسبة النصف تقريبا عما يجب ان يكون بسبب تأخر أساليب الزراعة وبدائيتها • لهذه الاسباب ولغيرها من الاسباب المماثلة كان لزاما على أي برنامج انمائي في الاقليم السوري ان يحقق اصلاحا جذريا في القطاع الزراعي • وهذا ما توخاه البرنامج الانمائي في الاقليم السوري بالفعل • اذ ان نظرة واحدة على الجدول المثبت اعلاه تبين بوضوح وجلاء مدى ضخامة الاعتمادات المخصصة لزمرة المشاريع الزراعية بالنسبة لمجموع اعتمادات البرنامج الانمائي الاجمالية • وتبلغ هذه النسبة ٦٨٪ وهذا يعني ان زمرة المشاريع الزراعية تأتي في المقام الاول من سلم الافضليات المتعلق بزمر المشاريع الانمائية المختلفة •

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد ان زمرة المشاريع الزراعية تتضمن بالاضافة الى الغايات والاهداف الزراعية الصرفة توليد الطاقة الكهربائية عن طريق القوى المائية الهائلة الناتجة عن انشاء السدود المختلفة ولا سيما سدود حوض الفرات والعاصي • وهذه الطاقة الكهربائية ستكون ذات استعمالات متعددة ومن أهمها توفير القوى المحركة لكثير من الصناعات الناشئة وبالتالي تخفيض كلفة الانتاج •

٦ ـ تشكل تكاليف النقل في الاقليم السوري عاملا أساسيا في ارتفاع تكاليف الانتاج سواء في الحقل الزراعي أم في الحقل الصناعي • وتعادل تكاليف نقل الحاصلات الزراعية في بعض الحالات قيمة المحصول في مكان انتاجه أو تزيد عنها • ويتسبب عن ذلك ارتفاع أسعار حاصلاتنا الزراعية بالنسبة للاسعار العالمية ويفقد تلك الحاصلات عنصر المزاحمة الذي هو عامل أساسي في كسب الاسواق الخارجية • ونظرا لافتقار الاقليم الى شبكة مواصلات اقتصادية واعتماده على السيارات في نقل المحاصيل الوطنية في كثير من الاحيان ونظرا الى أن هذا يعني فقدان جزء هام من دخلنا القومي بسبب صرفه لقاء قيمة السيارات وما تحتاج اليه من

2

# الفصل الثاني

# المشاريع الانمائية التي تضمنتها موازنة الانماء الاقتصادي

## آ – مشاريع الزراعة والري والقوى المائية *

**مقدمة :**

١ – يعتبر اقتصاد الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة اقتصادا زراعيا في الدرجة الاولى ، اذ يعتمد اكثر من ٧٠٪ من السكان على الانتاج الزراعي الذي يؤلف أكثر من ٨٠٪ من صادرات سوريا كما يؤلف اكثر من ٥٠٪ من مجموع الدخل القومي فيها .

تقوم الزراعة في سوريا على الاستفادة من مياه الامطار الموسمية وعلى استغلال بعض مياه الانهار والينابيع والآبار . ومع أن مقدار الاراضي الزراعية المروية في سورية ونتيجة الجهود الفردية فيها قد ازداد بشكل جد واضح في الاعوام الاخيرة الآن عملية الانتاج الزراعي مازالت تعتمد بصورة رئيسية على مياه الامطار . وتفرض هذه الحقيقة على الانتاج الزراعي ارتباطا وثيقا بالمواسم وتأثرا بالتقلبات الجوية التي يصعب التحكم أو التنبؤ بها بدقة تكفل اتخاذ مايلزم بشأنها من احتياطات .

٢ – يمكن تحسين الانتاج الزراعي في سورية وزيادة مقداره بتحسين الاساليب الزراعية المتبعة ومن هذه الوسائل : انتقاء البذور وتنويع المزروعات وادخال الجديد المناسب منها وتطبيق نظام المناوبة الزراعية واستعمال الاسمدة الطبيعية والكيماوية ومكافحة الحشرات والاعشاب الضارة واستخدام الآليات الحديثة المناسبة وانشاء التعاونيات في الانتاج وتصريفه . ومن الطبيعي

---

* قام باعداد هذا البحث المهندس الدكتور محمد فياض الخبير بشؤون الري .

لما لمشاريع الخدمات العامة من شأن عظيم في التنمية الاقتصادية الا ان امكانيات التمويل ونظام الافضليات قضت باتخاذ مثل هذا التدبير على ان مشاريع وزارة الشؤون البلدية والقروية في حقل الخدمات العامة سوف يكون من شأنها توسيع زمرة مشاريع الخدمات العامة واعطائها ما تستحقه من رعاية واهتمام •

٩ — وتضمن البرنامج الانمائي اخيرا زمرة أطلق عليها اسم زمرة النفقات المختلفة كما هو مبين بالجدول المثبت آنفا • وأهم فقرات هذه الزمرة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية وتحقيق أغراضها هي الاعتمادات المخصصة للتعليم الفني والمهني • وقد تعرضنا سابقا الى أن من وظائف الدولة الاساسية في حقل التنمية الاقتصادية تأمين الخبرة الفنية وتوفير وسائل التدريب الفني والمهني • لذلك وتجاوبا مع هذه الضرورات فقد خصص في البرنامج الانمائي اعتماد بمبلغ (١٠) ملايين ليرة سورية يجري انفاقه على رفع مستوى الخبرة الفنية والمهنية وتوفير عدد أكبر من الافراد ذوي المهارة الفنية والتدريب المهني •

١٠ — بعد ان استعرضنا بصورة موجزة شتى مشاريع البرنامج الانمائي للسنين العشر القادمة (١٩٥٨ — ١٩٦٨) واستقرأنا منها أغراض هذا البرنامج وأهدافه فانه يحسن بنا أن نلخص هذه الاغراض والاهداف بالخطوط العريضة التالية:

١ — يهدف البرنامج الانمائي الى تحقيق زيادة في الدخل القومي عن طريق محاولة رفع مستوى الامكانيات الانتاجية المتوفرة في البلاد وضمن حدود القدرة التمويلية للاقتصاد القومي خلال السنين العشر القادمة •

٢ — لما كان من أولى المهام الاقتصادية للدولة تأمين القاعدة الاقتصادية في البلاد وتدعيمها وتقويتها فقد اقتصر البرنامج الانمائي على المشاريع المختلفة التي من شأنها تحقيق هذا الغرض •

٣ — نظرا الى أن المشاريع المختلفة التي تضمنها البرنامج الانمائي تتفاوت من حيث أسبقيتها بالنسبة للاقتصاد القومي فقد وزعت اعتمادات البرنامج على المشاريع المختلفة وعلى السنين العشر التي سينفذ البرنامج خلالها وفقا لنظام أفضليات يأتلف مع الوضع الحالي للاقتصاد القومي ويتجاوب مع امكانيات القدرة المالية •

أن استغلال كافة مصادر الثروة المائية في سوريا وبأنفع السبل أمر ضروري وأساسي في بناء الاقتصاد فيها . وسيتضح من عرضنا لهذه المشاريع الخاصة بالري والزراعة والقوى المائية مدى أثرها وما تتميز به من كونها عملية اقتصادية رابحة ، ومع ذلك فان الاهم في تنفيذ هذه المشاريع هو ضرورتها ونتائجها لا مجرد تحقيق ربح فردي منها . ان استغلال هذه المصادر الطبيعية المتوفرة أمر أساسي لانتظام الانتاج الزراعي وتحقيق زيادة في الانتاج وفي الدخل القومي يؤمن مستوى ارفع لحياة السكان في هذا الاقليم . ويقع على المسؤولين واجب القيام بها كما يقع على المواطنين واجب تفهم حقيقتها ودورها في البناء الاقتصادي لسوريا . وعلى هذا الاساس يجب النظر الى هذه المشاريع والى ضرورة التعاون التام في تنفيذها وبالسرعة العملية الممكنة .

## الدراسات الفنية

٤ ـ يستلزم تنفيذ أي مشروع اقتصادي دراسة علمية دقيقة تقوم على الحقائق والمعلومات الموثوقة والتي تشمل كافة نواحي الاقتصاد ذات العلاقة بالمشروع . ومن الطبيعي ان يسبق مثل هذه الدراسات العلمية توفر الاحصائيات والمعلومات الاولية الكافية والضرورية لذلك . واعترافا بالحقيقة فان سورية ما زالت تفتقر الى الكثير من هذه المعلومات الفنية والدراسات العلمية الشاملة والدقيقة جملة وتفصيلا . ويبدو هذا النقص بجلاء في أعمال المساحة الدقيقة بأنواعها الطبوغرافية والجيولوجية وفي دراسات أنواع التربة وتحليلها وفي الدراسات الهيدرولوجية الكافية كما ان الدراسات الاقتصادية لمجموع مقومات الاقتصاد واجزائه في الاقليم السوري ما زالت بحاجة إلى الاستيفاء واستكمال الدقة . فأعمال المساحة الدقيقة لم تشمل بعد غير ٤٥٪ من مجموع مساحة سورية ، أي أن هناك ما يقرب من ١٠ ملايين هكتار من الأراضي التي لم يتم مسحها بعد ( الهكتار ١٠,٠٠٠ متر مربع ) والدراسات الجيولوجية ما زالت في بدايتها كما أن دراسة أنواع التربة وتحليلها لا تشمل غير القليل جدا من الاراضي وفي انحاء متفرقة من البلاد . أما المعلومات المناخية والهيدرولوجية فان اعدادها يتطلب مدة من الزمن اطول وزيادة في مراكز القياسات والتسجيلات لتصبح وافية للاحوال الجوية وكافية للتقدير الصحيح لكافة مصادر المياه المتوفرة في سورية .

أن يصاحب زيادة الانتاج الزراعي هذا وتحسينه تنظيم أدق واوفى لتصريف الانتاج بتحسين وسائل التخزين والنقل وغيرها من المصالح التي تؤلف جزءا حيويا ومتكاملا في بناء الاقتصاد السوري.

تشمل زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه بمثل هذه الوسائل شقي الانتاج : البعل والسقي. ولكنها لا تحقق انتظاما وثبوتا في الانتاج الا اذا زادت كمية الاراضي المروية وارتفعت نسبة انتاج الري في الزراعة الى الحد الذي يمكنهما من التحكم في مجموع الانتاج الزراعي وتنظيمه ان زيادة الانتاج الزراعي من الري الى أقصى حدودها وامكانياتها هي الضمان الوحيد الكافي لزيادة هذا الانتاج وانتظامه بشكل يخفف كثيرا من أثر التقلبات الجوية في الزراعة ويقلل من التباين الكبير في كمية الانتاج بما يحول دون وقوع كوارث اقتصادية في مواسم القحط والجفاف.

٣ — يستلزم مثل هذا الانماء الاقتصادي في سورية تدخل الدولة والادارة في تخطيطه لتنمية الموارد الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد العام والخاص بما يؤمن الغاية المنشودة ويحقق الفائدة المرجوة لكافة المواطنين. وتهدف عملية الانماء الاقتصادي هذه استغلال معادر الثروة المتوفرة والاستفادة من كافة الامكانيات والطاقات على أصح السبل العلمية واجداها.

يعني هذا في الانتاج الزراعي استغلال كافة الاراضي القابلة للزراعة والاستفادة التامة من مجموع مصادر المياه المتوفرة من الامطار ومن الانهار والوديان والينابيع والمياه الجوفية. ولا يقتصر استغلال الثروة المائية في أي بلد على أغراض الري بل يشمل استخدامها في الاغراض المنزلية وفي الاغراض الصناعية كما يشمل استخدام مساقط المياه وجريانها في توليد الطاقة الكهربائية الضرورية والرخيصة كما يحقق تنظيم الاستفادة من الثروة المائية درء الفيضانات وتجنب البلاد ما يصحبها من اخطار تهدد السكان والانتاج. ويستهدف استغلال مصادر المياه في سورية في المرتبة الاولى ارواء كل ما يمكن ريه من اراض زراعية. ويلي هذا في الاهمية الاستفادة من الطاقة المائية المتوفرة في توليد الطاقة الكهربائية الاساسية لتكامل البناء الاقتصادي ورفع مستوى الحياة للمواطنين. وتؤمن هذه المشاريع مع درء الفيضانات وتخزين مياهها توفير مياه الشرب اللازمة لسكان بعض المناطق وللمواشي وخاصة في مناطق الرعي.

٤ ـ وثائق عطاء خزان الرستن ـ اعدته شركة « غرونر » Gruner السويسرية عام ١٩٥٧ .

٥ ـ الدراسات الحالية التي يقوم بها الخبراء السوفييت وفقا لنصوص اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين سورية والاتحاد السوفياتي عام ١٩٥٧ والعقود الخاصة الملحقة بها ١٩٥٨ . وتستهدف هذه الدراسات استكمال كافة الدراسات العلمية الضرورية واعداد التصاميم اللازمة للبدء في تنفيذ مشاريع الانماء الاقتصادي في سورية .

على ضوء هذه الوثائق نقدم هذا العرض العام والشامل لمشاريع الانماء الاقتصادي الخاصة بالزراعة والري والقوى المائية والتي تعتزم هذه المؤسسة تنفيذها في برنامج السنوات العشر للانماء الاقتصادي في الاقليم السوري . وسنلتزم في هذا العرض جانب الحيطة في التقديرات وذلك باعتبار الحد الادنى لما يمكن الحصول عليه في تحقيق هذه المشاريع كلا وعلى انفراد . وهذا يعني ان مقادير الانتاج الفعلية والمرتقبة من هذه المشاريع ستكون أعلى من التقديرات التي سنبحثها ونقدمها في هذا العرض .

## الامكانيات المتوفرة

٦ ـ يزيد عدد سكان الاقليم السوري اليوم على (٤) ملايين نسمة ويتركز حوالي النصف منهم في المحافظات الشمالية الثلاث : حلب والفرات والجزيرة . ويؤلف سكان الريف او القطاع الزراعي ما يعادل ٢/٣ السكان وينتشرون في أكثر من ٥,٥٠٠ قرية .

تقدر مساحة الاراضي في سورية بما يقرب من ١٨٥,٠٠٠ كيلو متر مربع او ما يعادل ١٨,٥٠٠,٠٠٠ هكتار يمكن توزيعها على الشكل المجمل التالي :

**آ ـ اراضي قابلة للزراعة :**

| | هكتار (١) |
|---|---|
| ١ ـ مزروعة بعل | ٤,٠٠٠,٠٠٠ |
| ٢ ـ مزروعة سقي | ٥٠٠,٠٠٠ |
| مجموع المزروعة | ٤,٥٠٠,٠٠٠ |
| ٣ ـ غير مزروعة | ٢,٦٠٠,٠٠٠ |
| مجموع القابلة للزراعة | ٧,١٠٠,٠٠٠ |

---

(١) تقديرات .

ان هذا النقص امر طبيعي وعادي في بلد كسورية في بداية اخذه بالتقدم العلمي الحديث ومن الطبيعي ان يستمر اثر هذا النقص في دراسة المشاريع وتنفيذها لاعوام قادمة يتم خلالها استيفاء هذه المعلومات والدراسات بشكل ادق واشمل والى ان يتم انجاز المخططات الطبوغرافية والجيولوجية والهيدرولوجية التي يسير حاليا العمل في اعدادها . ولكن وجود هذا النقص لا يمكن اعتباره مبررا لارجاء العمل في مشاريع الانماء الاقتصادي وانما يستلزم اخذه بعين الاعتبار خلال سير تنفيذها والعمل على استكماله في خلال اعداد الدراسات النهائية والتفصيلية لهذه المشاريع والبدء في تنفيذها . ولنا في معظم بلدان العالم التي تشابه وضعها وتجاربها بما عليه الحال في سورية اليوم خير مثال يمكن الاقتداء به . ان تنفيذ مشاريع الانماء الاقتصادي هو السبيل العملي الوحيد لبناء الاقتصاد السوري واستكمال المعلومات والدراسات اللازمة اذ في العمل والتجربة تتوفر امكانيات المعرفة ويتم استكمالها كما يتوفر المجال العملي المثمر لتدريب الفنيين من ابناء هذا البلد . ان للحاجة وعامل الزمن دورا اساسيا في تقرير ضرورة العمل في هذه المشاريع ، وان تنفيذ أي مشروع منها مع ما قد يكون فيه من نواقص اجدى واصح من الانتظار الطويل لاستكمال النواقص فيه قبل البدء بتنفيذه الامر الذي قد لا يكون من المحقق الوصول اليه عمليا .

٥ ـ لقد قامت مديرية الري والقوى المائية وغيرها من دوائر وزارة الاشغال العامة والمواصلات والزراعة في سوريا بدراسة عدد من المشاريع وتنفيذ قسم منها وبذلك تتوفر بعض المعلومات الاولية والاساسية . وتوفر نشرات دائرة الاحصاء غير قليل من المعلومات والحقائق . وهناك عدد من التقارير والدراسات قامت بها واعدتها شركات من المهندسين الاستشاريين الاجانب . وبعض هذه الدراسات عام يتعلق بانماء سورية الاقتصادي وبعضها خاص بمشاريع معينة من هذا الانماء . ومن هذه الدراسات المتوفرة ما يلي :

١ ـ تقدم سورية الاقتصادي ـ اعدته شركة « الكسندر جب » Gibb الانكليزية عام ١٩٤٧

٢ ـ انماء سورية الاقتصادي ـ اعدته بعثة المصرف الدولي عام ١٩٥٤

٣ ـ مشروع الغاب ـ اعدته شركة « نديكو Nedeco » الهولاندية عام ١٩٥٣ .

اما الباقي فيتوزع بين السهل الساحلي وسهل حلب وغوطة دمشق وغيرها من انحاء سورية . وباستثناء مشروع الغاب فان نسبة ما تشمله مشاريع الحكومة حاليا من هذه الاراضي المروية لا تتعدى ١٢٪ او ما يقرب من ٦٠,٠٠٠ هكتار موزعة في مختلف انحاء البلاد وتشمل « تل مغاص » على الخابور و « حوض العاصي » حول حمص ومشروع « المطخ » جنوب حلب ومستنقع « الروج » ومشاريع نهر « السن » و « مزيريب » على اليرموك .

اما امكانيات الري المتوفرة في سوريا فيمكن تقديرها على اساس دراسة عامليها الاساسين وهما : الاراضي القابلة للزراعة ومصادر المياه المتوفرة في البلاد وعلى استغلال هذين العنصرين استغلالا فعالا يتوقف تطور سورية الزراعي وتقدمها الاقتصادي الى حد كبير .

## الاراضي والمياه

٧ — باستثناء منطقة اللاذقية الساحلية فان الاراضي الزراعية في سورية تمتد على شكل هلال يبدأ بحوران جنوبا ويمتد الى حلب شمالا وينتهي عند زاوية الحدود التركية والعراقية شرقا .

يتميز مناخ سورية بشتاء قصير ممطر ورطب وصيف طويل جاف وحار . ويتباين مقدار سقوط الامطار السنوي في سوريا من اقل من ١٠٠ مم في الصحراء الشرقية الى اكثر من ١,٠٠٠ مم في جبال العلويين وسلسلة جبال لبنان الشرقية . اما بالنسبة للمنطقة التي تقع فيها معظم الاراضي الزراعية في سوريا فان مقدار هطول الامطار السنوي فيها يتراوح من حوالي ١٥٠ مم في دير الزور الى اكثر من ٩٠٠ مم في سهل اللاذقية . وتبين الخارطة رقم (١) المرفقة توزيع الامطار السنوي في الاقليم السوري بشكل عام .

اما نوعية التربة في الاراضي القابلة للزراعة في سوريا فيمكن اجمال وضعها على الشكل التالي :

١ — السهول الساحلية وجبال العلويين : وتتميز بتربة رملية عميقة وخفيفة تصلح بشكل خاص لزراعة الفواكه والتبغ .

**ب = اراضي غير قابلة للزراعة :**

| | |
|---|---|
| ١ ــ احراج | ٤٥٠,٠٠٠ |
| ٢ ــ مراعي سهلية وجبلية | ٦,٢٥٠,٠٠٠ |
| ٣ ــ صحراوية وجبلية مالحة | ٤,٧٠٠,٠٠٠ |
| مجموع غير القابلة للزراعة | ١١,٤٠٠,٠٠٠ |
| المجموع العلم | ١٨,٥٠٠,٠٠٠ |

وتملك الدولة من الاراضي القابلة للزراعة هـذه حوالي ١,٥٠٠,٠٠٠ هكتار يؤجر منهـا قرابة ٥٥٠,٠٠٠ هكتار حاليا فقط ٠

اما بالنسبة للانتاج الزراعي الحالي في سورية فتؤلف زراعة الحبوب اكثر من ٧٠٪ من مجموع الاراضي المزروعة ويتوزع الباقي أو مايقل عن ٣٠٪ على زراعـــة البقول الجافـة والخضراوات والفواكه والمحاصيل الصناعية وخاصة القطن ٠ وقد ازدادت مساحـة الاراضي المزروعة بالقطن في الاعوام الاخيرة بشكل جلي واصبحت تشمل ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ هكتار يزرع منها بالري حوالي ٢٠٠,٠٠٠ هكتار والباقي يزرع بعلا وارتفع مقدار الانتاج من القطن الى اكثر من ٢٥٠,٠٠٠ طن سنويا وبذلك اصبح يحتل مكانا هاما في انتاج سورية الزراعي ٠

تؤلف الاراضي المروية حاليا ١١٪ فقط من مجموع الاراضي المزروعـة ٠ ويقـدر القسم المروى منها بالراحة باقل من ٢٠٠,٠٠٠ هكتار بينما يزيد مقدار مايروى بالنضح على ٣٠٠,٠٠٠ هكتار ٠ واذا اعتبرنا ان قدرة الحصان البخاري الواحد لا تتعدى ري ١,٥ هكتار في المتوسط سنويا فان هذا الضخ يستلزم ان يزيد مجموع قدرة آلات النضخ المستعملة حاليا في الري على ٢٠٠,٠٠٠ حصان ٠

يشمل هذا التقدير للاراضي المروية حاليا كافة ما يروى من الانهار والينابيع والآبار وعلى اختلاف وسائل الري المستعملة من نواعير وضخ آلي وري بالراحة ٠ ومن هذه الاراضي المروية حاليا حوالي النصف او ما يقرب من ٢٥٠,٠٠٠ هكتار في حوض الفرات ورافده الاول الخابور وهناك اكثر من ٥٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي المروية في المنطقة الوسطى وفي حوض العاصي ٠

٢ ـ منطقة حوران وجبل العرب : وتتراوح التربة الزراعية فيها من الكستنائية الرقيقة الخصبة الى البنية العميقة عظيمة الخصب • وتكثر الحجارة في منطقة الاراضي الرقيقة الضاربة في لونها الى الحمرة مما يقلل كثيرا من قيمتها الزراعية •

٣ ـ سفوح لبنان الشرقية وحوض دمشق : وتتوفر فيها طبقة سميكة من الاراضي الخصبة ذات اللون البني الضارب للحمرة في منطقة دمشق وحيث توجد بعض الملوحة • ويكثر بين رواسب الوديان فيها الحصى وخاصة على سفوح التلال •

٤ ـ السهول الوسطى والمنطقة الصحراوية الشرقية : وتربتها صحراوية يتراوح لونها بين البني والاغبر وتقتصر فائدتها على الرعي وبالاستفادة من المياه الجوفية فيها •

٥ ـ السهول الوسطى والممتدة شمالا الى حلب : وتتراوح التربة فيها من اراض شبه صحراوية تكثر فيها الحجارة والحصى الى اراض حمراء وبنية وكستنائية مثمرة وجيدة للزراعة •

٦ ـ سهول الجزيرة والفرات او امتداد الهلال الخصيب : وتؤلف شقة يتراوح عرضها بين ( ٥٠ ـ ١٠٠ ) كم وتربتها رقيقة ذات لون بني ضارب للحمرة ولكنها تزداد عمقا كلما اتجهنا نحو الشمال اذ تصبح كستنائية سوداء وغنية في زاويتها الشرقية •

٧ ـ اودية الانهار الرئيسية الثلاث : الفرات والخابور والعاصي او الغاب : وتتألف التربة فيها من رواسب عميقة من الطمي ذات صفات زراعية ممتازة •

اما مساحة الاراضي القابلة للزراعة في سورية وهي التي تتراوح تربتها من الرواسب الى السوداء الى البنية الكستنائية والحمراء الى البنية الضاربة للحمرة فيبلغ مجموعها حوالي ٧،١٠٠،٠٠٠ هكتار • واكثر من نصف هذه الاراضي من النوع الجيد جدا للزراعة والنصف الآخر من النوع الحسن والذي يمكن بسهولة استصلاحه وزراعته • اما ما تبقى من الاراضي السورية والبالغ ١١،٤٠٠،٠٠٠ هكتار فتتوزع بين الاراضي الغبراء الصحراوية وشبه الصحراوية وبين الصخرية الجبلية والتربة المالحة •

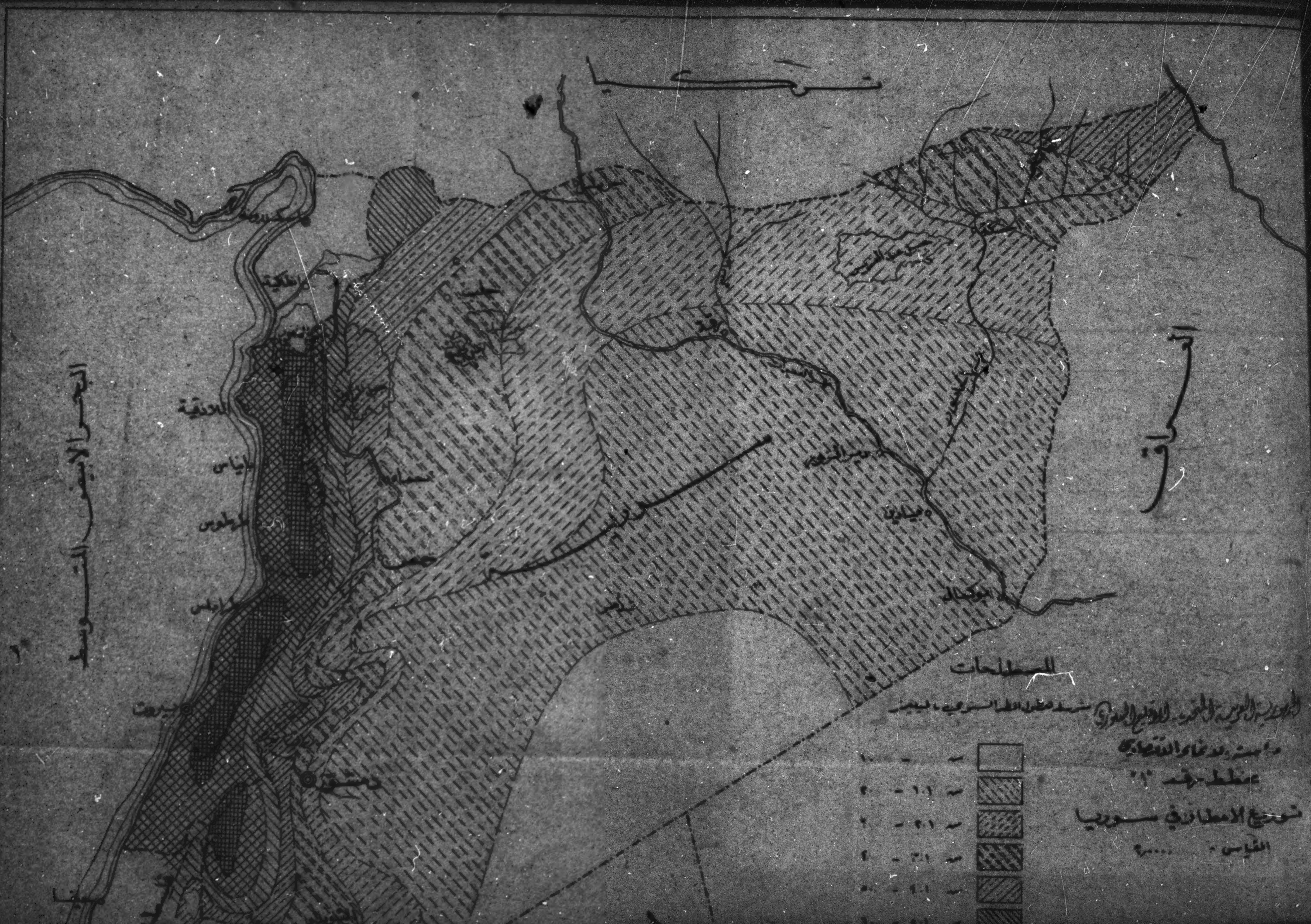
تركيا
العراق
البحر الأبيض المتوسط
اللاذقية
بانياس
طرطوس
طرابلس
بيروت
دمشق
حماه
الرقة
دير الزور
الميادين
البوكمال
المصطلحات
الجمهورية العربية المتحدة، الإقليم السوري
مديرية ... الاقتصادية
مخطط رقم ١
توزيع الأمطار في سوريا
المقياس ...٠٠٠
من ـ ١٠٠
من ١٠١ ـ ٢٠٠
من ٢٠١ ـ ٣٠٠
من ٣٠١ ـ ٤٠٠
من ٤٠١ ـ ٥٠٠

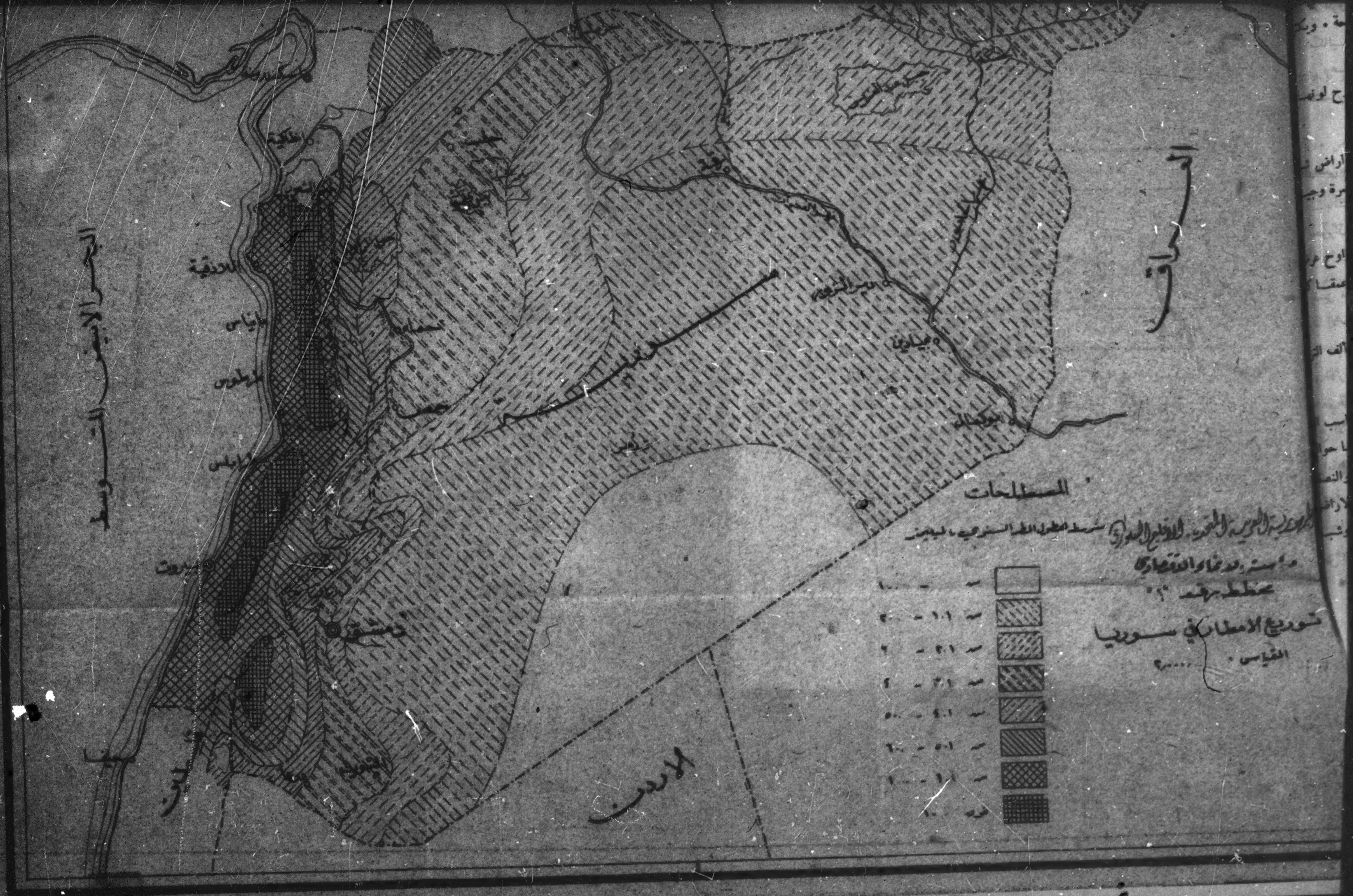
الجمهورية العربية المتحدة - الاقليم السوري
شرح الطول الطرالسوري ... 
مديرية ... الاقتصادي
مخطط رقم "٩"
توزيع الامطار في سوريا
المقياس
المصطلحات
من – ١٠٠
من ١٠١ – ٢٠٠
من ٢٠١ – ٣٠٠
من ٣٠١ – ٤٠٠
من ٤٠١ – ٥٠٠
من ٥٠١ – ٦٠٠
من ٦٠١ – ١٠٠٠
فوق ١٠٠٠
البحر الابيض المتوسط
العراق
الاردن
لبنان
سوريا
دمشق
بيروت
اللاذقية
بانياس
طرطوس
طرابلس
حماه
حمص
الرقة
دير الزور
الميادين
البوكمال
تدمر

اما مصادر المياه في سورية والمتوفرة في مياه الانهار والوديان الجارية وفي الينابيع وفي المياه الجوفية فقادرة على تزويد هذه الاراضي الزراعية بحاجتها للري وتعويض النقص القائم في كمية الامطار التي تسقط عليها •

ويؤخذ من الدراسات الاولية المتوفرة ان مجموع تدفق الانهار والسواقي والينابيع في سورية يقدر في العام الواحد بما لا يقل عن ٣٠ مليار متر مكعب من الماء موزعة على الشكل التالي :

### الجدول رقم (٤٢)

### تدفق المياه في سورية وتوزعها

| المصدر | كمية المياه المتوفرة سنويا | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نهر الفرات | ٢٥,٠٠٠ مليون م٣ | ٨٣ |
| نهر الخابور | ١,٧٠٠ مليون م٣ | ٦ |
| نهر العاصي | ١,٠٠٠ مليون م٣ | ٣ |
| بقية الانهر والسواقي | ٢,٣٠٠ مليون م٣ | ٨ |
| المجموع | ٣٠,٠٠٠ | ١٠٠ |

وعلى اعتبار تقدير حصة سوريا من مياه الفرات بلغ ٥٠٪ فان كمية المياه الجارية والمتوفرة لسوريا تقدر سنويا بما يساوي ١٧,٥٠٠ مليون م٣ من المياه • وهذه الكمية المتوفرة وبشكل دائم كفيلة بسد حاجة سوريا من الري كما سيتضح في مجرى هذا العرض •

**الامكانيات وبرامج الانماء :**

٨ — من الطبيعي ان يستهدف انماء سورية الاقتصادي الى استثمار كافة الاراضي القابلة للزراعة فيها وباستعمال كافة مصادر المياه المتوفرة والتي تعوض النقص الذي تتعرض له البلاد من المطر في ري كل ما يمكن ارواؤه من هذه الاراضي الزراعية •

انه يرفع مقدار الاراضي المروية حاليا الى اربعة امثالها • وبذلك تصبح نسبة الاراضي المروية اكثر من ٦٨٪ من مجموع الاراضي المزروعة اي اكثر من مثلي نسبتها الحالية والمقدرة بـ ١١٪ وعلى اعتبار ان محصول الارض المروية في المتوسط لا يقل عن ثلاثة امثال محصولها اذا زرعت بعلا فان مقدار الانتاج الزراعي الحالي في سوريا سيرتفع الى اكثر من مثليه أي بزيادة تتعدى الـ ١٠٠٪ وهذا يعني زيادة مجموع الدخل القومي في سوريا بما لا يقل عن ٦٠٪ من مقداره الحالي •

ومن الجدير بالذكر ان نوضح ان تحقيق هذا وزيادة المساحة المروية من الارض الزراعية الى هذا الحد سيعمل بالاضافة الى زيادة مجموع الانتاج الزراعي على تنظيمه وتحريره الى حد بعيد من اثر التقلبات الجوية فيه • ان هذا يعني زيادة نسبة انتاج الري في الزراعة الى مجموع الانتاج الزراعي من حوالي ٣٧٪ حاليا الى اكثر من ٥٤٪ من مجموع الانتاج بعد تحقيق هذا البرنامج الشامل • وبذلك يصبح الانتاج الزراعي اكثر انتظاما وادعى للثقة في بناء الكيان الاقتصادي العام لسورية •

**برنامج الانماء الحالي :**

٩ — يستهدف برنامج السنوات العشر للانماء الاقتصادي في سورية استغلال مصدري الثروة الرئيسين فيها وهما : الاراضي والمياه وذلك لاغراض الري والقوى المائية • ونظرا للنقص القائم في الدراسات الفنية الدقيقة والشاملة فان هذا البرنامج يستهدف تحقيق الحد الادنى والواضح من امكانيات سورية المتوفرة •

اما بالنسبة للري فيستهدف البرنامج ري ما مجموعه ١,١٠٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية تشمل ما يقرب من ٢٧٥,٠٠٠ هكتار من الاراضي المروية حاليا • وتوضح الخارطة رقم ( ٢ ) توزيع هذه المشاريع المقترحة للري في سورية وبشكل تقريبي للمناطق التي يعتزم ريها منها • اما توزيع هذه الاراضي التي تشملها مشاريع الانماء المقترحة فيمكن ايجازها في الجدول التالي •

وتختلف حاجة الاراضي الزراعية من المياه لاروائها كما تختلف المدة التي تحتاج اليها هذه الاراضي لريها خلال العام . ويتوقف هذا على نوع التربة ومقدار الامطار التي تهطل عليها وتوزيعها كما يتوقف على نوع الزراعة المستعملة وعلى عوامل اخرى ثانوية . واذا اعتبرنا حاجة الهكتار الواحد في المتوسط الى ٠,٥ لتر / ثا ولمدة ستة اشهر كاملة في العام الواحد فان هذا يعني ما مقداره ٣٢٧,٧٨٠م٣ من الماء في السنة . وعلى هذا الاساس وعلى اعتبار فقدان ما يقرب من ١٥٪ من مجموع المياه خلال توزيعها فان كمية المياه المتوفرة لسوريا تمكننا من ري ما لا يقل عن ٢ مليون هكتار من اراضيها القابلة للزراعة . وتتوزع هذه الاراضي الممكن اروائها في سوريا وبشكل تقديري على النحو التالي :

| | | |
|---|---|---|
| حوض الفرات | ١,٣٠٠,٠٠٠ | هكتار |
| حوض الخابور | ٢٠٠,٠٠٠ | هكتار |
| حوض العاصي | ٢٠٠,٠٠٠ | هكتار |
| بقية المناطق | ٣٠٠,٠٠٠ | هكتار |
| المجموع | ٢,٠٠٠,٠٠٠ | |

واذا ما تم هذا الاستثمار التام للاراضي الزراعية في سوريا وباستغلال كافة مصادر المياه فيها فان توزيع الاراضي المزروعة يصبح على هذا الشكل :

| | | |
|---|---|---|
| المزروعة بعلا | ٥,١٠٠,٠٠٠ | هكتار |
| المزروعة سقي | ٢,٠٠٠,٠٠٠ | هكتار |
| المجموع | ٧,١٠٠,٠٠٠ | هكتار |

هذا بالاضافة الى مقدار ما يمكن توليده من الطاقة الكهربائية الرخيصة وباستخدام مساقط المياه والذي تقدر قدرته بما لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ كيلوواط .

ان تحقيق هذا البرنامج ممكن عمليا وان كان هناك غير قليل من المصاعب التي قد تعترض ذلك . واذا ما تم ذلك فان هذا يحقق زيادة في مقدار الأراضي المزروعة بعلا تعادل ٢٨٪ كما

## الجدول رقم (٤٣)

### الاراضي التي تشملها مشاريع الري

### بالهكتار

| المنطقة | مايروى حاليا | مقدار الزيادة | المجموع |
|---|---|---|---|
| ١ — حوض الفرات | ٢٠٠,٠٠٠ | ٦٠٠,٠٠٠ | ٨٠٠,٠٠٠ |
| ٢ — حوض الخابور | ٥٠,٠٠٠ | ١٠٠,٠٠٠ | ١٥٠,٠٠٠ |
| ٣ — حوض العاصي | ٢٥,٠٠٠ | ٨٥,٠٠٠ | ١١٠,٠٠٠ |
| ٤ — بقية المشاريع الاخرى | — | ٤٠,٠٠٠ | ٤٠,٠٠٠ |
| المجموع | ٢٧٥,٠٠٠ | ٨٢٥,٠٠٠ | ١,١٠٠,٠٠٠ |

اما بقية المشاريع الاخرى فتشمل بشكل تقديري ما يلي :

| | | |
|---|---|---|
| ٥ — النهر الكبير | ٣,٠٠٠ | هكتار |
| ٦ — مستنقع الروج | ٥,٠٠٠ | هكتار |
| ٧ — نهر السن | ١٠,٠٠٠ | هكتار |
| ٨ — حوض بردى | ١٥,٠٠٠ | هكتار |
| ٩ — الاعوج — بانياس | ٢,٠٠٠ | هكتار |
| ١٠ — حوض اليرموك | ٥,٠٠٠ | هكتار |
| المجموع | ٤٠,٠٠٠ | هكتار |

اما بالنسبة لتوليد الطاقة الكهربائية من القوى المائية والتي يشملها هذه البرنامج فتستهدف توليد طاقة لا تقل قدرتها عن ( ١٥٠,٠٠٠ ) كيلوواط .

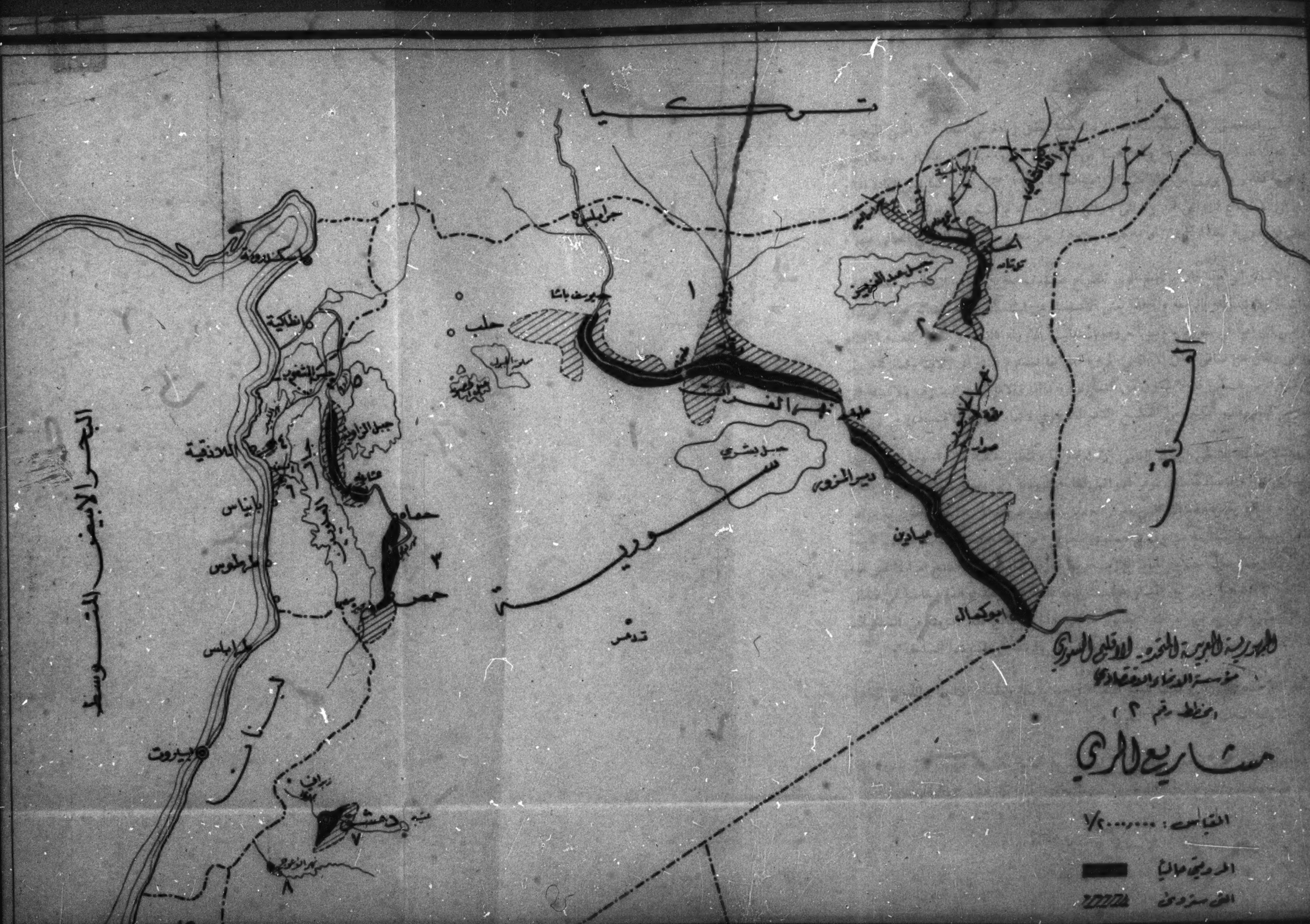
تركيا
سورية
العراق
لبنان
البحر الابيض المتوسط
اسكندرونة
انطاكية
حلب
جرابلس
يوسف باشا
نهر الفرات
جبل بشري
جبل عبد العزيز
دير الزور
الميادين
ابوكمال
تدمر
اللاذقية
بانياس
طرطوس
طرابلس
بيروت
جسر الشغور
جبل الزاوية
حماه
حمص
دمشق
القامشلي
الحسكة
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨

الجمهورية العربية المتحدة - الاقليم السوري
مؤسسة الانماء الاقتصادي

(مخطط رقم ٢)

# مشاريع الري

المقياس : ١/٢،٠٠٠،٠٠٠

| | |
|---|---|
| المروية حاليا | ■ |
| التي ستروى | ▨ |

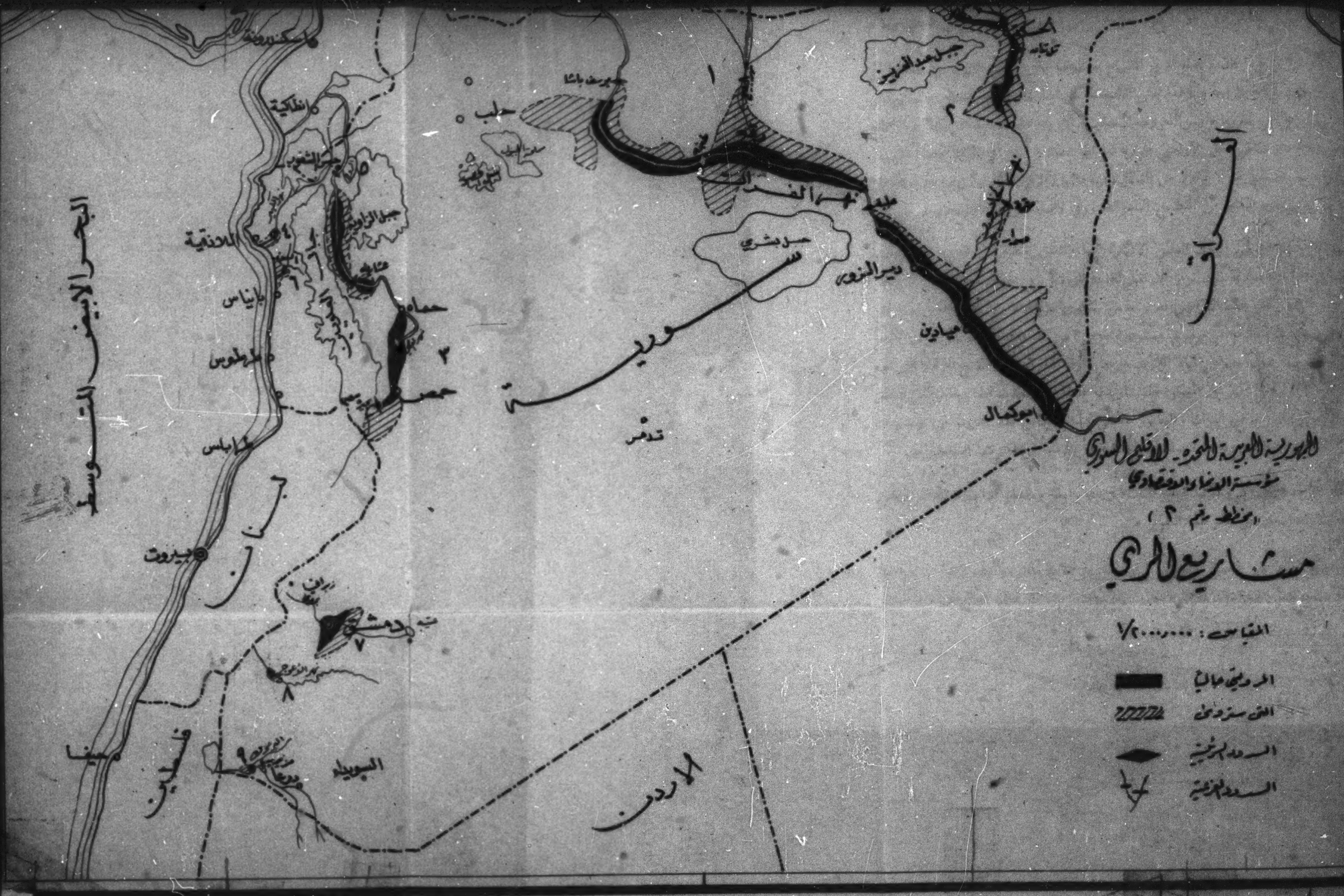
اسكندرونة
انطاكية
حلب
يوسف باشا
جسر الشغور
جبل الزاوية
اللاذقية
بانياس
طرطوس
حماه
حمص
طرابلس
بيروت
حيفا
تدمر
سورية
جبل بشري
نهر الفرات
دير الزور
ميادين
ابوكمال
جبل عبد العزيز
البحر الأبيض المتوسط
لبنان
فلسطين
الاردن
دمشق
الزبداني
نهر الزرقاء
درعا
السويداء
العراق
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩

الجمهورية العربية المتحدة - الإقليم السوري

مؤسسة الإنماء الاقتصادي

(مخطط رقم ٢)

## مشاريع الري

المقياس : ١/٢٠٠٠,٠٠٠

▬ الري حالياً

▨ الري مستقبلاً

◆ السدود الرئيسية

السدود الجزئية

| المجموع |
|---|
| ٨٠٠,٠٠٠ |
| ١٥٠,٠٠٠ |
| ١١٠,٠٠٠ |
| ٤٠,٠٠٠ |
| ١,١٠٠,٠٠٠ |

البرنامـ

١٠ ـ ان تحقيق برنامج السنوات العشر للانماء هذا يحقق زيادة في مقدار الاراضي المروية حاليه تعادل ١٦٥٪ وذلك برفع مقدارها من ٥٠٠,٠٠٠ الى ١,٣٢٥,٠٠٠ هكتار . وهذا يعني رفع نسبة مقدار ما يروى من الاراضي الزراعية الحالية من ١١٪ الى ٢٥٪ كما يعني زيادة انتاج الري في الانتاج الزراعي من ٢٧ الى حوالي ٥٠٪ وبذلك يرتفع مقدار الانتاج الزراعي الحالي في سورية بمقدار ٤٥٪ او ما يقرب من ٥٠٪ من مجموع الدخل القومي الحالي فيها .

وبالاضافة الى هذا فان برنامج الري المقترح يستهدف تخزين المياه اللازمة واستعمالها في قنوات الري وشبكاته بالراحة . وهذا يعني الاستغناء عن استعمال الضخ الشائع حاليا في ري الاراضي الزراعية في سوريا . ومن المعروف ان عملية الارواء بالضخ تزيد في كلفة الانتاج الزراعي وتقلل من صافي دخل الاراضي المروية كما انها تستلزم استيراد الآلات وقطع الغيار اللازمة الامر الذي قد لا يكون من السهل توفره دائما والامر الذي يستنزف بالاضافة الى كلفته من المحروقات الكثير من القطع النادر الضروري لانماء سورية الاقتصادي .

وهناك حقيقة يفرض البحث العلمي الاشارة اليها وتتعلق بعملية الارواء وما قد يصحبها من مشاكل فنية واقتصادية . ان توفر الاراضي القابلة للزراعة وفي جوار مصادر المياه يمكن من ريها . ولكن بعض هذه الاراضي قد ترتفع عن مستوى جريان الماء بشكل يجعل ريها مرتفع النفقات نسبيا بما يستلزمه من رفع مستوى التخزين ومن انشاءات فنية خاصة تفرضها طبيعة الارض وتوزيعها حول مصدر المياه اللازمة لريها . وقد تكون عملية الضخ امرا لا غنى عنه من الناحية الاقتصادية ومن غير الممكن حاليا وبدقة علمية تامة تحديد هذا وخاصة في مناطق الري الرئيسية في حوض الفرات والخابور . وعلى هذا الاساس فقد التزمنا في التقديرات الحد الادنى مستهدفين ارواء ما تشمله هذه المشاريع بالراحة في اكثريتها الساحقة .

أما كلفة هذه المشاريع وكونها عملية اقتصادية جد رابحة ومقدار انتاجها والدخل الناجم عنها فسيتناولها البحث في آخر هذا التقرير .

وسنعرض فيما يلي تفاصيل مشاريع الري والقوى المائية المقترحة هذه وعلى ضوء كافة الحقائق والمعلومات والدراسات المتوفرة حاليا وما يجري حاليا من هذه الدراسات .

ويتضح من هذا الجدول ان انحدار النهر في مجراه يتفاوت بين ١٤ ــ ٤٣ سم/كم ويبلغ متوسط انحدار الفرات في مجموع مجراه فيسورية مقدار ٢٣ سم/كم ويعتبر هذا الانحدار كبيرا بالنسبة لنهر كالفرات ومن شأنه ان يرفع كمية ما يحمله النهر في جريانه من الطمي والمواد العالقة أي الرواسب او اللحقيات •

ويتميز مجرى الفرات بالتواءات وتغيرات كثيرة في مجراه وخاصة في اوقات فيضانه اذ يفقد المجرى استقراره وكثيرا ما يشكل منعطفات وجزرا يهجرها أو يعيد تشكيل غيرها • وهذا التغير في مجرى النهر امر هام في دراسة ما قد يقام عليه من انشاءات كسدود التخزين او التحويل لدورها في تنظيم مقدار تصريف النهر وفي مجراه •

١٢ ــ يرفد نهر الفرات في مجراه في الاقليم السوري ثلاثة روافد رئيسية هي :

**آ = نهر الساجور :**

وينبع من هضبة عنتاب ويصب في الفرات عند تل الاحمر بعد ان يسير في سوريا حوالي ٤٨ كم من مجموع مجراه البالغ ١٠٨ كم •ويبلغ معدل تصريف هذا النهر السنوي حوالي ٣م٣/ثا او ما يساوي ١٠٠ مليون م٣ في العام •

**ب = نهر البليخ :**

الذي يتشكل من تجميع المياه في مرتفعات « حران » في تركيا ومن غرب الجزيرة ليصب في الفرات بعد مدينة الرقة وبعد ان يسير حوالي١٠٥ كم من مجراه في سوريا • ويقدر متوسط تصريف هذا النهر السنوي بما يقرب من ٦م٣/ثا او ما يساوي ٢٠٠ مليون م٣ في العام •

**جـ = نهر الخابور :**

ويعتبر رافد الفرات الرئيسي وينبع من الحدود الشمالية لسورية عند رأس العين وبعدالتقائه بعدد من الروافد يسير مسافة الـ ٤٥٠ كم منمجراه في سورية ويصب في الفرات بعد مدينة دير الزور وقبل بلدة الميادين بحوالي ٢٠ كم اما متوسط التصريف السنوي للخابور فيقدر بحوالي ٥٣م٣/ثا او ما يساوي حوالي ١,٧٠٠ مليون م٣ في العام •

يتغير جريان الفرات بتغير فصول السنة ويختلف مقدار تصريفه باختلاف الايام والاشهر

## (١) : حوض الفرات

**مجرى النهر :**

١١ — ينبع نهر الفرات من هضبات تركيا الواقعة خلف جبال طوروس ويدخل الاراضي السورية عند جرابلس ويغادرها عند البوكمال ويستمر في سيره في الاراضي العراقية حتى ينتهي في الخليج العربي ويصب في شط العرب ● اما توزيع مجرى النهر وحوضه بين الاقطار الثلاث فتتلخص بما يلي :

| البلد | طول النهر (كم) | مساحة الحوض (كم٢) | معدل المطر السنوي في الحوض (مم) |
|---|---|---|---|
| تركيا | ٤٢٠ | ١١٠,٠٠٠ | ٤٠٠—١٥٠٠ |
| سورية | ٦٨٠ | ٧٠,٠٠٠ | ١٥٠—٤٠٠ |
| العراق | ١,٢٠٠ | ١٧٠,٠٠٠ | ٧٥ —١٥٠ |
| المجموع | ٢,٣٠٠ | ٣٥٠,٠٠٠ | |

اما الخصائص التي يتصف بها مجرى الفرات في اجتيازه الاقليم السوري فيمكن تلخيصها في هذا الجدول :

| الموقع | مجرى النهر كم | مستوى الماء او الارتفاع متر | مقدار الانحدار في مجرى النهر سم/كم |
|---|---|---|---|
| جرابلس | ٠٠ | ٣٢٥ | ٤٠ |
| يوسف باشا | ٧٨ | ٢٩٤ | ٤٣ |
| مسكنة | ١٣١ | ٢٧١ | ٢٦ |
| الرقة | ٢٥٩ | ٢٣٨ | ٢٢ |
| خلية | ٣٨٤ | ٢١١ | ١٦ |
| دير الزور | ٤٦٩ | ١٩٧ | ١٤ |
| نهر الخابور | ٥٤٠ | ١٨٧ | ١٥ |
| البوكمال | ٦٨٠ | ١٦٦ | — |

الثاني من مجراه ( ابو هريرة ـ حلبية ) فيبلغ هذا المتوسط ٦ كم . اما في النصف الأخير من مجراه فيصل عرض هذا الوادي حده الاقصى وقدره ١٦ كم بينما يبلغ متوسط عرض الوادي في هذا النصف من مجراه مقدار ١٢ كم . وعلى هذا فان متوسط عرض وادي الفرات في مجموع مجراه في سوريا يقدر بـ ٧,٥ كم وبذلك فان مساحة وادي الفرات الغريني هـذا تزيد على ٣٣٠,٠٠٠ هكتار .

تتألف تربة هذا الوادي بصورة رئيسية من الرواسب التي تتراوح بـين الطمي والغرين الصلصالي والصلصال . وعمق التربة وخلوها من الملوحة في هذا الوادي يجعل تربته من أحسن أنواع التربة للزراعة بعد اروائها . فتصلح تربة هذا الوادي لزراعة القطن والأرز والشمندر والفول السوداني والذرة البيضاء وغيرها من المحاصيل الصيفية كما تصلح لزراعة القمح والشعير وغيرها من الحبوب والقطاني والعلف من المحاصيل الشتوية الرئيسية . ويمكن كذلك زراعة هذه التربة بالاشجار المثمرة والاستفادة منهـا بزراعة شجر الحور وغيره من الاشجار .

أما سهل الفرات والذي يحيط بوادي الفرات على جانبيه فيقع على ارتفاع يتراوح بـين ( ١٠٠ ـ ٢٠٠ م ) فوق مستوى الوادي الغريني الذي يجري فيه هذا النهر . وتشق مجاري المياه الشتوية جوانب هذا السهل بصورة عميقة وخاصة في القسم الاول منه . أما مساحة الاراضي القابلة للزراعة في هذا السهل المحيط بالوادي فتزيد على مليون هكتار . ويقع القسم الاعظم من هذه الاراضي الزراعية في القسم الاوسط من حوض النهر بين مسكنة ودير الزور والتي يبلغ طولها حوالي ٢٤٠ كم وتدل الدراسات الاولية على صلاحية هذه الاراضي للزراعـة وبشكل لا يقل كثيرا عن صلاحية الاراضي الواقعة في وادي الفرات . أما تحاليل التربة الدقيقة فلم تستوف دراستها بعد .

**امكانيات الري :**

١٤ ـ يقع حوض الفرات في سوريا في منطقة يتراوح مقدار هطول الأمطار الـسنوي فيها بين ( ١٠٠ ـ ٤٠٠ مم ) ، ولكن الربع الاول فقط من اراضي حوض الفرات الذي يزيد فيه مقدار هطول المطر على ٣٠٠ مم في العام . أما بقيـة اراضي هذا الحوض فيقل مقدار هطول المطر عليها عن ٣٠٠ مم في العام مما يجعلها غير قابلة لزراعة البعل العادية ويحصر الانتفاع منها في اروائهـا .

خلال العام فينخفض جريان الفرات خلال اشهر الصيف او الجفاف الاربعة (آب ـ تشرين ثاني) ويبلغ تصريفه حده الادنى خلال شهر ايلول • ويرتفع تصريف الفرات في اشهر الشتاء والامطار ويبلغ حده الاقصى خلال شهر نيسان • ورغم قصر مدة قياسات جريان الفرات ومحدوديتها فان مقدار تصريف هذا النهر عند مسكنة يعطي صورة واضحة عن مقادير هذا الجريان •

يتراوح مقدار تصريف الفرات بين حد ادنى ينخفض الى ١٤٦م٣/ثا وبين حد اعلى يرتفع الى ٤٠٣٨م٣/ثا وترتفع ذروة الفيضان في الفرات الى أكثر من ٥٫٢٠٠ م$^{٣}$/ثا أما معدل التصريف الوسطي لهذا النهر خلال العام فيقدر بحوالي ٨٠٠ م$^{٣}$/ثا ويبلغ مجموع تصريف النهر خلال العام مقدارا يتفاوت بين ١٤ الى ٢٧ مليار من الأمتار المكعبة • أما متوسط مجموع التصريف في العام فيقدر بحوالي ٢٥ مليار م$^{٣}$ أو ما يعادل ٨٣٪ من مجموع تصريف الانهر والسواقي في الاقليم السوري •

**حوض الفرات :**

١٣ ـ يدخل الفرات سورية عند جرابلس في واد ضيق ، ولكن مجراه يأخذ في الاتساع خلال سيره والتواءاته في المنطقة الغرينية التي تؤلف وادي الفرات • ويمر الفرات في مجراه في هذا الوادي الغريني بعدد من المضايق اهمها :

آ ـ موقع قلعة النجم على بعد ٣٥ كم من مجرى النهر وعلى ارتفاع ٣٠٨ م عن سطح البحر تقريبا •

ب ـ موقع يوسف باشا على بعد ٧٨ كم وعلى ارتفاع ٢٩٤ م عن سطح البحر • وفي هذا الموقع يصبح عرض الوادي الغريني حوالي ٧٠ م فقط •

ج ـ موقع حلبية على بعد ٣٨٤ كم وعلى ارتفاع ٢١١ م عن سطح البحر • وفي هذا الموقع يصبح عرض الوادي الغريني حوالي ٦٠٠ م •

وفيما عدا هذه المضايق يتسع وادي الفرات في مجراه حتى يغادر سورية •

يمتد وادي الفرات الطويل الضيق هذا في سورية من الزاوية الشمالية الغربية عند جرابلس الى الزاوية الجنوبية الشرقية عند البوكمال ويبلغ طوله ٤٥٠ كم • ويتفاوت عرض هذا الوادي فيبلغ متوسط عرضه في الربع الاول من مجراه ( جرابلس ـ مسكنة ) مقدار ٤ كم وفي الربع

بأكثر من ١,٣٠٠,٠٠٠ هكتار • واذا افترضنا ان متوسط ما يحتاجه الهكتار الواحد لاروائه من الماء بمعدل ٥,٠ لتر/ثا ولفترة ستة اشهر كاملة من العام وعلى افتراض ضياع ما لايقل عن ١٥٪ من المياه المتوفرة للري في التبخر والتسرب في شبكات الري اللازمة فان مجموع ما يلزم لري الهكتار الواحد لا يتعدى ٩,٠٠٠م٣ من الماء سنويا • وعلى هذا الاساس فان مجموع ما يحتاج اليه لري هذه الكمية من الاراضي الزراعية في حوض الفرات لن يتعدى ١١,٧ مليار م٣ من الماء أو ما يعادل أقل من ٤٧٪ من جريان الفرات • وهذا المقدار من الماء هو دون حصة سوريا من مياه الفرات والتي تقدر بـ ١٢,٥ مليار من الامتار المكعبة في العام • وهكذا فان الثروة المائية المتوفرة في هذا النهر كفيلة بري الاراضي القابلة للزراعة في حوضه في سورية دون ان يؤثر هذا على جريان النهر وما تحتاجه العراق من مياهه لارواء اراضيها •

ان محاولة ارواء كافة الاراضي الزراعية في حوض الفرات بزيادة عدد المضخات القائمة عليه لا يمكن اعتباره حلا سليما ولاسباب اقتصادية جد واضحة يمكن ايجازها فيما يلي :

آ — تعتبر عملية الري بالضخ اقتصادية في حدود رفع لا يتعدى ٢٠م • واذا ما زاد مقدار رفع الماء عن هذا الحد فان عملية الري بالضخ تفقد تدريجيا الكثير من فوائدها الاقتصادية • وبالنسبة لحوض الفرات فان مجموع الاراضي الواقعة على مستوى لا يتعدى ٢٠م من مستوى الماء في النهر تقل عن ٦٠٠,٠٠٠ هكتار موزعة على الشكل التالي :

١ — ٢٥٠,٠٠٠ هكتار لايزيد ارتفاع مستواها عن ١٠ امتار فوق مستوى ماء النهر •

٢ — ٣٤٠,٠٠٠ هكتار لا يتعدى متوسط ارتفاعها ٢٠ مترا عن مستوى الماء في النهر •

ومن هذه الاراضي ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ هكتار على الضفة اليسرى والباقي وقدره ١٤٠,٠٠٠ هكتار على الضفة اليمنى للنهر •

واذا استثنينا الاراضي المزروعة حاليا والتي تقدر بعلا وسقيا في وادي الفرات بحوالي ٣٧٠,٠٠٠ هكتار فان مقدار الزيادة في الاراضي المستصلحة في عملية الارواء بالضخ هذه لن تعدى ٢٢٠,٠٠٠ هكتار أي ما دون الربع من الاراضي البكر والتي لم تزرع بعد في حوض الفرات •

تقدر الاراضي القابلة للزراعة في حوض الفرات بأكثر من ١,٣٤٠,٠٠٠ هكتار . ويبلغ مجموع المساحة المزروعة في هذه الاراضي في وادي الفرات والسهل المحيط به مقدارا لا يتعدى ٢٧٪ من مجموع الاراضي اذ يزرع حاليا منها حوالي ٣٧٠,٠٠٠ هكتار يزرع منها ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ هكتار ريا والباقي وقدره ١٧٠,٠٠٠ هكتار بعلا . أما الباقي من هذه الاراضي القابلة للزراعة وقدره ٩٧٠,٠٠٠ هكتار فما زالت بكرا لم تزرع بعد ، ويعود هذا الى وقوع معظم هذه الاراضي في منطقة يقل فيها هطول الامطار سنويا عن ٢٠٠ مم كما أن معظم هذه الاراضي غير المزروعة يقع في السهل الذي يرتفع ( ١٠٠ — ٢٠٠ ) م عن مستوى الماء في وادي الفرات مما يجعل ريه بالراحة او بالضخ مرتفع الكلفة الى الحد الذي تعجز عن تحقيقه الجهود الفردية . وعلى هذا فان الزراعة الحالية في حوض الفرات تقتصر على الاراضي الغرينية في وادي الفرات أو الاراضي السهلية المجاورة والتي يسهل رفع الماء اليها لاروائها .

تقوم عملية الارواء حاليا على رفع مستوى الماء في النهر الى مستوى الارض المراد ريها لتروى بالراحة او باستخدام النواعير والمضخات في رفع الماء لتزويد شبكات الري اللازمة . وتقدر نسبة ما يُروى بالمضخات حاليا بحوالي ٨٥٪ من مجموع المساحة المروية في وادي الفرات . ويقدر عدد هذه المضخات القائمة على شواطيء الفرات والتي احتلت مكان الناعورة وسيلة الري القديمة بحوالي ٢٠٠٠ مضخة متوسط قوتها حوالي ٣٠ حصانا بخاريا . وعلى اعتبار قدرة الحصان البخاري الواحد على ري ١,٥ هكتار في المتوسط فان مجموع ما ترويه هذه المضخات يبلغ ٩٠,٠٠٠ هكتار . ولما كانت الدورة الزراعية المتبعة ثنائية تقوم على اراحة نصف الارض فان مجموع الاراضي المروية بالضخ حاليا لا يتعدى ١٨٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي المروية .

وعلى اعتبار حاجة الهكتار الواحد من الماء بمعدل ٠,٥ لتر ثانية خلال اشهر الصيف الاربعة فان مقدار ما يستعمل من مياه الفرات في ري كافة الاراضي المروية حاليا في حوضه لا يتعدى كثيرا مليار متر مكعب من الماء سنويا او ما يعادل ٤٪ فقط من مجموع جريان الفرات وبذلك يظل القسم الاعظم من المصدر الرئيسي للثروة المائية في سورية دون استغلال .

من الممكن عمليا ارواء كافة الاراضي القابلة للزراعة في حوض الفرات والتي يمكن تقديرها

هكتار من الاراضي الزراعية في حوض الفرات أي بزيادة قدرها ٦٠٠,٠٠٠ هكتار في كمية الاراضي المروية حاليا فيه . اما كيفية الارواء فتعتمد على مجموعة خصائص الاراضي الزراعية المراد اروائها كما تعتمد على حاجات هذه الاراضي من المياه وعلى كيفية توفير هذه الحاجة من مياه النهر الجارية .

اذا اعتبرنا ان الدورة الزراعية للاراضي المراد اروائهـا ستكون على اساس زراعة $\frac{٢}{٣}$ الارض قطنا واراحة الـ $\frac{١}{٣}$ الباقي في الصيف وعلى اساس زراعة $\frac{١}{٣}$ الارض حبوبا و $\frac{١}{٣}$ الارض برسيماً أو علفا واراحة الثلث الباقي في الشتاء وذلك بدلا من الدورة الزراعية المتبعة حاليا والقائمة على اراحة نصف الارض المروية باستمرار فان هذا يستلزم تزويد الاراضي المراد اروائها بمعدل ٠,٦٥ لتر/ثا في الصيف ومعدل ٠,٢٥ ليتر /ثا في الشتاء وللهكتار الواحد منها . وعلى هـذا الاساس فـان ارواء الـ ٨٠٠,٠٠٠ هكتار المراد اروائها يستلزم ما يعادل ٥٢٠م٣/ثا صيفا وما يعادل ٢٠٠م٣/ثا شتاء . واذا اعتبرنا ان مياه الامطار في الشتاء يمكن ان توفر حوالي نصف ما تحتاجه الاراضي المزروعة شتويا فان هذا يتطلب توفير كمية من الماء ولمدة الارواء التي لا تزيد في العادة عن ١٢٠ يوم صيفا ومثلها شتاء مقـدارها ٥,٤ مليار م٣ صيفـا وحوالي مليار م٣ شتاء او ما مجموعـه ٦,٤ مليـار من الامتار المكعبة طيلة العام . واذا قدرنا قيمـة ما يضيع من مياه الري في توزيعهـا من تبخر وتسرب بـ ١٥٪ فان كمية الماء اللازم توفيرها لارواء هذه الاراضي يصبح في حدود ٧,٤ مليار من الامتار المكعبة في العام . ويلاحظ من هذا التقدير انـه لا يختلف عن تقـديرنا السـابق لحاجات الارواء والتي تقدر وسطيا بـ ٠,٥ لتر/ثا ولمدة ستة أشهر في العام أي ما مقداره ( ٩٠٠٠ ) متر مكعب للهكتار في العام الواحد .

ان هذه الكمية من الماء اللازمة متوفرة في جريان الفرات ولا تتعـدى ٣٠٪ من متوسط جريانه في العام . ولا تقوم هناك اي صعوبـة عملية في توفير الكمية المطلوبـة من الماء خلال فصل الشتاء ، الذي يرتفع فيه جريان الفرات ويتجاوز حده الوسطي المقدر بـ ٨٠٠م٣/ثا .

اما في فصل الصيف واشهر الجفاف التي ترتفع فيها كمية المياه اللازمة للارواء وتنخفض خلالها كمية جريان الفرات عن حده المتوسط فان توفير الكميات اللازمة للري لا يمكن تحقيقها بغير تخزين مياه النهر وفيضاناته خلال الشتاء لاستعمالها في اشهر الصيف .

ب ـ تقدر نفقات الري بالضخ في المتوسط باكثر من ثلاثة امثال كلفتها بالراحة وتبلغ قيمة نفقات الري بالضخ ما لايقل عن ١٥٪ من قيمة الانتاج الزراعي في الاراضي المروية • ان هذه النسبة المرتفعة في تكاليف الانتاج تؤثر كثيرا على عملية الانتاج الزراعي مما يقلل من صافي دخل هذا الانتاج ومما يضعف في منافسة الصادرات الزراعية من انتاج سورية في الاسواق العالمية •

جـ ـ من المحقق ان تكاليف الري بالراحة والتي تشمل اقامة السدود وشبكات الري اللازمة تعتبر عالية في قيمتها الاولية بالنسبة لتكاليف الضخ الاولية مما يجعلها مقصورة في تحقيقها على الحكومات او المؤسسات العامة • ولكن النفقات الجارية او الكلفة السنوية لعمليات الري بالراحة تقل كثيرا عن كلفة الري بالضخ وبشكل لا يترك مجالا للمقارنة •

د ـ تستلزم عملية الري بالضخ استيراد المحركات وقطع الغيار كما تستهلك كميات وفيرة من الوقود • وهذا يجعل امر الحصول عليها وتوفيرها معرضا للكثير من المصاعب بالاضافة الى ما تستنزفه من قطع نادر من العملات الاجنبية التي يمكن الاستفادة منها في حاجات الانماء الاقتصادي المتعددة في الاقليم السوري•

ومن هذا يتضح بجلاء ان انجع السبل وانسبها واكثرها اقتصادا لاستصلاح اراضي حوض الفرات واروائها يتطلب استخدام الري بالراحة وذلك باقامة سدود التخزين والتحويل الضرورية وقنوات الري وشبكة التوزيع اللازمة ووفقا لما تفرضه طبيعة الاراضي المراد اروائها وللصفات الخاصة بجريان الفرات ومجراه في الاراضي السورية •

**عمليات الري والتخزين :**

١٥ ـ لما كانت الدراسات الفنية الوافية لارواء حوض الفرات ما زالت في دور الاعداد فان ما نعرضه ليس الا مخططا عاما وعلى ضوء ما يتوفر من الدراسات الاولية • وعلى هذا فمن المنتظر حصول غير قليل من التعديلات وفقا لماقد يتبين من حقائق ومعلومات بعد استكمال كافة الدراسات الطبوغرافية والجيولوجية اوتحاليل التربة والهيدرولوجية الخاصة بحوض الفرات • وتوضح الخارطة رقم ٣ المرفقة الهيكل العام للمشروع المقترح •

يستهدف برنامج السنوات العشر للانماء الاقتصادي في سوريا ارواء ما مقداره ٨٠٠،٠٠٠

الفيضان واثر الأمواج في المياه المتجمعة امامه امر هام وحيوي وخاصة في المناطق الغرينية الموجودة في وادي الفرات . كما ان انشاء هذه السدود التحويلية يعرض مجرى النهر للتغير لان مجرى الفرات مازال بعيدا عن الاستقرار في واديه الغريني وقد يزداد تغير مجرى النهر عند اقامة هذه السدود عليه الى الحد الذي قد يجعلها عديمة الجدوى والفائدة . وعلى هذا فان اقامة سد تخزيني رئيسي او اكثر على مجرى النهر هو السبيل العملي الوحيد لتحقيق مشاريع الري المقترحة في حوض الفرات .

١٧ ـ أما موقع السد أو السدود التخزيبية هذه فيرتبط اختياره بعدة عوامل منها صلاحية الموقع من حيث سعة الخزان ومن حيث جيولوجية الاراضي حوله ومنها ما ينجم عن اقامته من غمر للاراضي الزراعية الواقعة امامه ومن اثر في مجرى النهر . هذا بالاضافة الى العامل الاقتصادي الاساسي من حيث التكاليف والفوائد التي يمكن الحصول عليها .

لقد دلت الدراسات الاولية وخاصة الدراسات الاخيرة التي قام بها الخبراء السوفييت على وجود اكثر من موقع واحد مناسب لاقامة سد تخزيني عليه في مجرى الفرات . وقد امكن تحديد ثلاثة مواقع على النهر تصلح لهذه الغاية . وباختيار نوع الصخور السطحية التي تتكون منها طبقة الاساس في هذه المواقع فقد تبين انها من الكلس الصلب القوي الذي يمكنه تحمل الضغوط الناجمة عن اقامة هذه السدود عليه . ولكن الدراسات التفصيلية لطبقات الارض في مواقع هذه السدود هي التي ستقرر اختيار المواقع بالاضافة الى العوامل الاخرى وخاصة سعة التخزين وطريقة الارواء التي يقرر اتخاذها بعد مقارنة مختلف تكاليف الري بنوعيه الراحة والضخ الممكنة في ارواء الاراضي المقترح في حوض الفرات .

ويمكن مقارنة هذه المواقع الثلاث على الشكل التالي :

| | الموقع الاول | الموقع الثاني | الموقع الثالث |
|---|---|---|---|
| المكان | قلعة يوسف باشا | قرية حصرة قبل مسكنة | قرية طبقة بين مسكنة والرقة |
| ـ البعد عن مجرى النهر (كم) من جرابلس | ٧٨ | ١٠٣ | ١٩٨ |

اذا اتخذنا متوسط جريان الفرات عند مسكنة في السنوات العشر ٣٠ ـ ١٩٤٠/ اساسا لتقدير امكانيات التخزين من مياهه الجارية والتي تتراوح بين ١٨٢م٣/ثا كحد ادنى في ايلول و ١٧٣٧ م٣/ثا كحد اقصى في نيسان واذا اعتبرنا الكمية التي تزيد على ٤٠٠م٣/ ثا من جريانه والتي تخصص بانتظام لحاجات العراق من مياه هذا النهر فانه يتضح بسهولة ان بالامكان تخزين ما لا يقل عن ٩ مليار من الامتار المكعبة من مياه الفرات في الفترة الواقعة بين اول كانون الثاني ونهاية حزيران من العام . وتفوق هذه الكمية كثيرا حاجات الري اللازمة والمقدرة بـ ٧,٤ مليار فقط . اما اذا اخذنا بعين الاعتبار مقدار الفيضانات في النهر فان امكانية التخزين يمكن رفعها الى حد يفوق هذا بكثير ومن الممكن ان تصل الى ٢٠ مليار من الامتار المكعبة .

١٦ ـ أما تقدير سعة الخزان فيتوقف على نوعية الحاجة اليه وما يقصد من الاستفادة من مياهه لاغراض الري والقوى المائية . وبالنسبة لبرنامج الري المقترح حاليا فان الحاجة المقدرة بـ ٧,٤ مليار من الامتار المكعبة واذا ما اضيف اليها مقدار التبخر من سطح الخزان ومقدار الترسب المنتظر في قاعدة حوضه والتي يقدر مجموعها بما لا يقل عن ١٠٠ م٣/ثا . تستلزم رفع سعة الخزان الى ١٠,٥ مليارا ومن المفضل ان تكون سعته في حدود ١٢ مليار . اما اذا كان الغرض ارواء كافة الاراضي الزراعية في حوض الفرات والمقدرة بـ ١,٣٠٠,٠٠٠ هكتار فان الحاجة المقدرة بـ ١١,٧ مليار ترتفع على اساس التقدير السابق لما يفقد في التبخر والترسب الى حوالي ١٥ مليار من الامتار المكعبة ومن المفضل ان تكون سعة الخزان عندئذ في حدود الـ ٢٠ مليار من الامتار المكعبة .

يمكن توفير كمية الماء اللازمة للري باقامة سد تخزين واحد او اكثر على مجرى النهر كما يمكن توفير الماء اللازم بالاستعاضة عن سدود التخزين واقامة سلسلة من السدود التحويلية على مجرى النهر ترتفع مستوى الماء فيه الى مستوى يكفي لانسيابها في ترع الري وقنواته التي تقام على ضفتي النهر لارواء الاراضي الزراعية حوله .

ولكن هذه السدود التحويلية تعرض المناطق المنخفضة في وادي الفرات والتي تقع خلفها لخطر الفيضانات وغمرها بالمياه على جانبي النهر وكذلك فان اقامة حواجز قوية تقاوم ضغط

١٩ ــ أما التحديد النهائي لموقع السد واختيار سد واحد او اكثر فسيعتمد على الاعتبارات الفنية والاقتصادية والتي سيتوصل اليها بعد اجراء كافة الدراسات الطبوغرافية والجيولوجية الدقيقة والمفصلة .

اما بالنسبة لمواقع سدود التحويل على مجرى النهر فان موقع حلبية ــ زلبية على بعد ٣٨٤ كم من جرابلس على مجرى النهر وعلى مستوى الماء الذي يبلغ ٢١١ م فيه وحيث يضيق عرض النهر الى ٦٠٠ م فانها تكون موقعامناسبا وخاصة بالنسبة للاراضي الزراعية الواقعة اسفل هذا الموقع والتي تمتد ما يقرب من ٢٥٠ كم حتى البوكمال . وهناك موقع آخر على بعد ٤٥٩ كم أي على بعد ١٠ كم اعلى دير الزور يمكن لسد التحويل المقام عليه من ري وادي الميادين بالراحة منه او ما لايقل عن ٢٥,٠٠٠ هكتار .

ولكن سدود التحويل هذه او سواها تغمر الكثير من الاراضي الزراعية والواقعة في وادي الفرات .

**كيفية الارواء :**

٢٠ ــ من الصعب في هذه المرحلة من الدراسات تحديد كيفية الارواء وتفاصيل عمليات الري التي يمكن اقرارها . وقد تثبت الدراسات الفنية والاقتصادية المفصلة ضرورة الجمع بين طريقي الري بالراحة وبالضخ مع الاستفادة من القوى الكهربائية التي يمكن توليدها من سدود التخزين في ادارة المضخات .

لقد تبين من الدراسات الاولية التي قام بهاخبراء السوفييت مؤخرا والتي انحصرت في احسن انواع الاراضي الزراعية المتوفرة في حوض الفرات ان بالامكان ري حوالي ٧٧٠,٠٠٠ هكتار من هذه الاراضي الزراعية . وتقدر الكمية الصافية من هذه الاراضي بحوالي ٦٧٦,٠٠٠ هكتار فقط وتتوزع هذه الكمية في المناطق الزراعية الاربعة التالية والمبينة على الخارطة المرفقة وهي :

١ ــ الضفة اليسرى للفرات بعد يوسف باشا وتقدر بـ ٥٥٠٠٠ هكتار .

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ـ مستوى الماء في النهر م | ٢٩٥ | ٢٨٦ | | ٢٥٥ |
| ـ منسوب الماء في الخزان م | ٣٢٥ | ٣٢٥ | ( آ ـ | ٣٢٥ |
| | | | (ب ـ | ٣٠٠ |
| ـ مقدار الرفع بالمتر | ٣٠ | ٢٩ | ( آ ـ | ٧٠ |
| | | | (ب ـ | ٤٥ |
| ـ طول اعلى السد بالكم | ١ | ( ٣,٥ـ٤ ) | ( آ ـ | ٤,٥ |
| | | | (ب ـ | ٢,٥ |
| ـ مساحة الخزان كم ٢ | ١٣٠ | ( ٢٢٠ـ٢٥٠ ) | ( آ ـ | ٩٦٠ |
| | | | (ب ـ | ٥٧٠ |
| ـ سعة الخزان بالمليار من م٣ ٢ | | ٤ | ( آ ـ | ٣٣ |
| | | | (ب ـ | ٥ |
| ـ قدرة الطاقة الكهربائية التي يمكن الحصول عليها بالالف كيلوواط | (١٠٠ـ١٤٠) | ( ٢٠٠ـ٢٨٠ ) | ( آ ـ | (٤٠٠ـ٤٥٠) |
| | | | ( ب ـ | (٢٥٠ـ٣٠٠) |

١٨ ـ يعتبر موقع يوسف باشا أنسب هذه المواقع من الناحية الاقتصادية ولكن سعته المحدودة لا تجعله كافيا لوحده لاغراض الري المقترحة لان تراكم ما يحمله الفرات من الطمي وخاصة في فترة فيضانه كفيلة بملىء هذا السد في حوالي ٥٠ سنة مالم تتخذ اجراءات فنية خاصة لجرف الطمي مما يؤدي الى خفض منسوب الماء وبعطل اجهزة التوليد الكهربائية كما يصعب التحكم في كمية التخزين فيه خلال هذه الفيضانات اما الموقع الثاني عند حصرة فان سعته بعد اقتاص ما قد يتجمع فيه من ترسبات لا تكفي لري اكثر من ٢٥٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي المزروعة وهذا ينطبق الى حد بعيد على الاقتراح ( ب ) بالنسبة للموقع الثالث عند طبقة اذ لا تتعدى امكانيات الري منه ٣٥٠,٠٠٠ هكتار . اما الاقتراح (آ) عند طبقة فانه كفيل لوحده من ارواء اكثر من مليون هكتار من الاراضي الزراعية كما ان سعته تتعدى السعة المقدرة بـ ١٢ مليار او بـ ٢٠ مليار والتي سبق توضيح الحاجة لمثلها لاستكمال الاستفادة من معظم الثروة المائية المتوفرة في نهر الفرات .

من هذا يتضح ان ارواء ال ٨٠٠,٠٠٠ هكتار المقدرة في برنامج الانماء الحالي امر متوفر من حيث الاراضي الزراعية الحسنة ومن حيث توزيعها حول مجرى النهر • أما طريقة الارواء وتفاصيلها فسيقررها ما يتوفر من تفاصيل للدراسة الفنية القائمة حاليا لاستغلال حوض الفرات وبشكل يتفق والمواقع النهائية المختارة لسدود التخزين والتحويل التي ستقام على مجرى النهر ومن المنتظر انتهاء الدراسات الاولية في نهاية ١٩٥٩ ووضع الخطة النهائية في آخر ١٩٦٠ وبذلك يتم وضع كافة التصاميم والتفاصيل الكافية في نهاية ١٩٦١ •

**الفوائد الاخرى والتكاليف :**

٢١ ـ لايقتصر مشروع السنوات العشر للانماء الاقتصادي في سوريا على ارواء ٨٠٠,٠٠٠ هكتار في حوض الفرات • اذ ان تنظيم مجرى النهر واقامة سدود التخزين والتحويل اللازمة عليه سيعمل على درء كافة اخطار الفيضان على الاراضي والقرى الواقعة في وادي الفرات والتي تعرض لاخطار جسيمة تلحق بالسكان والزراعة حاليا • كما ان تنظيم جريان الفرات بالذات وبعد استكفاء حاجات الري من مياهه في الاراضي السورية سيضمن تزويد العراق بانتظام بجريان لا يقل عن ٤٠٠م٣/ثا يكفي لتزويد العراق بحاجات الري فيه ويعمل على تجنب أخطار الفيضان في الاراضي العراقية •

٢٢ ـ وتهدف الدراسة القائمة للاستفادة من حوض الفرات كذلك الى تنظيم الملاحة على طول النهر في الاراضي السورية والى مسافة غير قليلة داخل الاراضي العراقية • ومن المقرر انشاء هويس ملاحي عند مواقع السدود المختارة لاتقل ابعاده عن ١٠٠ متر طولا و ١٥ متر عرضا و ٥,٥ متر عمقا هذا بالاضافة الى مدرج أسماك لا يقل عن ١٠ أمتار •

٢٣ ـ أما بالنسبة للقوى المائية التي يمكن الحصول عليها من هذه السدود التخزينية فيبدو بجلاء ان الطاقة الكهربائية التي يمكن الحصول عليها من هذه السدود تتراوح بين ( ١٠٠ ـ ٤٥٠ ) الف كيلوواط وعلى هذا فان البرنامج الحالي يستهدف الحصول على طاقة قدرها ١٠٠,٠٠٠ كيلو واط في المرحلة الاولى على أن يجري رفعها خلال سير الاعمال الى ٣٠٠,٠٠٠ كيلو واط • وهكذا فان الطاقة التي سيتم الحصول عليها من شأنها تزويد كل فرد في الاقليم السوري بمعدل ( ٢٥٠ ـ ٣٠٠ ) كيلو واط ساعي من الاستهلاك الكهربائي سنويا على اعتبار

٢ ــ الضفة اليمنى للفرات والتي تؤلف هضبة حلب ــ مسكنة وتقدر بـ ٩٨,٠٠٠ هكتار •

٣ ــ الاراضي التي يمكن ريها من السد الثالث في موقع « طبقة » وتقدر بـ ٢٤٠,٠٠٠ هكتار •

٤ ــ الاراضي التي يمكن ريهـــا من سد التحويل عنـد حلبية ــ زلبية وما بعـده من سدود التحويل الصغرى • وتقدر بـ ٣٣٠,٠٠٠ هكتار •

ويمكن ارواء ٣٦٥,٠٠٠ هكتار من هذه الاراضي بالراحة بينما يمكن ارواء الباقي وقدره ٣١١,٠٠٠ هكتار بالضخ الذي سيحتاج الى طاقة تقدر بـ ١٧٠,٠٠٠ كيلوواط من الكهرباء اما مقدار الرفع في حالة الري بالضخ هذه فتراوح بين( ٢٠ ــ ١٣٠ ) مترا • ولا شك ان مثل هـذا الرفع عال وقد يثبت عدم صلاحيته اقتصاديا •

ان هذه التقديرات اولية وتقوم على اساس :

آ ــ الاستغناء عن سد يوسف باشا •

ب ــ تحديد منسوب السد عند ــ طبقة ــ بـ ٢٨٨ متر أي دون كلا الافتراضين آ ، ب للسد التخزيني هناك •

جـ ــ رفع منسوب الماء عند سد تحويل حلبية ــ زلبية الى ٢٢٠ متر أي برفع لا يتعدى ١٠ امتار فقط •

اما اذا اقيم سد عنـد يوسف باشا وعلى منسوب ٣٠٥ متر فقط فباستطاعتـه ارواء ٧٣,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية الصافية • واذا رفع المنسوب الى حده الاعلى المقد بـ ٣٦٥ مترا فان كمية هذه الاراضي يمكن مضاعفتها ولكن طول قناة الري الرئيسية من مأخذ والتي تمتد اكثر من ١٠٠ كيلو متر كما أن وعورة الارض التي تمر فيها ستزيد من نفقات الري بالراحة الذي يمكن تحقيقه عندئذ •

كما أن رفع المنسوب في سد طبقة الى حده الادنى والمقدر بـ ٣٠٠ متر سيزيد من امكانيات الري منه وكذلك زيادة رفع سد التحويل عندحلبية ــ زلابية الى اكثر من منسوب ٢٢٠ متر يحقق زيادة اخرى في الاراضي التي تروى منها اسفل حوض الفرات السهلي •

استخدام نصف قدرتها فقط ، وسيتم نقل هذه الطاقة الكهربائية القليلة الكلفة الى حلب والى المناطق الصناعية الوسطى في سوريا لتزويد الصناعة والسكان بحاجاتها من القوى الرخيصة ، وسيكون نتاج هذه الطاقة الكهربائية جزءاً متمماً لمشاريع الري في حوض الفرات ونتاجاً اضافيا رغم أهميته وقيمته في رفع مستوى الحياة للسكان في حوض الفرات وبقية انحاء سورية .

من المقرر الانتهاء من كافة الدراسات والمباشرة في التنفيذ في نهاية عام ١٩٦١ ومن المقدر ان يتم انجاز كافة المشاريع الخاصة بحوض الفرات هذا في عام ١٩٦٧ ، على أنه سيصبح بالامكان الاستفادة من مياه هذا النهر في الري وفي توليد الطاقة الكهربائية اعتبارا من عام ١٩٦٣ .

٢٤ ــ ويقدر مجموع تكاليف هذا المشروع بحوالي ١,٩٤٠ مليون ليرة سورية بما في ذلك كافة تكاليف السدود وشبكات الري ومولدات القوى الكهربائية ونقل الطاقة الكهربائية الناتجة الى حلب وغيرها .

٢٥ ــ أما الفوائد الاقتصادية التي سيتم الحصول عليها من تنفيذ هذه المشاريع فتشمل :

١ ــ ارواء ما مساحته ( ٨٠٠,٠٠٠ ) هكتار من الاراضي الزراعية في حوض الفرات . أي بمعدل ( ١٤٣٥ ) ليرة سورية للهكتار الواحد من هذه الاراضي . وهذا يعني زيادة الاراضي المروية حاليا بمقدار ( ٦٠٠,٠٠٠ ) هكتار .

وتوزع هذه المساحة التي سيتم ارواؤها بشكل تقريبي الى ( ٥٠٠,٠٠٠ ) هكتار من اراضي الدولة أو الاملاك العامة والباقي وقدره ( ٣٠٠,٠٠٠ ) هكتار من الاملاك الخاصة .

٢ ــ توليد طاقة كهربائية تقدر اوليا بما لايقل عن ( ١٠٠,٠٠٠ ) كيلو واط سيتم رفعها الى ( ٣٠٠,٠٠٠ ) كيلو واط مع انتهاء اعمال المشاريع في حوض الفرات .

هذا بالاضافة الى الفوائد الاخرى التي سبق الاشارة اليها .

أما مقدار الدخل الناتج عن هذه المشاريع والفوائد الاقتصادية التي يتم الحصول عليها فسيجري بحثها مع بقية مشاريع الزراعة والري والقوى المائية في نهاية هذا العرض .

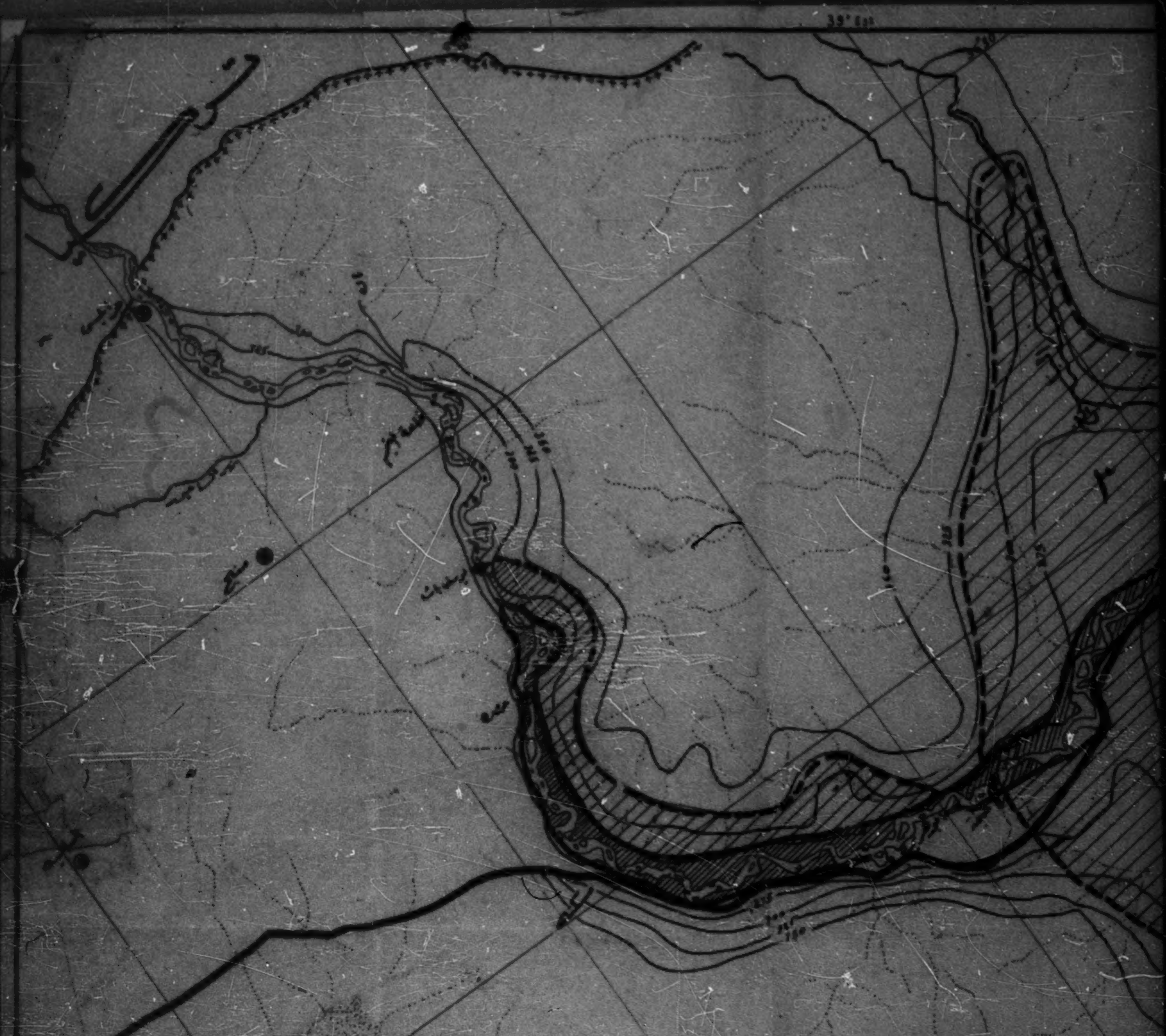

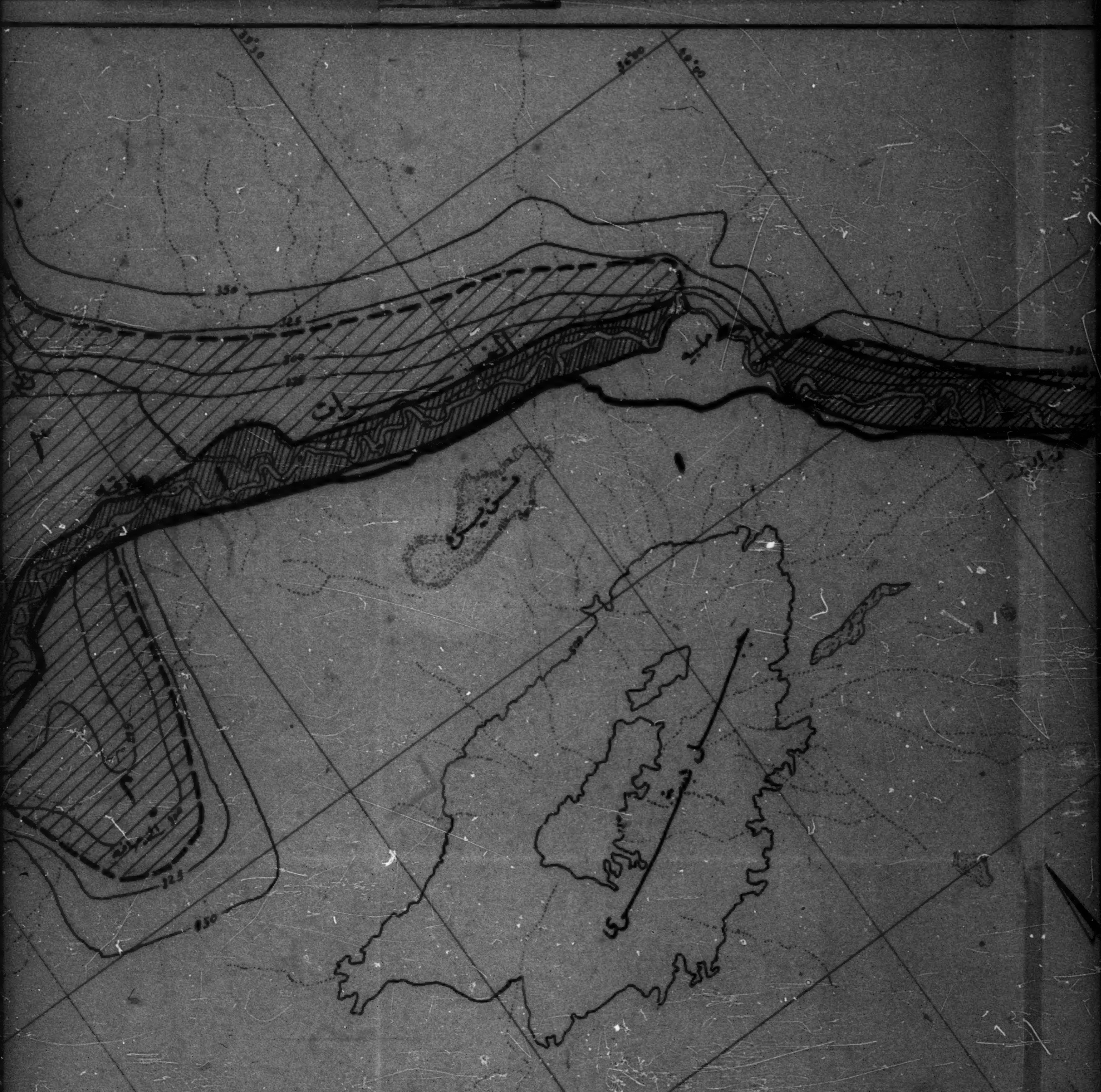
350
325
350

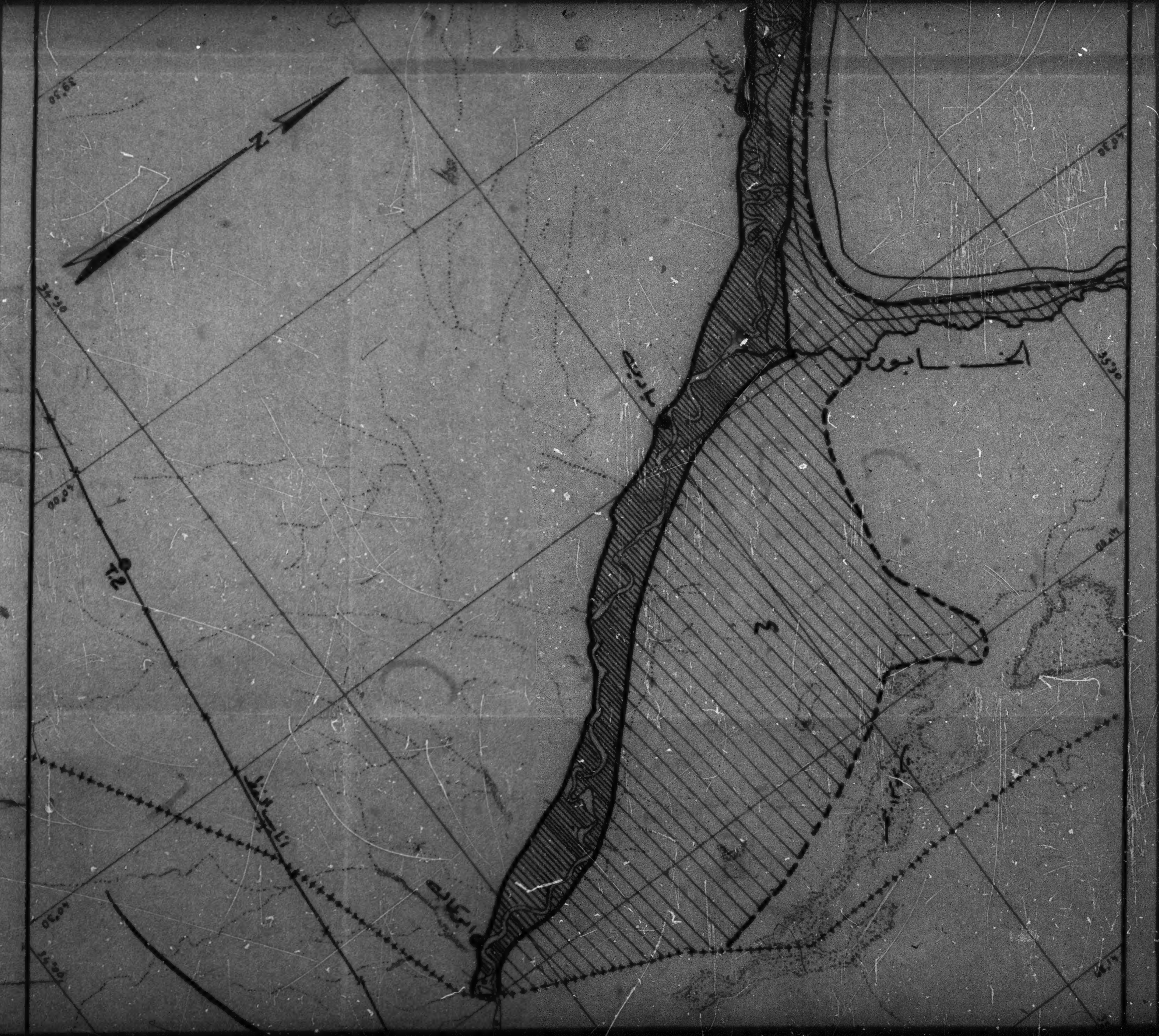
N
الخــابور
3

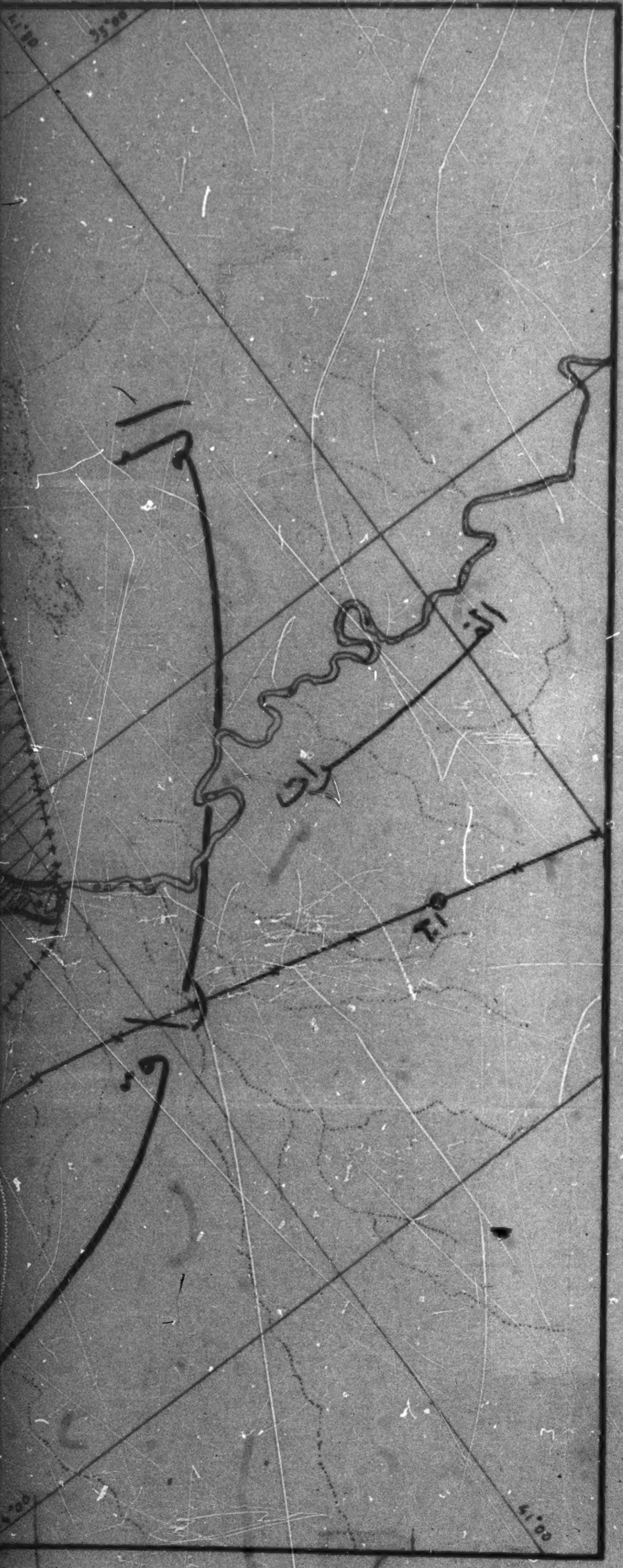

# مخطط رقم "٣"

# حوض الفرات

المقياس ١/٥٠٠,٠٠٠

## المصطلحات

| | |
|---|---|
| الحدود الدولية | ++++++++ |
| انابيب البترول | —×—×— |
| طريق رئيسي | ▬ |
| السدود | ◆ |
| الاراضي المروية حالياً | ▨ |
| الاراضي التي ستروى بالمشاريع | ▧ |

المهندس: الدكتور محمد فياض

الرسام: عدنان اسطواني

## (٢) : حوض الخابور :

**مجرى النهر :**

٢٦ ـ ينبع الخابور ورافده الرئيسي «وادي جغجغ» في تركيا ولكن العيون المائية الهامة في سوريا وروافد النهر الاخرى هي التي تزود هذا النهر بما يكسبه انصبابه الدائم النافع طيلة العام . ويستمد الخابور مياهه في معظم شهور السنة من ينابيع «رأس العين» التي تقع في الزاوية الشمالية الشرقية من محافظة الجزيرة السورية . ومن هذه الينابيع يتجمع في الخابور عند «الحسجة» أعظم انصباب يتدفق اليه . وتعتبر هذه الينابيع أقوى ينابيع المياه في الاقليم السوري ويقدر متوسط قدرتها بحوالي ٣٢ م$^{٣}$/ثانية .

يسير الخابور في مجراه في واد ضيق كثير التعاريج يتراوح عرضه بين (٣٠ ـ ١٠٠) متر ويصب النهر في الضفة اليسرى لنهر الفرات بين دير الزور والميادين وبذلك يعتبر الرافد الرئيسي لنهر الفرات ويجري الخابور كامل طوله البالغ ٤٥٠ كيلو متر داخل الاراضي السورية مما يجعل حق استثماره الكامل وقفا على سوريا .

أما خصائص مجرى الخابور فيمكن ايجازها في هذا الجدول :

| الموقع | مجرى النهر كيلو متر | مستوى الماء او الارتفاع متر | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| راس العين | ٠٠ | ٣٤٧ | المنبع |
| تل مغاص | ٩٧ | ٣١٠ | نقطة تحويل |
| حسجة | ١٢٤ | ٢٩٤ | |
| نهر جغجغ | ١٢٥ | ٢٩٣ | |
| سبع سكور | ١٣٨ | ٢٨٩ | نقطة تحويل لاقنية الري الدبج |

يؤخذ من قياسات جريان الخابور «في سوار» لفترة ( ٣٢ ـ ١٩٤٠ ) انّ مقدار تصريفه يتراوح بين حد ادنى يبلغ في شهر آب ٣٤ م٣/ثا ويرتفع الى اقصى حد له في شهر شباط ويصبح ٤٧٠ م٣/ثا بينما يبلغ متوسط تصريف هذا النهر خلال العام ٥٣ م٣/ثا . اما مجموع تصريف الخابور طيلة العام فيتروواح بين ( ١٤٠٠ ـ ٢١٠٠ ) مليون متر مكعب ويقدر متوسط تصريفه السنوي بما يقرب من ١,٧٠٠ مليون متر مكعب من الماء . ولكن القياسات المائية للسنوات العشر الاخيرة والتي تشرف عليها مديرية الري والقوى المائية في سوريا تعطي ارقاما تقل عن الارقام السابقة اذ تقدر تراوح التصريف بين ( ٣٠ ـ ٣٠٠ ) م٣/ثا ومتوسطه بمقدار ٤٤ م٣/ثا كما ان متوسط مجموع التصريف السنوي يقدر بحوالي ١,٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء .

**امكانيات الري :**

٢٧ ـ تدل آثار الري القائمة في تبان ، الفدغمي ، وسوار ، وسيشر وغيرها على ان أعمال الري في حوض الخابور قديمة وكانت تقوم على مقياس واسع . وما زالت بعض السدود وقنوات الري الرومانية القديمة تستعمل حتى الآن لاغراض الري .

وتستخدم مياه الخابور حاليا في ري بعض الاراضي المرتفعة على جانبيه وتستعمل في ذلك مختلف وسائل الري ورفع المياه كالناعورة والساقية والمضخات الآلية الحديثة . وقد اتسعت اعمال الري في الاعوام الاخيرة في محافظة الجزيرة بشكل جد واضح .

تزيد مساحة الاراضي القابلة للزراعة في حوض الخابور على مليون هكتار . ويزرع القسم الاعظم من هذه الاراضي حاليا بالحبوب وخاصة القمح والشعير . اما مقدار الاراضي المروية حاليا في حوض الخابور فيكاد يكون مقصورا على زراعة القطن . وتقدر مجموع الاراضي المروية حاليا بحوالي ٥٠,٠٠٠ هكتار .

تعتبر التربة في وادي الخابور وفي اراضي حوضه المحيطة به من النوع الجيد للزراعة وتتراوح التربة بين الرمل الغريني والصلصال المتوسط . وبينما تكون اراضي حوض الخابور شديدة الانحدار وكثيرة التضاريس في قسمه العلوي فان هذا الانحدار يخف تدريجيا حتى تصبح

| | | | |
|---|---|---|---|
| نيسان | ١٦٦ | ٢٧٥ | نقطة تحويل |
| تل الفدغمي | ٢٧٠ | ٢٤٢ | |
| مرقدة | ٣١٠ | ٢٣٠ | موقع سد تخزيني |
| سوار | ٣٦٦ | ٢١٤ | نقطة تحويل وجسر معلق |
| بصيرة | ٤٤٥ | | |
| الفرات | ٤٤٦ | ١٨٧ | جسر عبر الخابور |
| مستوى الماء | | ١٨٧ | المصب |

ويختلف انحدار مجرى النهر ويقل مقدار هذا الانحدار تدريجيا مع مجرى النهر ويبلغ في الـ ٢٥ كم الاولى من سيره مقدار ١٠٠ سم/ كيلو متر بينما ينخفض الى ٣٠ سم/كيلو متر • في القسم الاخير من مجراه • أما في مجموع مجرى النهر فيبلغ متوسط انحداره ٣٥ سم/ كيلو متر •

وروافد الخابور الرئيسية اربع يمكن تحديدها كما يلي :

| الرافد | على ضفة الخابور | البعد على مجرى النهر (كم) | مستوى الماء (م) |
|---|---|---|---|
| نيم قناصو | اليمنى | ٣ | ٣٤٣ |
| جرجب | اليسرى | ٢٣ | ٣٢٥ |
| زركان | اليسرى | ٦١ | ٣١٤ |
| جغجغ | اليسرى | ١٢٥ | ٢٩٣ |

ويعتبر نهر « جغجغ » اكبر هذه الروافد ويرتفع تصريفه في الشتاء الى ٨م٣/ثا بينما يقدر متوسط تصريفه خلال العام بـ ٣ م٣/ثا •

يختلف تصريف الخابور بتغير فصول السنة • وتعمل روافد النهر غير القليلة والوديان الشتوية التي تصب فيه والتي تتجمع فيها مياه الامطار التي تسقط في حوض الخابور على زيادة تصريفه الطبيعي وتظهر بشكل فيضانات تبدأ في كانون الثاني وتستمر حتى آذار • اما في بقية العام فيكاد يكون جريان الخابور مقصورا على ما تزوده به الينابيع في رأس العين وما تلفظه المياه الجوفية في وادي الخابور •

كتار على المروى منها حاليا . اما اذا امكن الاستفادة من كافة الامكانيات المتوفرة في لخابور فان مقدار ما يروى منه يمكن رفعه الى ٢٠٠,٠٠٠ هكتار .

**كيفية الارواء :**

٢٨ ــ يمكن تقسيم حوض الخابور الى مناطق رئيسية ثلاث :

آ ــ المنطقة العليا : والتي تمتد من رأس العين الى الحسجة وتقع على جوانب مجرى الخابور الذي يبلغ مجموع طوله ١٢٥ كيلو متر .

وتعتبر هذه المنطقة كثيرة الخصوبة وتتميز بتوفر مياه الامطار فيها والتي تتراوح بين ( ٣٠٠ ــ ٥٠٠ ) مم في العام الكافية لانواع الزراعة البعلية .

ب ــ المنطقة الوسطى : والممتدة من الحسجة الى الشدادة او مرقدة ويسير فيها الخابور في مجراه مسافة ١٨٥ كيلو مترا . وهذه المنطقة اقل خصوبة من المنطقة العليا ويتراوح معدل هطول المطر السنوي فيها بين (٢٠٠ــ٣٠٠) مم مما يجعل الزراعة البعلية فيها ممكنة .

جـ ــ المنطقة السفلى : والممتدة من مرقدة حتى التقاء الخابور بالفرات والتي يسير فيها النهر في مجراه ما طوله ١٤٠ كيلو متر . وتعتبر هذه الأراضي من النوع الجيد للزراعة . ويتراوح مقدار هطول المطر فيها بين ( ١٠٠ــ٢٠٠ ) مم في العام مما يجعل الزراعة البعلية فيها غير متيسرة ويحتم اعتماد الزراعة الرئيسية فيها على الري . وتتميز المنطقة باستوائها مما يسهل اعمال الري بالراحة فيها .

وعلى هذا الاساس يمكن تحديد كيفية الارواء بشكل تقريبي ووفقا للبرنامج المقترح كما هو مبين على الخارطة رقم ( ٤ ) . اما الشكل النهائي لكيفية الارواء فيتوقف على انتهاء الدراسات التفصيلية اللازمة وعلى مختلف الاعتبارات الفنية والاقتصادية التي يتم التقيد بها . وعلى هذا فان مشاريع الري المقترحة يمكن ايجازها وفقا لمناطق الحوض الثلاث وعلى الشكل التالي :

هذه الاراضي قريبة من الاستواء التام في سهولـه السفلى والتي تعتبر مثالية من حيث امكانيات الري والزراعة فيهـا والتي تؤلف القسم الاعظم من الاراضي القابلة للزراعـة في حوض الخابور .

تقع اراضي حوض الخابور في منطقة يتراوح مقدار المطر السنوي فيها بين (١٠٠ــ٥٠٠) مم ويرتفع مقدار المطر السنوي كلما اتجهنا شمالا وخاصة في الزاوية الشمالية الشرقية لمحافظة الجزيرة ويساعد هذا على زراعة البعل واكتفاء الاراضي المزروعة بمياه المطر في القسم العلوي من هذا الحوض بينما تقل كميـة الامطار في القسم السفلي من الحوض عن الحاجة المقدرة للزراعة البعلية وعلى هذا فان اراضي الخابور الصالحة لزراعة مختلف المحاصيل تجعل بالامكان زراعة المحاصيل الشتوية فيها بالاعتماد على ماء المطر المتوفرة وخاصة في النصف الشمالي من هذا الحوض . اما بالنسبة للمحاصيل الصيفية والتي تتطلب ارواء ، فان التربة في هذا الحوض تصلح لزراعة القطن والارز والفول السوداني والشمندر وغيرها بعد اروائها .

يصعب تقدير حاجات الري في حوض الخابور بدقـة الا بعد استيفاء كافـة الدراسات والتحاليل اللازمة والتي يجري اعدادهـا . وبالنسبة لتفاوت كميـة المطر في حوض الخابور فبالامكان تقدير حاجة الهكتار الواحد من الاراضي المرويـة بما يعادل ٠,٥ لتر/ثا للزراعـة الصيفية وبمقدار يتراوح بين (٠,٢ــ٠,٥) لتر/ثا للزراعة الشتوية ولمدة لا تزيد عن ١٠٠ يوم من الارواء في أي من النوعين . وعلى هذا فان معدل ما يحتاج الهكتار الواحد المروى من الماء في حوض الخابور يمكن تقديره بـ ٤,٣٦٠ م٣ صيفـا و ٣,٠٠٠ م٣ شتـاء أي ما مجموعـه ٧,٣٦٠ م٣ خلال العام . واذا قدرنا الخسارة الناجمة عن التبخر والتسرب في عملية نقل المياه وتوزيعها في شبكات الري بمقدار ١٥٪ فان مقدار ما يلزم توفيره من الماء لارواء الهكتار الواحد يرتفع الى ٨,٤٠٠ م٣ خلال العام . وعلى هذا الاساس فان مجموع ما يتوفر من الماء في نهر الخابور كفيل بارواء ما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية . وحتى في حالة التقدير الادنى لتصريف النهر والمقدر بـ ١,٤٠٠ مليون متر مكعب فقط فان هذا يكفي لارواء اكثر من ١٦٦,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية في حوض الخابور .

وعلى هذا الاعتبار فان برنامج السنوات العشر الحالي للانماء يستهدف ارواء ما مجموعه ١٥٠,٠٠٠ هكتـار من الاراضي الزراعيـة في حوض الخابور أي بزيادة قدرهـا ١٠٠,٠٠٠

## ب = المنطقة الوسطى :

ويتطلب ارواء هذه المنطقـة الممتدة بين الحسجة ومرقدة الاستفادة من ماء الخابور ومن وادي الطاف باقامة سدود التحويل وشبكات الري اللازمة على هذا النحو :

١ ـ اقامة سد تحويلي على بعـد ١٢ كم جنوب الحسجة وعلى انقاض السد الرومـاني الواقع في « سبع سكور » مع شبكة توزيـع تكفي لارواء ١٠,٠٠٠ هكتـار على الضفـة اليسرى للخابور و٥,٠٠٠ هكتار على الضفة اليمنى للنهر •

٢ ـ اقامة سد تحويلي آخر في موقع « الطاف » وعلى بعد ١٦ كيلو متر جنوب « سبع سكور » وذلك على انقاض السد الروماني القديم هنـاك مع مأخذين لتغذية قناتي الري الرئيسيتين على جانبي نهر طاف احد روافد الخابور • ويقـدر طول هذا السد الترابي المقترح بـ ٧٦٠ م وارتفاعه بحوالي ١٥ م • وباستطاعة قناة الري الاولى على الضفة اليمنى والممتدة ١٤ كم ارواء ما مساحته ١٥,٠٠٠ هكتار • اما قناة الري الثانية على الضفة اليسرى فتمتـد حوالي ١٠ كيلو متر وتروي ٦,٠٠٠ هكتار •

وعلى هذا الاساس فان الكمية التي سيتم اروائها في هذه المنطقة تصبح ٣٦,٠٠٠ هكتار •

## جـ = المنطقة السفلى :

وتمتد هذه المنطقة من موقع مرقدة حتى التقاء الخابور بالفرات وتؤلف المنطقة السهلية الواسعـة والتي يتوفر فيها أكثر من ٢٥٠,٠٠٠هكتار من الاراضي القابلة للزراعة في حوض الخابور • وتتميز هذه المنطقة بكونها ذات رواسب رملية وغرينية تصلح بعد اروائها لزراعـة مختلف انواع المحاصيل الصيفية والشتوية •

ليس بالامكان ارواء ال ٧٥,٠٠٠ هكتار الباقية من اراضي هـذه المنطقة باقامة سدود تحويلية فقط وذلك لان ارواء الاراضي في المنطقتين العليا والوسطى من مجرى النهر لايترك الحد الادنى من تصريف الخابور اللازم لارواءهذه المنطقة وخاصة في اشهر الجفاف صيفا والتي تبلغ حاجة الارواء فيها حدهـا الاعلى • وعلى هـذا الاساس فلا بـد من تخزين مياه الخابور لاستعمالها في ارواء هذه المنطقة •

### ١ ـ المنطقة العليا :

يتطلب ارواء هذه المنطقة الممتدة حتى الحسجة الاستفادة من منسوب المياه المرتفع عند منابع النهر في رأس العين وباقامة سد تحويلي على مجرى النهر في منتصف هذه المنطقة مع اقامة شبكة الري اللازمة لري الاراضي الزراعية في هذه المنطقة بالراحة . ويمكن تحقيق ذلك باقامة :

١ ـ سد تحويلي على مجرى النهر عند منابعه في رأس العين وانشاء قناتي ري رئيسية على ضفتي هذا المجرى : تمتد الاولى منها على الضفة اليسرى النهر وطولها ٦٢ كم لارواء ١٤,٠٠٠ هكتار وتمتد الثانية على الضفة اليمنى للنهر مسافة ٣٧ كم وتروي مساحة ٨,٠٠٠ هكتار .

٢ ـ سد تحويلي على مجرى النهر عند « تل مغاص » في موقع يبعد حوالي ٤٠ كيلو متر شمال غرب الحسجة مع انشاء مأخذين لقناتي ري رئيسية على جانبي النهر ويمكن الاستفادة من سد تل مغاص الروماني القديم . تمتد القناة الاولى على ضفة الخابور اليسرى بين تل مغاص والحسجة وتسير حتى التقائها بنهرجغجغ وتجتازه عند موقع « الصفية » وترتد لتحيط بمدينة الحسجة . ويقدر طول هذه القناة بحوالي ٦٨ كيلو متر وتتفرع منها اقنية ثانوية لايقل مجموع طولها عن ١٢٥ كيلو متر وبذلك يمكن ارواء ما مساحته ٩,٠٠٠ هكتار بالراحة . اما القناة الثانية على ضفة الخابور اليمنى فتمتد بموازاة شبكة ري القناة الاولى ويمكنها ارواء ٤,٠٠٠ هكتار .

وهناك ما يقرب من ٤,٠٠٠ هكتار من الاراضي الاخرى في شمال الحسجة والتي ترتفع حوالي ١٠ متر عن مستوى مجرى النهر يمكن ان يكون ارواؤها من القناة الاولى اليسرى بالضخ اقل كلفة من تمديد قنوات الري بالراحة اليها .

وعلى هذا الاساس فان قنوات الري وشبكة التوزيع التي تقام على سدي التحويل في هذه المنطقة كفيلة بارواء ما لا يقل عن ٣٩,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية في هذه المنطقة .

اذا قدرنا حاجة الهكتار الواحد للري في خلال الصيف بمقدار ٠,٥ لتر/ثا فان ارواء الـ ٧٥,٠٠٠ هكتار في المنطقتين العليا والوسطى يتطلب تصريفا لا يقل عن ٣٨ م٣/ثا ، واذا اعتبرنا متوسط تصريف الخابور في الفترة ( ٣٢ — ١٩٤٠ ) اساسا للحسابات فان مقدار التصريف خلال العام يتراوح بين ( ٤٠ — ٩٣ ) م٣/ثا ، أي بمتوسط مقداره ٥٣ م٣/ثا ، وعلى هذا الاساس فان الحد الادنى لتصريف الخابور وقدره ٤٠ م ٣/ثا يجب تخصيصه لحاجات الري في المنطقتين الاوليتين في حوضه ، واذا امكن ابتداء التخزين من اول تشرين ثاني واستمراره لنهاية نيسان في العام فان هذا التصريف الوسطي والذي يزيد على الحاجة المقدرة اعلاه بـ ٤٠ م٣/ثا يكفي لتوفير اكثر من ٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء ، وهذه الكمية من الماء المخزون لا تكفي على اساس حاجة الهكتار الواحد لما مجموعه ٨,٤٠٠ متر مكعب من الماء سنويا لارواء ٧٥,٠٠٠ هكتار في المنطقةالسفلى من الحوض والتي تقدر حاجتها للارواء بما مقداره ٦٣٠ مليون متر مكعب من الماء في العام ، ومثل هذه الكمية يمكن توفيرها من مياه الخابور بتمديد عمليات التخزين الى ماقبل تشرين الثاني والى ما بعد نيسان خلال العام ، كما يمكن توفيرها بالاستفادة من مياه الفيضانات خلال اشهر الشتاء والتي لم يدخل تقديرها في متوسط تصريف الخابور ، ولا مجال للتخوف من عدم امكانية توفر مثل هذه الكمية مادام الحد الادنى الوسطي المقدر لتصريف النهر في العام يزيد على ( ١٤٠٠ ) مليون متر مكعب بينما مجموع حاجات المنطقتين العليا والوسطى من حوض الخابور لا تتعدى ( ٦٣٠ ) مليون متر مكعب من الماء طيلة العام .

وعلى هذا الاساس فان صافي تخزين السد المقترح يجب ان لا يقل عن ( ٧٠٠ ) مليون متر مكعب واذا اضفنا لذلك مقدار الخسارة في سعة الخزان والناجمة عن التبخر من سطحه والتسرب من جوانبه والترسبات في قاعدة حوضه فان سعة الخزان يجب ان لا يقل عن ( ٨٠٠ ) مليون متر مكعب .

اما اختيار موقع سد التخزين هذا فيتوقف على عوامل اهمها جيولوجية الموقع ومجموع العوامل الاقتصادية المتعلقة به ، ويبدو ان موقع مرقدة على بعد ( ٣١٠ ) كم وعلى منسوب ( ٢٣٠ ) متر لماء النهر هو انسب المواقع حيث الارض من النوع البازلتي الذي يقاوم تسرب

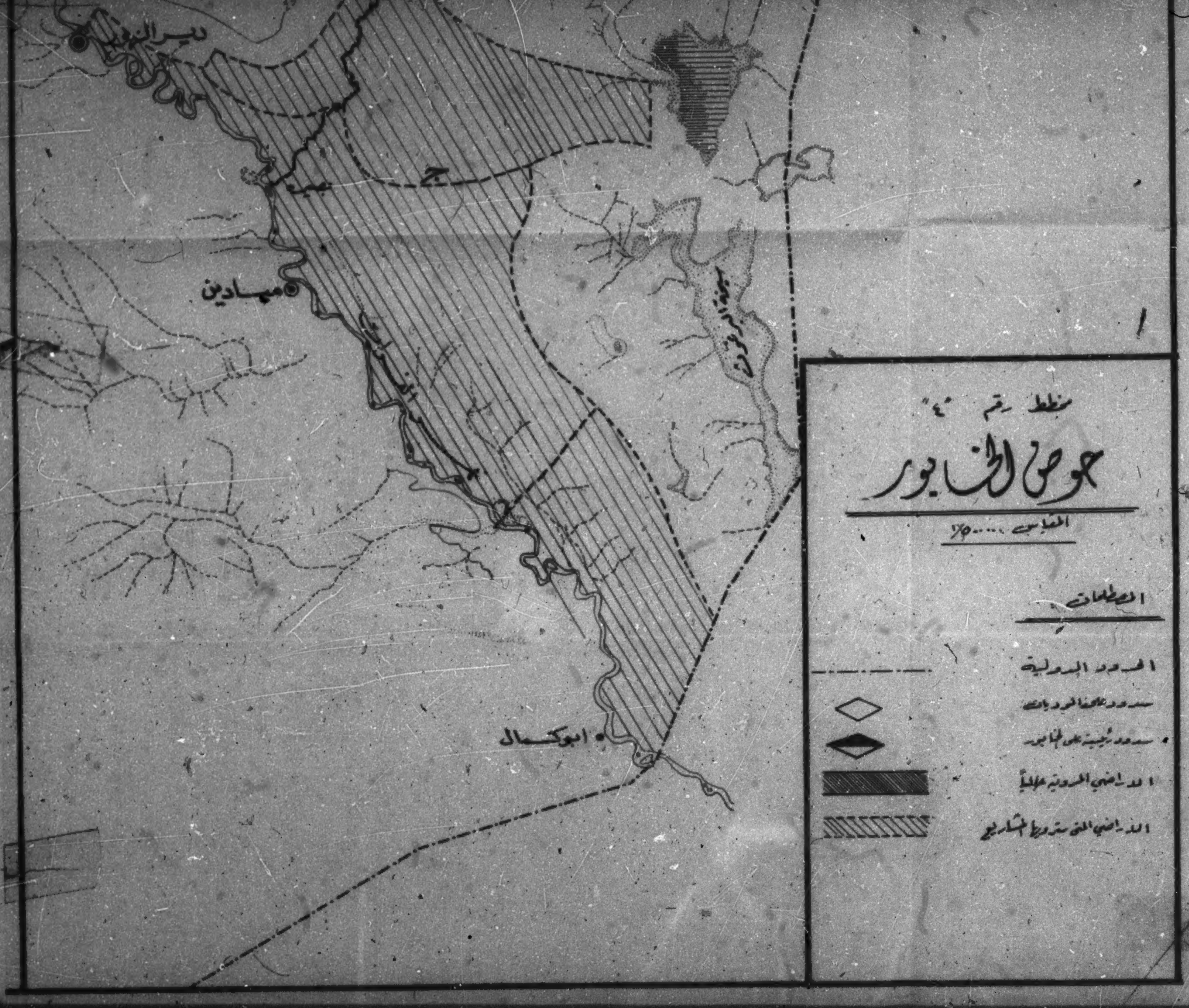
مخطط رقم "٤"
حوض الخابور
المقياس ١/٥٠٠٠٠٠
المصطلحات
الحدود الدولية
سدود على الوديان
سدود رئيسية على الخابور
الأراضي المروية حالياً
الأراضي التي ستروى بالمشاريع
دير الزور
ميادين
ابو كمال
ج

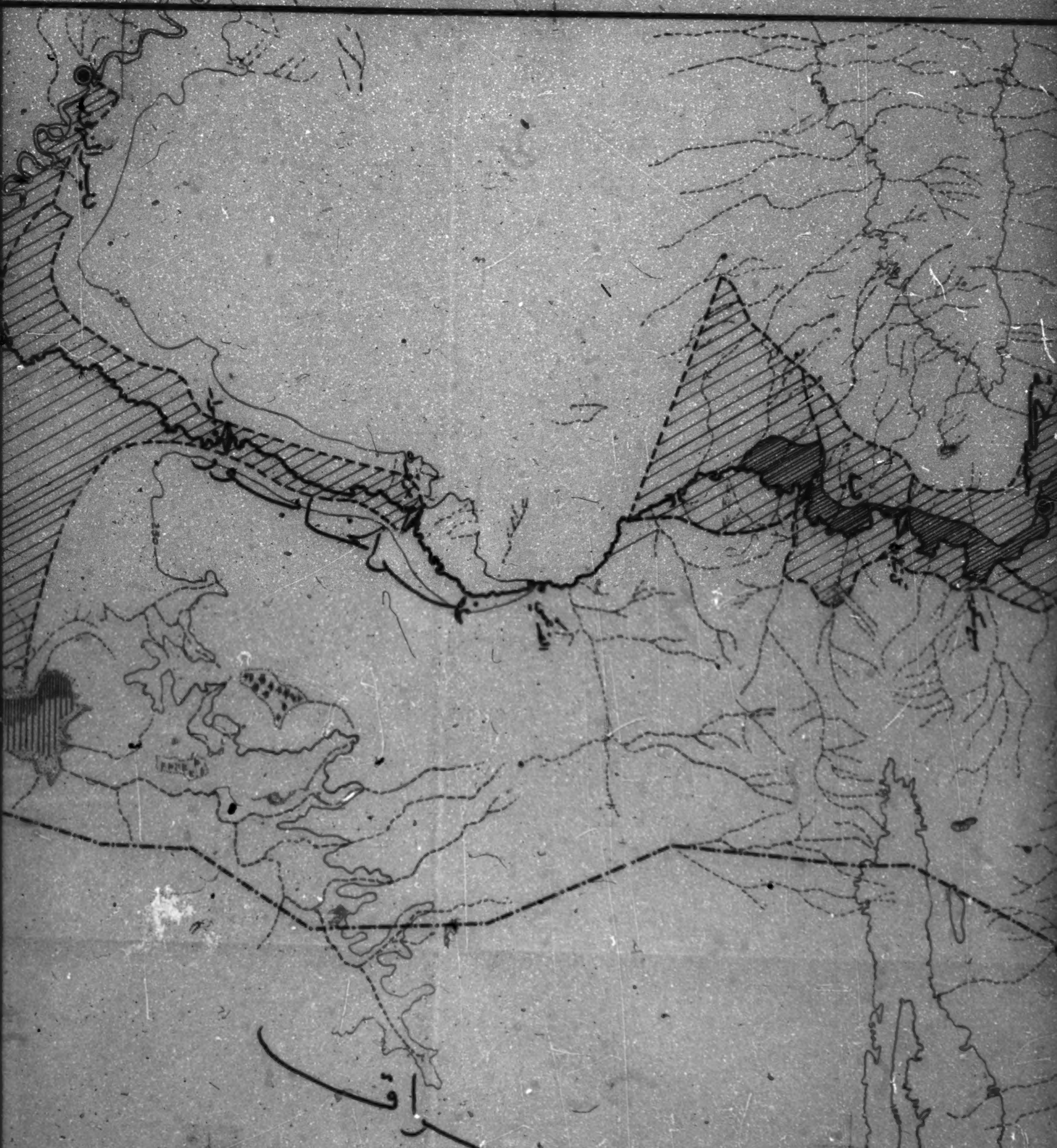
العراق

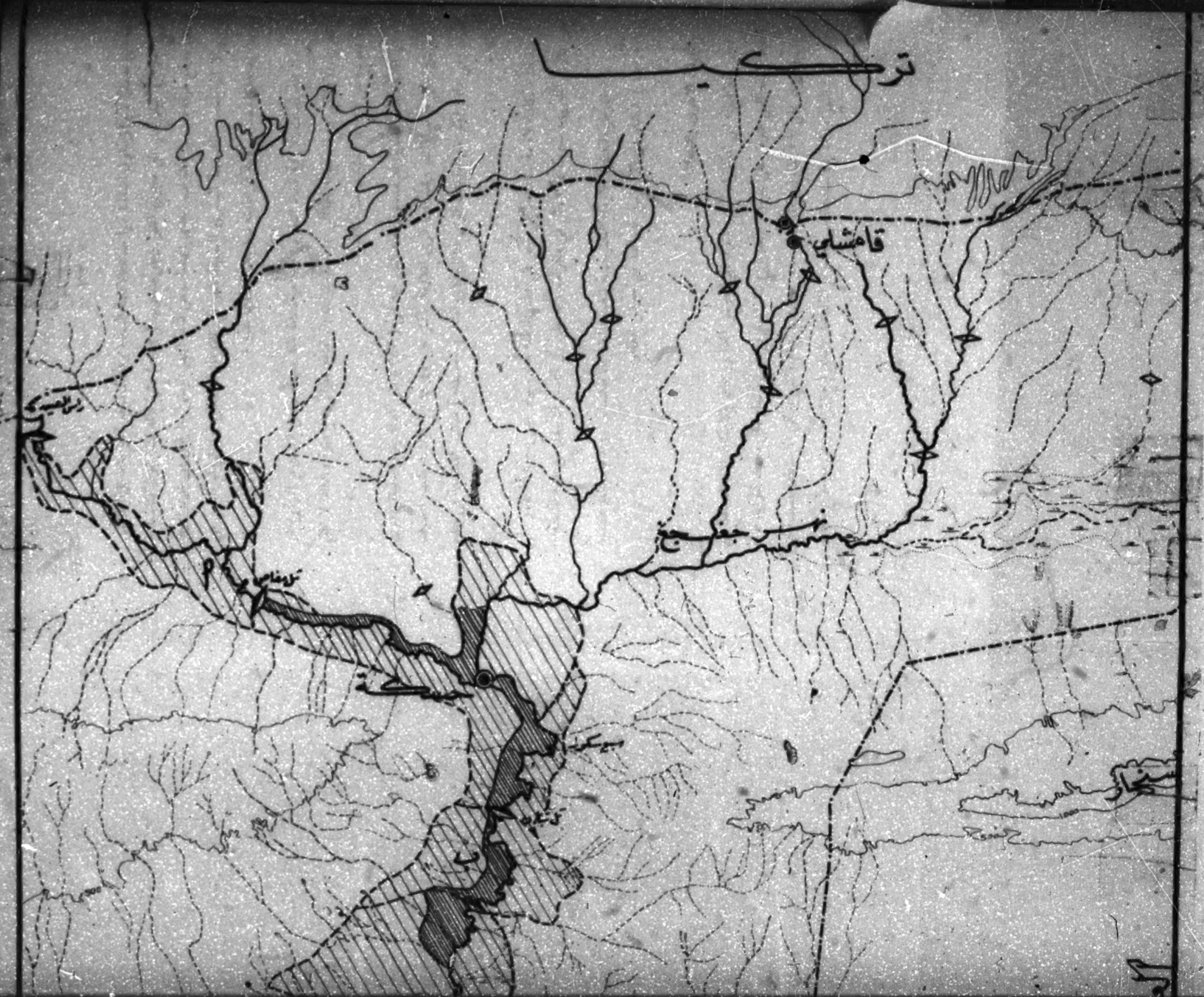
تركيا
قامشلي
جغجغ
1000
500

المياه الى حد كبير ويكون اساسا فنيا صالحالاقامة السد. وهناك موقع آخر عند تل الفلغمي على ( ٢٧٠ ) كيلو متر من مجرى النهر وعلى منسوب ( ٢٤٢ ) مترا لمائه قد يكون مناسبا . ولكن موقع مرقدة يتميز باقتراب احدى الهضاب من ضفة النهر اليمنى مما يقلل من طول السد اللازم الا ان انحدار الضفة اليسرى البسيط للنهر في تلك المنطقة مما يسهل تراكم الطمي في حوضه قديخلق مصاعب فنية في اقامته مما يجب التغلب عليه .

وتدل الدراسات الاولية لسد التخزين عند مرقدة بانه سيكون من النوع الترابي او الحجري الاملائي ويمتد طوله حوالي ٤ كيلومترات وارتفاعه حوالي ٣٠ مترا وبذلك لا تقل سعة تخزينه عن ( ٨٠٠ ) مليون متر مكعب .

ان اقامة سد مرقدة ورفع منسوب ماء النهر فيه الى ( ٢٥٠ ) متر كفيلة بتزويد قناتي الري الرئيسيتين على جانب النهر وشبكات الري اللازمة باكثر من ٤٥ م٣/ثا طيلة اشهر الصيف الستة وفي ذلك اكثر من حاجات الري اللازمةلارواء الـ ( ٧٥,٠٠٠ ) هكتار المقترحة في هذه المنطقة .

وهناك امكانية لاقامة سد تحويلي آخر في هذه المنطقة عند سوار على بعد ٣٦٦ كيلو متر على مجرى النهر ومنسوب ٢١٤ متر في مجراه تساعد على ري القسم الاسفل من هذه المنطقة .

من هذا العرض لكيفية الارواء المقترحة يتضح انه بالامكان ارواء ما مجموعه ( ١٥٠,٠٠٠ ) هكتار من الاراضي الزراعية في حوض الخابور .

**الفوائد الاخرى والنفقات :**

٢٩ — بالاضافة الى امكانيات الري المتوفرة في حوض الخابور فان بالامكان الاستفادة من مساقط المياه التي تتوفر على سدود التحويل وسد التخزين التي ستقام على مجراه لتوليد طاقة كهربائية تزيد على ٢٦ مليون كيلوواط ساعي خلال العام والتي يمكن الاستفادة منها في حوض هذا النهر وذلك بالاستفادة من مجموع الانحدار البالغ ( ١٦٠ ) متر في مجموع مجرى النهر .

# ٣ ـ حوض العاصي

**مجرى النهر :**

٣٠ ـ ينبع نهر العاصي في لبنان ويسير شمالا في الاراضي السورية ويجتازها الى مصبه في البحر الابيض المتوسط في لواء الاسكندرونة • ويبلغ طول مجراه داخل سوريا ٣٢٥ كيلو متر من مجموع مجراه البالغ ٥٧٠ كيلو متر •

يتخذ العاصي مجراه المنتظم بعد انضمام ينابيع عين الزرقا وغيرها من منابعه في منطقة الهرمل • وفي هذه المنطقة يبدأ انسياب النهر الدائم والمنتظم طيلة العام • ويتراوح تصريف العاصي عند مغادرته الاراضي اللبنانية بين حد ادنى في فصل الشتاء يبلغ ٩ م٣/ثا الى حد اقصى خلال الصيف يبلغ ١٦ م٣/ثا • ويسير النهر لتنضم اليه بعض الينابيع الصغيرة وما يتجمع في حوضه من مياه الامطار حتى يصب في بحيرة حمص وبتصريف لا يقل حده الادنى عن ٦ م٣/ثا خلال اشهر الصيف • وفي البحيرة ينضم لمياه العاصي عدد من السواقي الفصلية والينابيع الجوفية والتي يصعب تقدير كمياتها • ومن البحيرة ينتظم مجرى النهر ويسير شمالا مارا بحمص وحماه ثم ينعطف ليدخل سهل العشارنة وسهل الغاب حتى يغادر الاراضي السورية •

اما خصائص مجرى العاصي فيمكن ايجازها في هذه اللائحة :

| الموقع | مجرى النهر كم | مستوى الماء او الارتفاع متر |
|---|---|---|
| المنبع | ٠٠ | ٦٥٧ |
| الهرمل | ٨ | ٥٨٦ |
| بحيرة حمص ( قطينة ) | ٦١—٧٤ | ٤٩٨ |
| حماه | ١٩٤ | ٢٦٥ |
| جسر سيجر | ٢٥٥ | ١٨٦ |
| جسر العشارنة | ٢٩١ | ١٧٥ |

اما البرنامج الحالي لاستثمار مياه الخابور فيقتصر على اغراض الري فقط . وبذلك يحقق ارواء ( ١٥٠,٠٠٠ ) هكتار فقط من أراضي حوض الخابور .

لم ينفذ من مشاريع الري المقترحة في حوض الخابور الا النزر اليسير وفي الاجزاء التي جرت لها دراسات دقيقة . وتنحصر هذه في المنطقة العليا من حوض الخابور . لقد نفذ جزء من مشروع تل مغاص — الحسجة الذي بوشرفيه منذ اواخر عام ١٩٤٢ . وقد حالت ظروف الحرب الاخيرة وما تبعها من السير فيه . وقدتم حتى الآن انشاء المآخذ الرئيسي وقسم من قناة الري الرئيسية على ضفة الخابور اليسرى . ويؤمل انجاز كامل هذه القناة في عام ١٩٥٩ .

ولتنفيذ مشاريع الري في الخابور يقوم الخبراء السوفييت باستكمال الدراسات الفنية المفصلة ووفقا لاتفاقية التعاون الاقتصادي الفني ، ومن المقدر انهاء هذه الدراسات في منتصف العام القادم لتبدأ بعدها اعمال التنفيذوالتي سيتم العمل فيها في اوائل عام ١٩٦٤ . وبعدها يمكن لسدودالتخزين والتحويل وشبكات الري اللازمة في حوض الخابور ارواءالكمية المقررة من الاراضي الزراعية في حوض الخابور .

اما تكاليف المشروع بكامله فتقدر بحوالي ( ١٦٠ ) مليون ليرة سورية . ويتفق هذا التقرير مع تقدير المؤسسة لارواء ( ٧٠,٠٠٠ ) هكتار من اراضي حوض الخابور بما مجموع تكاليفه ٧٥ مليون ليرة سورية أي بمعدل يقل عن ( ١,١٠٠ ) ليرة سورية للهكتار الواحد .

اما ملكية هذه الاراضي التي سيتم اروائها فيمكن تقديرها بـ ( ٥٠,٠٠٠ ) هكتار من الاملاك الخاصة والباقي وقدره ( ١٠٠,٠٠٠ ) هكتار من الاملاك العامة او املاك دولة .

ويؤخذ من قياسات تصريف النهر وللفترة ( ٣١ ـ ١٩٤٠ ) بأن متوسط جريان العاصي في العشارنة يتراوح بين ( ١٣ ـ ٥٧ ) م$^{٣}$/ثانية ۰ وفي كركـور يتراوح هـذا المتوسط بين ( ١٨ ـ ٧٩ ) م$^{٣}$/ثانية ۰ أما الزيادة الواضحة في تصريف النهر عند كركور بالنسبة لتصريفه عند العشارنة فتعود الى وفرة الينابيع الموجودةفي وادي الغاب والتي تغذي مجرى النهر فية ۰

وعلى ضوء المعلومات المتوفرة حاليا عن جريان العاصي فان معدل تصريف النهر خلال العام يقدر بحوالي ٣٥م$^{٣}$/ثانية وبذلك فان مجموع انصبابه السنوي لايقل عن ١٠٠٠ مليـون من الامتار المكعبة خلال العام ۰

اما فيضانات النهر فيصعب تقديرها بدقة تامة ۰ واذا اتخذنا الحد الاعلى للفيضانات لمـدة لا تقل عن ٢٠ سنة أساسا للتقدير فان حد التصريف اللازم لتجفيف سهل الغاب يبلغ ٣٥٠م$^{٣}$/ ثانية ۰ أما بعد اقامة سدي التخزين على العاصي عند الرستن ومحردة فان تصريف النهر يمكن تقديره عندئذ كحد أعلى بمقدار ٢١٥م$^{٣}$/ ثانيةعند سيجر وبمقدار ٢٧٥ م$^{٣}$/ ثانية عند الكفير او كركور ۰

**امكانيات الري :**

٣١ ـ يقع حوض العاصي في سوريافي منطقة تتوفر فيها مياه الامطار ۰ ويتراوح مقدار هطول المطر سنويا في هذا الحوض من ٣٠٠ مم في القسم الشرقي الى أكثر من ١٠٠٠ مم في منابعه وفي المناطق الجبلية المحيطة بمجراه ۰

تعتبر التربة في حوض العاصي في مجموعها صالحة للزراعة ومناسبة بعد تجفيف المستنقعات وتنظيم شبكة الري اللازمة لاروائه لزراعته لمختلف أنواع المحاصيل الصيفية والشتوية فيه ۰ والتربة في حوض العاصي متنوعة الخصوبة كماسيتضح فيما يلي من عرض ۰ وقد دلت التحاليل الاولية للتربة على نقص في كميات الكلس في بعض المناطق أوفي الركام الحيواني والنباتي فيها۰ ولكن هذه يمكن تلافيها وخاصة بأستعمال الاسمدة الضرورية ۰

تراوح حاجة الاراضي القابلة للزراعة في حوض العاصي لاروائها خلال فترة الارواء بين ( ٠,٣ ـ ٠,٥ ) لتر / ثانية للهكتار الواحد ۰ ويتوقف تحديد هذه الكمية اللازمـة على نوع التربة ونوع المحاصيل الزراعية أو الدورة الزراعية المستعملة كما يعتمـد على كمية الامطـار المتوفرة فيها خلال فصل الشتاء ۰

| | | |
|---|---|---|
| كركور | ٣٨١ | ١٦٢ |
| جسر الشغور | ٣٩٠ | ١٣٨ |
| جسر دركوش | ٤٢٠ | ١٠١ |
| السويدية | ٥٧٠ | ٠٠ |

ويمكن تقسيم مجرى العاصي الى اقسام ثلاث :

**آ = حوض العاصي الاعلى :**

ويمتد من عين الزرقا الى خروجه من بحيرة حمص ( ٠ — ٧٥ ) كيلو متر • وهذا القسم مشترك بين سورية ولبنان •

**ب = حوض العاصي الاوسط :**

ويمتد من خروج النهر من بحيرة حمص الى كركور ( ٧٥ — ٣٨٠ ) كيلو متر • ويقع هذا القسم بكامله في داخل الاراضي السورية ويشمل سهلي العشارنة والغاب •

**ج = حوض العاصي الادنى :**

ويمتد من كركور حتى مصب النهر في السويدية ( ٣٨٠ — ٥٧٠ ) كيلو متر • ويقع القسم الاعظم من هذا الحوض في الاراضي التي احتلتها تركيا •

يختلف جريان العاصي بتغير فصول السنة وباختلاف المواقع على مجراه فعند خروجه من بحيرة حمص يتراوح معدل تصريف النهر خلال فصلي الصيف والشتاء بين ( ٦ — ٤٠ ) م٣/ثا ويتراوح التغير في انصباب العاصي بشكل جد واضح في حوضه الاوسط اذ يتأثر بمياه الامطار التي تساقط في حوضه وبالينابيع المتعددة والتي تسبب فيضانات النهر العالية • وينخفض تصريف النهر في هذه المنطقة الى حده الادنى في ايلول خلال اشهر الجفاف كما يرتفع الى حده الاقصى في اواخر الشتاء ( شباط ، آذار ) • ويمكن تقدير متوسط تصريف النهر في هذه المنطقة بالمقادير التالية :

| | | |
|---|---|---|
| عند حماه | ٦ — ٢٨٥ | م٣/ثانية |
| « سيجر | ٥ — ٣٣٦ | « |
| « العشارنة | ١٣ — ١٢٠ | « |
| « كركور | ١٨ — ١٨٠ | « |

تقدر مساحة الاراضي المروية حاليا في حوض العاصي في سوريا بحوالي ٥٠,٠٠٠ هكتار موزعة على الشكل التقريبي التالي :

| | | |
|---|---|---|
| في حوض العاصي الاعلى وفوق بحيرة حمص | ٦,٠٠٠ | هكتار |
| في منطقة حمص ـ حماه | ٢٢,٠٠٠ | « |
| في وادي الغاب وسهل العشارنة | ٢٢,٠٠٠ | « |
| المجموع | ٥٠,٠٠٠ | « |

ويستخدم في ارواتها مختلف الوسائل من الاقنية الرومانية القديمة الى النواعير والسواقي والى المضخات الآلية الحديثة .

ويقدر استهلاك منطقة حمص ـ حماه المروية حاليا بانصباب منتظم لا يتعدى ٦,٣ م٣/ثانية ومعظم اراضي هذه المنطقة تقع في المنطقة التي يبلغ متوسط هطول المطر السنوي فيها حوالي ٤٠٠ مم .

ويستهدف مشروع السنوات العشر للانماء الاقتصادي الحالي ارواء ما مساحته ١١٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية في حوض العاصي . وتتوزع هذه الكمية المراد ارواؤها خارج منطقة حمص ـ حماه المروية حاليا على الشكل التالي :

آ ـ حوض العاصي الاعلى ،

حتى خروج النهر من بحيرة حمص .

وتقدر الاراضي التي يشملها مشروع الري الحالي بمقدار ٤٠,٠٠٠ هكتار .

ب ـ حوض العاصي الاوسط ،

بعد سيجر أو مشروع الغاب بما في ذلك سهلي العشارنة والغاب . وتقدر الاراضي التي يشملها مشروع الري الحالي بمقدار ٧٠,٠٠٠ هكتار . ويشمل المشروع بالاضافة لاغراض الري الاستفادة من مساقط المياه في حوض العاصي في توليد الطاقة الكهربائية الرخيصة لاستعمالها في الاغراض الصناعية والاغراض المنزلية للسكان في هذه المنطقة .

وسنعرض فيما يلي وصفا اجماليا لهذه الاغراض وذلك فيما يختص بالري في حوض العاصي الاعلى وفي كهربة العاصي . أما ما يختص بمشروع الغاب ونظرا لاستيفاء الدراسات الفنية المتعلقة به فان هذا العرض سيكون أكثر شمولا وتفصيلا وتبين الخارطة رقم (٥) هيكل هذا المشروع .

اذا اعتبرنا توفر الامطار في حوض العاصي كافيا لحاجات الزراعة الشتوية في هذا الحوض فان حاجات الري تقتصر على الارواء خلال اشهر الجفاف أو فصل الصيف • واذا قدرنا الحد الأعلى للهكتار الواحد في الارض المروية في هذا الحوض بمقدار ٠,٥ لتر/ثانية وان مدة الارواء لا تتعدى ١٠٠ يوم خلال الصيف فانما يحتاجه الهكتار الواحد لاروائه يصبح ٤,٣٢٠ م٣ من الماء • واذا اضفنا لذلك مقدار الخسارة الناجمة عن التبخر والتسرب في شبكة الارواء والمقدرة بـ ١٥٪ فان حاجة الهكتار لا تتعدى ٥,٠٠٠ متر مكعب من الماء • وعلى هذا الأساس فان مجموع الانصباب السنوي للعاصي كفيل بارواء مالا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية التي تقع في حوضه •

ولكن ارواء هذا المقدار من الاراضي الزراعية يستلزم حدا أعلى لتصريف النهر لا يقل عن ١٠٠ م٣/ثانية • ومثل هذه الكمية من الجريان في العاصي لا تتوفر الا خلال فترة الشتاء أو الفيضانات في الوقت الذي تكون الحاجة اليها في الصيف وفي أشهر الجفاف التي ينخفض فيها جريان النهر الى حده الادنى • وعلى هذا فان ارواء هذه الكمية من الاراضي يستلزم اقامة سدود التخزين الكافية على مجرى النهر والتي تمكن من تنظيم جريانه بشكل يوفر حاجات الري وفي الاوقات التي تتم خلالها عمليات الارواء • وبالاضافة الى ذلك فان ارواء هذه الاراضي يتطلب انشاء السدود التحويلية وقنوات الري وشبكات الري اللازمة •

أما بالنسبة لتوفر الاراضي القابلة للزراعة في هذا الحوض ولتوفر كميات الماء اللازمة للارواء فان هذا واضح وجلي • وتتميز منطقة حوض العاصي في سوريا بموقعها المتوسط وبوفرة الايدي العاملة فيها مما سهل كثيرا عمليات الاستصلاح والتوسع في أعمال الري والزراعة في هذه المنطقة ويجعلها ذات فوائد اقتصادية هامة •

**مشاريع الري :**

٣٢ — يستعمل نهر العاصي حاليا كمورد للمياه في الاغراض المنزلية اذ يعتمد كثير من القرى والمدن الواقعة في حوضه عليه في تزويدها بحاجاتها البيتية والصناعية من المياه • وتستعمل مياه النهر في توليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه فيه وبما يعادل ٨ م٣/ثانية عند محطة التوليد في غجرامير • أما الاستخدام الرئيسي لمياه العاصي ففي أعمال الري والزراعة •

## آ ـ حوض العاصي الاعلى :

٣٣ ـ تؤلف بحيرة حمص أو قطينة خزانا طبيعيا متعدد الاسباب على نهر العاصي . والبحيرة خزان يعود وجوده الى اقامة سد قديم على مخرج النهر منها في عهد الرومان . ويبلغ مستوى الذروة في هذا الخزان ٥٠٢ متر بينما يتراوح مستوى الماء فيهما بين ( ٤٩٧ ـ ٥٠٠ ) متر . وعلى اعتبار مستوى الـ ٥٠٠ متر الذي يعتبر حدا اقصى للتخزين في البحيرة فان سعة التخزين فيها تقدر بـ ٢٠٠ مليون م٣ من الماء وتكون مساحة سطحها بمقدار ٦,٠٠٠ هكتار . ويمكن تقدير كمية ما يتبخر من مياه البحيرة بما يقرب من ١٢٠ مليون م٣ من الماء خلال العام . ويغذي البحيرة هذه بالاضافة الى انصباب العاصي فيها عدد من السواقي الفصلية والينابيع الباطنية التي لا يعرف بدقة مقدار انصبابها ، ولكنها كفيلة بتعويض ما يتبخر من مياه البحيرة وتنظيم انصباب العاصي من البحيرة بشكل يؤمن الحد الادنى والذي لا يقل عن ٨ م٣/ ثانية. ويتراوح مقدار ما يخرج من بحيرة حمص لاستعماله في ارواء الاراضي التي تمتد الى شمالها وفي اشهر الصيف حاليا بين (٣٨ ـ ٥٨) مليون متر مكعب او بمعدل يبلغ ٥٥ مليون متر مكعب من الماء .

تقع المنطقة الرئيسية التي يُراد ارواؤها في حوض العاصي الاعلى في الجنوب الشرقي من بحيرة حمص . وتصلح هذه الاراضي الزراعية لزراعة القطن والشمندر من المحاصيل الصيفية وزراعة الحبوب والعلف من المحاصيل الشتوية .

يستهدف مشروع الري الحالي هذا الى اقامة قناتين على مجرى النهر فوق بحيرة حمص ومن نقطة تبعد مسافة طولها ٥٧ كم على الخزان . اما القناة اليمنى والتي يبلغ طولها ٧٧ كم وقدرة تصريفها ٧,٤ م٣/ ثانية فتسيطر على ري ما مساحته ٣٢,٠٠٠ هكتار . وتسيطر القناة اليسرى والتي يبلغ طولها ٢٠ كيلو متر وقدرة تصريفها ١,٧ م٣/ ثانية على ري ما مساحته ٨,٠٠٠ هكتار . ويكون الري في هاتين القناتين بالراحة وبواسطة شبكة التوزيع اللازمة . وعلى هذا فان هذا الجزء من المشروع يحقق ارواء ما مجموعه ٤٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي القابلة للزراعة في حوض العاصي الاعلى .

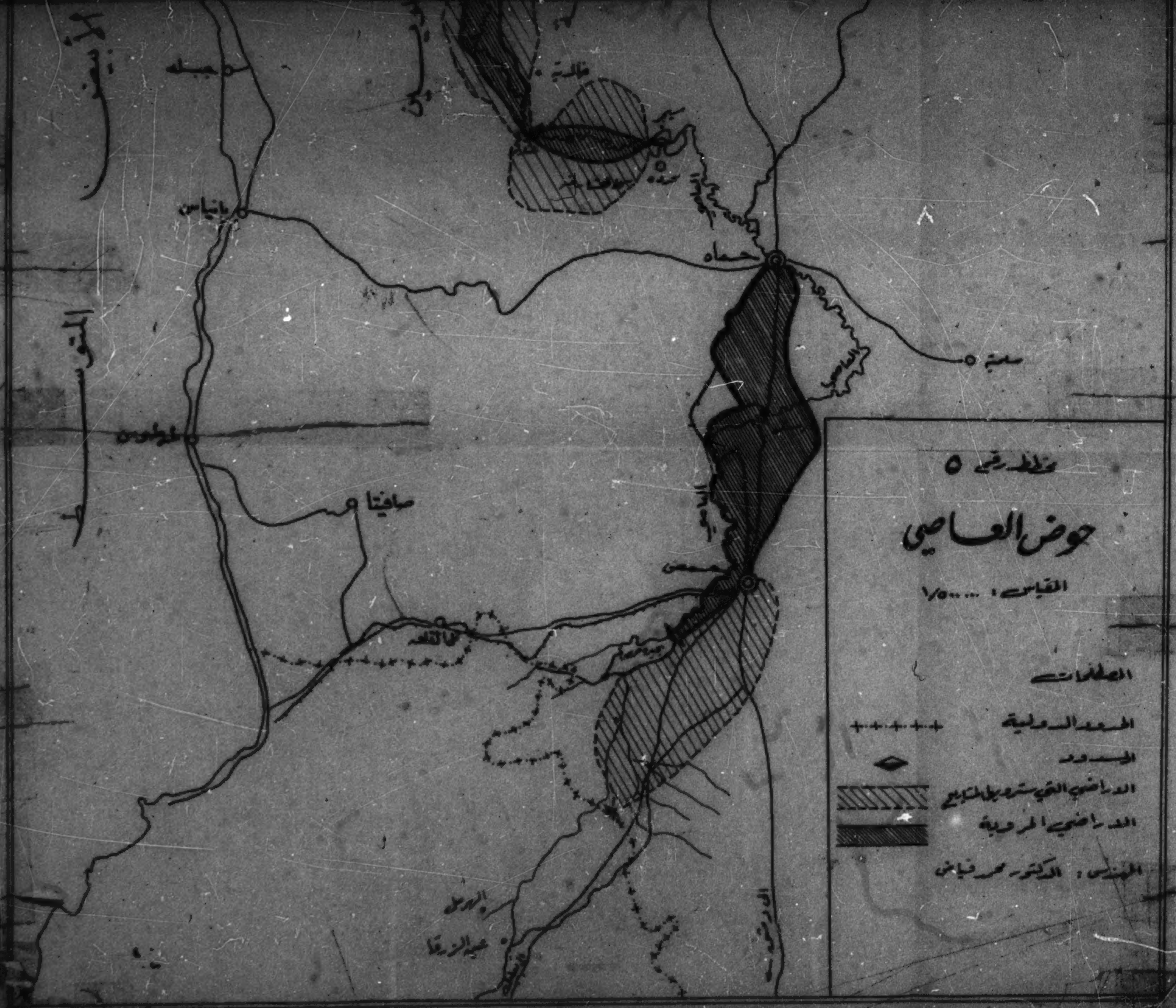
مخطط رقم ٥
حوض العاصي
المقياس: ١/٥٠٠٠٠٠
المصطلحات
الحدود الدولية
السدود
الاراضي التي ستروى بالمشاريع
الاراضي المروية
المهندس: الدكتور محمد فياض
البحر الأبيض المتوسط
جبلة
بانياس
طرطوس
صافيتا
حماه
حمص
سلمية
العاصي
الهرمل
عين الزرقا

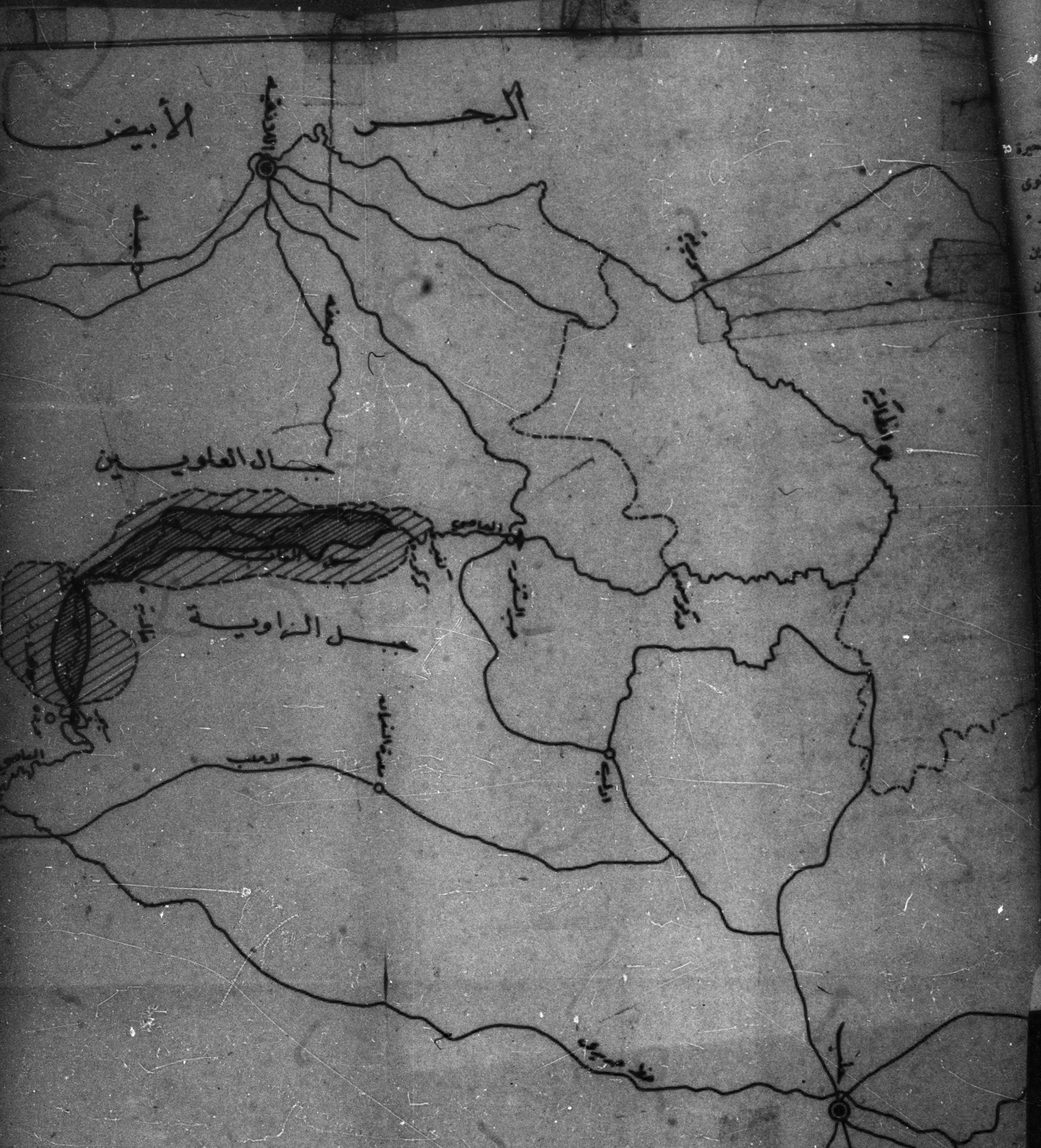
البحر الأبيض
اللاذقية
جبال العلويين
جبل الزاوية
العاصي

## ب ـ مشروع الغاب

٣٤ ـ يمتد وادي الغاب في سهل رسوبي متمم لسلسلة الانخفاضات التي يقع ضمنها البحر الميت ووادي الاردن والليطاني وسهل البقاع . ويبدأ هذا الوادي من منطقة انصباب العاصي في مضيق سيجر في واديه العميق ليمتد في سهول ومستنقعات العشارنة والغاب حتى ينتهي عند كركور على بعد ٩ كيلو متر من جسر الشغور . وطول هذا الوادي نحو ٦٨ كيلو متر وان كان مجرى العاصي فيه بين سيجر وكركور يزيد على ١٢٥ كيلو متر . ويتراوح انحدار العاصي في مجراه في هذا الوادي بين ( ٤,٥ ـ ٢٠ ) سم/ كيلومتر . ويجتاز العاصي وادي الغاب بعد اجتيازه للعتبة البازلتية قرب قرية الكفير ويشق منها مجراه الى جسر الشغور والشمال .

يشمل مشروع الغاب استصلاح الاراضي الواقعة في سهلي العشارنة والغاب . اما سهل العشارنة فيمتد باتجاه شرقي ـ غربي وبطول ١٥ كم. ويشمل مساحة تزيد على ٢٨,٠٠٠ هكتار يتألف قسم صغير منها من التلال اما معظمها فمن سهول ومستنقعات على مستوى منخفض عن مجرى العاصي . ويمتد سهل الغاب من الجنوب الى الشمال تحيط به جبال العلويين من الغرب وجبل الزاوية من الشرق . ويبلغ طوله بين العشارنة وكركور مسافة ٥٠ كم ويقرب متوسط عرضه من ١٠ كم . واراضي سهل الغاب منبسطة ولعل ذلك يعود الى كونها بحيرة في العصور الجيولوجية القديمة . وتقدر مساحة سهل الغاب بما لا يقل عن ٥٠,٠٠٠ هكتار تؤلف المستنقعات منها حوالي ٣٥,٠٠٠ هكتار .

تقع منطقة المشروع بكاملها في منطقة يتراوح هطول المطر السنوي فيها بين(٦٠٠ ـ ١٠٠٠)مم ويقدر متوسط هطول الامطار بحوالي ٧٠٠مم . وتتوفر في وادي الغاب طبقة سطحية من الاتربة الرمادية اللون ذات اصل بحري تتألف من اتربة رملية وطباشيرية تكاد لا تخترقها المياه ويبلغ سمكها في نجد الصقيلبية وعند جسر الشغور نحو ٦٠ مترا . ويغطي هذه الطبقة رواسب حديثة من الطمي تجعلها من احسن انواع التربة الزراعية اما الصخور البازلتية فتوجد في الجزء الشمالي من الوادي وعلى الجانب الشرقي من الغاب .

ان وجود رواسب لا تسمح بتسرب الماء وعلى بعد قليل من سطح الارض يحول دون

وتفاصيله وابتدأت منذ عام ١٩٥٤ في تنفيذ مراحله التي يؤمل الانتهاء منها قبل عام ١٩٦٢ .

وتشتمل هذه الاعمال ما يلي :

### ١ ـ التجفيف :

تشمل تدابير التصريف المراد اتخاذها القيام بما يلي :

آ ـ تعميق وتوسيع مجرى العاصي بين كركور والكفير بطول ٤٫٥ كم وعرض يتراوح بين ١١ ـ ٢٠ م وعمق يصل الى ١٠ امتار وكذلك كسر العتبة البازلتية في المجرى بالقرب من الكفير ليستوعب مجرى النهر تصريف المياه في حدها الاعلى المقدر بـ ٣٥٠ م٣/ثانية . وقد تم تنفيذ هذا في اواخر عام ١٩٥٦ .

ب ـ تحويل مجرى العاصي من جنوب الغاب قرب قرية العشارنة الى الاراضي المنخفضة في وسط السهل الواقع بين مجرى النهر الحالي وسفح جبل العلويين . ويمتد هذا المجرى الجديد شمالا حتى كركور ويبلغ طوله ٥٨ كم وعرض قاعدته ٢٨ م . ويمكن لهذا المجرى الجديد تصريف الحد الاقصى ومقداره ٢٧٥ م٣/ ثانية . وتقدر كمية حفريات قناة التصريف الرئيسية هذه بحوالي ١١ مليون م٣ ومن المنتظر الانتهاء منها في اواخر عام ١٩٥٩ .

ج ـ انشاء قناتي تصريف في وسط السهل الواقع بين مجرى العاصي الحالي وسفح جبل الزاوية ومجموع طولهما ٤٧ كم تمتد من غرب الشريعة شمالا حتى تلتقي بمجرى العاصي الجديد . وتقدر حفرياتهما بمقدار ٢ مليون متر مكعب . ومن المنتظر انتهائهما في اواخر هذا العام أو اوائل العام القادم ١٩٥٩ .

د ـ انشاء سد على مجرى العاصي قبل سيجر وبالقرب من محردة لتخفيف وطأة الفيضانات على سهلي العشارنة والغاب . وسيكون هذا من نوع الحجر الاملائي وبارتفاع ٤٠ م وطوله في اعلاه ١٠٠ م وبذلك يرفع منسوب ماء النهر الى ٢٢٧ متر . وتقدر سعة تخزينه بحوالي ٤٠ مليون م٣ . ويشمل السد نفق تصريف سعة ١٥٠ م٣/ اثنية ومصرف فيضاني بقدرة ٧٥٠ م٣/ ثانية .

هـ ـ انشاء شبكة تصريف كاملة باقنيتها الثانوية والفرعية التي يبلغ مجموع طولها حوالي

تسرب الماء الى طبقات الارض السفلى • ويؤدي هذا الى تجمع المياه التي تتدفق من فيضانات العاصي ومن السيول والوديان ومن الينابيع المتعددة في الوادي والتي يبلغ مجموع جريانها خلال العام ١٧ م٣/ ثانية والتي تكون المستنقعات في وادي الغاب • ونظرا لوجود العتبة البازلتية في الزاوية الشمالية للغاب ولارتفاع مجرى العاصي الحالي عن مستوى سهل الوادي المحيطة به فان النهر لا يستطيع تصريف مياه هذه المستنقعات ويستفيد الاهالي حاليا مما يجفف منها خلال الصيف في زراعة الذرة البيضاء والقطن كمحاصيل صيفية • اما بقية الاراضي من غير المستنقعات في الغاب فمعظمها املاك خاصة مزروعة •

يستهدف المشروع ارواء كافة الاراضي القابلة للزراعة في الغاب بعد تجفيفها • وتقدر مساحة هذه الاراضي القابلة للزراعة بما يلي :

| | | |
|---|---|---|
| في سهل العشارنة | ٢٨,٠٠٠ | هكتار |
| في سهل الغاب | ٤٤,٠٠٠ | هكتار |
| المجموع | ٧٢,٠٠٠ | هكتار |

وعلى هذا فان مجموع ما سيتم ارواؤه من الاراضي في هذا المشروع لن يقل عن ٧٠,٠٠٠ هكتار منها حوالي ٣٢,٠٠٠ هكتار تزرع حاليا • وتصلح هذه الاراضي بعد استصلاحها لزراعة الارز والقطن والشمندر والقطاني كمحصولات صيفية كما تصلح لزراعة الحبوب والعلف كمحصولات شتوية •

تشمل اعمال المشروع تجفيف مستنقعات الغاب ودرء خطر الفيضانات عنه وري الاراضي فيه بأفضل السبل مع الاستفادة من مساقط المياه فيه لتوليد الطاقة الكهربائية• ويهدف المشروع الى استصلاح الاراضي واستيطانها على شكل حديث كانشاء القرى النموذجية والمراكز الزراعية وتربية الاسماك في احواض خاصة والعمل على تنظيم عمليات الانتاج وتصريفها •

**اعمال المشروع :**

٣٥ — تعود فكرة تجفيف الغاب واستصلاح اراضيه الى الازمنة القديمة فقد جرى بحثها في عهد الرومان وفي عهد الاحتلال التركي • اما العمل الجدي في تنفيذ هذه الفكرة فلم يبدأ الا عام ١٩٥٦ عندما احدثت الحكومة السورية مؤسسة الغاب وهي التي تولت دراسة المشروع

٤ — اعمال اضافية اخرى من مساكن ومكاتب ومختبرات وغيرها مع تحويل الطرق المتأثرة المشروع واقامة طريق جديد فوق السد .

وقد احيل أعطاء هذا السد الى شركة بلغارية باشرت العمل فيه في اول ايلول ١٩٥٨ ومن المنتظر انجازه قبل ثلاثة اعوام .

اما سد التخزين الآخر عند كرمة فتقدر سعته بحوالي ٤٠ مليون م٣ وارتفاعه بمقدار ٤٠ م وطوله بحوالي ١٦٠ م . وسيكون كذلك من النوع الحجري الاملائي ويقدر مجموع حفرياته وردمياته بمقدار ٦٠٠,٠٠٠ م٣ . ويشمل كذلك نفق طوله ١٠٠ م وقطره ٣م تحويل مياه النهر في فترة الانشاء ولتزويد قنوات الري بعد انتهاء اعمال السد . ويشمل كذلك مصرف فيضاني يكفي لتصريف ٦٠٠ م٣/ ثانية كما يشمل الاعمال الاضافية الأخرى من طرق ومساكن ومكاتب وما شابه .

اما سد العشارنة فسيكون سدا تحويليا لتوزيع المياه على قناتي الري الرئيسيتين في منطقة الغاب ، وسيقام هذا السد من الخرسانة .

٣ — كيفية الارواء :

يزود سد الكرمة سهل العشارنة بقناتي الري الرئيسيتين وذلك بعد رفع منسوب الماء فيه . قناة الضفة اليمنى التي يبلغ طولها ٥٦ كم وسعتها ٥,٥ م٣/ ثانية تروي مساحة ١٠,٠٠٠ هكتار اما قناة الضفة اليسرى فيبلغ طولها ٨١ كم وسعتها ٩,٥ م٣/ ثانية وتروي مساحة ١٨,٠٠٠ هكتار . وتتفرع من هاتين القناتين الرئيسيتين مجموعة اقنية الري الثانوية والتي يبلغ مجموع اطوالها ٢٧٠ كم .

اما سهل الغاب فسيجري ارواؤه من ٤ قنوات رئيسية تروي ما يقرب من ٤٤,٠٠٠ هكتار فيه . يزود سد العشارنة التحويلي قناتي ري رئيسيتين وتسير اليمنى بمحاذاة سفح جبل الزاوية وتمتد حتى كركور بطول ٥٠ كم وسعة ٧ م٣/ثا لارواء ١٢,٠٠٠ هكتار . اما القناة اليسرى فتسير بمحاذاة سفح جبل العلويين وطولها ٥٩ كم بسعة ٥,٥ م٣/ثانية وتروي مع مياه الينابيع المتدفقة من السفوح ١٠,٠٠٠ هكتار . ومن المقرر اقامة سد تحويلي آخر قرب

٧٠٠ كم في سهلي العشارنة والغاب . وقد بوشر ببعضها ومن المقرر انتهاء العمل فيها في اوائل عام ١٩٦٠ .

**٢ ـ التخزين والري :**

يتراوح مقدار ما تحتاج الاراضي المراد اروائها خلال فترة الارواء بين نيسان وتشرين الثاني بين ( ١٢ ـ ٣٦ ) م٣/ ثانية .

ويقدر الحد الاعلى لكمية المياه اللازمة لارواء المشروع خلال دورة الاسقاء باقل من ٥٥٠ مليون م٣ في العام . ويمكن بسهولة تأمين ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون منها من الينابيع التي تنحدر من سفوح الجبال المحيطة بالغاب والباقي وقدره ٣٠٠ مليون منها فلا بد من تأمينه من جريان نهر العاصي ومن سدود التخزين التي ستقام عليه .

دلت الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية والاقتصادية على ان افضل موقع لاقامة سد تخزيني على مجرى العاصي يقع بالقرب من الرستن . وهناك موقع آخر بالقرب من قرية كرمة يساعد تخزين الماء فيه على تخفيف حدة الفيضان على سهلي طار العلى والغاب . وتدعو الحاجة كذلك الى اقامة سد تحويلي بالقرب من قرية العشارنة تكون مهمته توزيع المياه على شبكات الري في منطقة الغاب .

وقد تقرر ان يكون سد الرستن من نوع الحجر الاملائي ويبلغ اقصى ارتفاع له حوالي ٧٠ م وطوله ٣٨٠/ متر وبذلك يرفع منسوب ماء العاصي الى قرابة ٣٧٢ متر وتبلغ سعة تخزين هذا السد ٢٥٠ مليون متر مكعب . ويتألف هيكل السد من الحجارة التي يقدر مجموع حجمها بمقدار مليون متر مكعب . اما حاجز المياه فيه فيتألف من الصلصال والطين المدكوك ويقدر حجمه بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ م٣ . ويشمل السد كذلك :

١ ـ مصرف فيضاني مجهز بثلاث بوابات يكفي لتصريف ١٥٠٠ م٣/ثا .

٢ ـ نفق طوله ٤٠٠ م وقطره ٦,٦ م لتحويل مياه النهر خلال عملية بناء السد ولاستخدامه في توزيع المياه على اقنية الري وتقدر سعته بمقدار ٣٥٠ م٣/ ثانية .

٣ ـ نفق طوله ٥٢٠ م وقطره ٣,٢ م مع تسليحه لتجهيز المولدات الكهربائية بحاجتها لادارة مولدين مجموع قدرتها ٧,٥٠٠ كيلوواط .

وقد قسمت هذه الاراضي من حيث استصلاحها ومنافعها الزراعية الى ٦ فئات رئيسية روعي في تحديدها جودة التربة والدورة الزراعية المناسبة كما روعي في اختيار المزروعات مقدار حاجتها من الري والتصريف ومقدار فائدتها الاقتصادية .

اما الدورة الزراعية المقررة فتشمل ٣ او ٤ سنوات . وقد قسمت على هذا الأساس الأراضي التي ستصلح الى وحدات زراعية تتراوح مساحتها بين ( ٨ ــ ١٥٠ ) هكتار . واعتبرت الوحدة التي مساحتها ٢٥ هكتار كافية لاعالة خمسة عائلات مجموع افرادها ٢٤ شخصا وهذا يعني ان مشروع الغاب كفيل باعالة اكثر من ٧٠,٠٠٠ من السكان .

وقد تم حتى الآن توزيع حوالي ٢٠,٠٠٠ هكتار من الاملاك العامة على الفلاحين الذين لا يملكون ارضا لاشغالها موقتا حتى تتم كافة اعمال الاستصلاح اللازمة ومن ثم يصار الى توزيعها بشكل دائم وفق سياسة الدولة وبشكل يتيح للفلاح دفع قيمتها على آجال مناسبة . وعلى ضوء التجارب القائمة سيوضع قانون توزيع واستثمار هذه الاراضي .

قرية عشورين لتحويل مياه العاصي في مجراه الحالي الى قناة طولها ٧٤ كم ينضم اليها قسم من ينابيع عين الطاقة لتروي الاراضي على ضفتي العاصي الحالي حتى كركور والمقدرة بـ ١٧,٥٠٠ هكتار . وهناك قناة الري الرئيسية الرابعة والتي تسير من ينابيع قلعة المضيق ويبلغ طولها ٢٣ كم بسعة ٥,٦ م٣/ ثانية لارواء الاراضي الواقعة بمحاذاة قناة التصريف الشرقية والمقدر مساحتها بـ ٤,٠٠٠ هكتار . كما تغذي هذه القناة احواض السمك الواقعة بجوارها . وتشمل شبكة الري في سهل الغاب من الاقنية الفرعية والثانوية ما يبلغ مجموعه ٥٦٠ كم .

### ٤ ـ تربية الاسماك والاعمال الاخرى :

يشمل مشروع الغاب اقامة بحيرات صناعية لتربية الاسماك ومن المقرر اقامة حوضين لهذا الغرض :

١ ـ الاول بالقرب من قرية الحواش واللعثية وتقدر مساحته بحوالي ٥٠٠ هكتار .

٢ ـ الثاني ويقع بالقرب من قرية الشريعة الجماسة ومساحته ٢٠٠ هكتار .

وتغذى مياه الينابيع من قلعة المضيق وعين الطاقة ونهر الشريعة وعين الحواش وغيرها هذه الاحواض . وسيعتنى في تربية الاسماك وخاصة سمك السلور والمشط والسلمون . ويقدر انتاج هذين الحوضين بحوالي ١,٠٠٠ طن سنويا .

ويشمل المشروع انشاء شبكة طرق كافية لربطة مجموعة القرى والمراكز في المشروع وربطها بالمدن المجاورة الرئيسية . كما ان هذه الشبكة من الطرق تحقق الوصول الى كافة اجزاء المشروع ومراقبتها وصيانتها . وتشمل هذه طرقا رئيسية ومعبدة طولها ١١٠ كم وطرقا ثانوية معبدة وغير معبدة مجموعها اكثر من ٧٠٠ كم .

ويشمل المشروع كذلك إنشاء قرية نموذجية ومراكز تجارب زراعية كما يشمل اقامة التعاونيات وكل ما يتعلق باعمال الاصلاح الريفي الاقتصادية والاجتماعية .

### ٥ ـ استثمار الاراضي :

تعتبر تربة سهل المشروع الحمراء في معظمها من تربة الاودية الرسوبية الغنية بالمواد العضوية ووفقا للدراسات الفنية فقد تم تصنيفها حسب نوعها وامكانياتها الزراعية الى ١٧ صنفا .

اما بالنسبة للسدود الاخرى فان سد الكرمة وسد جسر الشغور كفيلة بتزويد ما لا يقل عن ٧,٨٠٠ كيلوواط من الطاقة الكهربائية الموسمية .

وعلى هذا الاساس يمكن تقدير الحد الادنى للقدرة الكهربائية التي يمكن توليدها على الشكل التالي :

**الطاقــة الكهربائيــة التي يمكن توليدها بالكيلووات**

| الموقع | دائمية | موسمية | المجموع |
|---|---|---|---|
| بحيرة حمص | ٣,٠٠٠ | — | ٣,٠٠٠ |
| سد الرستن | ٧,٥٠٠ | ٥,٠٠٠ | ١٢,٥٠٠ |
| سد الكرمة | — | ٢,٨٠٠ | ٢,٨٠٠ |
| سد جسر الشغور | — | ٥,٠٠٠ | ٥,٠٠٠ |
| المجموع | ١٠,٥٠٠ | ١٢,٨٠٠ | ٢٣,٣٠٠ |

وعلى هذا فان مجموع الطاقة الكهربائية التي يمكن الحصول عليها خلال العام من هذه المولدات المائية لا تقل عن ١٠٠ مليون كيلوواط ساعي ، او ما يزيد على ٢/٣ ما استهلك عام ١٩٥٦ من الكهرباء في جميع الاقليم السوري .

يصعب تقدير قيمة التكاليف الخاصة بتوليد هذه الطاقة الكهربائية من مساقط مياه العاصي ولكن هذه الكلفة لا يمكن ان تصل الى كلفة المولدات الحرارية للطاقة الكهربائية . اما تكاليف الكيلوواط ساعي الواحد من الانتاج فلن تتعدى ٢ ١/٤ قرشا سوريا اي اقل من ربع الحد الادنى للسعر الذي يباع به حاليا في سوريا والمقدر بـ ٩ غروش سورية من الطاقة الحرارية .

**الفوائد والتكاليف :**

٣٧ ــ تقدر تكاليف استصلاح اراضي الغاب البالغة ٧٠,٠٠٠ هكتار بحوالي ١٤٠ مليون ليرة سورية أي بمعدل ٢,٠٠٠ ليرة سورية للهكتار الواحد . وتعود هذه النسبة العالية للتكاليف الى حاجات التصريف بالاضافة الى اعمال الري والقوى المائية الاخرى .

## جـ ــ القوى المائية :

٣٦ ــ يهدف مشروع كهربة العاصي الى دراسة مجرى النهر من حدوده الجنوبية قرب الهرمل الى شمال جسر الشغور للاستفادة من انحدار مجراه في توليد الطاقة الكهربائية . وسيكون هذا على اساس الاستفادة من مساقط المياه فيه والتي يتم التحكم بها في بحيرة حمص وغيرها من سدود التخزين والتحويل التي ستقام على مجرى النهر لاغراض الري السابقة .

يعتمد تقدم منطقة حوض العاصي زراعيا وصناعيا الى حد كبير على تزويدها بالطاقة الكهربائية الرخيصة وخاصة لتزويد صناعات السكر والزيوت النباتية والالبان والسماد وغيرها .

وتدل الدراسات الاولية لقدرة الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها بشكل دائمي او موسمي من سدود التخزين والتحويل الرئيسية على مجرى العاصي وكحد ادنى لقدرتها بما لا يقل عن ٢٣,٠٠٠ كيلوواط .

يؤخذ من التقرير الاول للخبراء السوفييت ان القدرة الكهربائية للقوى المائية من بحيرة حمص يمكن تقديرها بـ ٣,٠٠٠ كيلوواط . ويكون هذا بجر المياه من البحيرة في انبوب او قناة يبلغ طولها ( ٣ ــ ٢,٥ ) كيلو متر الى الجهة اليسرى من نهر العاصي بما يحقق سقوطا يتراوح بين ( ١٣ ــ ١٨ ) متر على ان يكون متوسط التصريف متفقا وحاجة محطة الرستن أي بمعدل ٨ م٣/ثا .

أما بالنسبة لسد الرستن فان مولدي الطاقة الكهربائية في اسفله يمكن ان تعمل على سقوط يبلغ حده الاعلى ٥٣. ولكن عملية التوليد ستكون على اساس استعمال سقوط مائي يتراوح بين ( ٣٠ ــ ٥٠ ) مترا وبذلك يمكن توليد طاقة دائمة لا تقل عن ٧,٥٠٠ كيلوواط أي اكثر من مثلي الطاقة الحالية التي يولدها مركز غجرامبر كما يمكن لهذا السد توليد طاقة موسمية لا تقل عن ٥,٠٠٠ كيلوواط .

## د ـ المشاريع الاخرى

٣٨ ـ باستثناء الاراضي المروية حاليا في أحواض الفرات والخابور والعاصي والبالغ تقديرها ما لا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ هكتار فان مقدار ما يروى في الاراضي السورية الاخرى من مياه الانهار والسواقي والينابيع والآبار تقدر بما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ هكتار .

في البرنامج الكامل لاستغلال كافة مصادر الثروة المائية والاراضي القابلة للزراعة فان مجموع ما يمكن ارواؤه يقدر بما لا يقل عن ٢ مليون هكتار من الاراضي الزراعية . وفي ضوء هذا التقدير للامكانيات فان الاراضي المروية حاليا في المشاريع الاخرى يمكن زيادتها بمقدار لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ هكتار ليصبح مجموعها ٣٠٠,٠٠٠ هكتار .

اما بالنسبة للمشروع الحالي للانماء وللعشر سنوات القادمة فان مقدار ما سيتم ارواؤه سيقتصر على زيادة هذه الاراضي المروية بما لا يقل عن ٤٠,٠٠٠ هكتار فقط . كما يشمل المشروع الحالي الاستفادة من مساقط المياه المتوفرة في جريان الانهار الاخرى في سوريا لتوليد طاقة كهربائية لا تقل قدرتها عن ٣٢,٠٠٠ كيلوواط .

توزع هذه المشاريع المقترحة على احواض ستة من الانهار والمواقع في سوريا . ولما كانت الدراسات الفنية الخاصة بها ما زالت تفتقر الى الاستكمال فان التقديرات المقترحة ستكون على اساس الدراسات الاولية المتوفرة وبشكل يمثل الحد الادنى لامكانيات الري والقوى المائية في هذه الاحواض الستة .

وسنعرض فيما يلي موجزا فقط لما تهدفه مشاريع الانماء في هذه الاحواض .

اما انتاج اراضي مشروع الغاب فتدل التقارير الاولية على ان مجموعها لن يقل عن ٦٥٠,٠٠٠ طن سنويا • ومن هذه الكمية حوالي ٣٨٠,٠٠٠ طن شمندر وحوالي ١٦,٠٠٠ طن قطن ، اما الباقي من الانتاج فسيكون من الحبوب والعلف • وعلى هذا الاساس فان انتاج الهكتار الواحد من هذه الاراضي التي سيتم استصلاحها لن يقل عن ١٣٠٠ ليرة سورية في العام • ومن هذا الانتاج يقدر الدخل الصافي للهكتار سنويا وبعد خصم تكاليف البذار والاسمدة والآلات والعمل بما لا يقل عن ٨٥٠ ليرة سورية •

اما بالنسبة للاراضي التي سيتم ارواؤها في حوض العاصي الاعلى والمقدرة بحوالي ٤٠,٠٠٠ هكتار فان مجموع تكاليفها لن تتعدى ٤٠ مليون ليرة سورية أي ما يعادل ١٠٠٠ ليرة سورية للهكتار الواحد • ومن الطبيعي ان يكون معدل انتاجها دون انتاج اراضي الغاب التي تفوقها جودة •

وعلى هذا فان مشاريع الري والقوى المائية في حوض العاصي تبلغ في مجموع تكاليفها حوالي ١٨٠ مليون ليرة سورية • ومن المقرر ان ينتهي العمل فيها وتنفيذها في اوائل عام ١٩٦٤ •

اما ما تحققه هذه المشاريع فيشمل ارواء حوالي ١١٠,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية تقدر كمية املاك الدولة او الاملاك العامة منها بحوالي ٤٠,٠٠٠ هكتار والباقي وقدره ٧٠,٠٠٠ هكتار من الاملاك الخاصة • هذا بالاضافة الى توليد طاقة كهربائية من مساقط المياه لا يقل مجموعها السنوي عن ١٠٠ مليون كيلوواط ساعي • وهناك فوائد اخرى اضافية لدرء اخطار الفيضان وتجميل مجرى النهر بما سيقوم عليه من بحيرات الى غير ذلك من الفوائد الثانوية •

ومن المقدر انتهاء تنفيذ هذا المشروع في اوائل عام ١٩٦٣ ولا بد ان تستوفى قبل المباشرة في تنفيذ كافة الدراسات التفصيلية الفنية اللازمة والتي يجري العمل فيها حاليا ٠ وقد تثبت هذه الدراسات امكانيات اكبر من الحد الادنى المقدرة في المشروع الحالي ٠

## ٥ - مستنقع الروج

٤٠ - يقع منخفض الروج في المنطقة الغربية من محافظة حلب وعلى بعد ١٥ كم جنوب غرب ادلب ويتراوح مستوى هذا الانخفاض بين ( ٢٠٠ - ٢٤٠ ) م وتفصله سلسلة جبال الوسطاني الضيقة والتي ترتفع الى ٥٥٠ م الى الغرب منه عن نهر العاصي ٠

تبلغ مجموع مساحة هذا المنخفض حوالي ١٣,٥٠٠ هكتار وتقدر المساحة التي تغمرها المياه فيه بنحو ٥٠,٠٠٠ هكتار وهي التي تؤلف المستنقعات الدائمية او الموسمية في هذا المنخفض ويتراوح معدل هطول المطر السنوي في هذا المنخفض بين ( ٥٠٠ - ٦٠٠ ) مم ٠ ويتجمع في الروج ما تقذفه المياه المنسابة اليه من سلاسل الجبال الشرقية والغربية المحيطة به وما تقذفه الينابيع الدائمة فيها والتي يقدر انصبابها بحوالي ٢,٥ م٣/ ثانية ٠ كما يتلقى الروج من الجنوب مياه « القناة » التي تغذيها الينابيع ومن الشمال يتلقى مياه وادي القويق ووادي السوق ٠

يقع المنفذ الوحيد المرئي لما يتجمع من المياه في هذا المنخفض عند « بيلان » على الجانب الغربي من الروج ٠ ويشاهد تسرب المياه في هذا الموقع بشكل ترشيح يدخل الشقوق الموجودة في الصخر ويقدر تسربها بحوالي ١ م٣/ ثانية ٠ وقد تكون هناك مسارب اخرى غير مكشوفة وقد تبين من الدراسات ان هذا الرشح يسير اكثر من ٥ كم داخل جبل الوسطاني وينحدر اكثر من ١٠٠ متر حتى يصل حمام الشيخ عيسى على نهر العاصي ٠

يستهدف المشروع الذي تتولاه حاليا مديرية الري والقوى المائية في سوريا تجفيف هذا المستنقع ٠ ويكون هذا بانشاء نفق عبر جبل الوسطاني يكفي لتأمين تصريف المياه التي تتجمع في المنخفض ٠ ومن ثم يجري استصلاح هذه الاراضي التي يتم تجفيفها والتي تعتبر من النوع الجيد للزراعة وتجري زراعتها على اساس أروائها ٠ ويهدف المشروع كذلك الى الاستفادة من

# ٤ - النهر الكبير

٣٩ ــ ينبع النهر الكبير من الجبال المحاذية للحدود التركيـة ويصب في البحر الابيض المتوسط بالقرب من اللاذقية • والنهر الكبير نهر قصير لا يتعدى طوله ٨٠ كيلومتر يقع منها ٥٦ كم داخل الحدود السورية •

يتفاوت جريـان هذا النهر خـلال العام وينخفض في فصل الصيف الى ٠,٥ م٣/ ثانيـة بينما يرتفع في الشتاء ويبلغ حد الفيضان فيه الى حوالي ١٥٠ م٣/ ثانية • اما متوسط تصريفه خلال العام فيقدر باكثر من ٤ م٣/ ثانية او ما مجموع جريانه ١٥٠ مليون م٣ في العام •

ان التحكم في مياه هذا النهر وضبطها يساعـد على ارواء اكثر من ٤,٠٠٠ هكتـار من الاراضي الزراعية التي تقع في حوضه • ولا يروى حاليا في هذا الحوض الا ما دون ١,٠٠٠ هكتار فقط • وعلى هذا فان المشروع الحالي يستهدف زيادة الري في حوضه بما لا يقل عن ٣,٠٠٠ هكتار ولهذه المساحة من الاراضي المروية اهمية خاصة اذ يمكن زراعتها بمختلف انواع الخضار التي يتوفر سوقها الطبيعي المناسب جدا في منطقة اللاذقية ميناء التصدير الرئيسي في سوريا •

اما ضبط مياه النهر الكبير لاستغلالها في اغراض الري والقوى المائية فيستلزم اقامة سد يقدر طوله بحوالي ٦٠ متر على مجرى النهر وبسعة كافية لهذه الاغراض •

تقدر قدرة المولدات الكهربائية التي يمكن اقامتها على سد التخزين هـذا بما لا يقل عن ٥,٠٠٠ كيلوواط •

اما مجموع تكاليف هذا المشروع فتعتبر باهظـة نسبيا اذ تقـدر بحوالي ٢٠ مليون لير سورية • الا ان موقعها يجعلها ذات فائدة تناسب وهذه التكاليف •

الانتفاع من كامل مياهها لري هذه الاراضي بالراحة • ولذلك فلا بد من اللجوء الى الضخ لرفع مياهها الى ارتفاع يتراوح بين ( ١٠ — ٤٠ ) م فوق سطح البحر ليمكن الاستفادة من معظم مياهها • وتعتبر تكاليف الضخ هذه اوفر من نفقات اقامة سد تخزيني او تحويلي مرتفع حول هذه الينابيع •

يتفاوت تصريف نهر السن خلال العام وبينما يبلغ متوسط تصريفه خلال العام حوالي ١٢ م٣ ثانية فان معدل جريانه يرتفع خلال فترة الفيضان الى اكثر من ٢٢ م٣/ثانية • ويقدر مجموع تصريف النهر السنوي بحوالي ٣٦٠مليون م٣ •

ولا يتعدى ما يروى حاليا من نهر السن مقدار ٢,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية والتي تصلح لزراعة مختلف انواع الفواكه والخضروات والحبوب • وتتولى مديرية الري والقوى المائية منذ عامين تنفيذ هذا المشروع وذلك على النحو التالي •

١ ـ انشاء سد ترابي لحجز المياه ورفع منسوبها الى ارتفاع ملائم لا يؤثر على قدرة تصريف هذه الينابيع •

٢ ـ انشاء مركز ضخ لرفع المياه الى الاراضي المرتفعة المجاورة •

٣ ـ انشاء شبكة ري تقوم على عمليات الضخ لارواء ما مساحته ٣,٠٠٠ هكتار على ارتفاع ١٦ متر •

٤ ـ انشاء شبكة ري بالراحة تأخذ مياهها من جانب السد وبسعة ١ م٣/ ثانية لارواء حوالي ٢,٠٠٠ هكتار من الاراضي الساحلية •

لقد تم تنفيذ قسم من هذه الاعمال الآنفة الذكر • وتقدر كمية المياه المستعملة حاليا في شبكتي الري القائمتين بحوالي ٢,٥ م٣/ثانية اما الكمية المتبقية من مياه الينابيع والتي تبلغ حدا وسطيا قدره ٧,٥ م٣/ ثانية فيمكن استعمالها للتوسع في اعمال الري ورفع منسوب المياه منها الى ارتفاع ٤٠ متر •

وتقوم مديرية الري حاليا بدراسة الاراضي الساحلية الممتدة بين بانياس وجبلة لمعرفة

مجموع مساقط المياه في نفق التصريف هذا والمقدرة بحوالي ١١٥ م لتوليد طاقة كهربائية لا تقل عن ٢,٥٠٠ كيلوواط يمكن استخدامها في المنطقة المجاورة للمشروع .

لقد تم عام ١٩٥٥ انشاء نفق التصريف هذا بطول ٤,٣ كم وبمقطع غير كامل الاستدارة يشبه حذاء الفرس . والنفق مسلح تقدر سعة تصريفه بمقدار ٢٥ م٣/ثانية . وقد زود مدخل مدخل النفق بفوهة تنخفض عن قاع المستنقع يمكنها تصريف ما يتجمع من المياه فيه بسهولة. وقد تم بواسطة هذا النفق تصريف مياه المستنقع واصبح بالامكان البدء في استصلاحه وزراعته.

اما ارواء هذه الاراضي التي تم تجفيفها فيستلزم تزويدها بقنوات الري وشبكة التوزيع المناسبة والاستفادة من مياه الينابيع في هذا المنخفض وتتألف هذه الشبكة من قناتي ري رئيسيتين تحيطان بالمنخفض من جهتيه الشمالية والجنوبية . ويتفرع عنها بقية اقنية الري الفرعية والثانوية وبذلك يمكن الاستفادة من مياه ينابيع « عرى » خلال موسم الارواء لري ما مساحته ٥,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية . اما خلال فصل الأمطار فتوجه مياه هذه الينابيع الى نفق التصريف .

وقد عهد الى شركة « كوما » دراسة مشروع استصلاح الاراضي المجففة وتحديد منهاج استثمارها وانشاء كافة شبكات التصريف والري اللازمة لها . وينتظر ان تكلف هذه المشاريع حوالي ٤ ملايين ليرة سورية وان يتم تنفيذها قبل نهاية عام ١٩٦٠ .

اما الاراضي التي سيتم استصلاحها في هذا المنخفض والمقدرة بما لا يقل عن ٥,٠٠٠ هكتار فجميعها املاك عامة تتبع للدولة . وقد تم تثبيت حدودها عام ١٩٥٥ وسيصار العمل في استصلاحها على غرار مشروع الغاب .

## ٦ — نهر السن

٤١ — يعتبر نهر السن أقصر الانهار في سوريةولا يتعدى طوله ٦ كم ويقع في جنوب اللاذقية .

يغذي نهر السن مجموعة من الينابيع تعتبر من اقوى ينابيع سوريا بعد ينابيع رأس العين التي تغذي نهر الخابور ، ويقدر تصريفها الوسطي بحوالي ١٠ م٣/ ثانية خلال العام . ولكن انخفاض منسوبها عن الاراضي الزراعية المحيطة بها والواقعة على الشاطىء السوري يحول دو

تقدر مساحة حوض بردى وحتى دمشق بحوالي ٧٥٠ كم٢ . ويتراوح مقدار سقوط لمطر سنويا في هذا الحوض بين (٢٠٠ — ٥٠٠) مم . ولذلك فان امكانية الزراعة البعلية فيه محدودة في بعض المناطق فقط . وتتوفر في هذا الحوض من الاراضي القابلة للزراعة ما يزيد كثيرا على امكانيات الري التي تتوفر في مياه بردى .

تستعمل مياه بردى حاليا في تزويد دمشق بمياه الاستعمال كما تستعمل في ارواء ما لايقل من ١٥,٠٠٠ هكتار من اراضي غوطتها المشهورة . ويجري ارواء هذه المنطقة ابتداء من الهامة حيث ينقسم النهر الى سبع قنوات رئيسية تروي مع فروعها غوطة دمشق . اما الفائض من مياه النهر فينتهي الى بحيرة « عتيبة » .

يستهدف مشروع حوض بردى الحالي الى الاستفادة التامة من مياه هذا النهر وتخزينها التوسع في ري اراضي الغوطتين الشرقيــة والجنوبية وذلك بارواء ما يساوي ١٥,٠٠٠ هكتار اخرى من الاراضي . ويستهدف المشروع كذلك الاستفادة من مساقط المياه ومن تخزينها في توليد الطاقة الكهربائية الرخيصة .

يشمل المشروع بناء سدين على مجرى النهر احدهما عند المقارن او سوق وادي بردى والآخر قرب الهامة . ويقدر ارتفاع كل من السدين بحوالي ٦٠ م وبذلك يتوفر تخزين لايقل عن ١٦٠ مليون م٣ من الماء . ويساعد هذا التخزين على تنظيم مجرى النهر ورفع الكمية المستعملة حاليا منه في الري من متوسط ٧ م٣/ ثانية الى ١٥ م٣/ ثانية .

ويشمل المشروع اقامة معملين لتوليد الطاقة الكهربائية عند سدي التخزين . وتقدر قدرة هذين المعملين بما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ كيلوواط .

اما تكاليف هذا المشروع فتقدر بحوالي ١٥ مليون ليرة سورية وقد تتجاوز هذا الحد بمقدار غير كبير . ومن المقدر انتهاء الاعمال في حوض بردى في اوائل عام ١٩٦٣ .

## ٨– حوض الاعوج

٤٣ — ينبع نهر الاعوج من مرتفعات جبل الشيخ الشرقية . وللاعوج منبعان رئيسيان يلتقيان بعد اجتيازهما مضيق « بيت تيما » ومضيق « بيت جن » وعلى بعد نحو كيلو مترين من موقع

قابليتها للزراعة ولارووائها بالانتفاع من هذه المياه المتوفرة في نهر السن ٠ ويقدر ما يمكن ارواؤه منها بحوالي ( ١٢ — ١٥ ) الف هكتار ٠

اما ما يشمله المشروع الحالي للانماء فيستهدف استصلاح ١٠,٠٠٠ هكتار من هذه الاراضي وارووائها بالضخ ٠ وتقدر تكاليف هذا بحوالي ٨ ملايين ليرة سورية ٠ ومن المقدر الانتهاء من تنفيذها في مستهل عام ١٩٦٢ ٠

## ٧ — حوض بردى

٤٣٠ — ينبع نهر بردى من السفوح الشرقية لجبل الشيخ وتتجمع مياه منابعه في بحيرة صغيرة على ارتفاع ١١٠٠ م ومنها يخرج النهر لتنضم اليـه بعد ئذ مياه جدول الخالص الصغير ثم يسير النهر حتى تنضم اليه مياه نبع الفيجة ومن ثم يسير الى دمشق وينتهي النهر في بحيرة «عتيبة» التي تبلغ مساحتها ٦,٤٠٠ هكتار وبعد ان يكون قد سار في مجراه حوالي ٧٠ كم ٠

اما خصائص مجرى نهر بردى الرئيسـية فيمكن تلخيصها بما يلي :

| الموقع | مجرى النهر (كيلو متر) | مستوى الماء او الارتفاع (متر) |
|---|---|---|
| المنبع | | ١٩٠٠ |
| التكية | ٧ | ١٠٨٠ |
| سوق بردى | ١٠ | ٩٦٠ |
| عين الفيجة | ١٨ | ٨٢٥ |
| الهامة | ٢٩ | ٧٣٥ |
| دمشق | ٤٠ | ٦٧٠ |
| عتيبة | ٧١ | ٥٩٨ |

ويتميز هذا النهر بانحدار قوي في مجراه يزيد في معظمه على ١٠ امتار في كم مما يجعله مصدرا مناسبا للقوى المائية وتوليد الطاقة الكهربائية ٠

يتفاوت تصريف نهر بردى خلال العـام وبينما يبلغ متوسط جريانه خلال العام اكثر من ١٢ م٣/ ثانية فان هذا المعدل يرتفع في فترة الفيضان الى اكثر من ٣٥ م٣/ ثانية ٠ ويقدر مجموع تصريف هذا النهر خلال العام بحوالي ٤٠٠ مليون م٣ ٠

ويغذي العديد من الينابيع قناتي الري الرئيسيتين على جانبي النهر • ويبدو ان الضخ هو انسب السبل لزيادة كمية الاراضي التي يمكن اروائها بما لا يقل عن ٥,٠٠٠ هكتار • ويمكن الاستفادة من القوى الكهربائية الرخيصة التي سيتم توليدها من مساقط المياه في حوض اليرموك لاستخدامها في حاجات الضخ اللازمة للارواء •

تتألف التربة في منطقة مزيريب هذه من طبقة حمراء عميقة مزيجة بالصلصال والرمل وغنية بالآزوت ولكنها في حاجة لمركبات الفوسفات • وتشمل رواسب خصبة • ويتوفر من الاراضي القابلة للزراعة في هذه المنطقة أكثر من الكمية المراد اروائها •

ولمشروع الري هذا في هذه المنطقة من حوران أهمية خاصة لوفرة السكان والايدي العاملة فيها ولحاجتها الماسة الى مثل هذه المشاريع • وستساعد مشاريع الري المنظمة وما يصحبها من أعمال التجفيف على ازالة أثر الملاريا وغيرها من المنطقة •

ويستهدف المشروع بالاضافة الى أغراض الري الاستفادة من مساقط المياه في حوض اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية • ويعني هذا اعادة النظر في مشروع الكهرباء الحالي والاستفادة التامة من ينابيع المنطقة لتوليد الطاقة الكهربائية واغراض الري بشكل ادق واوفى •

يؤخذ من التقرير الاولي الذي اعده خبراء السوفييت بشأن توليد الطاقة الكهربائية في حوض اليرموك وبعد استعراض اربعة مشاريع مختلفة أن أنسبها هو اقامة محطة توليد على وادي الحرير وتغذى هذه المحطة من نبع زيزون بعد حجز المياه أمام سد صغير يقام في مجرى النبع • أما مياه الري فتؤخذ من باقي الينابيع بعد رفعها الى منسوب ٤٦٣م • ويمكن لمثل محطة التوليد هذه الحصول على طاقة قدرها ٢,٢٠٠ كيلو واط يصرف منها حوالي ٨٧٠ كيلو واط في شؤون الصناعة والري بالضخ والانارة في المنطقة المجاورة ويمكن نقل الباقي الى مناطق مجاورة •

أما بالنسبة لتكامل مشروع التوليد الكهربائي فان بالامكان الاستفادة من مسقط ٢٣٨م المتوفر في المشروع ومن تصريف ٤,٤م$^3$/ثانية في اقامة محطة التوليد في المرحلة الثانية والتي تقدر قدرتها بما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ كيلو واط •

« ام الشراطيط » التي تقع على بعد ٣٥ كم من دمشق وعلى طريق القنيطرة . وبعد اجتياز نهر ام الشراطيط تتفرع منه قناة للري تتجه نحو دمشق بينما يستمر مجرى النهر الرئيسي نحو ٦٠ كم في اتجاه شرقي حيث تتوزع مياهه للري ويتبدد الزائد منها في بحيرة الهيجانة والتي تبلغ مساحتها ٢,٤٠٠ هكتار . ويبلغ مجموع طول النهر ٦٦ كم .

ويتراوح انصباب النهر عند « ام الشراطيط » بين حد ادنى ينخفض الى ٠,٣ م٣/ ثانية وحد اعلى يصل الى ١٩ م٣/ ثانية . ويقدر متوسط جريان النهر خلال العام بحوالي ٢,٥ م٣/ ثانية اما مجموع جريانه السنوي خلال العام فلا يقل عن ٨٠ مليون من الامتار المكعبة .

يستلزم اصلاح الاراضي الزراعية الواقعة في حوض هذا النهر اقامة سد تخزيني عند « بيت تيما » او بالقرب من مزرعة « بيت جن » وذلك لزيادة المساحة التي تروى حاليا منه .

ويستهدف المشروع الحالي زيادة الاراضي المروية في حوضه بمقدار ٢,٠٠٠ هكتار فقط.

تقدر نفقات هذا المشروع بحوالي ٤ ملايين ليرة سورية ومن المقدر انجازه في مستهل عام ١٩٦٤ .

## ٩ - حوض اليرموك

٤٤ — يتغذى نهر اليرموك في منابعه مجموعة من العيون المائية التي تنصب في بحيرة مزيريب البالغ مساحتها ١٠٠ هكتار . ويخرج من هذه البحيرة نهر « بجة » بانصباب دائم طيلة العام لا يقل حده الادنى عن ١,٥ م٣/ ثانية . ويصب هذا الجدول في وادي السداد في تل شهاب وتنضم اليه مياه الترشيح والعيون ليرتفع حده الادنى الى ٢,٣ م٣/ ثانية ثم يسير النهر لتنضم اليه ينابيع اخرى متعددة منها « عين بندق » « وعين العجمي » « وزيزون » وغيرها ....

يجري اليرموك في سوريا مسافة ٤٧ كم ويدخل بعدها في حدود الاراضي الاردنية . ويقدر معدل تصريفه السنوي بما لا يقل عن ٧ م٣/ ثانية بينما ترتفع ذروة الفيضان فيه الى ١٠٠ م٣/ اثنية اما مجموع تصريفه السنوي فيقدر بحوالي ٤٥٠ مليون م٣ من الماء .

اقيم خزان صغير على نهر « بجة » عند منفذه من البحيرة وذلك للاستفادة منه في تزويد قناتي ري رئيسيتين تتمكن من ارواء ما يقرب من ٣,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية بالراحة

ة . أما نسبة الطاقة المولدة من القوى المائية فتقل عن ١٤٪ بينما تؤلف الاغلبية الساحقة لقة الكهربائية من مصادرها الحرارية • ويقدر مجموع الطاقة الكهربائية المولدة سنويا بحوالي ١ مليون كيلوواط ساعي يستهلك منها عمليا قرابة ١٣٧ مليون كيلوواط ساعي، ومن هذا ستهلك تقدر الكميات المستعملة في الانارة بحوالي ٨٦ مليون كيلوواط ساعي أو ما يعادل ٪ من مجموع المستهلك • أما الباقي فيستهلك في الاغراض الصناعية •

يتراوح مقدار التوسع في استهلاك الطاقة الكهربائية في البلدان الصناعية والمتقدمة بمعدل ب من ١٠٪ سنويا • ( وتقدر نسبة زيادة الاستهلاك الكهربائي في العالم بحوالي ٧٪ ط ) ويتخذ الاتحاد الاوربي للكهرباء نسبة لا تتعدى ٧٪ سنويا أساسا للحسابات في تقدير يادة السنوية للاستهلاك الكهربائي في بلدان اوربا الوسطى والشمالية والمتقدمة صناعيا • أما بة للاقليم السوري فقد تبين من الاعوام الاخيرة الماضية ان معدل التوسع في استعمال اقة الكهربائية بلغ حدا وسطيا يقدر بحوالي ١٧٪ سنويا • ولكن انتظام التطور في بلد وريا آخذ بالتقدم الحديث لا يستلزم تقدير معدل الزيادة السنوية في الاستهلاك الكهربائي كثر من ١٤٪ كحد أعلى بانتظام •

٤٧ ــ لا يمكن الاعتماد في توليد الطاقة الكهربائية الاساسية لتطور سوريا على المصادر الحرارية• يعدو هذا الى كون مصادر الوقود الحراري كالفحم الحجري مثلا غير متوفرة كما ان البترول توفره في سوريا مازال في دور البحث والتنقيب • وحتى في حالة توفره فان ارتفاع تكاليف توليد الكهربائي من المصادر الحرارية أمر يجعل من الضروري الاستفادة التامة من كافة القوى الية المتوفرة في توليد الطاقة الكهربائية الرخيصة • ويترك للمولدات الحرارية اتمام النقص و تحقيق الانتظام الضروري في توليد الطاقة الكهربائية •

تقدر تكاليف توليد الطاقة الكهربائية من مصادر حرارية في البلدان المتقدمة صناعيا والتي توفر فيها وقود الفحم بما لا يقل عن ٤٥٠ ليرة سورية للكيلوواط الواحد من القدرة الكهربائية• وتقدر تكاليف مولدات الديزل الحرارية الحالية في سوريا بمقدار لا يقل عن ٤٥٠ ليرة سورية لكيلوفولت امبير من القدرة الكهربائية أو ما لا يقل عن ٦٠٠ ليرة سورية للكيلوواط من القدرة • ويمكن تقدير الكلفة الحقيقية للتوليد الحراري هذا بمقدار يتراوح بين (٦٠٠ ــ ٨٠٠)

تقدر تكاليف المشروع في حوض اليرموك لاغراض الري والقوى المائية بحوالي ٨ ملايين ليرة سورية وينتظر انهاء المشروع في مستقبل عام ١٩٦٤ .

## ١٠ – مجمل المشاريع الاخرى :

٤٥ – يمكن اجمال مشاريع الري والقوى المائية الاخرى في المناطق الست الآنفة الذكر في الجدول التالي :

| المشروع | المساحة التي ستروى (هكتار) | كيفية الارواء | قدرة الطاقة الكهربائية المولدة (كيلوواط) | التكاليف (مليون ل.س) |
|---|---|---|---|---|
| النهر الكبير | ٣,٠٠٠ | بالراحة | ٥,٠٠٠ | ٢٠ |
| مستنقع الروج | ٥,٠٠٠ | » | ٢,٥٠٠ | ٤ |
| نهر السن | ١٠,٠٠٠ | بالضخ | — | ٨ |
| حوض بردى | ١٥,٠٠٠ | بالراحة | ١٥,٠٠٠ | ١٥ |
| حوض الاعوج | ٢,٠٠٠ | » | — | ٤ |
| حوض اليرموك | ٥,٠٠٠ | بالضخ | ١٠,٠٠٠ | ٨ |
| المجموع | ٤٠,٠٠٠ | | ٣٢,٥٠٠ | ٥٩ |

من هذا الجدول يتضح أن هذه المشاريع الاخرى تحقق بشكل اولي توليد طاقة كهربائية لا تقل عن ٣٢,٥٠٠ كيلوواط ، هذا بالاضافة الى ارواء مساحة جديدة من الاراضي القابلة للزراعة لا تقل عن ٤٠,٠٠٠ هكتار . ومن هذه المساحة يمكن تقدير املاك الدولة او الاملاك العامة بحوالي ١٠,٠٠٠ هكتار أما الباقي وقدره ٣٠,٠٠٠ هكتار فيمكن اعتباره من الاملاك الخاصة .

ومن المقدر الانتهاء من كافة هذه المشاريع قبل نهاية عام ١٩٦٤ كما أن مجموع تكاليفها سيكون في حدود ٦٠ مليون ليرة سورية أي بمعدل ١٥٠٠ ليرة سورية للهكتار من الاراضي المروية .

### القوى المائية

٤٦ – يؤخذ من احصائيات الطاقة الكهربائية في سوريا والخاصة بعام ١٩٥٦ ان مجموع قدرة المولدات الكهربائية تبلغ ٥١,٤٠٠ كيلو واط . ومعظم هذه الطاقة الكهربائية تولدها مؤسسات

الكهرباء المستهلكة تقع في حدود ٦٨٥ مليون كيلوواط ساعي في الحالة الأولى وفي حدود ٢،٤٦٦ مليون كيلوواط ساعي في الحالة الثانية أي بعد عشرين عاما ٠

يتضح من العرض السابق ان قدرة الطاقة الكهربائية التي سيتم توليدها في برنامج السنوات العشر الحالي يمكن تقديرها كما يلي :

| المشروع | القدرة بالكيلوواط |
|---|---|
| حوض الفرات | ١٠٠،٠٠٠ — ٣٠٠،٠٠٠ |
| حوض العاصي | ٢٣،٣٠٠ |
| بقية المشاريع | ٣٢،٥٠٠ |
| المجموع | ١٥٥،٨٠٠ — ٣٥٥،٨٠٠ |

واذا اعتبرنا الحد الادنى للطاقة التي سيتم الحصول عليها من الفرات أساسا فان مجموع القدرة الكهربائية المولدة لن يقل عن ١٥٦،٠٠٠ كيلوواط ٠ وعلى اعتبار متوسط تشغيلها في حده الادنى والمقدر بنصف قدرتها فقط طيلة العام فان مقدار الطاقة المتوفرة سنويا لا يمكن أن تقل عن :

$$\frac{١٥٦،٠٠٠ \times ٢٤ \times ٣٦٥}{٢} = ٦٨٣ \text{ مليون كيلوواط ساعي ٠}$$

واذا أضفنا لذلك مقدار الانتاج عام ١٩٥٦ والمقدر بـ ١٦٦ مليون كيلوواط ساعي فان هذا يعني توفر مالا يقل عن ٨٤٩ مليون كيلو واط ساعي من الطاقة الكهربائية في نهاية برنامج السنوات العشر الحالي ٠ وهذا يفوق كثيرا المقدار المرتقب من الحاجة والمقدر بحدود ٦٨٥ مليون كيلوواط ساعي فقط ٠

......

٤٩ — أما بالنسبة للمنتظر بعد عشرين عاما وعلى اعتبار امكانية الاستفادة من الحد الأعلى لقدرة الفرات والتي تبلغ ٤٥٠،٠٠٠ كيلوواط فان هذا يعني زيادة الكمية التي يمكن الحصول عليها من الكهرباء بمالا يقل عن : ٣٥٠،٠٠٠ × ٢٤ × ٣٦٥ = ١،٥٣٣ مليون كيلوواط ساعي ٠ وهذا يعني رفع كمية الكهرباء المتوفرة الى ٢،٣٨٢ مليون كيلوواط ساعي ٠ وهذا يقرب من كمية الحاجة المقدرة بعد عشرين عاما والتي في حدود ٢،٤٦٦ مليون كيلوواط ساعي ٠

ليرة سورية للكيلوواط في سوريا • أما تكاليف توليد الطاقة الكهربائية من القوى المائية فيقل كثيرا عن هذا • ففي البلدان الصناعية والمتقدمة لا تتعدى كلفة توليد الكيلوواط من القدرة الكهربائية مبلغ ٢٠٠ ليرة سورية كما هي الحال في اسكتلندة مثلا • أما بالنسبة للاقليم السوري فيصعب تقدير كلفة التوليد من القوى المائية وذلك لان مشاريع القوى المائية في الواقع مشاريع ثانوية تتبع لمشاريع الري المقترحة والاساسية في برنامج الانماء الاقتصادي • ونظرا لترابط التكاليف وخاصة بالنسبة لسدود التخزين فان تقدير القسم الخاص بالتكاليف لتوليد الطاقة الكهربائية لا يسهل تقديره بشكل سليم • كما ان تكاليف التوليد من القوى المائية يختلف بينا حسب ظروف التوليد وخاصة بالنسبة لمقدار مسقط المياه وكمية الجريان • ولذلك سنقتصر في تقديراتنا لفوائد التوليد الكهربائي في القوى المائية على مقدار الدخل المقدر سنويا منها بينما نعتبر تكاليفها مشمولة في تكاليف الري للمشاريع المقترحة • هذا مع التأكد التام على رخص تكاليف التوليد المائي بالنسبة للتوليد الحراري ومع اعتبار مصادر المياه المتوفرة مصدرا طبيعيا للقوى المائية يستلزم الاستفادة منه واستثماره على احسن السبل تحقيقا لاغراض الانماء والتقدم الاقتصادي في سوريا •

٤٨ ـ أما أسعار الكهرباء حاليا في سورية فتعتبر عالية اذا ما قيست باسعارها في البلدان الصناعية والمتقدمة • ويتراوح سعر الكيلوواط الساعي في الانارة بين ( ١٦ ـ ٢٥ ) غرشا سوريا وفي الاغراض الصناعية بين ( ٤ ـ ١٨ ) غرشا سوريا • ويقدر متوسط سعر الكيلوواط الساعي بحوالي ( ١٠ ـ ١٢ ) غرشا وذلك على أساس تقدير كلفة الانتاج بحوالي ٤,٥ غروش وتكاليف الحمل والتوزيع بحوالي ( ٥ ـ ٧ ) غروش • أما في الطاقة الكهربائية المولدة من المصادر المائية فلا تتعدى كلفة انتاج الكيلوواط الساعي أكثر من ٠,٥ غرشا وذلك لعدم الحاجة الى تكاليف الوقود ولكون نفقات الصيانة والادارة فيها أقل منها في المولدات الحرارية •

اذا اتخذنا الحد الأعلى للزيادة السنوية المقدرة في الاستهلاك الكهربائي في سور واعتبارا من عام ١٩٥٦ وقدرها ١٤٪ سنويا أساسا للتقدير فان كمية الاستهلاك الكهربا ستتضاعف الى ٥ أمثالها في نهاية مشروع السنوات العشر الحالي أي في عام ١٩٦٨ وستتضاعف حوالي ١٨ ضعفا في نهاية العشرين سنة القادمة أي حتى آخر عام ١٩٧٨ • وعلى هذا فان كم

## التقديرات والفوائد الاقتصادية

٥٠ ـ عرضنا في مستهل هذا البحث للامكانيات الزراعية المتوفرة لسوريا ولمقدار ما يمكن الحصول عليه من استغلال مصدري الثروة الرئيسين في سورية ، الارض والمياه في اغراض الزراعة والري والقوى المائية كما اوضحنا بالتفصيل ما يشمله مشروع السنوات العشر للانماء الاقتصادي من هذه الامكانيات .

أما بالنسبة لكافة الامكانيات في سورية فان مقدار الاراضي التي يمكن ارواؤها يمكن تقديرها على الشكل التالي :

| الموقع | المروية حاليا (هكتار) | التي يمكن ارواؤها (هكتار) | مقدار الزيادة (هكتار) |
|---|---|---|---|
| حوض الفرات | ٢٠٠,٠٠٠ | ١,٣٠٠,٠٠٠ | ١,١٠٠,٠٠٠ |
| حوض الخابور | ٥٠,٠٠٠ | ٢٠٠,٠٠٠ | ١٥٠,٠٠٠ |
| حوض العاصي | ٥٠,٠٠٠ | ٢٠٠,٠٠٠ | ١٥٠,٠٠٠ |
| المناطق الاخرى | ٢٠٠,٠٠٠ | ٣٠٠,٠٠٠ | ١٠٠,٠٠٠ |
| المجموع | ٥٠٠,٠٠٠ | ٢,٠٠,٠٠٠ | ١,٥٠٠,٠٠٠ |

أما الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها من القوى المائية فيمكن تقديرها بما لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ كيلوواط من القدرة الكهربائية .

لقد سبق وأوضحنا دور تحقيق هذه الامكانيات في زيادة الانتاج الزراعي في سوريا وتنظيم عمليات بزيادة نسبة الري في الانتاج . أما تقدير التكاليف ومقدار الفوائد المرتقبة فيمكن الوصول اليها بمقارنتها بالتقديرات التي وردت في مشاريع الانماء الحالية والتي جرى تقديرها بشكل قريب من الدقة وفي حدود أدنى الانتاج او الفوائد المرتقبة منها .

من هذا يتضح انه حتى في حالة تقدير تشغيل المولدات الكهربائية بنصف المدة خلال العام فان الطاقة الكهربائية من القوى المائية كفيلة بسد الحاجة اللازمة والمقدرة للتوسع في الاستهلاك الكهربائي في سوريا .

أما مقدار الدخل المتوفر من بيع الطاقة الكهربائية الرخيصة التوليد وعلى افتراض ان سعرها سيكون ١/٣ السعر الحالي فقط أو ٤ غروش سورية للكيلو واط ساعي الواحد فان ذلك يقدر سنويا بما يلي :

في حالة الحد الادنى أي مقدار ٦٨٣ مليون كيلوواط ساعي يقدر الدخل السنوي بمقدار ٦٨٣×٤ = ٢٧,٣ مليون ليرة سورية .

أما في حالة الاستفادة التامة من القوى المائية فان هذا الدخل يرتفع الى (٦٨٣ + ١٥٣٣) × ٤ = ٨٨,٦ مليون ليرة سورية سنويا .

وهذا الدخل الثانوي بالنسبة لمشاريع الري والقوى المائية يؤلف موردا هاما في موازنة الدولة او موازنة مشاريع الانماء الاقتصادي المقترحة في سوريا . هذا بالاضافة الى الفوائد الاقتصادية الهامة والحيوية الناجمة عن تزويد سوريا بحاجاتها من الطاقة الكهربائية وبهذ السعر الزهيد .

٥١ ـ ويختلف تقدير قيمة الاراضي التي يتم ارواؤها بعد استصلاحها باختلاف الموقع ونوع التربة والانتاج . وترتفع في بعض الاماكن كمشروع الغاب مثلا الى ما لا يقل عن ٣٥٠٠ ليرة سورية للهكتار الواحد . اما بالنسبة للمتوسط وعلى اعتبار الحد الادنى الممكن في مجمل هذه المشاريع فاننا سنعتبر قيمة الهكتار الواحد من اراضي الدولة العامة والتي سيتم ارواؤها واستصلاحها بمقدار ٢٥٠٠ ليرة سورية فقط . وهذا يعني ان مقدار ثمن هذه الاراضي لن يقل عن :

٦٥٠,٠٠٠ × ٢,٥٠٠ = ١,٦٢٥ مليون ليرة سورية ، اما بالنسبة للتكاليف المستردة من الاملاك الخاصة مقابل استفادتها من اروائها فلا تقل قيمة كلفة الري المستوردة عن ١٥٠٠ ليرة سورية للهكتار الواحد . وهذا يعني ما قيمته .

٤٥٠,٠٠٠ × ١,٥٠٠ = ٦٧٥ مليون ليرة سورية . من هذا يتضح ان مقدار ما يمكن استرداده من هذه المشاريع من استصلاح الاراضي العامة وتزويد الاراضي الخاصة بالري لن يقل عن :

١٦٢٥ + ٦٧٥ = ٢,٣٠٠ مليون ليرة سورية . وهذا المبلغ يزيد على مجموع كلفة هذه المشاريع بمقدار ٥٠٪ مما يوضح بجلاء مدى كون هذه المشاريع جد اقتصادية مربحة . ويمكن استيفاء هذه المبالغ من الفلاحين الذين ستوزع عليهم املاك الدولة العامة ومن اصحاب الاملاك الخاصة والمنتفعين من هذه المشاريع في اقساط سنوية توزع على ١٥ سنة في الحالة الاولى و ١٠ سنوات في الحالة الثانية . وبهذا الشكل فان مقدار ما يدفعه الفلاح الذي يستوطن هذه الاراضي المستصلحة لن يتعدى ١٤٪ من مجموع دخله السنوي من الهكتارات الخمس المخصصة له وما لا يزيد عن ٢١٪ من صافي دخله من زراعة هذه الاراضي المخصصة له . اما بالنسبة لاصحاب الاملاك الخاصة فان مقدار ما يدفعه سنويا لن يتعدى ١٢٪ من مجموع الدخل او ١٩٪ من الدخل الصافي لهذه الاراضي التي سيتم تزويدها بحاجاتها من الري . هذا على اساس تقدير انتاج الهكتار الواحد من الاراضي المروية بمقدار ١٢٥٠ ليرة سورية وصافي الانتاج بمقدار ٨٠٠ ليرة سورية فقط سنويا . وقد جرى وضع التشريعات اللازمة لاسترداد قيمة الاراضي او كلفة الري المستحقة عليها .

أما بالنسبة لمشروع السنوات العشر للانماء الاقتصادي الحالي فيمكن ايجاز مايشمله هذا المشروع على الشكل التالي :

ما يشمله المشروع من اراضي الري
( هكتار )

| المشروع | املاك عامة | املاك خاصة | المجموع | المروى حاليا بالهكتار | مقدار الزيادة بالهكتار |
|---|---|---|---|---|---|
| حوض الفرات | ٥٠٠,٠٠٠ | ٣٠٠,٠٠٠ | ٨٠٠,٠٠٠ | ٢٠٠,٠٠٠ | ٦٠٠,٠٠٠ |
| حوض الخابور | ١٠٠,٠٠٠ | ٥٠,٠٠٠ | ١٥٠,٠٠٠ | ٥٠,٠٠٠ | ١٠٠,٠٠٠ |
| حوض العاصي | ٤٠,٠٠٠ | ٧٠,٠٠٠ | ١١٠,٠٠٠ | ٢٥,٠٠٠ | ٨٥,٠٠٠ |
| بقية المشاريع | ١٠,٠٠٠ | ٣٠,٠٠٠ | ٤٠,٠٠٠ | — | ٤٠,٠٠٠ |
| المجموع | ٦٥٠,٠٠٠ | ٤٥٠,٠٠٠ | ١,١٠٠,٠٠٠ | ٢٧٥,٠٠٠ | ٨٢٥,٠٠٠ |

أما بالنسبة لتقدير التكاليف ومقدار الطاقة الكهربائية التي سيتم الحصول عليها فيمكن ايجاز هذه المشاريع المقترحة على الشكل التالي :

| المشروع | قدرة الطاقة الكهربائية المولدة كيلوواط | مجموع التكاليف المقدرة بملايين الليرات السورية |
|---|---|---|
| حوض الفرات | ١٠٠,٠٠٠ — ٣٠٠,٠٠٠ | ١,١٤٠ |
| حوض الخابور | — | ١٦٠ |
| حوض العاصي | ٢٣,٣٠٠ | ١٨٠ |
| بقية المشاريع | ٣٢,٥٠٠ | ٦٠ |
| المجموع | ١٥٥,٨٠٠ — ٣٥٥,٨٠٠ | ١,٥٤٠ |

من هذا يتضح ان متوسط تكاليف ري الهكتار الواحد في مجمل المشاريع المقترحة يقدر بحوالي ١٤٠٠ ليرة سورية . ويشمل هذا التقدير تكاليف الطاقة الكهربائية المولد ايضا . وهذا يعني ان التكاليف جد زهيدة اذا ما قيست بمقدار ما تحققه هذه المشاريع من فوائد اقتصادية بالاضافة الى امكانية استرداد اكثر من هذه التكاليف من استصلاح هـ الاراضي .

## ب – مستودعات فنية « سيلو » لخزن الحبوب *

١ – الحبوب عمدة انتاج سورية الزراعي والمادة الرئيسية الاولى التي تقوم على اساسها اقتصاديات الاقليم السوري لما تؤمنه من النقد الاجنبي اللازم لتأمين الاستيراد الضروري لذلك تركز مصلحة البلاد في تأمين اكبر فائدة اقتصادية ممكنة منه . وقد قدرت مؤخرا المساحات المزروعة بالحنطة بما يقرب ( ١٥,٧٣٣,٠٠٠ ) هكتارا كان انتاجها في المواسم الجيدة قرابة مليون طن . وهنالك امكانيات اخرى بتوسيع هذه الرقعة المزروعة نظرا لانه لم يزل في سورية ما ينوف عن المليون هكتار من الاراضي القابلة للزراعة ، تسعى مؤسسة الانماء الاقتصادي لتأمين استثمارها في بحر الاعوام القريبة المقبلة بفضل مشاريع التجفيف والري والسدود المختلفة التي لديها والتي تقوم حاليا بتنفيذ بعضها .

٢ – يتبين جليا مما سبق انه لم يعد بامكان الاقليم السوري ان يثابر على طرقه الحالية في تخزين حبوب للاستهلاك وللبذار وللتصدير وان عليه ان يتحرر من اساليبه القديمة متبعا الاساليب التي تسلكها بقية الامم اذ ان الاسواق الخارجية تتطلب حنطة من اصناف معينة وثابتة لذلك اصبح من واجبنا ان نوجه الزراع الى تحسين انتاج القمح وتعقيم بذاره وتوحيد اصنافه لا سيما وان جميع البلاد قد سبقت سورية في تحقيق مثل هذه البرامج . فاذا لم تتبع سورية نفس هذه الاساليب التي تسلكها بقية الامم ، تعذر عليها تصدير قمحها الى الاسواق الخارجية العالمية ، خاصة وان في تنفيذ هذا البرنامج تحسينا في الانتاج وتوفيرا في النفقات وتأمينا له من الحشرات والعوامل الجوية التي تؤثر عليه تأثيرا سيئا ، ولا سبيل الى ذلك كله الا باقامة مستودعات فنية على الغرار المتبع في كل بلاد العالم .

ومن الفوائد التي يمكن ان نجنيها من بناء امثال هذه المستودعات ما يلي :

١ – زيادة الدخل القومي نتيجة لحفظ الحبوب من كافة الاخطار وتبديل وتعقيم بذورها وما ينتج عن ذلك من مضاعفة في الغلال وتصاعد في اجمال المحصول العام .

---

* قام باعداد هذا التقرير المساعد الفني الممتاز السيد سامي النعماني .

اما الفوائد الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من تنفيذ المشاريع المقترحة فيمكن تقدير قيمة الانتاج السنوي من هذه الاراضي المروية بمقدار :

١,١٠٠,٠٠٠ × ١٢٥٠ = ١٣٧٥ مليون ليرة سورية . ولن يقل صافي الدخل منها عن :

١,١٠٠,٠٠٠ × ٨٠٠ = ٨٨٠ مليون ليرة سورية سنويا .

هذا بالاضافة الى دخل الطاقة الكهربائية المولدة والذي يتراوح مقداره سنويا بين ( ٣٧ ـ ٨٩ ) مليون ليرة سورية في ادنى الحدود والاسعار المقدرة .

اما ما تحققه هذه المشاريع من زيادة في مقدار الدخل القومي في سوريا فيمكن تقديره كما يلي : من الري : ٨٢٥,٠٠٠ × ١٢٥٠ = ١,٠٣١ مليون ليرة سورية سنويا .

واذا اضفنا لذلك قيمة الطاقة الكهربائية المولدة والمقدرة وسطيا في حدود ٦٩ مليون ليرة سورية سنويا فان هذا يرفع مقدار الدخل القومي في سوريا بما لا يقل عن ١,١٠٠ مليون ليرة سورية . وهذا المقدار من الزيادة في الدخل القومي لايقل عن ٥٥٪ من مقدار الدخل القومي حاليا في سورية .

وهناك فوائد اخرى ملازمة لزيادة الانتاج الزراعي وتوفير الطاقة الكهربائية الرخيصة مما يعمل على رفع مستوى الحياة الحالية للمواطنين في سوريا ويتناسب والحاجات الطبيعية للتقدم في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم السوري .

جدا من المستخدمين مما يقلل من اسعار كلفة القمح على المكتب ومن كافة نفقات العتالة التي تدفع لعمليات تحميل وتنزيل الحبوب •

١٤ ــ يوفر هذا المشروع كثيراً من النفقات الاجبارية التي تصرف في الوقت الحاضر من جراء نقل الحبوب وإيصالها الى البواخر المعدة للنقل ، اذ تبين من الدراسة التي اجريت في هذا الصدد بان هنالك توفيراً لا يقل عن خمس ليرات سورية في الطن الواحد عند نقله من المستودع الى الباخرة مباشرة • وقد جهز مرفأ اللاذقية مؤخرا بمستودعات حديثة اصبح بامكانها الآن تأمين املاء البواخر بالطريقة الفنية الملحوظة في هذا المشروع •

١٥ ــ يصبح بامكان مكتب الحبوب ، بعد انشاء هذه المستودعات ، السيطرة على اسعار الحنطة في البلاد فيحددها سلفا ويعلن عن استعداده لشراء انتاج القمح بهذا السعر فيؤمن الزراع عن هذا الطريق على ربح معقول ومورد ثابت يشجعهم علي المضي في عملهم الزراعي الشاق وتحسين انتاجهم كما انه يدفع عنهم اخطار بورصة الأسعار •

١٦ ــ تؤمن المستودعات الفنية الحديثة حفظ القمح من اضرار الحشرات والقواضم ، وتوفير جزء كبير من الأموال التي تصرف هدرا عن هذا السبيل •

١٧ ــ تشغيل الخط الحديدي الجديد المنوى انشائه بين الجزيرة واللاذقية لنقل حاصلات الحبوب وذلك بصورة تدريجية خلال اشهر السنة •

٣ ــ أما هذه المستودعات أو السيلوات كما يسمونها عادة فهي عبارة عن بناء بالحجر أو الخرسانة المسلحة لخزن الحبوب يتسع لاستقبال كميات كبيرة منها ويخزنها في صوامع يختلف عددها تبعا لكبر المستودع أو صغره ، وتقوم هذه المستودعات باستقبال الحبوب سنويا وخزنها وتهويتها وتنقيتها لاغراض البذار ومعالجتها بالمواد القاتلة الحشرات وتعبئتها عند اللزوم في سيارات الشحن أو عربات السكك الحديدية ... الخ •

وتتألف المستودعات الفنية من الأقسام والفروع التالية :

١ ــ صوامع متعددة لخزن وتعبئة الحبوب بدون أكياس •

٢ ــ مخزن من طابقين لخزن الحبوب بأكياس أو بدونها •

٣ ــ ناقلات آلية تدور تحت السيلوات وتنقل الحبوب بكميات كبيرة •

٢ ـ توفير الاجور الباهظة التي تدفعها الحكومة والافراد لاشغال المستودعات واراضي الخزن .

٣ ـ توفير الاجور الباهظة التي يتكبدها مكتب الحبوب والمزارعون من جراء نقل كميات الحبوب مع اجرامها من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك مع العلم بان نسبة الاجرام المنقولة تشكل في اجمال الكميات ما لا يقل عن اربعين الف طن تزيد اجور نقلها عن مليون ليرة سورية في العام الواحد .

٤ ـ الفوائد المادية التي يجنيها مكتب الحبوب من جراء ايداع حبوب التجار والزراع ومن ثم تنقية وتصنيف الحبوب المصدرة لحسابهم .

٥ ـ تحديد اصناف الحبوب المعدة للتصدير .

٦ ـ ايجاد اسواق عالمية للحنطة وتحسين سمعة سورية التجارية .

٧ ـ خزن حبوب التموين والاحتياط ( لايام الكوارث والحروب) وذلك تأمينا للطوارىء وتصدير الفائض عن ذلك وما ينتج عنه من تحسين في الميزان التجاري .

٨ ـ توفير بعض النفقات المفروضة على الحبوب المصدرة في مستودعات وارصفة مرفأ اللاذقية .

٩ ـ توفير قيمة اكياس الخيش التي تستوردها البلاد من الخارج وتستهلكها بمبالغ جسيمة كلها من القطع النادر .

١٠ ـ زوال خطر حدوث ازمات ناشئة عن كساد القمح في سني الخصب ودفع تلاعب المحتكرين في مستوى الاسعار الداخلية اذ يمكن انذاك تخزين الحبوب وبيعها عند رواجها في الاسواق العالمية .

١١ ـ يصبح لانتاج القمح في سورية سياسة معينة موجهة تؤمن بموجبها مصلحة البلاد والزراع .

١٢ ـ تأمين الاستهلاك الداخلي بانتظام وضمان التموين لجميع طبقات الشعب باسعار ثابتة طيلة عام كامل .

١٣ ـ المستودعات الفنية المجهزة بالادوات الميكانيكية توفر على الدولة رواتب عدد كبير

### القسم الاول : مناطق الانتاج

محافظة الجزيرة : تل ابيض ــ رأس العين ــ الدرباسية ــ تل علو ــ تل زيوان ــ القامشلي ــ الحسكة •

محافظة دير الزور : دير الزور ــ الرقة •

محافظة حوران : درعا ــ غزالة ــ ازرع •

### القسم الثاني : مناطق الاستهلاك والخزن

محافظة حلب : محطة بغداد بحلب ــ عين العرب ــ منبج ــ المعرة ــ ادلب ــ عفرين •

محافظة حماه : حماه •

محافظة حمص : حمص •

محافظة دمشق : دمشق •

٥ ــ وعلى هذا يمكن البدء بانشاء مستودعين في الجزيرة بسعة ٥٠٠٠ ــ ١٥٠٠٠ طن يكونا بمثابة مراكز استلام الحبوب باكياس وبدون اكياس على أن يجري نقل هذه الحبوب بدون اكياس الى حلب والى اللاذقية مباشرة بعد ان يتم انشاء سكة الحديد المنتظر تنفيذها بعد الانتهاء من دراسة مخططاتها • ويزود هذان المستودعان بكافة التجهيزات الفنية اللازمة لتنظيف الحبوب ووزنها وتطهيرها كما ان الاولوية الملحوظة لهذه المنطقة سببها كمية انتاجها التي سوف يزيد على نصف طن من الحبوب سنويا واهمية تجارة الحبوب فيها وبعدها عن المناطق الرئيسية المأهولة بالسكان•

أما الاماكن المرجحة لانشاء هذين السيلوين والمستودعين فيتوقف تعيينها على الدراسة النهائية للخط الحديدي المنوي انشاؤه بين الجزيرة وحلب واللاذقية •

٦ ــ وهنالك طرق اخرى لخزن الحبوب كالمطامير ( مستودعات للحبوب في بطن الارض ) والمستودعات الفولاذية المؤقتة •

أما المطامير والمستودعات الارضية ، وهي الطريقة القديمة لتخزين الحبوب ، فقد ادخلت

٤ ـ مصاعد تزود بمجارف كهربائية تستطيع ان تفرغ حمولة ما يقارب من ٦ شاحنات من سكك الحديد واربع سيارات شحن في آن واحد أي ما زنته ٤٠٠٠ طن تقريبا من الحبوب يوميا .

٥ ـ برج بعشرة طوابق تركب فيه معظم اجهزة الصيانة والتنظيف والكيل .

٦ ـ اجهزة كهربائية للاشراف والاشارة الاوتوماتيكية ، تدار عن بعد .

٧ ـ مركز مراقبة يقوم فيه عامل واحد بادارة الآلات وملاحظتها وايقافها عن بعد وبالهاتف والراديو ويكون بواسطتها على اتصال مع كافة أقسام المعمل .

ويحتوي هذا المركز بالاضافة الى لوحة المراقبة المركزية ، على مخطط مضيء للمصعد بجميع أقسامه ، يتمكن العامل بواسطته ان يدير كافة الآلات المحركة الكهربائية .

٨ ـ كل صومعة من صوامع السيلو مجهزة بميزان للحرارة ( ترمومتر ) يعمل على بعد منها ويتصل بواسطة اسلاك خاصة ، بلوحة المراقبة بحيث يمكن للعامل ان يشرف على درجات حرارة الحبوب في صوامع السيلو وهو في مكانه .

٩ ـ جهاز لتكييف الهواء في المستودعات ويستعمل للتهوية والتجفيف .

١٠ ـ ميزان على الارض لوزن حمولة الشاحنات أو السيارات .

١١ ـ اجهزة لتنقية الهواء من الاغبرة بطريقة الامتصاص في كافة الاماكن التي تتصاعد منها الاغبرة .

وتجمع هذه النفايات بعد خروجها من حواجز التنقية الى مستودع النفايات بواسطة آلات تتحرك بضغط الهواء .

٤ ـ هذه لمحة سريعة عن الفوائد العديدة التي تجنيها البلاد من انشاء امثال هذه المستودعات الفنية الحديثة ، يتبين لنا منها ما تقتضيه الضرورة من احداث تبديل سريع في أساليب وشؤون تخزين الحبوب في بلادنا بغية إيصالها الى مستوى اقتصادي رفيع وتنظيم دراسة فنية كاملة لهذا الموضوع مع الاخذ بعين الاعتبار المناطق المختلفة في الاقليم السوري الواجب انشاء المستودعات فيها بعد أن تقسم الى قسمين :

محافظة دير الزور : دير الزور ـ الرقة •

محافظة درعا ( حوران ) : درعا ـ غزالة ـ ازرع •

**القسم الثاني ـ مناطق الخزن والاستهلاك :**

محافظة حلب : حلب ( محطة بغداد ) ـ عين العرب ـ منبج ـ المعرة ـ ادلب ـ عفرين •

محافظة حماه : حماه •

محافظة حمص : حمص •

محافظة دمشق : دمشق •

محافظة درعا (حوران) : درعا •

محافظة اللاذقية : اللاذقية •

ولايجاد الحلول العملية لقضية توزيع سيلوات الحبوب المقترحة يترتب علينا دراسة وضع كل محافظة على حدة :

**الجزيرة ( محافظة الحسكة ) :**

٩ ـ تعتبر محافظة الجزيرة بانتاجها الذي يبلغ في السنوات الجيدة ٦٠٠,٠٠٠ طن من القمح و ١٧٦,٠٠٠ طن من الشعير ، المستودع الاول للحبوب في الاقليم السوري ، لـذلك كان من البديهي أن يتجه التفكير للبدء باقامة منشآت التخزين فيها مع الاخذ بعين الاعتبار انه لاتزال هناك امكانيات عظمى للتوسع في انتاج الحبوب بعد الانتهاء من مشاريع السدود والري والزراعة التي تقوم مؤسسة المشاريع الكبرى بالعمل على دراستها ومن ثم تنفيذها في جميع نواحي الاقليم السوري • وسيلحظ هذا التوسع في المراحل التالية بعد تحقيق النهضة الزراعية المباركة المقبلة الا الآن ، وبالنسبة للدراسات الحالية حيث لايمكننا الاعتماد سوى على الحقائق الملموسة والاحصائيات المتوفرة والا لاصبح البرنامج المقترح لانشاء السيلوات معقدا باهظ التكاليف، فاننا نوصي باقامة هذه المنشآت على مرحلتين :

المرحلة الاولى : للتنفيذ الفوري ( ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ) •

المرحلة الثانية : للانجاز المتأخر ( ١٩٦٥ ) •

عليها تحسينات عديدة في السنوات الاخيرة عن طريق بناء حفر ذات جدران من الاسمنت وارض شبيهة بارض برك السباحة • وتغطى هذه المطامير بسقوف وقتية او دائمة ، لجعلها قادرة على منع تسرب المياه او الغازات اليها كما انه من الثابت ان مثل هذه المستودعات المطمورة رخيصة التكاليف جدا بالنسبة للطن الواحد من الحبوب المخزونة • ويمكن خزن الحبوب في هذه المطامير سنوات عديدة دون ان يلحقها تلف كبير شريطة أن تكون الحبوب لدى خزنها جافة بما فيه الكفاية بحيث لا تتجاوز نسبة الرطوبة فيها ١٤٪ •

تبنى هذه المطامير بأشكال مستديرة أو مستطيلة وبسعات مختلفة قد ترتفع حتى تبلغ ٩٠٠ أو ١٠٠٠ طن من الحبوب • وهذه المستودعات الارضية يمكن ترتيبها في مجموعات تنتشر في جميع المناطق التي تنتج القمح في الجزيرة أو غيرها بحيث تغذى هذه المطامير سيلوات الحبوب الرئيسية المنشأة على امتداد السكة الحديدية أو عند مفارق الطرق •

وأما المستودعات الفولاذية فهي عبارة عن حظائر موقتة لحماية الحبوب وهذه يمكن فكها وتركيبها في أماكن مختلفة تبعا للحاجة أو بيعها أو استخدامها لاغراض اخرى عندما يتم بناء السيلوات •

٧ — هذه لمحة سريعة عن الفوائد العديدة التي تجنيها البلاد من انشاء امثال هذه المستودعات الفنية الحديثة ، يتبين لنا ما تقتضيه الضرورة من أحداث تبديل سريع في أساليب وشؤون تخزين الحبوب في بلادنا بغية ايصالها الى مستوى اقتصادي رفيع وتنظيم دراسة فنية كاملة لهذا الموضوع مع الاخذ بعين الاعتبار المناطق المختلفة في الاقليم السوري الواجب انشاء المستودعات فيها وتوزيع منشآت التخزين عليها وفقا لامكانيات وسائل النقل كالسكك الحديدية والطرق الموجودة حاليا وتلك المقترح انشاؤها بحيث يسهل جمع الحبوب المحصودة في مناطق الانتاج ونقلها من هناك الى مراكز الاستهلاك أو نقاط التصدير •

## توزيع سيلوات الحبوب

٨ — تقسم المناطق المختلفة في الاقليم السوري كما ذكرنا اعلاه الى قسمين :

**القسم الاول — مناطق الانتاج :**

محافظة الجزيرة : تل ابيض — رأس العين — الدرباسية — تل علو — تل زيوان — الحسكة •

مقداره ٤٠,٠٠٠ طن من القمح و ٦٠,٠٠٠ طن من الشعير تقريبا في السنوات الاخيرة على ان يقام سيلو حبوب ( ستاندر ) بسعة ١٠,٠٠٠ طن في دير الزور وعلى الضفة الشمالية لنهر الفرات نظرا لمرور الخط الحديدي الجديد المزمع انشاؤه قريبا في هذه المنطقة •

**محافظة حلب :**

١١ ـ تأتي بعد ذلك حلب • وهذه المدينة التي تعتبر مركزا هاما لتجارة الحبوب ولشبكة النقل نرجح ان تكون مركزا داخليا لانشاء مستودع لخزن واستلام وتوزيع الحبوب • فتجلب الحبوب الى هذا المستودع من الجزيرة التي تعتبر كما ذكرنا آنفا المنطقة الرئيسية لانتاج الحبوب قبل حلول موسم الشتاء حيث يمكن نقلها من حلب الى مناطق الاستهلاك الداخلية كحماه وحمص ودمشق ، والى اللاذقية بقصد التصدير •

لذلك يقترح تزويد هذه المنطقة بسيلو حبوب نهائي ( تيرميناك ) ذي طاقة تخزينية مقدارها ١٠٠,٠٠٠ طن يبنى على مرحلتين سعة كل منهما ٥٠,٠٠٠ طن • والاغلب ان هذه الطاقة كافية نظرا لان المساحة التخزينية التي يستأجرها مكتب الحبوب حاليا تتسع لـ ٧٦,٤٠٠ طن ولان المردود من القمح قد يزداد في المستقبل بعد ان تثبت بالطرق العملية فوائد التخزين بشكل دوكمة •

وبالاضافة الى هذا السيلو المركزي للحبوب ينبغي أيضا بناء سيلوات صغرى للتجميع في مناطق الانتاج ، وفقا للبرنامج التالي :

**المرحلة الاولى :**

**سيلوات ارضية ( مطامير ) في :**

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معرة النعمان | ٤ | وحدات | سعة | ٩٠٠ | طن | ٣٦٠٠ | طن |
| منبج | ٦ | » | » | ٩٠٠ | » | ٥٤٠٠ | » |
| | | | | | المجموع | ٩٠٠٠ | » |

**سيلو حبوب ( ستاندر ) سعة ٥,٠٠٠ طن في :**

الباب )
١٠,٠٠٠ طن
ادلب )

سيلو حبوب نهائي ( تيرمينال ) المرحلة الاولى = ٥٠,٠٠٠ طن

مجموع سعة المرحلة الاولى ٦٠,٠٠٠ »

**المرحلة الاولى**

**١ ـ سيلوات ارضية ( مطامير ) في :**

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تل تامر | ٦ | وحدات | سعة | ٩٠٠ طن | = | ٥٤٠٠ طن |
| تل براك | ٦ | » | » | ٩٠٠ » | = | ٥٤٠٠ » |
| قبور البيض | ٤ | » | » | ٩٠٠ » | = | ٣٦٠٠ » |
| تل كوجك | ٦ | » | » | ٩٠٠ » | = | ٥٤٠٠ » |
| دمير قبو | ٤ | » | » | ٩٠٠ » | = | ٣٦٠٠ » |
| ديريك<br>( مالكية ) | ٤ | » | » | ٩٠٠ » | = | ٣٦٠٠ » |

المجموع ٢٧٠٠٠ طن

**٢ ـ سيلوات ( ستاندر ) سعة ٥٠٠٠ طن في :**

تل علو ١٠٠٠٠
رأس العين

**٣ ـ سيلوات ( ستاندر ) سعة ١٠,٠٠٠ طن في :**

القامشلي ( تل زيوان )
الدرباسية
الحسكة ٣٠٠٠٠

مجموع سعة المرحلة الاولى ٦٧,٠٠٠ طن

**المرحلة الثانية :**

| | |
|---|---|
| سيلو ( ستاندر ) سعة ٥,٠٠٠ طن في تل ابيض | ٥,٠٠٠ طن |
| سيلو ( ستاندر ) سعة ١٠,٠٠٠ طن في الرقة | ١٠,٠٠٠ » |
| مجموع سعة المرحلة الثانية | ١٥,٠٠٠ » |

وهكذا فان الطاقة النهائية لما تتسع له مستودعات الجزيرة سيكون ١٠٠,٠٠٠ طن تقر
بما في ذلك المستودعات الحالية في تل زيوان والدرباسية وهي تساوي ١٣٪ من مجمو
انتاج الحبوب في السنوات الجيدة وتعتبر كافية بالنظر الى ان معظم الحبوب تشحن الى حل
فور حصادها .

**محافظة دير الزور :**

١٠ ـ يقترح ان تدخل هذه المنطقة في برنامج التنفيذ للمرحلة الثانية وذلك للتعرف بفائض يا

لاقليم السوري • وحمص بحكم موقعها على الطريق الرئيسية الممتدة بين الشمال والجنوب ، عتبر مركزا طبيعيا لتخزين وتوزيع الحبوب ، فهي تتصرف بمعظم صادرات البلاد من الحبوب الى لبنان ، وقد بلغت ٦٤,٠٠٠ طن من القمح و ٢٠,٠٠٠ طن من الشعير في سنة ١٩٥٧ • كما أن وجود المطاحن العصرية الكبرى فيها ( استيعاب ٢٥٠ طن يوميا ) المجهزة بالادوات اللازمة لاستلام الحبوب بدون اكياس ( دوكمة ) يعد نسبيا كافيا للخزن الفني بدون اكياس • واذا استثنينا مستودعات المطاحن هذه ، نجد أن المستودعات المغطاة الموجودة هناك لا تتمكن من استيعاب اكثر من ٣٥٠٠ طن ، ونظرا لرطوبة الجو في حمص فان هذه الحبوب المخزونة فيها تبقى عرضة لاضرار الرطوبة والحشرات والقواضم اكثر من المواقع الاخرى • فكل هذه العوامل مشتركة ، تجعل من انشاء سيلو في حمص سعته بين ١٠,٠٠٠ — ١٥,٠٠٠ طن في المرحلة الاولى أمرا ذا أهمية اقتصادية دائمة لهذه المدينة يقتضي سرعة التنفيذ ، كما ان موقع بنائه يجب أن يكون على الخط الحديدي قرب محطة حمص •

**المرحلة الاولى :**

سيلو للحبوب في حمص تبلغ طاقته على الاقل ١٠,٠٠٠ طن

**محافظة حماه :**

١٣ — لدى منطقة حماه قابلية لانتاج فائض مقداره ٤١,٤٠٠ طن من القمح و ٤٤,٢٠٠ طن من الشعير ولخزن هذه الكميات والتصرف بها ولايجاد الكميات اللازمة من القمح للاستهلاك المحلي في المدينة يوصى بأن يبنى :

**في المرحلة الاولى في :**

حماه : سيلو ستاندر للحبوب سعة ١٠,٠٠٠ طن

والموقع المناسب لبناء هذا السيلو ، على أحد الخطوط الفرعية في محطة سكة حديد حماه •

**محافظة درعا ( حوران ) :**

١٤ — يزرع في حوران القمح القاسي (دوروم) ذو الصنف الممتاز • ومعظم الفائض من الانتاج يشحن الى دمشق • ولا يوجد في حوران أي فائض من الشعير • وقد استقدمت الى المنطقة مؤخرا حصادات آلية ( كومبينات ) • ولهذه الاسباب يقترح بناء منشآت التخزين التالية :

**المرحلة الثانية :**

**سيلو ( ستاندر ) سعة ٥,٠٠٠ طن في :**

| | |
|---|---|
| مسكنة | |
| | ١٠,٠٠٠ طن |
| عفرين | |
| سيلو حبوب نهائي ( تيرمينال ) المرحلة الثانية | ٥٠,٠٠٠ » |
| مجموع سعة المرحلة الثانية | ٦٠,٠٠٠ » |

وهكذا فان الاتساع النهائي لسيلوات الحبوب في محافظة حلب سيكون ١٢٩,٠٠٠ طن .

**محافظة دمشق :**

١٢ — تعتبر منطقة دمشق أكثر المناطق عجزا في الحبوب ، أي ٧٣,٨٠٠ طن من القمح و ١٩,٤٠٠ طن من الشعير . وفي هذه المنطقة تزرع الحبوب على نطاق ضيق . بسبب قلة الامطار ؛ ولذلك يقتضي الامر بناء سيلو في دمشق لخزن الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي فقط .

والحاجة الى ٥٠,٠٠٠ طن من القمح و ٢٥,٠٠٠ طن من الشعير سنويا يستلزم انشاء سيلو حبوب يتسع لـ ٣٠,٠٠٠ طن يبنى على مرحلتين :

**المرحلة الاولى :**

| | |
|---|---|
| سيلو حبوب دمشق : المرحلة الاولى | ٢٠,٠٠٠ |

**المرحلة الثانية :**

| | |
|---|---|
| سيلو حبوب دمشق : المرحلة الثانية | ١٠,٠٠٠ |
| مجموع طاقة التخزين | ٣٠,٠٠٠ طن |

ويجب ان يقام هذا السيلو عند الطرف الجنوبي من المدينة في ساحة السكة الحديدية بالقدم على سكة حديد الحجاز ، وهذا الموقع خير ما يفي بالغرض نظرا لان معظم كميات الحبوب التي تصل الى دمشق تأتي من حوران .

**محافظة حمص :**

تأتي مدينة حمص في المرتبة الثانية بعد حماه من حيث اهميتها بالنسبة لتجارة الحبوب في

لذلك لم يقترح بناء المزيد من السيلوات في محافظة اللاذقية .

وفيما يلي قائمة اجمالية تتضمن مجموع حجم منشآت التخزين الجديدة وهي واردة سب المحافظات :

| | |
|---|---|
| الحسكة | ٨٢٠٠٠ طن |
| دير الزور | ١٠٠٠٠ |
| حلب | ١٢٩٠٠٠ |
| دمشق | ٣٠٠٠٠ |
| حمص | ١٠٠٠٠ |
| حماه | ١٠٠٠٠ |
| درعا ( حوران ) | ٢٤٤٠٠ |
| السويداء | ٥٠٠٠ |
| اللاذقية | — |
| المجموع | ٣٠٠٤٠٠ |

أما القائمة التالية فتشتمل على انواع السيلوات ومراحل الانشاء :

| النوع | المرحلة الاولى | المرحلة الثانية | المجموع |
|---|---|---|---|
| سيلو اراضي (٩٠٠ طن) | ٥٦ وحدة =٥٠٤٠٠ طن | — | ٥٠٤٠٠ طن |
| سيلوات سعة ٥٠٠٠ طن | ٦ سيلوات =٣٠٠٠٠ طن | ٤سيلورات=٢٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ طن |
| سيلوات سعة ١٠٠٠٠ طن | ٥ سيلوات =٥٠٠٠٠ طن | ٢ سيلوان =٣٠٠٠٠ | ٧٠٠٠٠ طن |
| سيلو دمشق | المرحلة ١ =٢٠٠٠٠ طن | المرحلة ٢ =١٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ طن |
| سيلو حلب | المرحلة ١ =٥٠٠٠٠ طن | المرحلة ٢ =٥٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠طن |
| المجموع | ٢٠٠٤٠٠ طن | ١٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٤٠٠طن |

وهكذا يكون المجموع تقريبا = ٣٠٠٠٠٠ طن — وباضافة سيلو الميناء القائم حاليا في اللاذقية والمستودعات الاخرى فيها يكون المجموع الاجمالي للطاقة التخزينية في الاقليم السوري : ( ٤٢٠٠٠٠ طن ) .

وقد قررت مؤسسة المشاريع الكبرى على ضوء ما تقدم وبعد ان لحظت الحكومة اجراء هذه الدراسة في قانون الموازنة الانمائية ان تقوم بوضع الدراسة التفصيلية لهذا المشروع القيم من الاعتماد الحالي المرصد للقيام بالمشاريع الهامة التي تعود بالفائدة على البلاد .

**المرحلة الاولى :**

**سيلوات ارضية ( مطامير ) في :**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| غزالة | ٦ | وحدات سعة الواحدة | ٩٠٠ طن | ٥٤٠٠ طن |
| الصنمين | ٦ | » » » | ٩٠٠ » | ٥٤٠٠ » |
| بصرى | ٤ | » » » | ٩٠٠ » | ٣٦٠٠ » |
| | | | المجموع | ١٤٤٠٠ » |

**سيلوات ستاندر سعة : ٥٠٠٠ طن في :**

| | |
|---|---|
| درعا | ١٠،٠٠٠ طن |
| ازرع | ٢٤،٤٠٠ » |

وتقام هذه المنشآت جميعها على سكة حديد الحجاز ما عدا في الصنمين وهي مركز هام للانتاج ولكنها تفتقر الى اتصال مباشر بالسكة الحديدية • وتكون درعا المركز الرئيسي الذي يمد سكان المناطق العائدة بكميات القمح اللازمة لهم •

**محافظة السويداء ( جبل الدروز ) :**

١٥ — تزرع الحبوب في هذه المنطقة على نطاق ضيق فقط ويجري استهلاكها جميعها من قبل السكان المحليين • وهذه المنطقة ليس فيها مايبرر انشاء سيلو للحبوب في المرحلة الاولى • وتعتبر مدينة السويداء مركزا هاما في الجنوب الشرقي من الاقليم السوري وللاحتفاظ فيها بكميات من القمح للاستهلاك المحلي ، يوصى ان ينشأ في :

**المرحلة الثانية في :**

السويداء ، سيلو حبوب ستاندر سعة ٥٠٠٠ طن

**محافظة اللاذقية :**

١٦ — تعتبر منطقة اللاذقية من مناطق العجز في الحبوب ويبلغ عجزها ٣٤٠٠٠ طن من القمح و ٩٠٠٠ طن من الشعير • وعندما يتم انجاز السيلو الجديد في مرفأ اللاذقية الذي تبلغ طاقته ٤٠٠٠ طن ، وكذلك ابنية التخزين الثلاثة المنبسطة التي تبلغ سعة البناء الواحد منها ٣٠،٠٠٠ طن ، تتوفر في اللاذقية مساحة تخزينية كافية لاستيعاب الكميات الاحتياطية من الحبوب اللازمة لهذه المنطقة •

٢ ـ والاقليم السوري بلد زراعي قبل كل شيء وأراضيه خصبة جدا • وما ينتجه من أصناف لحبوب والقطن وغيرها يزيد عن حاجات الاستهلاك الداخلي • فلا بد والحالة هـذه من تصدير لفائض وبيعه في الاسواق العالمية وخاصة الاسواق الاوربية • ثم ان موسم الحصاد في الاقليم السوري يسبق مواسم البلدان الاوربية بما يقارب الشهر ولا بد من الاسراع في كسب السوق ولا يتيسر ذلك الا بسرعة النقل الى مرفأ التصدير ليصار الى شحنها الى المستوردين من مختلف بلدان العالم •

ولقد أصبح للاقليم السوري مرفأ حديث هو مرفأ اللاذقية الذي بدأ يتسع ويزدهر • وبالنظر للتجهيزات التي زود بها فقد أصبح باستطاعته تلبية حاجات البلاد بالاضافة الى تجارة الترانزيت للدول المجاورة• فلا بد من لاسراع اذن بربطه بمناطق الانتاج بطرق مواصلات جيدة تستطيع تغذيته بصورة مستديمة •

اننا لو ألقينا نظرة على السنين السابقة وقارنا بين مساحة الاراضي التي كانت تزرع سابقا وبين مساحتها الحالية وبين مساحة الاراضي القابلة للزراعة فعليا ، لوجدنا أن الفرق عظيم والبون شاسع • فمثلا ازدادت مساحة الاراضي القابلة للزراعة فعليا من ( ٣,٤٨٥,٢٥١ ) هكتار عام ١٩٥٢ الى ( ٤,٦٥٠,٠٨٦ ) هكتار عام ١٩٥٧ أي بزيادة قدرها ( ١,١٦٤,٨٣٥ ) هكتار وهي تعادل ٣٣٪ بينما نقصت مساحة الاراضي غير المستثمرة ولكنها قابلة للزراعة من (٣,١٣٩,٥٤٥) هكتار عام ١٩٥٢ الى (٢,٥٦١,٠١٧) هكتار عام ١٩٥٧ أي بنقص قدره (٦٧٨,٥٢٨) هكتار وهي تعادل ٢٢٪ • وهذا يدل على أن هناك أراض جديدة استصلحت فاضيفت للقسم القابل للزراعة واستثمرت فعليا بالاضافة الى القسم الذي استثمر من الاراضي التي كانت منذ السابق قابلة للزراعة بحيث يبلغ المجموع (٧,٢٥٠,٠٠٠) هكتار أو ما يعادل $\frac{٧,٢٥٠,٠٠٠}{١,٨٥٠,٠٠٠}$ =٤٠٪ من مساحة البلاد الكلية وهو رقم لا بأس به اذا أخذنا بعين الاعتبار ان هذه المساحة لاتشمل مناطق الاحراج والمراعي الطبيعية وغيرها •

٣ ـ على أننا لو أمعنا النظر في ازدياد مساحة الاراضي المزروعة حسب المحافظات لوجدنا ان الزيادة أكثر ما تكون في محافظات حلب والفرات والجزيرة

# ب - مشاريع المواصلات

## اولا - الخطوط الحديدية(*)

**مقدمـــــة :**

١ - أصبح من البديهي في العصر الحديث انطرق المواصلات هيالدعامة الرئيسية فياقتصاد الأمم ، والاداة الفعالة في تبادل التجارة ، وعنصراً هاما من عناصر التقدم والرقي • فبواسطتها يتم تبادل السلع وتصريف الانتاج كما يتم تبادل المعرفة والتفاهم بين الشعوب • بل لقد أضحت طرق المواصلات مقياسا لرقي الشعوب وارتفاع مستوى المعيشة فيهـا وأصبحت الـدول تتنافس في تحسينها وتوسيعها وتتفنن في ادخال عناصر الامن والراحة عليها •

ان موقع الاقليم السوري من الوجهة الجغرافية له أهمية عظمى فهو يشكل نقطـة وسطاً بين الشرق والغرب ومركزاً هاما تلاقت فيه حضارات الامم وثقافات الشعوب وارضنا طيبـة خصبة بمنتوجاتها غنية بثرواتها الطبيعية ، لكنها على سعة رقعتها لاتزال فقيرة بطرق مواصلاتها، يتوجب علينا بذل جهودعظيمة في هذا المضمار ، وان نقوم بتحسين وتوسيع طرق مواصلاتنا لتتلاءم مع التطور السريع الذي تسير فيه البلاد ولنستطيع دعم هذا التطور ووضعه على أسس ثابتة متينة•

ان الاقليم السوري يتصف بسعة رقعته بالنسبة لعدد سكانه فمساحته تبلغ(٠٠٠ ١٨٥)كم$^{٢}$ بينما لا يزيد عدد سكانه عن ( ٤,١٥٠,٠٠٠ ) نسمة ( احصاءات عام ١٩٥٦ ) وبذلك تبلغ الكثافة الوسطية :

$\frac{٤\ ١٥٠\ ٠٠٠}{١٨٥\ ٠٠٠} =$ ٢٢,٥ نسمة في الكيلو متر المربع • وهو رقم ضئيل اذا أخذنا بعين الاعتبار امكانيات البلاد من الناحية الانتاجية •

---

(*) قام باعداد هذه الدراسة المهندس السيد عبد النافع شاهين .

تدل الاحصاءات على ان الاقليم السوري قد انتج خلال عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ما يقرب من (١,٦٧٣,٤٣٨) طن من مختلف الحبوب أهمها القمح والشعير بينما بلغ هذا الانتاج عام ١٩٥٦ (١,٧٨٧,٨٠٠) طن • وازداد انتاج الاسمنت من(١٥٠,٥٩٥) طن عام ١٩٥٢ الى (٣٢٥,٥٤٨) طن عام ١٩٥٦ • وكذلك تطور انتاج القطن الزهر من(١٣٦,٠٢٣) طن عام ١٩٥٢ الى ( ٢٥٢,٥٠٠ ) طن عام ١٩٥٦ •

ان هذه الامثلة تعطينا فكرة عن تطور تجارة الاقليم السوري الداخلية والخارجية بتطور انتاجه ويجب ان لاننسى ان تجارة البلدين الشقيقين العراق والاردن آخذة بالازدياد وبالتالي فان هذه الزيادة تصاحبها زيادة في نقل الترانزيت عبر الاقليم السوري •

كما ان زيادة المساحات المزروعة في منطقتي الجزيرة والفرات وتنفيذ مشاريع الري الكبرى فيهما سيزيد من الحاجة الى توطن عدد لا بأس به من السكان في هذه المناطق • وقد ذكرنا سابقا ان الكثافة الوسطية في الاقليم السوري تبلغ (٢٢,٥) نسمة في الكيلو متر المربع • ولو اعتبرنا الكثافة الوسطية حسب المحافظات لوجدنا : دمشق (٤٣) حمص (٩) حماة (٣٦) اللاذقية ( ١٠٣ ) حلب ( ٥٢ ) الحسكة ( ١١ ) دير الزور ( ٦ ) السويداء (٢١) درعا ( ٣٨ ) • ويتبين من ذلك ان الكثافة الوسطية في المناطق الانتاجية الضخمة ضئيلة جدا واذا كانت هناك بعض العوامل التي دفعت سكان الارياف الى الهجرة للمدن فان علينا ان نقف الآن بوجه هذه السياسة بل علينا ان نحاول العكس وذلك بتشجيع السكان في المناطق المكتظة على الانتقال الى الارياف وخاصة مناطق الجزيرة والفرات •

وفي كل الحالات فان هذا يعني نشوء المدن ومراكز التجارة والصناعة وبالتالي حركة نقل داخلي واسعة النطاق مما يزيد في حدة الحاجة الى طرق مواصلات جيدة منتظمة •

### شبكة المواصلات الحالية

٥ - ماهي امكانية طرق المواصلات الحالية في الاقليم السوري وما هو الاتجاه الواجب السير به لتوسيعها وتنظيمها ؟

ان أكبر احتياطي من الاراضي القابلة للزراعة يوجد في محافظتي الجزيرة والفرات ، الا ان افتقار هذه المناطق الى طرق المواصلات وقلة كثافة السكان سبب فيما مضى احجام كثير من أصحاب رؤوس الاموال عن تعاطي الزراعة فيها. وقد بدأ هذا الوضع بالتبدل نسبيا بعد تحسين طريق حلب – الرقة – دير الزور من جهة وبعد التوسع في استعمال الآلات الزراعية الحديثة التي زادت في مردود اليد العاملة بشكل ملحوظ . الا ان التطور السريع للسيارات وازدياد امكانياتها هو من أهم الاسباب التي شجعت المزارعين على التوسع في الزراعة في تلك المناطق اذ ازدادت امكانيات نقل المحاصيل بسرعة لتباع في الاسواق الداخلية والخارجية . ويمكن القول انه لولا تحسين طرق المواصلات ( ولو نسبيا ) في السنين الاخيرة لما تطورت الزراعة في محافظتي الفرات والجزيرة بالشكل الذي نراه الآن . وهذا يعني اننا اذا أردنا أن نستفيد بشكل كامل من امكانيات هذه المناطق وغيرها فان علينا ان نسرع في ايجاد شبكة من طرق المواصلات الجيدة المنظمة . وان مستقبل مناطق الفرات والجزيرة الزراعي والآمال الكبيرة التي يمكن ان نعقدها عليها أصبحت واضحة للعيان. وهذه المناطق متى تم تنظيم الري فيها ستعطي انتاجا هائلا ولا بد لنا من اتخاذ التدابير الكفيلة بنقل هذه المنتوجات الى مرافىء التصدير بأقصى سرعة وأقل كلفة . وبذلك نربح عاملين مهمين : عامل الوقت وعامل منافسة الاسعار في الاسواق العالمية. ولنذكر على سبيل المثال أن تكاليف نقل الحبوب من الجزيرة الى اللاذقية قد بلغت عام ١٩٥٣ ثلث السعر الاصلي بالنسبة للشعير وأكثر من خمس السعر الاصلي بالنسبة للقمح أي حوالي ٥٠ الى ٦٠ ليرة للطن الواحد الامر الذي يزيد كثيرا في سعر المحاصيل ويقلل من ارباحها.

على ان رداءة المواصلات تزيد في سعر الكلفة الاصلي . فالمحروقات اللازمة للجرارات والآلات الزراعية تباع في الجزيرة أغلى بكثير منها في حمص . وأكبر قسم من هذه الزيادة يرجع سببه الى رداءة المواصلات . على ان الامر لايقتصر على الزراعة وحدها ولا بد من الاخذ بعين الاعتبار انتاج الاقليم السوري من المواد الاخرى .

٤ – ان السنين الاخيرة قد شاهدت نشوء كثيرمن الصناعات الوطنية فهناك صناعة النسيج وصناعة الاسمدة وصناعة السكر الخ... كما ان التنقيب عن البترول يسير بصورة مستمرة والدلائل تدل على ان الجزيرة تحوي كميات لابأس بها منه .

ولنأخذ أمثلة عن تطور الانتاج الزراعي والصناعي في الاقليم السوري خلال الاعوام الاخيرة.

ان هذه الارقام تدل دلالة واضحة على ان الاقليم السوري يعاني نقصا شديدا في الخطوط الحديدية والخطوط الحديدية في الاقليم السوري على نوعين :

آ — الخطوط العريضة ١٤٣٥ مم

ب — الخطوط الضيقة ١٠٥٠ مم

**آ — الخطوط العريضة**

وهي تشمل :

١ — الخط الواصل بين تل كوشك ( الحدود العراقية ) وبين القامشلي (الحدود التركية) بطول ٨٢ كم •

٢ — الخط الواصل بين جوبان بك ( الحدود التركية) وبين المسلمية فحلب بطول ٦٤ كم •

٣ — الخط الواصل بين مسلمية وبين ميدان اكبس ( الحدود التركية ) بطول ١٠٣ كم

٤ — الخط الواصل بين حلب فحمص فعكاري ( الحدود اللبنانية ) بطول ٢٦٠ كم •

٥ — الخط الواصل بين حمص وبين الحدود اللبنانية ( طريق رياق ) بطول ٣٩ كم •

فيكون المجموع : ٨٢ + ٦٤ + ١٠٣ + ٢٦٠ + ٣٩ = ٥٤٤ كم •

هذا مع الملاحظة ان القسم الواصل بين نصيبين وبين جوبان بك بطول ٣٨١ كم يقع ضمن الاراضي التركية ولا علاقة للاقليم السوري به •

**ب — الخطوط الضيقة**

وهي تشمل :

١ — الخط الواصل بين دمشق وبين سرغايا ( الحدود اللبنانية ) طريق بيروت ، بطول ٦٧ كم •

٢ — الخط الحجازي بين دمشق فدرعا فالحدود الاردنية وبين درعا والحمة بطول ٢٤٧ كم •

تنقسم طرق المواصلات الى عدة أنواع :

١ — الطرق البرية وهي تشمل :
  أ — السكك الحديدية •
  ب — طرق السيارات •
٢ — الطرق الجوية •
٣ — الطرق المائية •

وسنتكلم فيما يلي عن النوع الاول من هذه الانواع الثلاثة وبصورة خاصة السكك الحديدية •

## ١ ـ الطرق البرية

### آ ـ السكك الحديدية ـ نظرة على الشبكة الحالية

يبلغ طول شبكة الخطوط الحديدية في الاقليم السوري ٨٥٨ كيلو متر فاذا أخذنا النسبة بين طول الشبكة ومساحة الاقليم السوري لوجدنا :

$\frac{٨٥٨}{١٨٥٠٠٠} \times ١٠٠٠ = ٤,٦٥$ كيلو متر في كل ١٠٠٠ كيلو متر مربع •

وهو رقم ضئيل جدا اذا قيس ببقية بلدان العالم • ولنأخذ أمثلة على ذلك •

ان كل ١٠٠٠ كيلو متر مربع تحوي من الخطوط الحديدية ما يعادل ، ( احصاءات قبل عام ١٩٥٠ )

| | | |
|---|---|---|
| في بلجيكا | ١٦١ | كيلو متر |
| في انكلترا | ١٠٠ | « |
| في فرنسا | ٧٥ | « |
| في الولايات المتحدة | ٤٥ | « |

فيكون المجموع : ٦٧ + ٢٤٧ = ٣١٤ كم ٠

وتكون نسبة الخطوط العريضة الى مجموع الشبكة :

$$\frac{٥٤٤}{٨٥٨} \times ١٠٠ = ٦٣٫٥ \%$$

ونسبة الخطوط الضيقة الى مجموع الشبكة.

$$١٠٠ \% - ٦٣٫٥ \% = ٣٦٫٥ \%$$

وسنرى فيما يلي ان لهذه النسب أهميتها الكبرى اذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف امكانيات الخطوط الضيقة في الاقليم السوري ٠

**لمحة تاريخية عن الشبكة الحالية**

٦ — ان الشبكة الحالية في الاقليم السوري لها عدة مصادر ٠

**١ ــ خط حديد بغداد ــ بان**

ان الاقسام الواقعة بين تل كوشك ونصيبين وبين جوبان بك وحلب وميدان اكبس تشكل أجزاء من خط حديد بغداد ــ بان ( المانيا ) الذي بدىء ببنائه قبل الحرب العالمية الاولى بقليل٠ وقد كانت الغاية منه ربط أوربا الغربية بالعراق فالخليج العربي وهو يمر بشمال الاقليم السوري حيث يخترق الحدود عند ميدان اكبس متجها الى حلب ويعود فيدخل الاراضي التركية من جديد عند جوبان بك ٠ ثم يسير موازيا للحدود العربية لتركية٠ثم يدخل اراضي الاقليم السوري من جديد عند القامشلي ويخرج منها عند تل كوشك ليدخل الاراضي العراقية ٠ أما صاحب الامتياز الاساسي لانشاء هذا الخط فهو (الشركة الامبراطورية العثمانية لسكة حديد بغداد ) سنة ١٩٠٣ ٠

على ان الفكرة الاساسية من انشاء هذا الخط قد تزعزعت بعد الحرب العالمية الاولى حيث تهدم قسم من الخط وأصبح عبارة عن أجزاء متقطعة في مختلف البلدان التي يمر فيها ٠ وفي

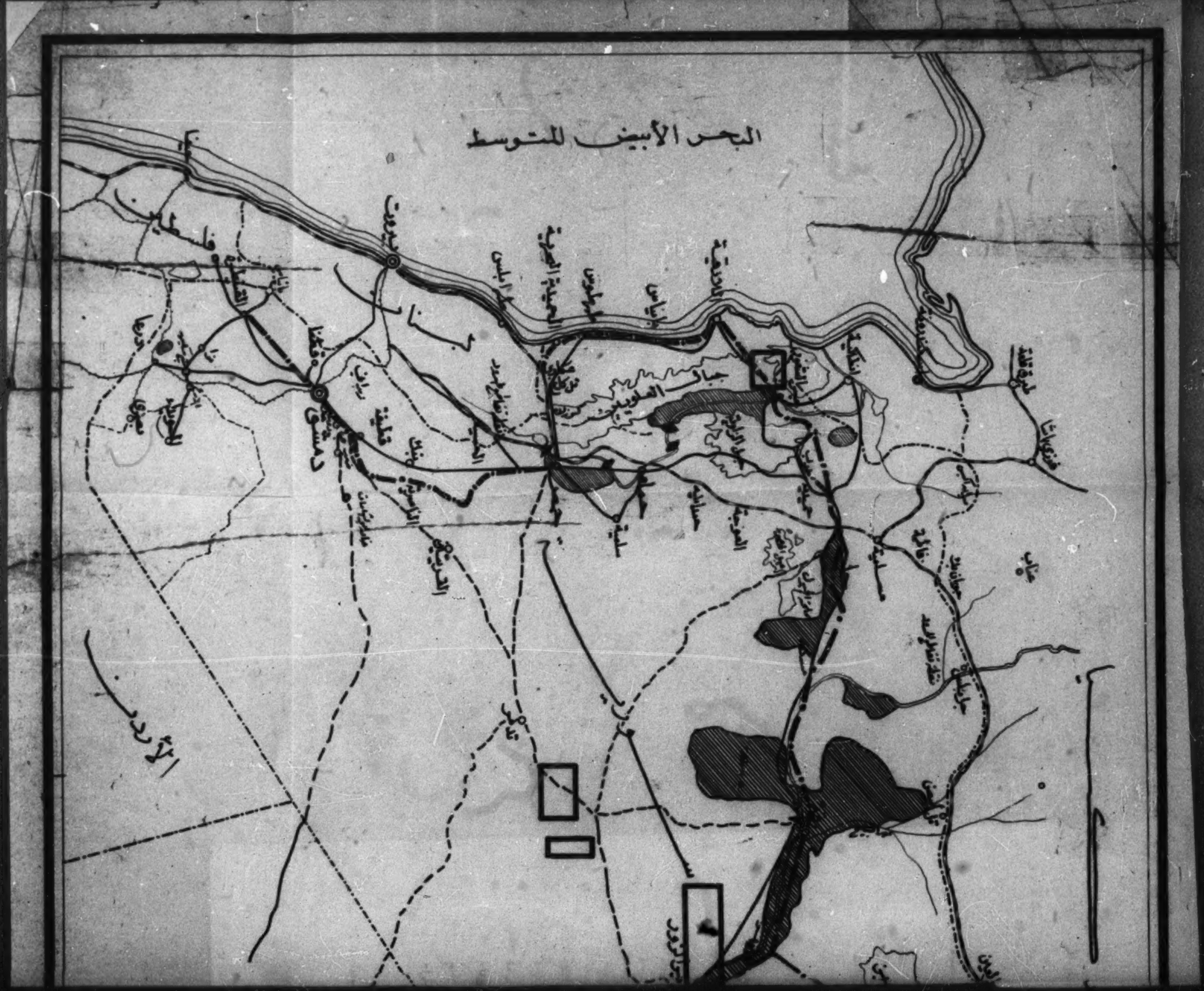
البحر الأبيض المتوسط
فلسطين
لبنان
الأردن

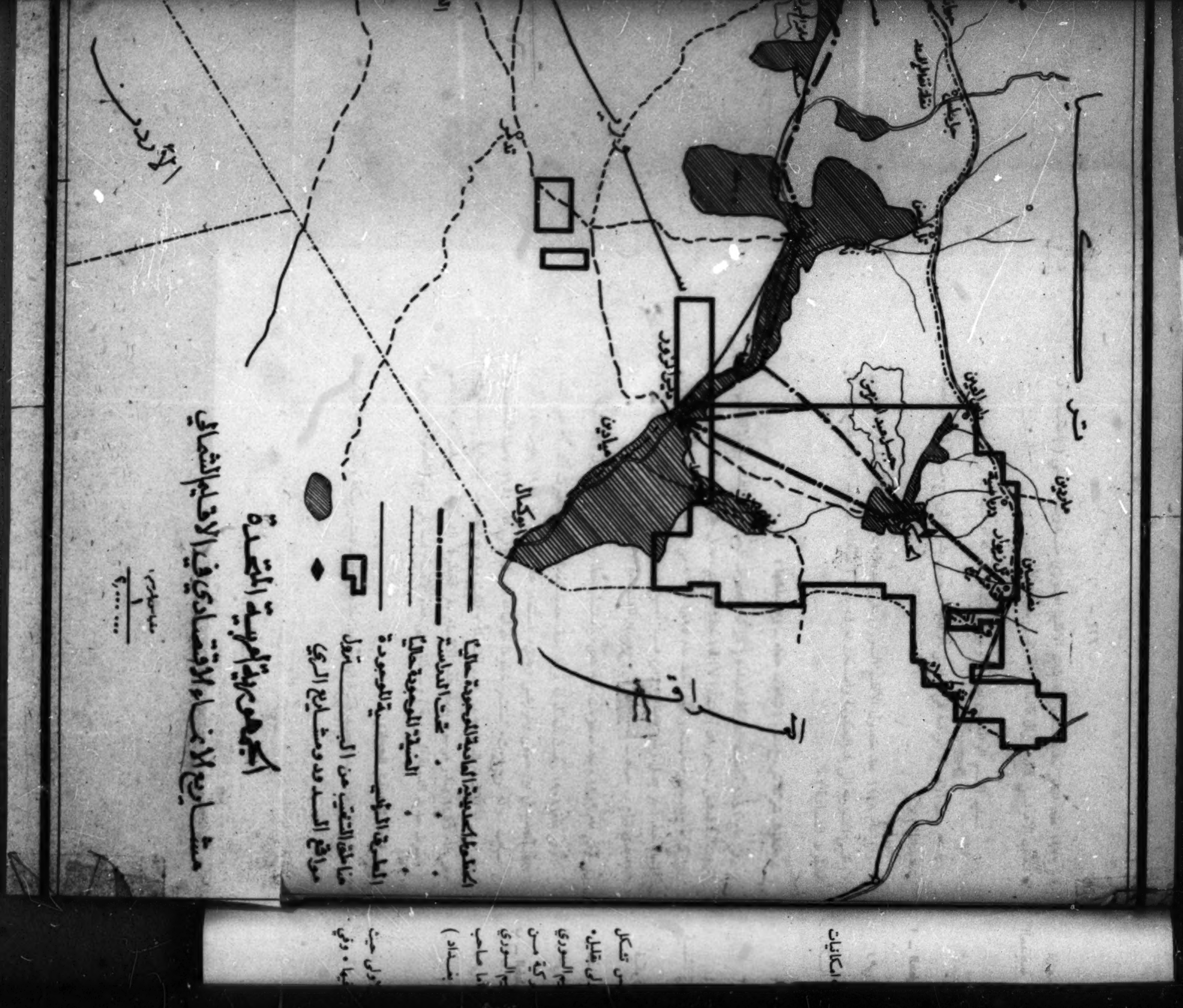
الجمهورية العربية المتحدة
مشاريع الإنماء الاقتصادي في الإقليم الشمالي
الخطوط الحديدية الموجودة حاليا
« تحت الدراسة
الطرق المعبدة حاليا
الطرق المقترحة
مناطق التنقيب عن البترول
مواقع السدود ومشاريع الري
الأردن
العراق
البوكمال

عام ١٩٣٢ عقد اتفاق جديد تكلم فيه باسم الاقليم السوري مندوب افرنسي ( باعتبار ان الانتداب الافرنسي كان لايزال قائما ) وقد تقرر بنتيجة الاتفاق :

١ — تسليم القسم الواقع بين نصيبين وجوبان بك الى شركة افرنسية ـ تركية .

٢ — ربط الاقسام الواقعة في أراضي الاقليم السوري بشركة ش٠ح٠ت٠ ( شام ـ حماه وتمديداتها ) .

وفي عام ١٩٤٨ بعد حصول الاقليم السوري على استقلاله ، انتقلت الاقسام الواقعة ضمن الاراضي السورية الى يد الحكومة وأصبحت تعرف باسم ( سكك حديد الدولة السورية ـ الخطوط الشمالية ) .

### ٢ ـ خطوط شركة ش٠ح٠ت٠ ( شام ـ حماه ـ وتمديداتها )

في عام ١٨٩١ أعطيت الشركة المسماة ( شركة الخطوط الحديدية العثمانية الاقتصادية بيروت ـ دمشق ـ حوران ) امتيازا لانشاء خط حديدي يصل بين بيروت ودمشق بطول ١٤٧ كم . وقد بدىء باستثمار هذا الخط عام ١٨٩٥ الا انه في عام ١٨٩٥ منحت الشركة امتيازا لانشاء خط آخر يصل رياق بحماه ، ومن هنا أصبح اسم الشركة ( الشركة العثمانية للخط الحديدي شام ـ حماه ـ تمديداتها ش٠ح٠ت )وكانت مدة الامتياز ٩٩ سنة .

وفي عام ١٩٠٦ وبعد صعوبات جمة بدىء باستثمار خط رياق ـ حماه بطول ١٩٢ كم.

وفي عام ١٩٠٩ رغبت الحكومة بربط خط حديد بغداد بالبحر فاجبرت الشركة على انشاء الخط الحديدي بين حمص وطرابلس وبدىء باستثمار هذا الخط عام ١٩١١ بطول ١٠٢ كم . وأصبحت شركة ش٠ح٠ت٠ تستثمر خطوطا طولها ٥٨٠ كم وفي عام ١٩٥٤ قامت الحكومة المحلية بشراء الاقسام السورية من هذه الشبكة وكلفت مديرية الخطوط الشمالية باستثمارها. وفي عام ١٩٥٦ صدر مرسوم بدمج هذه الاقسام مع الخطوط الشمالية وأصبحت تعرف باسم ( خطوط حديد الدولة السورية ) وسنطلق على هذه الاقسام فيما يلي اسم (الخطوط الوسطى).

### ٣ ـ الخط الحديدي الحجازي

تبنى السلطان عبد الحميد فكرة انشاء خط حديدي يربط دمشق بمكة وذلك لثلاثة أسباب:

| المواصفات | الخطوط الشمالية | | الخطوط الوسطى | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | منطقة حلب | منطقة الجزيرة | الخط العريض | الخط الضيق | الخطوط الجنوبية |
| عرض الخط مم | ١٤٣٥ | ١٤٣٥ | ١٤٣٥ | ١٠٥٠ | ١٠٥٠ |
| وزن القضبان ك/م | ٣٧,٤٠٠ | ٣٦,٥٠٠ | ٣٠,٠٠٠ | ٢٧,٦٠٠ | ٢١,٥٠٠ |
| عدد العوارض في كم | ١٤٢٩ | ١٣٣٣ | ١١٥٢ | ١٢٢٢ | ١٤٤٤ |
| نوع العوارض | معدنية | معدنية | معدنية | معدنية | معدنية |
| الحمولة القصوى المقبولة | | | | | |
| لكل من محاور الآليات طن | ١٦,٧٠٠ | ١٦,٧٠٠ | ١٥,٠٠٠ | ١٣,٠٠٠ | ١١,٠٠٠ |
| نصف قطر الانحناء الادنى | | | | | |
| خارج المحطات م | ٤٠٠ | ٤٠٠ | ٣٠٠ | ١٠٠ | ٢٥٠ |
| داخل المحطات م | ١٨٠ | ١٨٠ | ٢٥٠ | ٩١ | ٩٤ |
| الميل الاعظم مم/م | ٣٥ | ٨ | ٢٠ | ٢٧,٥ | ٢٠ |

### كمية البضائع المنقولة على شبكة الخطوط الحالية

٨ – ان احصاءات عام ١٩٥٦ تدل على أن كمية البضائع المنقولة على الخطوط الحديدية الحالية قد بلغت كما يلي :

١ – الخطوط الشمالية ٥٥٩,٤٧٨ طن أو ٧٠,٥٦٥,١٦٧ طن كيلو متري

وتتألف هذه الكمية من ٤٠٪ أو ٢٢٤ ٠٠٠ طن للنقل الداخلي

٢٨٪ أو ١٥٧ ٠٠٠ طن لترانزيت العراق

٣٢٪ أو ١٧٨ ٠٠٠ طن لترانزيت تركيا

أما النقل الداخلي والبالغ ٤٠٪ فان ٨٧٪ منه يتألف من مختلف أنواع الحبوب .

٢ – الخطوط الوسطى ٢٣٠,٠٠٠ طن أو

أ – الخطوط العريضة ٤٩,٦٤,٩٥٥ طن كيلومتري

١ - الإسباب الدينية : كان السلطان عبد الحميد باعتبـاره الرئيس الديني الاعلى المهيمن على شؤون المسلمين في الشرق ، يهدف من وراء انشاء الخط ربط أقسام العالم الاسلامي بعضها ببعض بخط حديدي يستطيع الحجاج استعماله في موسم الحج . وبالطبع فان عملا كهذا يدعم ويقوي النفوذ الديني للسلطان كما يقوي الروابط بين اجزاء العالم الاسلامي .

٢ - الاسباب الاقتصادية : وهي بديهية فان من شأن خط كهـذا أن يدعم ويقـوي اقتصاد الجزيرة العربية ويساعد على تطورها .

٣ - الاسباب السياسية والامن : كان السلطان عبد الحميد يهدف من انشاء هذا الخط الى سهولة السيطرة على الجزيرة العربية وبالتالي على حركات القبائل المعادية هناك . كما ان الحجاج كثيرا ما كانوا يتعرضون لهجمات القبائل وقطاع الطرق .

وهكذا فقد نظمت حملة اكتتاب واسعة النطاق في البلاد الاسلامية وبدأت الاموال تنهال من جميع المناطق . وبالاضافة الى ذلك فقد صدرت الاوامر بحسم قسم من رواتب الموظفين بصورة اجبارية وفرضت ضرائب جديدة كما رفعت تعرفات الجمارك وهكذا بدأت الاعمال في عام ١٩٠٠ وفي عام ١٩٠٣ بدىء باستثمار الخط من دمشق الى درعا فعمان بطول ٢٢٣ كم . وفي عام ١٩٠٤ وصل الخط الى معان . وفي عام ١٩٠٩ وصل الخط الى المدينة المنورة فبلـغ بذلك طوله مـع تفرعاته ١٥١٧ كم . وعندما انهارت الدولة العثمانية عقب الحرب العالميـة الاولى ، وكانت أجزاء كثيرة من الخط قد تهدمت بسبب الحرب ، قسمت الاجزاء الباقية بين الدول التي نشأت عـن تقسيم الدولة العثمانية نفسها .

وهكذا اختص الاقليم السـوري بالقسم الواقع في اراضيه بطول ٣٠٠ كم تقريبا . واصبح يدار من قبل مجلس ادارة مستقل مرتبط برئاسة مجلس الوزراء . وسنطلق فيما يلي على هذا الخط وتفرعاته اسم الخطوط الجنوبية .

**الخصائص الفنية للشبكة الحالية**

٧ - يمكن تلخيص الخصائص الفنية لشبكة الخطوط الحديدية الحالية بالجدول الآتي :

من الحجاج بطريق الخط الحجازي . وكذلك فان تقليات الركاب بين دمشق والحمة تشكل عاملا مهما في زيادة الرقم الى الحد الذي بلغه .

على ان من المؤكد أن هذه الاحصاءات تشير بصورة واضحة الى ضعف امكانيات شبكة الخطوط الحديدية الحالية . هذا بالاضافة الى منافسة السيارات لها وسنرى فيما يلي الاسباب الرئيسية لهذه المنافسة .

### ب - طرق السيارات - نظرة على الشبكة الحالية :

١٠ - يمتلك الاقليم السوري شبكة من طرق السيارات طولها ٩٢٣٥ كيلو متر ( احصاءات عام ١٩٥٦ ، وليست هناك زيادة تذكر ) وتحتوي على :

٢٩٩٨ كيلو متر من الطرق المفروشة بالاسفلت

١٠٦٢ كيلو متر من الطرق المعبدة فقط

١٥٢٢ كيلو متر من الطرق الترابية الصالحة للسير في جميع فصول السنة .

٥٥٨٢ مجموع الطرق الصالحة للسير في جميع فصول السنة

ولو أخذنا الكثافة الوسطية للطرق الصالحة للسير في جميع فصول السنة لوجدنا :

$\frac{٥٥٨٢ \times ١٠٠٠}{١٨٥\,٠٠٠}$ = ٣٠ كيلو متر في كل ١٠٠٠ كيلو متر مربع .

وهو رقم لا شك ضئيل اذا قيس بما تحتاجه البلاد حاليا وما ستحتاجه في المستقبل . على أن هذه الكثافة ليست موزعة توزيعا منتظما حسب المحافظات . والجدول الآتي يبين هذه الحقيقة بشكل واضح :

وتتألف هذه الكمية من ٤٥٪ أو ١٠٧,٠٠٠ طن للنقل الداخلي
٥٥٪ أو ١٣٣,٠٠٠ طن لترانزيت العراق

ب — الخطوط الضيقة ١٤٩ ٠٠٠ طن
أو ٨,٨٣٦,٣٠٢ طن كيلومتري

وتتألف هذه الكمية من ٥٪ أو ٧,٥٠٠ طن للنقل الداخلي
و ٩٥٪ أو ١٤٢,٠٠٠ طن لترانزيت الاردن

٣ — الخطوط الجنوبية ١٧٥,٧٨٥ طن
أو ٢٢,٧٤٨,٠٠٠ طن كيلو متري

وتتألف هذه الكمية من ١٦٪ أو ٢٧,٤٤٧ طن للنقل الداخلي
و ٨٤٪ أو ١٤٨,٣٣٨ طن لترانزيت الاردن

**نقليات الركاب :**

٩ — بلغت نقليات الركاب عام ١٩٥٦ كما يلي :

| | |
|---|---|
| ٢٩,٢٩١,٠٠٠ | راكب كيلو متري على الخطوط الجنوبية . |
| ٢٢,٠٢٧,٠٠٠ | راكب كيلو متري على الخطوط الجنوبية . |

يلاحظ من الاحصاءات السابقة ان أكبر كمية من البضائع قد نقلت على الخطوط الشمالي
سواء من حيث النقل الداخلي أو من حيث الترانزيت . بينما تنخفض هذه الكمية كثيرا من حي
النقل على الخطوط الوسطى . وكان من الممكن أن تنخفض أكثر من ذلك على الخطوط الجنو
لولا ان الحكومة قد عمدت الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بنقل قسم كبير من ترانزيت الار
بواسطة الخط الحجازي وذلك دعما لهذا الخط وتأمينا لعدم وقوعه في عجز لا يمكنه النهوض من

كذلك فان نقليات الركاب قد بلغت على الخطوط الجنوبية نسبة لا بأس بها اذا قورنت ب
الشبكة وسبب ذلك هو ان الحكومة اتخذت منذ عدة سنين الترتيبات اللازمة لنقل أكبر عدد مم

ومصدرو الحبوب والاقطان يميلون أكثر فأكثر الى استعمال السيارة وذلك لعدة اسباب : -

١ - ازدياد امكانيات التحميل للسيارات بشكل ملحوظ مع ازدياد استطاعتها .

٢ - ضعف امكانيات الخطوط الحديدية . فمواصفات القاطرات والخطوط التي ذكرناها سابقا تحدد كثيرا حمولة القطارات بشكل لاتستطيع معه أن تؤمن نقل الكميات المطلوبة خلال الفترة الموسمية .

٣ - ان موقع الخطوط الحديدية غير ملائم . فالخط الشمالي يمر موازيا للحدود الشمالية . وهو بين نصيبين وجوبان بك يقطع مسافة (٣٨١) ضمن الاراضي التركية .

ومرور القطارات على نقاط الحدود أكثر من مرة يسبب ضياع وقت كبير . هذا فضلا عن ان الطريقة المتبعة في تسيير القطارات على هذا الخط يسبب ضياع كثير من الوقت بدون سبب فبين تل كوشك ونصيبين تجر القطار قاطرة سورية وفي نصيبين تتبدل القاطرة فتصبح تركية ، ثم في جوبان بك تتغير القاطرة من جديد فتصبح سورية . وهنا تتجلى في كثير من الاحيان روح عدم التعاون من قبل الطرف الآخر . وكم من مرة وضعت المنتوجات في محطة القامشلي ثم منه استعادها أصحابها من جديد ليرسلوها بالسيارات

٤ - ان السكك حديدية لاتوجد الا في قسم فقط من الطريق بين مراكز الانتاج ومرفأ التصدير . والمنتج او المصدر يهمه كثيرا ان لايضيع الوقت والجهد والمال في التحميل والتنزيل عدة مرات واستعمال السيارة تارة والقطار تارة اخرى لايصال كمية الحاصلات الى اللاذقية .

والخط الحديدي الشمالي مثلا ينتهي عند حلب ولا بد من استعمال السيارة من جديد لنقل الحاصلات بين حلب واللاذقية .

هذا مع العلم ان امكانيات الخطوط الضيقة اقل بكثير من امكانيات الخطوط العريضة فالقسم الواقع بين بيروت ودمشق يحتوي في الاقسام اللبنانية منه والتي تجتاز السلسلة الغربية على ميل اعظمي قدره ٧٪ ويستلزم الامر استعمال المسننات لتتمكن القاطرات من الصعود . كما ان السرعة التجارية لهذا القسم لاتتعدى ١٢ كم في الساعة والحمولة العظمى للقطار تصبح صغيرة جدا فلا عجب اذا كانت الاردن تفضل استعمال السيارة لنقل البضائع بين بيروت وعمان .

| المحافظة | طريق مفروشة بالاسفلت | طريق معبدة | طريق ترابية صالحة للسير في جميع فصول السنة | مجموع الطرق الصالحة للسير في جميع الفصول | طريق ترابية غير صالحة للسير في جميع فصول السنة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | ٦٤٠ | ٢٥٠ | ٣٢٩ | ١٢١٩ | ٨٧٤ | ٢٠٩٣ |
| حلب | ٧٧٩ | ٢٨٢ | ١٩٤ | ١٢٥٥ | ٦١٧ | ١٨٧٢ |
| اللاذقية | ٤١٧ | ١٠ | ٧٩٦ | ١٢٢٣ | ٤٩٣ | ١٧١٦ |
| حمص | ٢٠١ | ١٨٥ | ١٢٠ | ٥٠٦ | ٥ | ٥١١ |
| حماه | ١٣٩ | ٩٥ | ٢٨ | ٢٦٢ | ٢٤٥ | ٥٠٧ |
| درعا | ٢٥٠ | ٢٢ | — | ٢٧٢ | ٣٧ | ٣٠٩ |
| السويداء | ١١٢ | ٤١ | ٣٠ | ١٨٣ | ١٢٩ | ٣١٢ |
| دير الزور | ٣١٨ | ١١ | — | ٣٢٩ | ٦١٤ | ٩٤٣ |
| الحسكة | ١٤٢ | ١٦٦ | ٢٥ | ٣٣٣ | ٦٣٩ | ٩٧٣ |
| المجموع | ٢٩٩٨ | ١٠٦٢ | ١٥٢٢ | ٥٥٨٢ | ٣٦٥٣ | ٩٢٣٥ |

ونستنتج من ذلك ان توزيع الطرق الصالحة للسير في جميع الفصول غير متناسب مع مساح
مختلف المحافظات. ومن الواضح ان محافظتي دير الزور والحسكة اللتين تعدان من اكبر المحافظ
السورية لا تحوي كل منهما أكثر من ٣٣٠ كيلو متر من الطرق الصالحة للسير في جميع فص
السنة .

اضف الى ذلك ان هذه الطرق ضئيلة لايتجاوز عرض القسم المزفت منها ٥ أمتار في أح
المناطق اما في محافظتي الجزيرة والفرات فان عرض القسم المزفت يقل عن ذلك كما ان حا
الطرق في هاتين المحافظتين مؤسفة جدا بسبب تخرب اقسام كثيرة منها وعدم استجابتها م
متطلبات النقل الحديث .

**المنافسة بين القطار والسيارة :**

١١ — لقد ازدادت المنافسة بين القطار والسيارة في السنين الاخيرة ازديادا ملحوظا وأصبح من

موقعه بالنسبة للبلدان المجاورة ( نقل الترانزيت) وله من الامكانيات والمؤهلات ما يمكنه في المستقبل من أن يكون بلدا سياحيا من الدرجة الاولى

ان اتساع الاراضي المروية بالشكل الذي ذكرناه أعلاه سيؤدي الى نقل عدد لا بأس به من المواطنين الى تلك المناطق .

وهذا يعني نشوء العمران ويؤدي بالتالي الى ايجاد حركة نقل داخلي مهمة . فلا بد والحالة هذه من تأمين تنقل هؤلاء المواطنين وتأمين نقل السلع اليهم وايصال مختلف المنتوجات التي هم بحاجة اليها . فهنالك المواد الانشائية والعمرانية وكذلك المواد الغذائية والمنتوجات الواردة من الاسواق الخارجية .

كذلك ستنشأ حركة تجارية داخلية ضمن هذه المناطق وبين هذه المناطق والمناطق الاخرى . وان كل هذه الخدمات ستقوم السكك الحديدية بتأمينها على الوجه الاكمل .

ويحسن بنا أن نلاحظ أيضا الصفة الموسمية لحركة النقل عندنا . فتصريف أكبر قسم من انتاجنا ان لم نقل كله يجب أن يتم خلال خمس أو ست أشهر من السنة بالاضافة الى البضائع التجارية الاخرى ونقل الترانزيت . أما في النصف الثاني من السنة فينحصر النقل في تصدير واستيراد سلع الاستهلاك العادية ونقل الترانزيت .

ان هذه الصفة الموسمية لها تأثير كبير على استثمار خطوط المواصلات وميزانها الاقتصادي. وهي من العوامل المهمة التي يجب وضعها في الدرجة الاولى عند دراسة طرق المواصلات .

وعلى ذلك فباستطاعتنا ان نلاحظ :

١ - ان الدراسات الجديدة التي تجري لانشاء خطوط حديدية في سوريا تقوم على أساس تسيير قطارات حمولتها القائمة ١٥٠٠ طن أي ان حمولتها الصافية تبلغ ٩٨٠ - ١٠٠٠ طن فاذا حسبنا ان السيارات الشاحنة الحالية تنقل حمولة صافية قدرها ١٤ طنا فان عدد السيارات اللازم لنقل حمولة قطار واحد هي : $\frac{٩٨٠}{١٤}$ = ٧٠ سيارة وهو رقم لا بأس به . ويمكن القول أن السكك الحديدية أقدر من السيارات على نقل كمية كبيرة من البضائع دفعة واحدة .

٢ - تدل الدراسات ان قطارا حمولته القائمة ١٥٠٠ طن بين الجزيرة وحلب يمكن أن تجره

وبالاضافة لكل ذلــك لابد ان نلاحظ ان السيارات قادرة على السير في مختلف انــواع الطرقات كما ان باستطاعتها ان تسير في ميل اعظمي قد يصل حتى ٨٪ او ١٠٪ .

ونستنتج من كل ذلك انه لابد من ايجاد حل جذري لمشكلة المواصلات ، وتنظيم الشبكة تنظيما جيدا بحيث تستطيع القيام باعباء النقل الذي تنتظر ان يزداد بشكل ملحوظ خلال السنين الآتية . فهل نوجه اهتمامنا الى السكك الحديدية ام الى طرق السيارات .

الواقع ان الجــواب على ذلك صعب جدا . وقـد اثبتت السنين الاخيرة ان تفضيل احد النوعين على الآخر ليس شيئا مطلقا . وفي الغالب فان لكل دولة شبكة خطوط حديدية جيدة الى جانب شبكة طرق للسيارات . فلكل نوع استعمالاته وفوائده . كما ان كل بلد من بلدان العالم له ظروفه الخاصة التي لاتنطبق على ظروف البلد الآخر . ومن هنا كان مــن الواجب الاهتمام بالنوعين انما على أساس سياسة تابعة للنقل توضع خطوطها الاساسية من قبل الدولة بحيث تؤمن حاجات المواطنين الاساسية وتمنع المنافسة بين السيارة والقطار ، فتحدد لكل منهما مجال عمله آخذة بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد .

## مقارنة بين القطار والسيارة :

١٢ — دلت الدراسات الاخيرة على ان النقل بالسيارات يصبح غير اقتصادي عندما تزيد مسافة النقل عن حد معين . وقد حددت بعض الدول هذه المسافة بـ ٣٠٠ كيلومتر وحددتها دول اخرى بـ ٢٠٠ كيلو متر الخ... والواقع ان ذلك يتعلق بالوضع الجغرافي ، وبالظروف الخاصة لكل بلد على حدة .

ويدخل في ذلك مساحة البلد وعدد سكانه والكثافة العظمى في مختلف مناطقه ، والمسافات العظمى التي تفصل مختلف نقاطه . كما يدخل في ذلك الاسس التي يستند اليها اقتصاد البلد.

وهذه الاسس يمكن أن تكون زراعية أو صناعية أو تجارية ( بما فيها الترانزيت ) أوسياحية أو غيرها .

وعلى هذا الاساس نجد مباشرة ان الاقليم السوري بلد كبير من حيث المساحة صغير من حيث عدد السكان وكثافتهم تختلف من منطقة الى اخرى وتفصل بين نقاطه مسافات شاسعة، اما اقتصاده فهو زراعي في الدرجة الاولى من حيث الانتاج وتجاري في نفس الوقت من حيث

ان نقل هذه الكمية ذاتها بالسيارات يحتاج الى :

انشاء طرق جديدة واصلاح القديمة ٨٥ مليون ليرة
ثمن ٢٧٠٠ سيارة ١٣٥ » »
المجموع ٢٢٠ مليون ليرة

ويكون الفرق ٢٣٠ مليون ليرة فائدتها السنوية حوالي ١١,٥ مليون ليرة ( باعتبار ٥٪ ) .
نأتي بعد ذلك الى استهلاك المحروقات فنرى ان القاطرة الديزل قوة ١٦٠٠ حصان تستهلك وسطيا ٣ ليترات في الكيلو متر أو $\frac{٣}{١٠٠٠}$ = ٠,٠٠٣ ليتر في الطن الكيلو متري الصافي .

وتستهلك السيارات ٠,٥ ليتر في الكيلو متر أو $\frac{٠,٥}{١٤}$ = ٠,٠٣٦ ليتر في الطن الكيلومتري الصافي

أي $\frac{٠,٠٣٦}{٠,٠٠٣}$ = ١٢ مرة ما تستهلكه القاطرة لنقل نفس الكمية .

فاذا افترضنا ان لدينا سنويا ( مليون طن تنقل بين اللاذقية ــ القامشلي ) يكون مجموع النقل في الاتجاهين ٢,٥ + ١ + ٠,٧٥ = ٤,٢٥ مليون طن على مسافة وسطية قدرها ٦٠٠ كيلومتر في كل من الاتجاهين ( ٠,٧٥ مليون طن وزن الفوارغ التي لابد من اعادتها الى نقطة البدء ) وتكون كمية المحروقات الوسطية اللازمة في القطار :

٢,٢٥٠,٠٠٠ × ٦٠٠ × ٠,٠٠٣ = ٧,٦٥٠,٠٠٠
وقطارات الركاب والمناورات ١,٣٥٠,٠٠٠
المجموع ٩,٠٠٠,٠٠٠ ليتر

في السيارات ٤,٢٥٠,٠٠٠ × ٦٠٠ × ٠,٠٣٦ = ٩١,٨٠٠,٠٠٠ ليتر ويكون الفرق ٨٣ مليون ليتر ( أي ما يقارب ١٢,٥ مليون ليرة سورية باعتبار سعر طن المازوت ١٥٠ ليرة وسطيا ) وهو مبلغ يفوق فوائد فروق رؤوس الاموال الموضوعة لانشاء وتجهيز الطرق والسكك الحديدية .

وعلى هذا الاساس فقد يبدو لاول وهلة ان لافرق كبير بين تكاليف الخطوط الحديدية والطرقات . والواقع يبرهن عكس ذلك . فالسيارات تستهلك خلال مدة وسطية قدرها ٥ سنوات بينما تستهلك ادوات السكك الحديدية كما يلي :

٣٠ سنة للقاطرات
٤٠ سنة للشاحنات

قاطرة من نوع الديزل استطاعتها ١٦٠٠ حصان بخاري بسرعة لاتقل عن ٢٠ كم وترتفع حتى ٦٠كم/ساعة حسب ميل الطريق • وهذا يعني ان عدد السيارات اللازم لنقل نفس الكمية والذي قدرناه بـ ٧٠ سيارة يحتوي على :

٧٠×٢٢٠ = ١٥٤٠٠ حصان بخاري ولنقل ١٦٠٠٠ حصان بخاري أي ما يعادل ١٠ مرات استطاعة القاطرة (٢٢٠= استطاعة السيارة الشاحنة الكبيرة بالاحصنة) •

٣ — ان البرنامج المقرر لانشاء خزانات الحبوب ( سيلو ) في مختلف المناطق وخاصة في حلب واللاذقية ينظم النقل بواسطة السكك الحديدية ويقلل من تكاليفه • ويمكن في هذه الحالة نقل الحبوب كما هي دون تعبئة في الاكياس وبذلك توفر ثمن الاكياس وأجور التعبئة • وتنقل الحبوب بهذا الشكل في عربات خاصة أعدت لهذه الغاية ويجري تفريغها في الخزانات رأسا بواسطة الانابيب ثم تفرغ في البواخر كما هي وترسل الى البلاد المستوردة •

واذن فيمكن القول بأن السكك الحديدية تتميز بسهولة نقل هذه الانواع من المنتوجات وتوفر ثمن الاكياس واجرة التعبئة • ويصبح لهذا التوفير أهمية عندما نأخذ بعين الاعتبار ان انتاج وتصدير الحبوب بكميات كبيرة هو من أهم مميزات الاقليم السوري •

٤ — نورد فيما يلي فكرة عن فرق التكاليف بين النقل بالسكك الحديدية والنقل بالسيارات: يبلغ طول الخط بين القامشلي وحلب واللاذقية ٧٥٠ كم • ولنفرض اننا سننقل عليه سنويا ٢,٥ مليون طن في الاتجاه : القامشلي — حلب — اللاذقية• على ان تنقل نصف هذه الكمية خلال أربعـ أشهر أي بمعدل ١٠ آلاف طن في اليوم والنصف الثاني خلال ٨ أشهر أي بمعدل ٥ آلاف طن في اليوم فاذا اعتبرنا زمن الازدحام وجدنا ان مدة دورة الاجهزة تبلغ تقريبا ٥ أيام للشاحنات و يوم للقاطرات • وباعتبار أن حمولة القطار الصافية تبلغ حوالي ١٠٠٠ طن فمعنى ذلك اننا سنحتاج الى ٢٥ قاطرة كبيرة و ٧ قاطرات مناورة ، و ٢٧٠٠ شاحنة و ٥ قاطرات ركاب ويكلف كل ذلك حسب التقديرات :

| | |
|---|---|
| انشاء الخط | ٣٦٠ مليون ليرة |
| ثمن القاطرات | ٣٠ » » |
| ثمن الشاحنات | ٦٠ » » |
| المجموع | ٤٥٠ مليون ليرة |

تأتي بعد ذلك مصاريف الاستثمار والصيانة فيكفي ان نفرض أن عدد المستخدمين في السيارات سيبلغ حوالي ٢٧٠٠×٢=٥٤٠٠ شخصا .

وان الخط الحديدي بالوضع الذي افترضناه فيه سيحتاج الى نفس العدد من موظفين يتقاضون نفس الرواتب وبالتالي يتقاضون نفس المبالغ الاجمالية السنوية التي يتقاضاها موظفو السيارات أما نفقات الصيانة فانها صعبة التحديد حاليا لان لها علاقة وثيقة بطريقة الاستثمار وتنظيمه . الا اننا نستطيع أن نؤكد أن نسبتها في السكك الحديدية أقل بكثير منها في الطرق والسيارات .

بقي أن نقول اننا لو نظرنا الى المشكلة ضمن نطاقها الوطني العام لوجدنا ان السكك الحديدية تتمتع بصفات جيدة وذلك بكونها مؤسسة وطنية ذات نظام ثابت واسعار نقل ثابتة غير متأرجحة ولاتخضع في أغلب الاحيان لقانون العرض والطلب ، تساعد على تخفيض أجور نقل المحاصيل الرخيصة وتستدرك الفرق من رفع اجور البضائع الغالية بحيث يظل تأثير سعر النقل على سعر الحاجيات ضئيل في الحالتين . كما انها تتمتع بتوقيت دقيق لا دخل فيه للاهواء الفردية وللنزعات الشخصية . تضمن للعاملين فيها حياة ثابتة وتقدما مضطردا هذا فضلا عن الامان الكامل والراحة الكبيرة التي تقدمها سواء بنقل البضائع أو بنقل الاشخاص . وهي في صيانتها تستهلك اليد العاملة وكثيرا من المواد المحلية أو التي تستورد على شكل مواد خام . بعكس السيارات التي يجب أن نستوردها وجميع قطعها من الخارج وبالتالي نستهلك أموال البلاد ونصرفها من حساب القطع النادر الذي نمتلكه هذا فضلا عن خطر توقف ورود قطع التبديل أو السيارات نفسها أثناء الازمات العالمية كما حدث في الحرب الماضية . وهذا يؤدي بدوره الى توقف النقل جزئيا أو كليا فضلا عن ارتفاع اسعارها بشكل غير معقول .

اننا ضمن حدود كميات النقل التي تتنبأ بها للمستقبل القريب يمكن أن نؤكد ان النقل في السكك الحديدية أرخص منه في السيارات ويمكن أن نقول ان التقديرات الاولية لكلفة نقل الطن الكيلو متري الواحد بما في ذلك استهلاك الادوات ورؤوس الاموال تبلغ ٣,٥ قروش سورية وسطيا، بينما لانعتقد ان بالامكان تخفيضها في السيارات بنفس الشروط الى أكثر من ٤-٥,٥ قروش للطن الكيلو متري الواحد .

ولنفرض انها تستهلك سورية خلال مدة وسطية قدرها ٣٥ سنة فهذا يعني اننا سنكون قد استهلكنا من السيارات ما يعادل $\frac{١٣٥}{٥} \times ٣٥ = ٩٤٥$ مليون ليرة سورية وهي تعادل وسطيا $\frac{٩٤٥}{٣٥} = ٢٧$ مليون ليرة في السنة بينما تستهلك ادوات الخط الحديدي بمعدل وسطي قدره $\frac{٩٠}{٣٥} = ٢,٧$ مليون ليرة سورية في السنة • وتكون الخسارة الناجمة عن استعمال السيارات :

$٢٧ - ٢,٧ = ٢٤$ مليون ليرة سنويا •

**ملاحظة :**

يمكن حساب قيمة الاستهلاك الحقيقية لا الوسطية بتطبيق قوانين الفائدة المركبة اذ ان قيمة الجهاز تنقص بعد كل سنة فيحسب الاستهلاك على أساس ثمنها في تلك الحالة وهكذا ...

أما استهلاك الخطوط فيمكن تقديره وسطيا بـ :

٥٠ سنة للخطوط الحديدية أي بمعدل وسطي قدره $\frac{٣٦٠}{٥٠} = ٧,٢$ مليون ليرة سنويا

٣٠ سنة للطرقات أي بمعدل $\frac{٨٥}{٣٠} = ٢,٥$ مليون ليرة سورية •

( أجزاء الخطوط تستهلك خلال مدد مختلفة مثلا في الخطوط الحديدية تستهلك الترابية خلال ١٠٠ سنة والبحص ٦٠ سنة والخط ٤٠ سنة وفي الطرقات ٦٠ سنة للترابية و ٣٠ سنة لسطح الطريق ) •

فيكون الفرق وسطيا $٧,٢ - ٢,٥ = ٤,٧$ ملايين ليرة سنويا زيادة في السكك الحديدية •

ونلاحظ ان ارتفاع تكاليف الخطوط وزيادة قيمة استهلاكها ناتجة عن ان خط اللاذقية ــ حلب صعب جدا ويكلف ٤ أضعاف سعره في الاراضي السهلة •

وبذلك يظل الفرق بين استهلاك الخطوط الحديدية والطرقات مع أجهزتها حوالي ٢٠ مليون ليرة سورية سنويا وبذلك يزداد الدخل القومي مقدار ٢٠ مليون ليرة في السنة فقط من خط اللاذقية ــ القامشلي •

وملاءمته لمتطلبات النقل الحديث ولظروف الاقليم السوري الخاصة • ويمكن تلخيص هذه المواصفات كما يلي :

| | |
|---|---|
| عرض الخط | ١٤٣٥ م |
| الميل الاعظمي في المنطقة بين حلب ـ واللاذقية | ١٢٪ ( مناطق جبلية ) |
| في المنطقة بين حلب ـ القامشلي | ٦ ٪ ( مناطق سهلة ) |
| نصف قطر الانحناء الادنى في المنطقة بين حلب واللاذقية | ٤٠٠م ( مناطق جبلية ) |
| في المنطقة بين حلب والقامشلي | ٦٠٠م ( مناطق سهلة ) |
| داخل المحطات | ٢٥٠م |
| عدد العوارض ـ وزن الواحدة ٧٠ كغ تقريبا | ١٧٠٠م قطعة في الكيلومتر |
| وزن القضبان | ٤٦ـ٥٠ كيلوغرام في المتر |

## وصف المشروع

ان الغاية من انشاء هذا الخط هي كما ذكرنا سابقا ربط المرفأ السوري في اللاذقية بمناطق الانتاج في وادي الفرات والخابور • والواقع ان مشاريع الري والسدود التي ستنفذ في هذه المنطقة ستزيد مساحة الاراضي المروية قرابة ( ١,١٠٠,٠٠٠ ) هيكتارا •

وتتوزع الاراضي التي ستكون قيد الاستثمار في هذه المناطق بصورة رئيسية على ضفاف الفرات والخابور وفي القسم الشمالي الشرقي من الجزيرة وفي القسم الممتد بين دير الزور وابو كمال •

ويمكننا تميز منطقتين على هذا الخط •

١ ــ المنطقة الغربية الواقعة بين حلب واللاذقية بطول ٢٠٦كم •

يبدأ هذا القسم عند قرية الوضيحي على الخط الحديدي الحالي بين حلب وحمص وعلى بعد

ويتدنى سعر الكلفة لنقل الطن الكيلومتري الواحد في السكك الحديدية كلما زاد حجم النقل وكلما أمكن توزيعه على أكبر عدد ممكن من أيام السنة •

## المشاريع المقترحة للخطوط الحديدية في الاقليم السوري

١٣ – شعرت الحكومات المتعاقبة في السنين الاخيرة ان من المستحسن ان لم يكن من الضروري توسيع شبكة الخطوط الحديدية • واستنادا الى ذلك قامت مؤسسات حكومية وغيرها وشركات عالمية وشخصيات وطنية بوضع اقتراحات متعددة لتوسيع الشبكة الحالية وانشاء خطوط جديدة وقد اتفقت كلها على ضرورة انشاء خطين حديديين أساسيين وهما :

أ – خط يصل بين اللاذقية وحلب والجزيرة •

ب – خط يصل بين حمص ودمشق بطريق القريتين •

وسنرى فيما يلي المراحل العملية التي تمت لدراسة هذين الخطين •

### ا – مشروع انشاء خط حديدي بين اللاذقية – حلب – القامشلي

لحظت الموازنة الاستثنائية الصادرة بموجب القانون رقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٥/٨/٢٩ في المادة الاولى من الجدول رقم ٦ الملحق بهذه الموازنة انشاء خط حديدي بين اللاذقية – حلب – القامشلي مارا بضفاف الفرات والخابور • كما رصدت المبالغ اللازمة لاجراء الدراسات •

وفي مطلع عام ١٩٥٦ وضعت وزارة الاشغال العامة والمواصلات دراسة هذا المشروع في مناقصة عالمية • فتقدمت بعروضها عدة شركات عالمية •

ولما كان العرض الذي تقدمت به شركة سيكتراكو البلجيكية هو أفضل العروض فقد وقعت الوزارة معها عقدا تقوم بموجبه الشركة المذكورة بهذه الدراسة ، ثم ابتدأ العمل في ١٥ ايلول عام ١٩٥٦ ومدته عشرون شهرا •

وقد روعي في المواصفات الفنية للخط الجديد مجاراة هذا الخط للخطوط الجديدة في العالم

حوالي ٢,٥ كم من الجسور العالية وهذه الاعمال الصناعية الكبرى تقع كلها في المنطقة الواقعة بين جسر الشغور ووادي النهر الكبير .

فاذا أخذنا النسبة من طول هذا القسم وتكاليفه لوجدنا :

( في القسم الواقع بين حلب وجسر الشغور )

$\frac{٥٥}{٩٨}$ = ٥٦٠,٠٠٠ ليرة للكيلو المتر الواحد

( في القسم الواقع بين جسر الشغور واللاذقية )

$\frac{١٤٨}{١٠٨}$ = ١,٣٥٠,٠٠٠ ليرة للكيلو متر الواحد

أو بمعدل وسطي $\frac{٢٠٣}{٢٠٦}$ = ١ مليون ليرة للكيلو متر الواحد تقريباً .

وهو سعر لاشك باهظ جدا . وهنا لابد لنا أن نورد الملاحظات الآتية :

أ – لو اتبعنا الحل المار من ادلب ( بين حلب وجسر الشغور ) فان ذلك يزيد في تكاليف هذا القسم مبلغ ٢٥ مليون ليرة .

ب – من الممكن توفير مبلغ ٢٥ مليون ليرة في القسم الواقع بين جسر الشغور واللاذقية وذلك بقبول بعض المواصفات التي تزيد عن الحدود الواردة في دفتر الشروط وهي :

الميل الاعظمي : ١,٥ ٪ بدلاً من ١,٢٪

نصف قطر الانحناء الادنى ٣٠٠ متر بدلا من ٤٠٠ متر .

فاذا افترضنا ان قبلنا هذه المواصفات فان تكاليف الخط بين حلب واللاذقية تصبح ٢٠٣–٢٥=١٧٨ مليون ليرة ويصبح طول الخط ١٩٩ كم .

فيكون $\frac{١٩٩}{١٧٨}$ = ٩٠٠ ٠٠٠ ليرة سورية للكيلو متر الواحد .

وسنرى فيما يلي الخطوات التي تمت بشأن هذا الخط .

**٢ – المنطقة الشرقية الواقعة بين حلب والقامشلي بطول ٥٦٠ كم :**

يبدأ هذا القسم من قرية الوضيحي على الخط الحديدي الحالي ويسير على هذا الخط نفسه

١٠ كم تقريبا جنوب حلب ويتجه غربا مارا بكفر حلب فكفر نوران فأبين فمعرة الاخوان ، ثم يتجه جنوبا ملاصقا السفح الغربي المطل على سهل الروج .

وثانيهما يسير من زربة باتجاه الجنوب الغربي مارا بكسيبين فاريبخ فينش حتى ادلب ثم يخرج من ادلب فينحرف نحو الشمال الغربي في منطقة صعبة جدا حتى يلتقي بالحل الاول على بعد ٤ كم جنوب بشمارون .

يتابع الخط بعد ذلك سيره على السفح الغربي المطل على سهل الروج ثم ينحرف نحو الغرب قرب محميل فيجتاز العاصي على بعد (٦) كم جنوب جسر الشغور بجسر طوله ( ٥٠ ) متر ثم يتجه نحو الشمال صاعدا سفح الجبل حتى محطة جسر الشغور الواقعة على أقل من (١)كم غربي المدينة .

يتابع بعد ذلك سيره بصعود مستمر ثم ينحرف نحو الغرب بعد قرية شرشور مخترقا بعض الانفاق ومارا فوق بعض الجسور العالية حتى يبلغ أعلى نقاطه عند موقع بداما على بعد(٤)كم تقريبا جنوب حدود لواء اسكندرون المغتصب.

يتابع سيره بعد ذلك في مناطق صعبة جدا تستلزم انفاقا وجسورا متعددة حتى يصل الى وادي النهر الكبير عند سفخون ويتابع سيره في هذا الوادي مارا بصلصاف وجندريةوسنجوان حتى مدينة اللاذقية حيث تقع محطة التشكيل والتنسيق في المنطقة الواقعة الى جنوب شرقي مدينة اللاذقية . كما تقع ضمنها أيضا محطة البضائع.وتتصل المحطات المذكورة بتمديدات أرصفة المرفأ التي درست من قبل الشركة صاحبة مشروع المرفأ .

يبلغ طول هذا القسم حوالي ٢٠٦كم تقريبا موزعة الى ١٠٨كم بين حلب وجسر الشغور و ٩٨كم بين جسر الشغور واللاذقية . كما تبلغ تكاليفه التقديرية في الدراسة الاولية حوالي ٢٠٣ ملايين ليرة سورية ، موزعة الى ٥٥ مليون ليرة سورية للقسم الواقع بين حلب وجسر الشغور و ١٤٨ مليون ليرة سورية للقسم الواقع بينجسر الشغور واللاذقية. ويلاحظ انتكاليف هذا القسم الاخير باهظة جدا والسبب في ذلك صعوبة المنطقة بالنسبة لمواصفات الخطوط الحديدية . فهنالك عدة انفاق يبلغ مجموع اطوالها حوالي ٤,٥ كم أغلبها حلزوني . كما ان هنالك

حديدي طوله ١٣٥م • ثم يسير باتجاه الشمال رأسا الى القامشلي مجتازا مجموعة من الانهار الصغيرة ومجاري السيول حتى يبلغ مدينة القامشلي حيث يتصل بالخط الحديدي الشمالي •

يبلغ طول الخط حوالي ٥٦٢ كيلو مترا موزعة كما يلي :

| | |
|---|---|
| حلب ـ مسكنة ( المريبط ) | ١٠٢ كم |
| مسكنة ـ الرقة | ١٠٣ كم |
| الرقة ـ دير الزور ( الحل الشرقي ) | ١٢٧ كم |
| دير الزور ـ الحسكة | ١٤٣ كم |
| الحسكة ـ القامشلي | ٨٧ كم |
| المجموع | ٥٦٢ كم |

كما تبلغ تكاليفه التقديرية ١٨٣ مليون ليرة بحيث يكون الكيلومتر •

$\frac{١٨٣}{٥٦٢}$ = ٣٤٠,٠٠٠ ل.س للكيلو متر الواحد بما فيه الجسور والمحطات الكبرى وهو سعر معقول في الدراسة الاولية •

وهنا لابد ان نلاحظ ان مواصفات الخط في هذا القسم تبقى جيدة وضمن الحدود التي نص عليها دفتر الشروط •

على اننا لو اتبعنا الحل الغربي غير المار بدير الزور فان طول القسم بين الرقة ووادي الحليقة يبلغ ٩٠ كيلو مترا وبين وادي الحليقة والحسكة من جهة ودير الزور من جهة اخرى ١٨٠ كيلو مترا بحيث يصبح الطول بين الرقة والحسكة في الحالتين هو :

١٢٧ + ١٤٣ = ٢٧٠ كيلو مترا في الحل الحل الشرقي •

٩٠ + ١٨٠ = ٢٧٠ كيلو مترا في الحل الغربي •

وتبلغ التكاليف في الحالتين :

٥٧ مليون ليرة للحل الشرقي المار بدير الزور •

٧٧ مليون ليرة للحل الغربي المار بوادي الحليقة •

مسافة تقارب ٥ـ٦ كم ثم ينحرف عنه جنوب حلب متجها نحو الشرق ومارا خارج المدينة حتى يصل الى قرية النيرب على بعد حوالي ٤ـ٥ كم شرقي حلب . وفي هذه المنطقة تقع محطة حلب الكبرى للتشكيل والتصنيف .

وفي النقطة التي يفترق فيها عن الخط الحالي يشكل مثلثا يسمح بمرور قطارات الركاب الآتية من الشرق والجنوب أن تدخل الى محطة بغداد التي ستبقى حاليا محطة للركاب كما ان مرور الخط جنوب مدينة حلب على بعد ٣ـ٤كم يجنب المدينة الضجة الكبرى التي تحدثها قاطرات الديزل . يتابع الخط سيره بعد ذلك باتجاه الشرق نحو نهر الفرات مباشرة حيث يبلغه في نقطة المريبط الواقعة على بعد بضع كيلو مترات شمال مسكنة حيث يجتاز النهر بجسر حديدي طوله ٣٣٦ مترا . وقد صمم هذا الجسر بحيث يسمح بمرور السيارات فوقه خارج أوقات مرور القطارات .

ويتابع بعد ذلك سيره موازيا لنهر الفرات من الشمال وملازما له في أكثر الاماكن حتى يبلغ مدينة الرقة فيمر جنوب المدينة حيث ستقام المحطة . ثم يتابع سيره باتجاه دير الزور حتى يبلغ قرية كسوبي على بعد ٧٠ كيلو متر تقريبا من الرقة . وهنا نستطيع أن نلاحظ حلين أساسيين .

أولهما وهو الحل الشرقي يتابع منه الخط سيره موازيا للفرات حتى مدينة دير الزور حيث تقع محطة التشكيل والتصنيف ومحطة البضائع على بعد ٤ كم شمال غرب المدينة . أما محطة الركاب فتقع في المدينة نفسها .

يسير الخط بعد ذلك شمالا باتجاه الحسكة ويوازي طريق السيارات تقريبا مارا على مقربة من الكيلو متر ٤٧ ومن غربه ثم يبلغ الحسكة .

وثانيهما هو الحل الغربي يتفرع عن الحل الاول عند كسوبي فيسير شمالا في وادي الحليقة مسافة ٢٠كم ثم يتفرع الى فرعين أحدهما يسير نحو الجنوب الشرقي حتى يلتقي بالحل لاول على مسافة ١٤ كم شمال دير الزور والثاني ينحرف نحو الشمال الشرقي حتى يبلغ الحل الاول على بعد ٢كم جنوب الحسكة .

يتجه الخط بعد ذلك نحو القامشلي مارا من شرقي الحسكة ومجتازا نهر الخابور بجسر

ان حجم النقل قد يبلغ بعد انشاء الخط حوالي ٢ مليون طن وتؤثر كميات البترول المكتشفة في زيادة هذا الرقم تأثيرا كبيرا •

وقد اجريت الدراسات بحيث يمكن تسيير قطارات حمولتها الصافية حوالي ٩٨٠ طن وبذلك سوف يمكن نقل المحصول كله خلال وقت معقول أضف الى ذلك ان وجود مخازن الحبوب خاصة في حلب واللاذقية سوف ينظم نقل المحصول بشكل مستمر دون انقطاع •

وقد يمكن للبلاد ان تربح الكثير من انشاء هذا الخط • فهي ستوفر قسما كبيرا من السيارات المستوردة وقطع تبديلها • وستوفر في استهلاك المحروقات توفيرا كبيرا •

ان تكاليف النقل على الخط الشمالي بلغت بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٥٦ حوالي ٦,٢ق في الطن الكيلو متري • وهو رقم يمكن خفضه كثيرا في الخطوط الجديدة حيث ستكون هذه الخطوط عربية محضة لاتمر بدول أجنبية •

كما أن التجهيزات الحديثة وحجم النقل الاكبر سيساعد في انقاص هذه التكاليف وسوف يمكن نقل المحاصيل بسعر أدنى بكثير من سعر السيارات الحالي وبذلك يتدنى سعر الكلفة للطن من المحاصيل عند وصوله الى مرفأ التصدير •

## اتفاقية التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد السوفياتي

شملت اتفاقية التعاون الاقتصادي السورية السوفيتية السكك الحديدية في الاقليم السوري • فاحتوت على عقدين أساسيين هما العقد ٩٤٧ والعقد ٩٤٨ المتعلقين بالخطوط الحديدية • وقد أخذت هذه العقود بعين الاعتبار الدراسات التي قامت وتقوم بها حاليا شركات اخرى والتي لايمكن اهمالها •

وفيما يلي ملخص النقاط التي تهمنا هنا والواردة في هذين العقدين :

### ١ – العقد ٩٤٧

ورد في المادة الاولى منه ان على المورد ( مؤسسة تكنوكسبورت في موسكو ) تقديم المعونة الفنية للعميل ( الحكومة السورية ) من أجل دراسة الخط الحديدي بين حلب والقامشلي وتشمل هذه المعونة :

وهنا نلاحظ ان طول الخط بين الرقة والحسكة لايتغير سواء مرهذا الخط بدير الزور مباشرة أم انشيء خط فرعي لها . كما ان التكاليف واحدة في الحالتين. فما هي الفروق اذا بين الحلين؟

ان الحل الشرقي يتميز بمروره مباشرة بدير الزور لمحطة رئيسية كما يتميز باقترابه من منطقة وادي الخابور وبالتالي فانه يمر بمناطق الانتاج بصورة أوضح من الحل الغربي . الا ان له سيئة واحدة وهي ان المحصولات المشحونة بين القامشلي والحسكة تقطع في سبيل وصولها الى الرقة مسافة ٦٠ كم زيادة عن الحل الغربي .

اما الحل الغربي فانه يتميز بقصر مسافة النقل بين الحسكة والرقة الا ان من جملة مساوئه هي أن محطة التشكيل والتنسيق لن تكون في دير الزور وانما ستكون في وادي الحليقة مكان تفرع الفروع الثلاثة .

وبالتالي فانها تقع في منطقة صحراوية بعيدة عن دير الزور مما يسبب صعوبات كثيرة بسبب اضطرار الادارة لتأمين سكن الموظفين ونقلهم الى دير الزور ، وهناك صعوبات اخرى كتأمين الماء والكهرباء وكل ذلك يزيد في تكاليف الاستثمار . وهذا بالاضافة الى ان دير الزور وهي أكبر مركز في تلك المنطقة تصبح محطة ثانوية تقع في نهاية الخط . ومما لاشك فيه ان هذا المشروع لن يصبح كاملا الا بعد وصل دير الزور بالبوكمال على الحدود العراقية بحيث يصبح من الممكن نقل ترانزيت العراق عن طريق هذا الخط الى مرفأ اللاذقية الامر الذي يعود بفوائد كبيرة على الخط وعلى التجار العراقيين بسبب بلوغهم البحر المتوسط بخط أقل طولا من الخط الشمالي الحالي ، وفي هذه الحالة لابد أن تكون دير الزور المركز الرئيسي في هذه المنطقة وعلى كل فان الدراسات النهائية ستوضح هذه الامور مع الملاحظة ان الحكومة قد وافقت حتى الآن وفضلت امرار الخط بدير الزور بصورة رئيسية .

### امكانيات الخط الجديد

ان الخط الحديدي الذي أتينا على وصفه يخترق مناطق الانتاج في محافظتي دير الزور والحسكة وهما من أغنى مناطق الاقليم السوري من حيث محصولات الحبوب والاقطان ومن حيث انتاج البترول في المستقبل .

عن ١٥ كم مضافا اليه مجموعة من الانفاق الصغيرة ونفق كهذا يعتبر من الانفاق الكبيرة في العالم وهو مكلف للغاية واستثمار الخط فيه فيما بعد صعب جدا بالنظر للشروط الواجب توفرها ضمن النفق وصعوبة صيانة واصلاح الاضرار الناتجة عن الحوادث فيه .

أما الوصول من حلب الى اللاذقية بطريق حمص فانه يطيل المسافة بين هاتين المدينتين بالنسبة للحل المباشر المار بجسر الشغور بما لا يقل عن ١٨٠ كم ولكنه يظل سائرا بمناطق سهلة نسبيا ، وامام هذه المشكلة فقد توقفت الادارة موقتا عن متابعة الدراسات بين حلب واللاذقية حسبما جاء في عقد الشركة البلجيكية بانتظار اعادة دراسة المسألة بكاملها من جديد واتخاذ قرار نهائي على ضوء نتائج هذه الدراسة . على ان الدراسات الاخيرة أثبتت ان القسم بين حمص والعكاري صعب جدا ويحتوي على مواصفات غير مقبولة في الدراسات الجديدة من حيث الميل وانصاف الاقطار . وان تحسين الميل في هذا القسم يتطلب القيام باعمال ضخمة تشابه في طبيعتها وتكاليفها الاعمال الواجب القيام بها بين حلب واللاذقية. ولذلك فقد عادت الادارة من جديد الى الاخذ بالفكرة الاولى وطلب الى شركة سيكتراكو باتمام الدراسة بين حلب ـ جسر الشغور واللاذقية على أساس المشروع الاصلي للخط المباشر بين المدينتين . وقد بدأت فعلا أعمال الدراسة لهذا الخط الجديد .

## الخط الحديدي بين حمص ودمشق

ان الخط الحديدي بين حمص ودمشق يتصف قبل كل شيء بمروره بالاراضي السورية بصورة تامة . وبذلك سيمكن الاستغناء عن خط حمص ـ رياق ـ دمشق . كما انه سيكون خطا عريضا في جميع نقاطه .

وسيسهل هذا الخط الاتصال بين المنطقة الجنوبية والمناطق الشمالية والشرقية والغربية باعتبار ان اتصاله بحمص يعني اتصاله بالخط الحديدي الحالي بين حمص وحلب ومنها بواسطة الخط الجديد الى الجزيرة . وبانشاء هذا الخط ترتبط جميع أجزاء البلاد بعضها ببعض بواسطة الخطوط الحديدية .

أ – اعادة النظرفي الدراسات المعدة من قبل فريق ثالث والتي أجريت حتى الآن للخط بين حلب – القامشلي وتقديم الملاحظات عليها •

ب – تقديم المعدات والادوات والمواد الضرورية لاعمال الدراسة • وورد في المادة الثانية انه بغية القيام بالاعمال المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة الاولى أعلاه ، يرسل المورد خلال ستين يوما من تاريخ توقيع هذا العقد خبراء في حدود عشرة أشخاص ولمدة شهرين •

**٢ – العقد ٩٤٨**

ورد في المادة الاولى أن على المورد أن يسلم الى العميل المعدات والادوات والمواد الضرورية لاعمال الدراسة العائدة للخط الحديدي بين نقطة من الخط الحديدي الحالي بين حمص وعكاري وبين اللاذقية •

وورد في المادة الثالثة ان لمى المورد ان يسلم الى العميل في الوقت المناسب وبشكل لا تتعرقل معه أعمال الخبراء وفي جميع الحالات في مدة لا تتجاوز اثني عشر شهرا من تاريخ العقد – المعدات والادوات والمواد المذكورة في المادة الاولى •

لماذا لم يرد في العقد ٩٤٧ ذكر الخط بين حلب واللاذقية بينما ورد في العقد ٩٤٨ ذكر حمص اللاذقية •

الواقع ان الدراسة الاولية للخط بين حلب واللاذقية والتي ذكرناها فيما سبق قد أثبتت أن هذا الخط :

١ – مكلف جدا حيث تبلغ تكاليفه الوسطية أكثر من ثلاثة أمثال الكلفة العادية •

٢ – انه يجتاز مناطق صعبة جدا ويحتوي على انفاق وجسور عالية مكلفة وصعبة •

وهذا ما حدا الى التفكير بالوصول الى اللاذقية عن طريق حمص حتى الحدود اللبناني (الخط الحالي) ثم انشاء خط جديد يربط نقطة ما من الخط الحالي حتى اللاذقية •

الواقع اننا لو نظرنا الى طبيعة المنطقة الغربية لوجدنا ان منطقة جبال العلويين تشكل جدار قائما بالنسبة لمواصفات الخطوط الحديدية • ولا يمكن اجتياز هذه السلسلة الا من ممرين طبيعيي هما : حلب – جسر الشغور – اللاذقية ، وحمص – طرطوس – بانياس – اللاذقية • وفيما عد ذلك فليس من الممكن أبدا ايجاد ممر آخر بين شرق البلاد والساحل الا بشق نفق لا يقل طول

## ثانيا ـ الجسور (*)

يشغل موضوع اقامة الجسور حيزا مهما في برنامجنا الانمائي نظرا لما له من أهمية في ربط مناطق الانتاج بمناطق الاستهلاك ومرافىء التصدير • ولهذا وضعنا برنامجا غايته اقامة أو اعادة انشاء بعض الجسور الهامة •

### ١ ـ جسر الرقة :

### آ ـ لمحة عن تاريخه ووضعه الحالي

بني جسر الرقة في عام ١٩٤٢ من قبل الجيش الانكليزي في مدة خمسة أشهر فقط لاغراض حربية لذا لم يكن بناؤه بالقوة الكافية التي تمكنه من مقاومة فيضانات نهر الفرات الكبيرة اذ ان انشاءه كان لغرض مؤقت • طول الجسر ٦٢٤م وعرضه ستة أمتار ورصيفين بعرض متر لكل واحد وقد اشترته الحكومة السورية عند جلاء القوات البريطانية، وفي عام ١٩٥٧ اثناء فيضانات نهر الفرات تصدعت ثلاثة من دعائم الجسر وتعطلت حركة المرور فوق الجسر فقام الجيش السوري بوضع جسر حديدي مؤقت من نوع (Baily) لاعادة حركة المرور فوق الجسر بصورة مؤقتة ريثما يتم اصلاح وتقوية دعائم الجسر ، ثم في ١٩٥٨ طلبت وزارة المواصلات من خبراء العقد (٩٤٩) القيام بعمل دراسة لاصلاح دعائم الجسر المتصدعة بعد أن فشلت شركة مانزاكوراتي التي سبق وتعاقدت معها وزارة المواصلات للقيام بعمل هذا الاصلاح ، وتم عمل تلك المخططات ومن المنتظر أن يباشر بالاصلاح بوقت قريب جدا ، كما قام خبراء الجسور بموجب العقد (٩٤٩) بعمل دراسة لاعادة انشاء الجسر كما واقترحوا بدلا من اعادة انشائه ، انشاء جسر جديد في المنطقة يقع على بعد ٢كم من الجسر الحالي من الجهة الغربية واتموا الدراسة الاولية لذلك •

### ب ـ اهمية الجسر من الناحية الاقتصادية

ان أهمية الجسر من الناحية الاقتصادية تتلخص في الآتي :

١ ـ يربط جسر الرقة منطقة الجزيرة بسائر مناطق سورية وبالتالي يسمح بمرور كل محاصيل ومنتجات سورية من حبوب وأقطان وغير ذلك •

٢ ـ يسمح الجسر بمرور كل أغنام وجمال منطقة الجزيرة والفرات وهي كثيرا ما تعطل

---

(*) قام باعداد هذه الدراسة المهندس السيد عزمي هارون

## اصلاح وتقوية الخط الحديدي الحالي بين حمص وحلب

ان انشاء الخط الحديدي بين دمشق وحمص يؤمن الاتصال بين جنوب البلاد وشمالها بواسطة الخط الحديدي الموجود حاليا بين حلب ودمشق .

على أن من الواجب في هذه الحالة اصلاح الخط المذكور وتقويته بالنظر لان المواصفات التي ستنشأ على أساسها الخطوط الجديدة مختلفة عن المواصفات التي انشئت بموجبها الخطوط القديمة . ومن الواجب في هذه الحالة تقوية الخط بين حمص وحلب بحيث تصبح مواصفاته مطابقة لمواصفات الخطوط الجديدة . ويتضمن هذا الاصلاح :

١ — تقوية القضبان بوضع قضبان اخرى أثقل من الموجددة حاليا .

٢ — اصلاح المنعطفات بشكل لايقل فيه نصف قطر أي منعطف عن الحدود الموضوعة للخطوط الجديدة .

٣ — اصلاح الميل الاعظمي بشكل لايتجاوزفيه الميل الاعظمي الممتد في الخطوط الجديدة التي تسير في اراض مشابهة .

٤ — تقوية الاعمال الصناعية وبصورة خاصة الجسور بشكل يتلاءم مع وزن القاطرات الحديثة التي ستستعمل في المستقبل ووزن القطارات التي ستسير على مختلف الخطوط .

٥ — تقوية طبقة البحص ( البلاست ) وزيادة عدد العوارض بشكل يسمح بتسييرالقطارات بالسرعة المطلوبة .

٦ — تعديل نظام الاشارات بشكل يتلاءم مع ازدياد عدد القطارات اليومية التي ستمر على الخطوط .

## الخلاصة :

هذه فكرة موجزة لايتسع المجال لاوسع منها . وقد قصدنا منها اظهار ميزات الخطوط الحديدية بالنسبة للطرق كما قصدنا منها اعطاء فكرة اولية عن مدى التوفير الناتج عن استعمال الخطوط الحديدية بدلا عن السيارات لنقل محاصيل الاقليم السوري الى مرفأ التصدير .

وزيادة رصيفين له فقط ، ولكن لايمكن تعريضه وتقويته الى مستوى التحميل المطلوب لمرور السيارات الثقيلة لذلك فقد اقترح خبراء العقد ( ٩٤٩ ) انشاء جسر جديد في دير الزور بدلا من تقوية الجسر الحالي ليتلاءم مع المستلزمات الاقتصادية للمنطقة بالوقت الحاضر والمستقبل ، كما واتفقوا موضعا مناسبا لهذا الجسر الجديد وحتى هذا التاريخ لم يتقرر بعد رسميا عمل الدراسة لجسر جديد في دير الزور .

### ٣ - جسر موقع تل خلف

يوجد في موقع تل خلف عبر نهر الخابور جسر من النوع الايرلندي الذي تغمره المياه يقع الجسر على بعد مئة متر من الحدود التركية السورية وتتلخص أهميته من الناحية الاقتصادية بما يلي :

أ - يربط الجسر المنطقة الغربية من نهرالخابور بالمنطقة الشرقية منه لذا فقسم من محاصيل المنطقة الشرقية تعبر هذا الجسر ولكن القسم الاكبر منها يعبر الخابور عن طريق جسر الحسكة.

ب - يربط طريق رأس العين بالرقة وغيرها من المناطق بشبكة لسيارات الركاب المدنية .

ان كون الجسر معرضا لغمره بالمياه يتسبب في قطع المواصلات مما يقلل من أهميته الحالية وكذلك وجود الجسر على مقربة جدا من الحدود التركية السورية يقلل أيضا من أهميته الاستراتيجية والاقتصادية . ويقوم الخبراء السوفييت بعمل دراسات لجسر جديد غير معرض لغمر المياه وقد صعب جدا ايجاد مكان مناسب للجسر يبعد نوعا ما عن الحدود التركية .

### ٤ - جسر موقع الشدادة

يوجد في موقع الشدادة عبر نهر الخابور جسر حديدي من مخلفات الجيش البريطاني بني في عام ١٩٤٢ لمرور سيارات عسكرية بين العراق وسوريا،طول الجسر ٤٥ مترا وعرضه ٣ أمتار ان موقع الجسر من الناحية الهيدرولوجية سيء وهناك احتمال بتصدعه وتهدمه أثناء الفيضانات المقبلة كما انه لايمكن من تمرير السيارات ذات الحمولة الثقيلة ، وان أهمية جسر الشدادة من الناحية الاقتصادية تتلخص بكونه أحد الطرق المهمة التي توصل سورية بالقطر العراقي الشقيق كما ويربط بين ضفتي نهر الخابور لنقل محاصيل هذه المناطق . وأهميته العسكرية ما بين البلاد

حركة مرور السيارات فوق الجسر نظرا لكثرتها وتقدر بحوالي مليون رأس • لذلك فقد اقترح الخبراء في دراستهم الاولية لانشاء جسر جديد عمل طريق على الجسر قليل العرض على جانب طريق السيارات الاساسي ومستقل عنه يخصص فقط للاغنام والجمال وذلك لكي لاتتعطل حركة مرور السيارات عند مرور الاغنام •

٣ – يربط منطقة الجزيرة بسائر محافظات سورية بشبكة نقليات لسيارات ركاب مدنية •

٤ – يسمح بمرور سيارات النقل التابعة لشركات البترول التي تعمل في منطقة الجزيرة والتي تحمل معدات ثقيلة جدا •

كما ولجسر الرقة أهمية عسكرية وحربية في وقت السلم والحرب •

## ٢ ـ جسر دير الزور

### لمحة عن تاريخه ووضعه الحالي واهميته الاقتصادية

بني جسر دير الزور من قبل الافرنسيين في عام ١٩٢٩ وهو من نوع الجسور المعلقة ، طول الجسر حوالي ٥٠٠ متر وعرضه ٢٥٨ سنتمتر ، لايسمح بمرور السيارات الا في اتجاه واحد نظرا لضيقه ، وجسر دير الزور زيادة على ضيقه فهو جسر خفيف جدا لايسمح بمرور الحمولات الثقيلة وكان قد اصيب بالقنابل أثناء الحرب الاخيرة وتقطعت بعض أسلاكه مما تسبب في زيادة ضعفه لمرور السيارات الثقيلة • لذلك فتضطر كل السيارات الثقيلة والعريضة عبور الفرات عن جسر الرقة مما زاد حركة المرور على هذا الجسر، والسبب في بناء الجسر على هذا الوضع الضعيف والضيق انه في العام الذي بني فيه لم يكن هناك حاجة لجسر قوي وعريض اذ ان منطقة الجزيرة لم تكن قد ازدهرت بعد وأصبحت تنتج المحصولات التي تنتجها الآن، لذلك فنرى الآن وبعد ان زادت محاصيل منطقة الجزيرة ومن المنتظر أن تتضاعف في المستقبل القريب نظرا لمشاريع الري الكبيرة المنوى تنفيذها في تلك المنطقة نرى أن وجود جسر في دير الزور قوي وعريض لايقل أهمية من الناحية الاقتصادية عن جسر الرقة فكلا الجسرين يتساعدان بتمرير محاصيل الجزيرة وربطها بشبكة لسيارات الركاب المدنية كما وتمرير سيارات النقل الضخمة التابعة لشركات البترول التي تعمل في تلك المنطقة • ويقوم خبراء العقد ( ٩٤٩ ) الخاص بدراسة الجسور الآن بعمل دراسة لاعادة انشاء جسر دير الزور • وجسر دير الزور بوضعه الحالي يمكن تقويته بصورة محدودة

# ج - مشروع الخارطة الجيولوجية

ان مشروع الخارطة الجيولوجية يعد من المشاريع الهامة ، لان الخريطة الموجودة حاليا هي من مقياس ١ على مليون ، ولا تقدم الا فكرة عامة عن التركيب الجيولوجي في الاقليم السوري ولا تبين بوضوح حدود الطبقات الظاهرة •

لذلك وجه البرنامج الانمائي اهتمامه لضرورة اعداد خريطة جيولوجية جديدة ، وسيكون مقياسها ١ على مائتي الف ، يشرف على تنفيذها الخبراء الاجانب والوطنيون ويدربون المزيد من الخبراء الوطنيين بالتدرج على الاضطلاع بالاعمال •

وسيكون مقياس الخارطة بالنسبة لبعض المناطق التي تشير أكثر من غيرها الى وجود ثروة معدنية كافية ، ١ على خمسين الف لمساحة قدرها ثلاثون الف كيلو متر مربع •

أما المغزى من اعداد هذه الخريطة فيتلخص في أنها تقدم أجل الفوائد عندما تحدد المناطق التي تشير الدراسات الى امكان تخزين البترول في باطنها ، كما تعين المناطق التي تكمن فيها الثروة المعدنية من الكروم والمانغانيز والحديد والاميانت وغيرها •

ثم انها بالاضافة الى ذلك تسدي الى الزراعة خدمات جلى عندما تشير الى صلاح التربة لهذه الزراعة أو تلك ، وقابلية نفوذ الماء الى الطبقات المشكلة لباطن الارض •

وغني عن البيان ما لاستخراج هذه الثروة الكامنة من أثر في تعزيز اقتصاديات البلاد وتسهيل انشاء الصناعات الممكنة التي تدر خير الموارد وتضاعف الدخل القومي •

العربية ظاهرة ، ويقوم الخبراء السوفييت بعمل دراسة لانشاء جسر جديد في المنطقة في موقع مناسب وبعرض وحمولة يتناسبان مع مستلزمات المنطقة في المستقبل، وقد قاربت الدراسة الاولية لذلك على الانتهاء .

### ٥ ـ جسر موقع الصور

كان قد بنى الافرنسيون في صور جسراً معلقاً من نوع جسر دير الزور ونسفه بعدها الجيش الافرنسي عند هجوم القوات البريطانية على سورية وبقيت ركائز الجسر الجانبية فقط بحالة جيدة ووقع هيكل الجسر في النهر . وأهمية الجسر من الناحية الاقتصادية والعسكرية تشابه جدا أهمية جسر الشدادة . ويقوم الخبراء الآن بعمل دراسة لاعادة بناء الجسر المتهدم حيث ان موقعه ملائم وركائزه الجانبية يمكن استعمالها ومن المنتظر أن تنتهي الدراسة الاولية لذلك تقريبا .

هذا وقد تم التعاقد مع الاتحاد السوفييتي على القيام بالدراسات التالية :

١ ـ عمل دراسة لاعادة انشاء جسر الرقة عبر نهر الفرات .

٢ ـ عمل دراسة لاعادة انشاء جسر دير الزور عبر نهر الفرات .

٣ ـ عمل دراسة لانشاء جسر جديد في موقع تل حلف عبر نهر الخابور .

٤ ـ عمل دراسة لانشاء جسر جديد في موقع الشدادي عبر نهر الخابور .

---

خارجي للنفط الخام . وقد تضمن برنامج السنوات الخمس للتنمية الصناعية في الاقليم السوري والذي أعلن عنه في تشرين الثاني ١٩٥٨ القيام باستثمار نفط آبار قره شوك ضمن حدود كمية مليوني طن في السنة ونقله ضمن خط أنابيب يمر بالقرب من حمص الى مرفأ طرطوس .

والمصدر الخارجي للنفط الخام هو نفط العراق والذي تملكه شركة نفط العراق المحدودة والذي يمر عبر اراضي الاقليم السوري بالقرب من حمص في شبكة خطوط أنابيبها من كركوك الى طرابلس وبانياس . وبموجب اتفاقيات مرور النفط المعقودة بين الحكومات السورية المتعاقبة وهذه الشركة ، فان للحكومة الحق بشراء كميات النفط الخام اللازمة لسد حاجة الاستهلاك المحلي للاقليم من مشتقات النفط الرئيسية بأسعار تقل عن الاسعار المعلنة للنفط الخام في موانئ الصب في طرابلس وبانياس بنحو ٨ بالمائة تسليم المصفاة في حمص على أن يجري دفع قيمة هذا النفط الخام المشترى بالليرات الاسترلينية القابلة للتحويل .

٣ — ويقدر الرأسمال الثابت والمتداول لتشغيل هذه المصفاة باستطاعة (٧٠٠) ألف طن بالسنة بنحو ٧٠,٦ مليون ليرة سورية . وعلى أساس استثمار المصفاة ضمن شروط تجارية تزاحمية فكلفة الانتاج السنوي تقدر بنحو (٥٢) مليون ليرة سورية وقيمته الاجمالية في السنة بنحو (٦١,٥) مليون ليرة سورية وبأخذ معادلة قيمة الانتاج السنوي على كلفته، نجد أن كل ليرة سورية ستصرف في السنة في استثمار المصفاة ستعطي (١,١٨) ليرة سورية. وبالنظر لاستيراد النفط الخام وبعض المهمات الاخرى اللازمة للتكرير بالاضافة الى تسديد قيمة اقساط وفوائد شراء المصفاة الى مؤسسة « تكنو — اكسبورت — براغ » فالزيادة المباشرة في الدخل القومي أثناء فترة الانتاج ستقتصر على قيمة التكرير وتقدر بنحو (١٣) مليون ليرة سورية . وهذا المبلغ يعادل أيضا الوفر الذي سيحصل في النقد الاجنبي . أما أثناء فترة الانشاء فالزيادة المباشرة في الدخل القومي تعادل المبالغ المصروفة محليا وتقدر بنحو (١٢) مليون ليرة سورية .

٤ — ان صناعة تكرير النفط هي جزء من صناعة النفط والتي تشتمل على الاستكشاف والتنقيب والاستخراج والتجميع والنقل والتسويق وقد تضمن برنامج السنوات الخمس للتنمية الصناعية المشار اليه أعلاه القيام بهذه العمليات وسنقتصر في هذا البحث على صناعة التكرير وسيجري عرض وتحليل المواضيع الآتية :

# د ـ المشاريع الصناعية

## ١ ـ مصفاة حمص لتكرير النفط (*)

**مقدمة :**

١ – الغاية الاساسية من هذا البحث هي عرض وتحليل بعض المقومات الاقتصادية لمشروع مصفاة حمص لتكرير النفط .

وقد بدىء بتنفيذ هذا المشروع واقامة المصفاة خلال الربع الاخير من عام ١٩٥٧ . وستكون جاهزة للعمل خلال الربع الاخير من عام ١٩٥٩ . وقد تعهدت مؤسسة تكنو اكسبورت ـ براغ القيام بانشاء هذه المصفاة بما يعادل بنحو ٥٤ مليون ليرة سورية . وهذا المشروع هو حكومي وتقوم وزارة الخزانة ـ صندوق الدين العام ـ بتمويله . وتقوم الهيئة العامة لشؤون البترول ـ الادارة التنفيذية للاقليم السوري ـ بتنفيذه وادارته . وهذه الهيئة هي مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وتابعة لوزارة الصناعة المركزية .

ويبلغ استطاعة هذه المصفاة مليون طن بالسنة وسيكفي انتاجها السنوي من مشتقات النفط الرئيسية لسد الحاجة السنوية لاستهلاك الاقليم السوري . وبالنظر لعدم امكانية التوافق المطلق بين انتاج المصفاة والاستهلاك الداخلي لمختلف مشتقات النفط الرئيسية فلا بد من استيراد بعض أصناف مشتقات النفط التي لايكفي انتاجها للاستهلاك الداخلي ، وتصدير بعض أصناف المشتقات التي تزيد عن حاجة الاستهلاك الداخلي .

٢ – وقد تم منذ عام ١٩٥٦ اكتشاف عدة آبار للنفط بالقرب من قره شوك في الشمال الشرقي من الاقليم السوري وسيجري العمل على استثمار هذا النفط بكميات تجارية . وتبعد هذه المنطقة عن موقع المصفاة مسافة ٥٠٠ كيلو متر تقريبا ، والى أن يتم استخراج هذا النفط بكميات تجارية ونقله الى موقع المصفاة في حمص ستعتمد المصفاة في تشغيلها على مصدر

---

(*) قام باعداد هذه الدراسة الدكتور عدنان القتابي رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية .

هذه الدوافع يمكن ادراك السبب في تضاعف طاقة التكرير في دول اوروبا الغربيــة ، وهي غير منتجة للنفط ، ثمان مرات في الفترة بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٥٦ في حين لم تزد طاقة التكرير في الولايات المتحدة في نفس المدة الا ضعف ما كانت عليه .

## مصفاة لتكرير النفط في الاقليم السوري

٦ — ان الاقليم السوري غير منتج للنفط في الوقت الحاضر وقد بلغ معدل استهلاكه لمشتقات النفط الرئيسية منذ أمد قريب الحد الذي يتيح اقامة مصفاة تكرير ذات استطاعة انتاجية كافية يبرر استثمارها على أساس اقتصادي سليم . فاستهلاك الاقليم السوري لمشتقات النفط الرئيسية تضاعف نحو ( ١٥ ) مرة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٨ — ١٩٥٨ . واستهلاك الاقليم لهذه المشتقات يقدر بحوالي ٨٠٠ الف طن لعام ١٩٦٠ ومعدل نسبة الزيادة السنوية في هذا الاستهلاك تقدر بنحو ١٥٪ . والوضع الجغرافي للاقليم السوري يسهل له أمر الحصول على النفط الخام الذي سيلزم لتشغيل المصفاة وذلك من شبكة خطوط الانابيب التي تنقل نفط العربية السعودية ونفط العراق من اراضي المملكة العربية السعودية ومن أراضي الجمهورية العراقية عبر اراضي الاقليم السوري الى مرافىء الصب في بانياس وطرابلس وصيداء والاستطاعة السنوية في الوقت الحاضر لهذه الخطوط تبلغ نحو ٤٥ مليون طن من النفط الخام . وقد بدىء بتشغيل أول خط منذ عام ١٩٣٤ .

ان أمر الحصول على النفط الخام لتكريره في الاقليم السوري هو أسهل من أمر الحصول لى مشتقات النفط من خارجه وذلك بالنظر لتحكم الاقليم النسبي في مرور النفط عبر أراضيه. فخطوط أنابيب النفط المارة عبر اراضي الاقليم هي بمثابة عنق الزجاجة لانتاج شركة نفط العراق المحدودة من آبار نفط العراق الشمالية في الموصل وكركوك . وقــد مرت بالاقليم السوري فترات متعددة من تاريخه الحديث استعمل التحكم في مصادر تموينه بمشتقات النفط للضغط طيه سياسيا واقتصاديا وسيبقى الاقليم السوري معتمدا على مصدر خارجي للنفط الخام وذلك لى أن يتم استخراج النفط السوري بكميات تجارية ونقله الى طرطوس عن طريق حمص . ومن المنتظر أن يتم ذلك خلال السنين القليلة القادمة .

١ - التطور الذي رافق تنفيذ مشروع المصفاة .

٢ - انتاج المصفاة واستهلاك الاقليم السوري لمشتقات النفط الرئيسية .

٣ - مصادر النفط الخام .

٤ - كلفة الانشاء والانتاج وقيمته .

٥ - مشاريع النفط الاخرى .

### اولا - التطور الذي رافق تنفيذ مشروع المصفاة

**الصفة العامة لصناعة تكرير النفط**

٥ - تعتبر صناعة تكرير النفط من الصناعات الاساسية في معظم الدول وكلما تقدمت هذه الدول اقتصاديا كلما زادت نسبة اعتمادها على مشتقات النفط التي تكاد تكون المصدر الرئيسي لمعظم قوى الطاقة . واقامة وتنمية صناعة تكرير النفط في أي بلد مما يساهم في تطور الصناعة فيه . فحاجة هذه الصناعة الى الكثير من الخدمات المحلية يؤدي الى نشوء صناعات كثيرة جديدة أو توسيع الصناعات القائمة اذا كان البلد على حظ من التقدم .

كما ان منتجات التكرير الثانوية التي يمكن الافادة منها كمواد أساسية في صناعات أخرى خصوصا صناعة الكيماويات تؤدي الى نشوء وتقوية هذه الصناعات وهذا يتيح الفرصة لاستثمار رؤوس الاموال المحلية اذا كانت كافية أو في اجتذاب رؤوس الاموال من مصدر خارجي لتوظيفها في هذه الصناعات المثمرة . والرقي الفني الذي تمتاز به صناعة التكرير والصناعات المتممة لها يتيح الفرصة لاستيعاب عدد كبير من العمال وتدريبهم وهذا يساهم في زيادة نسبة الاستخدام العام وفي رفع مستوى أجور العمال . وللاستفادة من هذه المزايا الاقتصادية التي تساهم في رفع مستوى الدخل القومي ومستوى المعيشة تتجه معظم الدول غير المنتجة للنفط ، أو التي لايكاد يكفي انتاجها الا الى سد قسم ضئيل من حاجاتها لمشتقات النفط ، الى اقامة وتنمية صناعة تكرير النفط في أراضيها واستيراد المادة الارخص ثمنا وهي النفط الخام ، هذا بالرغم من ان اقامة معامل التكرير على مقربة من حقول النفط في البلاد المنتجة له يوفر الحاجة الى نقل كميات اضافية من النفط الخام توازي نحو ١٠٪ من الكميات المطلوبة فعلا للتكرير وذلك لتغطية نفقات نقل ووقود المعامل وكميات ضياع النفط أثناء عمليات التكرير . وفي ضوء

وفي ١٥ تموز ١٩٥٧ صدر المرسوم ١٨٨٥ المتضمن السماح لمديرية صندوق الدين العام ( وزارة المالية ) بأن تصدر أسناد دين عام لتأمين الاموال اللازمة لمؤسسة النفط السورية وبأن تكون آجال السندات لثلاثة أشهر وستة أشهر وتسعة أشهر وسنة وسنتين وثلاث سنوات بفائدة بالمعدلات السنوية بين ١,٥٪ و ٤٪ وبأن تتمتع الاسناد الصادرة وفوائدها بالاعفاءات من جميع الضرائب والرسوم •

١٥ — في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ صدر القانون ٤٦٥ المتضمن تعديل بعض مواد القانون ٢٠٠ الذي صدر في ٤ آذار ١٩٥٦ المتضمن احداث مؤسسة النفط السورية • وبموجب القانون ٤٦٥ أجيز للمؤسسة القيام بانشاء المستودعات اللازمة لتخزين منتجات النفط وبادارة مستودعات الزيوت التي تملكها مؤسسة النفط أو المنقولة اليها وبأن تنقل اليها ملكية مستودعات الزيوت المنشأة في اللاذقية والتي تحت الانشاء في مختلف البلديات • وبأن تحل مؤسسة النفط محل الحكومة ( وزارتي الداخلية والاشغال العامة والمواصلات ) في العقود المتعلقة بهذا الشأن •

١٦ — والى أن تؤسس مؤسسة النفط فقد كلفت مؤسسة الانماء الاقتصادي القيام بادارة أعمال هذه المؤسسة وبأن تقوم بجميع التزاماتها ومطاليبها وتمارس جميع الصلاحيات الواردة في القانون رقم ٢٠٠ الذي صدر في ٤ آذار ١٩٥٦ • في ١٥ حزيران ١٩٥٨ صدر القرار الجمهوري المتضمن نظام محاسبة مؤسسة الانماء الاقتصادي في الاقليم السوري وبموجبه نقلت اعتمادات مؤسسة النفط السورية بعد قطع حساباتها السابقة من شعبة الموازنة الاستثنائية في مديرية الخزينة المركزية الى دائرة المحاسبة العامة في مؤسسة الانماء الاقتصادي • وفي ١٨ آب ١٩٥٨ صدر قرار بقانون رقم ٩٧٩ المتضمن النظام الداخلي الموقت لمؤسسة النفط السورية وبموجبه يتكون الملاك الموقت من ثلاثة دوائر هي الدائرة الفنية والدائرة المالية والدائرة الادارية •

**برنامج الانماء الاقتصادي ١٩٥٨ — ١٩٦٨**

١٧ — في ١١ ايلول ١٩٥٨ أصدر رئيس الجمهورية العربية المتحدة قراراً بقانون رقم ( ١٣٣ ) يتضمن برنامج الانماء الاقتصادي في الاقليم السوري للسنين العشر ١٩٥٨ — ١٩٦٨ • وقد أدخل مشروع المصفاة وملحقاتها ضمن هذا البرنامج • وقد خصص اعتماد لها ضمن هذه المدة بمبلغ (٧٠) مليون ليرة سورية يتناول اقامة المصفاة ومستودعاتها ورأس المال المتداول في الاستثمار وينتهي العمل من هذا الاعتماد في السنة المالية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ • وقد قدرت الواردات المبدئية

## التطور الذي رافق تنفيذ مشروع المصفاة

٧ — ان فكرة اقامة مصفاة لتكرير النفط في الاقليم السوري لسد حاجة استهلاكه من منتجات النفط ليست بالجديدة • ومنذ أمد بعيد كانت الحكومات المتعاقبة على الحكم في سورية مصممة على اقامة مصفاة • وقد قامت هذه الحكومات بعدة محاولات لتحقيق هذه الفكرة • وفي عام ١٩٥٧ تكللت هذه المحاولات بالنجاح وفي نفس العام بدىء باقامة المصفاة بالقرب من حمص • وفيما يلي عرض موجز للتطور الذي رافق تنفيذ مشروع المصفاة •

## الموازنة الاستثنائية للتنمية الاقتصادية

٨ — في ٢٩ آب ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١١٦ المتضمن الموازنة الاستثنائية للتنمية الاقتصادية بمبلغ ٦٦٥ مليون ليرة سورية تنفق خلال سبع سنوات ١٩٥٥ — ١٩٦١ وقد نص هذا القانون على أن تحدث بقانون خاص مؤسسة مهمتها تأسيس واستثمار مصفاة للنفط • وقد خصص لهذه الغاية اعتماد بمبلغ ٨٠ مليون ليرة سورية • على ان يجري تمويل ذلك من صندوق الدين العام الذي سيحدث • وفي ١٣/٧/١٩٥٥ صدر القانون رقم ( ٨٩ ) المتضمن احداث مديرية صندوق الدين العام •

## مؤسسة النفط السورية

٩ — في ١٤ آذار ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٠٠ المتضمن احداث مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي اطلق عليها اسم مؤسسة النفط السورية، وتتضمن أعمال هذه المؤسسة:

١ — تأسيس وانشاء واستثمار مصفاة للنفط في سوريا وتوزيع منتجاتها والقيام بكل الاعمال اللازمة لهذا الغرض •

٢ — استيراد أنواع الزيوت حين اللزوم واستعمال مستودعات الزيوت المنشأة في اللاذقية •

٣ — بيع وتوزيع المنتجات المصفاة أو المستوردة في داخل البلاد أو خارجها •

على أن ترتبط هذه المؤسسة خلال فترة التأسيس والانشاء بوزارة الاشغال العامة ، أما في دور الاستثمار فترتبط بوزارة الاقتصاد الوطني •

استطاعتها بمقدار عشرين بالمائة بقيمة ٥,٤٢ مليون ليرة سورية وتبلغ النفقات المحلية منها بحوالي (٨) ملايين قيمة مباني والرصيد اجور نقل وتركيب وتجهيز المصفاة بالاضافة الى مبلغ (١٣٥) الف ليرة سورية قيمة أراضي ، يقع تقديمها على عاتق الحكومة .

وقد دفعت الحكومة مبلغ عشرة بالمائة من قيمة العقد بعد اجراء التوقيع على الاتفاقية وخمسة عشر بالمائة من القيمة فتحت الحكومة به اعتماداً مستندياً تسدد قيمته أثناء فترة الانشاء. ورصيد القيمة البالغ ٧٥ بالمائة سيدفع ١٠ بالمائة من القيمة عند استلام المصفاة جاهزة خلال النصف الثاني لعام ١٩٥٩ والمبالغ المتبقية من قيمة العقد ستدفع على سبعة أقساط سنوية كل قسط من الستة الاولى ١٠٪ عشرة بالمائة من قيمة العقد والاخير ٥٪ خمسة بالمائة وذلك ابتداء من ٣٠ حزيران ١٩٦٠ وتدفع على هذه الاقساط فائدة قدرها ٣٪ بالمائة وذلك ابتداء من تاريخ تسليم المصفاة . وتدفع هذه الفائدة مع الاقساط بالليرات الاسترلينية القابلة للتحويل . واذا تأخرت الحكومة عن دفع هذه الاقساط حين استحقاقها فستكون الحكومة ملزمة بزيادة معدل الفائدة بمقدار خمسين بالمائة عن المبالغ المتأخر دفعها وعن مدة التأخير . وقد تعهدت الحكومة بدفع فرق اثمان الليرات الاسترلينية فيما اذا طرأ أي هبوط على قيمتها بالنسبة لسعر الدولار الاميركي .

١١ – بموجب هذا العقد فقد أعفيت مؤسسة تكنو اكسبورت من دفع جميع الرسوم الجمركية والمالية والبلدية عن التجهيزات والادوات وسائر المواد المستوردة بالاضافة الى اعفائها من دفع جميع الضرائب الاخرى كضريبة المهن والحرف الصناعية والتجارية وضريبة الرواتب والاجور المترتبة على العمال والمستخدمين الاجانب وضريبة التمتع ورسوم المرفأ . ويشمل الاعفاء أيضا الرسوم المالية على الاسمنت المستعمل في انشاء أبنية المصفاة .

١٢ – وقد تعهدت المؤسسة باستخدام المهندسين والموظفين السوريين الى جانب مستخدميها وموظفيها . ومبلغ مدة الضمان سنة واحدة اعتبارا من تاريخ وضع المصفاة موضع التشغيل المستمر . وخلال هذه المدة يقع على عاتق المؤسسة تأمين المهندسين الاختصاصيين لاسداء المشورة وصيانة الاشغال . وقد بدىء العمل باقامة المصفاة في حمص في شهر ايلول ١٩٥٧ . ومن المنتظر ان يجري تسليمها جاهزة للتشغيل خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٩

١٣ – وفي أوائل عام ١٩٥٩ سيجري اضافة أجهزة جديدة الى المصفاة لانتاج غاز البوتان والبروبان

ويستعمل الاول للاغراض المنزلية والثاني للاغراض الصناعية ويمكن مزج هذين الغازين واستعمال المزيج للاغراض المنزلية وتقدر تكاليف اقامة وتقديم هذه الاجهزة بحوالي ٦٠٠ ألف ليرة سورية منها حوالي ١٥٠ الف ليرة سورية نفقات محلية ، وتشتمل على اجور تركيب واراضي وأبنية وستقوم مؤسسة تكنو اكسبورت التشيكوسلوفاكية بتقديم واقامة هذه الاجهزة .

١٤ — في ٢٩ نيسان ١٩٥٧ جرى توقيع عقد بين مديرية صندوق الدين العام ( وزارة المالية ) وبين مؤسسة النفط السورية ( وزارة الاشغال العامة والمواصلات ) يتضمن منح الاخيرة قرضا بمبلغ ( ٣٠ ) مليون ليرة سورية لتأمين نفقات انشاء ومباشرة الاستثمار في المصفاة . وفي ٢٩ نيسان ١٩٥٧ أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٤٧٤ المتضمن المصادقة على هذا العقد . ويوضع مبلغ ( ٣٠ ) مليون ليرة سورية تدريجيا تحت تصرف المؤسسة وفقا لحاجتها لتأمين التزاماتها المالية المنصوص عنها في العقد الذي جرى توقيعه بين وزارة الاشغال العامة والمواصلات وبين مؤسسة « تكنو اكسبورت » ـ براغ ولشراء الاراضي ولتأمين سائر النفقات المتعلقة بالتأسيس والاستثمار . على أن يخضع هذا المبلغ لفائدة قدرها ٣٪ اعتبارا من تاريخ السحب الفعلي وعلى أن يسدد هذا المبلغ مع فوائده بعد المباشرة في الاستثمار . وخلال مدة لاتتجاوز الخمس عشرة سنة . ويجب على المؤسسة أن تخصص نتائج الاستثمار وأموالها الاحتياطية وأموال الاستهلاك للغايات التالية :

١ — لدفع فوائد القرض المستحقة .

٢ — لتأدية أقساط شراء المصفاة .

٣ — لتأدية أقساط القرض .

على أن تكون واردات المؤسسة وأموالها المنقولة وغير المنقولة ضمانا لتسديد أقساط القرض وفوائده .

وريثما يتم تأسيس مؤسسة النفط السورية وتنظيم حساباتها تقوم موقتا شعبة نفقات الموازنة الاستثنائية في الخزينة المركزية بتقديم المستندات الى مديرية صندوق الدين العام لصرف مبالغ القرض .

السنوية لهذا المشروع بمبلغ (٢٥) مليون ليرة سورية ابتداء من السنة المالية ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ ومجموع الواردات ضمن فترة العشر سنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ الى ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ قدرت بمبلغ ٢٠٠ مليون ليرة سورية •

### الهيئة العامة لشؤون البترول

١٨ – في٢٨ايلول١٩٥٨ صدر قرار بالقانون رقم ١٦٧ يتضمن انشاء هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة تسمى الهيئة العامة لشؤون البترول وتعتبر من المؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ويكون مركزها مدينة القاهرة • وتختص باقتراح التخطيط العام للسياسة البترولية في الاقليمين المصري والسوري بما يكفل تنمية الثروة البترولية وحسن ادارتها واستثمارها في مراحلها المختلفة •

١٩ – وتقوم بتنفيذهذه السياسة ادارةتنفيذية في الاقليم المصري وادارة تنفيذية في الاقليم السوري •

وتتضمن أعمال الهيئة العامة ما يلي :

١ – تنفيذ وادارة كافة المنشآت العامة البترولية ووضع التخطيط العام لتأسيس المنشآت البترولية في جميع أنحاء الجمهورية بكافة انواعها •

٢ – القيام بالدراسات والابحاث المتعلقة بالشؤون البترولية والقيام بعمليات البحث عن المواد البترولية وانتاجها وتكريرها وشرائها وبيعها ونقلها وتوزيعها ، وشراء وادماج والحاق الهيئات العامةوالخاصة التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها وعقد قروض في الحدود والاوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية بالاضافة الى استيراد كافة احتياجات البلاد من البترول الخام ومنتجاته وتصدير الفائض من البترول الخام ومشتقاته ووضع مواصفات المنتجات البترولية المحلية والمستوردة والاشتراك مع الجهات المختصة في تحديد أسعار المواد البترولية •

٣ ــ ابداء الرأي مقدما في تراخيص البحث عن البترول واستغلاله وابداء الرأي فياتفاقات مرور أنابيب البترول عبر أراضي الجمهورية والمساهمة بالمفاوضات المتعلقة بوضع هذه الاتفاقات أو بتعديلها وكذلك ابداء الرأي في التراخيص المتعلقة بخطوط الانابيب وبالمنشآت البترولية في أراضي الجمهورية بالاضافة الى الاشراف على النشاط الفني لشركات البترولفي

ويتولى ادارة هذه المؤسسة مجلس ادارة أعطى صلاحيات واسعة ومرنة • وأعمال هذه المؤسسة غير مقيدة بالانظمة الادارية والمالية العادية التي تخضع لها بقية الدوائر الحكومية • وقد حدد رأسمال المؤسسة بمبلغ ثمانين مليون ليرة سورية ويعطى لها على سبيل القرض المعد للوفاء تدريجيا خلال مدة لاتتجاوز الخمس عشر سنة اعتبارا من تاريخ بدء الاستثمار وذلك بموجب عقود تجريها وزارة المالية ( صندوق الدين العام ) مع المؤسسة • وتحدد أسعار المنتجات المصفاة بشكل يؤمن تغطية نفقات الاستثمار والاستهلاك واحتياطي التجديد، ويؤمن تسديد الاعباء المالية من فوائد وخلافه خلال مدة لاتتجاوز الخمس عشرة سنة اعتبارا من تاريخ بدء الاستثمار • وسمح للحكومة بأن تتعاقد لحساب المؤسسة على شراء مصفاة لتكرير النفط وتركيبها دون التقيد بأحكام قانون المحاسبة العامة وتعليمات المناقصات على ان تقترن العقود المبرمة لهذه الغاية بتصديق مجلس الوزراء • في ١٥ نيسان ١٩٥٦ صدر المرسوم رقم ١٥٤٥ المتضمن السماح لوزارة الاشغال العامة والمواصلات بتمثيل الحكومة بأن تتعاقد لحساب مؤسسة النفط على شراء مصفاة للنفط على أن تقترن العقود المبرمة من قبل الوزارة لهذه الغاية بتصديق مجلس الوزراء •

وفي ١٤ تشرين الاول ١٩٥٦ جرى عقد بين وزارة الاشغال العامة والمواصلات ووزارة المالية ( صندوق الدين العام ) منحت بموجبه مؤسسة النفط السورية قرضا بمبلغ ١٠٠ الف ليرة سورية لتأمين النفقات الضرورية لدراسة انشاء مصفاة لتكرير النفط •

**التعاقد مع مؤسسة « تكنو اكسبورت » ـ براغ :**

١٠ ـ بعد الاعلان عن مناقصة عالمية وفي ١٦ آذار ١٩٥٧ تم التعاقد بين وزير الاشغال العامة والمواصلات ومؤسسة تكنو اكسبورت ـ براغ ، على أن تقوم الاخيرة بتقديم واقامة مصفاة لتكرير النفط بالقرب من مدينة حمص • وفي ١٦ آذار ١٩٥٧ ، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٣٤٥ المتضمن تصديق هذا التعاقد •

بموجب هذا العقد فقد قبلت مؤسسة تكنو اكسبورت بتقديم واقامة مصفاة كاملة لتكرير النفط وانتاج مشتقاته الرئيسية وهي البنزين والكيروسين والكاز اويل والفيول أويل والاسفلت والغاز باستطاعة سنوية قدرها مليون طن يمكن تشغيلها بثلاثة ارباع استطاعة ويمكن زيادة

ضريبة دخل أرباح المهن التجارية والصناعيةوضريبة ريع العقارات على ممتلكاتها ورسوم
لوابع في علاقاتها مع الهيئات العامة .

وقد نص هذا القانون على أن تحل الهيئة العامة المنشأة بهـذا القرار محل الهيئة العامة
ؤون البترول السابق انشاؤها بالقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ ومؤسسة النفط السورية
سادر بها القانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٦ وذلك فيما لها من اختصاصات ومن حقوق وما عليها
التزامات ، ومحل مختلف الادارات العامة والمصالحوالهيئاتالتي كانت تمارس اختصاصات
خل في اختصاص هذه الهيئة .

في ٧/٢/١٩٥٩ صدر قرار بقانون رقم ٤٤ يتضمن في المادة الخامسة منه بأن يعهد الى
ئة العامة لشؤون البترول بدراسة وتنفيذ مشاريع الانماء الاقتصادي المقررة والتي تتعلق
صفاة حمص بالاضافة الى التنقيب عن البترول .

مرحلتي البحث والاستغلال وتوجيهه بما يتفق وصيانة الثروة البترولية وكذلك دراسة وتوجيه ومراقبة نشاط شركات البترول في ميادين التكرير والتخزين والتوزيع ضمان تنفيذ السياسة البترولية بما فيه الحق بمراجعة حسابات شركات البترول بما يكفل حفظ حق الدولة من مستحقاتها على هذه الشركات •

٢٠ — وأعمال الهيئة تدار من قبل مجلس ادارة مؤلف من ٩ — ١٣ عضوا يصدر بتعيينهم وتحديد مدة عضويتهم ومكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية • وقد أعطي هذا المجلس صلاحيات واسعة في تصريف أمور الهيئة ووضع السياسة التي تسير عليها دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية بالاضافة الى الاشراف على كل من الادارتين التنفيذيتين للهيئة في الاقليمين المصري والسوري •

٢١ — وتقتصر علاقة وزارة الصناعة على رفع قرارات مجلس الادارة الى وزير الصناعة لاعتمادها خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها فاذا اعترض عليها أعيد عرضها على مجلس الادارة وفي هذه الحالة لا تنفذ الا اذا وافق عليها مجلس الادارة بأغلبية ثلثي الاعضاء ويعتبر مضي سبعة أيام على رفع القرارات الى وزير الصناعة دون اعتراض بمثابة تصديق عليها •

٢٢ — وقد نص هذا القانون على أن يكون لكل ادارة تنفيذية ميزانية منفصلة داخليا ، وبأن يكون للهيئة العامة ميزانية مستقلة تجمع ميزانيتي الادارتين التنفيذيتين بالاضافة الى ميزانية الهيئة العامة نفسها ، على أن تلحق ميزانية الهيئة بالميزانية العامة للدولة وتوضع طبقا للقواعد المتبعة في المستودعات التجارية على أن يجوز أن يوضع للهيئة أو للادارة التنفيذية ميزانية انشائية لمدة اكثر من سنة بقرار من الجهة المختصة الادارية ، على أن تقوم كل من الهيئة والادارتين التنفيذيتين بتأدية جميع الضرائب والرسوم والعوائد والالتزامات الى الجهات صاحبة الاستحقاق وعلى أن تؤدي كل ادارة تنفيذية فائض أرباحها بعد تكوين الاحتياطي القانوني من المؤسسات التي تنول بموجب تشريع خاص بذلك وبأن تنقل الى الادارة الفرعية بكل اقليم الموجودات والمطلوبات والحقوق والالتزامات الخاصة بالمنشآت البترولية بأنواعها وآليات التنقيب عن البترول الحكومية والمؤسسات العامة التي تعين بقرار من رئيس الجمهورية • وبأن تستفيد الهيئة على وجه التخصيص من الاعفاءات المالية الآتية :

## ثانياً – انتاج المصافة واستهلاك الاقليم السوري
## لمشتقات النفط الرئيسية

توجد عدة عوامل تقرر سعة مصفاة ما غايتها الاساسية تأمين الاستهلاك الداخلي لبلد ما من مختلف مشتقات النفط الرئيسية ومن أهم هذه العوامل هي التوافق بين الانتاج والاستهلاك . وفيما يلي عرض موجز لمدى التوافق بين انتاج مصفاة حمص لمختلف منتجات النفط الرئيسية واستهلاكها في الاقليم السوري . وتجدر الاشارة من الآن الى عدم امكانية التوافق المطلق في أي بلد من البلدان بين انتاج مشتقات النفط الرئيسية واستهلاكها في هذا البلد ولكن يمكن الى حد ما التقرب من هذا التوافق المطلق . فالعوامل الاساسية المحددة التي تسيطر على انتاج مختلف مشتقات النفط الرئيسية تختلف في طبيعتها عن العوامل المحددة التي تسيطر على شكل الاستهلاك لهذه المشتقات .

### الانتاج

من أهم العوامل الاساسية المحددة التي تسيطر على انتاج مختلف مشتقات النفط هو التركيب الكيماوي للنفط الخام والنسبة المئوية لكل من مشتقات النفط الرئيسية التي يمكن الحصول عليها من هذا الخام . وهذه النسبة تختلف جزئيا من نوع لآخر وذلك بحسب طريقة التكرير . ففي حالة التقطير المباشر فالتركيب الكيماوي للنفط الخام هو العامل الاساسي المحدد . ففي هذه الطريقة يجرى الفصل بين مختلف المركبات النفطية الرئيسية بواسطة التسخين . أما في حالة التقطير غير المباشر فهناك عاملان أساسيان محددان وهما التركيب الكيماوي للنفط وأجهزة التقطير . ففي هذه الطريقة يعمد الى فصم جزئيات النفط والحصول على مختلف نسب مشتقات النفط المراد انتاجها .

وبالنظر الى ارتفاع نسبة الطلب في الاقليم السوري على مشتقات النفط الثقيلة كالكاز أويل والفيول أويل والتي يمكن الحصول على كميات كبيرة نسبيا منها في طريقة التقطير المباشر بالاضافة الى قلة تكاليف الانشاء في هذه الطريقة والتي تقدر بمبلغ يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ ليرة سورية عن كل طن من الطاقة مقابل تكاليف انشاء تتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ ل.س للطن في المصفاة

ان اقامة المصفاة في الاقليم السوري أعطيت أولوية مطلقة على المشاريع الصناعية الحكومية الاخرى وذلك لعوامل مختلفة . فبالاضافة الى الصفة العامة التي تتمتع بها صناعة تكرير النفط والتي أشير اليها آنفا ، فالاقليم السوري يعتمد في الدرجة الاولى في توليد الطاقة على مشتقات النفط وذلك بالنظر لافتقاره النسبي لموارد الطاقة الاخرى . وتأمين مورد محلي كاف وآني ودائم لمشتقات النفط وبأسعار مناسبة لسد حاجة الاستهلاك في حالتي السلم والحرب هو من الاهمية بمكان . وقد تبنت الحكومة القيام بتنفيذ مشروع المصفاة لاسباب متعددة منها تردد القطاع الخاص عن القيام بمثل هذه المشاريع لامور شتى منها ضخامة الرأسمال الثابت والمتداول في مثل هذه المشاريع وتعدد وشدة المراقبة الحكومية على مصدر واتتاج ونقل وتوزيع مشتقات النفط وذلك بالنظر للصفة العامة والاستراتيجية التي تتمتع بها صناعة تكرير النفط . هذا بالاضافة الى الصفة الدولية الاحتكارية الخاصة بصناعة النفط في جميع مراحلها المختلفة من تنقيب واستخراج ونقل وتكرير وتسويق .

ففي خلال السنين القادمة والى أن يتم استخراج النفط في الاقليم السوري بكميات تجارية ستعتمد المصفاة في تشغيلها على نفط العراق والذي تملكه شركة نفط العراق المحدودة . فتأمين أحوال ملائمة تخضع لها شروط تقديم كميات النفط الخام التي ستلزم للمصفاة يتطلب الدخول في مفاوضات على صعيد الدولة مع هذه الشركة . وهذه الشركة وغيرها بالاضافة الى اعتمادها على الحكومات الاجنبية التي تملك حصة كبيرة في ملكيتها تحاول اقحام بعض الحكومات العربية المنتجة للنفط والتي تتقاسم معها أرباح أعمالها في أراضيها ، لتأييدها فيما يسمى المحافظة على المصالح المشتركة . كذلك فتسويق الفائض من منتجات النفط عن الاستهلاك الداخلي في أسواق آخرى بعضها تحت رقابة شركات النفط العالمية ذات الصفة الاحتكارية يتطلب جهودا وتضحيات قد يعجز عن القيام بها الافراد أو هم في غنى عنها .

وتجدر الاشارة بأن القطاع الخاص بصورة عامة خاضع لتوجيه الدولة . فلا يوجد شيء بمعنى الكلمة اسمه القطاع الخاص الحر . فالقطاع الخاص يعمل تحت ظروف خلقت من قبل الدولة ، فبغض النظر عن الحماية العامة التي تؤمنها الدولة للقطاع الخاص عن طريق حفظ النظام وتنفيذ القانون والعقود توجد عدة طرق يستفيد منها القطاع الخاص من مؤازرة الدولة بواسطة التشريعات التي تحمي الانتاج من المضاربة الاجنبية . وكل هذه المساعدات يتحملها المجتمع كوحدة تامة . وبالنظر للصفة الخاصة التي تتمتع بها صناعة تكرير النفط ففائدتها في تنمية الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة هي نفسها سواء انشئت وأشرف عليها من قبل الدولة أم من قبل الافراد .

بجميع مراكز الاستهلاك الرئيسية لمنتجات المصفاة . والوضع الجغرافي والطبوغرافي لهذه المنطقة يجعل امكانية توسيع المصفاة في المستقبل القريب ممكنا بالاضافة الى امكانية اقامة مراكز الصناعات المتممة بالقرب من المصفاة .

(٥) وجود حمص في منطقة متوسطة من الاقليم بالنسبة للأسواق الرئيسية لتصريف منتجات المصفاة ، فهي تبعد عن دمشق حوالي ١٥٠ كم وعن حلب نفس المسافة تقريبا . فاستهلاك المنطقة الجنوبية وتشمل محافظة دمشق والسويداء ودرعا يبلغ حوالي ٣٩ ٪ من مجموع استهلاك منتجات النفط الرئيسية وهي البنزين والكيروسين والكاز أويل والفيول أويل والمنطقة الوسطى وتشمل محافظة حمص حماه واللاذقية يبلغ حوالي ٢٠ ٪ والمنطقة الشمالية وتشمل محافظات حلب ودير الزور والحسكة يبلغ ٤١ ٪ . ومن المنتظر ان تتغير نسبة توزيع منتجات النفط بين مختلف المناطق لصالح المنطقة الوسطى وذلك بالنظر الى الاتجاه العام بجعل هذه المنطقة مركز الصناعات في المستقبل القريب .

والجدول رقم ( ٦ ) يبين توزيع مشتقات النفط الرئيسية بين مختلف محافظات ومناطق الاقليم السوري خلال عام ١٩٥٧

### سعة المصفاة :

كان هناك احتمالان بالنسبة لسعة المصفاة ، الاول هو انشاؤها بسعة (٧٥٠,٠٠٠) طن وتوسيعها في المستقبل حسب الحاجة ، والثاني هو انشاؤها بسعة مليون طن دون الحاجة الى توسيعها في المستقبل القريب . وقد تقرر الأخذ بالاحتمال الثاني أي انشاء مصفاة باستطاعة مليون طن بالسنة مع امكان زيادتها بمقدار ٣٠ ٪ عند الحاجة وذلك لاسباب عديدة أهمها :

(١) الازدياد المضطرد في استهلاك منتجات النفط والذي قد يزيد عن مليون طن في عام ١٩٦٢ . وسيأتي بيان ذلك فيما بعد .

(٢) قلة الفرق في التكاليف الاولية للانشاء والتشغيل بين مصفاة استطاعتها $\frac{٣}{٤}$ مليون ومصفاة استطاعتها مليون طن .

(٣) امكانية تشغيل المصفاة بثلاثة أرباع استطاعة .

للتكرير مزودة على قياس كامل بوسائل الفصم والوسائل الاخرى فقد انشئت مصفاة حمص على أساس طريقة التقطير المباشر .

**موقع المصفاة :**

ان العامل الاساسي الذي يقرر موقع مصنع ما ، هو التوافق النسبي بين أمكنة موارد عوامل الانتاج الاساسية وبين أسواق التصريف الرئيسية . ولقد اختير موقع المصفاة بالقرب من حمص وذلك لاسباب متعددة أهمها :

(١) قربها من شبكة خطوط أنابيب شركة نفط العراق المحدودة المتجهة من كركوك من العراق عبر الاراضي السورية الى مرافىء الصب في طرابلس وبانياس ويبلغ عدد هذه الخطوط ثلاثة الاول يتجه الى بانياس بقطر ٣٠ — ٣٢ انشا واستطاعة سنوية قدرها ١٧,٥ مليون طن . والثاني والثالث ويتجهان الى طرابلس بقطر ١٢ انشا و ١٦ انشا وباستطاعة سنوية كلية قدرها ٧,٥ مليون طن ، ويبلغ طول كل خط حوالي ٧٠٠ كم . والى أن يتم استخراج النفط في الاقليم السوري ستعتمد المصفاة على هذه الخطوط للحصول على مصدر النفط الخام اللازمة لتشغيل المصفاة . ومن المنتظر أن يمر خط الانابيب لنقل النفط السوري المرتقب استخراجه من آبار قره تشوك الى مرفأ طرطوس عن طريق حمص .

(٢) قربها من مورد المياه بكميات وافرة وهي نهر العاصي وبحيرة قطينة اذ انه من المعروف ان عمليات التقطير والتكرير تحتاج عادة الى كميات وافرة من المياه لتبريد وتكثيف الابخرة النفطية عندما تطلق في درجات الحرارة العالية وفائض هذه المياه وقد يتلوث يمكن استعمال قسم كبير منه في مصنع السماد الآزوتي المزمع انشاؤه بالقرب من المصفاة . وقد اقترح حفر قناة طولها حوالي الخمس كم لاجل توصيل المياه لموقع المصفاة .

(٣) قرب موقع المصفاة من حمص يجعلها في موضع قريب من مصادر اليد العاملة الوافرة بجميع أنواعها الفنية وخلافها . فبالاضافة الى ذلك يوجد توفير كبير في التكاليف اللازمة لانشاء مدينة لسكن العمال والموظفين وانشاء المرافق العامة الضرورية لهم من مدارس ومستشفيات وأماكن عبادة وأسواق وادارات حكومية وخلافها .

(٤) وجود شبكة مواصلات حديدية واسفلتية تربطها بجميع أنحاء الاقليم تسهل اتصالها

**التركيب الكيمياني للنفط الخام :**

النفط الخام المعد للتكرير في مصفاة حمص خلال السنين القليلة القادمة هو النفط العراقي ويعتبر من النوع الشمعي المتوسط الكثافة ٣٦,٩٠ درجة ، وهذا النوع يحتوي على كميات قليلة نسبيا من المواد السهلة الطيران كالبنزين والنافتا • وكميات كبيرة نسبيا حوالي ٦٠٪ من المواد الثقيلة كالغاز اويل والفيول أويل •

وتركيب هذا الخام يناسب حاجات البلاد الى الفيول أويل والغاز أويل اللذين يستهلكان بكميات أكثر من البنزين والكاز لكونهما القوة المحركة في الصناعة والزراعة • والجدول رقم ( ٢ ) يبين النسبة المئوية لانتاج المشتقات من النفط الخام العراقي •

وقد بني هذا الجدول على أساس التجارب التي أجريت على الخام المشار اليه آنفا •

**الاجهزة الفنية للمصفاة :**

تتكون المصفاة من الاجهزة الاساسية للعمليات التالية :

**١ – التقطير تحت الضغط العادي :**

في هذه العملية يصار الى الفصل المبدئي بين المركبات البترولية الرئيسية بحسب درجات غليانها • واستطاعة الاجهزة العائدة لهذه العملية تبلغ المليون طنا سنويا •

**٢ – التقطير تحت الضغط المخلخل :**

الغاية من هذه العملية تقطير قسم من الفيول أويل تحت ضغط منخفض وذلك للحصول على مادة الاسفلت واستطاعة أجهزة هذه العملية صممت على أساس انتاج ١٠,٠٠٠ طن من الاسفلت سنويا •

**٣ – تحسين البنزين :**

تهدف هذه العملية الى تنظيف قسم من مادة النافتا وذلك بازالة ما فيها من شوائب كبريتية بواسطة الهدرجة ثم بتحسين رقمها الاوكتيني بواسطة عامل مساعد من البلاتين واستطاعة أجهزة هذه العملية تبلغ ١٠٠,٠٠٠ طن سنويا •

## الجدول رقم (١)

## توزيع مشتقات النفط الرئيسية بين مختلف محافظات ومناطق الاقليم السوري خلال عام ١٩٥٧

| المحافظات | بنزين ممتاز الف ليتر | بنزين عادي الفليتر | كيروسين الفليتر | كاز اويل طن | فيول اويل طن |
|---|---|---|---|---|---|
| حلب | ٤٠٧٥ | ٢٦٢٧٤ | ٢٢٦٠٩ | ١١٤٤٨٣ | ٣٨٨٣٢ |
| دير الزور | ٢٧١ | ٥٨٢٠ | ٢٢٠١ | ١٥٨١٧ | ٢٥ |
| الجسكة | ٣٥٦ | ١٥٧٣٢ | ٤٧١٩ | ٢٠٨١٣ | — |
| مجموع المنطقة الشمالية : | ٤٧٠٢ | ٤٧٨٢٦ | ٢٩٥٢٩ | ١٥١١١٣ | ٣٨٨٥٧ |
| حماة | ٥٠٠ | ٦٩٤٦ | ٥٠٣٧ | ٢٣٨٨٩ | ٢٥٩ |
| حمص | ١٠٠٠ | ٨٩٨٩ | ٦٣٣٨ | ٢٠١٢٨ | ١٧٢١١ |
| اللاذقية | ١٩٦٢ | ٨٦٤٨ | ٨٢٠٠ | ٢١٨٩٩ | ٢٥٨٥ |
| مجموع المنطقة الوسطى : | ٣٤٦٢ | ٢٤٥٨٣ | ١٩٥٧٥ | ٦٥٩١٦ | ٢٠٠٥٥ |
| دمشق | ٢١٧٠٥ | ٢٣١٧٩ | ٢٩٦٧٩ | ٧٢٨٤٩ | ١٠١٦٣١ |
| السويداء | ٨٢ | ٥٥٩ | ٨٦٦ | ١٢٧٩ | — |
| درعا | ١١٧ | ١٠٦٨ | ٢٢٧٧ | ٣٨٢٨ | |
| مجموع المنطقة الجنوبية : | ٢١٩٠٤ | ٢٤٩٠٦ | ٣٢٨٢٢ | ٧٧٩٥٦ | ١٠١٦٣١ |
| المجموع العام : | ٣٠٠٦٨ | ٩٧٢١٥ | ٨١٩٢٦ | ٢٩٤٩٨٥ | ١٦٠٥٤٣ |

## الصفة العامة للاستهلاك

هناك عدة عوامل تلعب دورها في تحديد الاتجاهات الاستهلاكية لمختلف مشتقات النفط الرئيسية . وبعض هذه العوامل فني والبعض الآخر اقتصادي . فالعوامل الفنية لها علاقة بتطور استصناع مختلف أنواع مشتقات النفط المنتجة وتطور أساليب استخدام الطاقة المتولدة من هذه المشتقات ، والعوامل العامة الاقتصادية لها علاقة بمدى التطور الاقتصادي في بلد ما ومدى توفر واستعمال موارد الطاقة الاخرى .

## العوامل الفنية :

ان مقدرة صناعة التكرير على انتاج مختلف مشتقات النفط بدرجات احتراق مختلفة قد ساعد على التوسع في أساليب استخدام الطاقة المتولدة منها . فانتاج البنزين ذي الاكتين العالي قد ساعد على ازدياد انتاج محركات السيارات ذات الضغط العالي . ومن نتائج هذا الاتجاه هو تقليل الطلب نسبيا على البنزين العادي وازدياده على البنزين ذي الاكتين العالي . كما ان التطور الفني في صنع المحركات النفاثة والمحركات الدوامة والذي ساعد على انتشار استخدام الطائرات النفاثة والطائرات المجهزة بمحركات دوامة في الاغراض التجارية بعد ان كان قاصرا على الاغراض الحربية كان من نتيجته ازدياد الطلب نسبيا على استهلاك الكيروسين العادي للمحركات النفاثة والكيروسين الذي يشبه في خصائصه الاساسية الكيروسين العادي للمحركات الدوامة وقلة الطلب نسبيا على بنزين الطائرات . هذا بالاضافة الى ان استهلاك الطائرات الدوامة والنفاثة للكروسين لكل كيلو متر طيران تزيدعنها في البنزين . والتطورالذي طرأ في صناعة محركات الديزل وقلة استهلاكها نسبيا من الوقود قد ساعد على انتشار صنع واستعمال وسائل النقل البرية والبحرية والجرارات الزراعية المجهزة بالمحركات التي تستهلك الكاز أويل . ومن نتائج هذا التطور هو تزايد الطلب على الكاز أويل وتناقصه على البنزين والكيروسين والفيول أويل . وهناك محاولات الى انتاج واستخدام محرك ليدور بأنواع متباينة من الوقود كالكيروسين والكاز اويل والفيول اويل .

## الجدول رقم (٢)

### النسبة المئوية لانتاج مشتقات النفط العراقي

| المنتجات | النسبة المئوية في الخام | الانتاج السنوي بحمولة مليون طن |
|---|---|---|
| غاز البوتان والبروبان | ٠,٥٠ | ٥,٠٠٠ |
| البنزين عادي وممتاز | ١٧,٥٠ | ١٧٥,٠٠٠ |
| كيروسين | ١٥,٠٠ | ١٥٠,٠٠٠ |
| الكاز أويل | ٢٠,٠٠ | ٢٠٠,٠٠٠ |
| الفيول أويل | ٤٠,٠٠ | ٤٠٠,٠٠٠ |
| الأسفلت | ١,٠٠ | ١٠,٠٠٠ |
| ضياع ووقود للمصفاة | ٦,٠٠ | ٦٠,٠٠٠ |
| المجموع | ١٠٠,٠٠ | ١,٠٠٠,٠٠٠ |

**٤ ـ تكرير البنزين والكاز :**

يصار الى تكرير البنزين والكاز كل على حدة، وانما بنفس الطريقة ، فبواسطة أملاح الرصاص يزال ما فيها من مادة الكبريت. بالاضافة الى ذلك يجرى على البنزين عملية تكرير خاصة لازالة مافيه من مواد سريعة الطيران. واستطاعة أجهزة هذه العملية هي حوالي ٨٠,٠٠٠ طن و ١٥٠,٠٠٠ طن من الكاز سنويا .

**٥ ـ اضافة اثيل الرصاص :**

الغاية من هذه العملية هي تحسين خواص احتراق البنزين ويضاف هذا المركب بنسبة حوالي ١١٥ سنتمترا مكعبا لكل طن من البنزين .

**٦ ـ اجهزة غاز البوتان والبروبان :**

الغاية من هذه الاجهزة هي معالجة الغازات التي تنتجها المصفاة وتهيئتها لتفي بحاجة الاستهلاك المتزايدة : وغاز البوتان يستعمل للاغراض المنزلية وغاز البروبان للاغراض الصناعية ويمكن مزج هذين الغازين واستعمال هذا المزيج للاغراض المنزلية. وتبلغ استطاعة هذه الاجهزة حوالي (٣,٥) الف طن في السنة. ويجري العمل الآن على اضافة هذه الاجهزة . وستكون جاهزة للانتاج في مطلع عام ١٩٦٠

فتكاد تكون اما معدومة أو محدودة • فالفحم الحجري ذو الاحتراق العالي والمتوسط لا وجود له والغابات لاجل الحصول على الاخشاب والوقود محدودة ويقدر انتاج الغابات في الاقليم بحوالي (٥٠) الف طن في السنة يستعمل القسم الاكبر منه في انتاج الاخشاب • وأما القوى المائية والطبيعية لتوليد الكهرباء والقوة المحركة والحرارية فهي محدودة أيضا • ويؤخذ من احصائيات الطاقة الكهربائية بأنها لعام ١٩٥٧ بلغت ( ٢٣٢ ) مليون كيلوواط ساعي منها ١٤٪ فقط مولد من القوى المائية والطبيعية والصناعية والباقي مولد من مشتقات النفط •

وعلى الرغم من الازدياد المرتقب في توليد الطاقة الكهربائية في مشروع السنوات العشر للانماء الاقتصادي من مشاريع حوض الفرات والعاصي وغيرهما فان هذه الطاقة سوف لاتفي بسد حاجة الاستهلاك المقدرة بعد عشر سنوات •

وهكذا سيبقى الاقليم السوري معتمدا الى مدى بعيد على استعمال منتجات النفط الرئيسية كمصدر رئيسي لتوليد الطاقة الكهربائية والمحركة والحرارية •

### شكل الاستهلاك ومداه :

ان كميات استهلاك مشتقات النفط المختلفة في الاقليم السوري هي بازدياد مطرد • ويمكن أخذ فكرة واضحة عن هذا الازدياد من جدول استيراد هذه المنتجات ( جدول رقم ٣ ) • يلاحظ في هذا الجدول ان معدل وسطي الزيادة السنوية لاستهلاك جميع مشتقات النفط الرئيسية خلال ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨ تختلف عن معدل وسطي الزيادة السنوية لاستهلاك كل من هذه المشتقات • فمعدل وسطي الزيادة السنوية لاستهلاك جميع مشتقات النفط خلال هذه السنوات الست بلغ ١٥٪ بينما بلغت هذه الزيادة للبنزين ٣,٦٧٪ وللكاز ٧,١٧٪ وللكاز أويل ١٠,٨٣٪ وللفيول أويل ١٢,٦٧٪ ، وكما ذكر أعلاه فهذا الازدياد والتفاوت بالزيادة له علاقة أساسية مباشرة بكمية وتزايد الدخل القومي وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية وطرق الانتاج بالاضافة الى مدى وجود واستعمال المصادر الاخرى للطاقة الكهربائية والمحركة والحرارية •

### مستقبل شكل الاستهلاك ومداه

بالاعتماد على وسطي الزيادة السنوية خلال ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨ في استهلاك منتجات النفط الرئيسية والى تقدير وسطي الزيادة السنوية من الدخل القومي وتوزيعه على مختلف القطاعات

وانتشار المحطات المركزية الكبيرة لتوليد الكهرباء قد ساعد على ازدياد الطلب نسبيا على الفيول اويل وتناقص في الطلب على الكاز أويل الذي يستعمل في المحطات الصغيرة لتوليد الكهرباء . كما ان انتشار المحطات المركزية الكبيرة لتوزيع الحرارة لتدفئة والماء الساخن له نفس النتائج السابقة .

**العوامل الاقتصادية :**

من العوامل الاقتصادية التي تلعب دورها في تحديد الاتجاهات الاستهلاكية لمختلف مشتقات النفط هي مدى التطور الاقتصادي في بلد ما ومدى وجود واستعمال موارد الطاقة الاخرى . فالتطور الاقتصادي له علاقة مباشرة بكمية وتزايد الدخل القومي وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية وطرق الانتاج في هذه القطاعات . فازدياد الدخل القومي ينتج عنه ازدياد في كميات استهلاك مشتقات النفط . والنسب المتفاوتة في توزيع الدخل بين مختلف القطاعات ينتج عنه اختلاف في توزيع استهلاك مختلف مشتقات النفط. فازدياد حصة القطاع الزراعي من الدخل القومي ينتج عنه ازدياد في استهلاك الكاز اويل فيما اذا كانت الآلات الزراعية منتشرة . وازدياد حصة القطاع الصناعي ينتج عنها ازدياد في استهلاك الفيول اويل فيما اذا كان ازدياد هذه الحصة ناتجاً عن انشاء الصناعات الكبرى.. كذلك فازدياد حصة قطاع المواصلات من الدخل القومي ينتج عنها ازدياد في استهلاك الكاز اويل فيما اذا كان النقل يعتمد على السكك الحديدية التي تستعمل قاطرات الديزل والسيارات التي تستعمل محركات الديزل .

فمشاريع الري واستصلاح الاراضي في الاقليم السوري المتضمنة في برنامج السنوات العشر سينتج عنها ازدياد في استعمال الآلات الزراعية التي تستهلك الكاز اويل ونقصان في استعمال محركات ضخ المياه التي تستعمل أيضا الكاز اويل . وكذلك فان مشاريع المواصلات والسكك الحديدية ينتج عنها ازدياد في استعمال الكاز اويل على حساب البنزين وكذلك فان التوسع بتوليد الكهرباء من مساقط المياه الطبيعية والصناعية سينتج عنه تناقص في استعمال المحطات الصغيرة التي تولد القوة المحركة والكهربائية في المصانع الصغيرة وفي الاقضية والتي تستعمل الكاز اويل وكذلك فان مشروع السنوات الخمس للتنمية الصناعية سينتج عنه ازدياد في استهلاك الفيول اويل .

أما مدى وجود واستعمال المصادر الاخرى للقوة المحركة والحرارية في الاقليم السوري

تصادية خلال ١٩٥٩ – ١٩٧٠ أمكن عمل تقديرات عن استهلاك الاقليم السوري لمختلف تقات النفط الرئيسية خلال ١٩٥٩ – ١٩٧٠ . والجدول رقم ( ٤ ) يبين هذه التقديرات . جدول رقم ( ٥ ) يبين كميات مشتقات النفط الرئيسية المرتقب انتاجها من المصفاة بحمولة ٧٠ ) الف طن في السنة ومقارنتها بتقديرات الاستهلاك لعام ١٩٦٠ .

رحين الاشارة الى هذين الجدولين يجب ذكر العوامل الاساسية الآتية وهي ان تقديرات ستهلاك للعشر سنوات قد بنيت على أساس التوسع الطبيعي في سوق منتجات النفط المنتظر يادة نتيجة لتوسع الدخل القومي الناتج عن ازدياده الطبيعي وعن ازدياده نتيجة لمشاريع نوات العشر للتنمية الاقتصادية ومشروع السنوات الخمس للتنمية الصناعية وعلى أساس م ازدياد ، بصورة غير طبيعية ، استعمال الوقود التي تقوم مقام مشتقات النفط بالاضافة اعتماد المصفاة على النفط العراقي في تشغيلها . ويتضح في الجدول رقم (٥) التفاوت في ج واستهلاك مختلف مشتقات النفط الرئيسية ويمكن تقليل هذا التفاوت بعدة طرق أهمها تمتع المحركات التي تستهلك المشتقات التي يفيض انتاجها بميزة ضرائبية بالاضافة الى يه الصناعات الجديدة المزمع انتاجها الى استعمال مولدات القوى التي تستهلك المشتقات يفيض انتاجها وأهمها الفيول أويل ، والى التشجيع على استعمال مولدات القوى التي عمل النفط الخام وذلك بعد معالجته بأجهزة بسيطة قليلة التكاليف .

وعلى الرغم من ذلك فسيبقى فائض ونقص لبعض المنتجات والفائض عن الاستهلاك سيجري يقه أو تبادله بالمنتجات التي ستنقص عن الاستهلاك . ومنذ الآن يجري معالجة هذه المسألة.

### جدول رقم (٣)

### استيراد منتجات النفط الرئيسية
### الاقليم السوري
### ١٩٥٢ — ١٩٥٨

| السنة | كـاز | | بنزيـن | | كـاز اويل | | فيول اويل | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | طـن | ٪ ازدياد | طـن | ٪ ازدياد | طـن | ٪ ازدياد | طـن | ٪ ازدياد | طـن | ٪ازدياد |
| ١٩٥٢ | ٤٧,٧٥٣ | ١٠٠ | ٧٩,٥٤٠ | ١٠٠ | ١١٨,٠٦٧ | ١٠٠ | ١٠٠,٣٣٣ | ١٠٠ | ٣٤٥,٥٩٣ | ١٠٠ |
| ١٩٥٣ | ٥٠,٨١٨ | ١٠٦ | ٨٣,٠٢٨ | ١٠٤ | ١٤١,٣٣٤ | ١٢٠ | ١١٧,٩٤٩ | ١١٨ | ٣٩٣,٠٢٩ | ١١٣ |
| ١٩٥٤ | ٥٦,٩١٣ | ١١٩ | ٩٢,٥٩٣ | ١١٦ | ١٩٥,٠٨٤ | ١٦٥ | ١٣٣,٠٩٨ | ١٣٣ | ٤٧٧,٦٨٨ | ١٣٨ |
| ١٩٥٥ | ٥٦,٣٧٠ | ١١٨ | ٨٣,٢٥٦ | ١٠٥ | ٢٢٠,١٨٦ | ١٨٧ | ١٣٩,٨٩٧ | ١٣٩ | ٤٩٩,٧٠٩ | ١٤٥ |
| ١٩٥٦ | ٦٥,٢٠٧ | ١٣٧ | ٩٨,٨٦٥ | ١٢٣ | ٢٧٥,٨١٠ | ٢٣٤ | ١٦٠,٦٧٠ | ١٦٠ | ٦٠٠,٥٥٢ | ١٧٤ |
| ١٩٥٧ | ٦٧,٢٤٠ | ١٤١ | ٩٢,٠٠٠ | ١١٥ | ٢٩٤,٩٨٥ | ٢٥٠ | ١٦٠,٥٤٣ | ١٦٠ | ٦١٤,٧٦٨ | ١٧٥ |
| ١٩٥٨ | ٦٨,٥٠٠ | ١٤٣ | ٩٨,٢٥٠ | ١٢٢ | ٣٠٣,٢٥٠ | ٢٦٥ | ١٧٦,٠٠٠ | ١٧٥ | ٦٥٠,٠٠٠ | ١٩٠ |

| | | |
|---|---|---|
| كـاز | وسطي الازدياد السنوي | ٧,١٧ ٪ |
| بنزين | » » » | ٣,٦٧ ٪ |
| كاز أويل | » » » | ١٠,٨٣ ٪ |
| فيول أويل | » » » | ١٢,٦٧ |
| جميع مشتقات النفط | » » » | ١٥,٠٠ ٪ |

## الجدول رقم ( ٥ )

## تقدير استهلاك الاقليم السوري لمنتجات النفط الرئيسية وانتاج مصفاة حمص بحمولة ٧٠٠ الف طن

« الكمية بالطن المتري »

| المنتجات | كمية الاستهلاك ١٩٦٠ | النسبة المئوية للاستهلاك ( بنزين ، كيروسين ، كاز وفيول اويل ) | انتاج المصفاة حمولة ٧٠٠ الف طن | النسبة المئوية للانتاج | كمية الفائض عن الاستهلاك | كمية الفائض عن الاستهلاك |
|---|---|---|---|---|---|---|
| غازات بوتانوبروبان (بوتاكاز) | ٣,٥٠٠ | — | ٣,٥٠٠ | ٠,٥٠ | — | — |
| بنزين عادي وممتاز | ١٠٥,٠٠٠ | ١٢,٥٠ | ١٢٢,٥٠٠ | ١٧,٥٠ | ١٧,٥٠٠+ | — |
| كيروسين | ٨٠,٠٠٠ | ٩,٥٠ | ١٠٥,٠٠٠ | ١٥,٠٠ | ٢٥,٠٠٠+ | — |
| كاز أويل | ٣٨٤,٠٠٠ | ٤٦,٠٠ | ١٤٠,٠٠٠ | ٢٠,٠٠ | — | ٢٤٤,٠٠٠ |
| فيول أويل | ٢٧٠,٠٠٠ | ٣٢,٠٠ | ٢٨٠,٠٠٠ | ٤٠,٠٠ | ١٠,٠٠٠+ | — |
| اسفلت | ١٧,٠٠٠ | — | ٧,٠٠٠ | ١,٠٠ | — | ١٠,٠٠٠ |
| ( ضياع ووقود للمصفاة ) |  | — | ٤٢,٠٠٠ | ٦,٠٠ | — | — |
| المجموع | ٨٥٩,٥٠٠ | ١٠٠,٠٠ | ٧٠٠,٠٠٠ | ١٠٠,٠٠ | ٥٢,٥٠٠+ | ٢٥٤,٠٠٠ |

## الجدول رقم ( ٤ )

### تقدير كمية استهلاك الاقليم السوري لمنتجات النفط الرئيسية

١٩٥٩ – ١٩٧٠

( الكمية الف طـن متري )

| السنة | بنزين | كيروسين | كاز اويل | فيول اويل | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٩ | ١٠٠ | ٧٢ | ٣٦٥ | ٢٣٨ | ٧٧٥ |
| ١٩٦٠ | ١٠٥ | ٨٠ | ٣٨٤ | ٢٧٠ | ٨٣٩ |
| ١٩٦١ | ١١٠ | ٩٣ | ٤٠٩ | ٢٩٥ | ٩٠٧ |
| ١٩٦٢ | ١١٤ | ١٠٢ | ٤٣٤ | ٣٥٠ | ١٠٠٠ |
| ١٩٦٣ | ١١٩ | ١١٢ | ٤٦٣ | ٣٨٥ | ١٠٧٩ |
| ١٩٦٤ | ١٢١ | ١٢٣ | ٥٠٥ | ٤٢٣ | ١١٧٢ |
| ١٩٦٥ | ١٢٤ | ١٣٥ | ٥٣٨ | ٤٦٥ | ١٢٦٢ |
| ١٩٦٦ | ١٢٧ | ١٤٨ | ٥٧٤ | ٥١٠ | ١٣٥٩ |
| ١٩٦٧ | ١٣٠ | ١٦٣ | ٦٠٩ | ٥٦٥ | ١٤٦٧ |
| ١٩٦٨ | ١٣٤ | ١٧٩ | ٦٤٦ | ٦٢٠ | ١٥٧٩ |
| ١٩٦٩ | ١٣٨ | ١٩٥ | ٦٨٧ | ٦٨٠ | ١٧٠٠ |
| ١٩٧٠ | ١٤٢ | ٢١٠ | ٧٢٠ | ٧٥٠ | ١٨٢٢ |

بمسافة ٣٠٠كم تقريبا ، فمن الطبيعي ان تعتمد المصفاة خلال السنين القليلة القادمة في تشغيلها على نفط العراق . وقد انشئت أجهزة المصفاة على أساس تكرير نفط العراق وتركيبه الكيماوي .

وقد تضمنت جميع اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومات المتعاقبة على الحكم في سورية وبين شركات النفط الاجنبية التي كانت راغبة اما باستخراج النفط أو بنقله عبر اراضي الاقليم أو باقامة مصاف للنفط في أراضيه ، على مواد تلزم هذه الشركات باقامة المصافي وببيع النفط الخام أو مشتقاته لسد حاجة الاستهلاك المحلي وفيما يلي عرض موجز لهذه الشروط .

## شركة امتيازات البترول ( سوريا ولبنان ) المحدودة

حصلت هذه الشركة من الحكومة السورية على امتياز لاجل التنقيب واستخراج ونقل النفط ضمن الاراضي السورية . وقد تضمنت الاتفاقية المعقودة بين هذه الشركة والحكومة السورية بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٣٨ والمصدقة بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤٧ تاريخ ٢٥ آذار ١٩٤٠ تعهدا من قبل الشركة بأنه في حال استخراجها النفط بكميات تجارية في سورية ، بأن تنشىء لحساب الحكومة وعلى نفقتها مصفاة معدة لتموين البلاد بالمنتجات وبأن تبيع الشركة الى الحكومة النفط الخام المعد للاستعمال في المصفاة بسعر يعادل ارخص سعر في الولايات المتحدة الاميركية . وتعهدت الشركة أيضا بأن تقدم الى الحكومة بدون مقابل لاجل الاستهلاك الداخلي في كل سنة كمية من النفط الخام حدها الاعلى عشرون الف طن بالاضافة الى تعهدها بأن تقدم الى الحكومة بدون مقابل في كل سنة كمية مليوني ليتر من البنزين وكمية مائتين وخمسين الف ليتر من الكاز . وفي ١٦/٥/١٩٤٠ اتخذت الشركة لنفسها اسم « شركة نفط سورية المحدودة » .

وقد قامت الشركة بأعمال محدودة للتنقيب عن النفط . وفي ١٠ شباط ١٩٥١ أبلغت الشركة الحكومة تخليها عن امتيازها وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٥ جرى اتفاق بين الحكومة والشركة على صيغة هذا التخلي وبموجبه تنازلت الشركة عن مخلفاتها وتقدر بمبلغ (١,٧٥) مليون ليرة استرلينية بالاضافة الى دفع مبلغ ( ٣٠٠ ) الف ليرة استرلينية كتسوية مقابل اسقاط الحكومة لحقوقها السابقة .

## شركة خطوط انابيب الشرق الأوسط المحدودة

في عام ١٩٤٩ حصلت هذه الشركة ، وتملكها الشركة الانكليزية الايرانية للنفط المحدودة

## ثالثا ـ مصادر النفط الخام اللازمة لعمل المصفاة :

خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٩ ستكون مصفاة حمص جاهزة لانتاج مختلف مشتقات النفط الرئيسية التي ستفي بحاجة الاقليم السوري. وتقدر كميات النفط الخام اللازمة لتشغيل المصفاة بحوالي ٨٠٠ الف طن في عام ١٩٦٠ و ١,٥٠ مليون طن في عام ١٩٦٩ . وهناك مصدران لتأمين هذه الكميات من النفط . الاول مصدر داخلي مرتقب الثاني مصدر خارجي .

### المصدر الداخلي المرتقب للنفط

توجد دلائل قوية على وجود كميات وافرة من النفط الخام في باطن الارض في مختلف أنحاء الاقليم السوري وعلى الاخص في الشمال الشرقي منه . وقد تم منذ عام ١٩٥٦ اكتشاف عدة آبار للنفط بالقرب من قره شوك في منطقة الجزيرة وللآن لم يتم استخراج هذا النفط بكميات تجارية . وتبعد هذه المنطقة عن موقع المصفاة مسافة ٥٠٠ كم والى أن يتم استخراج هذا النفط بكميات تجارية ونقله الى موقع المصفاة في حمص ستعتمد المصفاة خلال السنين القادمة في تشغيلها على مصدر خارجي للنفط . والتقديرات الاولية لتكاليف استثمار نفط آبار قره شوك ضمن حدود كمية مليوني طن في السنة ونقله ضمن خط أنابيب تمر بالقرب من حمص الى شاطىء البحر الابيض المتوسط تبلغ حوالي ١٣٥ مليون ليرة سورية . وقد تضمن برنامج الخمس سنوات للتنمية الصناعية في الأقليم السوري والذي اعلن عنه في تشرين الثاني ١٩٥٨ القيام بهذا الاستثمار .

### المصدر الخارجي للنفط

في الوقت الحاضر يوجد مصدران لهذا النفط الاول هو نفط العراق والذي تملكه شركة نفط العراق المحدودة والذي يمر عبر اراضي الاقليم السوري بالقرب من حمص في شبكة خطوط أنابيبها من كركوك الى طرابلس وبانياس . والثاني هو نفط المملكة العربية السعودية والذي تملكه شركة الزيت العربية الاميركية والذي يمر عبر اراضي الاقليم السوري بالقرب من القنيطرة في شبكة خط أنابيب شركة الانابيب عبر البلاد العربية من قرب الخليج العربي الى الزهراني بالقرب من صيدا . وبالنظر لقرب موقع المصفاة من شبكة خطوط أنابيب شركة نفط العراق المحدودة وبعدها عن شبكة خط أنابيب شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية

الذي كان مقررا مروره ضمن خط أنابيب شركة خطوط أنابيب الشرق الاوسط المحدودة . وبالنظر لعدول أو فشل الاخيرة في مشروعهافقد عدلت بالتالي الشركة عن القيام بانشاء المصافي في سورية .

## شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية ( انتابلاين )

حصلت هذه الشركة من الحكومة السوريةعلى امتياز بانشاء خط أنابيب أو أكثر لنقل النفط الخام عبر سوريا من المملكة العربية السعودية الى شاطىء البحر الابيض المتوسط وقد خول الكتاب المؤرخ في ايلول ١٩٤٧ والملحق بالاتفاقية المعقودة بين الحكومة السورية وبين الشركة بتاريخ ١ ايلول ١٩٤٧ والمصدقة بالمرسوم التشريعي رقم ٤٧ تاريخ ١٦ أيار ١٩٤٩ الحكومة السورية بشراء مائتي الف طن من النفط الخام سنويا من الشركة طوال مدة امتيازها بشرط أن يكون هذا النفط لغاية الاستهلاك المحلي بسعر يتوافق مع الاسعار الجارية في موانىء شرقي البحر الابيض المتوسط وان يجري دفع أثمان النفط الخام بالدولارات أو بالليرات الاسترلينية الانكليزية (سعر حر). وقد بنت الشركة خط أنابيب يبدأ بالقرب من الخليج العربي في المملكة العربية السعودية مخترقا الاردن فسورية فلبنان الى الزهراني بالقرب من صيدا . ويبلغ طول هذا الخط ١٦٠٠ كم ، منها ١٢٧ عبر اراضي سورية . وقطر هذا الخط ٣٢ انشا باستطاعة صب سنوية مقدارها ١٧,٥ مليون طن . وقد بدىء بتشغيل هذا الخط عام ١٩٥١ ومنذ أمد قريب زيدت استطاعة هذا الخط بمقدار ٣٥٪ نتيجة انشاء أربع وحدات فرعية للضخ على طول خط الانابيب وموقع مرور هذا الخط عبر الاراضي السورية يبعد حوالي ٣٠٠ كم من موقع المصفاة بالقرب من حمص .

في ٢١ مايس ١٩٥٢ جرى عقد اتفاق بين الحكومة السورية وشركة خط الانابيب عبر البلاد العربية يتضمن الشروط التي تخضع لها بيع كميات النفط الخام الى الحكومة السورية لغاية الاستهلاك الداخلي . وبموجب هذا الاتفاق فقد تعهدت الشركة بأن تبيع الى الحكومة السورية في كل سنة ، بدلا من كمية المائتي ألف طن المذكورةأعلاه ، جزءا نسبيا من الحاجات الداخلية من النفط الخام تكفي لتأمين حاجات سوريا من البنزين والكيروسين والغاز أويل والفيول أويل ، والجزء النسبي من الحاجات الداخلية يعادل نسبة كمية النفط الخام المارضمن خطوط أنابيب الشركة الى مجموع كميات النفط الخام التي تقوم مختلف شركات النفط بنقلها

وبعض الشركات الاميركية ، على امتياز من حكومة الجمهورية السورية بتمديد شبكة خطوط أنابيب عبر الاراضي السورية لنقل النفط الخام ومشتقاته • وقد كانت غاية الشركة انشاء خط أنابيب بقطر ٣٢ انشا وباستطاعة سنوية مقدارها ٢٠ مليون طنا يبدأ من عبدان وينتهي بالقرب من طرطوس • وقد تضمنت اتفاقية هذا الامتياز المعقودة بين الحكومة والشركة في ٧ حزيران ١٩٤٩ والمصدقة بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤٠ تاريخ ٢٠ حزيران ١٩٤٩ بأن تقدم الشركة للبيع الى الحكومة كمية من النفط الخام حدها الاقصى مئتا الف طن سنويا ، على أن يكون السعر معادلا لأقل سعر للنفط تسليم موانىء شرق البحر الابيض المتوسط وشرط أن يكون الدفع بالاسترليني عند التسليم • وتتعهد الحكومة بأن تستعمل كامل كمية النفط داخل الاراضي السورية وبأن تحول دون تصديره أو تصدير مشتقاته • ويحق للحكومة بأن تشتري هذا النفط ابتداء من انقضاء ستة أشهر على التاريخ الذي تباشر فيه الشركة بنقل النفط عبر الاراضي السورية •

وبالنظر لخلاف الشركة الانكليزية الايرانية للنفط المحدودة مع الحكومة الايرانية ولتمنع الحكومة العراقية من اعطاء امتياز للشركة بامرار النفط ضمن اراضيها لخلافها آنذاك مع شركة نفط العراق المحدودة ومطالبتها بزيادة انتاج البترول في العراق ، فقد عدلت الشركة عن مشروع خط أنابيب عبدان ـ طرطوس •

**شركة المصافي البحرية المحدودة**

في عام ١٩٤٩ حصلت هذه الشركة، وتملكها الشركة الانكليزية الايرانية للنفط المحدودة وبعض الشركات الاميركية، على امتياز من الحكومة السورية بانشاء وادارة مصاف للنفط في سورية واستيراد النفط الخام وتصدير مشتقاته• وقد تضمنت الاتفاقية المعقودة بين هذه الشركة والحكومة في ٦ حزيران ١٩٤٩ والمصدقة بالمرسوم التشريعي رقم ١٤١ تاريخ ٢٠ حزيران ١٩٤٩ تعهدا من قبل الشركة بالقيام بتصفية كمية من النفط الخام عائدة للحكومة ولا تزيد عن حاجة الاستهلاك الداخلي في سورية وعلى شرط بأن لا تأذن الحكومة بالتصدير لأي من منتجات النفط الحاصلة من النفط الخام المسلم للشركة للقيام بتصفية• وقد تعهدت الحكومة بأن تدفع بدل اجرة التصفية مبلغا يعادل الفرق بين سعر منتجات النفط الخام وأسعار النفط الخام الرائجة مخفضا منه ١٠٪ • وقد كانت غاية هذه الشركة القيام بتصفية قسم من البترول الايراني

ثانيا ــ بأن تكون وحدة مستقلة بادارتها وبملك الشركة وحدها ۰

ثالثا ــ بأن تتعهد الحكومة بعدم تأميم المصفاة وأسواقها ۰

رابعا ــ بأن يتفق مقدما على أسعار المنتجات ۰

خامسا ــ بأن يكون للشركة الحق بتحويل ادارة المصفاة الى شركة اخرى ۰

سادسا ــ بأن يتفق بصورة مرضية على كيفية تبديل اثمان المنتجات الزائدة والمصدرة ۰

سابعا ــ بأن تكون استطاعة المصفاة كافية للاستهلاك الحالي الداخلي لمشتقات النفط على أن يجري زيادة هذه الاستطاعة بعد مضي عشر سنوات ۰

ثامنا ــ بأن لا تكون هناك أي قيود فيما يتعلق بتحويل النقد ۰

تاسعا ــ بأن يكون موقع المصفاة في بانياس بدلا من حمص ۰

وفي ذاك الوقت أخبرت الشركة البنك الدولي للانشاء والتعمير بأنها تفضل أن يقوم البنك بتمويل مشروع المصفاة ۰ وقد تعثرت المفاوضات بهذا الموضوع نتيجة عدم الاتفاق على أسعار المنتجات وارتباط هذه المفاوضات بشأن العائدات التي تتلقاها الحكومة لقاء مرور خطوط أنابيب النفط في أراضيها ۰

### اتفاقية متممة

في أوائل عام ١٩٥٢ دخلت الحكومة السورية بمفاوضات مع الشركة كانت تستهدف زيادة عائدات الحكومة من امرار النفط في اراضيها وتعديل بعض شروط اتفاقية عام ١٩٣١ ۰ وبعد عدة مفاوضات تناوبتها الحكومات المتعاقبة توصلت الحكومة في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٥٥ الى عقد ثلاث اتفاقيات مع الشركة ۰ وقد صدقت هذه الاتفاقية بالقانون رقم ١٢٨ تاريخ ٦ كانون الاول ١٩٥٥ ۰

ومن بين هذه الاتفاقيات الثلاث تضمنت الاتفاقية المتممة في المادة ١١ نصا يلزم شركة نفط العراق المحدودة بتقديم كمية جزئية من النفط الخام لسد جزء من استهلاك سورية الداخلي من منتجات النفط ۰ وتبين هذه المادة الشروط المتعلقة بتقديم هذه الكمية ۰ وبالنظر لاعتماد المصفاة خلال السنين القادمة على نفط العراق في تشغيلها سيأتي ذكر هذه المادة بالتفصيل ۰

عبر الاراضي السورية وذلك بالاسعار المعلنة للنفط الخام في موانىء شرقي البحر الابيض المتوسط ، على أن يجري دفع أثمان النفط الخام المشترى بالدولارات وبالليرات الاسترلينية الانكليزية القابلة للتحويل ، وبأن يجرى تسليم النفط الخام المباع في مصب الشركة في الزهراني أو في نقطة واقعة على خط أنابيب الشركة في سورية • وقد جرى التصديق على هذا الاتفاق بالقرار رقم ١٣٣/م تاريخ ٢١ مايس ١٩٥٢ • وللآن لم تستعمل الحكومة السورية حقها في شراء النفط الخام وليس من المنتظر أن تستعمله • لذلك ستعتمد المصفاة لتأمين حاجتها من النفط على شركة نفط العراق المحدودة •

**شركة نفط العراق المحدودة ( اي • بي • سي )**

في ٢٥ آذار ١٩٣١ حصلت هذه الشركة على امتياز من الحكومة السورية بتمديد شبكة خطوط أنابيب عبر الاراضي السورية لنقل النفط الخام ومشتقاته من حقول آبار النفط في العراق الى شواطىء شرق البحر الابيض المتوسط • وقد بنت الشركة ثلاثة خطوط أنابيب تبتدىء من حقول آبار نفط كركوك والموصل وتنتهي في طرابلس وبانياس • الاول بقطر (١٢) انشا والثاني بقطر ( ١٦ ) انشا وينتهيان بطرابلس باستطاعة سنوية قدرها حوالي (١٧,٥) مليون طن • والثالث بقطر ٣٠ ـ ٣٢ انشا وينتهي ببانياس باستطاعة سنوية قدرها حوالي (١٧,٥) مليون طن • وقد بدىء بتشغيل الاول في عام ١٩٣٤ والثاني في عام ١٩٤٩ والثالث في عام ١٩٥٢ ويبلغ طول كل خط حوالي ٨٠٠ كم • ومنذ أمد قريب بدأت الشركة العمل على زيادة الاستطاعة السنوية لهذه الخطوط وستبلغ (٣٠) ألف طن في عام ١٩٥٩ و(٣٥) الف طن في عام ١٩٦٠

لم تتضمن اتفاقية عام ١٩٣١ أية مادة تلزم الشركة للبيع الى الحكومة أية كمية من النفط الخام أو تلزمها بتأمين الاستهلاك الداخلي من مشتقات النفط الرئيسية • وكانت الحكومة السورية منذ أمد بعيد مصممة على انشاء مصفاة لتكرير النفط • ففي تشرين الاول ١٩٤٩ أعطت شركة نفط العراق المحدودة الحكومة السورية وعدا بأنه اذا لم تنشىء في سورية مصفاة خلال خمسة أعوام ابتداء من هذا الموعد فستكون الشركة مستعدة للدخول مع الحكومة في مباحثات في هذا الشأن • وفي عام ١٩٥٢ أخبرت الشركة الحكومة بأنها مستعدة للدخول في هذه المباحثات آنذاك دون انتظار مضي خمسة أعوام • وقد سلمت الشركة الحكومة قائمة بالطلبات التي يجب أن تستوفى قبل أن تقوم بانشاء المصفاة • ويمكن تلخيصها بما يلي :

أولا ـ بأن تكون المصفاة رابحة •

الف طن سنويا هو السعر المعلن الادنى في بانياس مخفضا منه تسعة شلنات للنفط الخام المقدم للمصفاة على مقربة من بانياس أو اثنا عشر شلنا للنفط الخام المقدم للمصفاة على مقربة من حمص • أما سعر الطن لكمية النفط التي تزيد عن الستمائة الفطن فيكون السعر المعلن الادنى مخفضا منه شلن واحد وبنس واحد للنفط الخام المقدم للمصفاة على مقربة من بانياس أو شلنان وبنس واحد للنفط الخام المقدم للمصفاة على مقربة من حمص • والسعر المعلن يعني السعر الذي يعرض به النفط الخام للبيع بشحنات كاملة «فوب» ( أي خالص المصروف على ظهر السفن والناقلات ) في بانياس الى العامة من المشتركين من قبل أحد المساهمين في الشركة أو من قبل أحد المشتركين معه • أما ثمن شراء النفط الخام فيدفع بالاسترليني القابل للتحويل في لندن بعد آخر الشهر الذي جرى فيه التسليم بثلاثين يوما وتكون الشركة معفاة من جميع الرسوم والضرائب الناتجة عن بيع كمية النفط الخام الى الحكومة السورية ولا تتضمن هذه الاتفاقية أية مادة أو نص تخضع بموجبها كمية النفط الخام المباعة الى الحكومة السورية لرسم المرور والمصب والمرفأ •

كان السعر المعلن للنفط في بانياس حين توقيع الاتفاقية (٢,٥٩) دولارا للبرميل أي ما يعادل ٧,٢٠ ــ ٧ ليرة استرلينية للطن الواحد (١٠١٦ كغ ) •

في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨ أصبح السعر المعلن في بانياس للنفط ٢,٤٩ دولارا اميركيا للبرميل أي ما يعادل ٩ ــ ١٥ ــ ٦ ليرة استرلينية للطن •

في منتصف شباط ١٩٥٩ أصبح السعر المعلن في بانياس للنفط (٢,٢٩) دولارا امريكيا للبرميل

يتبين مما سبق ان شركة نفط العراق المحدودة ستكون غير ملزمة بأن تبيع الى الحكومة جميع كميات النفط الرئيسية للاستهلاك المحلي بالاسعار المخفضة المعادلة لاسعار الـ (٦٠٠) ألف طن الاولى • غير انه في الوقت الحاضر تجري مفاوضات مع هذه الشركة لتأمين جميع كميات النفط الخام اللازمة لتشغيل المصفاة من العراق •

* * *

## الكميـة

تتعهد الشركة بأن تقدم للبيع من الحكومة في كل سنة جزئا نسبيا من الحاجات الداخلية من النفط الخام لاجل تكريره للاستهلاك المحلي • ويدخل ضمن الخاجات الداخلية من النفط الخام حاجة المصفاة من الوقود بالاضافة الى الضياع وتبلغ ٧ ٪ من حاجة المصفاة ولا يدخل ضمن الحاجات الداخلية للاستهلاك المحلي الوقود لتموين السفن التي تمخر البحار غير السفن السورية وبنزين الطائرات ووقود غير الطائرات السورية واذا لم تستلم الحكومة في كل سنة من الشركة حصتها من النفط الخام فانها تفقد حقها في شرائها واستلامها في المستقبل • و (الجزء النسبي) من الحاجات الداخلية من النفط الخام يعادل نسبة كمية النفط الخام المار ضمن خطوط أنابيب الشركة الى مجموع كميات النفط الخام التي تقوم مختلف شركات النفط بنقلها عبر الاراضي السورية • في عام ١٩٥٧ بلغ مجموع كميات النفط الخام المار عبر الاراضي السورية حوالي ٣٧ مليون طن • منها حوالي ٢١ مليون طن ضمن خطوط أنابيب شركة نفط العراق المحدودة و(١٦) مليون طنا ضمن خط أنابيب شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية فبموجب هذه المادة تكون شركة نفط العراق ملزمة في كل سنة للبيع من الحكومة السورية كمية تعادل (٥٧) ٪ من كميات النفط الخام السنوية اللازمة لتشغيل المصفاة لانتاج مشتقات النفط الرئيسية اللازمة للاستهلاك المحلي • والرصيد من كميات النفط الخام البالغ ٤٣٪ لايقع تقديمه للبيع من الحكومة على عاتق الشركة •

ويقع على عاتق الحكومة كلفة تقديم وصيانة أية وسيلة تكون ضرورية لتمكن الحكومة من استلام كمية النفط الخام المباعة لها • ولاتتحمل الشركة أية مسؤولية على الاطلاق عن المنتجات الزائدة التي قد تحصل أو تتجمع من جراء تكرير النفط الخام المشترى من مصفاة الحكومة • وأي نفط خام يشترى على هذه الصورة يجب استعماله أو تصفيته بكامله داخل سورية وتتعهد الحكومة بمنع تصدير ذلك النفط الخام أو مشتقاته الا بقدر ما يختص بتلك المنتجات الزائدة المشار اليها • كما انه يجب على الحكومة قبل ابتداء كل سنة اعلام الشركة عن حاجتها الداخلية المرتقبة من النفط خلال السنة التالية •

## الأسعار

يكون سعر الطن من النفط الخام للكمية المباعة الى الحكومة ضمن كمية لاتتجاوز ستمائة

على أساس السعر الوسطي للعملات بمعدل ليرة استرلينية = ١٠ ليرات سورية وعلى أساس ان السعر المعلن في بانياس (٢,٢٩) دولارا أميركيا للبرميل •

ب — على أساس عدم دفع رسوم جمركية ومالية ومدارس وبلدية على النفط الخام المستعمل في المصفاة لانه فرض بأن الانتاج كما سيأتي ذكر ذلك فيما بعد ، ستفرض عليه جميع الرسوم التي تدفع عادة على استيراد وبيع المنتجات النفطية •

ج — على أساس دفع فائدة سنوية مقدارها ٣ ٪ على قيمة الرأسمال الثابت •

د — على أساس دفع فائدة سنوية مقدارها ٥ ٪ على قيمة الرأسمال المتداول •

## جدول رقم (٦)

### تقدير قيمة راسمال مصفاة حمص

| **الراسمال الثابت** | | **ليرة سورية** |
|---|---|---|
| أراضي ومباني | ٨,٢٨٥,٠٠٠ | |
| اجهزة وآلات | ٤٧,٣١٥,٠٠٠ | ١٥,٦٠٠,٠٠٠ |
| **الراسمال المتداول** | | |
| حوالي ٣٠ ٪ من كلفة الانتاج | | ١٥,٠٠٠,٠٠٠ |
| | المجموع | ٧٠,٦٠٠,٠٠٠ |

وتجدر الاشارة بأن الكلف عادة تقسم الى قسمين الاولى الكلفة الثابتة والتي لاتتأثر بكمية الانتاج وأهمها استهلاك الاجهزة والآلات والمباني وفائدة الرأسمال الثابت والثانية الكلفة المتحركة ولها علاقة مباشرة بكمية الانتاج وأهمها قيمة النفط الخام والمرتبات والاجور وفائدة الرأسمال المتداول •

## رابعا ـ كلفة الانشاء والانتاج وقيمته لمصفاة حمص

ان تحليل ومقارنة كلفة الانشاء والانتاج مع قيمته هي من العوامل الاساسية التي تقرر صلاح أي مشروع للاستثمار الاقتصادي .

فكلفة انشاء المصفاة يمكن الحصول عليها من العقد المعقود في ١٦ آذار ١٩٥٧ بين الحكومة السورية ومؤسسة تكنو اكسبورت ـ براغ .

أما كلفة انتاج المصفاة وقيمته فيمكن الحصول عليها بعمل تقديرات تقريبية .

### كلفة الانشاء

لقد جاء ذكر كلفة الانشاء في الفصل الاول من هذا البحث عند ذكر الشروط الاساسية للعقد المشار اليه أعلاه . والرأسمال اللازم لهذه المصفاة يقدر بنحو ٧٠,٦ مليون ليرة سورية والجدول رقم (٦) يبين ذلك . وقد قسم الرأسمال الى قسمين ، رأسمال ثابت ورأسمال متداول. والرأسمال الثابت قسم الى قسمين : ١ ـ أراض ومبان ، وتقدر قيمة الاولى بحوالي (١٣٥) الف ليرة سورية ، ٢ ـ وأجهزة وآلات بما فيه أجور التركيب والاشراف . وقد حسبت قيمة الرأسمال الثابت على أساس وسطي السعر الحر للعملات بمعدل ليرة استرلينية = ١٠ ليرات سورية.

### كلفة الانتاج

ان كلفة الانتاج لهذه المصفاة لايمكن تحديدها بمنتهى الدقة الا عند سير العمل فيها بشكل منتظم الا أن الخطوط الكبرى في تقدير النفقات تمكننا من الوصول الى رقم تقريبي لهذه الكلفة .

وبما ان أفضل استطاعة لتشغيل المصفاة خلال السنين القليلة القادمة هي ٧٠٠ الف طن بالسنة ( انظر جدول رقم ٥ ) فقد رؤي عمل تقدير نفقات المصفاة على أساس تشغيلها بهذه الاستطاعة . هذا بالاضافة الى الاسس الآتية وهي :

آ ـ حساب قيمة النفط الخام المشترى من شركة نفط العراق المحدودة بموجب اتفاقية ١٩٥٢

## قيمة الانتاج

من الممكن حساب قيمة انتاج المصفاة تسليم حمص وفق الأسس الآتية :

(١) على أساس أسعار منتجات النفط تسليم معامل التكرير في منطقة الشرق الاوسط وعلى الأخص منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط •

(٢) أو أسعارها المحددة من قبل وزارة الاقتصاد التنفيذية في الاقليم السوري تسليم حمص بعد خصم عمولة شركات التوزيع والرسوم المختلفة •

(٣) واما على أساس الاسعار الفعلية للمنتجات خلال اوائل عام ١٩٥٩ تسليم موانيء الاقليم السوري بالليرات السورية وهي تعادل الاسعار العالمية للمنتجات مع بعض التخفيض ثم اضافة الوفر الصافي المقدر في أجور نقل المنتجات الناجم عن موقع مصفاة حمص في مركز متوسط من مراكز الاستهلاك الرئيسية لمنتجات النفط في الاقليم السوري • وقد رؤي اتباع الطريقة الثالثة لانها أقرب الى الواقع وقد جرى استبعاد الطريقة الثانية لان أسعار المنتجات النفطية تسليم حمص المقررة من قبل وزارة الاقتصاد ليس لها علاقة مباشرة باسعارها تسليم موانيء الاقليم السوري •

والجدول رقم (٨) يبين قيمة انتاج مصفاة حمص باستطاعة سنوية مقدارها (٧٠٠) الف طن ويقدر بنحو (٥٨) مليون ليرة سورية •

فاذا أضيف الى هذا المبلغ قيمة الوفر الصافي في أجور النقل ويقدر بحوالي (٣,٥) مليون ليرة سورية تصبح قيمة الانتاج السنوية لمصفاة حمص بنحو (٦١,٥) مليون ليرة سورية •

وقد صار حساب الوفر الصافي في أجور النقل بنتيجة انتقال مراكز التموين من اللاذقية وبانياس الى حمص وفق التقدير الآتي :

(١) ٥ ليرات سورية وفر عن كل طن منتج يستهلك في المنطقة الشمالية من الاقليم السوري •

(٢) ١٠ ليرات سورية وفر عن كل طن منتج يستهلك في المنطقة الجنوبية وقسم من المنطقة الوسطى من الاقليم الشمالي •

وتقدر كلفة الانتاج السنوية بما فيها الثابتة والمتحركة باستطاعة سنوية قدرها ٧٠٠ الف طن بنحو ٥٢ مليون ليرة سورية ( الجدول رقم ٧ )

فاذا رؤي بأن يضاف الى هذا المبلغ قيمة الرسوم التي ستعود للحكومة مقابل امرار وتحميل كمية ٧٠٠ الف طن من النفط الخام العراقي من حمص الى بانياس ويقدر بحوالي ٧٠٠ الف ليرة سورية تصبح الكلفة الاجمالية بنحو ( ٥٢٫٧ ) مليون ل.س وهذه الرسوم تستوفى من قبل الحكومة عادة من شركة نفط العراق عن امرار وتحميل ما يعادل هذه الكمية .

### جدول رقم (٧)

### تقدير كلفة الانتاج السنوية لمصفاة حمص

( استطاعة ٧٠٠ الف طن بالسنة )

| الغرض | ليرة سورية |
|---|---|
| **نفقات ثابتة** | |
| استهلاك أجهزة وآلات ١٠ سنوات | ٤,٧٣١,٥٠٠ |
| استهلاك مباني واراضي ٢٥ سنة | ٣٣١,٠٤٠ |
| فائدة الرأسمال الثابت ٣ ٪ | ١,٦٦٨,٠٠٠ |
| **نفقات متحولة** | |
| نفط خام ٧٠٠ الف طن بما فيه ٦ ٪ وقود وضياع باسعار مخفضة من شركة نفط العراق المحدودة | ٤٠,١٥٣,٤١٤ |
| فائدة الرأسمال المتداول ٥ ٪ | ٧٥٠,٠٠٠ |
| مواد كيماوية ومهمات اخرى | ١,٧٥٠,٠٠٠ |
| مرتبات وأجور بما فيه التعويض وأعمال الصيانة | ٢,٠٠٠,٠٠٠ |
| مصاريف مختلفة بما فيه التأمين واحتياطي مصاريف غير منظورة | ٦١٥,٦٨٦ |
| المجموع | ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ |

### اسعار المنتجات تسليم المصفاة

لقد فرضنا سابقا حين تقدير كلفة الانتاج ان الانتاج لغاية الاستهلاك المحلي تسليم مصفاة حمص ستفرض عليه الرسوم الجمركية والمالية والبلدية والمدارس والرسوم الاخرى التي تفرض على استيراد واستهلاك المنتجات وفرضنا أيضا اعفاء النفط الخام المستعمل في المصفاة . وتقدر جملة هذه الرسوم باستثناء الجعالات التي تفرضها وزارة الاقتصاد التنفيذية للاقليم السوري على بيع بعض المنتجات ما يلي : ( ٣١٤,٤٦ ) ل.س على كل طن من البنزين العادي والممتاز و (١١١,٨٥) ل.س على كل طن من الكيروسين و (١,٢١) ل.س على كل طن من الكاز أويل و (٠,٦٠) ل.س على كل طن من الفيول أويل و (١٢,٦٨) ل.س على كل طن من الاسفلت و (١٣٠,٥٦) ليرة سورية على كل طن من البوتاغاز .

ففي حالة الاخذ بهذا المبدأ يمكن للدولة أن تتجنب الخسارة التي كان يمكن ان تلحق واردات الموازنة من جراء نقص الرسوم المختلفة المفروضة على استيراد واستهلاك منتجات النفط .

لقد ذكرنا آنفا ان استطاعة المصفاة خلال السنين القليلة القادمة ( ٢ ـ ٣ سنة ) ستكون حوالي (٧٠٠) الف طن في السنة وبما انه من الممكن زيادة استطاعة المصفاة وهي (١) مليون طن في السنة بمقدار (٢٠٪) فمن الممكن اعتبار الاستطاعة الوسطية السنوية للمصفاة خلال العشر سنوات القادمة بما يعادل مليون طن في السنة وعلى هذا الاساس فالمورد الوسطي في السنة للمصفاة خلال هذه المدة يقدر بحوالي (١٤) مليون ليرة سورية وذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار ان ازدياد كلفة الانتاج ستصيب فقط الكلفة المتحولة منها بينما ستبقى الكلفة الثابتة بدون تغيير مع ازدياد الانتاج .

### آثار تنفيذ مشروع المصفاة

ان آثار تنفيذ مشروع المصفاة على الدخل القومي يمكن تقسيمها الى قسمين : الاولى أثناء فترة الانشاء والثانية أثناء فترة الانتاج .

ففي أثناء الفترة الاولى فالآثار المباشرة على الدخل القومي هي زيادته تقريبا بمقدار المصاريف المحلية وتبلغ حوالي (١٢) مليون ليرة سورية .

(٣) ١٢ ليرة سورية خسارة عن كل طن منتج يستهلك في منطقة اللاذقية وعن كل طن منتج من فائض الانتاج سيجري تصديره عن طريق اللاذقية •

اذا قارنا قيمة الانتاج ( جدول رقم ٨ ) بكلفته ( جدول رقم ٧ ) نجد ان الوفر الصافي السنوي يقدر بنحو (٩,٥) مليون ليرة سورية • واذا أخذنا معادلة قيمة الانتاج على كلفته في السنة وهي $\frac{٦١،٥}{٥٢} = ١,١٨$ ، نجد ان كل ليرة سورية تصرف في السنة في هذا المشروع تعطي (١,١٨) ليرة سورية •

## جدول رقم ( ٨ )

### قيمة الانتاج لمصفاة حمص على اساس اسعار رصيف بانياس واللاذقية
### ( استطاعة ٧٠٠ الف طن في السنة )

| المنتجات | الكمية طن متري | اجمال القيمة ل.س |
|---|---|---|
| بنزين عادي | ٦٠,٠٠٠ | ٦,٤٧٧,٠٠٠ |
| بنزين ممتاز | ٦٢,٥٠٠ | ٧,٣٠٥,٠٠٠ |
| كيروسين | ١٠٥,٠٠٠ | ١٢,٥٠٣,٤٠٠ |
| غاز اويل | ١٤٠,٠٠٠ | ١٥,٩٩٦,٤٠٠ |
| فيول اويل | ٢٨٠,٠٠٠ | ١٤,٠٠٥,٦٠٠ |
| اسفلت | ٧,٠٠٠ | ٧٠٠,٠٠٠ |
| بوتوغاز | ٣,٥٠٠ | ٨٧٥,٠٠٠ |
| ضياع ووقود للمصفاة | ٤٢,٠٠٠ | |
| المجموع | ٧٠٠,٠٠٠ | ٥٧,٨٦٢,٤٠٠ |
| الوفر الصافي في أجور النقل | | ٣,٥٠٠,٠٠ |
| مجموع القيمة المقدرة للمنتجات تسليم حمص | | ٦١,٣٦٢,٤٠٠ |

## خامسا ـ مشاريع النفط الاخرى

لقد تضمن برنامج السنوات الخمس للتنمية الصناعية في الاقليم السوري والذي أعلن عنه في تشرين الثاني ١٩٥٩ تنفيذ عدة مشاريع تهدف الى استغلال الثروة النفطية الكامنة في أراضي الاقليم ويحقق الانتفاع بها الى أقصى حد ، وتسهل عمليات البحث و التنقيب والاستغلال والنقل والتخزين والتوزيع . والمشاريع التي تضمنها هذا البرنامج هي كما يلي :

### آ ـ البحث والتنقيب

التوسع في عمليات البحث والتنقيب وتقدر تكاليف هذه العمليات بنحو (٤٥) مليون ليرة سورية ، منها مليون بالعملة الاجنبية ، وهذه العمليات ستحتاج الى نحو ( ٧٠٠ ) عامل .

### ب ـ الاستغلال

لقد تم اكتشاف عدة آبار للنفط في حقل قرهشوك . ويبلغ احتياطي نفط هذا الحقل حوالي (١٥٠) مليون طن ويقدر ما يمكن استغلاله منه بحوالي (٤٠) مليون طن خلال عشرين عاما ، أي بمعدل مليوني طن في السنة . واستغلال هذا الحقل يستوجب اقامة محطات للتجميع وصهاريج للتخزين وأجهزة لفصل الغازات والمياه عن النفط وأنابيب للتجميع والتوزيع داخل الحقل . وتقدر تكاليف هذه المنشآت بنحو ( ٣٦ ) مليون ليرة سورية نصفها بالعملات الاجنبية . وتقدر قيمة الانتاج بحوالي (٦٣) مليون ليرة في السنة . ويقدر عدد العمال للقيام بهذا الاستغلال بنحو ( ١٢٠٠ ) عامل .

### ج ـ التكرير

اقامة مصفاة صغيرة للتكرير بالقامشلي بجوار حقل قرهشوك باستطاعة سنوية مقدارها (٢٠٠) الف طن وانتاج هذه المصفاة سيكفي قسم منه في سد حاجة هذه المنطقة الزراعية لمشتقات النفط الرئيسية . ويبعد مركز هذه المنطقة حوالي (٤٥٠) كيلو متر عن موقع مصفاة حمص . وتقدر تكاليف انشاء هذه المصفاة بنحو (٩) ملايين ليرة سورية منها ( ٢,٧ ) مليون بالعملات الأجنبية . ويقدر عدد العمال لتشغيل هذه المصفاة بحوالي ( ٢٠٠ ) عامل .

والآثار الثانوية غير المباشرة أثناء هذه الفترة تتعلق بالآثار التي يتركها انفاق مبلغ الـ ( ١٢ ) مليون ليرة في تنشيط وزيادة انتاج مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد تبلغ الزيادة في الدخل القومي المترتبة عن هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة ضعفي قيمة المبلغ الاول ومقداره (١٢) مليون ليرة سورية . وبنفس الاسلوب فقد يزيد الاستخدام العام بمقدار ضعفي الاستخدام الاولي

أما آثار تنفيذ المشروع على الدخل القومي أثناء فترة الانتاج خلال السنين القليلة القادمة فلها علاقة مباشرة بزيادة قيمة القوة الانتاجية في الاقليم السوري . وبالنظر لاستيراد النفط الخام من العراق لتكريره فالزيادة المباشرة في الدخل القومي تقتصر على قيمة التكرير وتبلغ حوالي (١٣) مليون ليرة في السنة . وهي تتكون من الفرق بين القيمة الكلية لانتاج المصفاة السنوي وتبلغ حوالي (٦١,٥) مليون ليرة سورية ، وبين قيمة مجموع عناصر كلفة الانتاج السنوية المستوردة من الخارج وتبلغ حوالي (٤٨,٥) مليون ليرة سورية ( جدول رقم ٧ ) . وهذه العناصر هي : قيمة استهلاك الاجهزة والآلات وقيمة الفائدة التي تدفع الى مؤسسة ( تكنو اكسبورت ) ـ براغ عن قيمة الاجهزة والآلات وقيمة النفط الخام المستورد من العراق والتي تدفع قيمته بالليرات الاسترلينية القابلة للتحويل الى شركة نفط العراق المحدودة قيمة المواد الكيماوية والمهمات الاخرى ، وقسم من قيمة المصاريف المختلفة ( ٦١,٥ ـ ٤٨,٥ = ١٣ مليون ليرة سورية ) .

أما الزيادة غير المباشرة في الدخل القومي في أثناء هذه الفترة الانتاجية فلها علاقة بالآثار التي تخلفها الزيادة المباشرة في تنشيط وزيادة انتاج مختلف القطاعات الاخرى ، هذا بالاضافة الى الزيادة في الدخل القومي التي تنجم عن ارساء صناعات نفطية متممة .

وقد تبلغ الزيادة في الدخل القومي المترتبة عن هذه الزيادة المباشرة وغير المباشرة أثناء فترة الانتاج ضعفي مقدار الزيادة المباشرة وتبلغ (١٣) مليون ليرة سورية .

## جدول رقم (٩)

### التكاليف التقديرية لمشروعات النفط في الاقليم السوري

### ( بملايين الليرات السورية )

| المشروع : | تكاليف الانشاء |
|---|---|
| ١ ـ البحث والتنقيب | ٤٥,٠٠ |
| ٢ ـ استغلال حقل قره شوك | ٣٦,٠٠ |
| ٣ ـ مصفاة القامشلي | ٩,٠٠ |
| ٤ ـ نقل النفط بالانابيب | |
| خط قره شوك ـ طرطوس | ٩٩,٠٠ |
| خط حمص ـ حلب • حمص ـ دمشق | ١٨,٩٠ |
| ٥ ـ مستودعات وخزانات المنتجات | ٩,٠٠ |
| نفقات احتياطية | ٤٩,٢٦ |
| المجموع | ٢٦٦,١٦ |

### سادسا ـ خزانات المواد المشتعلة

يبلغ عدد خزانات المواد المشتعلة في أنحاء الاقليم السوري ٤٨ خزانا تم انشاء بعضها وتشغيلها والقسم الآخر لايزال قيد الانشاء وذلك عدا الخزانات التابعة لمصفاة حمص • وهذه الخزانات موزعة في دمشق ، حلب ، دير الزور ، الحسكة واللاذقية •

وقيمة الرأسمال الثابت تقدر بحوالي ١٠ ملايين ليرة سورية والرأسمال المتداول ٦ ملايين ليرة سورية • والنفقات السنوية لتشغيلها وادارتها تقدر بنحو ١,٥ مليون ليرة سورية والموارد السنوية تقدر بحوالي ٣ ملايين ليرة سورية أي أن المورد الصافي المقدر خلال العشر سنوات القادمة يقدر بنحو ١,٥ مليون ليرة سورية في السنة ، وذلك بعد الانتهاء من انشاء جميع هذه الخزانات •

### د ـ نقل النفط

اقامة عدة خطوط أنابيب لنقل النفط الخام ولنقل مشتقات النفط .

(١) خط أنابيب لنقل النفط الخام من قره‌شوك الى ميناء طرطوس عن طريق حمص لتغذية المصفاة . ويبلغ طول هذا الخط (٦٠٠) كيلو متر بقطر (١٣) انش وباستطاعة سنوية قدرها مليوني طن . وتقدر تكاليف اقامة هذا الخط بالاضافة الى محطات الضخ ومستودعات التجميع والتوزيع حوالي ٩٩ مليون ليرة سورية ، معظمها بالعملة المحلية فيما اذا توصل الى صنع الانابيب في مصانع الحديد و الصلب في الاقليم الجنوبي . ويقدر عدد العمال لتشغيل هذا الخط بحوالي (٢٠٠) عامل .

(٢) انشاء خطين من الانابيب اولهما من حمص حتى حلب مارا بحماه وثانيهما من حمص الى دمشق لتسهيل نقل مشتقات النفط الرئيسية الى مراكز الاستهلاك الرئيسية في المنطقة الجنوبية . ويبلغ قطر كل خط (٦) انش ويقدر اقامة هذين الخطين مع منشآتهما من محطات ضخ وخلافه بحوالي (١٨,٩) مليون ليرة سورية . وينتظر تشغيل حوالي (٢٠٠) عامل عند الانتهاء من انشائها .

### هـ ـ مستودعات النفط

التوسع في اقامة مستودعات وخزانات مشتقات النفط في مختلف مراكز الاستهلاك الرئيسية وهي دمشق، حلب، حمص، حماة، اللاذقية، دير الزور والحسكة . وقد بدىء منذ أمد قريب باقامتها . وبعض هذه المستودعات أصبحت جاهزة وبعضها في طور الانشاء وعند الانتهاء من اقامتها ستبلغ تكاليفها حوالي (٩) ملايين ليرة سورية معظمها من العملة الاجنبية وحين الانتهاء منها ينتظر تشغيل حوالي (٥٠٠) عامل . والجدول رقم (٩) يبين التكاليف التقديرية لهذه المشروعات النفطية .

وحين يتم تنفيذ هذه المشاريع سيكفي الاقليم السوري نفسه بالنفط الخام اللازم لانتاج جميع مشتقات النفط الرئيسية للاستهلاك المحلي وسيبقى فائض يقدر بحوالي نصف مليون طن بالسنة من النفط الخام تبلغ قيمته حوالي (٢٥) مليون ليرة سورية .

طن في حين ان الكمية المستوردة عام ١٩٥٢ لم تتعد ٣١٤٥ طنا واذا نحن أخذنا بعين الاعتبار الزيادة المرتقبة في المساحات التي ستصبح صالحة للزراعة نتيجة لمشاريع الري والاستصلاح من جهة ولازدياد الوعي الزراعي بالنسبة لاهمية الاسمدة في الاراضي المروية من جهة اخرى فانه من السهل ان نرى ان استهلاك الاسمدة الآزوتية سيزداد بشكل مطرد . فالمساحات التي ستصبح صالحة للزراعة المروية خلال السنين القليلة المقبلة ستبلغ حوالي المليون هكتار موزعة على الشكل التقريبي التالي :

| | | |
|---|---|---|
| منطقة الفرات | ٨٠٠,٠٠٠ | هكتار |
| منطقة الخابور | ١٥٠,٠٠٠ | « |
| منطقة العاصي مع الغاب | ١١٠,٠٠٠ | « |
| منطقة السن | ٥,٠٠٠ | « |
| منطقة الروج | ٥,٠٠٠ | « |
| منطقة مزيريب | ٦,٠٠٠ | « |
| منطقة بردى والاعوج | ٣٠,٠٠٠ | « |
| منطقة البليخ | ٥,٠٠٠ | « |
| منطقة عفرين | ٥,٠٠٠ | « |
| المجموع | ١,١١٦,٠٠٠ | هكتار |

فاذا نحن اخذنا بعين الاعتبار ان المساحة العامة للاراضي الزراعية المروية عام ١٩٥٧ قد بلغت ٥٨٣,٠٠٠ هكتار ( يروى أكثرها بالمضخات) فاننا نرى ان مشاريع الري المختلفة تضاعف مساحة الاراضي المروية في سورية وتمكن معظم الاراضي المروية حاليا بواسطة المضخات من أن تروى بالراحة ، وسينتج عن ذلك كله استهلاك تدريجي متصاعد للاسمدة الآزوتية قد يبلغ مالايقل عن ٢٥٠ ــ ٣٠٠ الف طن في السنة للاراضي المروية ، باعتبار ان الاحتياج الوسطي للهكتار يبلغ حوالي ٢٥٠ ــ ٣٠٠ كيلو غرام من نترات الامونياك في السنة .

من هذه الاعتبارات اذن نرى ان انشاء مصنع للاسمدة الآزوتية يعتبر من المقومات الاساسية بالنسبة لما نهدف اليه من زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه

## ٢ ـ مصنع السماد الآزوتي (*)

**المبادىء العامة :**

١ • ان المشاريع التي تؤمن العناصر الغذائية الضرورية لنمو النبات تعتبر من المعطيات الاساسية في ارساء الزراعة على قواعد انتاجية صحيحة• فهناك ارتباط وثيق بين الانتاج الزراعي من جهة وخصوبة التربة ومحتواها من العناصر الغذائية من جهة اخرى •

ويشكل الآزوت والفوسفات والبوتاسيوم العناصر الاساسية في تغذية النبات كما انها العناصر التي تستهلك بكميات أكبر نسبيا من كميات العناصر الاخرى كالكلس والحديد والمغنيزيوم والبور والزنك والنحاس ، والتي توجد في التربة بكميات تفي بالحاجة في اكثر الاحوال •

٢ • والاتربة في سورية على العموم غير مفتقرة الى البوتاسيوم ، الا انها تفتقر الى عنصري الازوت والفوسفات بشكل ملحوظ • فالآزوت من العناصر الغذائية التي تتأثر مركباتها بالعوامل الجوية أكثر من غيرها ، فالمناخ الجاف والطقس الحار من الامور التي تعمل على نقصانه من التربة ، الامر الذي يدعو الى سد هذه الحاجة باضافة سنوية من الاسمدة الآزوتية العضوية والمعدنية • وينطبق هذا المبدأ بصورة خاصة على الاراضي المروية لكثافة الزراعة فيها وبالتالي لاستهلاكها كميات من الآزوت أكثر مما تستهلكه الاراضي البعلية • اما الفوسفات فنقصانه من الاتربة في سورية يعود الى ارتفاع نسبة الكلس فيها ، الامر الذي يؤدي الى تفاعل بين هذين العنصرين ينتج عنه تحويل الفوسفات الى شكل غير ذواب في الماء وبالتالي لاستحالة امتصاصه بواسطة جذور النبات • لذلك كانت الضرورة تقضي باضافة كميات كبيرة نسبيا من الفوسفات حتى يتبقى منه في التربة قسم تتمكن الجذور من امتصاصه قبل ان يتفاعل مع الكلس•

٣ • ولقد رافق النهضة الزراعية في سورية ازدياد ملحوظ في استعمال الاسمدة المعدنية على اختلاف أنواعها • فبلغ ما استورد من الاسمدة الآزوتية خلال عام ١٩٥٧ ما لا يقل عن ١٤,٠٠٠

---

(*) قام باعداد هذه الدراسة الدكتور امين الشريف الخير لدى مؤسسة الانماء الاقتصادي .

الدونم الواحد في العام يبلغ حوالي عشر كيلوغرامات من عنصر الآزوت ، نجد ان سهل الغاب وحده سيتطلب اضافة سنوية تبلغ حوالي ٧٥٠٠طن من هذا العنصر عندما تستثمر مساحته بكليتها • كذلك فان المساحات المروية حول مدينتي حمص وحماه سيزداد احتياجها لهذا العنصر الغذائي بشكل مضطرد نسبة لازدهار زراعة القطن • فستحتاج هذه المناطق في السنين القليلة القادمة الى مالا يقل عن احتياج منطقة الغاب •وعلى هذا الاساس نرى ان الاستهلاك السنوي العام في تلك المناطق سيبلغ مالا يقل عن خمسةعشر الف طن من الآزوت ، وهو رقم يمثل حوالي ثلاثة امثال كمية الآزوت التي استوردت الى سورية على شكل اسمدة آزوتية خلال ٩٥٦ ( والتي بلغت مايقارب ٥١٠٠ طن من الآزوت )الامر الذي يدل على قلة الوعي بالنسبة لاهمية هذا العنصر الغذائي وعلى الامكانيات الكبيرةلتحسين الانتاج الزراعي عندما يصبح بمقدور المزارع أن يفي مزروعاته حقها من التغذية •

وطبيعي ان يستهلك انتاج هذا المصنع برمته في المناطق المحيطة به في اول الامر ، اذ ان تنفيذ المشاريع المختلفة ، فردية كانت ام حكومية ، أمر سيستغرق ردحا من الزمن • على انه يمكن لهذا المصنع خلال هذه المدة ان يسد الحاجة العامة الى الاسمدة الآزوتية في سورية فيكون وجوده حافزاً لشيوع استعمالها وتمهيداًلانشاء مصانع مماثلة اخرى في المناطق الزراعية الكبرى في الجزيرة والفرات ، والتي تستهلك حاليا كمية قليلة من هذه الاسمدة لانها لاتزال اليوم محتفظة بشيء من خصوبتها نسبة لحداثة العهد باستثمارها •

على اساس ماتقدم ونسبة لما تتوقعه من سرعة ازدياد الحاجة الى الاسمدة الآزوتية ، كان القرار بانشاء مصنع ينتج سنويا حوالي خمسةعشر الف طن من الآزوت على شكل احد مركباته ، مع مراعاة امكان التوسع في المستقبل بمقدار خمسين بالمائة بحيث يصبح الانتاج السنوي ٢٢,٥٠٠ طنا من الآزوت •

٦• بقي بعد هذا أمر اختيار المركب الآزوتي الذي سيصار الى استصناعه ، فالاسمدة الآزوتية انواع مختلفة ، منها الاسمدة البسيطة التي تتشكل من املاح آزوتية كسلفات الامونياك ، ونيترات الامونياك ونيترات الكلس ، ونيترات الصودا ، ومنها الاسمدة المركبة التي تتألف من النيتروفوسكا والكومبليزال ، والتي تحتوي على الآزوت والفوسفات والبوتاسيوم • هذه الاسمدة جميعا هي مركبات كيمائية يتراوح محتواها من الآزوت بين ١٢ و ٣٤ بالمائة ، ولكل

## موقع المصنع

٤ • ان العوامل التي تقرر موقع مصنع كهذا وكمية الانتاج فيه تعتمد على التوفيق بين المستلزمات الفنية لانشائه وسوق التصريف لمنتجاته • ولما كان مشروع تجفيف واستصلاح اراضي الغاب هو المشروع الزراعي الاول الموضوع قيد التنفيذ فانه من الطبيعي ان يتجه الاهتمام لاستثمار اراضيه البكر حسب المعطيات الزراعية الحديثة ومنها استعمال الاسمدة ، للحفاظ على خصوبة التربة فيه • لذلك كان القرار بانشاء مصنع للسماد الآزوتي في أقرب نقطة الى هذا المشروع تكون مستوفية للشروط الفنية الاساسية ، كما يكون انتاجه متناسبا مع تقدير الاستهلاك في تلك المنطقة في المستقبل وكافيا لسد الحاجة العامة الى السماد الآزوتي في الوقت الحاضر •

وعلى هذه الاسس كان القرار بانشاء هذا المعمل بالقرب من مدينة حمص ، وذلك للاسباب المتجمعة التالية :

(١) القرب من مصفاة البترول ، الامر الذي يوفر نفقات نقل المحروقات هذا بالاضافة الى ان استصناع الامونياك وما يتفرع عنه من مركبات آزوتية يعتبر من الصناعات البتروكيمائية المشتقة من تصفية البترول وتكريره •

(٢) وجود نهر العاصي بالقرب من المصنع لتأمين حاجته من المياه اللازمة للتبريد والمعاملات الكيمائية في جميع مراحل انتاجه •

(٣) وجوده في منطقة زراعية بالدرجة الاولى وقربه من مشروع الغاب •

(٤) سهولة توفير اليد العاملة •

(٥) القرب من مدينة كبيرة ، الامر الذي يسهل امر الخدمات الاجتماعية كاسكان العمال والترفيه عنهم والعناية الصحية بهم •

(٦) وجود شبكة مواصلات تسهل نقل الاسمدة الى مختلف مراكز الاستهلاك •

## كميـة الانتـاج

٥ • اذا نحن اعتبرنا ان المساحة الممكن استثمارها زراعيا في سهل الغاب تبلغ حوالي ٧٤٠ الف دونم ، واذا نحن اعتبرنا ، حسب مالدينا من الدراسات والمعلومات العلمية ، ان متوسط احتياج

وطريقة العمل في المصنع تتألف من أربع مراحل أساسية :

(١) تحضير المواد الاولية بشكل نقي .

(٢) استصناع الامونياك .

(٣) اكسدة قسم من الامونياك لتحويله الى حمض الآزوت .

(٤) تفاعل الامونياك مع حمض الآزوت لتشكيل نيترات الامونياك .

وفيما يلي تفصيل مبسط لكل من هذه المراحل :

### (١) تحضير المواد الاولية

يصار الى الحصول على الآزوت والاوكسجين بواسطة اجهزة ضغط الهواء تحت حرارة منخفضة حتى يصبح الهواء سائلا عندما يصار الى التفريق بين الآزوت والاوكسجين استنادا الى الفرق في درجات غليان هذين الغازين عندما يكونان في حالة سائل .

أما الهيدروجين فينتج من عملية تفصيم جزئيات المازوت تحت تأثير حرارة مرتفعة وبوجود الاوكسجين والبخار، فينتج من هذه المعاملة والتفاعلات التي تنشأ عنها مزيج غازي يحتوي على حوالي ٣٥ ــ ٤٠ بالمائة من الهيدروجين الذي يصار الى غسله وتنقيته وتجفيفه بواسطة مصاف واجهزة خاصة لهذا الغرض .

### (٢) استصناع الامونياك

يصنع الامونياك بمزج الكميات المناسبة من غازي الآزوت والهيدروجين وتعريض المزيج الى ضغط يبلغ حوالي ٣٥٠ كيلو غرام في السنتمتر المربع وتحت تأثير حرارة تبلغ ٥٠٠ درجة مئوية فيتحد هذان الغازان لتشكيل الامونياك الذي يدفع عند ذلك الى الصهاريج المعدة لخزنه .

### (٣) استصناع حمض الآزوت

في هذه المرحلة يؤخذ قسم من غاز الامونياك ويؤكسد بواسطة مزجه مع الهواء على حرارة تبلغ حوالي ٨٨٠ درجة مئوية ، حتى اذا انتهى التفاعل أذيبت الغازات الناتجة عنه في الماء للحصول على حمض الآزوت المدد .

منها خصائص تملي شروط استعمالها وبالتللي صلاحها لمختلف انواع الاتربة والمزروعات •

وقد وقع الاختيار على استصناع نيترات الامونياك دون بقية الاسمدة الآزوتية وذلك لسببين رئيسيين :

(١) ملاءمة هذا السماد للاتربة السورية بوجه عام •

(٢) توفر المواد الاولية لاستصناعه ، وهي الهواء كمصدر للآزوت والاوكسجين والفيول اويل والماء كمصدر للهيدروجين •

والاتربة في سورية بوجه عام تميل الى القلوية ، وتحتوي على نسب مرتفعة من فحمات الكالسيوم والكلس الفعال ، لذلك فانه من الاهمية بمكان ان نراعي في الاسمدة التي نستعملها أن تكون خالية من الكلس والعناصر القلوية الاخرى •

ولا يزال المزارعون مع الاسف يستعملون أسمدة آزوتية لاتلائم تربة هذه البلاد مثل نيترات الكلس ونيترات الصودا ( المعروفة بنيترات الشيلي ) • فهذه الاسمدة ، وان كانت تغذي التربة بما تقدمه اليها من آزوت سهل الامتصاص الا انها تترك فيها بقايا قلوية تضر بخصوبتها وبتركيبها الفيزيائي اذا استعملت لمدة طويلة • اما بالنسبة لسلفات الامونياك فهو سماد على جودته يتطلب مصنعا لحمض الكبريت ومصنعا آخر للامونياك • اما نيترات الامونياك فبالامكان انتاجه من مصنع واحد يستعمل المواد الاولية نفسها كما سنرى فيما بعد ، واهم مزاياه انه مركب يستهلك برمته فلا يبقى في التربة منه أي أثر ، هذا بالاضافة الى مزية اخرى هي ارتفاع نسبة الآزوت التي يحتويها • فبينما يحتوي سلفات الامونياك على ٢١٪ نصفه آزوت نيتريكي سريع الامتصاص نرى أن محتويات نيترات الامونياك والآزوت يبلغ ٣٤٪ نصفه آزوت نيتريكي سريع الامتصاص والنصف الآخر آزوت امونياك يتحول ببطء الى مركبات يمتصها النبات خلال مراحل نموه وحسب حاجته اليها •

### استصناع نيترات الامونياك

٧ • المواد الاولية اللازمة في استصناع هذا المركب هي ثلاثة غازات : الآزوت ، الاوكسجين والهيدروجين •

فالآزوت والاوكسجين يستخلصان من الهواء أما الهدروجين فيستحصل من المازوت •

المجموع السنوي : ٩٤,٠٠٠×١٢= ١,١٢٨,٠٠٠

ويضاف الى هذا الرقم تعويض التسريح وتعويض العائلة

وتعويض أيام المرض والمأذونيات السنوية وما عدا ذلك

من الاعباء الاجتماعية على أساس اضافة قدرها ٣٠٪ .

لذلك فان المجموع السنوي العام يبلغ ١,١٢,٠٠٠×١,٣= ١,٤٦٦,٤٠٠

### تقدير كلفة الانتاج

٩ . مما لاشك فيه ان كلفة الانتاج من العوامل الاساسية التي تقرر صلاح أي مشروع للاستثمار الاقتصادي . ومن البديهي ان كلفة الانتاج لهذا المصنع لايمكن تحديدها بالضبط الا عند سير العمل فيه بشكل منتظم ، الا ان الخطوط الكبرى في تقدير النفقات السنوية الثابتة تمكننا من الوصول الى رقم تقريبي لهذه الكلفة .

لقد قدرت تكاليف انشاء هذا المعمل بحوالي ثلاثين مليون ليرة سورية . فعلى هذا الاساس ، وعلى أساس ما أوردناه اعلاه من احتياجات المصنع السنوية من اليد العاملة والمواد الكيميائية والمحروقات يمكننا ان نفصل النفقات الكبرى على الشكل التقريبي التالي :

| نوع النفقة | قيمتها السنوية ل.س |
|---|---|
| استهلاك المعمل على أساس ٧٪ من الثمن | ٢,١٠٠,٠٠٠ |
| اجور موظفين وعمال | ١,٤٦٦,٤٠٠ |
| محروقات ( ٥٠,٠٠٠ طن من الفيول ) | ٤,٠٠٠,٠٠٠ |
| مواد كيميائية | ٣٠٠,٠٠٠ |
| نفقات عامة أخرى | ١٠٠,٠٠٠ |
| المجموع العام | ٧,٩٦٦,٤٠٠ |

لذلك فان كلفة انتاج الطن الواحد من نيترات الامونياك تبلغ :

٧,٩٦٦,٤٠٠ ÷ ٤٤,٠٠٠ = ١٨١,٠٥ ليرة سورية تقريبا

## (٤) استصناع نيترات الامونياك

عندما يتفاعل غاز الامونياك مع حمض الآزوت الممدد ينتج من هذا التفاعل الملح المعروف بنيترات الامونياك • ولما كان هذا المركب من الاملاح الذوابة في الماء وجب تبخير المحلول الذي يحتوي عليه بعد انتهاء التفاعل حتى يمكن الحصول على نيترات الامونياك بحالة جافة تصلح للتعبئة في الاكياس تمهيدا لاستعمالها كسماد •

ولما كان محتوى نيترات الامونياك من الآزوت يبلغ ٣٤٪ فان الخمسة عشر الف طن من الآزوت التي سينتجها المصنع سنويا تمثل ٤٤,٠٠٠ طن من نيترات الامونياك •

ويقابل هذا الانتاج استهلاك مفصل على الشكل التقريبي التالي : —

| | |
|---|---|
| الكهرباء | ١٢,٠٠٠ كيلوات |
| البخار | ١٣ — ١٨ طن في الساعة |
| الفيول اويل ( لانتاج الهيدروجين ) | ٢٠,٠٠٠ طن في السنة |
| الفيول اويل ( لانتاج البخار ) | ٣٠,٠٠٠ طن في السنة |
| الماء المستعمل في التبريد والمعاملات الاخرى | ٧,٠٠٠ متر مكعب في الساعة يعاد منها الى النهر حوالي ٦,٥٠٠ متر مكعب في الساعة • |
| مواد كيميائية مختلفة | ١٢٠ طن في السنة • |

### الموظفون والعمال

٨ • من المنتظر أن يبلغ عدد الموظفين والعمال في مصنع كهذا حوالي ٤٠٠ ، موزعين على الشكل التقريبي التالي :

| الوظيفة | العدد | الراتب الشهري الوسطي ل.س. | مجموع الرواتب الشهرية ل.س. |
|---|---|---|---|
| مهندسون | ١٥ | ٨٠٠ | ١٢,٠٠٠ |
| فنيون ورؤساء عمال | ٤٠ | ٤٥٠ | ١٨,٠٠٠ |
| عمال فنيون | ١٠٠ | ٣٠٠ | ٣٠,٠٠٠ |
| عمال عاديون | ٢٢٥ | ١٢٠ | ٢٧,٠٠٠ |
| موظفون اداريون | ٢٠ | ٣٥٠ | ٧,٠٠٠ |
| | | المجموع الشهري العام | ٩٤,٠٠٠ل.س |

الشوائب الكبريتية من النفط الخام ، مما يجعل هذا النفط أخف وطأة على الاجهزة المختلفة التي تحتك بها مشتقاته ، والتي يسبب لها الكبريت تآكلا يقصر مدة صلاحها للعمل • على أن هذه الشوائب الكبريتية نفسها ذات نفع كبير ، اذ أنها المادة الاولية لاستصناع حمض الكبريت والذي هو بدوره من المواد الاولية الضرورية لاستصناع الاسمدة الفوسفاتية التي تحتاجها الاتربة في سورية بقدر احتياجها الى الاسمدة الآزوتية ان لم يكن أكثر •

فهذا المشروع اذن يحتل ركنا أساسيا في برنامج الانماء العام ، لا بما يقدمه من انتاج فحسب ، بل لما ينبثق عنه من امكانيات لدعم صناعات مهمة اخرى •

### الفوائد المرتقبة للمشروع

١١ • ان الفائدة المباشرة لمشروع كهذا تكمن في زيادة الاستخدام ، وذلك بما يؤمنه المشروع من عمل في المصنع نفسه ، وبما يتبع ذلك العمل من أعمال اضافية كالنقل والتوزيع والاستهلاك وما ينتج عن ذلك كله من تحسين في الاحوال الزراعية يؤدي بدوره الى تنشيط دولاب العمل العام •

أما النتائج البعيدة الأمد فهي ازدياد الدخل القومي عن طريق تحسين الانتاج الزراعي ، وما يتبع هذا الازدياد من زيادة في حصيلة الضرائب والموارد الحكومية •

وبالنسبة لميزان المدفوعات ، فان الاستغناء عن استيراد نيترات الامونياك بكميات مماثلة لانتاج المعمل يمكن من توفير ما لا يقل عن قيمة خمسة عشر مليون ليرة سورية سنويا من القطع الاجنبي •

### امكانية التوسع في المستقبل

١٢ • ذكرنا سابقا ان هنالك امكانا لزيادة انتاج هذا المصنع بمقدار ٥٠٪ الا ان هذه الزيادة وحدها سوف لاتكفي لسد الحاجة الى الاسمدة الآزوتية • فمما لاشك فيه ان تنفيذ مشاريع الري والاستصلاح الزراعي وما سيتبعهما من تطور عام في أساليب الزراعة سيجعل من الضروري انشاء ما لا يقل عن مصنعين اضافيين في سورية لانتاج نيترات الامونياك يكون الاول منهما بالقرب من سد الفرات والثاني في شرقي الجزيرة على نهر الخابور •

وعندما يتم ذلك تكون سورية قد حققت لنفسها اكتفاء ذاتيا من هذه الناحية الاساسية في تحسين الانتاج الزراعي ، كما تكون قد قطعت شوطا بعيدا نحو بلوغ الغاية التي تهدف اليها جميع برامج التنمية الاقتصادية ، الا وهي زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة •

ولدى مقارنة هذا الرقم بسعر مبيع نيترات الامونياك في الاسواق المحلية نجد ان ثمن الطن الواحد من هذا السماد يبلغ حاليا ٢٤٠ ليرة سورية ولكن على أساس احتوائه على ٢٠٪ فقط من عنصر الآزوت ، بينما يبلغ محتوى السماد المنوى انتاجه ٣٤٪ من هذا العنصر . أي ان الطن الواحد من انتاج هذا المصنع يساوي ، من ناحيته الغذائية للنبات ١٧٠٠ كيلو غراما من البضاعة المعروضة في الاسواق ، والتي تبلغ قيمتها عندئذ ٤٠٨ ليرات سورية . وهذا يعني ان كلفة الانتاج لهذا السماد ستكون أقل من نصف الثمن الذي يباع به حاليا ، الامر الذي يجعل من استصناعه مخليا مشروعا اقتصاديا رابحا حتى بعد أن يصار الى تخفيض جذري في السعر المعمول به حاليا. فاذا نحن افترضنا، على سبيل المثال ، ان سعر المبيع لهذا السماد قد تحدد بحوالي ٣٠٠ ليرة سورية للطن الواحد ( أي بربح حوالي ١٠٪ ) فان المرابح السنوية ستبلغ على هذا الاساس حوالي ٨٣٠,٠٠٠ ليرة سورية(١) .

وتجب الاشارة هنا الى انه من المحقق ان كلفة الانتاج الفعلية ستكون أقل من الرقم المذكور أعلاه لان سعر المحروقات المذكور هو السعر المعمول به الآن ( حوالي ٨٠ ليرة سورية للطن ) . الا انه عندما تبدأ المصفاة بتزويد مصنع السماد بما يحتاجه من الفيول فان هذا سيؤدي الى تخفيف محسوس في نفقات المحروقات ، وهو تخفيف ينعكس على تخفيض كلفة الانتاج التي قد تبلغ عند ذلك حوالي ١٤٠ ليرة سورية للطن الواحد .

### المصنع وبرنامج الانماء العام

١٠ . يمكن اعتبار هذا المشروع كحلقة في سلسلة التنمية الاقتصادية ، وكمظهر من مظاهر اتجاه التصنيع في البلاد التي يعتمد اقتصادها على الزراعة الى حد كبير . فهو من ناحيته الزراعية ، حافز على تحسين سبل استثمار التربة وبالتالي زيادة انتاجها ، كما انه من ناحيته الصناعية ، دعم لسياسة التصنيع التي لابد للبلاد الزراعية من ان تأخذ بأسبابها في سبيل رفع مستوى المعيشة فيها .

ولهذا المشروع ارتباط وثيق متبادل مع مصفاة البترول اذ انه يعتمد على قربه منها للحصول على ما يحتاجه من محروقات كما انه يؤمن لهذه المصفاة ما تحتاجه من غاز الهيدروجين لازالة

---

(١) من المأمول أن يرتفع هذا الرقم في السنين القادمة الى مليوني ليرة سورية عند رفع الطاقة الانتاجية لهذا المعمل الى الحد الاعلى واحتمال تخفيض تكاليف الانتاج .

٢ • ومن الاهمية بمكان ان نوضح هنا كيفية توزيع هـذه الموارد على مختلف وجـوه الانفاق والمدفوعات لنعطي القارىء فكرة واضحة عن تكاليف البرنامج الانمائي •

| | مليون ل٠س٠ |
|---|---|
| ١ — نفقات داخلية | ١٥٠٦,٠ |
| ٢ — اقساط القروض الخارجية خلال ١٩٥٨ — ١٩٦٧ | ١٦٥,٠ |
| ٣ — فوائد « « « « | ٨٣,٤ |
| ٤ — فوائد القروض الداخلية « | ١٥,٠ |
| | ١٧٦٩,٤ |
| ٥ — احتياطي لتسديد القروض الداخلية | ٣٤٣,٤ |
| ٦ — احتياطي لتسديد فوائد القروض الخارجية لما بعد عام ١٩٦٧ — ١٩٦٨ | ٤٦,١ |
| | ٢١٥٨,٩ |
| ٧ — قيمة التجهيزات والآلات وخلافه من الاتحاد السوفييتي | ٥٣٥,٥ |
| المجموع | ٢٦٩٤,٤ |

## ١ — واردات المشاريع الانمائية

٣ • سنقتصر هنا على ايضاح الموارد الآتية من استرداد تكاليف مشاريع الري وبيع منتجات أو خدمات المشاريع الانمائية الاخرى • أو بكلمة أخرى سنتعرض فقط الى وسـائل التمويل الواردة في الجدول رقم (٢) المرفق في موازنة الانماء الاقتصادي •

تشمل الواردات الناشئة عن تنفيذ المشاريع الانمائية كلا من :

آ — الواردات الناشئة عن استرداد تكاليف مشاريع الري •

ب — الواردات الناشئة عن بيع الطاقة الكهربائية •

ج — الواردات الناشئة عن استثمار الخطوط الحديدية •

د — الواردات الناشئة عن استثمار مصفاة البترول ومستودعاته •

هـ — الواردات الناشئة عن مصادر اخرى •

# الفصل الثالث

## وسائل تمويل البرنامج الانمائي (*)

١ • نصت المادة الحادية عشر من موازنة برنامج الانماء الاقتصادي للسنين العشر ١٩٥٨ – ١٩٦٨ على أن مصادر تمويل هذا البرنامج هي :

١ — حاصلات القروض الخارجية وفقا للقوانين الصادرة او التي ستصدر بهذا الشأن •

٢ — حاصلات القروض الداخلية بواسطة صندوق الدين العام والمؤلفة من :

- آ — استرداد القروض السابقة •
- ب — الموارد الخاصة والعامة لصندوق الدين العام •
- ج — توظيف أسناد الدين العام وفقا لاحكام القوانين الصادرة أو التي ستصدر لهذه الغاية •
- د — أموال الخزينة الجاهزة وفقا لاحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون •
- ه — مصرف سورية المركزي وفقا لاحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون •

٣ — واردات المشاريع الانمائية •

٤ — مساهمة الموازنة العامة للدولة •

أما نصيب كل مصدر من المصادر المذكورة في تمويل البرنامج المذكور فكان كما يلي :

| | مليون ل•س• |
|---|---|
| ١ — واردات المشاريع الانمائية | ١٣٢٠,٠ |
| ٢ — وسائل التمويل الاخرى : | |
| آ — صندوق الدين العام | ٨٣٨,٥ |
| ب — مساهمة الموازنة العامة للدولة | |
| ج — مصرف سورية المركزي | |
| ٣ — القرض السوفييتي | ٥٣٥,٥ |
| المجموع | ٢٦٩٤,٠ |

---

(*) قام باعداد هذا البحث الدكتور خالد شعبان المدير المعاون في مديرية الشؤون المالية .

وهو (٢٢٠٥) مليون ل.س هذا ما يمكن تحصيله من هذا المصدر خلال العشرين السنة القادمة. أما ما يمكن تحصيله من نفس المصدر خلال السنين العشر القادمة فقد قدر بـ (٧٩٥) مليون ل.س وهذا الرقم هو دون المنتظر تحصيله بكثير .

ذلك انه خلال هذه المدة تكون الدراسات الخاصة بجميع المشاريع المدرجة في الموازنة قد انتهت الى جانب انجاز السد التخزيني المقام على الفرات وقسم ملحوظ من محركات الطاقة الكهربائية وما يتعلق بالاعمال المؤدية الى ايصال هذه الطاقة الى مدينة حلب ويكون قد أصبح لدينا مساحة كبيرة من اراضي الفرات القابلة للري من مياه هذا النهر كما تكون جميع الاعمال الصناعية الخاصة بمجرى الخابور كالسدود التحويلية والسد التخزيني وما يتعلق بشبكات الري من أعمال في حالة الانتهاء وأصبحت قادرة على ري مساحات كبيرة من اراضي الخابور .

يضاف الى هذه المنجزات الاعمال الخاصة بحوض العاصي والروج ومزيريب والسن وبردى ونهر الكبير وبصورة خاصة المشاريع المتعلقة بالغاب والتي ينتظر الانتهاء منها في عام ١٩٦٠ .

ان تنفيذ هذه المشاريع يتيح لنا الحصول على مساحات واسعة من الاراضي المروية تقدر بـ (١٣٧) الف هكتار ، منها أراضي أملاك دولة ستباع الى الافراد، وهو القسم الاعظم والباقي أملاك خاصة سيسترد منها تكاليف الري .

الى جانب الواردات الآنفة الذكر ، هناك واردات ستأتي من استرداد تكاليف مشاريع الري السابقة التي كانت مقسطة الى آجال طويلة (٦٥ سنة ) والتي قصرنا أجل استرداد تكاليفها الى عشر سنوات . وهذه الواردات ستشكل موردا ملحوظا يضاف الى الموارد الآتية من مشاريع الري المقبلة .

ولقد حددنا مدة استرداد تكاليف الري من المالكين بعشر سنوات نظرا للحاجة الماسة الى الاموال لتنفيذ مشاريع الري . وبما ان تكاليف ري الهكتار الواحد قد قدرت بـ ( ١٥٠٠ ) ليرة سورية وسطيا فان القسط السنوي قد يبلغ (١٥٠) ليرة سورية . فاذا علمنا ان الدخل الاجمالي للهكتار من الاراضي المروية يعادل ١٢٥٠ ل.س. وان الدخل الصافي يقدر بـ (٨٠٠) ل.س. بعد استبعاد جميع التكاليف من بذار وحراثة وآلات الخ ... فان القسط الواحد لايشكل سوى ٢٠٪ تقريبا من الدخل الصافي . ان مقدار القسط هذا لايشكل أي ارهاق للمالك بدليل ان المزارعين الذين يستأجرون الاراضي من الملاك يدفعون لهم كبدل ايجار عن الاراضي غير

### آ ـ واردات استرداد تكاليف الري

٤ ٠ ففيما يتعلق بالواردات الناشئة عن استرداد تكاليف مشاريع الري اتبعنا في تحصيلها طريقتين :

آ – استرداد تكاليف الري من الافراد والشركات الذين يملكون ارضا خاصة واستفادت أراضيهم من مشاريع الري ٠

ب – بيع أراضي املاك الدولة التي استفادت من مشاريع الري ٠

لقد قدرت الاراضي التي ستستفيد من مشاريع الري بـ ١,٠٨٧,٠٠٠ هكتار موزعة على الشكل التالي :

| | | |
|---|---|---|
| الفرات | ٨٠٠,٠٠٠ | هكتار |
| الخابور | ١٥٠,٠٠٠ | » |
| العاصي | ١١٠,٠٠٠ | » |
| السن | ١٢,٠٠٠ | » |
| الروج | ٥,٠٠٠ | » |
| المزيريب | ٧,٠٠٠ | » |
| نهر الكبير | ٣,٠٠٠ | » |
| المجموع | ١,٠٨٧,٠٠٠ | |

منها حوالي ٧٠٠,٠٠٠ هكتار أراضي املاك الدولة و ٣٨٧,٠٠٠ هكتار أراضي خاصة ٠ فاذا افترضنا ان تكاليف ري الهكتار الواحد وسطياً هو ٢٥٠٠ ل٠س٠ كان مجموع ما يمكن استرداده من المالكين المستفيدين من مشاريع الري المقبلةهو (٥٨٠,٥)مليون ل٠س (٣٨٧,٠٠٠× ١٥٠٠ = ٥٨٠,٥٠٠,٠٠٠) ٠

واذا فرضنا ان الثمن الوسطي للهكتار الواحد من الاراضي المروية المباعة الى الافراد أو الشركات(٢٥٠٠)ل٠س٠وهو أقل ثمن ممكن، كان مجموع الاموال التي يمكن تحصيلها هو(١٧٥٠) مليون ليرة سورية(٧٠٠,٠٠٠×٢٥٠٠=١٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠)٠ اذا أضيف هذا المبلغ الى مبلغ(٥٨٠) مليون ل٠س الناشىء عن استرداد تكاليف الري من المالكين أصبح مجموع الاموال المستردة (٢٣٣٠) مليون ل٠س وهو رقم يقل بكثير عن الرقم الوارد في الموازنة لهذا المصدر من التمويل

ارضا مروية وهو (١٦٦) ل.س. عن الهكتار الواحدأو (١٦,٦) للدونم يقل عن الايجار السنوي للدونم الواحد من الاراضي المروية .

**ب - واردات مشاريع الكهرباء**

٥٠ ان المبالغ المقدرة لواردات مشاريع الكهرباءهي دون المأمول الحصول عليهـا بنسبة الثلث تقريبا وبيانها كما يلي :

**١ - بالنسبة لمشروع كهرباء الفرات :**

ان الاستطاعة الملحوظة لهذا المشروع في مراحله الثلاثة ستكون(٣٠٠,٠٠٠)كيلووات حسب تقدير الخبراء السوفييت . فاذا اخذت هذه الاستطاعة اساسا للحساب وقدر اشتغال هذا المركز بنصف استطاعته الكاملة فان مردوده السنوي يكون :

$$\frac{٣٠٠,٠٠٠ \times ٢٤ \times ٣٦٠}{٢} = ١,٢٩٦,٠٠٠,٠٠٠$$

أي قرابة مليار وثلاثمائة مليون كيلووات في السنة وحيث ان المشروع سيتم تنفيذه على ثلاث مراحل يتم في كل مرحلة منها الثلث فيكون مردوده من الكيلو وات الساعية خلال العشرين السنة القادمة كما يلي : -

$$\frac{١,٣\text{ مليار} \times ٧}{٣} + \frac{١,٣ \times ٢ \times ٧}{٣} + ١,٣ \times ٦ =$$

أو

١,٣ مليار × ١٣ = ١٦,٩ مليار .

فيكون مجموع الواردات على الاساس المـذكور وبمعدل ٤ قروش سوريـة للكيلوات الساعي كما يلي :

١٦,٩ مليار × ٤ قروش = ٦٧٦ مليون ليرة سورية بينما لم يتجـاوز مجموع تقديراتنـا لواردات هذا المشروع عن المدة المذكورة مبلغ(٤٢٠) مليون ليرة سوريـة أي بنقص (٢٥٦) مليون ليرة هذا مع العلم اننا افترضنا اشتغال المركز بنصف استطاعته .

المروية حوالي ٢٠٪ من مجموع الغلة و ٣٣٪ منها عن الاراضي المروية ، ويبقى لهم مع هذا دخل كاف لمعيشتهم واستثماراتهم •

ثم ان تقديراتنا للداخل الصافي للهكتار الواحد متطابقة مع التقديرات التي قام بها خبراء الاقليم الجنوبي في مصر بهذا الشأن • اذ قدروا ان متوسط الدخل الصافي للفدان الواحدفي مصر (٦٠) جنيها او مايعادل (١٤٣) جنيها للهكتار الواحد • هذا مع العلم ان الاراضي التي تشملها مشاريع الري في اقليمنا أكثر خصوبةمن الاراضي المستثمرة في الاقليم الجنوبيلا بل تعتبر من أخصب الاراضي في العالم •

ثم انه من ناحية ثانية يمكن القول ان انفاقحوالي ١٤٢٢ مليون ل٠ س٠ على مشاريع الري خلال السنوات العشر القادمة يمكن ان يزيد الدخل القومي زيادة مطردة بحيث يبلغ في نهاية هذه المدة مقدارا يتراوح بين ٩٠٠ مليون و ١٠٠٠ مليون ل٠ س٠ سنويا • فاذا اخذنا من هذه الزيادة السنوية مبلغ (٢٠٠) مليون ل٠ س٠ لانكون قد ارهقنا الافراد الذين حصلوا على هذه الزيادة من الدخل •

وأخيرا يمكن القول ان الغلة الاضافية السنوية التي ستنتج من جراء تحويل هكتار واحد من ارض بعل الى ارض مروية يزيد عن قيمة القسط السنوي للهكتار الواحد ، وفي هذا كسب ملحوظ ولا شك للمالك •

هذا من ناحية قدرة الملاك على دفع الاقساط اما من ناحية قدرة الافراد الذين سيشترون اراضي أملاك الدولة التي ستروى عن طريقمشاريع الري فالامر أيسر • ذلك انه من المأمول ان تقسط قيمة الارض علىخمسة عشر عاما • فاذاافترضنا ان الفلاح الواحد سيحصل على (٥) هكتارات من الارض المروية ــ وهو الحد الادنى ، اذ بمقدوره الحصول على ١٠ هكتارات ــ فان دخله الصافي منها سيكون ٥×٨٠٠ل٠ س=٤٠٠٠ ل٠س٠ على أساس ان الدخل الصافي للهكتار الواحد هو (٨٠٠) ل٠س٠ فاذا طرحنامن هذا الدخل القسط السنوي البالغ ٥×١٦٦ = ٨٣٠ ل٠س٠ على أساس ان قيمة الهكتار منالارض المباعة هي ٢٥٠٠ ل٠س٠ مقسطة على (١٥) قسطا سنويا ، فان مايبقى للفلاح كدخل سنوي ، تتيجة لاستثماره (٥) هكتارات هو (٣١٧٠) ل٠س٠ وهو دخل سنوي يحلم به كثير من سكان المدن •

ثم انه من ناحية اخرى يمكن القول انالقسط السنوي المتوجب دفعه من قبل الفلاح ليملك

كيلووات : ١٠٣,٦ × ٤ × ٢٠ = ٨٢,٩ مليون ل‌س وتقديراتنا لها لم تتجاوز السبعين مليون ليرة سورية أي بنقص مايقارب الثلاثة عشر مليون ليرة سورية .

### ج ـ واردات الخطوط الحديدية

٦ . اما فيما يتعلق بالموارد التي يمكن أن تأتي عن طريق استثمار الخط الحديدي (القامشلي ـ دير الزور ـ حلب ـ اللاذقية) فان من المنتظر ان تبلغ خلال السنين العشر القادمة مبلغ (١٠٠) مليون ل.س ذلك انه يتوقع ان نحصل على دخل صاف من استثمار هذا الخط اعتبارا من عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ مقداره (٢٠) مليون ل.س وذلك نتيجة لاتمام انشاء معظم الخط المذكور في هذا العام . اذ سيبلغ وزن المنتجات التي ستنقل بواسطته مقدار (٣) ملايين طن سنويا نتيجة لاتساع الزراعة في مناطق الجزيرة والفرات بسبب تنفيذ مشاريع الري المنوه عنها فيما سبق .

### د ـ واردات المشاريع الصناعية

٧ . اما فيما يتعلق بالموارد التي ستأتي نتيجة لاستثمار الصناعات الواردة في البرنامج والتي هي عبارة عن مصفاة النفط في حمص ومعمل الآزوت والبترول والمعادن فتتلخص فيما يلي :

### ١ ـ مصفاة النفط في حمص :

كنا قد تعرضنا لها في الفصل الثاني من القسم الثالث وبينا بان المورد الوسطي سيكون حوالي ٢٨ مليون ليرة في السنة على أساس تشغيل المصفاة باستطاعة وسطية قدرها مليون طن في السنة وعلى أساس استثمارها ضمن شروط تجارية تتوافق مع استثمار مصفاة صيدا في بنان وعلى أساس اسعار تسليم المصفاة في حمص بشكل يوافق مبيع منتجات النفط المستوردة في الوقت الحاضر وعلى أساس فرض رسوم مالية على الانتاج تعادل الرسوم الجمركية لمفروضة على استيراد المنتجات النفطية وذلك لتتمكن الدولة من تجنب الخسارة التي كان يمكن ان تلحق واردات الموازنة من جراء نقص هذه الرسوم الجمركية . وبما انه من المنتظر شغيل المصفاة في بدء استثمارها باستطاعة سنوية أقل من مليون طن في السنة وتشغيلها بعد عدة سنوات باستطاعة تفوق المليون طن بالسنة فالمورد الوسطي من المصفاة يقدر بحوالي ٢٥ مليون ليرة سورية في السنة أي ان المورد الكلي لها خلال البرنامج المذكور سيبلغ ٢٠٠ مليون يرة سورية على فرض ان بدء الاستثمار سيكون في عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ .

### ٢ - بالنسبة لمشروع كهرباء الزيريب :

ان الاستطاعة الملحوظة لهذا المشروع هي (٤٠٠٠) كيلوات فاذا قدر اشتغال هـذا المركز بثلثي استطاعته فان مردوده سيكون :

$\frac{٢\times٣٦٠\times٢٤\times ٤٠٠٠}{٣}$ = ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ كيلووات ساعي سنويا .

وتكون الواردات المنتظرة خلال العشرين سنة القادمة كما يلي :

٢٣,٠٠٠,٠٠٠×٤×٢٠= ١٨,٤ مليون ليرةسورية ، بينما لم يتجاوز مجموع تقديراتنا لهـذا المورد مبلغ ١٦ مليون ليرة سورية أي بنقص قدره ٢,٤ مليون ليرة سورية .

### ٣ - بالنسبة لمشروع كهرباء النهر الكبير

الاستطاعة الملحوظة لهذا المشروع هي (٥٠٠٠) كيلووات ، وعلى فرض اشتغال هذا المركز بنصف استطاعته فان مردوده السنوي سيكون كما يلي :

$\frac{٣٦٠\times٢٤\times٥٠٠}{٢}$ = ١٢,٦ مليون كيلووات ساعي . وتكون الواردات المنتظرة خلال العشرين سنة القادمة كما يلي :

٢١,٦×٤×٢٠=١٦,٠٤ مليون ليرة سورية بينما لم تتجاوز تقديراتنا لهذا المورد أكثر من(١٤) مليون ليرة سورية أي بنقص قدره ٢,٠٤٠ مليون ليرة سورية .

### ٤ - بالنسبة لمشروع كهرباء حمص :

الاستطاعة الملحوظة لهذا المشروع هي (١٨٠٠٠)كيلووات وعلى فرض اشتغال هـذا المشروع بثلثي استطاعته فان مردوده السنوي سيكون كما يلي :

$\frac{٢\times٣٦٠\times٢٤\times١٨٠٠٠}{٣}$ =١٠٣,٦ مليون كيلووات ساعي

وتكون الواردات المنتظرة خلال العشرين سنة القادمة بسعر ٤ قروش سورية لكل

١ — استرداد القروض السابقة .

٢ — الموارد الخاصة والعامة لصندوق الدين العام .

٣ — توظيف اسناد الدين العام لدى الادارات العامة .

٤ — توظيف أسناد الدين العام لدى المصارف التجارية .

٥ — قروض وسلف مصرف سورية المركزي .

وقد بينا أيضا مقدرة كل مصدر من هذه المصادر على التمويل خلال السنين العشر القادمة .

الا ان الموازنة الانمائية قد نصت أيضا على تكليف الصندوق المذكور ، اصدار اسناد دين عام وفقا لاحكام المادة ( ١٥ ) من قانون الموازنة الاستثنائة ، كما نصت على تكليف الصندوق الاستقراض من أموال الخزينة الجاهزة .

ولم تحدد الموازنة المبلغ الاجمالي الذي يمكن أن يأتي عن هذا المصدر بل أدمجته بالموارد التي يمكن أن تأتي من المصدرين الآخرين .

**ب — موارد الموازنة العامة للدولة :**

١٠ . كانت أحكام الموازنة الاستثنائية قد نصت على تخصيص مبلغ محدد سنويا يقتطع من الموازنة العامة للدولة لانفاقه على بعض المشاريع الانمائية الواردة في الموازنة الاستثنائية . هذا ولما كانت هذه المشاريع قد ادخلت ضمن البرنامج الانمائي للسنين العشر ١٩٥٨ — ١٩٦٧ فقد نصت موازنة البرنامج الانمائي على اسهام الموازنة العامة للدولة بتمويل هذه المشاريع . الا انها لم تحدد المبلغ الواجب اقتطاعه سنويا من الموازنة العامة بل ادمجته بالموارد التي يمكن ان تأتي من المصدرين الآخرين .

**ج — مصرف سورية المركزي :**

١١ . بينا في الفصل الثاني من القسم الاول مقدرة هذا المصدر في حدوده الدنيا على التمويل أو ضرورة اشتراكه في تمويل التنمية الاقتصادية في الاقليم السوري ولهذا كلفنا صندوق الدين العام في حال عدم قدرته الاستقراض من اموال الخزينة الجاهزة ان يستلف من المصرف المركزي مبلغا لايتجاوز ٣٥٪ من أموال الادارات والمؤسسات العامة المودعة لديه على ان تعتبر هذه

**ب ـ معمل السماد :**

لقد صمم هذا المصنع على أساس انتاج ٤٤,٠٠٠ طن سنويا من نيترات الامونيوم المحب
وتقدر الواردات المنتظرة بحوالي مليوني ليرة سورية في العام •

**ج ـ واردات البترول والمعادن :**

قدرت الواردات المأمول الحصول عليها من البترول والمعادن خلال مدة تنفيذ برنامج الانماء بمبلغ (١٠٠) مليون ليرة سورية على أساس نتائج استثمار البترول الذي ثبت وجوده في آبار منطقة كراتشوك في الجزيرة وذلك بالاضافة الى المعادن الاخرى المأمول اكتشافها في مختلف مناطق الاقليم الشمالي •

**هـ ـ واردات متفرقة :**

٧ • لقد لحظت هذه الواردات على سبيل الخاطرة املا بتحصيلها من الاشتراكات الخارجية في نفقات السدود والمقصود منها ان تجري مطالبة العراق على أساس استفادته من مشاريع السدود التي ستقام على نهر الفرات وذلك بنسبة فائدته من دفع الفيضانات عن أراضيه وزيادة كميات المياه التي ستنتج عن المشاريع المذكورة والتي بامكان العراق ان يستخدمها في مشاريع الري المنشأة • هذا بالاضافة الى موارد متفرقة اخرى يمكن ان تنجم عن تنفيذ مشاريع الانماء •

**٢ ـ وسائل التمويل الاخرى**

٨ • تتلخص مصادر التمويل الاخرى بالتالي :

آ — صندوق الدين العام •
ب — الموازنة العامة للدولة •
ج — مصرف سورية المركزي •

**آ ـ موارد صندوق الدين العام :**

٩ • لقد أوضحنا في الفصل الثاني من القسم الاول من هذا التقرير ان مصادر موارد صندوق الدين العام هي :

١ ـ المعونة الاقتصادية المأخوذة من حكومة الاتحاد السوفياتي بموجب الاتفاق المعقود بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٧ والبالغة قيمتها ٥٣٥,٥ مليون ليرة سورية .

٢ ـ الاموال المأخوذة من الافراد والشركات نظير انتفاعهم من مشاريع الري أو استهلاكهم للطاقة الكهربائية أو انتفاعهم بخدمات النقل أو حصولهم على منتجات المشاريع الصناعية الاخرى .

إذ تقدر الاموال التي ستؤخذ من الافراد والشركات خلال السنين العشر الاولى نظير الانتفاع بمياه الري أو الحصول على أراضي الدولة المروية بـ ٧٩٥,٤ مليون ليرة سورية ونظير استهلاكهم للطاقة الكهربائية بـ ١٠٠ مليون ليرة سورية ومقابل انتفاعهم بخدمات وسائل النقل بـ ١٠٠ مليون ليرة سورية ونظير حصولهم على المنتجات الصناعية بـ ٣٢٤,٦ مليون ليرة سورية أي ما يعادل مجموعها ( ١٣٢٠ ) مليون ليرة سورية .

كما يقدر مجموع الاموال المأخوذة من الافراد والشركات نظير الاستفادة من المشاريع المذكورة خلال السنين العشر الثانية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ ، بـ (٢٧٣٨,٥) مليون ليرة سورية أو بكلمة اخرى يبلغ مجموع هذه الاموال خلال السنين العشرين القادمة مبلغ (٤٠٥٨,٥) مليون ليرة سورية .

مما سبق يتضح ان هذين المصدرين لوحدهما كافيان لتغطية كافة النفقات دون الاعتماد على واردات الدولة أو أي قرض داخلي كان أو خارجي .

الا ان الصعوبة الوحيدة التي تعترض هذا الاسلوب في التمويل هو أن المصدر الثاني لايمكن أن يبدأ باعطاء الواردات الا بعد عشر سنوات ، حال الانتهاء من تنفيذ قسم من المشاريع . وفي خلال هذه السنوات الاولى فقد نضطر للالتجاء موقتا الى معونة الدولة لتدبير بعض الاموال اما من أموالها الخاصة ـ عن طريق المساهمة في موازنتها العامة ـ بواسطة صندوق الدين العام أو عن طريق المصرف المركزي .

ومن الجدير بالذكر أن الطريقة الاولى ـ مساهمة الموازنة العادية ـ طريقة مأمونة وضرورية في تمويل المشاريع العمرانية ، اذ لا يعقل ان تذهب جميع واردات الموازنة العادية على الرواتب والسلع وتأمين الخدمات الاجتماعية والصحية فقط ، بل يجب تخصيص مبلغ للمشاريع الانمائية لتمويل المشاريع الواردة في الموازنة الانمائية .

السلفة من عناصر التغطية المنصوص عنها في المادة ٣٥ من المرسوم التشريعي رقم ٨٥ المؤرخ في ٢٨/٣/١٩٥٣ .

كما اننا أجزنا الاستلاف من مصرف سورية المركزي عن طريق القبول في التغطية ، وفقا للمادة ٣٥ من نظام النقد الاساسي ، الاسناد الموقعة من المالكين المستفيدين من مشاريع الري والمحررة من قبلهم لقاء استرداد التكاليف الناتجة عن ري الاراضي الداخلة في المشاريع الانمائية أو تحسينها أو بيعها على ان ترفق هذه الاسناد برهن عقاري أو بأية ضمانة عينية اخرى يقبل بها مجلس النقد والتسليف .

وخوفا من المبالغة في الاستلاف عن هذا الطريق فقد ترك لمجلس النقد والتسليف تحديد الحد الاقصى للمبالغ المقترضة بهذا الاسلوب .

هذا وقد حددت المبالغ التي يمكن استلافها عن طريق المصادر الثلاث : صندوق الدين العام وموازنة الدولة العامة ومصرف سورية المركزي خلال السنين السبع الاولى وفقا للارقام التالية :

| | مليون ل٠س |
|---|---|
| ١٩٥٨ — ١٩٥٩ | ٦٥ |
| ١٩٥٩ — ١٩٦٠ | ١١٧,٧ |
| ١٩٦٠ — ١٩٦١ | ١٦٧,٣ |
| ١٩٦١ — ١٩٦٢ | ١٣٧,٤ |
| ١٩٦٢ — ١٩٦٣ | ١٦٤,١ |
| ١٩٦٣ — ١٩٦٤ | ١٤٤,٦ |
| ١٩٦٤ — ١٩٦٥ | ٤٢,٨ |
| المجموع | ٨٣٨,٥ |

ويلاحظ ان حجم الاموال المقترضة عن هذا الطريق كبيرة نسبيا وذلك لحاجة المشاريع الى التمويل في المراحل الاولى من البرنامج وعدم التمكن من استثمار المشاريع خلال هذه المراحل نظرا لعدم اكتمالها بغية الحصول على موارد منها .

١٢ . والخلاصة أنه يمكن القول ان من الممكن الاكتفاء بالاعتماد على مصدرين اثنين لتمويل كافة المشاريع الواردة في البرنامج الاقتصادي الا وهي :

# الفصل الرابع

## محاولة تتبع آثار البرنامج الانمائي على الدخل القومي ومستوى المعيشة (*)

**استعرضنا فيما سبق من هذا القسم من التقرير جميع المشاريع الواردة في البرنامج الانمائي للسنين العشر القادمة . ومن الفائدة الجلى ان نتبين آثار تنفيذ هذا البرنامج على الدخل القومي وبالتالي مستوى المعيشة . الا ان التنبؤ بالنتائج التي يمكن ان يحدثها تنفيذ هذا البرنامج من الصعوبة بمكان . ذلك ان دراسة المشاريع دراسة كاملة لم تتم حتى تاريخ كتابة هذا التقرير . ولهذا يصعب جدا ان نتنبا بالنتائج في الوقت الحاضر .**

**ومع هذا ، فقد حاولت ان اقوم بتقديرات لهذه النتائج وآثارها على الدخل القومي ومستوى المعيشة لاعطي القارىء فكرة عن اهمية آثار هذا البرنامج الانمائي ، علماً مني ان النتائج التي توصلت اليها ليست الا تقديرية بحتة نظراً لان المعلومات التي استندت اليها ما زالت ناقصة حتى الآن .**

**مقدمة :**

١ — ان سياسة التخطيط الاقتصادية في الاقليم السوري تستهدف تحقيق غايتين رئيسيتين تربطهما مصلحة الاغلبية من مواطني الاقليم وذلك على صعيد تحسين أحوالهم العادية والاجتماعية والثقافية ورفع المستوى العام للمعيشة . ولقد تحققت أولى هاتين الغايتين اذ اتخذت الاجراءات الضرورية للقيام باصلاحات اجتماعية واسعة النطاق تهدف في المدى البعيد الى توطيد النظام الاشتراكي التعاوني ، ذلك النظام الذي سيعيد النظر في توزيع الثروة توزيعا عادلا ويقضي على التفاوت الكبير في دخول الافراد مما يخفف من حدة الفقر ، ويحد من الملكية الكبيرة في القطاع الزراعي وتسلط رأس المال وتحكمه في استغلال الفرد ، وينظم ضريبة التركات تنظيما دقيقا يتفق مع مقتضيات النظام الاشتراكي ويستخدم الضريبة التصاعدية ، ويخفف من وطأة الكثافة الاقتصادية للسكان التي يعاني منها الاقليم في مناطقه الريفية . وتلعب في الوقت الحاضر كثافة السكان الاقتصادية دورا بارزا في أسباب انخفاض مستوى المعيشة ، فهي تشكل أحد الاسباب التي تكمن وراء انخفاض دخل الفرد لانها تدل على مقدار تزاحم السكان في بعض المناطق على وحدة معينة من المال . ولاشك أن هذا الضغط سيؤدي بالنتيجة الى الهجرة الداخلية الاختيارية من

---

(*) قام باعداد هذا البحث الاستاذ محمد فياض الدندشي رئيس دائرة في مديرية الشؤون الاقتصادية .

اما طريقة الاعتماد على القروض الداخلية فامر يستوجبه الاقتصاد السوري • اذ لم يعتمد حتى الآن على السوق الداخلية في تمويل أي مشروع عام ، على خلاف ما هو عليه الحال في الاقليم الجنوبي • يضاف الى هذا انه خلال تنفيذ المشاريع يحدث ضغط خفيف على مستوى الاسعار نتيجة لزيادة الانفاق على سلع الانتاج • والاقتراض الداخلي الذي هو رفع لجزء من القوى الشرائية الموجودة وسيلة لتخفيف هذا الضغط •

اما طريقة الاعتماد على المصرف المركزي التي تتجلى في التسليف على الاسناد الموقعة من المالكين المستفيدين من مشاريع الري والتي لا يلجأ اليها الا في حال استنفاد جميع الوسائل الاخرى فامر جد ضروري لتنفيذ أي برنامج عمراني •

واخيرا لابد من الاشارة الى ان اسلوبنا في تمويل المشاريع الانمائية يتميز بخاصة تجعله يختلف عن باقي البرامج الانمائية المنفذة سابقا في سورية تلك هي تأمينه لحاجاتنا الكاملة من القطع الاجنبي خلال فترة التنفيذ • ذلك انه لن يلجأ الى مكتب القطع في تأمين العملات الاجنبية اللازمة للمشاريع نظرا للاستفادة بما يحتاج اليه عن طريق معونة الاتحاد السوفييتي • اما التسديد فيؤمن بسهولة من القطع الاجنبي الناتج عن تصدير الفائض من المنتجات الناشئة عن زيادة المساحات المزروعة من الاراضي المروية أو عن طريق الوفر من القطع الاجنبي الناشىء عن اقامة بعض الصناعات التي كانت وارداتها تستنفد قسما ملحوظا من عملاتنا الاجنبية •

بطريقة تكون أقرب الى الواقع • لقد شملت هذه الدراسة تقدير الزيادات السنوية المنتظرة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية على انفراد وما يصيب الدخل القومي بمجموعه من هذه الزيادات نتيجة لتنفيذ المشاريع الانمائية في السنوات العشر القادمة •

٥ – وفي تقديراتنا للدخل القومي استنادا على أرقام مديرية الاحصاء والمعلومات الاخرى المتنوعة المتعلقة بتطوراته في السنوات الماضية ، ظهر معنا أن قيمته في عام ١٩٥٧ الذي اتخذ أساسا، بلغت ( ٢١٨٣ ) مليون ليرة سورية •

٦ – يتضح من الجدول رقم(١) ان تقديرات متوسط الزيادة السنوية في الدخل القومي خلال السنوات العشر القادمة ستعادل (١٣٦,٧) مليون ليرة، أي ان متوسط الزيادة المئوية ستبلغ ٦,١ ٪ فقط في العام الواحد • مع العلم انه قد طرأ انخفاض في الدخل القومي في عام ١٩٥٨ قدر بـ (٣٩٧,٤) مليون ليرة سورية — أي بنسبة مئوية قدرها ١٧,٨ ٪ وهذا هو السبب المباشر الذي أدى الى انخفاض اجمالي في متوسط الزيادة السنوية •

٧ – كان عام ١٩٥٨ من الاعوام السيئة التي تعرض فيها اقتصاد الاقليم لهزات عنيفة ظهرت آثارها واضحة على حجم الدخل القومي وأدت الى زيادة العجز في الميزان التجاري • ففي دخل القطاع الزراعي وحده قدرت الخسارة بما لايقل عن (٣٥٠) مليون ليرة ، حيث هبط دخل هذا القطاع الى (٧١٢) مليون ليرة بينما كان في العام الفائت ( ١٠٦٢,٥ ) مليون ليرة ، مما أدى الى تضعضع البنيان الاقتصادي بصورة عامة • وكانت النتيجة أن انخفض الدخل القومي العام بالنسبة للعام السابق بلغ ما يقارب (٣٩٧,٤) مليون ليرة •

٨ – ومن المنتظر أن يستعيد الدخل القومي نشاطه في السنوات المقبلة ويحرز زيادات مرموقة يكون لها أثر فعال في ميادين الاقليم الاقتصادية وخصوصا بعد تنفيذ مشاريع الري الكبرى وتحرير الزراعة من الاعتماد كليا على هطول الامطار مما يساعد الاقتصاد القومي على الاستقرار •

٩ – وقد تبين لنا من الجدول رقم(١) أنه خلال السنوات العشر القادمة سترتفع الزيادة في الدخل القومي بنسبة مئوية قدرها ٦٨,٩ ٪ وذلك في نهاية عام ١٩٦٧ حيث ستبلغ مجمل الزيادة الفعلية التي ساهمت في رفع مستوى الدخل القومي حوالي (١٥٠٤,٢ ) مليون ل.س أي أن مجموع الدخل القومي يكون قد ارتفع في نهاية ذاك العام الى (٣٦٨٦,٢) مليون ل.س

المناطق الاكثر كثافة الى مناطق أخرى تكون فيها نسبة كثافة السكان الاقتصادية ضئيلة وذلك في الفترة التي تنفذ فيها مشاريع التنمية الاقتصادية ٠

٢ — ومن المعلوم أن تنفيذ الاجراءات السابقة الذكر لا تقوم الا بتحسين جزئي على زيادة دخل الفرد ورفع مستوى معيشته اذا قارناها بالنتائج الباهرة المتأتية عن زيادة حجم الانتاج ورفع مستواه بمعناه الشامل ، وهنا تكمن الغاية الرئيسية الثانية التي تستهدفها سياسة التخطيط الاقتصادية من خلال برنامج التنمية ٠ فزيادة حجم الانتاج تعتبر من الامور الهامة التي يحتاج اليها مجتمعنا في وقتنا الراهن لرفع مستواه المعيشي العام ٠ وما مستوى المعيشة المنشود سوى توفر الكميات السلعية والخدمات من غذاء وكساء ومأوى وغيرها التي يستهلكها المجتمع ٠ ومن الواضح ان الكمية المستهلكة تحددها الكمية المنتجة اذ لا يعقل ان نستهلك مالم تنتج ، وعلى توفر هذه السلع والخدمات يتوقف مستوانا المادي والمعنوي ٠ اذن لا يمكن الوصول الى رفع مستوانا هذا بشكل يضمن العدالة للجميع الا عن طريق زيادة حجم الانتاج أي بزيادة كميات السلع المنتجة التي تشبع حاجات المجتمع وتصبح في متناول يد المواطنين ٠ فكلما ارتفعت نسبة زيادة الانتاج زادت الطاقة الانتاجية قوة للاستهلاك الداخلي وللتصدير وارتفع الدخل القومي وزادت دخول الإفراد ٠ وهذا ما سيؤدي الى رفع المستوى العام للمعيشة وسيكون بمثابة حجر الزاوية في بنياننا الاقتصادي ابان نهضتنا الجبارة التي ستفسح ولا شك مجالات واسعة أمام المواطن العربي في ميدان العمل والانتاج والخلق والابداع ٠

٣ — ولدى الاقليم السوري امكانيات انتاجية كبيرة من بشرية ومادية يمكن استخدامها في تسهيل عملية التنمية الاقتصادية الساعية الى رفع مستوى الدخل الحقيقي ومستوى المعيشة٠ والتوسع في استغلال هذه الامكانيات والاستفادة من الموارد الطبيعية يؤدي الى رفع مستوى المعيشة العام ٠

**الزيادة المنتظرة في الدخل القومي نتيجة مشاريع الانماء :**

٤ — من العسير تقدير الزيادات المنتظرة في الدخل القومي خلال السنوات العشر المقبلة تقديرا دقيقا نظرا لعدم توفر المصادر التي يمكن الاعتماد عليها وخاصة اذا علمنا أن غالبية دخول القطاعات الاقتصادية المختلفة لعام ١٩٥٧ لاتزال مجهولة ٠ ولكن بما لدينا من معلومات ضئيلة مستقاة من من مراجع مختلفة وعلى ضوء استنتاجاتنا الخاصة سنقوم بدراسة هذه التقديرات ، وتمليها

## جدول رقم (١)

### الزيادة المنتظرة في الدخل القومي خلال العشر سنوات المقبلة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧
### ( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي | الزيادة السنوية | النقصان السنوي | مجمل الزيادة الفعلية | النسبة المئوية على اعتبار عام ٥٧ اساسا | متوسط الزيادة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | الكمية | النسبة المئوية |
| ١٩٥٧ | ٢١٨٢ | ٠٠٠٠ | ٠٠٠٠ | ٠٠٠ | ١٠٠ ٪ | ١٣٦,٧ | ٦,١ ٪ |
| ١٩٥٨ | ١٧٨٤,٦ | ٠٠٠٠ | ٣٩٧,٤ | ٠٠٠ | ٨٢,٢ ٪ | | |
| ١٩٥٩ | ٢٢٨٦,٩ | ١٠٤,٩ | | ١٠٤,٩ | ١٠٤,٨ ٪ | | |
| ١٩٦٠ | ٢٣٨٧,٩ | ١٠١ | | ٢٠٥,٩ | ١٠٩,٣ ٪ | | |
| ١٩٦١ | ٢٥٠٧,٦ | ١١٩,٧ | | ٣٢٥,٦ | ١١٤,٩ ٪ | | |
| ١٩٦٢ | ٢٦٤٣,٢ | ١٣٥,٦ | | ٥١١,٢ | ١٢١ ٪ | | |
| ١٩٦٣ | ٢٧٩٣,٣ | ١٥٠,١ | | ٦١١,٣ | ١٢٨ ٪ | | |
| ١٩٦٤ | ٢٩٨٩,٧ | ١٩٦,٤ | | ٨٠٧,٧ | ١٣٧ ٪ | | |
| ١٩٦٥ | ٣٢٠٢,٢ | ٢١٢,٥ | | ١٠٢٠,٢ | ١٤٦,٧ ٪ | | |
| ١٩٦٦ | ٣٤٤٣,٢ | ٢٤١ | | ١٢٦١,٢ | ١٥٧,٨ ٪ | | |
| ١٩٦٧ | ٣٦٨٦,٢ | ٢٤٣ | | ١٥٠٤,٢ | ١٦٨,٩ ٪ | | |

على وجه التقدير . وهذه ظاهرة طبيعية ومنطقية تحتمها النتائج الباهرة المتوخاة من تنفيذ المشاريع الانمائية في جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات .

يتضح من الجدول المذكور أن الدخل القومي سوف يتضاعف في مدة أقل من عشرين عاما وعلى وجه التحديد سوف يتحقق هذا في عام ١٩٧٢ ـ أي بعد انقضاء خمسة عشر عاما فقط . ومن جهة ثانية نرى ان زيادة السكان ستكون بنسبة أقل ، اذ ليس من المنتظر أن يتضاعف عدد السكان في الاقليم قبل عام ١٩٩٠ . وهذه ظاهرة عظيمة يحققها اقتصادنا في طريقه نحو التقدم والازدهار ورفع المستوى المعيشي للمواطن العربي .

## توزيع الزيادة في الدخل القومي على مختلف القطاعات الاقتصادية

١٠ – يساوي الدخل القومي الناجم عن القطاع الزراعي لعام ١٩٥٧ حوالي ٤٨,٦ ٪ من الدخل القومي العام . فاذا أضيفت اليه نسبة الدخل الآتي من القطاع التجاري والتي بلغت ١٣,٣ ٪ ، وكذلك نسبة الدخل الآتي من القطاع الصناعي وقد بلغت ١٢,٦ ٪ لذلك العام أيضا ، ظهرت أمامنا حقيقة بارزة وهي أن ثلاث قطاعات فقط من أصل تسع في القطاع الاقتصادي تغذي الدخل القومي العام بما يعادل ٧٥ ٪ .

وبما ان انتاج القطاع الزراعي وحده يغذي الدخل القومي العام بنسبة لاتقل عن ٤٨ ٪ فان هذا ما يفسر احتمال تعرض اقتصادنا في كل سنة الى هزات قوية وأزمات عنيفة وخانقة يكون أحد مصادرها الرئيسية انحباس الامطار ، مما يؤول الى أزمات جفاف دورية . وحيثما تتكرر هذه الأزمات يمنى الدخل القومي العام بخسائر جمة وانخفاضات مذهلة تهز بنياننا الاقتصادي هزا وتعكر صفو تقدمه الطبيعي ونموه المنشود وتعرقل بالتالي ارتفاع وتحسين مستوانا المعيشي .

١١ – ولهذا كان من الضروري الاسراع ببدء مرحلة الانتقال باقتصادنا من اقتصاد زراعي بمعدل خمسين بالمئة الى اقتصاد زراعي صناعي . فالنهضة الصناعية الشاملة للاقليم مدعومة بمشاريع التصنيع التي قرر القطاع العام أن ينفذها ، تعني أنه قد أصبح في حكم المقرر أن اقتصادنا ، سيبلغ في المدى البعيد تلك المرحلة المنشودة التي تتساوى فيها نسب ما يقدمه كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي للدخل القومي العام مما يدعم استقراره ويركز توازنه . غير أن القطاع الزراعي سيبقى لأمد طويل يحتل المركز الاول في بنياننا الاقتصادي ومن المنتظر أن يحافظ على هذه الاولوية بنسب أقل في السنوات المقبلة . وهذا أمر طبيعي بالنسبة لاقتصاد الاقليم الذي طبعته الزراعة بطابعها وأصبحت بمثابة عموده الفقري ، فهي تمد الصناعة بمعظم ما تحتاج اليه من مواد أولية وخامات ضرورية للعملية الانتاجية ، وتشكل بالحالات الاعتيادية ما لا يقل عن ٨٠ ٪ من صادراتنا الى الخارج .

١٢ – لقد قمنا بتقديرات لتوزيع الزيادة في الدخل القومي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية ثم رتبنا القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب أهميتها بالنسبة لقيمة ما تقدمه الى الدخل القومي العام في عام ١٩٥٧ . والجدول رقم (٢) يوضح هذه الحقيقة بجلاء ، فنرى أن القطاع الزراعي يأخذ المكان الاهم ، ثم يتبعه في الاهمية القطاع التجاري و يليه القطاع الصناعي الخ ... ،

ومن غير المنتظر ان يبقى هذا الترتيب على حاله في السنوات العشر المقبلة على الرغم من أن القطاعات الاقتصادية التي تحتل المرتبة الاولى والثانية والثالثة تبقى محافظة على تسلسلها . وقطاع الخدمات هو القطاع الوحيد الذي يتخطى هذا التسلسل اذ سيصبح في المرتبة الرابعة في نهاية السنوات العشر المقبلة بينما نرى ان قطاع الايجار سيصبح في المرتبة الخامسة وقد كان في عام ١٩٥٧ في المرتبة الرابعة .

## اولا : القطاع الزراعي

١٣ — لقد تبين من الجدول رقم (٢) ان نسبة دخل القطاع الزراعي سترتفع تدريجيا في الاعوام ما بين ١٩٥٩ — ١٩٦٤ ، وسترتفع معها أيضا قيمة ما يغذى به دخل هذا القطاع الدخل القومي العام حيث ستبلغ نسبة هذه القيمة على وجه التقدير في نهاية عام ١٩٦٤ ، ما يعادل ٤٨,٩ ٪ من مجموع الدخل القومي الذي قمنا بتقديره بحوالي ( ٢٩٨٩,٧ ) مليون ليرة سورية .

١٤ — ومن المنتظر أن الاعوام القادمة التي تلي عام ١٩٦٤ سوف تشاهد هذا التحول بكل دقة . ففي نهاية عام ١٩٦٧ — وهو العام الذي ستنتهي بنهايته برامج التنمية الاقتصادية للسنوات العشر نلاحظ ان نسبة دخل القطاع الزراعي المئوية التي يغذى بها الدخل القومي العام قد أخذت بالانخفاض حتى بلغت حوالي ٤٧,٤ ٪ . فاذا قارنا هذا الرقم بما كان عليه دخل القطاع الزراعي في نهاية عام ١٩٥٧ تبين لنا أن قيمة هذا الانخفاض المئوية تعادل حوالي ١,٢ ٪ . ويعتبر هذا الانخفاض بادرة طيبة سيكون لها الاثر الفعال في تثبيت اقتصادنا على أسس متينة مستقرة .

١٥ — اعتمدنا في تقديرنا الدخل القومي الآتي من القطاع الزراعي على ما سيستصلح من أراض مروية أثناء تنفيذ مشاريع الري الكبرى . وتدل الارقام التي في حوزتنا أن هناك ما لايقل عن ٨٢٥ ألف هكتار ستضاف الى مساحة الاراضي المروية وتصبح كلها جاهزة للاستعمال في نهاية عام ١٩٦٧ . وقد قدرنا أن مردود الهكتار الواحد سنويا لايقل عن ٨٠٠ ليرة ، وبذلك وصلنا الى نتيجة وهي أن مجمل الزيادة الفعلية في الدخل القومي الآتي من القطاع الزراعي ستبلغ في نهاية عام ١٩٦٧ حوالي (٦٨٠ ) مليون ليرة .

١٦ — ويبين الجدول رقم (٣) الزيادة أو النقصان في الدخل القومي الزراعي خلال السنوات العشر القادمة . وقد ظهر معنا أن ذلك الدخل بلغ في نهاية عام ١٩٥٧ ما يساوي ( ١٠٦٢,٥ ) مليون ليرة ، وقد كان موسم ذلك العام موسما جيدا نسبيا . غير أنه في العام الذي تلاه اختلفت

## الجدول رقم (٢)

### توزيع الزيادة في الدخل القومي على مختلف القطاعات تبعا للقطاع الاقتصادي
### خلال ١٩٥٧ – ١٩٦٧ ( بملايين الليرات السورية )

| السنة | القطاع الزراعي | | القطاع التجاري | | القطاع الصناعي | | قطاع الايجـار | | قطاع الخدمات | | قطاع المواصلات | | القطاع الحكومي العام | | قطاع البناء | | القطاع المالي | | الدخل القومي | النسبةالمئوي لمجموع الدخل القوم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الدخل | النسبة لمجموع الدخل | الدخل | النسبة لمجموع الدخل | الدخل | النسبة لمجموع الدخل | الدخل | النسبة لمجموع الدخل | الدخل | النسبة لمجموع الدخل | الدخل | النسبة لمجموع الدخل | الدخل | النسبة لمجموع الدخل | الدخل | النسبة لمجموع الدخل | الدخل | النسبة لمجموع الدخل | | |
| ١٩٥٧ | ١٠٦٢,٥ | ٪٤٨,٦ | ٢٩٠ | ٪١٣,٢ | ٢٦٦ | ٪١٢,٦ | ١٣٤ | ٪٦,١ | ١٢١,٩ | ٪٥,٥ | ١٠٦ | ٪٤,٩ | ٩٤,٨ | ٪٤,٣ | ٦٠ | ٪٢,٧ | ٤٦,٨ | ٪٢,١ | ٢١٧٢ | ٪١٠٠ |
| ١٩٥٨ | ٧١٢ | ٪٣٩,٩ | ٢٨١,٣ | ٪١٥,٨ | ٢٧١,٣ | ٪١٥,٢ | ١٣٧,٩ | ٪٧,٧ | ٧٦,٦ | ٪٤,٣ | ١٠٢,٨ | ٪٥,٨ | ٩٦,٧ | ٪٥,٤ | ٦٠,٦ | ٪٣,٤ | ٤٥,٤ | ٪٢,٥ | ١٧٨٤,٦ | ٪١٠٠ |
| ١٩٥٩ | ١١٢٠,٩ | ٪٤٩,٠ | ٢٦٥,٨ | ٪١٣ | ٢٧٩,٣ | ٪١٢,٢ | ١٤٢ | ٪٦,٢ | ١٢٨,٦ | ٪٥,٦ | ١١٢,١ | ٪٤,٩ | ٩٨,٩ | ٪٤,٣ | ٦١,٥ | ٪٢,٧ | ٤٧,٧ | ٪٢,١ | ٢٢٨٦,٩ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦٠ | ١١٧٣ | ٪٤٩,١ | ٣٠٤,٥ | ٪١٢,٨ | ٢٨٩,٩ | ٪١٢,١ | ١٤٦,٢ | ٪٦,١ | ١٤٣ | ٪٦ | ١١٨,٢ | ٪٥ | ١٠١,٦ | ٪٤,٣ | ٦٢,٧ | ٪٢,٦ | ٤٩ | ٪٢ | ٢٣٨٧,٩ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦١ | ١٣٣٤,٦ | ٪٤٩,٢ | ٣١٦,١ | ٪١٢,٦ | ٣٠٣,٢ | ٪١٢,١ | ١٥٠,٥ | ٪٦ | ١٥٩,٢ | ٪٦,٤ | ١٢٤,٣ | ٪٥ | ١٠٤,٢ | ٪٤,١ | ٦٤,٢ | ٪٢,٦ | ٥١ | ٪٢ | ٢٥٠٧,٦ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦٢ | ١٣٠٢,٦ | ٪٤٩,٢ | ٣٣٠,٦ | ٪١٢,٥ | ٣١٩,٢ | ٪١٢,١ | ١٥٤,٧ | ٪٥,٩ | ١٧٨,١ | ٪٦,٧ | ١٣٠,٤ | ٪٥ | ١٠٨ | ٪٤,١ | ٦٦,٣ | ٪٢,٥ | ٥٣,٣ | ٪٢ | ٢٦٤٣,٢ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦٣ | ١٣٧٨ | ٪٤٩,٣ | ٣٥٠,٩ | ٪١٢,٥ | ٣٤٠,٤ | ٪١٢,١ | ١٥٨,٩ | ٪٥,٦ | ٢٠١,٤ | ٪٧,٢ | ١٣٦,٥ | ٪٤,٩ | ١١٢,٣ | ٪٤ | ٦٨,٧ | ٪٢,٤ | ٥٦,٢ | ٪٢ | ٢٧٩٣,٣ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦٤ | ١٤٦٢ | ٪٤٨,٩ | ٣٧٧ | ٪١٣,٦ | ٣٦٧ | ٪١٢,٣ | ١٦٣,٩ | ٪٥,٥ | ٢٢٨,٦ | ٪٧,٦ | ١٤٢,٦ | ٪٤,٨ | ١١٧,٤ | ٪٣,٩ | ٧١,٢ | ٪٢,٤ | ٦٠ | ٪٢ | ٢٩٨٩,٧ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦٥ | ١٥٥٥,٥ | ٪٤٨,٦ | ٤٠٨,٩ | ٪١٢,٨ | ٣٩٩ | ٪١٢,٥ | ١٦٩ | ٪٥,٣ | ٢٥٩,٢ | ٪٨,١ | ١٤٨,٧ | ٪٤,٦ | ١٢٣,٢ | ٪٣,٨ | ٧٤,٦ | ٪٢,٣ | ٦٤,٦ | ٪٢ | ٣٢٠٢,٢ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦٦ | ١٦٤٩ | ٪٤٧,٩ | ٤٤٦,٦ | ٪١٣ | ٤٣٦,٢ | ٪١٢,٧ | ١٧٤,٢ | ٥ | ٢٩٣,٨ | ٪٨,٥ | ١٥٤,٨ | ٪٤,٤ | ١٣٠ | ٪٣,٧ | ٧٨,٤ | ٪٢,٢ | ٧٠,٢ | ٪٢ | ٣٤٤٣,٢ | ٪١٠٠ |
| ١٩٦٧ | ١٧٤٢,٥ | ٪٤٧,٤ | ٤٩٠,١ | ٪١٣,٣ | ٤٧٨,٨ | ٪١٣ | ١٧٩,٧ | ٪٤,٩ | ٣٣٧,١ | ٪٩,١ | ١٦٠,٩ | ٪٤,٤ | ١٣٧,٥ | ٪٣,٧ | ٨٢,٨ | ٪٢,٢ | ٧٦,٨ | ٪٢ | ٣٦٨٦,٢ | ٪١٠٠ |

الاوضاع • اذ يعتبر عام ١٩٥٨ عاما سيئا • أي ان العوامل الطبيعية لعبت دورا بارزا في خلق أزمة الجفاف العامة التي أصابت زراعة الإقليم وسببت ذلك الانخفاض في الدخل القومي العام • وقد قدرنا هذا النقصان في دخل هذا القطاع كما ذكرنا سابقا بـ ٣٥٠,٥ مليون ليرة ، أي انه هبط الى ما يعادل ٦٧ ٪ من مجموع دخل القطاع المذكور لعام ١٩٥٧ ، أي ان نسبة النقصان المئوية بلغت حوالي ٣٣٪ اذا قارناها بنسبة الدخل القومي الزراعي لعام ١٩٥٧ • وهذه هي الحالة المحزنة التي يتخبط فيها الدخل القومي العام في الاقليم السوري من جراء اعتماده على الزراعة واعتماد الزراعة على ما تجود به السماء من أمطار • فتنفيذ مشاريع الري الكبرى واستصلاح الاراضي الزراعية وفقا للتخطيط القومي وحسب برامجه الانمائية سوف يحرر الزراعة من أزمات الجفاف الدورية وينقذ المنتوجات الزراعية ويطلق العنان للزراعة في أن تثابر على زيادة الطاقة الانتاجية تدريجيا مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويزيد حجم الدخل القومي ويرفع المستوى المعيشي للشعب •

١٧ — ويتضح من الجدول رقم (٣) أن الدخل القومي للقطاع الزراعي سيرتفع في نهاية عام ١٩٥٩ حتى يبلغ (١١٣٠,٩) مليون ليرة — أي أنه سيزيد بما لا يقل عن ٥٨,٤ مليون ليرة عما كان عليه في عام ١٩٥٧ • فاذا قسنا هذه الزيادة في الدخل القومي بالنقصان الذي وصل اليه ذلك الدخل في نهاية عام ١٩٥٨ ، نرى أن الدخل القومي الزراعي سيزيد فعلا بما يساوي (٤٠٨,٢) مليون ليرة • وسوف تستمر هذه الزيادة ارتفاعا طيلة الحقبة التي تنفذ فيها المشاريع الكبرى •

١٨ — وفي نهاية عام ١٩٦٧ سيبلغ الدخل القومي الآتي من القطاع الزراعي (١٧٤٢,٥) مليون ليرة، ويكون قد حقق عندئذ زيادة اجمالية قدرها (٦٨٠) مليون ليرة خلال السنوات العشر الانمائية• وهذا يعني أن نسبة الزيادة المئوية سترتفع من ١٠٠ ٪ في نهاية عام ١٩٥٧ الى ١٦٤ ٪ في نهاية عام ١٩٦٧ • ويبلغ متوسط الزيادة السنوية (٦١,٨) مليون ليرة — أي ان الدخل القومي للقطاع الزراعي سوف يزيد بمعدل وسطي قدره ٥,٨٪ سنويا •

## ثانيا — القطاع التجاري

١٩ — ان الدخل القومي الآتي من القطاع التجاري يحتل المرتبة الثانية بعد دخل القطاع الزراعي بالنسبة لقيمة ما يقدمه للدخل القومي العام • وقد قدرنا دخل القطاع في نهاية عام ١٩٥٧ بـ ( ٢٩٠ ) مليون ليرة أي أنه يغذي الدخل القومي العام بنسبة مئوية قدرها ١٣,٢٪ •

٢٠ – ومن المأمول أن تساهم التنمية الاقتصادية مساهمة فعالة في ازدياد دخل هذا القطاع مما يساعد على رفع نسبة ما يقدمه للدخل القومي العام . فاحداث شبكة مواصلات جديدة وترميم وتعريض الشبكة القائمة ستؤدي بطبيعة الحال الى توسيع عملية التبادل التجاري في الداخل وسيسهم مساهمة فعالة في تسهيل عملية التصدير الى الخارج مما يشجع على اتساع نطاق السوق المحلية ويغذي التجارة الدولية في الاقليم وخاصة تجارة الترانزيت التي كانت ولاتزال تلعب دورا بارزا في حياتنا الاقتصادية .

٢١ – وهناك أيضا مشاريع الري الكبرى والكهرباء ومشروع السنوات الخمس للتصنيع الذي سيبدأ العمل فيه في هذا العام . وهذه المشاريع كلها ستساعد في تزايد الدخل القومي العام في جميع القطاعات الاقتصادية بدون استثناء . على الرغم من أن هذه الزيادة سوف تتفاوت من قطاع الى آخر حسب علاقته المباشرة أو غير المباشرة بالطلب المحلي على السلع الاستهلاكية .

فالمشاريع المتعلقة بقطاعي الزراعة والصناعة سترفع حجم الانتاج الكلي الزراعي والصناعي. والاموال التي ستنفق في تنميتها والتي ستكون بشكل أجور عمال ورواتب فنيين واداريين وأرباح وخلافه ، ستزيد ولا شك من قوة الطلب المحلي بطريقة تضمن مشتريات السلع الاستهلاكية التي ستساعد على رفع مستوى الدخل القومي الناتج عن هذا القطاع .

٢٢ – ويبدو لاول وهلة أن الزيادة المنتظرة في الدخل القومي الآتي من القطاع التجاري ضئيلة نسبيا . ولكن نعتقد ان الزيادة التي ستبلغ في نهاية السنوات العشر للتنمية الاقتصادية ما يعادل ٦٩٪ ، كما يبين ذلك الجدول رقم ( ٤ ) هي زيادة معقولة وطبيعية لان النمو المطرد في بقية القطاعات الاقتصادية وخاصة الزراعي والصناعي سوف تستوعب الكثير من اليد العاملة وتستخدم الكثير من الخدمات .

٢٣ – يتضح من الجدول رقم(٤) أن الدخل القومي الآتي من القطاع التجاري قد تأثر الى حد ما من جراء أزمة الجفاف التي أصابت الموسم الزراعي في عام ١٩٥٨ ، وتتيجة لذلك انخفض من ( ٢٩٠ ) مليون ليرة في نهاية عام ١٩٥٧ الى (٢٨١,٣) مليون ليرة في نهاية عام ١٩٥٨ غير ان نسبة هذا الانخفاض المئوية لم تزد عن ٣٪ . ومن ناحية اخرى نرى ان نسبة هذا الدخل قد ارتفعت فعلا في نهاية ذلك العام حيث بلغت ١٥,٨٪ كما هو واضح في الجدول رقم (٢) وهذه أعلى نسبة مئوية يصل اليها الدخل القومي لهذا القطاع أثناء السنوات العشر القادمة .

## الجدول رقم ( ٣ )

### تزايد الدخل القومي في القطاع الزراعي خلال السنوات العشر المقبلة ١٩٥٧ – ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي | الزيادة السنوية | النقصان السنوي | مجمل الزيادة الفعلية | النسبة المئوية على اعتبار عام ٥٧ اساسا | متوسط الزيادة السنوية الكمية | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٧ | ١٠٦٢,٥ | ١٠٠ | ... | ... | ١٠٠ ٪ | | |
| ١٩٥٨ | ٧١٢ | ... | ٣٥٠,٥ | ... | ٦٧ ٪ | ٦١,٨ | ٥,٨ ٪ |
| ١٩٥٩ | ١١٢٠,٩ | ٥٨,٤ | ... | ٥٨,٤ | ١٠٥,٥ ٪ | | |
| ١٩٦٠ | ١١٧٣ | ٥٢,١ | ... | ١١٠,٥ | ١١٠,٤ ٪ | | |
| ١٩٦١ | ١٢٣٤,٦ | ٦١,٦ | ... | ١٧٢,١ | ١١٦,٢ ٪ | | |
| ١٩٦٢ | ١٣٠٢,٦ | ٦٩,١ | ... | ٢٤١,٢ | ١٢٢,٦ ٪ | | |
| ١٩٦٣ | ١٣٧٨ | ٧٤,٣ | ... | ٣١٥,٥ | ١٢٩,٧ ٪ | | |
| ١٩٦٤ | ١٤٦٢ | ٨٤ | ... | ٣٩٩,٥ | ١٣٧,٦ ٪ | | |
| ١٩٦٥ | ١٠٥٥,٥ | ٩٣,٥ | ... | ٤٩٣ | ١٤٦,٤ ٪ | | |
| ١٩٦٦ | ١٦٤٩ | ٩٣,٥ | ... | ٥٨٦,٥ | ١٥٥,٢ ٪ | | |
| ١٩٦٧ | ١٧٤٢,٥ | ٩٣,٥ | ... | ٦٨٠ | ١٦٤ ٪ | | |

## الجدول رقم ( ٤ )

### تزايد الدخل القومي في القطاع التجاري خلال السنوات العشر المقبلة ١٩٥٧ – ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي | الزيادة السنوية | النقصان السنوي | مجمل الزيادة الفعلية | النسبة المئوية على اعتبار عام ٥٧ أساسا | متوسط الزيادة السنوية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | الكمية | النسبة المئوية |
| ١٩٥٧ | ٢٩٠ | ... | ... | ... | ١٠٠ ٪ | | |
| ١٩٥٨ | ٢٨١,٣ | ... | ٨,٧ | ... | ٩٧ ٪ | | |
| ١٩٥٩ | ٢٩٥,٨ | ٥,٨ | | ٥,٨ | ١٠٢ ٪ | | |
| ١٩٦٠ | ٣٠٤,٥ | ٨,٧ | | ١٤,٥ | ١٠٥ ٪ | | |
| ١٩٦١ | ٣١٦,١ | ١١,٦ | | ٢٦,١ | ١٠٩ ٪ | | |
| ١٩٦٢ | ٣٣٠,٦ | ١٤,٥ | | ٤٠,٦ | ١١٤ ٪ | ١٨,١ | ٦,٢ ٪ |
| ١٩٦٣ | ٣٥٠,٩ | ٢٠,٣ | | ٦٠,٩ | ١٢١ ٪ | | |
| ١٩٦٤ | ٣٧٧ | ٢٦,١ | | ٨٧ | ١٣٠ ٪ | | |
| ١٩٦٥ | ٤٠٨,٩ | ٣١,٩ | | ١١٨,٩ | ١٤١ ٪ | | |
| ١٩٦٦ | ٤٤٦,٦ | ٣٧,٧ | | ١٥٦,٦ | ١٥٤ ٪ | | |
| ١٩٦٧ | ٤٩٠,١ | ٤٣,٥ | | ٢٠٠,١ | ١٦٩ ٪ | | |

٢٤ - أن مجمل الزيادة المنتظرة التي ستنجم عن الدخل القومي التجاري نتيجة لمشاريع التنمية الاقتصادية ستبلغ حوالي (٢٠٠,١) مليون ليرة في نهاية عام ١٩٦٧ - أي أن مجموع نسبة هذه الزيادة المئوية ستكون ٦٩ ٪ كما ان هذه الزيادة المئوية ستكون ضئيلة جدا بالنسبة للدخل القومي العام ، اذ لا ينتظر أن تزيد عن ٠,١ ٪ عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٥٧ .

٢٥ - ولقد بلغ متوسط زيادة الدخل القومي للقطاع التجاري في الاعوام ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٦ حوالي ٥ ٪ حسب تقديراتنا . ونلاحظ من الجدول رقم (٤) أن متوسط هذه الزيادة سيرتفع قليلا خلال السنوات العشر القادمة - أي أنه سيزيد عما كان عليه قبل تنفيذ المشاريع الانمائية بنسبة مئوية قدرها ١,٢ ٪ وهذا يعني أن نسبة متوسط الزيادة المئوية ستبلغ في العام الواحد ٦,٢ ٪ ، بينما سيبلغ متوسط هذه الزيادة السنوية بالليرات السورية ١٨,١ ٪ مليون . وهذه زيادة مرموقة يحرزها دخل هذا القطاع وخصوصا أنه قد تأثر الى حد ما من رداءة الموسم في عام ١٩٥٨ وقد قدرنا مقدار انخفاضه بـ ٨,٧ مليون ليرة ، أي بنسبة مئوية قدرها ٣ ٪ .

٢٦ - لم تكن رداءة الموسم الزراعي الآنفة الذكر لتعيق توسع نطاق هذا القطاع ، اذ أخذت الزيادة في الدخل القومي تشق طريقها تدريجيا وفي انتعاش متواصل الى أن بلغت (٥,٨) مليون ليرة في عام ١٩٥٩ ، ونجم عن ذلك دخل يساوي (٢٩٥,٨) مليون ليرة ومن المأمول ان يسير القطاع التجاري في مدارج التركيز الى أن يحرز في نهاية عام ١٩٦٧ زيادة فعلية طيبة . ولا بد لنا من الملاحظة هنا انه بينما كان دخل القطاع التجاري يغذي الدخل القومي العام بنسبة مئوية قدرها ١٣,٢ ٪ في نهاية عام ١٩٥٧ فانه في نهاية تنفيذ المشاريع الانمائية سيغذي ذلك الدخل بنسبة مئوية قدرها ١٣,٣ ٪ أي في نهاية عام ١٩٦٧ ، وسيكون قد احرز ارتفاعا جزئيا ، هذه الحقيقة تكشفها لنا النتائج التي توصلنا اليها في الجدول رقم (٢) . ومن المعتقد أن هذه النسبة سترتفع في المستقبل بشكل ملحوظ و ستفسح المجال أمام هذا القطاع كي يغذى الدخل القومي العام بمقدار أكبر .

٣ : ١ ومن المعلوم ان السنوات الاولى لتنفيذ المشروع ستكون سنوات انفاق ، والسنوات الاخيرة سنوات انتاج تمكننا من تقدير الزيادة السنوية في الدخل القومي لكل عام وتقدير الدخل القومي ذاته كما هو واضح في الجدول رقم (٥) ٠

٣٠ — يتضمن مشروع السنوات الخمس لتصنيع الاقليم السوري انشاء صناعات محلية ضرورية للتقليل من عبء الطلب على العملة الاجنبية التي يفرضها استيراد بعض السلع الصناعية من الخارج ٠ وهذه بداية حسنة اذ باستغنائنا عن استيراد بعض السلع التي يمكن صنعها محليا نوفر كميات ضخمة من العملات الاجنبية حيث يكون باستطاعتنا انفاقها على استيراد وشراء الالآت الضرورية لبناء الصناعات الثقيلة تلك الصناعات التي زادت حجم الانتاج الكلي في البلدان المتقدمة وساهمت مساهمة فعالة في رفع دخل الفرد ومستوى معيشته ٠

٣١ — يتضح من دراسات مشاريع التصنيع ومشاريع الري ان الدخل القومي لهذا القطاع سوف يتضاعف في فترة لاتزيد عن الخمسة عشر عاما ويتبين من الجدول رقم (٥) ان متوسط الزيادة السنوية في الدخل القومي للقطاع الصناعي ستبلغ خلال السنوات العشر الآتية ١٩,٣ مليون ليرة — أي ان نسبة متوسط الزيادة السنوية خلال هذه الفترة ستكون ٧,٢٪ وبذلك يكون القطاع الصناعي قد حقق زيادة في معدل الانتاج تفوق ماحققه في الماضي بمعدل ١,٢٪ ٠ ونتيجة لهذا سيبلغ الدخل القومي في نهاية عام ١٩٦٧ حوالي ٤٧٨,٨ مليون ليرة اذ ان مجمل الزيادة الفعلية خلال السنوات العشر ستعادل ٢١٢,٨ مليون ليرة ٠

اما نسبة دخل القطاع الصناعي للدخل القومي العام فانها ستزيد زيادة ضئيلة في نهاية تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية ٠ ويتضح من الجدول رقم (٢) ان الدخل القومي الصناعي بلغ في نهاية عام ١٩٥٧ حوالي (٢٦٦) مليون ليرة ويساوي ١٢,٦ ٪ فقط من الدخل القومي العام

٣٣ — وخلافا للدخل الناتج عن القطاعين الزراعي والتجاري ، فقد حقق دخل القطاع الصناعي زيادة في عام ١٩٥٨ قدرت ب ٢٪ كما هو واضح من الجدول رقم (٥) ٠ ولهذه الزيادة أثر فعال على ارتفاع نسبة مايقدمه هذا القطاع للدخل القومي العام ٠ ومن ناحية ثانية يبين لنا الجدول رقم (٢) ان النسبة المئوية التي غذى بها الدخل الصناعي الدخل القومي العام قد بلغت في نهاية عام ١٩٥٨ ( ١٥,٢ ٪ ) ٠ ولكن يجب أن لاتتخذ هذه الزيادة مقياسا اذ انها بلغت مابلغته بسبب انخفاض الدخل القومي في القطاع الزراعي اولا ، ثم ان هناك حقيقة أخرى وهي

## ثالثا – القطاع الصناعي

٢٧ – يمكن وضع القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة بين القطاعات الاقتصادية الاخرى ، اذ ان دخله الذي بلغ (٢٦٦) مليون ليرة في نهاية عام ١٩٥٧ يغذي الدخل القومي العام بنسبة مئوية قدرها ١٢,٦ ٪ . وهذا رقم معقول لان بداية الاستقلال فقط كانت بداية للنهضة الصناعية واعتبرت بمثابة الحجر الاساسي في بناء صرح الصناعة ونموها . وعلى الرغم من هذا نرى ان نمو الصناعة من الوجهة العملية كان نموا بطيئا وضئيلا اذا استثنينا بعض الصناعات التحويلية. لقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في الانتاج الصناعي منذ فجر الاستقلال حتى الآن ٦ ٪ فقط وهي نسبة ضئيلة لاتفي بالحاجة المطلوبة ، وهذا التخلف يعود لطبيعة النمو الصناعي الذي لايتطور ويزدهر الا اذا توفرت له بعض الشراوط والعناصر الاساسية التي لم تكن في حيز الوجود في الفترة التي تلت الاستقلال . فهناك ضآلة حجم الادخار، واهمال من قبل الحكومات المتعاقبة في الاشراف على توجيه الاستثمار وجهة التصنيع ، واخيرا فقدان الجهاز التمويلي الضروري لملازمة النمو الصناعي وخصوصا في بداية نشأته .

٢٨ – ويجدر بنا القول انه كان لوحدة مصر وسورية الفضل الاول في تحقيق برامج التصنيع كي يسير الاقليم السوري في هذا المضمار جنبا الى جنب مع الاقليم المصري الذي اتجه منذ امد سياسة التصنيع وجعلها هدفه الاول في سياسته التخطيطية ، وقد حقق الكثير منها بطريقة تدعو الى الاعجاب والتقدير . وانسجاما مع نظرية التكامل الاقتصادي بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة فقد ظهر الى حيز الوجود مشروع السنوات الخمس للتصنيع وبالفعل فان الاجراءات اللازمة تتخذ حاليا لتنفيذ مراحله الاولية وذلك قبل نهاية هذا العام .

ولا يخفى على أحد ماسيكون للتنمية الصناعية وخاصة مشروع السنوات الخمس من فضل كبير في زيادة حجم الانتاج الكلي وزيادة الدخل القومي العام وارتفاع مستوى المعيشة ، وسيكون تنفيذ هذا المشروع خطوة البداية في عهد الصناعة الخفيفة والحجر الاساسي في بنيان التصنيع الثقيل الذي سيعقبه ولا شك .

٢٩ – سيبلغ مجموع الاموال المعدة للاستثمار في القطاع الصناعي حسب مشروع السنوات الخمس للتصنيع حوالي ٤٨٥,٥ مليون ل.س . فاذا افترضنا ان نسبة رأس المال الناتج تعادل

أن القطاع الصناعي وان لم تستحدث فيه صناعات الجديدة غير انه قام بتوسيع مالديه من امكانيات صناعية •

٣٤ – وهناك ملاحظةلابد من ابدائها وهي انهفي عام ١٩٦٦ ستزيد النسبة المئوية التي يغذى بها الدخل القومي الصناعي الدخل القومي العام • ففي ذلك العام ستكون هذه النسبة قد فاقت قرينتها في عام ١٩٥٧ • ثم يأتي عام ١٩٦٧ ، فيحقق هذا القطاع زيادة ملحوظة يمكن اعتبارها بداية المرحلة الانتقالية التي ستطرأ على بنيان الاقتصاد العام في المستقبل والتي ستغير تكوينه من زراعي الى زراعي تجاري صناعي معا • والجدول رقم (٢) يوضح أن نسبة هذه الزيادة ستبلغ ٤ ٪ في نهاية عام ١٩٦٧ ، حيث يكون الدخل القومي قد بلغ في القطاع الصناعي (٤٧٨,٨) مليون ليرة ـ أي أنه سيزيد نتيجة للمشاريع الانمائية بنسبة مئوية قدرها ٨٠ ٪ •

## الجدول رقم ( ٥ )

### تزايد الدخل القومي في القطاع الصناعي خلال السنوات العشر المقبلة ١٩٥٧ – ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي | الزيادة السنوية | مجمل الزيادة الفعلية | النسبة المئوية على اعتبار عام ٥٧ أساسا | متوسط الزيادة السنوية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الكمية | النسبة المئوية |
| ١٩٥٧ | ٢٦٦ | | | ١٠٠ ٪ | | |
| ١٩٥٨ | ٢٧١,٣ | ٥,٣ | ٥,٣ | ١٠٢ ٪ | | |
| ١٩٥٩ | ٢٧٩,٣ | ٨ | ١٣,٣ | ١٠٥ ٪ | | |
| ١٩٦٠ | ٢٨٩,٩ | ١٠,٦ | ٣٩,٩ | ١٠٩ ٪ | | |
| ١٩٦١ | ٣٠٣,٢ | ١٣,٣ | ٣٧,٢ | ١١٤ ٪ | | |
| ١٩٦٢ | ٣١٩,٢ | ١٦ | ٥٣,٢ | ١٢٠ ٪ | ١٩,٣ | ٧,٢ ٪ |
| ١٩٦٣ | ٣٤٠,٤ | ٢١,٢ | ٧٤,٤ | ١٢٨ ٪ | | |
| ١٩٦٤ | ٣٦٧ | ٢٦,٦ | ١٠١ | ١٣٨ ٪ | | |
| ١٩٦٥ | ٣٩٩ | ٣٢ | ١ ٣٣ | ١٥٠ ٪ | | |
| ١٩٦٦ | ٤٣٦,٢ | ٣٧,٢ | ١٧٠,٢ | ١٦٤ ٪ | | |
| ١٩٦٧ | ٤٧٨,٨ | ٤٢,٦ | ٢١٢,٨ | ١٨٠ ٪ | | |

## الجدول رقم ( ٦ )

## تزايد الدخل القومي في قطاع الايجار خلال السنوات العشر المقبلة ١٩٥٧ – ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي | الزيادة السنوية | مجمل الزيادة الفعلية | النسبة المئوية على اعتبار عام ٥٧ أساسا | متوسط الزيادة السنوية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الكمية | النسبة المئوية |
| ١٩٥٧ | ١٣٤ | ٠٠٠ | ٠٠٠ | ١٠٠ ٪ | ٤,١ | ٣,١ ٪ |
| ١٩٥٨ | ١٣٧,٩ | ٣,٩ | ٣,٩ | ١٠٢,٩ ٪ | | |
| ١٩٥٩ | ١٤٢ | ٤,١ | ٨,١ | ١٠٦ ٪ | | |
| ١٩٦٠ | ١٤٦,٢ | ٤,٢ | ١٢,٣ | ١٠٩,١ ٪ | | |
| ١٩٦١ | ١٥٠,٥ | ٤,٣ | ١٦,٦ | ١١٢,٣ ٪ | | |
| ١٩٦٢ | ١٥٤,٧ | ٤,٤ | ٢١ | ١١٥,٥ ٪ | | |
| ١٩٦٣ | ١٥٨,٩ | ٤,٥ | ٢٥,٥ | ١١٨,٦ ٪ | | |
| ١٩٦٤ | ١٦٣,٩ | ٤,٧ | ٣٠,٦ | ١٢٢,٣ ٪ | | |
| ١٩٦٥ | ١٦٩ | ٤,٨ | ١٥ | ١٢٦,١ ٪ | | |
| ١٩٦٦ | ١٧٤,٢ | ٥,٢ | ٤٠,٢ | ١٣٠ ٪ | | |
| ١٩٦٧ | ١٧٩,٧ | ٥,٥ | ٤٥,٧ | ١٣٤,١ ٪ | | |

## رابعاً ـ قطـاع الايجار

٣٥ ـ يتألف دخل قطاع الايجار من جميع ايرادات بيوت السكن والبيوت التي تستخدم للسكن وبذات الوقت تستعمل لمهنة اخرى كالعيادات والخياطة وخلافه . ويغذى الدخل الوارد من هذا القطاع الدخل القومي العام بما لايقل عن ٦ ٪ ـ أي ان حجم هذا الدخل قد بلغ في نهاية عام ١٩٥٧ على وجه التقدير حوالي (١٣٤) مليون ليرة .

٣٦ ـ لقد اعتمدنا في تقديراتنا للزيادة السنوية التي سوف تطرأ على دخل هذا القطاع خـلال السنوات العشر القادمة على متوسط دخل وحدة سكنية بمساحة قدرها مئة متر مربع . وتبين لنا ان معدل هذا الدخل السنوي سيبلغ حوالي الف ليرة تقريبا ـ أي ان ريع ايجار المتر المربع الواحد سيبلغ عشر ليرات في السنة الواحدة .

٣٧ ـ ومن ناحية ثانية ، فقد اتخذنا من تقديراتنا للدخل القومي السنوي الآتي من قطاع البناء أساسا ، ثم بنينا على هذا الاساس جميع ما سيحدث في المستقبل من زيادة أو نقصان في الدخل القومي الناتج عن قطاع الايجار اثناء تنفيذ المشاريع الانمائية . وكان لا بد لنا من معرفة معدل عدد وحدات السكن السنوي في السنوات الخمس الماضية الذي قدر بـ (٤٠٠٠) وحدة سكنية . فتبين لنا ان الزيادة السنوية في الدخل القومي الآتي من قطاع الايجار سوف تتراوح بين ٤ ـ ٥,٥ مليون ليرة خلال الفترة ما بين عام ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ .

٣٨ ـ ويتضح من الجدول رقم (٦) أن متوسط الزيادة السنوية في دخل قطاع الايجار ستبلغ خلال السنوات العشر المقبلة حوالي (٤,١) مليون ليرة ـ وهذا يعني أن نسبة معدل هذه الزيادة السنوية ستبلغ ٣,١ ٪ . بينما نرى ان مجمل الزيادة الفعلية سترتفع في نهاية عـام ١٩٦٧ الى ما يقارب (٤٥,٧) مليون ليرة حيث ستكون نسبة مجموع الزيادة المئوية قد بلغت حدود ٣٤,١ ٪ أي ان الدخل القومي الآتي من قطاع الايجار سيرتفع خلال عشر سنوات فقط بحوالي ثلث ما كان عليه في نهاية عام ١٩٥٧ ، وانه من المأمول أن يبلغ هذا الدخل في نهاية عام ١٩٦٧ حوالي (١٧٩,٧) مليون ليرة .

٣٩ ـ وهناك نقطة لابد من ذكرها وهي أن نسبة هذا الدخل للدخل القومي العام ستنخفض في فترة السنوات العشر المقبلة . لقد كان قطاع الايجار يغذي الدخل القومي العام في عام ١٩٥٧ بما لايقل عن ٦,١ ٪ ، بينما نرى أن هذه النسبة سوف تنخفض في السنوات المقبلة اذ أن كل ما ستقدمه للدخل القومي العام سوف لايزيد عن ٤,٩ ٪ وذلك في نهاية عام ١٩٦٧ ، أي ان هذه النسبـة ستنخفض في فترة السنوات العشـر الآتية بمعدل قدره ١,٢ ٪ ولهذا السبب فان دخل قطاع الايجار سيصبح في المرتبة الخامسة وقد كان قبل برنامج السنوات العشر للتنمية الاقتصادية يتمتع بالمرتبة الرابعة حسب تسلسل القطاعات الاقتصادية بالنسبة لاهمية ما تقدمه من دخول الى الدخل القومي العام .

٤٢ — لم يكن الدخل القومي الآتي من قطاع الخدمات أحسن حالا في نهاية عام ١٩٥٨ من دخول بقية القطاعات الاقتصادية • بل كان الواقع على نقيض ذلك ، اذ كان أكثر انخفاضا من غيره لانه أكثر تأثرا بما يحدث على دخول القطاعات الاخرى • فلقد انخفض انخفاضا مريعا وبنسبة قدرها ٣٧,٢ ٪ أي انه انخفض بما يقارب (٤٥,٣) مليون ليرة سورية ، والجدول رقم (٧) يوضح لناهذه الحقيقة بجلاء • كانت نسبة دخل هذا القطاع الى الدخل القومي العام تساوي ٥,٥ ٪ في نهاية عام ١٩٥٧ فأصبحت تساوي ٤,٣ ٪ في نهاية عام ١٩٥٨ أي انها نقصت بما لا يقل عن ١,٢ ٪ في ذاك العام حيث قدر الدخل بـ (٧٦,٦) مليون ليرة وقد كان في العام السابق (١٢١,٩) مليون ليرة.

من المأمول ان يحرز دخل هذا القطاع بعض الارتفاع في نهاية عام ١٩٥٩ نتيجة للتنمية الاقتصادية العامة في الاقليم • وفي تقديرنا أن دخل القطاع سيرتفع بحوالي (٦,٨) مليون ليرة. أي أنه سيصبح في نهاية عام ١٩٥٩ (١٢٨,٦) مليون ليرة تقريبا • وهذه الزيادة ستؤدي الى رفع نسبة ما يقدمه هذا القطاع للدخل القومي العام اذ ستبلغ ٥,٦ ٪ كما هو واضح في الجدول رقم (٢) •

٤٣ — من مميزات هذا القطاع أن دخله سوف يزداد بسرعة فائقة نتيجة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى • ففي نهاية عام ١٩٦٧ ستبلغ نسبة الزيادة المئوية ١٧٦,٥ ٪ أي بمتوسط سنوي قدره ١٦ ٪ • وهذه نسبة عالية لم يبلغها أي قطاع من قبل • وستبلغ مجمل الزيادات الفعلية لذات العام حوالي (٢١٥,٢) مليون ليرة ، حيث سيكون الدخل القومي في قطاع الخدمات قد بلغ (٣٣٧,١) مليون ليرة تقريبا وعندئذ سيصبح نصيب ما يقدمه هذا القطاع للدخل القومي العام ٩,١ ٪ أي انه يكون قد حقق زيادة تقدر بـ ٣,٦ ٪ ، وهذه الزيادة بالذات هي التي رفعته كي يحتل المرتبة الرابعة بين القطاعات الاقتصادية الاخرى وذلك خلال عشر سنوات فقط • ومن المنتظر ان يتضاعف دخل هذا القطاع في الفترة ما بين عامي ١٩٦٤ — ١٩٦٥ أي خلال سبع سنوات فقط •

## خامسا ـ قطاع الخدمات

٤٠ ـ من المأمول ان يرتفع دخل هذا القطاع وينتعش انتعاشا بارزا خلال السنوات العشر القادمة وذلك بسبب ما سيعم الاقليم من ازدهار مادي نتيجة لتنفيذ برامج الانماء الاقتصادية ومن المعلوم ان دخل هذا القطاع يخضع لتأثيرات العوامل الثلاث الآتية :

أولا ـ انخفاض مستوى المعيشة .
ثانيا ـ صغر حجم دخول الافراد .
ثالثا ـ الوضع الاقتصادي العام في البلد .

وهذه العناصر الثلاث تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى الدخل . فاذا ازدادت دخول الافراد سيرتفع مستوى المعيشة العام في البلاد . فالازدهار الاقتصادي يعزز مكانة هذا القطاع ويرفع الجديد المزدهر . وكلما ارتفعت نسبة قوة مستوى دخله القومي ارتفاعا ينسجم مع وضع الشعب الشرائية لاشباع رغباته وحاجاته ازداد دخل هذا القطاع وسائر القطاعات الاقتصادية الاخرى بزيادة نسبة ما يقدمه الدخل القومي العام .

٤١ ـ لقد اعتمدنا في تقديراتنا لحجم الدخل لقطاع الخدمات طريقة النسبة المركبة لمعرفة الزيادة الاجمالية والسنوية ، ثم ادخلنا على هذه النسبة عنصر دخل الفرد في كل سنة ، وأخيرا اتخذنا من عام ١٩٥٧ أساسا لهذه النسبة . بلغ دخل الفرد في عام ١٩٥٧ حوالي ٥١١ ليرة تقريبا و٤٠٠ ليرة في عام ١٩٥٨ وبلغ الدخل القومي العام في نهاية عام ١٩٥٧ (٢١٣٠) مليون ليرة وفي نهاية عام ١٩٥٨ (١٧٠٠) مليون ليرة . ثم قدرنا الدخل القومي الناتج عن قطاع الخدمات في نهاية عام ١٩٥٧ بحوالي (١٣١,٩) مليون ليرة وقد عمدنا الى اتباع القاعدة التالية في تقديره للسنوات القادمة :

$\frac{٤٠٠}{٥١١} \times \frac{١٧٠٠}{٢١٣٠} \times \frac{١٣١,٩}{١} = ٧٦,٦$ مليون ليرة الدخل القومي لقطاع الخدمات في نهاية عام ١٩٥٨

أو :

$$\frac{\text{دخل الفرد لسنة ١٩٥٨}}{\text{دخل الفرد لسنة ١٩٥٧}} \times \frac{\text{الدخل القومي العام لسنة ١٩٥٨}}{\text{الدخل القومي العام لسنة ١٩٥٧}} \times \frac{\text{دخل الخدمات لسنة ٥٧}}{١} =$$

= الدخل القومي لقطاع الخدمات في نهاية عام ١٩٥٨ .

## سادساً - قطاع المواصلات

٤٤ - من المعروف ان الاقليم السوري بلد زراعي اذ تشكل الزراعة حوالي ٤٨,٦ ٪ من مجموع دخله القومي . أي ان الاقليم ينتج من المحصولات الزراعية ما يفيض عن متطلباته الاستهلاكية. ولابد لهذا الفائض من أن ينشد سنويا الاسواق العالمية بغية التصدير والتصريف. بالاضافة الى ذلك فان للاقليم موقعا جغرافيا واستراتيجيا يعتبر بمثابة جسر للتجارة الدولية ( الترانزيت ) بين أوروبا وافريقيا وآسيا .

فلهذه الاسباب نرى انه من البديهي ان يكون في الاقليم السوري شبكة واسعة من المواصلات تربط مراكز الانتاج بموانىء التصدير وتكون بمثابة الشرايين في احياء الاقتصاد السوري ورفع مستواه الانتاجي مما يساعد المواطن على ارتقاء سلم التقدم في بلوغه مستوى حياة أفضل .

٤٥ - ان مشاريع التنمية الاقتصادية السائرة بخطى سريعة نحو التنفيذ ، وتوسيع وازدهار مرفأ اللاذقية وقد تمت كافة تجهيزاته وأصبح قادرا على احتلال مكانه المرموق في التجارة الدولية ( الترانزيت ) وفي عملية تصدير المنتوجات الوطنية ، ان هذه الامور جميعها تحثنا على الاسراع بتوسيع شبكة المواصلات وادخالها الى مناطق الانتاج الواسعة وبصورة خاصة مناطق الفرات والجزيرة كي تقوم بمهمتها على أكمل وجه .

٤٦ - ان شبكة المواصلات الحالية لاتفي بما تحتاجه التطورات الاقتصادية المقبلة في الاقليم ونظرة سريعة على امكانية هذه الشبكة توضح ضعفها بالنسبة لاقتصادنا .

٤٧ - تقسم طرق المواصلات في الاقليم السوري الى ثلاثة أقسام ، الطرق البرية وهي تشمل الخطوط الحديدية والطرقات ، والطرق الجوية وأخيرا الطرق المائية .

بلغ طول شبكة الخطوط الحديدية في الاقليم السوري في نهاية عام ١٩٥٧ (٨٥٨) كم أي (٤,٦) كم لكل ١٠٠٠ كم٢ . فاذا علمنا ان هذه النسبة بلغت في بلجيكا ١٦١ كم وفي انكلترا ١٠٠ كم على سبيل المثال عرفنا ضعف امكانية شبكتنا مما يحثنا على الاسراع في العمل لسد هذا العجز الفاضح .

## الجدول رقم ( ٧ )

### تزايد الدخل القومي في قطاع الخدمات خلال السنوات العشر المقبلة ١٩٥٧ – ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي | الزيادة السنوية | النقصان السنوي | مجمل الزيادة الفعلية | النسبة المئوية على اعتبار عام ٥٧ اساسا | متوسط الزيادة السنوية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | الكمية | النسبة المئوية |
| ١٩٥٧ | ١٣١,٩ | | | | ١٠٠ ٪ | | |
| ١٩٥٨ | ٧٦,٦ | ••• | ٤٥,٣ | ••• | ٦٢,٨ ٪ | ١٩,٥ | ١٦ ٪ |
| ١٩٥٩ | ١٣٨,٦ | ٦,٨ | ••• | ٦,٨ | ١٠٥,٥ ٪ | | |
| ١٩٦٠ | ١٤٣ | ١٤,٣ | ••• | ٢١ | ١١٧,٣ ٪ | | |
| ١٩٦١ | ١٥٩,٢ | ١٦,٣ | ••• | ٣٧,٣ | ١٣٠,٦ ٪ | | |
| ١٩٦٢ | ١٧٨,١ | ١٨,٩ | ••• | ٥٦,٢ | ١٤٦,١ ٪ | | |
| ١٩٦٣ | ٢٠١,٤ | ٢٣,٣ | ••• | ٧٩,٥ | ١٦٥,٢ | | |
| ١٩٦٤ | ٢٢٨,٦ | ٢٧,٢ | ••• | ١٠٦,٣ | ١٨٧,٥ ٪ | | |
| ١٩٦٥ | ٢٥٩,٢ | ٣٠,٦ | ••• | ١٣٧,٣ | ٢١٢,٦ ٪ | | |
| ١٩٦٦ | ٢٩٣,٨ | ٣٤,٦ | ••• | ١١٧,٩ | ٢٤١ ٪ | | |
| ١٩٦٧ | ٣٣٧,١ | ٤٣,٩ | ••• | ٢١٥,٢ | ٢٧٦,٥ ٪ | | |

٥٣ — قدرت كلفة الكيلومتر الواحد المفروش بالاسفلت بـ (٨٠) الف ليرة سورية أي ان كلفة الـ ٦٠٠ كم التي ستستحدث حسب مشروع الخمس سنوات ستبلغ ٤٨ مليون ليرة فاذا تم انجاز (٧٠) كم في السنة الواحدة ، يصبح لدينا بعد مضي تسعة أعوام (٦٠٠) كم من الطرقات الجديدة ، وهذا يعني ان الزيادة السنوية في الدخل القومي نتيجة استحداث هذه الشبكة الجديدة من طرق السيارات ستبلغ (١,٢) مليون ليرة بالاضافة الى الـ (٨,٨) مليون ليرة الناجمة عن انشاء شبكة الخطوط الحديدية ، أي ان الزيادة في الدخل القومي من شبكة الخطوط البرية وحدها ستبلغ في كل عام اعتبارا من تاريخ تنفيذ المشروع ما يقارب (٩,٢) مليون ليرة .

٥٤ — وتجدر بنا الاشارة هنا الى موضوع الخطوط الجوية كي نقف على حقيقة التطورات التي ستحدث خلال السنوات العشر المقبلة تمشياً مع مشاريع التنمية الاقتصادية .

٥٥ — تدل الانباء العالمية على انه في عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ سيجري تعديل جوهري على الخطوط الجوية العالمية اذ ستستخدم لاول مرة الطائرات النفاثة بين اوربا وامريكا والاتحاد السوفياتي وعلى الارجح ان استعمال هذه الطائرات سيستغرق بعض الوقت بالنسبة للشرق الاوسط وآسيا . وهذا يترك امامنا فرصة من الزمن تتراوح ما بين السنتين والخمس سنوات . فاذا باشرنا العمل في بناء مطار دمشق الدولي وأعددناه بطريقة فنية يمكنه من استقبال الطائرات النفاثة ، فانه ولا شك سيكون المطار الوحيد من نوعه باستثناء مطار القاهرة الدولي الذي اتخذت فيه كافة الاجراءات لاستقبال الطائرات النفاثة .

٥٦ — يظهر من الجدول رقم (٨) ان الدخل القومي الناتج عن قطاع المواصلات قد بلغ ١٠٦ مليون ليرة في نهاية عام ١٩٥٧ . وهذا المبلغ غذى الدخل القومي العام في تلك السنة بحوالي ٤,٩ ٪ كما هو مبين من الجدول رقم (٢) . وقد ارتفعت هذه النسبة الاخيرة الى ٥,٨ ٪ في عام ١٩٥٨ على الرغم من ان دخل هذا القطاع قد هبط ٣٪ حيث بلغ (١٠٢,٨) مليون ليرة . ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة خلال سنة واحدة من ٤,٩ ٪ الى ٥,٨ ٪ الى ان نسبة الانخفاض التي طرأت على دخل قطاع المواصلات كانت أقل من نسبة الانخفاض التي حدثت للقطاعات الاقتصادية الاخرى .

من المنتظر ان يستعيد الدخل لهذا القطاع حجمه السابق ويحرز بعض الزيادة في السنوات

٤٨ — ان التصاميم حسب تقديرات الدراسة النهائية لانشاء شبكة جديدة من الخطوط الحديدية تتناسب وتطوراتنا الاقتصادية تشتمل على احداث خط جديد يربط القامشلي باللاذقية ويقطع مسافة لاتقل عن (٧٦٦,٤) كم في منطقة من أهم مناطق الاقليم خصبا وانتاجا ، وقد قدرت تكاليف هذه الشبكة حسب دراسات الخبراء بـ (٣٦٥) مليون ليرة واتضح ان متوسط تكاليف الكيلو متر الواحد تقدر بـ ( ٤٨٠ ) الف ليرة • وقد قدرت مدة انجاز العمل بثمان سنوات أي ان متوسط ما يمكن انجازه في السنة الواحدة يعادل (٨٠)كم ، وهذا يشمل جميع مناطق حلب ـ القامشلي و حلب ـ جسر الشغور ، وجسر الشغور ـ اللاذقية •

٤٩ — فاذا افترضنا ان نسبة رأس المال للانتاج في قطاع المواصلات تعادل ٥ : ١ أي ان استثمار كل خمس وحدات من رأس المال تزيد الدخل القومي وحدة انتاجية واحدة • تمكنا من تقدير الزيادات التي سوف تطرأ على الدخل القومي بنتيجة القيام بهذه المشاريع •

٥٠ — من المرجح القيام بتنفيذ هذا المشروع خلال عامي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ وقد ذكرنا قبلا ان تكاليفه قدرت بـ ٣٦٥ مليون ليرة وسوف تستغرق مدة انجازه ثمان سنوات ويعني هذا ان الزيادة السنوية في الدخل القومي لقطاع المواصلات والناجمة عن استثمار هذا المبلغ في شبكة الخطوط الحديدية ستبلغ (٨,١) مليون ليرة •

أما الشطر الثاني من الطرق البرية ونعني بها طرق السيارات فانها تعتبر ملازمة لشبكة الخطوط الحديدية • فمن الواضح ان الاقليم السوري يعاني كثيرا من ضعف امكانية الشبكة القائمة وضيقها وعدم انتشارها في المناطق الاكثر انتاجا • لقد بلغ طول شبكة الطرق البرية المفروشة بالاسفلت (٣٣٩٠) كم حتى نهاية عام ١٩٥٧ وطول الطرق المعبدة (٩٥٧)كم والطرق الصالحة للسير في جميع الفصول ( ١٥٨٥) كم أي ان المجموع العام بلغ (٥٨٥٠)كم ، باستثناء الطرقات الصالحة للسير في غير موسم الامطار وتقدر بـ ( ٤٨٦٠ ) كم •

٥٢ — من المنتظر أن يظهر الى حيز الوجود في عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ مشروع الخمس سنوات للمواصلات وذلك بغية احداث شبكة جديدة من طرق السيارات المفروشة بالاسفلت ، ويزيد هذا المشروع شبكة الخطوط القائمة بما يتراوح بين ٦٠٠ ـ ٧٠٠ كم فيصبح مجموع الطرقات في الاقليم السوري في نهاية عام ١٩٦٧ اذا أخذنا الحد الادنى (٦٤٥٠)كم ونصيب المفروش منها بالاسفلت حوالي (٣٨٩٠)كم •

العشر المقبلة . ففي تقديراتنا ان الزيادة ستبلغ في نهاية عام ١٩٥٩ حــوالي ٥,٧٪ أي بزيادة سنوية قدرها (٦,١) مليون ليرة حيث سيبلغ الدخل القومي حوالي (١١٣,١) مليون ليرة .

٥٧ — يبين الجدول رقم (٨) أن متوسط الزيادة السنوية سيبلغ خلال العشر سنوات القادمة حوالي ال (٥) ملايين ليرة ، كما سيبلغ متوسط النسبة المئوية ١٣,٨ ٪ في العام . أي ان الدخل القومي الآتي من قطاع المواصلات سيبلغ في نهاية عام ١٩٦٧ حوالي (١٦٠,٩) مليون ليرة . وبهذا يكون قد حقق زيادة اجمالية تقدر بـ (٥٤,٩) مليون ليرة . وبتعبير أصح ان هذا الدخل سيحقق خلال تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية زيادة قدرها ٥١,٨ ٪ — أي انه سوف يتضاعف خلال عشرين عاما فقط .

## الجدول رقم (٨)

### تزايد الدخل القومي في قطاع المواصلات خلال السنوات العشر المقبلة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي | الزيادة السنوية | النقصان السنوي | مجمل الزيادة الفعلية | النسبة المئوية على اعتبار عام ٥٧ اساسا | متوسط الزيادة السنوية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | الكمية | النسبة المئوية |
| ١٩٥٧ | ١٠٦ | ... | ... | ... | ١٠٠ ٪ | ٥ | ١٣,٨ ٪ |
| ١٩٥٨ | ١٠٢,٨ | ... | ٣ | ... | ٩٧ ٪ | | |
| ١٩٥٩ | ١١٢,١ | ٦,١ | | ٦,١ | ١٠٥,٧ ٪ | | |
| ١٩٦٠ | ١١٨,٢ | ٦,١ | | ١٢,٢ | ١١١,٥ ٪ | | |
| ١٩٦١ | ١٢٤,٢ | ٦,١ | | ١٨,٣ | ١١٧,٢ ٪ | | |
| ١٩٦٢ | ١٣٠,٤ | ٦,١ | | ٢٤,٤ | ١٢٣ ٪ | | |
| ١٩٦٣ | ١٣٦,٥ | ٦,١ | | ٣٠,٥ | ١٢٨,٧ ٪ | | |
| ١٩٦٤ | ١٤٢,٦ | ٦,١ | | ٣٦,٦ | ١٣٤,٥ ٪ | | |
| ١٩٦٥ | ١٤٨,٧ | ٦,١ | | ٤٢,٧ | ١٤٠,٢ ٪ | | |
| ١٩٦٦ | ١٥٤,٨ | ٦,١ | | ٤٨,٨ | ١٤٦ ٪ | | |
| ١٩٦٧ | ١٦٠,٩ | ٦,١ | | ٥٤,٩ | ١٥١,٨ ٪ | | |

+ نسبة راس المال للانتاج ٥ : ١

## الجدول رقم ( ٩ )

### تزايد الدخل القومي في قطاع الحكومي خلال السنوات العشر المقبلة ١٩٥٧ – ١٩٦٧
( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي للقطاع الحكومي (*) | الزيادة السنوية | مجمل الزيـادة الفعلية | النسبة المئوية على اعتبار عام ٥٧ أساسا | متوسط الزيادة السنوية |  |
|---|---|---|---|---|---|---|
|  |  |  |  |  | الكمية | النسبة المئوية |
| ١٩٥٧ | ٩٤,٨ |  |  | ١٠٠ ٪ |  |  |
| ١٩٥٨ | ٩٦,٧ | ١,٩ | ١,٩ | ١٠٢ ٪ |  |  |
| ١٩٥٩ | ٩٨,٩ | ٢,٢ | ٤,٣ | ١٠٤,٣ ٪ |  |  |
| ١٩٦٠ | ١٠١,٤ | ٢,٥ | ٦,٦ | ١٠٧ ٪ |  |  |
| ١٩٦١ | ١٠٤,٥ | ٣,٦ | ٩,٧ | ١١٠,٢ ٪ |  |  |
| ١٩٦٢ | ١٠٨ | ٣,٥ | ١٣,٢ | ١١٤ ٪ | ٣,٨٥ | ٤,١ ٪ |
| ١٩٦٣ | ١١٢,٣ | ٤,٣ | ٧,٥ | ١١٨,٥ ٪ |  |  |
| ١٩٦٤ | ١١٧,٤ | ٥,١ | ٢٢,٦ | ١٢٣,٨ ٪ |  |  |
| ١٩٦٥ | ١٢٣,٢ | ٥,٨ | ٢٨,٤ | ١٣٠ ٪ |  |  |
| ١٩٦٦ | ١٣٠ | ٦,٨ | ٣٥,٢ | ١٣٧,٢ ٪ |  |  |
| ١٩٦٧ | ١٣٧,٥ | ٧,٥ | ٤٢,٧ | ١٤٥,١ ٪ |  |  |

+ باستثناء وزارة الدفاع الوطني

## سابعا ـ القطاع الحكومي

٥٨ ـ تؤلف واردات الادارات العامة والبلديات وبعض المؤسسات الحكومية الاخرى أهم مصادر الدخل القومي الناجم عن القطاع الحكومي العام . ففي عام ١٩٥٦ كان نصيب دخل هذا القطاع من واردات الادارات العامة ٧٠ ٪ كما كان نصيبه من واردات البلديات ١٢,٤ ٪ . وهناك مؤسسات عامة أخرى بلغت نسبة ما قدمته حوالي ٨ ٪ بينما نرى أن نسبة ايرادات مديرية الاوقاف بلغت حوالي ٣,٢ ٪ فقط .

٥٩ ـ لقد اعتمدنا في تقديرنا لزيادة الدخل المنتظرة على متوسط الزيادة في السنوات الثلاث الماضية والذي بلغ حوالي ٢ ٪ ثم اتخذنا هذا الرقم أساسا في تقديرنا للدخل القومي الآتي من هذا القطاع والذي بلغ في نهاية عام ١٩٥٧ حوالي ( ٩٤,٨ ) مليون ليرة . أي ان هذا المبلغ يعادل حوالي ٤,٣ ٪ من الدخل القومي العام .

٦٠ ـ يتضح من الجدول رقم (٩) ان في العشر السنوات القادمة سيكون متوسط الزيادة السنوية حوالي ٣,٨ مليون ليرة ـ أي ان الدخل القومي الحكومي سيزيد زيادة فعلية في كل سنة بنسبة قدرها ٤,١ ٪ ، مما يساعد على زيادة حجم دخل هذا القطاع الذي سيبلغ حوالي (١٣٧,٥) مليون ليرة في نهاية عام ١٩٦٧ . فاذا قارنا هذا الحجم بما كان عليه في نهاية عام ١٩٥٧ نجد أن الزيادة الاجمالية قد ارتفعت حوالي ٤٥,١ ٪ أي انها ازدادت باطراد . فبينما كانت حوالي ( ١,٩ ) مليون ليرة في نهاية عام ١٩٥٨ فانها ستصبح (٤٢,٧) مليون ليرة في نهاية عام ١٩٦٧ وهذه مجمل الزيادة الفعلية التي سيحققها هذا القطاع خلال العشر سنوات للتنمية الاقتصادية .

ومن المتوقع ان تنخفض تدريجيا نسبة ما يقدمه هذا القطاع للدخل القومي العام . فسوف تبلغ هذه النسبة في نهاية عام ١٩٦٧ حوالي ٣,٧ ٪ كما يبين لنا ذلك الجدول رقم (٢) . بينما نراها قد بلغت أقصى درجة في نهاية عام ١٩٥٨ حيث قدرت بحوالي ٥,٤ ٪ وبنفس الوقت ازداد الدخل القومي لهذا القطاع بنسبة قدرها ٢ ٪ مما يساعد على ارتفاع الكمية التي قدمها دخل هذا القطاع الى الدخل القومي العام .

٦١ ـ ومن الواضح أن دخل هذا القطاع لم يتأثر الا قليلا وبطريقة غير مباشرة بأزمة الجفاف الدورية التي أصابت الاقتصاد السوري في عام ١٩٥٨ والتي نجم عنها خسارة كبيرة في حجم الدخل القومي العام . ويتضح من الجدول رقم (٩) ان الزيادة في الدخل القومي سوف تستمر بصورة منتظمة أثناء تنفيذ المشاريع الانمائية الكبرى خلال العشر سنوات المقبلة . ومعنى هذا أن الدخل القومي الآتي من القطاع الحكومي العام سوف يتضاعف في فترة لا تزيد عن العشرين سنة .

## الجدول رقم (١٠)

### تزايد الدخل القومي في قطاع البناء خلال السنوات العشر المقبلة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧
( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي لقطاع البناء (*) | الزيادة السنوية | مجمل الزيادة الفعلية | النسبة المئوية على اعتبار عام ٥٧ اساسا | متوسط الزيادة السنوية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الكمية | النسبة المئوية |
| ١٩٥٧ | ٦٠ | ••• | ••• | ١٠٠ ٪ | | |
| ١٩٥٨ | ٦٠,٦ | ٠,٦ | ٠,٦ | ١٠١ ٪ | ٢,١ | ٣,٤ ٪ |
| ١٩٥٩ | ٦١,٥ | ٠,٩ | ١,٥ | ١٠٢,٥ ٪ | | |
| ١٩٦٠ | ٦٢,٧ | ١,٢ | ٢,٧ | ١٠٤,٥ ٪ | | |
| ١٩٦١ | ٦٤,٢ | ١,٥ | ٤,٢ | ١٠٧ ٪ | | |
| ١٩٦٢ | ٦٦,٣ | ٢,١ | ٦,٣ | ١١٠,٥ ٪ | | |
| ١٩٦٣ | ٦٨,٧ | ٢,٤ | ٨,٧ | ١١٤,٥ ٪ | | |
| ١٩٦٤ | ٧١,٢ | ٢,٥ | ١١,٢ | ١١٨,٨ ٪ | | |
| ١٩٦٥ | ٧٤,٦ | ٣,٤ | ١٤,٦ | ١٢٤,٤ ٪ | | |
| ١٩٦٦ | ٧٨,٤ | ٤ | ١٨,٤ | ١٣٠,٨ ٪ | | |
| ١٩٦٧ | ٨٢,٨ | ٤,٤ | ٢٢,٨ | ١٣٨ ٪ | | |

+ باستثناء انشاءات وزارة الدفاع

## ثامنا ــ قطـاع البنـاء

٦٢ ــ أحرز قطاع البناء في السنوات الماضية نصيبا وافرا من مجموع حجم الاستثمار ، فنال هذا القطاع القسم الاكبر من مجموع الاموال التي استثمرت في القطاع الخاص ــ وبتعبير آخر ان نسبة الاستثمار قد بلغت في احدى السنوات الماضية في هذا القطاع حوالي ٤٥ ٪ من مجموع الاستثمارات التي استثمرت من قبل الافراد في قطاعات الزراعة والصناعة والنقل •

٦٣ ــ يأتي الدخل القومي الناتج عن قطاع البناء في المرتبة قبل الاخيرة بالنسبة لقيمة ما يغذى به الدخل القومي العام • ففي نهاية عام ١٩٥٧ بلغ مجموع ما قدمه هذا القطاع للدخل القومي العام حوالي ٢,٧ ٪ وقد قدرنا دخله عندئذ بحوالي ٦٠ مليون ليرة • ثم ظهر في السنوات التي تلت عام ١٩٥٧ بعض التغير في اتجاه استثمارات الافراد ، اذ قررت هذه الفئة من المستثمرين ان تغض النظر عن توظيف مدخراتها في قطاع البناء وخاصة وقد تفتحت أمامها آفاق جديدة تمكنها من استثمار أموالها بطريقة تدر ربحا وفيرا •

غير أن هذا لايعني أن دخل هذا القطاع سوف يتوقف عن الازدياد • اذ يبدو من تقديراتنا في الجدول رقم (١٠) انه سيزيد بحوالي ٣٨ ٪ خلال فترة التنمية الاقتصادية في بحر عشر سنوات • ثم يبين الجدول المذكور أن متوسط الزيادة السنوية سيبلغ حوالي ٢,١ مليون ليرة وستعادل نسبته المئوية ٣,٤ ٪ تقريبا • أي ان الدخل القومي لقطاع البناء سوف تبلغ زيادته الاجمالية حوالي (٢٢,٨) مليون ليرة في نهاية عام ١٩٦٧ ، وعندئذ يكون قد بلغ مجموعه (٨٢,٨) مليون ليرة على وجه التقريب •

٦٤ ــ كما يبين الجدول رقم (١٠) أن هذه الزيادة التي رفعت حجم الدخل القومي لهذا القطاع والتي قدرت نسبتها المئوية بـ ٣٨ ٪ سوف لايكون لها أثر يذكر على الدخل القومي العام اذ أن مجموع ما يغذى به دخل هذا القطاع الدخل القومي العام أثناء وبعد تنفيذ المشاريع الانمائية سينخفض بشكل ملحوظ وقد أوضح لنا ذلك الجدول رقم (٢) • والواضح انه في عام ١٩٥٧ قدرت نسبة ما غذي به قطاع البناء الدخل القومي العام بحوالي ٢,٧ ٪ ، بينما نرى أن هذه النسبة سوف تنخفض حتى تصبح ٢,٢ ٪ في نهاية عام ١٩٦٧ • أي ان نسبة هذا الانخفاض سوف تبلغ خلال عشر سنوات حوالي ٠,٥ ٪ •

## الجدول رقم (١٠١)

### تزايد الدخل القومي في القطاع المالي خلال السنوات العشر المقبلة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٧

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي | الزيادة السنوية | النقصان السنوي | مجمل الزيادة الفعلية | النسبة المئوية على اعتبار عام ٥٧ أساسا | متوسط الزيادة السنوية |  |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
|  |  |  |  |  |  | الكمية | النسبة المئوية |
| ١٩٥٧ | ٤٦,٨ |  | ••• | ••• | ١٠٠ ٪ |  |  |
| ١٩٥٨ | ٤٥,٤ |  | ١,٤ | ••• | ٩٧ ٪ |  |  |
| ١٩٥٩ | ٤٧,٧ | ٩ |  | ٩ | ١٠٢ ٪ |  |  |
| ١٩٦٠ | ٤٩ | ١,٣ |  | ٢,٣ | ١٠٥ ٪ |  |  |
| ١٩٦١ | ٥١ | ٢ |  | ٤,٢ | ١٠٩ ٪ |  |  |
| ١٩٦٢ | ٥٣,٣ | ٢,٣ |  | ٦,٥ | ١١٤ ٪ | ٢,٧ | ٥٨ ٪ |
| ١٩٦٣ | ٥٦,٢ | ٢,٩ |  | ٩,٤ | ١٢٠ ٪ |  |  |
| ١٩٦٤ | ٦٠ | ٣,٨ |  | ١٣,٢ | ١٢٨ ٪ |  |  |
| ١٩٦٥ | ٦٤,٦ | ٤,٦ |  | ١٧,٨ | ١٣٨ ٪ |  |  |
| ١٩٦٦ | ٧٠,٢ | ٥,٦ |  | ٢٣,٤ | ١٥٠ ٪ |  |  |
| ١٩٦٧ | ٧٦,٨ | ٦,٦ |  | ٣٠ | ١٦٤ ٪ |  |  |

## تاسعاً ـ القطاع المالي

٦٥ – ان الدور الذي سيقوم به القطاع المالي المكون من المصارف والصيارفة وشركات التأمين وخلافه سيكون دورا بارزا بالرغم من صغر حجم دخله • اذ من المنتظر ان تنتعش عناصر هذا القطاع وتتوسع بشكل يتناسب مع التطورات الاقتصادية العامة في الاقليم تلبية لنتائج مشاريع الانماء وارتفاع دخل الفرد وزيادة حجم الدخل القومي العام • فالمصارف وشركات التأمين لاتزال في أول نهضتها وهي قادمة على تطورات سريعة تساعدها على توسيع أعمالها وانتشارها وازدهارها في البلاد •

٦٦ – لقد ظهر من تقديراتنا في الجدول رقم (١١) أن الدخل القومي للقطاع المالي بلغ في نهاية عام ١٩٥٧ حوالي (٤٦,٨) مليون ليرة • وقد ساهم هذا الدخل في تغذية الدخل القومي العام بحوالي ٢,١ ./ ولكنه عاد وانخفض في عام ١٩٥٨ لانه تأثر بطريقة غير مباشرة بالنكسة التي أصابت اقتصاد الاقليم • وقد قدر نصيبه من هذا الانخفاض بما يقارب ٣ ./ أي ان مجموع ما ترتب عليه من خسارة بسبب أزمة الجفاف قد بلغت حوالي (١,٤) مليون ليرة • وعلى الرغم من هذا النقصان فقد ارتفعت نسبة ما غذي به الدخل القومي العام اذ بلغت حوالي ٢,٥ ./ وقد كانت في العام السابق حوالي ٢,١ ./ كما أوضحنا ذلك في الجدول رقم (١٢) أي أن هذه النسبة قد زادت فعلا بمقدار ٠,٤ ./ • ومن المتوقع ان يسترجع هذا القطاع نشاطه من جديد ابتداء من عام ١٩٥٩ اذ ستبلغ الزيادة في نهاية هذا العام حوالي ٢ ./ وهذا يعني أنه سيحقق زيادة ضئيلة قدرها (٠,٩) مليون ليرة ، وسيبلغ الدخل القومي آنذاك (٤٧,٧) مليون ليرة • وبنفس الوقت نرى من الجدول رقم (٢) أن نسبة الكمية التي سيغذى بها الدخل القومي العام سوف تعود الى سابق عهدها أي انها ستنخفض الى ٢,١ ./ وهذا يعني أنها سوف تنقص عن السنة السابقة بحوالي ٠,٤ ./ •

٦٧ – وفي الفترة ما بين عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٧ سوف تتدرج نسبة الزيادة المئوية بسبب الانتعاش الاقتصادي العام وتنفيذ المشاريع الانمائية من حوالي ٢ ./ الى ٦٤ ./ في نهاية عام ١٩٦٧ • ومعنى هذا ان الدخل القومي سوف يتضاعف في ظرف خمسة عشر عاما وذلك تمشيا مع الزيادات المطردة التي ستضاف الى حجم الدخل القومي العام خلال تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية •

ويتضح من الجدول رقم (١١) أن متوسط الزيادة السنوية في الدخل القومي للقطاع المالي ستبلغ حوالي (٢,٧) مليون ليرة ، وان مقدار متوسط النسبة المئوية السنوية سيكون في حدود الـ ٥,٨ ./ • وفي نهاية عام ١٩٦٧ سيبلغ دخل هذا القطاع حوالي ٧٦,٨ مليون ليرة حيث ستكون مجمل الزيادة الفعلية التي طرأت عليه قد ارتفعت الى حوالي ٣٠ مليون ليرة • اما بالنسبة لعلاقته بالدخل القومي العام فان نسبة مقدار ما سوف يساهم به لزيادة حجمه سوف تنخفض الى ٢ ./ اعتبارا من عام ١٩٦٠ وستبقى محافظة على هذا المقدار من الانخفاض حتى نهاية عام ١٩٦٧ •

## الجدول رقم (١٢)

### تزايد الدخل القومي والاستهلاك خلال السنوات العشر المقبلة (*)

( بملايين الليرات السورية )

| السنة | الدخل القومي | الاستهلاك | دخل الفرد | استهلاك الفرد |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٧ | ٢١٨٣ | ١٨٩٩ | ٥٣٦ | ٤٥٨ |
| ١٩٥٨ | ١٧٨٤,٦ | ١٥٤٧ | ٤٣٠ | ٣٦٤ |
| ١٩٥٩ | ٢٢٨٦,٩ | ١٩٨٣ | ٥٢٥ | ٤٥٥ |
| ١٩٦٠ | ٢٣٨٧,٩ | ٢٠٥١ | ٥٣٥ | ٤٥٩ |
| ١٩٦١ | ٢٥٠٧,٦ | ٢١٤٦ | ٥٤٦ | ٤٧١ |
| ١٩٦٢ | ٢٦٤٣,٢ | ٢٢٥٢ | ٥٦١ | ٤٨٢ |
| ١٩٦٣ | ٢٧٩٣,٣ | ١٣٦٥ | ٥٧٨ | ٤٩٢ |
| ١٩٦٤ | ٢٩٨٩,٧ | ٢٥٢١ | ٦٠٧ | ٥١٥ |
| ١٩٦٥ | ٣٢٠٢,٢ | ٢٦٢٥ | ٦٣٤ | ٥٣٢ |
| ١٩٦٦ | ٣٤٤٣,٢ | ٢٨٧٩ | ٦٦٢ | ٥٥٥ |
| ١٩٦٧ | ٣٦٨٦,٢ | ٣٠٦٠ | ٦٩٥ | ٥٧٧ |

(*) قدرت الارقام على اساس الاسعار الرائجة في عام ١٩٥٨

## اثر سياسة الانماء على مستوى الاستهلاك والمعيشة

٦٨ — ان البحث في موضوع تطورات الزيادة في الدخل القومي خلال فترة من الزمن يتطلب منا دراسة أخرى تتعلق بزيادة عدد السكان ومستوى الاسعار في الاقليم • وهذا ما يمكننا من معرفة المدى الذي سيبلغه الاقليم في حقل التقدم والنمو كي نقف على حقيقة النتائج المنبثقة عن المشاريع الانمائية وبكلمة اخرى ان معرفتنا لهذه الدراسة هي التي تقرر عما اذا كانت المشاريع الاقتصادية الانمائية قد قامت فعلا بتحقيق الغاية التي نفذت من أجلها • أي هل أدت هذه المشاريع الى النتائج الطيبة المنتظرة في زيادة حجم الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة العام •

٦٩ — ومن المقدر أن الدخل القومي سيزداد فعلا من ٢١٨٢ مليون ليرة في نهاية عام ١٩٥٧ الى ( ٣٦٨٦,٢ ) مليون ليرة في نهاية عام ١٩٦٧ • أي انه سيحرز زيادة اجمالية قدرها ( ١٥٠٤,٢ ) مليون ليرة تتيجة لاتمام المشاريع الانمائية • ولكن هل تعني هذه الزيادة أن هناك زيادة حقيقية في دخول الافراد • اننا نعتقد ان عدد سكان الاقليم سيتضاعف حوالي عام ١٩٩٠ ، وان الدخل القومي سيرتفع الى حوالي الضعف خلال خمسة عشر عاما أي في عام ١٩٧٢ ، وستوجه الحكومة الحياة الاقتصادية توجيها ينسجم مع مصلحة الاغلبية من أبناء الشعب • وأول ما ستقوم به هو المحافظة على مستوى الاسعار بالطرق المناسبة • وعندئذ يمكننا الاجابة على السؤال ونقول أن نتائج التنمية كانت مفيدة اذ أنها أدت بنفع عام وحققت زيادة فعلية في دخول الافراد الحقيقية •

٧٠ — يتضح من الجدول رقم (١٣) أن دخل الفرد من سكان الاقليم سيرتفع في نهاية برامج التنمية الاقتصادية بحوالي ٣٢ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٥٧ • وبنفس الوقت سيرتفع مستوى الاستهلاك الفردي بمقدار ٣٦ ٪ • وهذه الزيادة في الدخل الحقيقي وليس مستوى الاستهلاك العادي هي التي تقرر في المدى البعيد حقيقة المستوى المعيشي الذي بلغه الشعب • وأول ما يعني مستوى المعيشة الزيادة التي ستطرأ على دخول الافراد والتي يمكنهم انفاقها في شراء السلع الاستهلاكية والخدمات التي من شأنها لأن ترفع مستواهم الحياتي ، دون أن يطرأ أي تغير يذكر على مستوى الاسعار • ولهذا كان لابد لنا عندما نقيس هذه الزيادة في الدخل من أن نأخذ بعين الاعتبار مستوى الاسعار الجارية • فاذا زاد دخل الفرد بمقدار ١٠ ٪ وذلك خلال فترة زمنية معينة ، وبنفس الوقت ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية التي يرغب في شرائها لاشباع رغباته بنفس النسبة ، فان هذا الدخل لايكون قد حقق أية زيادة فعلية • فلا بد لمستوى معيشته من أن يبقى على حاله • ومن ناحية ثانية ، فاذا انخفض مستوى أسعار السلع الاستهلاكية التي يرغب في شرائها ولم يزد دخله بالبتة ، فان مستوى معيشته سيرتفع لانه سيصبح قادرا على شراء مقدار أكبر من هذه السلع المنخفضة الاسعار •

جدول رقم (١) آ

## تكاليف مشاريع الانماء الاقتصادي
(بملايين الليرات السورية)

| فصل | مادة | اسم المشـروع | عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩ | | عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ | | عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ | | عام ١٩٦١ / ١٩٦٢ | | عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | كامل الاعتماد | الاعتماد الخارجي | كامل الاعتماد | الاعتماد الخارجي | كامل الاعتماد | الاعتماد الخارجي | كامل الاعتماد | الاعتماد الخارجي | كامل الاعتماد | الاعتماد الخارجي |
| ١ | ١ | **النفقات الادارية** | ١,٥ | — | ١,٥ | — | ١,٥ | — | ١,٥ | — | ١,٥ | — |
| ٢ | ١ | **التعليم الفني والمهني** | ١ | — | ٢ | — | ٢ | — | ١,٥ | — | ١,٥ | — |
| ٣ | | **مشاريع الزراعةوالري والقوى الكهربائية المائية** | | | | | | | | | | |
| | ١ | حوض الفرات | ٢ | ١ | ٣ | ١ | ١٤٠ | ٥٥ | ١٤٠ | ٦٥ | ١٨٠ | ٦٥ |
| | ٢ | حوض الخابور | ١,٨ | ٠,٨ | ١٦,١ | ٠,١ | ٢٠,١ | ٠,١ | ١٥ | — | ١٢ | — |
| | ٣ | الغاب ـ العشارنة | ٣٠ | ٥ | ٣٥ | ٨ | ٢٥ | ٥ | ١٠ | ٥ | — | — |
| | ٤ | حوض العاصي الاعلى | ١ | ٠,٥ | ٤ | ٠,٤ | ٥ | ٠,١ | ٥ | — | ٣ | — |
| | ٥ | كهربة العاصي | ١ | ٠,٥ | ٩ | ٦ | ٩ | ٦ | ٦ | ٢,٥ | ٣ | — |
| | ٦ | حوض النهر الكبير | ٠,٥ | — | ٦ | ٣ | ٦ | ٤ | ٤ | ١ | ٢,٥ | — |
| | ٧ | الروج | ٢ | — | ٢ | — | — | — | — | — | — | — |
| | ٨ | حوض السن | ٢ | — | ٢ | — | ٢ | — | ٢ | — | — | — |
| | ٩ | حوض بردى | ٠,٥ | — | ٢ | ٠,٩ | ٣ | ٠,١ | ٤,٥ | — | ٥ | — |
| | ١٠ | حوض الاعوج بانياس | — | — | — | — | ١ | — | ١ | — | ١ | — |
| | ١١ | حوض اليرموك | ١ | ٠,٥ | ٤ | ٢ | ٣ | ٠,٥ | — | — | — | — |
| | ١٢ | حفر الآبار وانشاء السدود والملاجيء | ١,٥ | ١ | ٥ | ٣ | ٥,٥ | ٢ | ٥ | ٢ | ٤ | ١ |
| | ١٣ | المخبر الزراعي | ١ | ٠,٥ | ١ | ١ | — | — | — | — | — | — |
| | ١٤ | التحريج | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| | ١٥ | دراسة وتنفيذ سدود وأعمال ري مختلفة | — | — | ١ | — | ١ | — | ١ | — | ١ | — |
| ٤ | | **مشاريع المواصلات** | | | | | | | | | | |
| | ١ | الخطوط الحديدية ومتمماتها بما في ذلك مخازن الحبوب | ٢ | ١ | ١٠ | ٥ | ٤٠ | ٣٠ | ٤٨ | ٣٠ | ٥٠ | ٣٣ |
| | ٢ | المطار | — | — | ٥ | — | ١٥ | — | ١٥ | — | ١٥ | — |
| | ٣ | الجسور | ٢ | — | ٥ | ٢ | ٤ | ١ | ٤ | — | — | — |
| | ٤ | الطرق العامة الجديدة | ٢ | — | ١٦ | — | ٨ | — | ٨ | — | ٨ | — |
| ٥ | ١ | **الخارطة الجيولوجية والتنقيب عن البترول والمعادن والاعمال الطبوغرافية للمناطق التي لم تجر فيها اعمال التحديد والتحرير والتصوير الجوي** | ٨ | ٥ | ٩ | ٦ | ٨ | ٥ | ٥ | ٣ | — | — |
| ٦ | ١ | **السياحة والاصطياف** | ٣ | — | ٣ | — | ٣ | — | ٣ | — | ٣ | — |
| ٧ | | **التصنيع** | | | | | | | | | | |
| | ١ | مصرف سورية الصناعي ومعامل المواد الكيماوية | ٨ | — | ٨ | ٥ | ١٢ | ١٠ | ٦ | ٤ | ٦ | ٤ |
| | ٢ | مصفاة البترول ومستودعاته ورأس المال المتداول في الاستثمار | ٨ | — | ٨ | — | ١٦ | — | ١١ | — | ١٢ | — |
| ٨ | ١ | **مشروع درء السيول عن حماة** | ١ | — | ١,٥ | — | — | — | — | — | — | — |
| ٩ | | **فوائد القروض** | | | | | | | | | | |
| | ١ | فوائد القروض الخارجية (خلال مدة البرنامج) | — | — | ٢ | — | ٥ | — | ٧,٥ | — | ١٠,٥ | — |
| | ٢ | فوائد القروض الداخلية | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| | | المجموع | ٨٠,٨ | ١٥,٨ | ١٦١,١ | ٤٣,٤ | ٣٣٥,١ | ١١٨,٨ | ٣٠٤,٠ | ١١٢,٥ | ٣١٩,٠ | ١٠٣ |

م (١) آ

الانماء الاقتصادي
رات السورية )

| عام ١٩٦ / ١٩٦٣ | عام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ | | عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ | | عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ | | عام ١٩٦٦ / ١٩٦٧ | | عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاعتماد الخارجي | كامل الاعتماد | الاعتماد الخارجي | كامل الاعتماد | الاعتماد الخارجي | كامل الاعتماد | الاعتماد الخارجي | كامل الاعتماد | الاعتماد الخارجي | كامل الاعتماد | الاعتماد الخارجي | الاعتمادات الاجمالية | اجمال الاعتمادات الخارجية |
| — | ١,٥ | — | ١,٥ | — | ١,٥ | — | ١,٥ | — | ١,٥ | — | ١٥ | — |
| — | ١,٠ | — | ١ | — | — | — | — | — | — | — | ١٠ | — |
| ٦٥ | ٢٠٠ | ٤٥ | ٢٠٠ | ١٨ | ١٠٠ | — | ٩٠ | — | ٨٥ | — | ١١٤٠ | ٢٥٠ |
| — | ١٠ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٧٥ | ١ |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ١٠٠ | ٢٣ |
| — | ٢ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٣٠ | ١ |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٢٨ | ١٥ |
| — | ١ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٢٠ | ٨ |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٤ | — |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٨ | — |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ١٥ | ١ |
| — | ١ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٤ | — |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٨ | ٣ |
| ١ | ٤ | — | ٤ | — | — | — | — | — | — | — | ٢٩ | ٩ |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٢ | ١,٥ |
| — | — | — | — | — | — | — | ١ | — | — | — | ١ | — |
| — | ١ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٥ | — |
| ٣٣ | ٥٠ | ٣٣ | ٥٠ | ٣٣ | — | — | — | — | — | — | ٢٥٠ | ١٦٥ |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٥٠ | — |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ١٥ | ٣ |
| — | ٨ | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٥٠ | — |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٣٠ | ١٩ |
| — | ٣ | — | ٣ | — | ٣ | — | ٣ | — | ٣ | — | ٣٠ | — |
| ٤ | ١١ | ٧ | ٩ | ٦ | — | — | — | — | — | — | ٦٠ | ٣٦ |
| — | ٦ | — | ٦ | — | ٣ | — | — | — | — | — | ٧٠ | — |
| — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | ٢,٥ | — |
| — | ١٢,٢ | — | ١٣ | — | ١٢,٢ | — | ١١ | — | ١٠ | — | ٨٣,٤ | ٨٣,٤ |
| — | — | — | — | — | ٥ | — | ٥ | — | ٥ | — | ١٥ | — |
| ١٠٣ | ٣١١,٧ | ٨٥ | ٢٨٧,٥ | ٥٧ | ١٢٤,٧ | — | ١١١,٥ | — | ١٠٤,٥ | — | ٢١٣٩,٩ | ٦١٨,٩ |

### جدول رقم (١) ب

### تسديد اقساط القروض خلال مدة تنفيذ البرنامج
( بملايين الليرات السورية )

| فصل | مادة | اسم المشروع | عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩ | عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ | عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ | عام ١٩٦١ / ١٩٦٢ | عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢ | | **تسديد اقساط القروض** | | | | | |
| | ١ | أقساط القروض الخارجية | — | — | — | ١,٨ | ٨,٢ |
| | ٢ | احتياطي لتسديد القروض | — | — | — | — | — |
| | | المجموع | — | — | — | ١,٨ | ٨,٢ |

### جدول رقم (١) م

### اجمال تكاليف البرنامج الانمائي وتسديد القروض
( بملايين الليرات السورية )

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | اجمال الجدول رقم (١) آ تكاليف المشاريع الانمائية | ٨٠,٨ | ١٦١,١ | ٣٣٥,١ | ٣٠٤ | ٣١٩ |
| ٢ | احتياطي لتسديد فوائد القروض الخارجية لما بعد عام ٩٦٧/٩٦٨ | — | — | — | — | — |
| ٣ | اجمال الجدول رقم (١) ب تسديد القروض الخارجية | — | — | — | ١,٨ | ٨,٢ |
| | المجموع | ٨٠,٨ | ١٦١,١ | ٣٣٥,١ | ٣٠٥,٨ | ٣٢٧,٢ |

## جدول رقم ( ١ ) ب

### سديد اقساط القروض خلال مدة تنفيد البرنامج
( بملايين الليرات السورية )

| عام<br>١٩٦ / ١٩٦٢ | عام<br>١٩٦٢ / ١٩٦٣ | عام<br>١٩٦٣ / ١٩٦٤ | عام<br>١٩٦٤ / ١٩٦٥ | عام<br>١٩٦٥ / ١٩٦٦ | عام<br>١٩٦٦ / ١٩٦٧ | عام<br>١٩٦٧ / ١٩٦٨ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١,٨ | ٨,٢ | ٩ | ١٠,٩ | ٤٥,٥ | ٤٥ | ٤٤,٦ | ١٦٥ |
| — | — | — | — | ٤١,٣ | ١٤٥,٦ | ١٥٦,٥ | ٣٤٣,٤ |
| ١,٨ | ٨,٢ | ٩ | ١٠,٩ | ٨٦,٨ | ١٩٠,٦ | ٢٠١,١ | ٥٠٨,٤ |

## جدول رقم ( ١ ) م

### اجمال تكاليف البرنامج الانمائي وتسديد القروض
( بملايين الليرات السورية )

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٠٤ | ٣١٩ | ٣١١,٧ | ٢٨٧,٥ | ١٢٤,٧ | ١١١,٥ | ١٠٤,٥ | ٢١٣٩,٩ |
| — | — | — | — | ٩,٦ | ٢٠ | ١٦,٥ | ٤٦,١ |
| ١,٨ | ٨,٢ | ٩ | ١٠,٩ | ٨٦,٨ | ١٩٠,٦ | ٢٠١,١ | ٥٠٨,٤ |
| ٣٠٥,٨ | ٣٢٧,٢ | ٣٢٠,٧ | ٢٩٨,٤ | ٢٢١,١ | ٣٢٢,١ | ٣٢٢,١ | ٢٦٩٤,٤ |

جدول رقم (٢) آ

## وسائل وطرق تمويل برنامج الانماء الاقتصادي

### واردات المشاريع الانمائية لمدة البرنامج

| الفصل | المادة | اسم المشروع | ١٩٥٨<br>١٩٥٩ | ١٩٥٩<br>١٩٦٠ | ١٩٦٠<br>١٩٦١ | ١٩٦١<br>١٩٦٢ | ١٩٦٢<br>١٩٦٣ | ١٩٦٣<br>١٩٦٤ | ١٩٦٤<br>١٩٦٥ | ١٩٦٥<br>١٩٦٦ | ١٩٦٦<br>١٩٦٧ | ١٩٦٧<br>١٩٦٨ | المجموع | ٦٨<br>٦٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | | **الري :** | | | | | | | | | | | | |
| | ١ | الفرات | — | — | — | — | — | — | ٩٠ | ٩٠ | ١٨٠ | ١٨٠ | ٥٤٠ | ٨٠ |
| | ٢ | الخابور | — | — | — | — | — | — | ١٢ | ١٢ | ١٢ | ١٢ | ٤٨ | ١٢ |
| | ٣ | الغاب | — | — | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ١٦٠ | ٢٠ |
| | ٤ | حوض العاصي | — | — | — | — | — | — | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٨ | ٢ |
| | ٥ | الروج | — | — | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ١٢ | ١,٥ |
| | ٦ | مزيريب | — | — | — | ٠,٤ | ٠,٥ | ٠,٥ | ٠,٥ | ٠,٥ | ٠,٥ | ٠,٥ | ٣,٤ | ٠,٥ |
| | ٧ | السن | — | — | — | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ١٤ | ٢ |
| | ٨ | بردى | — | — | — | — | — | — | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ٦ | ١,٥ |
| | ٩ | نهر الكبير | — | — | — | — | — | — | ١ | ١ | ١ | ١ | ٤ | ١ |
| ٢ | | **الكهرباء :** | | | | | | | | | | | | |
| | ١ | العاصي | — | — | — | — | — | ٢,٥ | ٢,٥ | ٥ | ٥ | ٥ | ٢٠ | ٥ |
| | ٢ | مزيريب | — | — | — | — | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ٦ | ١ |
| | ٣ | النهر الكبير | — | — | — | — | — | — | ١ | ١ | ١ | ١ | ٤ | ١ |
| | ٤ | الفرات | — | — | — | — | — | — | — | ٢٠ | ٢٥ | ٢٥ | ٧٠ | ٣٥ |
| ٣ | | **المواصلات :** | | | | | | | | | | | | |
| | ١ | الخطوط الحديدية | — | — | — | — | — | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ١٠٠ | ٤٠ |
| ٤ | ١ | **الصناعات :** | | | | | | | | | | | | |
| | ١ | مصفاة حمص | — | — | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٠٠ | ٢٥ |
| | ٢ | معمل الآزوت | — | — | — | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ١٤ | ٢ |
| | ٣ | معامل أخرى | — | — | — | — | — | ١ | ١ | ١ | ٢ | ٢ | ٧ | ٣ |
| ٥ | | **البترول والمعادن** | — | — | ٢,٥ | ٥ | ٧,٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ٢٠ | ٢٠ | ١٠٠ | ٢٠ |
| ٦ | | **واردات متفرقة** | — | — | — | — | ٠,٦ | ٠,٦ | ٠,٦ | ٠,٦ | ٠,٦ | ٠,٦ | ٣,٦ | ١ |
| | | **المجموع** | — | — | ٤٩ | ٥٥,٩ | ٦٠,١ | ٩١,١ | ١٩٨,٦ | ٢٢١,١ | ٣٢٢,١ | ٣٢٢,١ | ١٣٢٠ | ٣٥٢,٥ |

- جدول رقم (٢) آ

وسائل وطرق تمويل برنامج الانماء الاقتصادي

الواردات المقدرة

للسنين العشر التالية

| ١٩٦٦ ١٩٦٧ | ١٩٦٧ ١٩٦٨ | المجموع | ١٩٦٨ ١٩٦٩ | ١٩٦٩ ١٩٧٠ | ١٩٧٠ ١٩٧١ | ١٩٧١ ١٩٧٢ | ١٩٧٢ ١٩٧٣ | ١٩٧٣ ١٩٧٤ | ١٩٧٤ ١٩٧٥ | ١٦٧٥ ١٩٧٦ | ١٩٧٦ ١٩٧٧ | ١٩٧٧ ١٩٧٨ | المجموع | المجموع العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٠ | ١٨٠ | ٥٤٠ | ١٨٠ | ١٨٠ | ١٨٠ | ١٨٠ | ١٨٠ | ١٨٠ | ٩٠ | ٩٠ | — | — | ١٢٦٠ | ١٨٠٠ |
| ١٢ | ١٢ | ٤٨ | ١٢ | ١٢ | ١٢ | ١٢ | ١٢ | ١٢ | — | — | — | — | ٧٢ | ١٢٠ |
| ٢٠ | ٢٠ | ١٦٠ | ٢٠ | ٢٠ | — | — | — | — | — | — | — | — | ٤٠ | ٢٠٠ |
| ٢ | ٢ | ٨ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | — | — | — | — | ١٢ | ٢٠ |
| ١,٥ | ١,٥ | ١٢ | ١,٥ | ١,٥ | — | — | — | — | — | — | — | — | ٣ | ١٥ |
| ٠,٥ | ٠,٥ | ٣,٤ | ٠,٥ | ٠,٥ | ٠,٥ | — | — | — | — | — | — | — | ١,٥ | ٤,٩ |
| ٢ | ٢ | ١٤ | ٢ | ٢ | ٢ | — | — | — | — | — | — | — | ٦ | ٢٠ |
| ١,٥ | ١,٥ | ٦ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ | — | — | — | — | ٩ | ١٥ |
| ١ | ١ | ٤ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | — | — | — | — | ٦ | ١٠ |
| ٥ | ٥ | ٢٠ | ٥ | ٥ | ٥ | ٥ | ٥ | ٥ | ٥ | ٥ | ٥ | ٥ | ٥٠ | ٧٠ |
| ١ | ١ | ٦ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١٠ | ١٦ |
| ١ | ١ | ٤ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١٠ | ١٤ |
| ٢٥ | ٢٥ | ٧٠ | ٣٥ | ٣٥ | ٣٥ | ٣٥ | ٣٥ | ٣٥ | ٣٥ | ٣٥ | ٣٥ | ٣٥ | ٣٥٠ | ٤٢٠ |
| ٢٠ | ٢٠ | ١٠٠ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠٠ | ٥٠٠ |
| ٢٥ | ٢٥ | ٢٠٠ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥٠ | ٤٥٠ |
| ٢ | ٢ | ١٤ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢ | ٢٠ | ٣٤ |
| ٢ | ٢ | ٧ | ٣ | ٢ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٢٩ | ٣٦ |
| ٢٠ | ٢٠ | ١٠٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠٠ | ٣٠٠ |
| ٠,٦ | ٠,٦ | ٣,٦ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١ | ١٠ | ١٣,٦ |
| ٣٢٢,١ | ٣٢٢,١ | ١٣٣٠ | ٣٥٢,٥ | ٣٥٣,٥ | ٣٣٢ | ٣٢٩,٥ | ٣٢٩,٥ | ٣٢٩,٥ | ٢٢٣ | ٢٢٣ | ١٣٣ | ١٣٣ | ٢٧٣٨,٥ | ٤٠٥٨,٥ |

## جدول رقم (٢) ب

### حاصلات القروض الخارجية

| الفصل | المادة | اسم المشروع | ١٩٥٨<br>١٩٥٩ | ١٩٥٩<br>١٩٦٠ | ١٩٦٠<br>١٩٦١ | ١٩٦١<br>١٩٦٢ | ١٩٦٢<br>١٩٦٣ | ١٩٦٣<br>١٩٦٤ | ١٩٦٤<br>١٩٦٥ | ١٩٦٥<br>١٩٦٦ | ١٩٦٦<br>١٩٦٧ | ١٩٦٧<br>١٩٦٨ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧ | ١ | الحاصلات المقدرة للقروض الخارجية | ١٥,٨ | ٤٣,٤ | ١١٨,٨ | ١١٢,٥ | ١٠٣ | ٨٥ | ٥٧ | — | — | — | ٥٣٥,٥ |

## جدول رقم ( ٢ ) ج

### وسائل التمويل الاخرى

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٨ | **وسائل التمويل الاخرى :** | | | | | | | | | | | |
| ١ | المساومة السنوية للموازنة العامة | | | | | | | | | | | |
| ٢ | حاصلات الاستقراض الداخلي | ٦٥ | ١١٧,٧ | ١٦٧,٣ | ١٣٧,٤ | ١٦٤,١ | ١٤٤,٦ | ٤٢,٨ | — | — | — | ٨٣٨,٩ |
| ٣ | الاستهلاك في حدود ٣٥٪ | | | | | | | | | | | |
| ٤ | الاستلاف على الاسناد الموقعة | | | | | | | | | | | |

## الجدول الاجمالي

### لطرق ووسائل تمويل البرنامج الانمائي

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | **اجمال الجدول رقم (٢) آ**<br>واردات المشاريع الانمائية | -- | — | ٤٩ | ٥٥,٩ | ٦٠,١ | ٩١,١ | ١٩٨,٦ | ٢٢١,١ | ٣٢٢,١ | ٣٢٢,١ | ١٣٢٠ |
| ٢ | **اجمال الجدول رقم (٢) ب**<br>حاصلات القروض الخارجية | ١٥,٨ | ٤٣,٤ | ١١٨,٨ | ١١٢,٥ | ١٠٣ | ٨٥ | ٥٧ | — | — | — | ٥٣٥,٥ |
| ٣ | **اجمال الجدول رقم (٢) ج**<br>وسائل التمويل الاخرى | ٦٥ | ١١٧,٧ | ١٦٧,٣ | ١٣٧,٤ | ٦٤,١ | ١٤٤,٦ | ٤٢,٨ | — | — | — | ٨٣٨,٩ |
| | المجموع | ٨٠,٨ | ١٦١,١ | ٣٣٥,١ | ٣٠٥,٨ | ٣٢٧,٢ | ٣٠٠,٧ | ٢٩٨,٤ | ٣٢٢,١ | ٣٢٢,١ | ٣٢٢,١ | |

## جدول رقم (٣)

### تمويل البرنـامج
(بملايين الليرات السورية)

| العام | كامل النفقات بما فيها فوائد القروض | | الاعتماد الخارجي | | النفقات الداخلية بما فيها فوائد القروض | | تسديد اقساط | | مجموع النفقات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٨<br>١٩٥٩ | ٨٠,٨ | – | ١٥,٨ | = | ٦٥ | + | ٠ | = | ٦٥ |
| ١٩٥٩<br>١٩٦٠ | ١٦١,١ | – | ٤٣,٤ | = | ١١٧,٧ | + | ٠ | = | ١١٧,٧ |
| ١٩٦٠<br>١٩٦١ | ٣٣٥,١ | – | ١١٨,٨ | = | ٢١٦,٣ | + | ٠ | = | ٢١٦,٣ |
| ١٩٦١<br>١٩٦٢ | ٣٠٤ | – | ١١٢,٥ | = | ١٩١,٥ | + | ١,٨ | = | ١٩٣,٣ |
| ١٩٦٢<br>١٩٦٣ | ٣١١ | – | ١٠٣ | = | ٢١٦ | + | ٨,٢ | = | ٢٢٤,٢ |
| ١٩٦٣<br>١٩٦٤ | ٣١١,٧ | – | ٨٥ | = | ٢٢٦,٧ | + | ٩ | = | ٢٣٥,٧ |
| ١٩٦٤<br>١٩٦٥ | ٢٨٧,٥ | – | ٥٧ | = | ٢٣٠,٥ | + | ١٠,٩ | = | ٢٤١,٤ |
| ١٩٦٥<br>١٩٦٦ | ١٢٤,٧ | – | ٠ | = | ١٢٤,٧ | + | ٤٥,٥ | = | ١٧٠,٢ |
| ١٩٦٦<br>١٩٦٧ | ١١١,٥ | – | ٠ | = | ١١١,٥ | + | ٤٥ | = | ١٥٦,٥ |
| ١٩٦٧<br>١٩٦٨ | ١٠٤,٥ | – | ٠ | = | ١٠٤,٥ | + | ٤٤,٦ | = | ١٤٩,١ |
| المجموع | ٢١٣٩,٩ | – | ٥٣٥,٥ | = | ١٦٠٤,٤ | + | ١٦٥ | = | ١٧٦٩,٤ |

### نفقات واردات السنين العشر التالية

| | ١٩٦٨<br>١٩٦٩ | ١٩٦٩<br>١٩٧٠ | ١٩٧٠<br>١٩٧١ | ١٩٧١<br>١٩٧٢ | ١٩٧٢<br>١٩٧٣ | ١٩٧٣<br>١٩٧٤ | ١٩٧٤<br>١٩٧٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| واردات المشاريع المنجزة خلال السنوات العشر الاولى | ٣٥٢,٥ | ٣٥٣,٥ | ٣٣٢ | ٣٢٩,٥ | ٣٢٩,٥ | ٣٢٩,٥ | ٢٢٣ |
| باقي اقساط القروض وفوائدها | – ٤٥,٢ | – ٤٥,٢ | – ٤٥,٢ | – ٤٥,٢ | – ٤٥,٢ | – ٤٣,٧ | – ٣٦,٩ |
| الباقي واردات خاصة لتموين برنامج جديد دون مساهمة الموازنة العادية | ٣٠٧,٣ | ٣٠٨,٣ | ٢٨٦,٨ | ٢٨٤,٣ | ٢٨٤,٣ | ٢٨٥,٨ | ١٨٦,١ |

## جدول رقم (٣)

### تمويل البرنامج

( بملايين الليرات السورية )

| | مجموع النفقات | | واردات المشاريع | | النفقات الواجبة الاداء | وسائل التمويل الاخرى :<br>١ ـ المساهمة السنوية للموازنة العامة<br>٢ ـ حاصلات الاستقراض الداخلي<br>٣ ـ الاستهلاك في حدود ٣٥٪<br>٤ ـ الاستلاف على الاسناد الموقعة | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| = | ٦٥ | — | ٠ | = | ٦٥ | ٦٥ | |
| = | ١١٧,٧ | — | ٠ | = | ١١٧,٧ | ١١٧,٧ | |
| = | ٢١٦,٣ | — | ٤٩ | = | ١٦٧,٣ | ١٦٧,٣ | |
| = | ١٩٣,٣ | — | ٥٥,٩ | = | ١٣٧,٤ | ١٣٧,٤ | |
| = | ٢٢٤,٢ | — | ٦٠,١ | = | ١٦٤,١ | ١٦٤,١ | |
| = | ٢٣٥,٧ | — | ٩١,١ | = | ١٤٤,٦ | ١٤٤,٦ | |
| = | ٢٤١,٤ | — | ١٩٨,٦ | = | ٤٢,٨ | ٤٢,٨ | |
| = | ١٧٠,٢ | — | ٢٢١,١ | = | (٥٠,٩) (١) | | احتياطي |
| = | ١٥٦,٥ | — | ٣٢٢,١ | = | (١٦٥,٦) | | لتسديد |
| = | ١٤٩,١ | — | ٣٢٢,١ | = | ( ١٧٣) | | القروض |
| = | ١٧٦٩,٤ | — | ١٣٢٠ | = | ٤٤٩,٤ | | (١) زيادة الواردات |

**ت واردات السنين العشر التالية**

| ١٩٧٣<br>١٩٧٤ | ١٩٧٤<br>١٩٧٥ | ١٩٧٥<br>١٩٧٦ | ١٩٧٦<br>١٩٧٧ | ١٩٧٧<br>١٩٧٨ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣٢٩,٥ | ٢٢٣ | ٢٢٣ | ١٣٣ | ١٣٣ | ٢٧٣٨,٥ |
| — ٤٣,٧ | — ٣٦,٩ | — ٣٦,٩ | — ٣٤,٦ | — | — ٣٧٧,٣ |
| ٢٨٥,٨ | ١٨٦,١ | ١٨٦,١ | ٩٨,٤ | ١٣٣ | ٢٣٦١,٢ |